الجمـــهورية الجزائرية الديمـــــقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران01- أحمد بن بلة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية

قسم التاريخ وعلم الآثار .

أطروحة لنيل شهادة الدكتواره في التاريخ الحديث و المعاصر.

الموسومة بـ:

تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليـــــــزان
(الضفة اليسرى لواد الشلف وسهل مينا)
فيما بين 1863-1900

إعداد الطالبة :

ليلى بلقاسم

إشراف الأستاذ الدكتور:

إبراهيم مهديد

اللجنة المناقشة :

أ.د- رابـــح لـــــونيسي	رئيـــــسا	جـــــــامعة وهران01-أحمد بن بلة
أ.د- ابراهيـم مـــــــهديد	مشـــــرفا	جـــــــامعة وهران01-أحمد بن بلة
أ.د.عبد الحميد آيت حبوش	منـــــاقشا	جـــــــامعة وهران01-أحمد بن بلة
أ-د عـــــــدة بـن داهـــة	منـــــاقشا	جـامعة معسكر - مصطفى اسطنبولي
أ.د- كريم ولـــد نـــــبية	منـــــاقشا	جامعة سيدي بلعباس –جيلالي اليابس
أ.د.عبد القادر صحراوي	منـــــاقشا	جامعة سيدي بلعباس –جيلالي اليابس

السنة الجامعـــية: 2017-2018.

N :	Signe :	Signification :
01	A.C.M	Les Archives de la Commune d'El Matmar.
02	A.C.R.	Les Archives de la commune de Relizane
03	A.C.F.R	Les Archives de conservation des forets à Relizane
04	A.G	Arbres Généalogiques
05	A.N.O.M	Les Archives Nationales d'Outre Mer (France).
06	B.O.A	Bulletin Officiel de l'Algérie.
07	B.S.G.A.	Bulletin la Société de Géographie et d'Archéologie de la province d'Oran.
08	C.R.A.S.C	Centre de Recherche en Anthropologie Social et Culturelle.
09	C.M.	Commune mixte.
10	C.C	Commission de Cantonnement.
11	C.P.E.	Commune de pleine Exercice.
12	D.I	Décret Impérial
13	Dép	Département
14	D.A.W.O.	Direction des Archives de la wilaya d'Oran.
15	Ed.	Edition
16	Imp	Imprimerie.
17	Ibid	Ibidem
18	N.M	Nom Patronomyque.
19	N	Numéro.
20	P/PP.	Page. De la page à la page.
21	R.M	Registre Matrice
22	S.N.E.D.	Société Nationale d'Edition et de Diffusion
23	S.C	Sénatus-consulte .
24	S.G.A.	Société Générale Algérienne
25	S.N.P	Sans nom patronomyque.
26	Sub	Subdivision.
27	S.N	Sans Nom.
28	S.T	Sans Date.
29	T	Tome
30	Vol	Volume.

الرقم:	الرمز:	معناه:
01	تر	ترجمة
02	تح	تحقيق
03	تم	تمهيد
04	ج	الجزء
05	ش.و.ن.ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
06	ص	الصفحة
07	ص.ص	الصفحات
08	ط	الطبعة
09	ع	العدد
10	كلم	كيلومتر
11	م	ميلادي
12	م.و.ك	المؤسسة الوطنية للكتاب
13	م.و.طـ.ن	المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر
14	م.و.ج.	المكتبة الوطنية الجزائرية
15	ن/كلم²	نسمة في الكيلومتر المربع الواحد .
16	د.ر.ك	دار الرائد للكتاب
17	هـ	التاريخ الهجري
18	تم	تمهيد
19	د.م.ج	ديوان المطبوعات الجامعية.
20	د.غ.ن.ت	دار الغرب للنشر والتوزيع
21	هكـ	هكتار

الإهـــداء

إلى التي حملتني في جوفها وهنا على وهن.
إلى التي منحتني عطفها وحنانها .
إلى التي علمتني كيف أخط حروف اسمي ولقبي.
إلى التي تحملت لأجلي وكابدت معي الصعاب.
أمـــــــي

إلى الذي آثرني عن نفسه .
وكان سببا في إعدادي وتكويني .
إلى الذي علمني قبل دخول المدارس .
أنّ حب الوطن من الايمان .
أبـــــــــــــــــــــــيْ...

إلى أخي الغالي عبد القادر سَـــندي في الحياة العَملية والعِلمية وبناتهِ أسيـــل و آلاء وإلى أخي أحمد زكرياء وابنه مُحمَّد .

إلـــــــــــــــــــــــى

الأرواح البريئة والدّماء الزكية إلى الشهداء الصالحين .
الذين لبوا نداء سبيل الله حتى يعيش الوطن حرا سالما آمنا
إلى عيون الجزائر وحراسها ممن صادقوا ما عاهدوا الله عليه .

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

يقول الله عزّ وجل :(وَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ الْعِلْمِ إلاَّ قَلِيلاً) الآية 85 الإسراء.

أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدني في إنجاز بحتي وأخص بالذكر

أساتذتي الموقرين :

الدكتور مهديد ابراهيم الذي لم يبخل عليّ بالنصائح و الإرشادات القيمة و قدم

لي كل التسهيلات فغمرني برعايته .

ولكل الأسرة الجامعية وأصدقائي في مجال تخصصي .

و لكل الباحثين في تاريخ الجزائر ولكل من فتح لنا طريق البحث في الأرشيف

وأخص بالذكر البروفيسور بن داهة عدة .

المقدمـــة

المقدمة:

شكلت الأرض محور الصراع عبر الأزمنة التـــاريخية ومحور انشغال الجماعات والقبائل ليظهر مفهوم الملكية ببعده القانوني وتضفى عليه الصبغة الدينية، ومع حتمية التطور التاريخي التي عرفها المجتمع الجزائري خلال الاحتلال الفرنسي الكولونيالي، حيث أُحدثت تغيـــرات في طبيعة العقَّار بهدف تأهيلهِ واقتلاع العُنصر المحلي جذريا منه بمختلف الأساليب في كل أنحاء الجزائر. وقد اخترنا **منطقتي مينا والشلف** كعينة للدراسة ، والتي شهدت إقبالا مكثفا للأوروبيين بعد أن سبقتها الحملات العسكرية وعمليات الإبـــادة من أَجل إرساء القواعد الأولى للاستقرار.

فخلال المرحلة الكولونيالية الأولى وما صَاحبها من تشريعات عقارية كان هدفها سلب الأرض بالخصوص وأنَّ المنطقة المدروسة ذات طابع فلاحي تتميز بطابعها الزراعي الرعوي، وهذا ما يُفسر مدى الاستنزاف المادي والمعنوي الذي طال العنصر البشري المحلي، أصبح فيها صاحب الأرض غريبا عن أرضهِ كنتيجة لسياسة المراوغة من خلال لعبة التشريع والتي تحول فيها الأوروبي إلى مواطن فعلي يتمتع بامتيازات مادية ومعنوية عرف **بالكولـــون**.

وبالرغم من تعدد الدراسات والأبحاث الجامعية حول موضوع التشريعات والسياسة العقارية والاستيطان والصراع على ملكية الأرض خلال الحقبة الكولونيالية فيما بين 1830-1900، و التي تناولها العديد من المؤرخين إلاَّ أنَّها أهملت بشكل نسبي تطبيق التشريعات العقارية على **قبائل منطقة غليزان** في شكلها العام بعيدا عن الدراسات الجزئية المتخصصة، التي تساعد الباحث في الوقوف على بعض الجوانب التي لم تدرس بما يُمَّـــكن من معرفةِ خصوصية كل منطقة وتأثيرات السياسة العقارية والتشريعية عليها. ونستثني من ذلك دراسة ياكونو قزافيي (Yacono Xavier) بعنوان الاستيطان

في "سهول الشلف" La colonisation des plaines du Chélif (de Lavigerie au confluent de la Mina)

وغيرها من المحاولات الجامعية والدراسات التي تناولت بالدراسة والتحليل المسألة العقارية منها :

دراسة موريس بويان (Pouyanne , Maurice, La propriété foncière e, Algérie) الملكية العقارية في الجزائر ودراسة بيهيموف (Peyrimhoff, M, Enquête sur les résultats de la colonisation officiel de 1871-1895) و استبلون روبارت و ليفبور ادولف Estoublon (Robert) et Lefebure (Adolph), code de l'Algérie annoté 1830-1895,.

وانطلاقا من معطيات تاريخية أرشيفية محضة واقتصادية واجتماعية والاستعانة ببعض الأبحاث والدراسات على مستوى دور الأرشيف المحلي بأرشيف وهران (A.W.O) وأرشيف المطمر، وأرشيف الموثق العقاري بغليزان وبصورة مميزة تمّ ذلك على مستوى أرشيف ما وراء البحار بآكس بروفانس (فرنسا) A.N.O.M, Les Nationales d'Outre-mer, Aix en Provence (France Archives، كما أنّنا استأنسنا بمطالعة العديد من الأبحاث والدراسات المتوفرة على مستوى مراكز البحث العديدة منها المركز الوطني للبحث في الأنثربولوجيا الثقافية والاجتماعية (CRASC)، حيث تبلورت لنا فكرة البحث والتوسع أكثر في موضوع العقار فجاء اختيارنا لمسألة التشريع في منطقتي **مينا و الشلف 1863-1900**، فحاولنا معالجة الموضوع بالاعتماد على الوثائق الأرشيفية والمصادر المطبوعة بالدرجة الأولى في فترة هامة ما بين مرحلة الإمبراطورية الثانية الممتدة ما بين (1850-1870) حيث أَصدرت قوانين وقرارات ومراسيم أدت إلى تفتيت ملكية الجزائريين بهدف إحلال العنصر الأُوروبي إلى مرحلة الجمهورية الثانية (1870-1900)، أين تمت فرنسة العقـــار الجزائري خلال

الحكم المدني المرحلة التي أصبح فيها الكولون أصحاب النفوذ الكبير والفعال في المنطقة المدروسة.

تأتي أهمية الفترة المدروسة 1863-1900 باعتبارها المرحلة التي عرفت أَهم التحولات والأحداث البارزة أثرت بشكل سلبي على طبيعة العقار الجزائري، وما صاحب ذلك من إدماج الجزائر رسميا مع فرنسا ومحاولة فرنسة الجزائر بشكل كلّي ماديا و روحيا، صاحبها تشجيع الهجرة والاستيطان والإعلان على قانون التجنيس 1865 والحالة المدنية مارس 1882 إضافة إلى تكريس الفكر الاستيطاني وتبني أسسه الاقتصادية وتشجيع الشركات الرأسمالية، مُــسجلين ردود فعل السكان في شكلها الجماعي من خلال الانتفاضات الشعبية أو الفردية جرَّاء السياسة القمعية الزجرية أو المصادرات الجماعية التي مست الأرض وبالتالي فالموضوع تاريخي ذو طابع اقتصادي – اجتماعي.

وقد وقع اختياري على الفترة الممتدة من **1863 إلى 1900** باعتبارها مَــجالا واسعا لتطبيق السياسة العقارية بالمنطقة مست كل أشكال الملكية، محاولة توضيح كيف اخترقت القوانين والتشريعات الكولونيالية أواصر المجتمع وأدت إلى خلخلة تركيبتهِ وفكِّ أواصره من خلال التحولات الاقتصادية والانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرأسمالي والارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية. فسنة 1863 ارتبطت بإصدار القرار المشيخي (Sénatus – consulte) القرار الذي مس كل أشكال الملكية من خلال تفتيت العروش وخلق الملكية الفردية وإزالة الحواجز القانونية بهدف تسهيل الصفقات العقارية لإيجاد الظروف الملائمة للتوسع الاستيطاني إلى عمليات الحصر والتجميع (Cantonnement) بهدف حصر المناطق المخصصة للاستيطان لخلق القرى الاستيطانية المستقبلية، إلى جانب قانون فارني (Warnier) 1873 وتأسيس الملكية الفردية وإلغاء التعامل بالقانون الاسلامي ومنه إلغاء حق الشفعة، ليخترق الاستيطان أراضي الجزائريين وتتم فرنسة العقار إلى قانون 1887 التي يعد تتمــة للقرار الشيخي (Sénatus- Consulte)

واستكمالا لقانون فارنيْ، وصولاً إلى سنة 1900 حيث انتقلت الإدارة الكولونيالية من مرحلة إعداد النصوص والتشريعات العقارية إلى نصوص قانونية داعمة للمعمرينَ ماديا و معنوياً، فلأجلهم صدر قانون 24-02-1900 الذي أعطاهم حكما ذاتيا في مجالهِ الماليْ والذي يعد اصدارهُ انتصارا **للجزائر فرنسية** ومنح الكولون السلطة في الميزانية وفي الشؤون الاقتصادية والاجتماعية و السلطة الكاملة على السكان الجزائريينَ الذي شكل بدوره نكسة حقيقية عليهم.

وبأمنَّ موضوع الملكية العقارية بالمنطقة جدير بالدراسة حاولناَ تسليط الضوء على واقع التطبيقات العقارية وانعكاساتها بالمنطقة المدروسة وعليه فإن أهميتها تكمن في أنها خصت تاريخ المنطقة للإسهام في كتابة تاريخ الجزائر انطلاقا من تسليط الضوء على التاريخ المحلي.

ومن الأسباب التي دفعتني لاختيار الموضوع:

- توفر المادة الأرشيفية حول الموضوع بالخصوص فيما وراء البحار بأكس بروفانس والذي لا يزال مادة خصبة للدراسة الواسعة والمتخصصة.
- الموضوع المدروس يستحق الدراسة والتوسع أكثر، كونه يلقي الضوء على التاريخ المحلي في شقيه الاجتماعي والاقتصادي.
- أثر تطبيقات النصوص القانونية العقارية والتشريعات الفرنسية المرتبطة بالاستيطان الأوروبي في إثارة النزاعات الاجتماعية والإثنية التي لا زالت انعكاساتها مطروحة إلى يومنا هذا.
- الانعكاسات السلبية الحاصلة في المجتمع الريفي بالمنطقة المدروسة اجتماعيا واقتصاديا.
- محاولة البحث عن الأساليب والأدوات المستعملة ضمن السياسة الكولونيالية لإخضاع الجزائري واقتلاعهِ من جذوره وأرضه ومعرفة أدوات تغلغل الكولون إلى المنطقة .

- استقطاب المنطقة بحكم أراضيها الخصبة لعدد كبير من الأُوروبيين الوافدينَ.
- التعريف بالمخططات الاستيطانية التي استهدفت الانسان والأرض بالمنطقة المدروسة وفاء لتاريخ الجزائر الوطني، باعتبار منطقتي مينا والشلف تحوز مؤهلاتْ طبيعية متعددة لإقامة نشاط اقتصادي متطور بالخصوص في جوانبه المحلية.
- اقتناعا منا بضرورة تدوين التاريخ المحلي للمنطقة بالاعتماد على المصادر الأرشيفية والمصادر المطبوعة.

فإنه ومن خلال مراحل بحثتنا سنحاول الإجابة على الوضعية الإشكالية التاليــة:

ما أثر التشريعات العقارية الفرنسية على البنى الاجتماعية والاقتصادية داخل قبائل المنطقة الممتدة بين الضِفة اليُسرى لواد الشلف وسهل مينا فيما بين 1863-1900؟

الاشكالية التي تندرج حولها وضعيات فرعية منها :

- كيف تنامت الملكية الفردية على حساب الملكيات الجماعية وكيف تفاعل معها العنصر الجزائري؟
- وما هي التغيرات التي عرفتها المنطقة موضوع الدراسة في ظل التطبيقات التشريعية 1863-1900؟
- ما هي أهم الأساليب المنتهجة لانتقال العقار إلى الأوروبي ضمن السياسية الكولونيالية ؟

للإجابة عن الاشكاليات استدعى الأمر الوقوف على كل محطة وتتبع التطورات لتحليل مختلف التشريعات الصادرة خلال هذه الفترة المدروسة وتطبيقاتها ونتائجها مع الاستعانة بعينة من القبائل والعروش التي مستها بالتحليل والتفصيل.

أمَّـــا عن المنهج المتبع اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي لدراسة الوثائق الأرشيفية وما تضمنته من بيانات و معلومات والمنهج المقارن من خلال مقارنة تلك الوثائق للوقوف على أوجه الاختلاف والتشابه والمنهج الإحصائي والذي يركز على الأرقام وعرض بعض الإحصائيات التي تعتبر صورة فعلية عن مختلف الأوضاع والتحولات الاقتصادية والاجتماعية. وصولا إلى تقديم مفارقات تاريخية تساعد على تطبيق التشريعات العقارية وانعكاساتها على منطقتي مينا و الشلف خلال الفترة المدروسة، بالخصوص وأنَّ الهدف من الدراسة هو الوقوف على جوانب أغفلتْ في التاريخ الوطني الاقتصادي والاجتماعي ذلك أن جل الانتفاضات بشكليها الفردي والجماعي كانت بدوافع اقتصادية واجتماعية يغذيها الموروث الديني والثقافي والعرفـــي .

أما عن الصعوبات التي صدفناها أثناء الدراسة فإنها تكمن في:

- صعوبة قراءة بعض الوثائق الأرشيفية بالخصوص تلكَ المخطوطات المنضوية ضمن الميكروفيلم أو تلك التي كتبت بخط غير واضح، تطلب الأمر مجهود كبير لتفحصها.
- تشابك المصطلحات الاقتصادية والقانونية التي تطلبت ترجمة دقيقة مما دفعنا إلى الاستعانة بأهل الاختصاص من قانونيين واقتصاديينَ واجتماعيين ومساحي الأراضي.
- هناك شح فيما كتب عن هذا الموضوع فما أُلف لا يعد أن يكون شتاتا في بعض المراجع الفرنسية كان اعتمادناَ على الأرشيف بنسبة كبيرة.

لهذا فإن الأرشيف هو مادتنا الأساسية والتي حاولنا فحصه ودراسته وترجمته وصياغة ما جاء فيه والمتمثل في :

-الأرشيف المحلي للمطمر و غليزان والموثق العقـــاري بغليزان.

- أرشيف ما وراء البحار بأكس بروفانس **Les Archives d'Outre-mer à Aix en Provence (France)**، الذي كـــرَّرنا زيارتنا له عدَّة مرَّات للإلمام بجوانب الموضوع، فعايناَ أغلبية العلب الأرشيفية المتعلقة بموضوع الدراسة عبر ثلاث زيارات، أما الزيارة الأخيرة فخصصناها للأرشيف المنضوي ضمن الميكروفيلم والذي يحتوي على مادة مهمة جدا متعلقة بالحضر والتجميع وبالمكاتب العربية.

أما عن المصادر والمراجع باللغة الفرنسية لكتاب أجانب و المتعلقة بالموضوع في شكله العام فهي متوفرة بعضها يعالج الموضوع انطلاقا من أفكارهِ وإيديولوجياتهِ الهادفة إلى تكريس الفعل الحضاري التمديني الكولونيالـــي لفرنسا بالجزائر وتمجيد الوجود الاستعماري بالخصوص التي صَدرت في ثلاثينات القرن الماضي احتفاء بالمئوية.

وفي مرحلة تالية وبعد جمع المعلومات وتصنيفها وترجمتها وتحليلها وتدوينها ومقارنتها انطلاقا من معطيات وأرقام وجلسات علمية أكاديمية التي تمت مع الأستاذ المشرف عن الأطروحة خلال سنوات البحث قسمنا الموضوع إلى أربعة أبواب وفصول كالتالي:

مقدمة : حاولنا شرح السياسة العقارية وعلاقتها بالمشروع الاستيطاني المرتبط بالأرض.

المدخل : ركزنا فيه على الأوضاع العامة في أواخر العهد العثماني قبل 1830 لاسيما الملكية العقارية متناولينَ الاطار الجغرافي والتاريخي للمنطقة المدروسة.

الباب الأوَّل : بعنوان التشريعات العقارية خلال المرحلة الكولونيالية الأولى 1848-1865:

وبمأن الموضوع يتعلق بالتشريعات العقارية كان لزاما علينا أَن نتعرض في **الفصل الأوَّل** للمسألة العقارية من خلال قانون 16 جوان 1851 من حيث المحتوى والأهداف وإلى سياسة نابليون الثالث في الجزائر ما 1860-1865 و إلى مسألة الحصر والتجميع (Cantonnement) في منطقتي مينا والشلف. أمَّا **الفصل الثاني** فعنونه بـ دور المكاتب العربية في توسيع الاستيطان بمنطقتي مينا والشلف محاولين معالجة الجذور التاريخية للمكاتب العربية وتنظيمها واهم الزعمات الأهلية بالمنطقة المدروسة.

أمَّا **الباب الثاني** فعنوانه بـ : التشريعات العقارية وتطبيقاتها ما بين 1863 و 1882.

تطرقنا في **الفصل الأوَّل** إلى تحليل أهداف القرار المشيخي 22-04-1863 والإجراءات التطبيقية له على عرشي عكرمة الشراقة ومازونة، محاولين توضيح اهم نتائجهُ.

في حين سلطنا في **الفصل الثاني** الضوءَ على مرحلة تطبيق قانون فارني العقاري 1873-1882 محاولين إبراز اهمية القانون بالنسبة للمعمرين إضافة إلى دراسة لميادين تطبيقهِ.

أمّا **الباب الثالث:** عنوانه بـ : انعكاسات التشريعات العقارية أثناء الفترة الكولونيالية خلال فترة الحكم المدني ما بين 1882-1900:

عالجنا في **الفصل الأول** تحليل مضمون التشريعات العقارية ما بين 1882 و 1900 أهمها قانون الحالة المدنية مارس 1882 وعلاقتهِ بالقوانين العقارية وميادين تطبيقاته في منطقتي مينا والشلف.

أما **الفصل الثاني** فعالجنا المحتويات العقارية لقانون 1887 محاولين تحليل مضمونه وتطبيقاته في المنطقة.

تطرقنا في **الباب الرابع** إلى انعكاسات التشريعات العقارية على الجزائريين بالمنطقة ما بين 1863-1900.

تناولنا في **الفصل الأول** انعكاسات التشريعات العقارية في المجال السياسي، من حيث نتائج الاستيطان على المجتمع المحلي محاولين تحليل انتفاضة سيدي لزرق بلحاج 1864 إلى انعدام ظاهرة الأمن بالمنطقة المدروسة.

أمّا **الفصل الثاني** فعالجنا بالدراسة انعكاسات التشريعات العقارية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي فيما يتعلق بمسألة نزع الأراضي والاحتجاجات والعرائض 1863-1900، إضافة إلى انعكاس ذلك على التقهقر الديمغرافي بالمنطقة موضحين دور الارستقراطية المحلية في انتقال الأراضي إلى المعمرينَ .

لأنهي الدراسة **بخاتمة** أشرت فيها إلى أهم النتائج المتوصل لها وأنهيتها بإشكالية تؤسس لمرحلة جديدة أعقبت ما بعد 1900 ضمن استعادة الجزائريين لأملاكهم بالخصوص ما بعد الحرب العالمية الأولى وصراع الجزائري من أجل استرجاع أملاكه مع الإدارة الكولونيالية.

المدخل:

الأَوضاع العامة في أواخر العهد العثمانيْ

أ- الإطار الجغرافي .

ب- التركيبة السكانية للمجتمع بالمنطقة في أواخر العهد العثماني.

ت- أشكال الملكية العقارية أواخر العهد العثماني بالمنطقة

ث- النشاط الاقتصادي بِالمنطقة أواخر العهد العثماني.

المدخل:

شكلت منطقة غليزان عبر مختلف الفترات التاريخية مسرحاَ خصبا لمختلف التجمعات البشرية التي اتخذت من سهلي مينا والشلف ميدانا لأنشطتها المتنوعة وهذا نظرا للتنوع الطبيعي والجغرافي وغنى المنطقة بأراضيها الواسعة والمياه الوفيرة، انطلاقا من الضفة اليسرى لواد الشلف إلى سهل ميناَ. فكانت المنطقة مَحل استقرار العديد من القبائل الأَمازيغية كمغراوة وقبائل بني ومانوا وبني يلومي وقبائل مطماطة ومغيلة وهوارة ومكناسة... الخ ، إلى جانب القبائل العربية من بني هلال وبني مَسلم فمن بطونهم في منطقة غليزان نذكر سويد والديالم العكارمة وسويد من قبائل مالك التي تفرعت عن زغبة ولها أفخاذ منها فليتاَ*... وقد وقع التمازج الاجتماعي بين هذه القبائل العربية والأمازيغية لما اجتمعوا عليه من صفات البداوة فقلـــد الأمازيغ العرب الهلاليون في جميع المناحي والعكس صحيح تجسده الأَعراف العربية الأَمازيغية بالمنطقة، فكان التعايش الاجتماعي والذي كان للصلحاء دور في إرسائه محافظينَ على **نظام العرش** في الملكية والذي ظل قائما إلى زمن الاحتلال الفرنسي.

01-الاطار الجغرافي:

إنّ المنطقة المَعنية بالدراسة تمتد من الضفة اليسرى لواد الشلف شرقاَ إلى سهل مينا غرباَ، تنحصر بين جبال الظهرة شمالا إلى جبال الونشريس الغربي جنوبا ومن واد مينا

*-ورد في اليواقيت الثمينة عن شرفاء فليتا : " ومن شرفاء الشهرة أيضا فليتاَ وهو فروع وجموع أولى نجدة في الأصول والفروعِ عصبيتهم قاهرة باهرة لعدوها وعليهِ ظاهرة كتائبهم تجر الكتائب ومواهبهم أفضل المواهب، قوابضهم تدمي وديمة مواهبهم تهمي، تخدمهم القبائل وتذعن لكلمتهم الآواخر والاوائل أغتاهم شرفهم الظاهر على الرسوم، والظواهر وظائفهم مضروبة على عرب منداس، ووطأتهم شديدة على أعراب سويد، تدوسهم بالمداسْ، لا يستنكفُ أحد من وطأتهم ولا يجزعُ أو يفزعُ من جرأتهم، فضولهم صولة الملوكْ لا يرد عليهم غني ولا صعلوك ...غير أنهم وجوه السماحةِ لمنْ أتيهم بالجمالِ والملاحةِ، يكرمونَ الوافدَ ويغنون القاصدَ، يغمرون الرماحَ على وجوهِ السماحْ، لا تأخذهم في الله لومة لائم إذا اجتمعت الناس في الولائمْ، وتحدثوا إظهار الحق في الباطلِ، يأنفون ويستنكفونَ من جيد الشرع العاطل، وجرأتهم هي التي أهدت القوم للطريق يسلكها المسلم والبطريق، فتحوا للمخزنِ الأبوابَ وشرحوا له رموز الوظائفِ الموظفةِ على الأعتابِ، كانوا لملوكِ الأتراك عيناَ ناظرة وبصيرةِ باصرةِ ولذلكَ كتب توقيرهم في الصحفِ والألواحِ وسطر تعظيمهم في لدنِ الرماحِ وما أحسن تعظيم الملوك للأشراف في البلاد اللئام والأطراف وجور كل جائرِ ذاهب للإنصراف :

المصدر :

المشرفي، العربي: اليواقيت الثمينة الوهاجة في التعريف بسيدي محمد بن علي مولى مجاجة، النسب والتراجم، تح،حمدادو بن عمر و العربي بوعمامة، ط-01، 2016، بيوت، ص 90-91

غربا إلى منخفض الشلف الأَسفل شرقاَ، وفي هذا النطاق الجغرافي وتنوع تضاريس المنطقة حيث تشرف على السهول الداخلية في شكل أحواض أهمها: سهول واريزان، جديوية، وادرهيو، والحمادنة، وواد الجمعة إلى جانب سهول منطقة مينا حيث تتخللُ المنطقة أودية أهمها واد مينا[1] وواد يلل ... (الخريطة المرفقة).

وما يميز أَغلب هذه الأودية الفيضانات الشتوية والتي تحوِّل العديد من المساحات إلى بحيراتْ طينية وبرك ومستنقعات... ومن أَهمها بالمنطقة "سبخة بوزيان" والتي خصصت لاستخراج الملح و مرجة سيدي عابد شرق وادرهيو... و ما يلاحظ في المنطقة المدروسة التنوع الجغرافي والتضاريسي بين المناطق الجبلية و السهلية الخصبة، و تميز المظهر الهيدروليكي بتعدد الأودية إلى جانب تنوع التربة ما بين الحمراء والبُنية والرَّملية والمِلحية، وغطاء نباتي ما بين الغابي والزراعي وهذا ما سمح بتنوع الأنشطة ما بين الرعوية والزراعية.

02-التركيبة السكانية للمجتمع بالمنطقة في أواخر العهد التركي :

عرفت المنطقة تمازجاً سُكانيا وهي الخاصية التي عمَّت المجتمع الجزائري، يذكر وليام شالر (William Shaler) سكانه :" عبارة عن خليط من العرب والبربر وبقايا الأجناسْ التي غزتْ هذه البلاد عبر العصور والمهاجرين من الأندلس والأتراكْ، وهذا الإختلاط له ميزة عظيمة فيما يبدو حيث أنّهُ لا توجد سوى شعوب قليلة في العالم تفوق سكان الجزائر في الجمال[2]. " فإلى جانب العنصرين المحليين الأمازيغي والعربي دخل على المجتمع بالمنطقة العناصر الأندلسية والأَتراك والكراغلة واليهود، وعليه فإنه يمكن تقسيم المجتمع إلى سكان

[1] - يذكر **René Leclerc** " إن واد مينا يأخذ مصدره من الجبل الأخضر شرق فرندة يمر بالقرب من تيارت وتقدامت ليلتقي بواد العبد وواد الشلال وصولاً إلى غليزان متلافياً المنطقة الجبلية إلى السهل الاكبر بالشلف".
- Bulletin de la société et de géographie d'Oran, Monographie géographique et historique de la commune mixte de la Mina, Oran, 1902, P : 135.

[2] - وليام، شالر مذكرات وليان شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تر، اسماعيل العربي،ش.و.ن.ت،1982، ص،79.

المدن وسكان الريف الذين يمثلون الأغلبية الساحقة، فعلى رأس الهرم الاجتماعي في المدن الأتراك والعثمانيون والكراغلة والأَندلسيون الذين وفدوا إلى المنطقة جراء حروب الاضطهاد الديني من طرف محاكم التفتيش. وقد ساعد هذا التنوع الاجتماعي على ازدهار مدن كالقلعة ومازونة فعرفتاَ انتعاشا اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا وعلميا فالأندلسيون مثلا ساهموا في إحياء المناطق إلى مدن عامرة من خلال بعث الحركة الفكرية فكان "الشيخ عبد القادر بن يسعد* البرذغي دفين قرية الدَّبة قرب قلعة هوارة ... يستكتب اللاجئين الأَندلسيين للنسخ"[1]. إلى جانب ذلك انتشرت الصناعة والحرف كما انتشرت المدارس والمساجد والكتاتيب في معظم المناطق التي أهلوهاَ، ومن ذلك مدرسة مازونة التي أَسسها الشيخ الأَندلسي محمد ابن الشارف من مالهِ الخاص[2].

*-**عبد القادر بن يسعد :**ابن يسعد بن مسعود بن عيسى بن عبد الله تنحدر أصوله من الأشراف قدم من المغرب الأقصى من مدينة أم الربيع سنة 1002 هـ/1593 ليقيم بسهل غريس ببني بردع (كاشروا) لمدة 10 سنوات ثم انتقل إلى مجاجة التي درس بها على يد شيخه الذي أدله على الدبّة فأقام بها ليتقر بالمكان والتف من حوله السكان سنة 1625 م وهو تاريخ تأسيس الدبة، توفي 1055هـ وله قبتان أحدها في غريس وأخرى بالدبة بالقلعة. نقلا عن أحد أحفاده .

[1] - المهدي، البوعبدلي، الحياة الثقافية بالجزائر، جمع وإعداد عبد الرحمان دويب، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع،الجزائر،2013،ص56-57.

[2]- تذكر الروايات أن الشيخ محمد بن الشارف الأندلسيْ كان يملكُ قطعة أرضٍ خارج المدينة مساحتهاَ 20 هـ اشتغل فيهاَ طيلة تواجده بالمنطقة، وبقيت تشكل مصدر عيشهِ حتى رأى ضرورة وجود مركز للعلم والتعلم تتماشى ومتطلبات العصر نظرا لوجود زوايا ومساجد لم تنل طرائق تعليمها رضى الشيخ الاندلسي فاضطر إلى بيع القطعة بثمن قدرهُ ثلاثينَ دورو، كخطوة أولى لتقع عيناه على قطعة متوسطة الحجم داخل المدينة مقسمة إلى ثلاث أجزاء مما يعنيْ أنها كانت لـ 03 أشخاص مختلفينَ فقرر شراءهاَ فسأل عن أصحابهاَ فوجدهن من النساء فاشتراهن مقابل ثلاث دورو بكل جزء وبمجموع 09 دورو ثم قام بتسوية القطعة وتهيئتهاَ ببناء مدرسة مهمتهاَ تلقين العلم والفقه، لكن بعد معرفة النسوة الثلاث بنوايا الشيخ سعينَ لإهدائها لهُ فرفضن ذلكَ وحرص على دفع ثمن القطعة لأصحابها ومن حينهاَ انطلقت الاشغال في بناء المدرسة والمسجد وساهمت في ذلكَ الدفعة الاولى من الطلبة التي كان يقدر عددهاَ بعشرين طالباَ تكفلوا بنقل الديس والخشب من الغابات المجاورة على ظهر الحمير والبغال."

راجع: ميسوم، ميلود: مدرسة مازونة دراسة تاريخية فنية، رسالة ماجستير 2002، جامعة تلمسان،ص: 64-65.

03- أشكال الملكية العقارية أواخر العهد التركي بالمنطقة:

تعتبر فترة أَواخر العهد العثماني في الجزائر وبالتحديد نهاية القرن 18مـ وبداية الاحتلال الفرنسي فترة حاسمة في تاريخ الجزائر الحديث، "لماَ عرفته من أَحداث مهمة وتغيرات جذرية انعكست على الحياة الاقتصادية حيث انصرفت الدولة العثمانية إلى الداخل بعد ضعفِ النشاط البحري وتزايد الضغوطات جراء التحالف الأوروبي فكان التوجه نحو الداخل. وقد انعكس هذا على الوضعية الخاصة في فرض الضرائب على سكان الريف والمدن تلبية لنفقات الدولة المتنوعة "[1]. وقد تميز الوضع السياسي بالاضطراب مما آثار ظاهرة عدم الاستقرار في المجتمع الجزائري وقد أدت مجموع التراكمات إلى ثورات محلية أضعفت البلاد.

سادت خلال الفترة العثمانية بالمنطقة **الملكية الجماعية (Propriété collective)** وظلت رائجة رغم محاولات المُصادرة "وهي الأَراضي التي تسير بطريقة جماعية يستفيدُ من كل مساحة معينة الفرد حسب حاجاتهِ وعادة ما يعود حق التصرف في هذه الأراضي إلى قبيلة ممثلة في شيخها الذي يوزع جزء على الناس يزرعونه ويترك جزء آخر للرعي[2] ". ويعرف هذا النوع بأراضي **السبيقة** بمعنى الأراضي السابقة وفيهاَ إشارة انتفاع سابق بهاَ (Jouissance antérieure) أو المالك السابق لهاَ[3]. وقد شكلت الملكية الجماعية النظام الغالب نظراً لأهميتها الاجتماعية والاقتصادية من حيث تعزيز الروابطْ القبلية وسد

[1] -سعيدوني، ناصر الدين،: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، ط-03 ، ص: 10 .

[2] - سعيدوني، ناصر الدين: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، بيروت دار الغرب الاسلامي ،ط1، 2001، ص .84.

[3] -Mercier , Ernest :La propriété Foncière, P :19.

متطلبات السكان باعتبارهاَ الأكثر اتساعا للزراعة[1] والرعي فعلى سبيل المثال بسهل غليزان بالمطمر عرش الصحاريْ كان يمتلكْ أكثر من 43 % من الأَراضي الجماعيةْ[2].

أَمَّــا عن **الملكية الخاصة (Propriété Privée)** والتي يسيرها أَصحابهاَ بصفة مباشرة تخضع لأحكام الوراثة والبيع والشراء و الاستئجار... تميزت بصغر المساحة يقع أغلبها بالمناطق الجبلية وأحواز المدن وكان للبايات نصيب منها اعتمد فيها على الخماس والبحار*، كَيــد عاملة وقد انقسم المِلك إلى فردي النَاتج عن البيوع والوراثة ولم يكن فيه الفلاح يمتلكُ عقود البيع ما عدا القليل ذلك أنَّ الجماعة هي التي كانت تشهد بأنَّ العقار ملك لفلان أو لعائلة فلانيةْ وينتشر حول المُدن حيث مِلكيات قادة المخزن، في حين يتركز الملك العائلي في المناطق الجبلية بحيث تعزل فيه كل ملكية بسياج من الحجر أو الشوك... ليميز ملكُ عن آخر. وقد ساد بالتحديد بمازونة وفي جنوب غليزان بحيث كانت ثلاث عائلات مرابطية عام 1713مـ تملكُ 6.300 هـ و 5.000 هـ لأَحفاد سيدي بوعمران** مرابط هوارة، 800 هـ لعائلة سيدي محمد قدار و 5.000 هـ لورثة سيدي أحمد

[1] - بلقاسم،ليلى: دراسة لوضعية القبائل والملكية العقارية بمنطقة غليزان نهاية الفترة العثمانية بالجزائر، مجلة مرآة، العدد الأَول،جانفي 2014. ص:184.

[2] -Thintoin, Robert : Bulletin de la société de géographie et d'archéologie et archéologie de la province d'Oran ma plaine de Relizane avant l'irrigation 1950, P : 07-08.

*- **الخماس:** الفلاحونَ الأُجراءْ الذين يشتغلون مقابل الخمس و **البحار:** العاملون بالبحاير معناها العامل بالبساتينْ أو الحدائق مفردها بحيرةْ أو البحائر في اللغة العربية الفصحى فهي الأرض المشقوقة ولعل لها معنى بالكلمة العامية ما له علاقة بشق أرض البساتينْ وفلحها .

المصدر :

المشرفي، عبد القادر :بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الاسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر، تح، محمد بن عبد الكريم، دار الوعي الجزائر، ط2017م1، ص :13 .

**- الشيخ أبو عمران بن موسى المشدالي دفين مدينة تيلوانت وهو من صلحاء القرن 16م.
حسب الرواية الشفوية يعرف بطبيب هوارة مؤسس قرية تيلوانت وهو من أمر بغرس الأشجار المثمرة مما تسبب في تغير طبيعة المكان وجعل النبات يعطيها شكلا من الاخضرار وأطلق تليوانت للمدينة نسبة لتلون المكان وهي الرواية المتداولة لدى طلاب زاوية سيدي عمران.

بن يوسف الملياني[1]. وَكان أصحاب المِلكية الوَاحدة يتقاسمون الأَرض ففي " إقليم ابن شاعة يوجد ملكيات ثابتة منذ أَمد طويل وهي قابلة لتوريث منفصلة عن بعضها البعض بسياج أو خطوط حجرية أو جدران صغيرة[2] ".

أمّا **أَراضي البايلكْ** وهي أَراضي تابعة للدولة تمَّ امتلاكهاَ عن طريق شراءهاَ أو المصادرة عن طريق ترحيلْ السكان المقيمين عليهاَ إذا امتنعوا عن أداءِ المطالب المَـخزنية أو عصوا أَوامر البايلك[3].

في حين أراضي الوقف أو الحبوس (Propriété inaliénable) نقصد بهاَ تلك التي حبسهاَ أصحابهاَ للإنفاق على الأعمال الخيرية، وقد انتشرت بمناطق كمازونة والقلعة، اللتان عرفتاَ حركة وقفية واسعة خلال الحكم العثماني كالعناية بدور العلم والطلبة و عابروا السبيل والاهتمام بالمؤسسات الثقافية من مدارس ومساجد وزواياَ غرضها خيري. أمَّا عن الواقفين فلا يمكن حصرهم لا بجنس ولا بطبقة وشملت الأملاك الوقفية الأراضي الزراعية والبساتين والآبار والحقول الزراعية ... وقد ازدهر الوقف بنوعيه الخيري و الذري:

أ- **أراضي الوقف الخيري (العام):** يعود مردودهاَ على المصلحة العامة وقد عمد أهل البادية إلى وقف أراضيهم للإنفاق على المؤسسات الدينية كالزواياَ والمساجد والكتاتيب والأضرحة وعلى الفقراء والمساكين، ولم تكن يد السلطة في مقدورهاَ بلوغِ هذا النوع من الأراضي، وقد اشترك فيه أهالي المدينة والريف معاَ، أهمها في مازونة مسجد سيدي عزوز أو سيدي عيسى بحي بوماتعْ والذي كان يضم الطلبة من داخل وخارج مازونة لتحفيظ القرآن الكريم وتعليم أصول الدين والفقه، و كان المَسجد من حيث

[1] - سماتي، محفوظ: الأمة الجزائرية نشأتها وتطورهاَ تر: محمد الصغير بناني وعبد العزيز بوشعيب، منشورات دار حلب، 2007،ص: 150.

[2] - بلقاسم، ليلى. نفسه،ص: 183.

[3] - سعيدوني،ناصر الدين: دراسات تاريخية، نفسهُ ، ص: 82.

المداخيل الأغنى والأكثر تنظيما وتسييرا وكان يعين له النُظار* لتصريف شؤون المسجد. وقد منح السيد أحمد بن خذة الكتروسيْ الشريف الحسني مفتي مازونة وإمام الجامعين**، حق النظر في الأَملاك المحبوسة ومن بعده ذريته*** وكان لهم دور كبير في خدمة العلم وإطعام الطلبة والمغتربينَ وإيوائهم الأمر الذي ساعد على تسيير الحياة العلمية وازدهارهاَ ونهضة المجتمع.

وقد أولى سكان منطقة غليزان دور كبير للمساجد وأعمال البر والإحسان أَغلبها لخدمة الصالح العام تتكفل مؤسسات الأَوقاف بتوزيع المداخيل على الجهات المحتاجة خدمة للمجتمع والدين معاَ. إلى جانب حبس الأراضي الزراعية والعقارات لصالح الزوايا منها: **زاوية سيدي غلام الله*** الحمري المطلة على حوض الشلف والتي عملت هي الأخرى على تدريس القرآن الكريم وكان بها حوالي 120 طالب كانت مقصدا لطلبة عروش لمحال وعركة الشراقة ...

ب- **أراضي الوقف الأهلي** (الخاص): يصرف إلى أشخاص بعينهم وقد شاعَ في الفترة الأخيرةْ من العهد العثمانيْ بهدف منع الدولة من الإستيلاء على أملاكِ الواقف بعد وفاتهِ.

---

*- **ناظر الاوقاف :** الجهة المسئولة على حماية الملك الحبسي واستخلاص منفعته وإنفاقها فيما نص عليه المحبس وكان يساعده جماعة من الجباة والموثقين توكل إلى الناظر جميع التصرفات كـ: كأداء أُجور الأئمة والمؤذنين وقراء الأحزاب والمشرفينَ على إنارة المستحمات والمنظفينَ وغيرهم من مستخدمي المساجد. ويقوم بشراء المستلزمات ويشرف على الكتاتيب القرآنية وهو الذي يتولى حيازة الاوقاف وتنميتهاَ وعمارتهاَ والقاضي هو الذي يشرف على إدارة ومراقبة هذه المصاريف.

**: حيث تنقلنا إلى مازونة واطلعنا على المخطوطات التي لا زالت في حوزة أحد ابنائه البعض منها عليه ملاحظات للمولاي بالحميسي.

***: منح الباشا محمد باقطاش 1119هـ/1709مـ السيد أحمد بن خذه الكتروسـي الشريف الحسني مفتي وإمام الجامعين وحق النظر في الأملاك المحبوسة مع الإعفاء من الالتزامات واستمر ذلك في ذريته لكل من السيد بلعباس والسيد احمد بن عبد الله والسيد المهدي والسيد عبد الرحمان كنظار وفق ذات القرار.

*- ولي صالح وهو ابن سيدي بوعبد الله المغوفل يوجد ضريحه ببلدية الحمري دائرة جديوية.

راجع: مفلاح، محمد: أعلام من منطقة غليزان، دار هومة 2006، ص،113.

والعمل به جاء لارتباطه بالأعراف والتقاليد ومن ذلك تحبيس نجمة بنت جُودار بمازونة ووقف الزوجة على ولدها أحمد جميعَ ممتلكاتهاَ[1].

أما عن **الأَراضي الموات :** وهي الأراضي غير المنتجة المهجورةْ التي لا مالكَ لهاَ تعود ملكيتها إلى الحاكمِ يعطيها لمن يشاءْ ومن أحياها فهي ملكُ له وقد تركت دون استغلال وهي في العادة بعيدة عن العمران غير آهلة بالسكان لعدم صلاحيتهاَ للزراعة، ويكون احياءها بطلب من الامام بما أنها تعتبر من ممتلكات الدولة ويدفع مقابل استغلالهاَ ضريبة مثلماَ حدثَ مع مرابطي الحساسنة في سهل غليزان 1713مـ[2].

04-الواقع الإقتصادي بالمنطقة أواخر العهد التركي بالمنطقة:

تنوعت الأَنشطة الاقتصادية ما بين الفلاحية والصناعية والتجارية في المنطقة المدروسة:

أ- النشاط الزراعي:

عانت الزراعة في أواخر العهد العثماني من مشاكل في مقدمتها استخدام الأساليب البدائية في خدمة الأرض يضاف إليها حالة لا استقرار التي كان يعيشهاَ الفلاح الجزائري فقد كان معرضاَ للحملات العسكرية من طرف قبائل المخزن المسلحة، يضاف إلى ذلك الأمراض والأوبئة والمجاعات التي كان تجتاح البلاد من حين لآخر.

فقد احتضن الريف بالمنطقة مجتمعين مجتمعا زراعيا وآخر رعوياَ تميز الأوَّل بارتباطه بالأرض وأفراد المجتمع، بينما الثاني قائم على رابطة الدم في الأراضي الجماعية، استغلت الأرض وفق نظام الخَماسة وكانت الزراعة السائدة الحبوب بأنواعها في أَغلب السهول

[1]- موساوي، مجدوب،: إطلالة على الوقف بمازونة خلال الفترة العثمانية،سلسلة القوافل العلمية، ملتقى الشيخ الرماصي وأعلام غليزان الاجتهاد والتصوف غليزان 10-11 جوان 2013،ص: 164.

[2]- دحماني، توفيق: النظام الضريبي ببيايك الغرب أواخر العهد العثمانيْ، مذكرة ماجستير، 2003-2004،جامعة الجزاشر02، ص 88.

الداخلية بالمنطقة إلى جانب الأرز والذي كان ينتج بنواحي مينا حيث يزرع في ماي ويجنى في أُوت[1] ، وكذلك القطن الذي كان ينتج في سهول الشلف[2]، إلى جانب سهول ميناَ ويوجه الانتاج إلى المدن للصناعة. كما تنتج المساحات المروية بماء ميناَ كميات من التبغ[3]، وقد كان للأندلسيين دور في ادخال بعض المزروعات كالأرز والقطن إلى جانب سهول مينا كما هو الحال مع قبيلة بني خذو الأَندلسية[4].

أَمّا حرفة الرَّعي فقد تركزت في مرتفعات الونشريس، و ما يجب الإشارة إليه أنَّ الظروف السياسية تحكمت في مصير النشاط الزراعي فكلما انحصر نفوذ الحكام الأَتراك قُويت شوكة القبائل وتوسعت حرفة الرعي واختفت الملكيات وهذا ما كان واقعا بالونشريس، حيث مثلث الجبال مفراَ للمطرودينَ من أَراضيهم[5]، ومن أبرز أشكال تأثر الأرض بالأحداث السياسية ثورة درقاوة التي أدت إلى إهمال الحقول و اضطر السكان إلى البحث عن ملجئ آمن بالجبالْ.

ب- النشاط الحرفي:

نشطت الحركة الحرفية ومن أهم الصناعات نذكر الصناعة النسيجية و الأقمشة القطنية والكتانية والجلدية والجلدية بمازونة والصابون وصناعة الزرابي بقلعة بني راشد، فكانت تصدر إلى الحجاز والشام واسطنبول لاحتوائهاَ على أشكال ورسوم أناضولية رائعة تعكس دقه صنعهاَ وعراقة أُسلوبهاَ الممزوج بين المحلي والأندلسي وقد أثبتت خصوصياتهاَ رغم تنوع الانتاج في مناطق أخرى[6] إلى جانب صناعة البرنوسْ بزمورة وقلعة بني راشد

[1] - دحماني،توفيق: نفسه، ص: 15.

[2] - عباد،صالح: الجزائر تحت الحكم التركي 1514-1830، الجزائر دار هومة للطباعة والنشر،ط2، 2007، ص: 366.

[3]- سعيدوني،ناصر الدين: نفسه:ص: 32.

[4]-El Korso Mohammed et Mikel De Epalza :Oran et L'Ouest Algérien au 18 eme siècle d'après le rapport Aramburu, S.N.E.D, Alger, 1978.-,P :89.

[5] - بن صحراوي، كمال: أوضاع الريف في بايلك الغرب أواخر العهد العثماني، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران 2013، ص:207.

[6] - نفسه،ص: 216-217.

وصناعة الأحذية في كل من مازونة وقلعة بني راشدْ، وقد ساعد ازدهار الصناعات على ارتفاع عدد سكان القلعة حتى صار يفوق عدد سكان وهران[1]. ويرجع الفضل في الحفاظ على هذه المصنوعاتْ المحلية المختلفة إلى بعض الأُسر من الحضر الأندلسيين واليهود الذي توارثوا صناعاتها وحافظت عليها من الاندثار.

ت- النشاط التجاري والمواصلات:

شجعت الدولة التجارة الداخلية بواسطة الأسواق الأُسبوعيةْ وهذا سعيا منها لفرض نفوذهاَ على سكان الريف. تشرف المنطقة الممتدة بين مينا والضفة اليسرى للشلف على طرق تجارية هامة رئيسية وفرعية مما ساعد على نشاط الحركة التجارية باعتبارهاَ همزة وصل بين المناطق الأُخرى من القطر الجزائري.

وأَهم هذه الطرق نذكر :

- **الطَــريق السُلطاني الغَـربي:** المَّــار بِمرجة سيدي عابد ليصل إلى محطة جديوية ويربط شرق الجزائر بغربهاَ وبه تفرعات أساسية، حيث تعتبر المرجة سيدي عابد نقطة تحول هامة بحيث يتجه منها الطريق شمالاً إلى مازونة، كما تعتبر يلل ايضا منطقة تحول ينثني منها الطريق باتجاه معسكر جنوباً.

ولضمان أَمن المواصلات وضعت على مختلف الطرق مراكز عسكرية عرفت **بالقوناقْ**[2] وكانت تحت اشراف الشيوخ وعادة ما كان الزمول* يتكفلون بهذا مقابل امتيازات ومنها إعفائهم من الضرائب من قبل الباي أهمُها:

---

[1] - El Korso Mohammed el Mikel de Epalza:Ibid, PP:46 -47.

[2] - Walsin, Esterhazy :De la domination Turque dans l'ancienne régence d'Alger, libraire de Charles Gosselin.1840 ; Paris , PP:249-251.

*- **الزمول:** يقال ملزمين أي مخيمين في مكان ماَ ويشمل الزمول العديد من القبائل التي قبلت أداء خدمات للبايلكَ هروبا من الضرائب

راجع:

قوناق يلل وهو الثاني بعد قوناق سيق ويوجد في قيطنة المُرابط سيدي الطيب بن اويسْ وكانت به 100 خيمة للزمول، مهمته ايصال المسافر بأمان حتى **قوناق ميناَ** المعروفة بنزلة **الروازة** نسبة إلى حقول الأَرز التابعة للباي والموجودة على أطراف واد ميناَ، وكان بالمكان سوق يقصدها الناس للتزود بمادة الأَرز بعدها يصل المسافر إلى **قوناق جديوية** على رهيو وكان آخر شيخ له على زمن الأتراك الحاج مداح[1].

ما يلاحظ هو أنَّ السلطة العثمانية شجعت الأَسواق الأُسبوعية بهدف فرض نفوذها، باعتبارها فضاءات لتبليغ قرارات البايلكْ وتعليماتهِ والتشهير بالمجرمين وقطاع الطرق... ما يدل أنَّ مهمة الأَسواق أصبحت مهمة سياسية زيادة على دورها الاقتصادي وقد عمل الباي محمد الكبير على التقريب بينها، بعد قيام رباطات الطلبة بما يسمح بشراءِ ما يحتاجونه دون الحاجة إلى الذهابِ للأسواق البعيدة[2] ."

أما عن الطرق الفرعية التي كانت تسهل الحركة التجارية في بايلك الغرب نذكر طريق مازونة ومن أَهم الأَسواق ببايلك الغرب حسب كارت (Carette) هو الجزء السفلي من الشلف[3]. وكانت تعرف بالايَّـــام كسوق الأحد وسوق الثلاثاء، أمَّا عن الحركة التجارية وباعتبار المنطقة تحتلُ موقعا وسطاَ فكانت محطة للعديد من القبائل الجنوبية ومنها الصحراوية التي كانت تنتقل الى سهول الشلف حامله معهاَ المنتجات وحتى العبيدْ من بلاد السودانْ، وتتم المقايضة بالمنتجات الصناعية و الألبسةْ القادمة من الشمال وقد اشتهرت قبلة أولاد سي لعريبي في تسهيل الحركة التجارية القاطنة بسهل ارهيوْ والتي تمر عبرها كل البضائع[4].

-Walsin , Esterhazy :De la domination Turque, ibid, P :249.

[1] -بن صحراوي، كمال: نفسهُ، ص: 221.

[2]- نفسه،ص :221.

[3] -Carette, Ernest :Du Commerce de l'Algerié avec l'Afrique centrale et les états Barbareques réponse à la note de M.jules de L'astreyrie, Impremeur du Roi, paris,1840 , P : 19.

[4]- بن صحراوي، كمال :نفسه،ص 231.

05- الوضعية الجغرافية والاجتماعية لقبائل منطقة غليزان:

قسمت القبائل خلال الفترة العثمانية إلى :

أ- **قبائل المخزن** (Makhzen):

"مجموعات سكانية ذات صبغة فلاحية وعسكرية وإدارية تشكلت من عشائر أُعلنت ولائهاَ أو فُرضَ عليهاَ التزام الطَّاعة، وهي مسخرة لخدمة حكومة معفية من أَداء الضرائب تتمتع بمختلف الامتيازات تقدم المحاربينَ للسلطة التركية قامت بدور شرطة البلاد كما أَعطت المزارعينَ والحُــراس والمرافقينَ والرعاة[1] ". كان استقرارهم بالمناطق السهلية وقد سيطروا على أجود الأَراضي وشملت أراضيهم جزء من سهلي مينا والشلف، و المناطق الأكثر عرضة للثورات لهذا عملت الحكومة التركية على تثبيت المَخزن في المناطق الحساسة لأغراض عسكرية واقتصادية وإستراتيجية تتمركز حول الأبراج والحصون التي كانت تقيم بها الحاميات العثمانية الصغيرة، وقرب محطات القوناق والطرق السلطانية وحول الممرات الصعبة... مثل واد ميناَ المراقب من طرف مخزن المكاحلية* وكذلك قرب الأسواق الهامة وحول المستودعاتْ الرئيسية الهامة المخصصة للحبوب (المطاميرْ) والطواحين المائية[2].

تكون هذه القبائل مستعدة لحمل السلاح لأوَّل إشارة لمعاقبة العصاة المتهربينَ من دفع الضرائب لاسيما عند خروج المحلات كل سنة في نهاية الربيع[3].

وهي قسمين:

---

[1] - Ismael,Hamet : Les musulmans français de nord de l'Afrique, A-colin ; Paris ; 1906 ; P :37.

*-: **المكاحلية :** صنفت ضمن المخزن المسلح لأغاليك الدواير كانت مهمتهم تتمثل في تقدم موكب الباي عند خروجهِ فكانوا يحملون البنادق " المكاحلْ" فسموا المكاحلية.

[2]- بوجلال،قدور: العلم والعلماء في بايلك الغرب، مذكرة ماجستير،جامعة وهران 2008-2009، ص. ص: 51-52.

[3]- سعيدوني،ناصر الدين : النظام المالي.. نفسه، ص:30

- **قبائل مخزنية محاربة:** كقبائل بوعلوفة وأَولاد مزيانْ بمازونة، وسجرارة، وعكرمة الغرابة التي شاركت بـ 100 فارس والتي شملت مواطنهاَ أسفل واد يلل واولاد سلامة بالظهرة شاركت هي الاخرى بـ 100 فارس[1].
- **القبائل المخزنية المنشغلة في الفلاحة:** غير المسلحة عملت على تقديم العمال " الخماسينَ" وحراس المطامير للبايلكْ كقبيلة أولاد صابر كلفت بتزويد المخزن والجيش بالخيول.

ب-**القبائل الرعية (الخاضعة):** تخضع لسلطة البايلكْ ولمراقبة القبائل المخزنية والحاميات التركية وهي ملزمة بدفع الضرائب نقدية وعينية يقع أغلبهاَ على الطريق السلطانيْ داخل منطقتي سهلي ميناَ والشلفْ. منها : كنفدرالية فليتاَ والتي صُنفت ابتداء من 1808 مـ كقبائل رعية جراء مشاركتها في ثورة درقاوة، ومن القبائل الرعية أيضا عرش أَولاد خويدم وأولاد العبَّاس...

ت-**القبائل شبه المستقلة (الأَحلاف):** وهي المتعاملة مباشرة مع الأتراكْ لدورهاَ الروحي والديني كقبيلة أولاد سيدي بوعبد الله باعتبارهاَ عائلات مرابطية اعتمد عليها النظام التركي في لعب دور الوسيط بين السكان.

ث-**-القبائل المستقلة(الممتنعة أو السايبة):** جماعات مستقلة لا تدفع الضرائب للأتراك تنتشر مواطنهاَ في الونشريس الغربي ككنفدرالية بني وراغ أهمهاَ : ماريوة وأولاد دافلتن ومكناسة ومطماطة وبني تغرين والكرايش وحلوية والمعاصم...[2] عرفت بالتمرد وقد ساعدهم موقعهم الجغرافي الحصين على الإفلات لكنهم عاشوا حياة من الترقب.

---

[1] **-Rinn ,Louis : Le royaume D'Alger sous le dernier Bey , Revue Africain, 1897, Alger ;P :07**

[2]- بلقاسم،ليلى : نفسه،ص: 178.

الباب الأوَّل :

الشريعات العقارية خلال المرحلة الكولونيالية الأولى: 1848-1865

الباب الأول: التشريعات العقارية خلال المرحلة الكولونيالية الأولى : 1848-1865:

الفصل الأول: السياسة الكولونيالية في الجزائر ما بين 1848-1865 :

01- المسألة العقارية من خلال قانون16 جوان 1851 المحتوى والأهدافْ:

02- سياسة نابليون الثالث في الجزائر ما بين 1860-1865

03- سياسة الحصر والتجميع **Cantonnement**.

أ- تنظيم عمليات الحصر والتجميع.

ب-الحصر والتجميع في منطقتي مينا والشلف.

ب1- الإعتراف بالحدود بين القبائل أولاد العباس وأولاد خويدم أنموذجا.

الفصل الثاني: دور المكاتب العربية في توسيع الاستيطان بمنطقتي مينا والشلف:

01- الجذور التاريخية للمكاتب العربية

02- تنظيم المكاتب العربية

03- الزعمات الأهلية بمنطقتي مينا والشلف

أ- الخلفاء.

ب-الآغـــا.

ت-القـايد.

ث-الشـيخ.

ج- القضاة

ح- وكيل المال.

04- دور المكاتب العربية في تحصيل الضرائب بالمنطقة .

الفصل الأول: السياسة الكولونيالية في الجزائر ما بين 1848-1865 :

سنحاول في هذا الباب التركيز على التشريعات العقارية التي سبقت القرار المشيخي وأهم الإجراءات الاستيطانية التي تم من خلالها فرنسة العقار وتجريد الجزائريين من أملاكهم، محاولين تحليل واكتشاف التقنيات الاستيطانية في مضامينها ومحتواها وأبعادها.

فالمتفق عليه أنّ المشرع الفرنسي عمل على توطيد الملكية العقارية وتتبيثها لصالح الاستيطان والكولون* انطلاقا من دراستهم للملكية العقارية قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر لتحتل عملية الاستيلاء على الأراضي بشتى الطرق أحد أولويات المخطط الاستيطاني في الجزائر سواء في فترتي الحكم العسكري والمدني. فلقد كانت أحلام الساسة الفرنسيون تتمحور حولَ رؤية الأرياف الجزائرية تكسوها المستوطنات الكولونيالية، فعملوا على تجسيدها على أرض الواقع سواء بقوة الردع أو التشريع.

1.المسألة العقارية من خلال قانون 16 جوان 1851(المحتوى والأهداف):

شكلت المسألة العقارية جوهر السياسة الاستيطانية في الجزائر فانطلاقا من سنة 1842م أسست لجنة قضائية بباريس كلفت بدراسة نظام الملكية في الجزائر، والإعداد لعناصر قانون خاص لحل المسألة العقارية وأسفرت الأشغال عن صدور أمر 01 أكتوبر

---

*-**الكولون (Colons)** والمستوطنين (colonistes) والمعمرين (colonisateurs)، إذ يقصد بكلمة المعمرين (colonisateurs) مجموع الاوروبيينَ بما في ذلك الجيش العسكري السان سيمونيون الذي قدموا للجزائر بغرض تعمير أو استغلال الأراضي.

تمّ استعمال لفظ مستوطن(coloniste) المشتق من لفظ المستوطنة (Colonie) سنة 1776م، واستعمل في الجزائر بالخصوص بين 1830و 1870، قبل ان تحل محله كلمة استيطاني(colonialiste) التي ظهرت بفضل تطور انتقاد النظام الاستيطاني، سيما الانتقاد الماركسي، في أواخر القرن 18م. تشير كلمة استيطاني إلى كل مؤيد للإحتلال الجزائر دون تمييز فيما يخص الوسائل المعتمدة أو المحبذة، فيبقى الفرق قائما بين المستوطنين (صفة واسما) في هذا العمل، بغرض التمييز وكذا التأكيد على الطابع المذهبي للاستيطان. وبالفعل، كان يلعب المستوطنون دور المتحدثين باسم الكولون (Colons) وانصارهم. ويتعلق الامر على وجه التحديد بفئة المستعمرينَ، مكونة أساسا من الكولون، تشارك في كل الخلافات التي تنشب حول الأفكار والمذاهب وتشجع بقوة الاحتلال الحرّ والتوسع الاستيطاني المفرط والادماج الشامل للجزائر. وقد حافظت كلمة الكولون على المعنى الموافق لاصل المصطلح " مزارع، مسير أرض زراعية" بالفعل يتمثل المستوطنون في مالكو الأراضي الزراعية لذا ينبغي فهم معناها (الايحائي) التي تشير إلى المدنيين وذلك لتميزهِ عن مؤيدي الاستيطان عامة والجيش العسكري بالخصوص.

راجع :

العلمي، سعيد: الاستعمار والعمران، السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، تم: د، عبد الجليل التميمي ، تر، نسرين لولي ومحمد رضا بوخالفة، دار خطاب 2013، ص،24.

1844 المتعلق بتأسيس الملكية الذي كرَّس الممتلكات السابقة في حين تجاهل الأوضاع المتعلقة بالتشريع الإسلامي بالخصوص مسألة الحبوسْ، ما يعني الاستجابة الفعلية لحاجيات الاستيطان. وقد تلاها أمر بتاريخ 26 جويلية 1846 بهدف تعديل وإكمال أمر 1844 [1] وأشار الأخير أنَّ الأحكام لا تطبق إلاَّ في الأقاليم المدنية وفي المناطق الخاضعة للمحاكم. وقد دعت إلى إلزامية معاينة العقود في المحاكم برعاية لجنة إدارية ، وأعطيت مدة 03 أشهر لكل المالكين لإظهار عناوينهم وفق الشكل المحدد، تحت عناية موظف وخبراء يقررون تبعا لذلكَ الاعتراف في المكان وترسيم الحدود بعد ذلك العقود يوافق عليها دون الطعن فيها [2] . كما ألح القانون على أنّ أي عقار لا يخضع إلى هذا الشكل يدمج في حق أملاك الدولة، فيصبح من حقها الحيازة قد تمنحها وقد تبيعها [3].

ومن خلال قراءة في مضامين أمرية 1846 و ما نصت عليه فهي مستوحاة من أمرية 1844 بأكثر تعسف الهدف منها الحصول في أشكال شبه قانونية على الأراضي لصالح الاستيطان.

- **قانون 16 جوان 1851 المحتوى والأهداف:**

حَضرت لقانون 1851 لجنة ترأسها الجنيرال دي لا موريسيار(De Lamoricière) أحد مؤيدي فكرة ترحيل الجزائريين وحشدهم، إذ صوتت الغرفة التشريعية على القانون جديد حول تأسيس الملكية العقارية من 16 جوان إلى 15 جويلية، مستوحى من الأسس السابقة للتشريعات العقارية ودمج مع تلك القرارات والقوانين الحكومية السابقة، كوسيلة قانونية للتغلغل في أراضي العرش باعتبارها أراضي غير مستغلة أو شاغرة أو مستغلة

[1] -Mercier,Ernest : Propriété Foncier Musulmane en Algérie , condition légale- situation antérieur , état actuel de la question, Alger 1898 ,P :33

[2] -Ibid, P :33

[3]- Ibid, P :34

بطريقة انتفاعية يفتقر أصحابها لعقود البيع ليفتح القانون الباب على مصرعيه للإدارة الكولونيالية للاستيلاء على ما وصِف بالفائض.

وقد نظم في 05 عناوين مختلفة وهي :

I. الدومين الوطني (**Domaine National**) ويشمل الدومين العام (**domaine publique**) ودومين الدولة (**Domaine de l'Etat**).
II. الدومين المقاطعاتي والبلدي (**Domaine départemental et communal**).
III. نزع الملكية (**L'expropriation**).
IV. الملكية الخاصة (**Domaine Privée**) والإعتراف بها إنطلاقا من العقود التي وجدت بحوزة الأهالي عند ذخول الاستعمار.
V. الترتيبات العامة (**Dispositions générales**)[1].

وقد جاء تكميلا للعمليات المنتهية والمنصوص عليها في أمر 21 جويلية 1846 بشأن تطبيق مصادرة الأراضي بعد الحرب وإلغاء بعض الترتيبات والأوامر والقرارات، وجاء تكريسا للرؤية الكولونيالية فهو أقل تعقيدا في الشكل، إذ يلغي الالتباسات المرتبطة بأمرين 1844 و 1846، ويحدد حقوق الدومين و يعترف بالملكية الخاصة، المعترف بها والموجودة مع بدايات الاستعمار الفرنسي للجزائر.

اعتبره لويس بوديكور (Louis Baudicourd) أوّل تشريع جزائري بدأت معه عمليات الحصر والتجميع وسط القبائل استجابة للطلبات المتزايدة على الهجرة للحصول على المزيد من الأراضي الزراعية بحيث وصل عدد المستوطنين في الجزائر 1851 إلى 131.238 أوروبي منهم 66.500 فرنسي، في حين وصل عدد المراكز الاستيطانية 150

[1] - Laynaud,(M) : Notice sur la propriété foncier en Algérie, Alger, Giralt , 1900 , P.P :36.

مستوطنة إضافة إلى مصادرة 103.654 هكـ في مناطق التل[1]. وقد نص قانون 1851 على الاحتفاظ بها وأَنَّ حقوق الملكية وحقوق الانتفاع تعود إلى المعنيين أو إلى القبائل أو فروع القبائل كما نصت على ذلك المادة 11 من ذات القانون .

أمّا المادة 22 من القانون العقاري حافظت على ضرورة معاينة عناوين الملكية وحق الإدارة الاستعمارية في مصادرة أملاك الثائرين، في حين كرست المادة 44 حقوق الأهالي في الانتفاع بأراضيهم غير أنهم ممنوعينَ من حق التصرف بأي جزء من الإقليم في القبيلة لأي شخص أجنبي عنها. مع الاعتراف كذلك في القبائل ذلك أنَّ كل واحد مالك بعنوان خاص، كما اعتبر هذا القانون أنَّ الإقليم الذي يشغلونه كما هو مشكل لا يجوز المساس به (Intangible)[2].

كما أشار إلى أنَّ فرضية الملكية والحيازة الجماعية لا يمكن رؤيتها بوضوح و لم يترك إلاَّ الانتفاع المؤقت وبالتالي فالمسألة تُــحفظ. كما ضم القانون الأراضي الغابية إلى الدولة ومكن السلطات العسكرية الفرنسية من فرض عقوبات جماعية على القبائل المجاورة للغابات إنطلاقا من أنّ الحصر والتجميع حدد حقوق العرب، بحيث سرعان ما وضعت مساحات واسعة متاحة للدولة[3] وهذا استجابة للطلبات المرشحين للهجرة ولأصحاب رؤوس الأموال لإستغلال الموارد الغابية .

وعليه فقد ارتكز القانون على ثلاث قواعد هي:

- أنَّ الملكيات العقارية سواء الخاصة بالأهالي أو الأوربيين قابلة للخرق انطلاقا مما نصت عليه المادة 10 و إنطلاقا من الحالة التي وجدت عليها الأراضي غداة الاستعمار الفرنسي، والتأكد من الملكية إن كانت ملك خاص أو ملك جماعي للقبائل

[1] - De Baudicours(L) :Histoire de la colonisation de l'Algerié, Ed ;Challamel, Paris, 1860, P.P :508-509.

[2] - Mercier , Ernest :Op, Cit, P : 34.

[3] -De Baudicours(L) : Op, Cit, P :509.

و فروع القبيلة التابعة لها وفق المادة 11، ولأول مرة ظهر الفصل بين أراضي العرش وأراضي الملك.

- حق التملك والتمتع بالأراضي التابعة للقبيلة غير القابل للتحول لصالح الأشخاص الأجانب عن القبيلة وفق المادة 14 من الفقرة الثانية إلاَّ لصالح الدولة، وعليه فإنّ هذه المادة جاءت لتمنع الأوروبيين من الحصول على أراضي خارج النطاق الذي حددته الإدارة الاستعمارية الفرنسية للكولون بهدف ضمان أمن المستوطنين في مرحلة تميزت بالانتفاضات، حتى لا يتوغلوا داخل المجال المخصص للقبائل بالخصوص في المناطق العسكرية أمّا في المناطق المدنية فقد ضمن القانون في مادته 17 الحق للأوروبيين في شراء أراضي الحبوس.
- أكد القانون أنّ المعاملات العقارية والمتاجرة فيما بين الجزائريين تتم وفق التشريع الإسلامي ووفق القانون المدني من المادة 16، أما المادة 04 فاعتبرت أنَّ كل أملاك الأحراش والغابات تعتبر أملاك دولة.

يرى أرنست مارسي (Ernest Mercier) أن قانون 1851 طرح أسس عامة لأصناف الملكية الثلاث التي لا يمكن تطبيقها في أرض الواقع[1]. في حين يرى لاينود (M.Laynaud) مدير مصلحة الدومين بالجزائر أنَّ قانون 16 جوان 1851 يعد ميثاق العقار في الجزائر كونه أعلن مبدأ حرمة الملكية دون تمييز بين الأهالي و الأوروبيين، باستبعاد الأراضي غير المزروعة كسبب لنزع الملكية لأجل المنفعة العامة مع الموافقة على الحقوق السابقة للملكية والتمتع مع حذف القيود التي حملتها التشريعات السابقة في حرية المعاملات بالنسبة لأقاليم القبائل، وفي النهاية تخفيف الصعوبات الموجودة بالنسبة لـتأسيس الحبوس وتنفيذ حق الشفعة[2]. وقد فرض القانون حسب لاينود(M.Laynaud) تعريفا لحقوق الملكية العقارية في الجزائر وتمتع القبائل وتحديد صفاتها التي تمكننا من معرفتها، ومع ذلك تبقى صفة هذه الحقوق محل شكوك وجدل مستمر، بأكثر وضوح وتبعا لذلك

[1] -Op, Cit, P :35.

[2] - Laynaud (M): la propriété foncier en Algérie, Op, Cit , P.P :43.

وحسب الأفكار التي سادت على التوالي فإن ملكية القبائل تخضع لترتيبات لا يمكن أن تكون في وجهات نظر المشرع[1].

أمَّا في الجزء الثاني من القانون فقد أعلن أنَّ انتقال الأملاك العقارية بين المسلمين يخضع للقانون الإسلامي، أمّا الأملاك الأخرى فتخضع للقانون المدني، بحيث يرى لاينود أنَّ هذا الترتيب استنسخ قرارات وأوامر سابقة كانت لها نتائج وخيمة. مما سمح مثلا للعقار التابع لحيازة الدولة في أن يحكم بالقانون الفرنسي على أن يقع تحت النظام الإسلامي وهذا ما نلاحظه انطلاقا من المادة 01 إلى 05 المتعلقة بأراضي الدومين مطابقة للتشريع الفرنسي في المادتين 08 و 09 . كما يتم التحقيق في العقار إذا كان مكتسبا من طرف مسلم ليكون في المستقبل خاضعا للقانون الإسلامي، ذلك أنّه في القانون الإسلامي كل العقود مهما كانت أهميتها يمكن أَن تنشأ بدليل شفويْ، وليست في الحاجة إلى تأكيد لهذا فقد أصلحَ قانون 26 جويلية 1873 الخلل[2]. وأخيرا يرى لاينود أنّ قانون 1851 سبب ضررا في عدم إتاحة التصرف في الأراضي التابعة للقبائل، الأمر الذي شكل عائقا في توسع الاستيطان والتنمية كذلك لم يحقق النتائج المرجوة إلاَّ بنقائص.

مس التحديد بمقتضى قانون 16 جوان1851 ما يقارب 16 قبيلة وإحصاء ما يقارب 343.387 هكـ منها 61.363 ضمت إلى أملاك الدولة، التي استغلت في بناء المراكز الاستيطانية ففي سهل مينا بهدف إنشاء المركز الاستيطاني غليزان تم حصر 4.000 هكـ من الأراضي التابعة للقبائل المحيطة، صنفتها الإدارة الكولونيالية ضمن أملاك الدولة وإدعت أنّ أصحابها يفتقرون لعقود الملكية وهذا استجابة لطلبات المعمرين منذ 1855 لمساحات أرضية من 80 إلى 160 هكـ أغلبهم من مقاطعة لاغارد بالجنوب الفرنسي[3]، إضافة إلى المستوطنين الجزائريين الراغبين في توسيع أملاكهم من مستغانم

[1] Ibid, P.P :44.
[2] -Ibid, P :44.
[3] -A.N.O.M, 2M149, concessions, Registre des demandes en concessions formés pour Relizane.

ووهران وسيق بالتحديد على الضفة اليسرى لواد مينا لخصوبة تربته وتوفر المياه به كما يبين الملحق **الملحق رقم 01:** وتمليكهم بعقود ملكية وفق ملكيات محددة بأرقام وقطع أرضية قريبة من بعضها البعض لدواعي أمنية وإستراتيجية **الملحق رقم 02:**

وبموجب مرسوم 24 جانفي 1851 أخضعت للتحقيق من خلال مفتش الاستيطان فيما يتعلق باستغلال الامتيازات من طرف الكولون، بحيث تبين أن بعض المعمرين لم يقيموا أي خطوة فيما يتعلق بالأشغال المقررة أو بعضها لم يتم تأهيله في حين خصص كأراضي فلاحية مستغلة أو تمّ تأجيرها للعرب الأهالي[1] لاستغلالها بصفة الكراء **الملحق رقم: 03** . و في حينما أظهر المستوطنون نجاحا تبادر الإدارة بتوسيع مساحاتهم الزراعية في مناطق ذات أهمية كما يبين المخطط المرفق عن الإمتيازات الممنوحة للكولون على طول خط طريق بلعسل على الضفة اليسرى لواد مينا بأسماء أصحابها المستوطنينَ **الملحق رقم: 04.**

تزامن هذا مع توافد العديد من المهاجرين كنتيجة للدعاية وتقديم التسهيلات في مقدمتها النقل المجاني إلى جانب مرسوم 26 أفريل 1851 الذي نص على المنح المجاني للأراضي لهؤلاء المهاجرين وتمليكهم بعقود ملكية ، كنتيجة لاقتطاع العديد من الأراضي وضمها لأملاك الدومين وفيما بين 1858 و 1860 أنشأ 14 مركزا استيطانيا ومن ذلك المركز الاستيطاني يلل 1859 على مساحة 1.725 هكـ لأجل 50 أسرة في ظل التزايد السكاني للوافدين الجدد بالخصوص خلال سنتي 1860-1860 في وقت وصل فيه عدد الفرنسيين في الجزائر 112.229 مستوطن منهم 32.055 وجهوا للقطاع الوهراني بسبب توقف مقاومة الأمير عبد القادر، و تشجيع الهجرة نحو الجزائر والدعاية لها إلى جانب تقديم التسهيلات والإغراءات.

[1] - A.N.O.M, 2M149, Procès verbal de vérification de concession, inspecteur de colonisation, 26 janvier 1862.

وبموجب مرسوم 02 مارس 1864 تمّ إنشاء المركز الاستيطاني زمورة* على مساحة 972 هكـ و 31 آر و 70 سنتيار على حساب الأراضي التي استخلصت من عرش الحرارثة على أنها أراضي أملاك دولة . وتدعمت هذه التشريعات أكثر بسياسة نابليون الثالث بتحديد ملكيات الجزائريين في وسط القبائل وصولا إلى الملكية الفردية تسهيلا لنقل الملكية من الأهلي إلى الأوروبي.

*- **زمورة** تعني بالامازيغية أشجار الزيتون تازمورت (Tazammourt) بمعنى الزيتون تبعد عن غليزان إلى الجنوب الشرقي بـ 18 كلم تعتبر قبيلة الحرارثة العرش المهيمن والمنتسب إلى الولي الصالح سيدي حراث بن عيسى.

راجع:

Mairin, C-N, Zemmora –Mixte, Imp, P :21.

2-سياسة نابليون الثالث في الجزائر 1860-1865 :

تعمقت رؤى نابليون الثالث الإدماجية حول مشروع الجزائر فرنسية منذ عام 1852 حول مستقبل المستعمرة بتوجيه تطمينات للكولون من خلال تصريحاتهِ التي أرسلها إلى غرفة التجارة ببوردوا مصرحا :" لدينا قبالة مارسيليا مملكة شاسعة سنعمل من أجل دمجها مع فرنسا[1]."

تميزت الفترة (1860-1865) بمعارضة المدنيين للنظام العسكري والمكاتب العربية واشتداد قبضة الكولون مما أدَّى إلى انتشار المقاومات الشعبية والفردية أمام التوسع الاستيطاني جرّاء اغتصاب الأراضي من الجزائريين بمختلف الصيغ، وتخريب الاقتصاد المحلي في ظل ما كان يحلم به مستوطنو الجزائر باقطاعية برجوازية يكون لهم فيها دور الأسياد وسكان البلاد دور الأرّقاء. إضافة إلى القضاء على الهوية الإسلامية وهذا ما أقدم عليه الوزير شاسولوب لوبارت (Chasseloup Laubert) في إلغاء القضاء الإسلامي والرجوع إلى المحاكم الفرنسية، ما اعتبره الجزائريون بمثابة الرِّدة الأمر الذي أدَّى إلى خروج العديد من الجزائريين من البلاد قاصدين البلاد الإسلامية.

في هذه الظروف عزم نابليون الثالث على زيارة الجزائر في 17 سبتمبر 1860 بحيث ورد في خطابهِ في مدينة الجزائر أمام نخبة المجتمع من رجال الدين والقضاة والإداريين والعسكريين :" فكرتي الأولى لأوَّل وهلة وضعت فيها قدمي في هذه الأرض الإفريقية اتجهت نحو الجيش لشجاعتهِ وبسالتهِ في استكمال غزو هذا الاقليم الواسع، العناية الإلهية التي بعثته كخلاص، واجبنا الأوّل هنا إحلال السعادة لـ 03 ملايين عربي... العناية الإلهية التي دعتنا للاستجابة لهذه الأرض لأجل منافع الحضارة ، فما هي الحضارة ؟ هو أن نعدد الرفاه لأجل شيء ما، حياة الانسان لأجل الكثير من الكمال الأخلاقي للصالح العام. وهكذا نرتقي بالعربي إلى كرامة الرجال الأحرار، بنشر التعليمات مع احترام عقيدتهم وتحسين

[1] - Fourmestraux,Euguste :Les Idées Napoléoniennes en Algérie, Challamel Ainé, Libraire-Ed ; Paris ; 1866, P :01.

أوضاعهم وذلك باخراج من هذه الأرض الكنوز المغمورة التي وهبتها العناية الإلهية، فالحكومة السيئة تركتها عقيمة من دون جدوى...هذه مهمتنا ولن نفشلَ وأمام هؤلاء المستوطنون أصحاب الجرأة الذين جاؤوا هنا لتثبيت العلم الفرنسي في الجزائر ومعهم كل الفنون لشعب متحضر، أريد القول أنَّ حماية الميتربول- فرنسا- لهم لن يفتقدونها سنكون إلى جانبهم، وأنّ المؤسسات التي رسخناها هنا ستكون إلى صفهم، ويجب أن نأمل أن يكون نموذجهم محل متابعة وأنَّ السكان الجدد سوف يبقون على هذه الأرض التي هي فرنسية إلى الأبد[1]."

من خلال هذا التصريح تتضح رغبة الامبرطور نابليون الثالث في استنزاف خيرات الجزائر واستغلالها بما يخدم مصلحة المشروع الاستيطاني في ظل دعم الحكم العسكري. والعمل على استيعاب الأهالي الجزائريين بدعوى التمدن الذي يخفي بذور الإدماج بما يحقق التهدئة و شروط النماء والتحضر وفق الرؤية الكولونيالية في إطار الجزائر فرنسية.

فالاقامة القصيرة للإمبراطور بالجزائر خلال رحلته الأولى التي استمر إلى 19 سبتمبر 1860 جعلته يرسم تصورات حول وضعية البلاد وأنّ الأمر يتطلب تغييرات جادة، مجسدا بذلك مشاريع السان سيمونيين ، فبعد شهرين من عودتهِ إلى فرنسا شرع في اصلاحات سياسية بفرنسا والجزائر. فبموجب مرسوم 26 نوفمبر 1860 استدعي مجلس الأمة والهيئة التشريعية لمناقشة وافتتاح دورة استجابة لطلب التاج وسمح للصحافة في أن تنشر تقارير اجتماعات مجلس الأمة والهيئة التشريعية . فصدر قرار إلغاء وزارة الحرب (1857-1860)، وعين الماريشال بليبسي* (Pelissier Duc De Malakoff)

[1] -Ibid, P.P :27-28

*- **بيليسي** عمل تحت إمرة بيجو سنة 1845 واشتهر بمحرقة الظهرة التي قتل فيها حوالي 1.000 جزائري من قبيلة أولاد رياح.

راجع :

- Fécatier(B), Précis des victoires, conquêtes et revers des français depuis 1792 jusqu'à 1845, Ouvrage rédigé par une société de militaire, B,Benault, Paris, 1847, P :360.

حاكما عاما على الجزائر، ثم جاء مرسوم آخر بتاريخ 10 ديسمبر 1860 حدد اختصاصات الحكومة العامة والإدارة العليا ومجلس الحكومة في الجزائر.

بعد الغاء وزارة الحرب ومركزية كل الإدارات بالجزائر تم انشاء في الجزائر إدارة عامة جديدة للمصالح المدنية مع الحكومة العامة، أصبحَ خلالها للكولون نفوذ سياسي كبير من خلال المجالس العامة التي وجهت اتهامات للمكاتب العربية التي عدت حسب رأيهم " الظغمة المناوئة لفرنسا".

غير أنّ عجزالحاكم العام بيليسي الذي استغله المدير العام للشؤون المدنية مارسيي لاكومب (Mercier Lacombe) الذي وسع من سياستي **الحصر والتجميعْ** خلافا لسياسية نابليون الثالث التي تنص على إشراك الجزائريينَ مع الأوروبيين بدعم من الحكومة بدليل استمرارها في محيط مينا والشلف كما سنوضحه في الفصول القادم.

وقد تولى اسماعيل أوربان منصب مستشار مقرر في المجلس الاستشاري للحكومة العامة. و في ظل إصرار نابليون الثالث على ضرورة الضمان لأهالي البلاد في ظل احترام أراضيهم وحقوقهم، انطلاقا من رؤى اسماعيل عربان " أنّ الفلاح الجزائري هو ابن البلاد"[1]. وهذا ما يتضح في رسالة 06 فيفري 1863 الموجهة إلى بيلسي بعد عامين من التغيير الذي عمقت قناعات نابليون الثالث أنَّ الاداريين الجزائريين القدماء والجدد لم يتمكنوا من التوغل في اهتمامات رئيس الدولة، ولم يفهموها حتى من وجهة نظر المصالحة التي يعمل عليها بين العنصرين الأوروبي و الأهلي.[2]" تضمنت رسالة نابيلون الثالث التي حملت أفكار اسماعيل أوربان وبدت واضحة من خلال كتيب الجزائر فرنسية والمهاجرين

[1] - آجيرون، شارل، روبير : تاريخ الجزائر المعاصرة، تر، عيسى عصفور، عويدات بيروت، باريس ، 1982،ص: 59.

[2] - Fourmestraux, Euguste: Op, Cit, P : 33.

(L'Agérié Française : Indigénes et immigrants)[1] والتي سنحاول تحليلها في الفصول القادمة ثلاث أقسام وهي:

أ- مهام فرنسا الاستعمارية في الجزائر انطلاقا مهمة فرنسا في الجزائـــر.

ب-حول الجزائريين: تبحث في الصيغة القانونية لتسهيل انتقال الملكية من الأهالي إلى المستوطنين وطرائق تهدئة الأهالي الذين يرفضونَ بقوة القرارات الفرنسية من أجل الحفاظ على أملاكهم، وأعلن نابليون الثالث صراحة عن تحويل أراضي الجزائريين إلى المعمرينَ وفق إجراءات تقسيم القبائل إلى دواوير أهلية وتفتيت الأسر الجزائرية وتأسيس الكنتونات ودحر الأهالي إلى الجنوب. بحيث اعتبر أنَّ الجزائر مملكة عربية فهيَ ليست مستعمرة بمعنى الكلمة ولكنها مملكة عربية فالأهالي كالمعمريين لهم نفس الحقوق تجاه حمايتي وأنّه إمبراطور العرب كما أنّه إمبراطور الفرنسيين.

ت-واجبات الحكومة العامة : أنّ مهمتها الأساسية نشر الحضارة وسط المجتمع الأهلي بالقضاء على الأفكار البدائية وفتح الباب واسعا لتحرر الأهالي بما يحقق كرامتهم بهدف اشراك العرب في الحياة العامة مع الأوروبيين تحت قيادة العسكريين واقتداء الأهالي بالأوروبيين في التقدم الحضاري.

لم تمض أشهر قليلة بعد هذه الرسالة حتى أعلنَ عن القرار المشيخي 22 أفريل 1863 المتعلق بتأسيس الملكية في الجزائر في الإقليم الذي يشغله الأهالي، والذي اعتبرته بعد الأقلام والساسة الفرنسيون نوعا من السخاء والكرم الإمبراطوري على الجزائريين وأحد الأساليب المُهِّمة لترسيخ وتسهيل الاستيطان بالجزائر. كما آثار هذا البرنامج الإمبرطوري سخط الكولون كونه أحدث تغييرات في النظام القانوني والإداري بالخصوص فيما يتعلق بالملكية العقارية وظهرت ردة ضد أوربان باعتباره الملهم الأساسي للإمبرطور

[1] -Ismayl, Urabain : L'Algérie Française : Indigénes et Immigrants, Challamel ; Ainé ; Libraire ; Ed, Paris, 1962.

وطالب بيليسي بإقالتهِ من منصبهِ كمستشار، الرفض والصراع التي ظهرت معالمه في البيئة الأوروبية فور صدور رسالة نابليون الثالث بالخصوص في الصحافة التي ساندت الكولون.

أمّا الزيارة الثانية التي قادته إلى الجزائر وهذا بعد التقارير التي كانت تصله من العسكريينَ وبعد الانتفاضات التي شهدها القطاع الوهراني ضمن مقاومة أولاد سيدي الشيخ 1864 التي استقطبت الكثير من القبائل وامتدت إلى قبائل التل، بحيث عزم على عزل الحاكم العام بيليسي من منصبهِ بعد عرقله مشاريعه بالجزائر، في ظل الصراع الشديد بين العسكريين والمستوطنين الذين نسبوا إليهم انتفاضة متهمين إيَّـــاهم باستفزاز الأهالي. غير أنّ الحاكم العام بيليسي توفي بتاريخ 22 ماي 1864 بالجزائر، ليُستدعى دوق ماكماهون دوق ماجونتاَ (Duc Mac Mahon duc Magenta)* لتعويضهِ بموجب مرسوم 01 سبتمبر 1864 وقد شغل منصب الحاكم العام بالنيابة جنيرال المقاطعة مارتيبراي (Martimprey) من 22 ماي 1864 إلى 01 سبتمبر 1864 وهذا قبل أنْ يستدعى لمنصب عضو مجلس الأمة، وخلال نيابتهِ وقعت تعديلات فيما يتعلق بالنظام الإداري بموجب مرسوم 07 جويلية 1864 بحيث تمت إلغاء إدارة المصالح المدنية وخلق الأمانة العامة لشؤون القضايا المدنية، وو ضع المحافظون تحت سلطة جنيرالات المقاطعات وتقرر أنَّ العنصر الأَهلي سيخصص له على الأقل **الربع** في تشكيل

*-**ماك ماهون** (Marie Edme Patrice Maurice) دوق ماجنتاَ (Duc Magenta) ماريشال فرنسا وعضو مجلس الأمة حاكم عام الجزائر، ورئيس فرنسا الثاني ولد بسيلي (Sullys) بتاريخ 13 جويلية 1808، شارك في الحملة على الجزائر وقاد قسم المشاة في الحملة على القبائل 1857، وفي 1858 لقب كقائد للقوات البرية والبحرية وبعد الانتصار في ماجنتا بايطاليا 23-04-1859 تلقب بدوق ماجنتاَ، تمت ترقيته إلى ماريشال و بتاريخ 01 سبتمبر 1864 لقب كحاكم عام على الجزائر من طرف الامبرطور كان تصريحه الاول عرض لبرنامج أفكار نابليون الثالث التي وضعها محل التنفيذ ... خلال سن سنوات عن تواجده في الجزائر تم خلق 08 مراكز استيطانية وهي :

Clauzel- La Moriciére- Palestro- El- Madher-Montebello- Malakof- Palikao- Sidi Ali Beb Youb.

- Narcisse ,Faucon: Livre D'Or de l'Algérie , T, 01, Challamet et Cie , Ed , Paris, 1889, P.P : 369-371.

المجلس العام لكل عمالة[1]. كان الهدف من هذا المرسوم وضع حد للعداوة بين السلطة العسكرية والسلطة المدنية برفع سلطة ومسؤولية الجنيرالات الذين يقودون المقاطعات عن طريق اخضاع المحافظينَ لهم وإعطائهم إدارة الأهالي التي أقيمت خارج الدوائر البلدية (Circonscriptions communales)، وهذا تبعا للأحكام بما يحفظ للأوروبيين إدارتهم الطبيعية في حين وضع الأهالي وفق الرؤية الكولونيالية تحت إدارة أكثر تكيفا مع عاداتهم وتقاليدهم[2].

عيَّن نابليون الثالث دوق مكماهون حاكما عام على الجزائر بموجب مرسوم 01 سبتمبر 1864 و الذي وصل إلى الجزائر وتسلم منصبه بتاريخ 19 سبتمبر 1864، بحيث صرح للسكان الأُوروبيين والأهالي في خطاب فحواه تطميني للكولون وتحذيري للأهالي جاء فيه : " سأظهر للجميع بنفس الحياد وبنفس العطفِ ونفس الحماية في تنظيم المصالح التي سيشارك فيها الجميعْ، من خلال أداء الواجب والتفاني لأجل الجزائر... سأكرس كل وقتي لتوافق المصالح بما يحقق ازدهار ومستقبل المستوطنة. أوربيو ومستوطنو الجزائر يجب أن لا يقلقوا أو ينزعجوا من الاضطراب جرّاء انتفاض بعض القبائل البعيدة، ذلكَ أنّ جيشنا دائما سيقمعهاَ، الأهالي العرب والقبائل تعلمون أنني لست أجنبيا بينكم و تعرفونني منذ مدة طويلة أنني عطوف على الرجال الذين يبحثون عن الخير و منغلق حاد لمثيري الفوضى والشغب، فكل التقارير التي هي بحوزتي دائما أبحث فيها عن متابعة روح المساواة والعدالة، فستجدونني دائما بنفس الشيء... بعض القبائل التي ضللتها النصائح الخادعة لبعض الرجال الطموحينَ، بإعطائهم آذانهم لروح الشر والثورة، مع ذلك ليس هناك سبب جدي للشكوى ضد الحكومة الفرنسية التي تحترم عقيدتهم والتي تكرس بطريقة

[1] - Estienne, Paul : Histoire complète du Maréchal De Mac – Mahon, Paris , Librairie Universelle D'afred Duquesne, P :152.

[2] - Fourmestraux, Euguste: Op, Cit, P : 42.

لا رجعة فيها حق الأهالي في الملكية في إقليمهم .فكيف يمكن استغلال سذاجتهم إلى درجة جعلهم يأملونَ في أن يقاوموا فرنسا... [1]"

زيارة نابليون إلى الجزائر في الرحلة الثانية كانت بتاريخ 03 ماي 1865 دامت 05 أسابيع أي 34 يوم قطع فيها الإمبراطور مسافة 3.084 كلم*. وقد شاركه فيها الجنيرال فلوري (Fleury) الذي سعى إلى تحقيق الفكر الإمبراطوري في ظل المعارضة الشديدة لبرامجه. الزيارة الثانية التي كان فيها توماس اربان ملازما له في رحلاته إلى مختلف مناطق الجزائر كمترجم ومستشار. وقد جاء في خطاب الإمبرطور نابليون الثالث أمام أعيان مدينة الجزائر :" أنا سعيد في أنني موجود على هذه الأرض الفرنسية، فالظروف منعتني قبل 05 سنوات من تحقيق رؤيتي في أن أرى هذا البلد جميل وكنت قد وعدت بالعودة إليه وها أنا قد عدتُ[2]."

وقد آشار نابليون الثالث في خطابهِ أنّه يسعى إلى دعم الكولون من خلال إحلال الشركة العامة الجزائرية (S.G.A) حديثة التشكيل من أجل استغلال الثروة الزراعية والمعدنية وتنفيذ الأشغال الهامة لأجل الصالح العام استجابة لمطالب مستوطنو الجزائر وفي نفس الوقت صرح أنه لم يأت لتدمير قومية شعب : " قرابة 35 عام، عندما وضعت فرنسا قدمها في الأرض الإفريقية، لم تأتِ لتدمير قومية شعب، ولكن على العكس لتحريركم من الاضطهاد القديم، فقد حلَّت محل الهيمنة التركية من خلال حكومة أكثر لطفا وأكثر عدالة و أكثر استنارة.. تعلمون اهتماماتي فلقد أكدت بين أيديكم دون رجعة ملكية الأراضي التي تشغلونها، لقد كرَّمت زعمائكم واحترمت عقيدتكم.. أرغب اليوم في العمل على تحسين رفاهيتكم أكثر للمشاركة بقوة في إدارة بلدكم كمنافع للحضارة، ولكن بشرط من جهتكم، ستحترمون من يمثلون سلطتي... قولوا لإخوانكم الضالين أنّ محاولة

[1] - Estienne ,Paul :Histoire complète.., Op, Cit, P :153.

*- قطع بين مستغانم وغليزان 59 كلم ذهابا و59 كلم ايابا.

[2] - Fourmestraux, Euguste : Op, Cit, P :49.

الانتفاضات الجديدة ستكون قاتلة بالنسبة لهم. مليونان من العرب لا يمكنهم المقاومة أمام أربعون مليون فرنسي[1]." ومن هنا يتضح أثر الانتفاضات على الوجود الكولونيالي في الجزائر ومشاريعه الاستيطانية وأنّ الهدف منها جاء لتهدئة الجزائريين واحتوائهم بما يخدم مصالح الوجود الاستعماري.

وهذا ما كشف عنه خطابه الذي استهله خلال زيارته الموَّجه لمستوطني الجزائر بـ: "جئت في وسطكم لأطلع على اهتماماتكم وأثمن جهودكم وأضمن لكم حماية الميتربول- فرنسا- واستجيب لما ينقصكم، فلقد صارعتم منذ مدة طويلة ضد عائقين رهيبين الطبيعة العذراء وشعب مُحارب، غير أنّ الأيَّام القادمة ستكون أفضل، سيتم جلب شركات خاصَّة بما يوفر الصناعة وتدفق الرأسمال لتنمية الأرض ومن جهة أخرى سيتم احتواء العرب بالنوايا الخيرة، فلن يكونوا قادرين على إثارة هدوء البلاد لذلك نؤمن بالمستقبل من أجل أن ترتبطوا بهذه الأرض التي ستزرعونها كوطن جديد وتتعاملوا مع العرب الذي يجب أن يعيشوا معكم كما مُواطينكم ... ستكونون هنا كما الأسياد لأننا الأكثر حضارة وسنكون كرماء لأننا الأقوياء سنحقق أخيرا وباستمرار عهد الانتصار لواحد من أسلافناَ الذين تبثوا في هذه الأرض الافريقية قبل 35 سنة العلم الفرنسي والصليب وقاموا بالتوقيع في نفس الوقتِ على الحضارة رمز السلام والعطف[2]."

وقد خصت منطقة **"غليزان"** ضمن برنامج رحلة نابليون الثالث في القطاع الوهراني حيث حط بها قادما من مستغانم يوم الأحد 21 ماي 1865 عقب انتفاضة سيدي لزرق بلحاج للإطلاع على المشاريع الاستيطانية منها سد مينا يذكر أوكتاف تيسي (Octave Teisseir) في هذا الصدد :" مرّ صاحب الجلالةِ أمام العرض والسوق فإذا بموجات بشرية من الأهالي بلغت 2.000 برنوس أحاطت بعربة الإمبرطور التي توقفت بحيث تعزز

[1] -Op, Cit, P :54.
[2] -Op, Cit : P :51.

موضع القدم على الأرض من شدة الجموع... أغلبيتهم قاتلوا ضدنا في السنة الماضية لقد أردوا من جلالتهِ إطلاق سراح أبنائهم المساجين والمحتجزين في فرنسا.[1]"

الزيارة التي جلعت الامبرطور يقتنع بضرورة الإهتمام بمطالب الكولون رغم إعلانه العفو الشامل على المساجين، سيما وأنّ المستوطنة منحصرة بين جبال الظهرة وعرش فليتا المتميز بالاضطراب كما ذكرت التقارير الأرشيفية ، بدليل أنّه جاء للإطمئنان على وضعية الكولون بعد انتفاضة سيدي لزرق بلحاج وهذا ما كشفت عنه رسالة قدمها النائب في مجلس الأمّة الفرنسي (M. Le Vicomte Lanjuinais) في جلسة 19 جوان 1866 : " قدم الإمبرطور إلى غليزان في 21 ماي 1865 و وجه الكثير من الأسئلة إلى المفوض المدني (Commissaire Civil) ولآخرين في وسط جموع من الكولون أمام الماريشال ماكماهون (Mac Mahon) والجنيرال ديليني (Dligny) و فلوري (Fleury) .. بسؤاله : " هل كان هناكَ ضحاياَ ؟ سيدي : 14 -أجاب المفوض- ليرد الإمبرطور " 14؟" ... أجاب الامبرطور بنبرة الدهشة المؤلمة .."[2]

في حين ذكر أوغيست فورماستروا (Auguste, Fourmestraux):" الأحد 21 و بعد حضور القدّاس اتجه الإمبراطور إلى غليزان، هنا اندهش من تطور المركز الرائع المثير للإعجاب المنشأ عند تقاطع وادي مينا والشلف. السد الذي سيسمح بري 25.000 هكـ آثار اهتمامات جلالتهِ، ولكن عند اختراق ودخول المستوطنة ،أحيط الموكب الإمبراطوري فجأة بجموع من قبيلة فليتاَ بالكامل، عدة آلاف من الأفراد طالبوا الالتماس الجدي بالإفراج عن آبائهم الذين اقتيدوا خلال الانتفاضة الأخيرة وأرسلوا إلى فرنساَ، لقد مست احتجاجاتهم إخلاص ومشاعر جلالتهِ، وقد أخذ بنصيحة الحاكم العام ماكماهون

[1] -Teissier, Octave : Napoléon III en Algérie, 1865, Paris, P :182.

[2] -Annales du Sénat corps Légéslative, T, Septieme du 1er au 19 Juin 1866, Paris, L'Administration du moniteur Universal 1866 ; P.P :241-247.

وأعلن من خلال الخليفة ولد سيدي لعريبي بإعطائهم العفو، عقد الرأفة الذي رُحب به من طرف المتظاهرين بأكثر ترحاب وكان أيضا مناسبة لمشهد مؤثر جدا[1]. "

وعليه يمكن اعتبار تجمع قبائل فليتا حول الامبرطور لطلب الالتماس وإطلاق سراح ذويهم في حشود ضمن التظاهر السلمي، من خلال رفع انشغالاتهم للامبرطور نابليون في فترة عصيبة ميزها اجتماع القوانين العقارية وانعكاسات الانتفاضة ومنها الغرامات المالية التي فرضت جراء الحرب على سكان المنطقة كعقوبات وزاد من المأساة غزو الجراد والجفاف الذي لحق بالمنطقة .

بحيث نقرأ في جريدة شمال إفريقيا في صور (l'Afrique Du nord Illustré) : " أنّه في 01 أفريل 1865 المفوض المدني سيلفاستر (Sylvestre) تولى منصبه وفي 21 من ماي كان استقبال الإمبرطور نابليون الثالث، الاستقبال الذي كاد أن يتحول إلى مأساة، بحيث قدمت فليتا في حشود إلى المدينة لطلب الالتماس لاطلاق سراح المسجونين عقب الانتفاضة، لحظة وصول الموكب الامبرطوري اجراءات النظام لم تكن صارمة ووقائية في تلك اللحظة الأهالي أحاطوا بكتلة السيارات لتقديم التماساتهم بحيث لم يتمكن الموكب من التقدم. الماريشال ماكماهون آثاره خطر التجمهـر ... فأمر بالقاء القطع النقدية والعملات البرونزية، فأمطرت الدنانير يمينا ويسارا على العرب المحتجين ليتم فك الحصار على الموكب.."[2].

[1] - Fourmestraux,Euguste: Op, Cit, P : 89.

[2] - l'Afrique Du nord Illustré, Journal Hebdomadaire D'actualité Nord Afrique, N° :400, 23° Année, 29 décembre 1929.P :21



Source : Gallica, Sa Majesté L'Empereur accordant la Grace des Flittas le 21 Mai 1865 .

وقد أعقبَ زيارة نابليون الثالث تكريم الزعماء والقيادات المحلية بمنطقتي مينا والشلف بحيث أقدم في 22 ماي 1865 بمستغانم على تقليدهم الرتب والنياشين من ذلك سي عبد الله ولد سي لعريبي خليفة آغاليك بني ورغ ومينا والشلف برتبة ضابط كبير (Grand Officier)، و الحبيب بن حضري قايد قيّاد فليتا برتبة قائد (Commandant)، وسي شعبان ولد سي لعريبي آغا مينا والشلف و قدور بن عبد الصادوق قايد قياد الظهرة برتبة فارس (Garde de Chevalier)[1].

ما يؤكد استجابة نابليون الثالث إلى مطالب الكولون تحول غليزان إلى ورشة عمل ما بين 1866- 1870 تصب في صالح المشروع الاستيطاني الذي جاء على حساب ملكيات

[1] -Le Journal Echo d'Oran mai 1865 .

الجزائريين وتجاهل حقوقهم، وهي ذاتها المرحلة شهدت تطبيق القرار المشيخي واقرار الملكية وسط القبائل كما سنحاول توضيحه في فصول قادمة ، الزيارة التي كرست ضرورة إنشاء المشاريع الاستيطانية بما يضمن بقاء المستوطنين* في مقدمتها السّد الخزان بمينا لتنمية الزراعة الأوروبية بالخصوص الصناعية وخلق وحدة عسكرية لحماية المستوطنة ودُعِّم ذلك بتفعيل نشاط الشركة العامة الجزائرية في المنطقة وهو ما سنحاول توضيحه في فصول قادمة وهذا ما تؤكده جريدة افريقيا في صور في قسمها المخصص لغليزان ومناطقها : " فمن ناحية الاستيطان زيارة الامبرطور كانت على وجه الخصوص مكرسة لمعاينة الأضرار الجسيمة و المخاطر الناجمة عن الإنتفاضة والشروع في بناء المباني المخصصة للبلدية وعدالة السلم والعبادة المسيحية. ومن ناحية استحداث الطرق باستمرار أشغال الطريق الوطني ومنه طريق تيارت وإقامة السكة الحديدية الجزائر وهران... كانت سنوات 1868-1869 مثمرة بافتتاح طريق السكة الحديدية وجسر مينا [1]." كما أوكلت لمصلحة الجسور والأشغال القيام بعدة أعمال بالخصوص المتعلقة بالري لتوسيع ملكيات الكولون بالمنطقة ودخول الرأسمال الأوروبي بقوة من خلال الشركة العامة الجزائرية لاعطاء دفع قوي للاستيطان من خلال تهيئة مساحات وهو العقد المقدم للشركة بحيث حصلت في 1867 بموجب عقد توثيقي في 08 جوان على 1.285 هكـ من أراضي الدومين على الضفة اليسرى لواد مينا[2] . نقرأ في الأرشيف المحلي بغليزان أنّ الشركة فتحت مناقصة لتأجير الأراضي بالضفة اليسرى لواد مينا شملت 28 حصة أرضية بمساحة 1.538 هكـ و 83 آر و 92 سنتيار، تضمنها العقد التوثيقي ممثل في مدير الشركة (agissant بالنيابة (directeur du comptoir de la société générale d'Oran) en vertu d'une procuration de monsieur le président de la société)

*-من خلال معاينتنا لأرشيف الموثق بوعناني نسجل وجود عدد من العقود سنحاول ادراجها في الملاحق ما بين 1860-1861 وتصريحات بالبيع وتوكيل بالبيع لمستوطنين مقيمين بالمنطقة لبيع عقاراتهم الى المستوطنين أو بعض الموالين للإدارة الكولونيالية.

[1] -Ibid :21.

[2] - Thintoin, Robert :L a plaine de Relizane avant l'irrigation, B.S.G.A, 1950.P :18.

لوزري (Lozy) بتاريخ 09-07-1869 أمام الموثق اندري بيران (André Pérrin) كاتب المفوض المدني بغليزان الذي شغل وظائف موثق[1]. **الملحق رقم: 05**

رحلة نابليون الثالث التي تقول التقارير أنه أظهر فيها نشاطا خلال 34 يوم في الجزائر بزيارته لكل ربوع الجزائر كانت بمثابة جولة تفتيشية فعلية، حيث عمل على استجواب الأشخاص من خلال الجلسات والنظر في المذكرات المطبوعة والمخطوطات التي قدمت له وحول الحقائق التي لامسها*، و بتاريخ 20 جوان 1865 أَطْــلع الامبرطور الحاكم العام ماكماهون على الرسالة** التي تلخصت نقاطها في اعتبار الجزائر مملكة عربية ومستعمرة أوروبية وفضاء فرنسيا ولذلك فهي جديرة بالاهتمام لخصتها الكلمات التالية :" فرنسا تملك الجزائر منذ 35 سنة يجب أن يكون الغزو من الآن لأجل إنماء قوة فرنسا وليس سببا لإضعافها، وليتحقق ذلك فإنه من الضروري تهدئة الخصومات والتوفيق بين المصالح التي تثار لأجل هذه الأرض الفرنسية التي لا غنى عنها[2]."

ولقد تحددت أهم نقاطها في:

- استمالة العرب وتربيتهم على مكارم الأخلاق وإتباع أسلوب العدل.
- تجريد العائلات من نفوذها وتفكيك النظام القبلي.
- وضع حد للحرب التي تشنها أملاك الدولة وحراس الغابات على سكان البلاد.
- إعادة تأسيس المحاكم الإسلامية وتوسيع التعليم العام.
- إصلاح النظام التجاري للمستوطنة بتنظيم الملاحة وخلق شركات قوية للقرض.
- تنفيذ الأشغال العامة وتوسيع الاستيطان.
- إصلاحات إدارية بما يعود بالمنفعة العامة على الأوروبيين والأهالي.

---

[1] - أرشيف الموثق بوعناني غليزان، العقد بتاريخ 09-07-1869

*- **راجع :**

Recueil Histoire de l'Algérie et voyage de Napoléon III en 1865, Photographies entre 1857 et 1867.

** جاءت الرسالة على شكل كتيب من 88 صفحة تحت عنوان رسالة الإمبراطور إلى الماريشال مكماهون دوق ماجونتاَ.

[2] - Fourmestraux, Euguste, Op, Cit, P :169.

كما أمر الحاكم العام مكماهون بإتباع سياسة التعايش والتشارك بين العرب والأوروبيين وتقريبهم من القوانين الفرنسية وإقناعهم بالتطور والحضارة :" ففي ظل الحكومات المتعاقبة ما يقارب 15 نظام تنظيمي عام جربناه كل واحد عكس الآخر منه ما يميل نحو المدني وآخر نحو العسكري وآخر اتجاه العربي وآخر اتجاه المستوطن، تسبب في إثارة الاضطراب في العمق في العقول مع أقل ممارسة فعلية، برنامجي يتلخص في كلمات كسب ود العرب من خلال المنافع الإيجابية (Gagner la sympathie des Arabes par des biens faits positifs)، وجذب الكولون الجدد من خلال النماذج الحقيقية للكولون القدماء، واستغلال مصادر إفريقيا فيما يتعلق بالموارد وكذلك الرجال، للوصول إلى تخفيض جيشنا ونفقاتهِ[1]" .

وقد آثارت الرسالة ضجة كبيرة في فرنسا والجزائر الأمر الذي دفع إلى تأخير إعلانها كونها تحمل أفكار جديدة رأتها المعارضة مناوئة للمشروع الاستيطاني في الجزائر، وفي إطار مخططه الإدماجي أصدر نابليون قانون السيناتيس كونسيلت المتعلق بالجنسية 14 جويلية 1865 الذي نص على كيفية حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية بحيث اعتبرهم القانون الفرنسي مسلمين فرنسيين ما داموا محافظين على أحوالهم الشخصية ويحتكمون إلى الشريعة الإسلامية، ما يسمح لهم بالدخول في الخدمة العسكرية خارج الجزائر وتولي الوظائف المدنية داخل الجزائر.

صرح عضو مجلس الأمة (Delangle) أنّ نابليون الثالث تبَّث نوع الملكية في الجزائر واليوم القانون يعد خطوة جديدة وحجر جديد تمّ جلبهُ إلى المبنى حول تنظيم وضعية الأشخاص[2]." القانون الذي اعتبر سخاء ثاني من الإمبراطور انطلاقا من الرؤيا الكولونيالية : " أنّ مستوطنتنا التي تمتد على طول الساحل قبالة البحر الأبيض المتوسط

[1] -Ibid, P :157.

[2] - Fourmestraux, Euguste, Fourmestraux :Les Idées Napoléoniennes..Op, Cit, P :153.

التي لا يفصلها عن ميناء مارسيليا إلى مسافة تقريبية بـ 772 كلم ، يجب أن تصبحَ امتداد لفرنسا (.Prolongement de la France). [1]"

القانون الذي اعتبر الأهالي الجزائريين من وجهة نظر الحقوق المدنية أنهم ليسوا ككل خاضعين للقوانين الفرنسية إذ يبقون في إطار عاداتهم وتقاليدهم وقوانينهم القومية فيما كل ما يتعلق بالأحوال الشخصية وفي المسائل المرتبطة بالزواج والبنوة وتأسيس الأسرة ،والتي تقرر وفق القانون الإسلامي ذلك أنّ مشرعو القانون المشيخي تجنبوا التصادم إذ أنَّه من غير السياسة الاصطدام بأحكام مترسخة و متجذرة والمساس بالقناعات الدينية[2].

غير أنّه من وجهة النظر السياسية لا يمكن للأهالي الاستفادة من التشريعات الفرنسية فإذا كانوا فرنسيون لا يعني أنهم مواطنون فرنسيون إذ لا يمكنهم المشاركة في ممارسة السلطة العامة وبالتالي لا يمكنهم أن يكونوا لا ناخبين ولا مؤهلين للانتخابات السياسية في مجلس الأمة الفرنسي وغرفة النواب[3]. أمّا عن قبولهم في الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي التي حددها مرسوم 21 أفريل 1866 و مدة الالتزام بـ 04 سنوات، بحيث أنه في السنة الأخيرة يمكن للأهلي إعادة الارتباط. وقد حددت الغاية من وراء الخدمة العسكرية من خلال ما أشار إليه عضو مجلس الأمة (Delange) في تقرير خاص للمجلس " تصبح فرنسي، فرنسي أهلي مؤهل للخدمة في الجيوش الفرنسية إذ يكفي اظهار الرغبة لأجل الصفوف المفتوحةِ له، فكرت الحكومة ولديها سببها في ذلكَ، أنّ كل الإمكانيات متاحة في تسريع الاندماج بين الأجناس الأكثر فاعلية من دون شك ... بالتحديد المحاربين ودمجهم مع الصفوف كجيش وفي هزيمته سيكشف عن التضامن فيما بينه و عن البسالة.[4]"

[1] - Rouard De Gard,(R) : Etude sur la naturalisation en Algérie, Berger Levrault et C[ie] , Librairie, Ed , Paris, 1881 , P :06.
[2] -Ibid, P.P :10.
[3] -Op, Cit, P :10.
[4] -Ibid, P :10.

كما حدد القانون في إطار تطبيق أفكار نابليون ضمن اشراك الأهالي في الوظائف أنهم يصبحون مؤهلين لشغور الوظائف المدنية التي حددها مرسوم 21 أفريل 1866 في العدالة والإدارة بالخصوص التعليم العام، والأشغال العامة، والمياه والغابات، البريد والتليغراف، ويمكن أن يكون الأهلي موثق وكاتب وعضو في المجلس العام للعمالة، ومستشار بلدي وأستاذ في الثانوي وكاتب في التسجيل والدومين وضابط مصلحة الحالة المدنية.

وعليه فإن سياسية نابليون الثالث في الفترة 1860-1865 كان هدفها إدماجي بالقضاء على الهوية ومقومات المجتمع الجزائري بدعوى التمدن والحضارة إلى اتباع أسلوب التهدئة بدليل إحداث الدواوير الأهلية المزودة بمجالس استشارية أو مجالس الجماعة التي حلت محل القبيلة وانشئت بصورة مؤقتة بلديات فرعية تجمع البلديات المنشأة، والبلديات التي بقيت في حالتها التقليدية على مستوى المقاطعة العسكرية لتنشأ البلديات الأهلية والبلديات الكاملة الصلاحيات والبلديات المختلطة يقوم فيها الضابط قائد الشعبة بوظيفة رئيس البلدية، وأقيمت إلى جانبهِ لجنة بلدية مشكلة من الأوروبيين واليهود والمسلمين وأعيد أيضا تنظيم القضاء الإسلامي وحلت محل المجالس الاستشارية في الاستئناف غرفة خاصة مختلطة فرنسية إسلامية[1]. لهذا عدت مرحلته من أخطر المراحل لم تكن سياسية تمدين للجزائريين كما كان يصرح اسماعيل إربان بقدر ما كانت سياسة **مسخ** في العمق و التي كان لها انعكاسات خطيرة أدت إلى استمرار الاستعمار في الجزائر نجم عنها نتائج كارثية جراء الاصلاحات الكولونيالية التي تبحث عن غرس العنصر الأوروبي في الجزائر على حساب الأهلي وهيكله الشخصي والمادي ، منها الفترة التي أعقبت ما بعد 1866 إلى 1870 و التي تخللتها أزمات اقتصادية سنحاول توضيحها في الفصول القادمة.

[1] - -آجيرون، شارل، روبير : نفسهُ، ص: 63-64.

3-سياسة الجمع والحصر (La politique de Cantonnement) :

عدت القبيلة كتشكيلة إجتماعية عائقا صعب إخضاعهُ بحيث كتب دوفال في هذا الصدد " تعتبر هذه القبائل مراكز الدسائس والمؤامراتْ ومصدر كل إنفجار إجتماعي وتمرد، لهذا يجب تشجيع كل ما يضعفها ويشتت شملها.[1]" لهذا سعت السياسية الكولونيالية إلى تكسير القبيلة باستهداف نظام الملكية العقارية والإمتلاك الجماعي بفك ما يشكل قاعدة للتماسك الإجتماعي والقبلي التي يعد مصدر القوة والتلاحم فتعددت أساليب وبرامج تفكيكها بهدف ترسيخ الوجود الكولونيالي.

ومن هنا جاءت عمليتي **الحصر والتجميع** انطلاقا من أنّ القبائل الجزائرية غير مالكة للأرض وفق ما أقره منشور بيجو (Bugeaud) 1847 " نظرية الحصر والجمع يمكنها أن تسمحَ في الشروع النهائي بحصر القبائل وتداخل بين الكولون والعرب[2]." وهذا أيضا ما أقرَّه وكيل الجمهورية بالجزائر (Damier Echquier) في 25 جويلية 1855:" الجمع والحصر ميزة إيجابية يترك الكل كما في رقعة الشطرنجْ، بجانبِ الساحات المخصصة لمَا يحتلهُ العرب من أراضي، مساحات لأجل إقامة السكان الأوروبيينَ[3]."

كما أقر قانون 16 جوان 1851 في مادته: " ضرورة الحفاظ على القبائل والفروع في حالتها التي وجدت عليها من حيث الملكية و الانتفاع ". فقد طالبت الحكومة الفرنسية وانطلاقا من الاحصائيات أنَّ الأهالي حصلوا على مزيد من الأراضي بحوالي 5/1 والتي يمكن اقتطاعها من رصيد أراضيهم والمساحات التي تكون ضرورية لتوسيع الاستيطان. انطلاقا من هذه الأفكار جاءت عملتي **الحصر والجمع** التي شملت الغابات و نوع من المعاملات مع الدولة والمالك المُجرد والأهالي والمنتفعين الذين شكلوا كتلة من الحقوق وعملوا على تقسيم أفضل لمصالحهم ليصبح الأهالي مالكينَ راسخينَ للأراضي التي

[1] -Duval, Jules : Réflexion sur la politique de l'Empereur en Algerié, Challamel, Paris, 1866 , P :28.

[2] -Ageron, Charles Robrt :Les Algeriens musulmans et la France 1871-1919 , Tome 01 ; Edif 2000, P :70.

[3] -Ibid.

خصصت لهم ويتنازلون في المقابل على المطالبة بالأراضي التي لم تكن ضمن حصصهم.[1]"

وعليه فإن الهدف من الحصر والتجميع وفق ما صرح به بيجو في منشور أفريل 1847 يكرس فكرة دمج السكان الجزائريين في الاستيطان " أعتقد أني قلت مرارا أنَّ عقيدتي السياسية اتجاه العرب ليس قمع الأهالي وحملهم إلى مكان آخر ولكن دمجهم في الاستيطان وليس لتجريدهم وحملهم إلى مكان آخر ولكن لتجميعهم في الاقليم الذي يملكونهُ ويتمتعون بهِ منذ مدة طويلة كون الإقليم غير متكافئ مع سكان القبيلة[2]".

كما نصت نشرية بتاريخ 04-06-1849 بالشروع في عميلة إحصاء القبائل وتقسيم الأراضي التي تحتاجها عملية التجميع (Resserrement) إذا كانت ذات مساحة واسعة ،العمليات التي شملت مساحة عامة قدرت بـ 343.387 هكـ تحصل فيها الأَهالي الجزائريونَ بعدد 65.489 فرد على مساحة 282.024 هكـ بحوا 6/5، أمَّا الدولة تحصلت على 61.363 هكـ بحوالي 6/1، ورغم تطمينات الحكومة الفرنسية بـــأنّ الهدف هو تحقيق سبل العيش إلاَّ أنَّ الهدف من ذلك هو تطوير الاستيطان وتثبيثه على نطاق واسع لصالح العنصر الأوروبي.

الحصر والتجميع الذي كان يتم في الغالب دون تعليمات إدارية فقد استغلت الإدارة في سنوات 1851-1860 تأسيس الملكية الفردية في جزء من 282.024 هكـ مخصصة جماعيا للأهالي موزعة بحوالي 46.000 هكـ بين الأهالي الذين يشغلونها والقبائل المؤسسة خالية من كل بند شرطي، تخصص الأراضي للأهالي باسم وبالتوافق مع القانون.

وقد رأت الإدارة الكولونيالية أنّ العمليات لا تغطي الأقاليم الجماعية، المخزن، ـأو السبيقة وجانب من أراضي الملك كونها وجدت محمية بأحكام المادة 11 من قانون 16 جوان

[1]- Dareste, Rodolphe : La propriété en Algérie Loi 16 Juin 1851 et Sénatus Consulte du 22 Avril 1863, 2eme , Ed, Paris , 1864., P :46.

[2] -Ibid,P :47.

1851. ولأجل ترسيخ القاعدة القانونية للحصر والتجميع و ترسيخ الملكية الفردية تأسست لجنة من خلال حكم (Arrêté) 29 ماي 1861 لتحضير لمشروع مرسوم لعملية الجمع والحصر وفق الإجراءات التالية :

- الاعتراف والتأكيد على العناوين الجدد للملكية الفردية.
- تحويل حقوق الملكية الملك من خلال الاقتطاع لصالح الدولة.
- حقوق الانتفاع الجماعي أو الفردي الممارس في أراضي العرش أو السبيقة من طرف القبائل والفروع.
- تعيين امتيازات بعقد مجاني فأراضي الدولة للأهالي القائمين في القبائل وفروعهاَ.
- تجميع أراضي الدومين المتاحة حول نقاط موجهة لتصبح مراكز استيطانية أوروبية[1].

بعد مناقشة المشروع في مجلس الدولة قوبل بالمعارضة و اضطر لسحبهِ ومع رسالة الامبرطور التي أُرسلت إلى بيليسي (Pélissier) الحاكم العام في الجزائر بتاريخ 1863-02-06 إلى ضرورة التخلي عن الحصر والتجميع الأمر الذي أدى إلى ايقافه والتخلي عنه نهائيا وذلك مع تنفيذ القرار المشيخي (Sénatus-consulte).

أ-تنظيم عمليات الحصر و التجميع:

حسب تعليمة بتاريخ 15 سبتمبر 1858 فإن عملتي الحصر والتجميع للقبائل المرتبطة بتطور الاستيطان الأوروبي قد حددت بقرارات وزارية بناء على القواعد التالية :

تنفذ العملية برعاية لجنة مركزية Commission centrale التي مقرها في كل مكان في المقاطعة ولجنة فرعية محلية مكلفة من قبل اللجنة المذكورة بجمع المعلومات والشروع في الاستطلاع وتطبيق بالتفصيل ما تحمله هذه العمليات.

[1] -Op, Cit,P :50.

اللجنة المركزية التي التي يترأسها جنيرال قائد المقاطعة تشمل رؤساء المصالح المكلفونَ بمسألة الحصر والجمع وتتألف من جنيرال قائد المقاطعة (général commandant de la division) ورئيس قيادة القسمة (Président commandement de la subdivision) مدير مقاطعة الشؤون العربية (Directeur divisionnaires des affaires Arabes) إلى جانب رئيس مصلحة الدومين ورئيس مصلحة الغابات ورئيس مصلحة الطبوغرافيا ورئيس المكتب المدني للقسمة الذي يشغل وظائف الكَاتب، اللِّجان الفرعية المحلية، وكذلك اللجان الفرعية واللجان العَمالتية (Commission provinciale) المفوضة حول مواضيع محددة[1] .

وأشارت التعليمة أنّ العمليات تمت في 03 مراحل وهي: العمليات التحضيرية، العمليات الميدانية ، عمليات التطبيق النهائي.

I. العمليات التحضيرية :

الهدف منها جمع الوثائق الضرورية لتحديد الأسس التي توجه للدراسات الميدانية بدراسة البلاد، تتم تحت أوامر الجنيرال قائد العمالة فعند إقرار الحصر والتجميع للقبيلة يتمُ إعداد الخرائط وإنشاء الاحصائيات الصناعية والزراعية للسكان بجمع عقود الأهالي الذي يدعي أصحابها ملكيتها بصفة الملك في إقليم القبيلة إلى جانب كشف أشغال الاستيطان وحصر الاحتجاجات وحقوق الأَهالي[2].

وقد أوكلت لمصلحة الطبوغرافيا للعمالة إنشاء الخرائط والمخططات في المكان باستخدام مخطط تجميع (Plan d'Ensemble) وقياس رسم يمكن أن يحدد بـ

[1] -A.N.O.M, 1J197, Miom 146- 1, Commission de cantonnement de Mina et Chelif 1857-1863, 15 Septembre 1858.
[2] -Ibid.

4.000/1 وعلى رئيس مصلحة الطبوغرافيا أن يوفر هذا العمل وإعداد النسخ المشار إليهاَ من طرف القسمة[1].

إحصاء السكان الأهالي بالمكان من طرف المكتب العربي سواء الاحصائيات المتعلقة بالفلاحة في القسمة أو الدائرة التي تشكل القبيلة أو جزء منها، وإعطاء أرقام دقيقة للأفراد من كل عمر وجنس والوضعية التي تتشكل منها الخيمة، إلى جانبِ إحصاء المزروعات والحيوانات من كل الأنواع الكشوفات التي من خلالها تتمكن الإدارة الكولونيالية من معرفة امكانيات انتاج القبيلة من حيث معدل الاستهلاك والإنتاج ومصادرهم واحتياجاتهم و تحديد النطاقات وطبيعة الأراضي المخصصة لهم[2].

II. العمليات الميدانية:

- **كشف الملكيات وطبيعة الملك وتفحص العناوين :**

وذلك بجمع عقود الأهالي الذين يدَّعونَ الملكية ذات طبيعة الملك في إقليم القبيلة المعينة بالحصر وذلك تحت رعاية المكتب العربي للدائرة، والتي تعد مكملة لأحكام الأمر 21 جويلية 1846 وقانون 16 جوان 1851 بهدف منع التحايل ومناورات أصحاب العقود المنصوص عليها في فترة زمنية محددة لإجراء الايداع في المكان، العقود التي تتم ترجمتهاَ في المكتب العربي وتخضع للفحص وتتحصل على رقم الأمر N° D'ordre

- **كشف الأشغال المتعلقة بالاستيطان(البناء):**

كشف أشغال الاستيطان من طرف أهالي القبيلة المتواصل في نفس الوقت مع عمليتي التجميع والحصر وذلك بهدف تقييم حقوق الأهالي فبهدف تثبيتهم في الأرض من خلال إلزامهم ببناء المباني وإلحاقهم بالامتيازات الأرضية فبمقتضى منشور السيد الحاكم العام 13-07-1849 المدرج في جريدة Le Moniteur طرحت أنَّ نسبة الامتياز من هذه

[1] -Ibid.
[2] -Ibid.

الأشغال سيتم حسابها بمعدل الهكتار لكل مبلغ 100 فرنك ينفق هذه الوعود تم الغاؤها بمنشور 23-12-1857 [1] .

- **البساتين (Les Jardins):**

وهذا إنطلاقا من وعود قدمت من أجل التشجيع على إقامة البساتين والمشتلات (Des plantations) بهدف تلبية المصالح السياسية والاستيطانية، فقد أوجدت أن بعض القبائل حدائقها ضمن الاقتطاعات لصالح الامتيازات المحددة أو من أجل خلق المراكز الاستيطانية، وفي هذه الحالة استوجب الأمر تنفيذ الوعود المقامة أو التعويض عن البساتين المقتطعة فمن الضروري إجراء تقرير حول هذه الحدائق أو البنايات برعاية اللجنة المعينة من طرف قائد القسمة تشمل نقيب الهندسة المدنية رئيسا ورئيس المكتب العربي للدائرة، رئيس مصلحة الدومين للقسمة إضافة إلى مفتش الاستيطان (Inspecteur de colonisation) من خلال السفر إلى المكان حيث تعترف اللجنة بالبنايات والبساتين وتقدر قيمتها ويسجل في بيان مشار إليه في الشكل (B).

بعد الانتهاء من الاحصائيات وكشف عقود الملكية المترجمة وكشف البنايات والبساتين والمخططات تُحال إلى قيادة المقاطعة من طرف قائد القسمة الأخير الذي يرفق هذا الإرسال بملاحظات لكل نوع من الوثائق التي تشكلها. وبعد دراسة وفحص الوثائق يقوم قائد المقاطعة بأخذ القرار وتوفير القواعد فيما يجب تنفيذ القرارات التي تفصلُ في الادعاءات والمطالبات في حالات (A) و (B) و الاعتراف بالطبيعة والأصل. و انطلاقا من الحالة التقديرية للبنايات والبساتين فإنّ تقرير اللجنة وبناء على ملاحظات قيادة القسمة وقائد المقاطعة، تقرر قائمة الأهالي الذي ينبغي منحهم الامتيازات الأرضية بحيث يحدد لكل واحد امتياز ورقمهُ ومقدار واحد هكتار بـ 100 فرنك في قيمة البساتين والبنايات. وقبل الفصل في المطالبة بالملكية (الملك) الجنيرال القائد المقاطعة يُخضع الوثائق للفحص

[1] -ibid.

المزدوج وكل من رئيس مصلحة الدومينْ والمقاطعة والمدير الفرعي للشؤون العربية مكلفون بهذا الفحص بهدف تبيان صحة العقود المودعة وحقوق الدولة، فمن حق الدولة المطالبة من خلال أحكام المادة 04 من قانون 16 جوان 1851 وفي حالة الشك انتاج عقود بانتظام وفق قدرة الأطراف المتعاقدة، العملية التي تخضع لفحص المجالس التي تعقد في مقر المقاطعة، وبعد دراسات وبحوث متعددة كل واحد من إثنان من زعماء الخدمة يتم تعيينهم ويوجهون آرائهم على كل عقد في العمود المخصص للحالة (A)[1].

وعليه فإن فحص الآراء وتحديد وضعية كل القطع مرفقة بملاحظات وتقارير متعلقة بهذه المسألة بما يخدم قيادة المقاطعة حتى تشرع في صلاحية العناوين.

بعد انتهاء **العمليات التحضيرية** التي يتم تلخيصها حول إقليم القبيلة الخاضع للحصر والتجميع إلى جانب الوضعية الإحصائية للسكان والوضعية الإحصائية الفلاحية للقبيلة وحالة الامتيازات للأراضي الممنوحة ووضعية الامتيازات الأرضية المسلمة ووضعية أراضي الملك المبينة، تحال الوثائق من خلال وسيط قيادة القسمة إلى اللجنة الفرعية (Sous-commission) المكلفة بالإجراء مستندة على قواعد العمليات التي يجب أن تجري في الميدان[2].

اللجنة الفرعية التي تتصرف من خلال ممثلوهاَ للحصر والجمع بواسطة عون (Agent) عال في مصلحة الدومين ورئيس المكتب العربي وعون مصلحة الطبوغرافيا ومفتش الاستيطان وعدد من ماسحي الأراضي (Des géomètres) يتم تعينهم من طرف قائد المقاطعة.

[1] -Ibid.
[2] -Ibid.

وبعد تلقي الوثائق المشار إليهاَ والتعليمات المنبثقة عن قائد القسمة تنتقل اللجنة الفرعية إلى الميدان وتجري عملياتها التي يتم ترقيمها[1] .

- **الاعتراف بحدود القبيلة :**

بهدف بإنشاء فضاءات فعلية محددة وإقامة حدود الإقليم في القبيلة، الاعتراف(Reconnaissance) الذي يتطلبُ إلغاء كل نوع من الاحتجاج أو أي مطالبة، أو أي تصحيح مستقبلي، التحديد الذي ينبغيْ أن يتم من طرف اللجنة الفرعية بحضور ممثلو القبائل المعنية المنتمية إلى نفس القسمة أو قسمة مختلفة في القبيلة المقرر حصرهاَ[2].

مع قبائل من نفس القبيلة : في الحالة الأولى فإن جماعات (Djemmaas) القبائل المجاورةْ يتم استدعائها والاستماع لها، الاعتراف المتناقض (la reconnaissance contradictoire) الذي يحضره ضابط المكتب العربي فإذا كانت الحدود مبينة بطريقة متطابقة من طرف الجماعات، فهي تعتبر حدود حقيقية تعتمدُ نهائيا وتدرج في تقرير اللجنة الفرعية، أما إذا حدث العكس ولم يتم الحصول الاتفاق تقوم اللجان الفرعية باختصار الإدعاءات والاحتجاجاتْ والملاحظات وتطالب بالتسليم المؤقت (Remise provisoire) العناوين والعقود التي تستند عليها الادعاءات وتستند إلى وثائق داعمة[3].

مع قبائل من قسمات أخرى: ينبغي أن يكون التحديد بين قبائل من مختلف القسمات، يحضر الاعتراف ضابط المكتب العربي في كل دائرة مع جماعات القبائل المعنية أما الاحتجاجات والادعاءات المقدمة يتم التحقيق فيها، وكل قيادة من القسمة يتم استدعائها لحضور قيادة القسمة وإدراج النقاط المتنازع عليهاَ، القرار الأخير المتخذ يرفق الحدود المدرجة من خلال اللجنة الإدارية من خلال اللجنة الفرعية في مشروع الحصر و التجميع،

[1] -Ibid.
[2] -Ibid.
[3] -Ibid.

وتدرج في المخطط وفي حالة الموافقة على الحصر والتجميع والموافقة على الحدود يتم إعلامْ قيادة القسمة المعنية[1].

- **الاعتراف بحدود القبيلة مع المراكز الاستيطانية، والامتيازات الأُوروبية أو الخاصة بالأهالي المجاورة أو التي في الجيوب(**Les enclaves**):**

يشمل القبيلة المحصورة في المراكز الأُوروبية أين تتواجد امتيازات الأوروبيين أو الأهالي سواء في الأقاليم أو في الجيوب أو التي تمسهاَ القبيلة، الاعتراف الذي تعتمدُ فيه السلطة الإدارية على الكولون أصحاب الامتيازات أو رؤساء بلديات القرى(Maires des villages) المعنيون، وذلك بتحديد يوم تقدمُ فيه العناوين والامتيازات و مخططات القرى وفحص الوثائق، التي تسمح بالفصل في الاحتجاجات المرفوعة، وفي حالة مواجهة الصعوبات تُخضع اللجنة الفرعية القضية إلى قيادة المقاطعة، وتعملُ على إدراج مشروع الحصر والجمع وتسجيل ذلكَ في مخطط بموجب القرار[2].

- **الاعتراف بأراضي الدومين:**

استنادا إلى ما ورد في المادة 04 من قانون 16 جوان 1851 يمكن أن يعمل بها في القبيلة المعنية بالجمع والحصر التي تملك عقد الانتفاع (Titre d'usufruit) فإنَّ الاعتراف بأراضي الدومين يتم من طرف اللجنة الفرعية وحضور مالكينَ والمنتفعينَ المجاورينَ أمَّا عن العقود التي بين أيديهم يتم الكشف عنها خلال العمليات تسلم مؤقتا لتخدم هذا الاعتراف، الأخير الذي قد يولِّـد احتجاجات فيما يتعلق بالمساس بالحدود، وفي هذه الحالة اللجنة الفرعية وبالتوافق مع القواعد السابقة لإرسال تقرير حول المسألة مدعمة بوثائق إلى قائد المقاطعة، هذا الأخير الذي يعمل من جانبهِ على معالجة الأشغال التحضيرية في إثبات صحة العناوين والإعلان إذا لزم الأمر التسجيل في سجلات أملاك الدولة (Sommiers

[1] -Ibid.
[2] -Ibid.

de domaine) حيث يتم الاعتراف بدومنية الأراضي التي تم رفعها من طرف ماسحو الأراضي[1].

- **الاعتراف بملكية الملك :**

اللجنة الفرعية تضع بين أيديها الملف أين تدرج قرارات قائد المقاطعة حول موضوع عناوين الملكية التي اعترف بصحتها، الاعتراف الذي يكون وفقا للوثائق المدرجة وبحضور المجاورينَ المعنيين والمالكينَ أنفسهم أو المنتفعينَ.

و خلال عملية الفحص الأَوَّلـــــيْ للعناوين يمكن استخراج بعض العناوين المشكوك فيهاَ، الأمر الذي يتطلبُ تحقيق في الميدان الذي حددته اللجنة الفرعية بهدف تصحيح العناوين التي تطبق من طرف قائد المقاطعة ويعترف بالأراضي. أمَّا العناوين السيئة لا تتم إضافتهاَ وأنَّ اللجنة الفرعية لا تتعامل معها، أَيا كانت الاحتجاجات والدعاوي الجديدة لأصحابها[2].

- **الاعتراف بالاحتياطات (العسكرية، الفنادق، الأسواق...) :**

تلقت اللجنة الفرعية الوثائق الخاصة بالعمليات بالإشارة إلى الاحتياطات من كل طبيعة و المتعلقة بالمصالح العامة التي يجب الإعتراف بها تشمل هذه الفئة : الاحتياطات الغابية ومواقع الأسواق والفنادق وحول منازل القيادة، مراكز التلغراف، ومنازل محصورة وحراسة الطرق ... الخ.

إذ تلقت اللجنة الإدارية أوامر من السلطة في هذا الصدد بخلق إحتياطات في مجرى الأشغال التي تظهر ضرورية على سبيل المثال حول المقابر و في المناطق المخصصة للاستيطان.

[1] -Ibid.
[2] -Ibid.

اللجنة وبعد قرار قائد المقاطعة توجب عليها أن ترفع في الميدان المخططات في كل الاحتياطات المقامة على إقليم القبيلة المعدة للحصر والتجميع، أشار التقرير أنَّ الاحتياطات في الملف ليست نهائية إلاَّ بعد الموافقة على عمليتي الجمع والحصر[1].

- **الامتيازات الممنوحة للأهالي لأجل أشغال البناء:**

فيما يتعلق بالامتيازات الممنوحة للأهالي تلقت اللجنة الفرعية الموافقة على الامتيازات، بالشروع في التنفيذ في هذا المجال وتعترف بمساحة كل امتياز مشار إليه في الميدان، ترفع أو تؤجلُ في المخططات المرفوعة وتأخذ بعناية في المخطط دائما، في أن تكون هذه الامتيازات حول المنازل والقرى.

و في حالات أين يتم منح بناء يُقام خارج إقليم القبيلة المعدة للحصر بربطها بمجموعة الأكثر مجاورة لها بالدوار أو تلك المنتمية لأهلي الذي يجب أن يستفيدَ. هذا الحكم الهدف منه مضاعفة جيوب الملكيات الخاصة في وسط الشيوع (Individus) في القبيلة وعدم السماح بتقسيم الأرض.

وأشار التقرير أن المنازل والقرى التي تتطلب هذه الحيازات ستكون موضوعة في مواقع موجهة للاستيطان لأجل المراكز والقرى أو حيازات أوروبية، وأنَّ المساحة الإجمالية للامتيازات الممنوحة حول القرية يمكن أن تتزايد في عدد الهكتارات الضرورية المؤسسة حول القرى.

- **الإمتيازات الممنوحة للأهالي منها البساتين التي تشملها عملية الرفع التي تمت من خلال الاستيطان:**

وهي تلك التي تشملها البساتين خلال الاقتطاعات الموضوعة لأجل الاستيطان بعد الخصم من أراضي أملاك الدولة والملك والاحتياطات والامتيازات، يمكن تخصيصها

[1] -Ibid.

للاستيطان الأوروبي أما الفائض لأجل خلق مراكز وقرى أو مجموعة من القرى المنعزلة تمَّ تحديدها سابقا من طرف قائد المقاطعة، تصل اللجنة إلى تشكيل اقتراحات الجمع والحصر نهائيا للقبيلة، ويقدم التقرير ويناقش فيما يخص محاضر الجلسات Les procès verbaux des séances) ومخطط التجميع (Plan d'ensemble) وإقليم القبيلة، و كلها تجمعُ في ملف.

يقوم قائد المقاطعة بإرسال الملاحظات الخاصة بالمكان إلى السيد الحاكم العام للجزائر إذ تتعرف اللجنة الفرعية على قراره المتعلق بالجمع والحصر[1].

III. العمليات النهائية :

هذه الأخيرة لها ميزة إدارية بحثة تنفذ من خلال مصالح مختلفة وتحت رعاية إدارة قيادة المقاطعة تدخل في إطار العمليات المعتادة (Les opérations Habituels) لهذه المصالحْ.

- **مصلحة الطبوغرافيا :**

تعمل على مخططات التجميع وتنشأ عددا من النماذج يقدم كل المؤشرات من خلال ترجمة الشكل البياني الخاص بعمل الحصر والتجميع، وتنشأ أيضا مخططات الامتيازات أو المبادلات التي يتلقها أهالي القبيلة والتي توافق عليها مصلحة الدومين، تقدم العمليات وتصاغُ حدود الإقليم المتعلقة بالحصر والتجميع، وتشرع مصلحة الدومين في تسليم أجزاء من الاقليم الأوَّلـــي من القبيلة أو أملاك الدومين المخصصة للامتيازات العقارية أو المبادلات التي تعود للأهالي لِمصلحة الاستيطان لأجل خلق مناطق للاستيطان الأوروبي. فالجمع والحصر النهائي للقبيلة يكون أيضا بالتسليم لمصالح أخرى وبالتحديد مصلحة الغابات[2]. وعليه فإنَّ العمليات التي يجب أَن تصفي الأراضي الموجهة للجمع والحصر

[1] -Ibid.
[2] -Ibid.

والتجميع النهائي في القبيلة يصاغُ لها **عنوان جماعي (Titre collectif)** للملكية الذي يتمُ إصدارهُ من طرف قائد المقاطعة[1].

أمَّا عن العنوان الجماعي للملكية المتعلق بعملتي الحصر والتجميع للقبيلة مكتوب باللغتين العربية والفرنسية، ولما يتم الانتهاء من العمال المنجزة ترسل إلى الأمير المكلف بوزارة الجزائر والمستعمرات، أما الثاني يوضع في أرشيف المقاطعات وآخر يوضعُ في أرشيف أملاك الدولة والرابع ينجزُ ويسلم تحت رعاية الجنيرال القائد للمقاطعة إلى رئيس القبيلة المحصور. كما أشار التقرير أنه عند تسليم العنوان الجماعي في المكان السلطة المحلية تعملُ على الاعتراف من جديد بحدود إقليم الحصر والتجميع بمساعدة المخططات بالتفصيل من مصلحة الطبوغرافيا وترسيم الحدود بالخصوص في الأجزاء التي تمسُ الملك والامتيازات الأوروبية وأراضي الاستيطان، والهدف من الإجراء تلافي الاحتجاجاتْ، كما تعمل السلطة المحلية على إيقاف الاحصاء التعدادي (**Statistique numérique**) وتسمية القبيلة (**Nominative de la tribu**) إلى تاريخ إصدار العنوان الجماعي، والسجل الإحصائي المنشأ من طرف العائلة والعمل على معرفة الاسم والجنس والنسب والخلف.. ويتم التوقيع من طرف قائد المقاطعة، وأكد التقرير في نهايته أنّ هذه العمليات يجبُ أن تتماشى مع متطلبات الاستيطان.

وعليه فإن الهدف من عمليات الحصر والتجميع يعد استكمالا للقوانين السابقة الهدف منه اسقاط عناوين الملكية وحصر القبائل بما يسمح بتوفير أراضي لمصلحة أملاك الدولة وبهدف خلق المراكز الاستيطانية.

ج-الحصر والتجميع في منطقتي مينا والشلف :

أعلن عن عمليات الحصر والتجميع بتاريخ 31 ديسمبر 1858، من خلال رسالة مؤرخة بتاريخ 11 و 24 أفريل 1862 أعلن فيها الحاكم العام عن عملتي الحصر والتجميع الجماعي في مقاطعة وهران لعدد من القبائل في قسمة مستغانم لأجل غاية

[1] -Ibid.

مزدوجة كما ادعت الإدارة الكولونيالية، بهدف التثبيت النهائي في جزء من الأَرض وإقرار حقوق الملكية. حيث تمَّ تحضير في **سهلي الشلف ومينا والمرجة سيدي عابد** محيطات كبيرة لأجل الشركات القطنية أو لتأسيس المراكز الاستيطانية المقترحة في جديوية – رهيو – مرجة سيدي عابد.

ولتحقيق ذلك أعلن الحاكم العام عنِ الشروع في عمليات الحصر والتجميع الجماعي في قبائل **آغاليك مينا والشلف** في المكاحلية والصحاري ولمحال وعكرمة الشراقة وأولاد خويدم وأولاد العباس وأولاد سيدي بوعبد الله. فالقبائل الأولى الثلاث مستها الاقتطاعات، والتي عادت بالضرورة لصالح الاستيطان الأوروبي بالتخلي عن مساحات أرضية رأت الإدارة الكولونيالية أنها تجاوزت احتياجاتهم في القبيلة.

اللجنة المكلفة بهذا العمل بعد معاينة أرقام المساحات المتاحة لكل قبيلة بالتوافق مع الدراسات المقامة في الميدان اقترحت مجموعة من النقاط حولهاَ، عن طريق التعويضات والمبادلات الاقليمية ونقل فروع القبيلة المعترف بها[1].

الحصر والتجميع التي يتم وفق الحالات التالية :

- **الملكيات الخاصة: (** Propriété Melk**)**

يكون وفق حالة نموذجية (A) في ملكيات الملك في الأقاليم المؤسسة، التحقيق و الاعتراف المنفذ في 1858 في القبائل المعينة وقد تبين أنَّ أهالي القبائل لديها بعضا من العناوين المكتوبة في كل من المكاحلية والسحاري ولمحال وتمت الاشارة إلى أنَّ بعضها لا يملك أيَـــا منها، لتباشر اللجنة عمليات الحصر والتجميـــع من خلال الفروع الأخيرة حيث عملت على جمع العناوين التي عرضت بعد التوغل في اقليمهم، العناوين التي يتم استقبالها من طرف رئيس المكتب العربي و تسجل في سجل خاص ويتم إصدار وصل

[1] -Ibid, cantonnement des tribus, N° :300 , Oran 31 mai 1862.

الإستيلام (Récepissé) للمعنيين ، ثم تفحص من طرف اللجنة التي تقوم بدورها باقتراح شكل الحالة النموذجية (A) مع الملاحظات المقترحة.

- **فيما يتعلق بالبنايات :**

تذكر المراسلة أنّ البنايات تم تقديرها بقسمة مستغانم وإرسال الوضعية التقديرية بتاريخ 19-01-1861 ليؤسس الجدول (B) المتعلق بأشغال المباني والاستيطان سيكون فيها للأهالي من خلاله حسب المراسلة حقوق الامتيازات على نفقاتهم.

✓ **الحالات الإحصائية** (Etats statistiques)**:**

وذلك بعملية إنشاء إحصاء سكاني وإحصاء فلاحي لكل قبيلة، بهدف الحصول على وثائق تقدم أكثر بدرجة عالية من الدقة، لتسهيل عملتي الجمع والحصر الأوَّلـــي مما يسمح بتأكيد الحقوق المختلفة الطبيعية التي يمكن الاحتجاج عليها.[1] وقد ألحت الإدارة الكولونيالية على الشروع الفوري من دون تأخير في العمليات في المكاحلية والسحاري ولمحال وحددت مدة إيداع العناوين بشهر[2].

وبموجب قرار بتاريخ 10 ماي 1862 صدر عن الجنيرال قائد المقاطعة (Ligny) بعد الإطلاع على المادة 22 من قانون 17 جوان 1851 حول الملكية في الجزائر وأمرية 21 جويلية 1846 و التنظيمات الوزارية بتاريخ 17 سبتمبر و 02 نوفمبر 1846 الشروع في العمليات التحضيرية لعملتي الجمع والحصر في قبائل المكاحلية والسحاري ولمحال وعكرمة الشراقة وأولاد خويدم وأولاد العباس وأولاد سيدي بوعبد الله لقسمة مستغانم.

نصت المادة الأولى من الحكم :" أنّ الأهالي أصحاب العناوين المتعلقة بالأراضي الواقعة في إقليم القبائل المذكورة مدعون لإيداع عناوينهم في المكتب العربي بمستغانم من أجل فحص هذه الوثائق."

[1] -Ibid.

[2] -Ibid, cantonnement des tribus, Oran 01 mai 1862.

المادة الثانية :" يجب إجراء الايداع وإلاَّ عد باطلا في مدة شهر اعتبارا من التاريخ الحالي للقرار الإداري بمعنى من 10 ماي إلى 10 جوان 1862."

المادة الثالثة أنَّ هذا القرار سيتم نشرهُ باللغة العربية في الأسواق خلال مدة شهر."

المادة الرابعة:" الكولونيل قائد قسمة مستغانم مكلف بتنفيذ القرار الحاضر"[1].

ووفقا لأحكام المراسلة الوزارية 29 ماي 1860 وقع الاختيار على تشكيلة اللجنة المكلفة بالتحضير للجمع والحصر للقبائل المذكورة أعلاه.

-De Colomb: ملازم عقيد في صف الرماة صنف ثاني، رئيساً

- **Gard**: نقيب 54، رئيس المكتب العربي لمستغانم، عضوا
- **Carayol**: محقق الدومين لمستغانم

أما عن الأعوان المساعدين:

- **Pilard**: مترجم عسكري من تلمسان.
- **Teilh**: ماسح الأرض (**Géomètre**) من مستغانم.

كما تمت إضافة إلى اللجنة كاتب ناسخ وتسمية الرقيب (Saurin) الذي أُلحق بإدارة القسمات (Direction Divisionnaire) للشؤون العربية وحددت بموجب الحكم الوزاري المذكور أعلاه أنَّ الأعضاء والأعوان المساعدين للجنة لهم أجر 10 فرنك في اليوم الواحد في حين الرئيس أجره اليومي 15 فرنك في اليوم، أما الكاتب الناسخ له حصة محددة بـ 02 فرنك و 50 سنتيم لليوم الواحد، وأكدت الإدارة المكلفة بالجمع والحصر على ضمان الأموال المسجلة في ميزانية الرسوم الإضافية لقسمة وهران[2]. وتبعا لذلك تم استدعاء رئيس مصلحة الطبوغرافيا بارسال ودون تأخير الأوراق بالتفصيل ومخططات القبائل المعدة

[1]-Ibid, arrêté cantonnement, Oran, 10 mai 1862 ; le général commandant de division, Ligny.
[2]-Ibid, 08 mai1862.

للحصر والتجميع إلى ماسح الأرض (Teilh) عضو مساعد في الجنة وحدد يوم 13 ماي 1862 تاريخ التوجه إلى أقاليم المكاحلية والسحاري ولمحال، حيث لا تتواجد الاحتجاجات حول الملك وقد اهتمت اللجنة بتأسيس الاحصائيات وتقدير البيانات وأشغال الاستيطان[1].

وبهدف الشروع في عمليتي الحصر والجمع نقرأ في مراسلة بتاريخ 15 ماي 1862 أنّ الملازم العقيد (Lieutenant colonel) رئيس لجنة الحصر والجمع، أكد أنَّــه سيعمل على تنوير القبائل على مصالحهم الحقيقية وإقناعها بضرورة الحصر النهائي وأنَّ حقوقها حول الأرض مضمونة. ما يلاحظ أنّ الأهلي خلال الإجراءات الإدراية للجمع والحصر قد ضاعت منه مساحات إقليمية وما يجب الإشارة إليه أيضا أنّ لجان الجمع والحصر تسببت في انفعال داخل القبائل باعتبار العملية أدت إلى تقليص في مساحاتهم الأرضية مما أدى إلى تعطل مهام هذه اللجان في عدة مرات.

ومن خلال مراسلة العقيد (De colomb) بتاريخ 31 ماي 1862 إلى الكولونيل يظهر أَنّ لجنة الحصر والجمع وقعت في صدام مع الخليفة ولد سي لعريبي في منطقة بلعسل حيث ورد التالي : " أريد معرفة سيدي الكولونيل ما هي اهتمامات الجنيرال قائد المقاطعة بالنسبة للخليفة وأفراد الزاوية أو زمالتهِ التي تحيط به في بلعسل، فقد قدرت اللجنة مؤخرا بنايات الخليفة وسيكون من الضروري تقدير الأرقام وعدد الهكتارات التي تخصص له في بلعسل بالقرب من منزلهِ أو في مكان آخر، الخليفة الذي طالب بـ 300 هكـ بيلل في المكان المعروف بـ (Tabbel) وهذا ليس كل شيء". كما أشارت الرسالة : " أنَّــه يدعي أنه لديه 200 عائلة من أولاد سيدي بوعبد الله"[2].

كما طرحت مسألة تحديد عرش أولاد خويدم وأولاد العباس مع قبيلة سبيح من قسمة أُوليون فيل (الشلف) وهذا ما أكدته مراسلة بتاريخ 03 جوان 1862 أنَّ لجنة الحصر

[1]-Ibid, commission de cantonnement, général commandant de la division, 08 mai 1862.

[2] -Ibid, le lieutenant colonel président de la commission de cantonnement, 13mai 1862, N° :06.

والجمع ستمضي في الاعتراف بإعلام قائد قسمة أوليون فيل(Orléanville) بالاتفاق مع قائد قسمة مستغانم العملية التي تمت بمساعدة الأعوان بالتعاون مع جماعة قبيلة سبيح [1] .

من خلال قراءة التقارير يتضح أنَّ استقرار اللجان خلال سير الأشغال كانت تحت رعاية وحماية القيادات المحلية وبالتحديد القيّـــاد وهذا ما نقرأه في رسالة 06 جوان 1862 إلى السيد الكولونيل:" إنتهت اللجنة من إقليم المكاحلية والسحاري، وستذهبُ لقضاء اليوم في نهاية الطرف الغربي لقبيلة المكاحلية، بينما الأمتعة ستذهب إلى بلعسل ومن هناكَ سنقوم بالذهاب للاستقرار عند قايد لمحال ولكنها تفتقد المخططات وأوراق لمحال وعكرمة ومخطط التجميع لهاتين القبيلتين يجبُ ارسالهاَ في أقرب الآجال، أعتقد أنه من واجبي سيدي الكولونيل إعلام قايد المكاحلية الحاج محمد بن عابد، كما أجمعناَ على المساعدة الممتازة في كل اللحظات وفي كل وقت كنا باقون في إقليمه، سأكون ممتناَ إذا تفضلتم بإرسال بعض كلمات الرضا والشكر فهو يساعدناَ في مهامناَ وذلك حتى نجد عند القياد الآخرينَ ذات الاستقبال والمساعدة التي نحتاج لها في مهامناَ[2]". وهنا يتبين الدور الذي لعبته القيادة المحلية في توفير شروط العمل للجان الحصر والتجميع لتتم في أمن.

وخلال عملية تحقيق الحدود في أولاد سيدي بوعبد الله* وما طرحته العملية من صعوبات بالنسبة للجنة في إنجاز المخططات الأَمر الذي تَطلب مُساعدة قيَّاد الأَقاليم

[1] -Ibid, direction des affaires arabes, Oran le 03 juin 1862, le général commandant dela division, N° :447.

[2] -Ibid, lieutenant colonel président de la commission de cantonnement Ain Fertissa, le 06 Juin 1862, commission de cantonnement de Mina et Chelif.

*أولاد سيدي بوعبد الله : يتمركزون قرب قبة الولي الصالح سيدي بوعبد الله المغوفل وتعتبر من أهم القبائل في منطقة غليزان نظر للدور الإجتماعي والديني لسيدي بوعبد الله ودوره في جهاد الإسبان ودوره في التوسط بين الأتراك وقبائل سويد المتحالفة آنذاك مع الزيانيين، سيدي لعريبي بإدارة قبائل الشرق خلال الفترة التركية.
انقسم العرش إلى 05 فرق وهي أولاد سيدي لعريبي أولاد سيدي الميهوب و أولاد عمّار وأولاد بوغرارة و أولاد عيشة اثنان منها يتكون من العائلات المرابطية.
راجع :

A.N.O.M :2N94, Ouled Sidi Bouabdalah.

المجاورة منهم سي امحمد بن مسعود عن أولاد معلة ومحمد بن جيلالي عن بني زنطيس ومحمد بلحاج عن أَولاد سيدي بوعبد الله[1].

من خلال ارسال الوثائق بتاريخ 15 جوان 1862 التي قدمت من طرف أهالي أولاد خويدم 13 جوان الساعة الثامنة صباحا وبعد وضعها بيد المحامي (Picat)، الأخير الذي صرح أنّ الوثائق المقدمة عَديمة الجدوى وكَـــاذبة[2].

ومن خلال استقراء رسالة مؤرخة بتاريخ 18 جوان 1862 نجد أنّ لِجان الحَصر والتَجميع أقرَّتْ الاعتراف بكل عناوينْ الملكية والتي وجهت إلى المحاكم الفرنسية واعترفت بها بكونها صالحة (Valables) باستثناء تلكَ المسجلة في الجدول (A)، إذ رأت أَنَّها مفيدة من خلال تقديرهم بأنَّها شرعية (Authenticité) لنفس الوثائق. وبعد اتمام انجاز مخططات التجميع لأولاد خوديم والعناوين والجدول الارشادي لأولاد العباس وَكلاَ من مخطط التجميع والجدول الارشادي لأولاد سيدي بوعبد الله بتاريخ 29 جوان 1862[3].

ومع 05 جويلية 1862 أعلنت لجنة مينا والشلف أنَّ العمليات انتهت بالاعتراف بالحدود في كل من المكاحلية والسحاري ولمحال وأولاد سيدي بوعبد الله وعكرمة الشراقة وأولاد حامد في حين مستمرة في أولاد خويدم وأولاد العباس بسبب الحدود مع عمالة الجزائر، الأمر الذي استدعى ضباط من عمالة الجزئر وعدة معنيينَ . فَخلال عملتي الحصر والتجميع اصطدمت الادارة الكولونيالية بملكيات الخليفة ولد سي لعريبي وقد اقترحت حينها الاعتراف بالعنوان المقدم من الأخير حول الأرض الواقعة على الضفة اليسرى لواد التاغية في منخفض قرواوة (Guerouaoua) الذي بين الشلف وبني زنطيس

[1] -Ibid, Oule Sidi Boubdalah, Le 10 juin 1862, commission de cantonnement de Mina et Chelif N° :10.
[2] -Ibid, Mehal le 13 Juin 1862, le président de la commission de cantonnement, N° :12.
[3] -Ibid, commision de cantonnement, De colomb, 29 JUIN 1862.

الأمر الذي تطلب الشروعْ في عمليتي الحصر والتجميعْ وقد اقترحت اللجنة أنه قبل التعهد للخليفة بالاعتراف، كون المنطقة مهيأة لإقامة مشروع سد على واد التاغية. ومهما كانت الحقوق في الاقليم التابع للفرع أشارت المراسلة أنَّ جميع سكان ضفة واد التاغية يمكنهم الاستفادة من الري [1] وقد أشارت اللجان في الكثير من رسائلها وتقاريرها إلى دور العوامل المناخية في تعطيل عمليات الحصر والتجميع الأمر الذي أدى إلى تعليق هذه العمليات إلى غاية 15 جويلية 1862[2].

نقرأ في تقارير اللِّجان المعدة للحصر والتجميع تخوفاتها من العملية ففي ما يتعلق بمحيط 10.000 هكـ في الرسم التخطيطي لـ 07 قبائل رأت أنَّ تأسيس محيط الاستيطان يكون في قطعة واحدة، سيؤدي إلى اضطراب هائل في عادات القبائل بجمعها وحصرهاَ في محيط الذي قدرته على الضفة اليسرى للشلف بين النهر والجسور[3].

ورد في مراسلة بتاريخ 17 أُكتوبر 1862 أنَّ لجنة الجمع والحصر لمينا والشلف أجرت في 15 إلى 16 أكتوبر الجاري الاعتراف بالحدود بين قبيلتي أولاد العباس* وأولاد خويدم والقبائل المجاورة لقسمة الشلف، وأنّ السيد اودي بارت (Audibert) ملازم ثاني عضو المكتب العربي للشلف حضر العملية، وأنَّ الحدود المنشأة في المخطط الطبوغرافي تمثل مساحة أكثر من 2000 هكـ مزروعة، وهي مطالب بها من طرف الأهالي من قسمة مستغانم، وقسم كبير من هذه الأراضي مملوك في الأصل لأهالي مستغانم الذين تنازلوا لصالح جيرانهم نهائيا ومؤقتاَ من خلال البيع المعروف بالرهنية في شعاع 02 كلم .

---

[1] - Ibid, la commission de cantonnement de Mine et Chelif, lieutenant colonel président de la commission, Le 04 Juillet 1862.

[2] - Ibid, au sujet des opérations des commissions de cantonnement, Oran le 12 juillet 1862, N° : 626.

[3] -Ibid ; Mostaganem le 25 Juillet 1862.

*- **قبيلة أولاد العبّاس :** يسكن نصفها على الضفة اليسرى لواد الشلف والنصف الآخر على الضفة اليمنى تمتاز أراضيها بالجودة ومروية لرزاعة الحبوب اشتغلوا في التجارة ينحدورون من القبائل العربية زمن الفح الإسلامي انتزجت عن طريق المصادرة مع قبائل بني توجين الأمازيغية، ويعتبرون من خدام سيدي بوعبد الله المغوفل ولا زال القول شائع " عباسي عباسي ما يكسره فاسي " اقتطع جزء كبير من أراضيها لتأسيس المركز الاستيطاني وادرهيو وواريزان.

ب1- الاعتراف بالحدود بين القبائل (أولاد العباس وأولاد خويدم من قسمة مستغانم عمالة وهران انموذجا):

من خلال محضر الاعتراف بالحدود تمت العملية التي حضرها ممثلين عن قسمة الشلف وقسمة مستغانم بما في القيادات المحلية للقبائل المعنية، تم ذلك بالتحديد في 16 أكتوبر 1862، بحضور دوستيك (Dastugue) رئيس الكتيبة و لجنة الحصر والجمع لمينا والشلف و داكس (Dax) عضو المكتب العربي لمعسكر و كارايول (Carayol) محقق الصنف الأول في إدارة الدومينْ و فرونساي (Francey) مفتش الاستيطان وفي الجهة الأخرى بحضور نيكولاس (Nicolas) ماسح أرض و فيلارد(Filar) مترجم، وبن فغول من مقلط (Meghalet) قايد أولاد خويدم وسي الأكحل بن والي عن أولاد العباسْ، ومصطفى بن بومدين آغا سبيح، والحبيب بومدين قايد سبيح، وبن هني بن محمد قايد أولاد زيادْ مرفوقين بأعيان من القبائل.

وبعد الاشارة إلى غياب الحد الإداري بين العمالتين في إقليم القبائل المعنية تنقلت اللجنة إلى الحدود المشار إليها تحت رعاية مصلحة الطبوغرافياً واعترفت بالحدود التي تشمل الملكيات الزراعية المطالب بها من طرف الأهالي في قسمة مستغانم والتي تشمل بدورها أراضي تابعة لعمالة الجزائر والمقدرة بـ 2000 هكـ وهي كالتالي:

- الأَراضي الممثلة في مخطط التجميع في قبيلة أولاد خويدم جنوب شرق الشلف والموضحة من طرف ماسح الأرض تحت اسم بلاد سبايس **(Blad Sbays)**.
- البساتين الممثلة في مخطط التجميعْ في قبيلة أولاد العباس على واد واريزان بـ 1.600 متر جنوب حد الخريطة وجزء من البستان المملوك لأهالي أولاد زياد الذي حسب التقرير يسكنون القرابى بالقرب من مزروعاتهمْ بالإضافة إلى الأراضي المجاورة التي تشكل ملكية أملاك الدولة والمعروفة بحبوس سيدي امحمد بن علي الذي اتخذ كاحتياط لتأسيس المركز الأوروبي بعمالة الجزائر، واعتبرت الأراضي

المزروعة من طرف الأهالي في العمالتين مختلطة في العرض بحوالي 02 كلم طولا.[1]

أشارت مراسلة بتاريخ 25 اكتوبر 1862 أنّ عملية الحصر والتجميع في إقليم قبيلتي أولاد خويدم وأولاد العباس يجب أَن يراعى فيها رفع عدد من الهكتارات لأجل إقامة الفنادق (Les bivouacs) والأسواق والطرق ومنازل الجمع والحصر وتخطيط السكك الحديدية، وأنّه من الضروري مراعاة اهتمامات السلطة العليا المتعلقة بالمراكز الاستيطانية في إقليم القبيلتين[2].

من خلال متابعة ملخص عملية الحصر والتجميعْ **لمينا والشلف** التي قَـدمت إلى الميدان بتاريخ 01 ديسمبر 1862 يبدو حسب مراسلة رئيس اللجنة أنَّ الفيضانات قد منعت إرسال جل الأعمال التحضيرية للقبيلتين، ما منع الأهالي أيضا من القدوم إلى وادي ارهيو.

الوثائق التي قدمت تشمل التالي:

- وضعيتين لإحصاء السكان.
- وضعيتين للإحصاء الفلاحي.
- الحالتين(**A**) تشمل بيان العناوين(**Relevé des titres**) المقدمة من طرف أولاد خويدم وأولاد العباس بعدد 53 عنوان قدمت من طرف الأهالي في أوقات محددة أمام السيد الجنيرال القائد للمقاطعة مرفقة بالترجمة وتقارير خاصة لكل من الاثنين والتي تشكل جزءا من الملف المرفق بالحالة (**A**)، كما استقبلت اللجنة يضيف التقرير في المكان 335 عنوان جديد كلها فحصت وتمّ التحليل الموجز لهاَ (**Analyses sommaire**) ومسجل في الوضعيات (**A**) الإضافية.

[1] -Ibid, Procès verbal de reconnaissance des limites entre tribus, 16 octobre 1862.
[2]-Ibid, Oued Rhiou, Réserve à faire concernant l'intérêt public plan du service topographique, le 25 Octobre 1862, N° :07.

- الوضعيتين (**A**) والمتعلقة بالامتيازات الممنوحة للأهالي الذين أتموا أشغال الاستيطان.
- تقاريرين للتجميع (**Deux Rapports d'Ensemble**) حول تاريخ القبائل ودراسة الملكية.

وقد حددت اللجنة في الميدان 03 أرباع حد المحيط مع مقاطعة الجزائر واستقبلت كل الوثائق الضرورية من أجل تحديد الحدود مع القبائل الأخرى من قسمة مستغانم ومخطط الأراضي المخصصة للشركة القطنية والذي أدرج في المخططات[1].

في المقابل نلاحظ حرص الإدارة الكولونيالية على الأراضي المطالب بها من طرف الشركة القطنية الفرنسية، وبالفعل في النصف الأول من شهر جانفي (15 جانفي 1863) تمَّ الاعتراف بالأراضي المطالب بها بحيثُ تم رفع 120 قطعة أرضية في مساحة تقارب 1.200 هكـ لصالح الأراضي وتم تقدير الحقوق لكل مالكِ تم فحص ملكيتهِ (Propriétaire examinés) وفي المقابل وبعيداً عن ذلكَ فإن اللجنة تلقتْ 150 عنوان جديد متعلق بالمعاملاتْ العقارية أُنتج في أَولاد العباس وأَولاد خويديم[2].

وفي النصف الثاني من جانفي تمّ الاعتراف بالأراضي المطالب بها من طرف الشركة القطنية المقدرة بـ 2.000 هكـ من القطع الأرضية منها 3.400 هكـ من المساحة الأرضية التي درستْ، وفي النصف الثاني تمّ فحص 150 عنوان أنتج مجددا بالمعاملات العقارية بين الأهالي[3].

استمرت لجنة الحصر والجمع خلال النصف الأول من شهر جانفي 1863 في الإعتراف بالأراضي المطالب بها لصالح الشركة القطنية الفرنسية فقد رفعت مصلحة الطبوغرافيا

[1] -Ibid, Oued Rhiou, le chef président de la commission de Mina et chelif, le 30 novembre 1862, N° :20.

[2] -Ibid, le chef d'escadron président dela commission de cantonnement, N° :07, Oued Rhiou, 15 Janvier 1863.

[3] -Ibid, Oued Rhiou, le 01 février 1863, commission de cantonnement N° :44.

قطع أرضية لمساحة 1.000 هكـ وانتج خلالها في كل من قبيلتي أولاد العباس وأولاد خويدم 100 عنوان جديد[1].

وتطلب الأمر كذلك الاعتراف بحدود قبيلتي أولاد العباس قسمة مستغانم (عمالة وهران) مع قبائل مجاهر وأولاد زياد من قسمة أوليون فيل (الشلف)، إذ نقرأ في محضر الاعتراف " أنَّـــه وفي عام 1862 أيام 19/18/17/16/15 ديسمبر نحن (Dastugue) رئيس الكتيبة رئيس لجنة الجمع والحصر لمينا والشلف و (Dax) نقيب عون مكتب معسكر و (Carayol) محقق في مصلحة الدومين و (Francey) مفتش الاستيطان عضو اللجنة و Audibert ملازم ثاني عضو المكتب العربي عن قسمة أورليون فيل وبحضور Nicolas ماسح الارض (Géometre) و Pilard مترجم وسي لكحل بن والي قايد أولاد العباس وبن هني بن محمد قايد أولاد زياد وسي أحمد بن حشيت عن قبيلة مجاجة برفقة أعيان القبيلة، تم الاعتراف بالحدود بين أولاد العباس قسمة مستغانم وأولاد سيدي أمحمد بن علي وأولاد زياد قسمة أوليون وذلك اعتماد على أشغال التحديد التي تمت من قبل في دائرة أُوليون فيل بتاريخ 16 مارس 1849 تحت رعاية القايد ريشارد (Richard) رئيس المكتب العربي بأوليون فيل والموَّقع عليه من طرف (Godfroy) عضو لجنة الطبوغرافيا[2].

ونفس الأمر بالنسبة لقبيلة أَولاد خويدم من قسمة مستغانم- عمالة وهران- من خلال الاعتراف بحدود القبيلة مع قبائل أولاد زيادْ و قبيلة سبيح في الجنوب قسمة الشلف عمالة الجزائر، وذلكَ بتاريخ 21-22-23-24 ديسمبر 1862 بحضور المذكورينَ أعلاه والقيادات المحلية بن فغول بن مغلط قايد أولاد خويدم وبن هني بن محمد قايد أولاد زياد وعبد القادر بن قوميدي ولد الحاج مصطفى شيخ القنانسة (صبيح في الجنوب) مرفوقا بعدد من أعيان القبيلة، وبعد معاينة أشغال التحديد لدائرة أورليون فيل بتاريخ 16 مارس 1849، ومن

[1] - Ibid, Commission de cantonnement Mina et Chélif, Oued Rhiou le 15 fevrier 1863, N° :48.
[2] -Ibid, procès- verbal de reconnaissance des limites des Ouled Abbes, Alger le 04 fevrier 1863, le gouverneur général de l'Algérie Pélissier duc de malakoff.

خلال متابعة عملية الاعتراف بالحدود نجد أنّ الإدارة الكولونيالية عملت على إيجادْ كل الطرائق لتحديد الأملاك العقاريةْ بما يخدم مصالحهاَ منها الاستيلاء على الأملاك الشاغرة بالتحقق من مالكيهاَ، ففي قبيلة أولاد خويدم أكثر من 500 هكـ تمّ شراؤها من طرف سَبيح من أهالي قسمة مستغانم والمشترين حسب التقرير ينتمون لأَولاد شربال (Charbal) والحنايفِ (El Hananif) لأولاد خويدم والذين اختفوا كليا، كما نجد أنها تراعي خلال عملية الإعتراف برامجها الاستيطانية، وبالتالي فإن هذه القبائل والفروع بعدَ إعادة ترتيبها وفق الاستراتجية الكولونيالية خرجت من الدوائر الإدارية والقضائية من قسمة الشلف سواء فيما يتعلق بأداء الضريبة أو بالمعاملات العقارية، وأنّ هذه الأراضي أغلبها يوجد في نطاق الامتياز المطالبْ به من طرف الشركة القطنية الفرنسية الأمر الذي تطلب إيجاد أراضي للتبادل مع مالكيها في قسمة الشلف[1].

والجدول التالي يبين المساحة الاجمالية لأراضي الدومين من حيث الأصل والعدد الإجمالي والسكان الأهالي التي يشغلونها في قبيلتي أولاد خويدم و أولاد العباس :

[1] -Ibid, commission de cantonnement le 04 février 1863, le gouverneur général de l'Algérie.

اسم الأرض	المساحة التقريبية	الأصل	العدد الإجمالي للأهالي المستغلين لها	الملاحظات
كركابة (Kerkaba)	877 هكـ	**قبيلة أولاد خويدم:** حيث اجتمع البايلك القديم التركي أين تبثث زمالة خليفة الشرق.	250 فرد	- في قبيلة أولاد خويدم الأرض تدخل في الصنف المدرج في المادة 04 من قانون 16 جوان 1851 ومع ذلك لم تؤجر من طرف إدارة الدومين، الدراسات المتابعة في الأمكنة تميل إلى الإعتراض أنّ هذا العقار لا يحملُ تماما صفة الدومينْ، كما الأراضي المستغلة حصريا لصالح الحكومة التركية. أرض كركابة لا تختلف عن أراضي الخراج والأهالي بدل الايجار بالمال كانوا يقدمون للسلطة التركية خدمات عسكرية، هذا ما يفسر لما هذه الأرض تم الاعتراف بها على أنَّها ملك وتلك التي عرفت بالسبيقة أو العرش موضوع العديد من المعاملات العقارية، وأنَّها محتلة من طرف نفس العائلاتْ التي كانت توزع زمن الأتراكْ وقد غرس فيها حدائق التين ومحاطة بسياج التين البربري .
بلاد لمهار (Blad El Amhar)	983 هكـ	**قبيلة أولاد العباس:** خصصت الأرض تحت رعاية الاتراك لرعي الأمهار والحيوانات إجمالا للبايلك، وهي محتلة اليوم من نفس العائلات التي وضعت تحت تصرف البايلك التركي، هذه المساحات صرورية لكسب معيشتهم ويدفع الايجار للبايلك بمعدل واحد سلطاني و Ohia من خلال السكة (Sekka) ولكن في المقابل الرعاية المقدمة للحيوانات ومنها التربية المعهودة اليهم ويتمتعون بالحصانة الضريبية، بعد زوال الحكم التركي هذه العائلات استمرت في العيش في	302فرد	-بلاد لمهار مستأجرة بالتراضي من طرف محتليهاَ تحت رعاية إدارة الدومين وتحتوي على عدة بساتين مسيجة بالتين البربري.

		الأرض دون أن يزعجهم أي أحد في حقهم في الانتفاع.		
خماس العـزري (Khomas El Azru)	حوالي 3.000 هكـ	الأرض مستغلة دون إتاوة من طرف مستخدمي البايلكْ المكلفينَ من طرفهِ لأداء وظيفة الخدم للجيش التركي عند قيام الأخير بحملة عسكرية، مع زوال الحكومة التركية المنتفعين القدماءْ استمروا في الحراثة الأرض لم يفكر أحد في طردهم أو فرض رسوم كسعر الايجار.	114 فرد	رغم طبيعتها إلاّ أنّ هذه الأرض هي موضوع معاملات ما يدل أنَّ انتقال الملكية كان يتم بحرية.
بلاد سيد عمّار (Blad Sidi Amar)	حوالي 3.700 هكـ	بعد لجنة الاعتراف 1858، توجد بها بساتين التين البربري وعدة أجزاء غير مزروعة مثبتة في قبة سيدي عمّار).	2600 فرد	305 هكـ فقط (أراضي صالحة للزراعة وبساتين) تمَّ تأجيرها من طرف إدارة الدومينْ لأولاد سيدي عمّار والتي تشمل 120 فرد، الدراسات متابعة إلى غاية اليوم، تشير إلى أنَّه تكون مساحة تقريبية التي يجب أن تشكل الحبوس الأوَّليْ لأولاد سيدي عمار، هذه الدراسة الضخمة الاقليمية من شأنها أن تثير الكثير من الانتهاكات ونحن نرى أنَّ هذه الانتهاكات ارتكبت بالخصوص خلال الفترة الفاصلة بين المرحلتين التركية والاحتلال الفرنسي، العديد من الاحتجاجات أرسلت إلينا مدعومة بعناوين قديمة أصدرت من طرف قضاة رسميون للحكومة التركية. هذا العقار مزروع من طرف عائلات تقريبا كلها من أولاد العبّاس.

Source :A.N.O.M **,** 1J197, miom 146[1], commission de cantonnement de Mina et Chélif, Oued Rhiou le 22 février 1863, sous les membres de la commission, le chef d'escadron président de la commission Dastugue.

من خلال قراءة الجدول يتضح أنّ الهدف من إحصاء أراضي وتحديد طبيعتها الجغرافية والتاريخية وعدد السكان هو التحقيق في أصلها ما يسمح بنقلها إلى أملاك الدولة وتحديد المالكين بما يتيح تنفيذ المشاريع الاستيطانية المستقبلية.

وفعلا بتاريخ 28 فيفري 1863 تمت تجزئة المحيط الاقليمي (Parcellaire de périmètre) الذي يشكل جزء من الامتياز المطالب به من طرف الشركة القطنية الفرنسية[1]. التي عمل على رفعها ماسحو الأراضي في مخططات تجميع بمقياس رسم 10.000/1، وتذكر المراسلة أنَّ الأراضي المرفوعة كانت مَحَّـل احتجاج من طرف عائلات أولاد خويديم وأولاد العباس، الذين أكدوا أنّ لهم عناوين تعود لأكثر من قرن، وأنَّ الملكية في حالة انتقال وأنَّها تتم بحرية بين هاتين القبيلتين الأمر الذي دفع الادارة الكولونيالية إلى اتخاذ إجراءات لإقرار الملكية في المكان المشار إليه منها:

- وضعيتين تقدم لكل مالك منزوع الملكية مدعمة بمعلومات.
- وضعية تقدم لنفس الأفراد ومعلومات مفصلة حول الحقوق المحترمة لكل فرد وعائلتهم وحول المعاملات الرهنية مع أهالي آخرينَ يتمتعون بالانتفاع ببعض الأراضي والتي تعد الحيازة فيها محتج عليهاَ من طرف هذه العائلات.
- وضعية تحليلية لكل العقود المنتجة.
- ترجمة للمحاضر حرفيا **(In-Exento)** لنفس العقود بحيث 120 عقد تمت ترجمته من طرف المترجم بيلارد **(Pélard)** في 15 يوم الجاري[2].

ما يجب الإشارة إليهِ أنَّـــه خلال دراسة الملكية العقارية بمحيط **قبائل مينا والشلف،** طرحت صعوبة إيجاد تعويضات عقارية لإعطائها للأهالي الذي يجب نزع ملكياتهم لأغراض التحديد والاستيطان وهذا ما نقرأه في تعقيب رئيس لجنة الجمع والحصر " أنَّ أغلب الأراضي عبارة عن أراضي خراج أو إيجار أو باحات مستغلة من طرف أصحابها لصالحهم الحضري، وهذه الأراضي مهما كان مصدرهاَ فهي محتلة منذ

[1] - Ibid, au rend compte des opérations de quinzaine, N°53, Subdivision de Mostaganem, commission de cantonnement, Oued Rhiou le 28 F évrier 1863.

[2] -Ibid, Commission de Cantonnement de Mine et Chélif, Oued Rhiou le 28 Février 1863, le chef d'escadron président de la commission .

سنوات طويلة وأنَّ حقوقهم في التمتع غير قابلة للجدل فما هي وضعية الشاغلين لها إذا آتينا لانتزاع ملكياتهم ؟ وضعيتنا يوميا معقدة بسبب الظروف الاستثنائية للجزائر الموجودة عليه حالياً أنا لا اعتقد أنها ستؤسس تماما بطلب التعليمات الواضحة، ولكن أَتوسل إليكم سيدي الكولونيل إعطائي رسميا بعض الدلائل التي بإمكانهاَ السماح لي التصرف بكل ذكاء[1]." ما يعني أنّه كلما صعب الأمر على الإدارة الكولونيالية فإنها تتصرف وفق ما تمليه مصالحها ملغية حقوق الأهالي .

نقرأ في مراسلة بتاريخ 01 أفريل 1863 أنّ عمليات التحديد والحصر خلال تعديل المخططات فمن جهة أولاد خوديم قد انخفضت إلى 183 هكـ و 48 آر و 24 سنتيار الذي عاد لأولاد اسمر الذي ارتفعت مساحتها الاقليمية إلى 41 هكـ و 95 آر و 25 سنتيار مما أدى إلى انخفاض في المساحة الإجمالية لأولاد خويدم بـ 141 هكـ و 05 آر و 09 سنتيار، وفي ذات السياق عمل ماسح الأرض (Gars) على الرفع الصافي بـ 500/1 و 200/1 من البساتين الذي يشملها المحيط المطلوب للشركة القطنية[2].

ومن خلال مراسلة بتاريخ 10 أفريل 1863 نجد أنَّ عمليتي الحصر والتجميع اصطدمت بالقرار المشيخي الخاضع وقتها للمداولات وأصرت المراسلة على استمرار أشغال الجمع والحصر في قسمة مستغانم بهدف الالتزام بالتعهدات اتجاه الشركة القطنية الفرنسية، وأكدت المراسلة أنَّ المداولات حول القرار المشيخي لا يمكن أن تكون سببا في الاسراع بالاعتراف بالملكية بالنسبة لأولاد العباس وأولاد خويدم وباقي القبائل الأخرى إذا كان التشريع الساري المفعول لا يسمح أكثر بالجمع و الحصر، غير أنّه يسمح بإمكانية تسهيل تثبيث الشركة الفرنسية لصالحها وعلى نفقتها المصادرة باسم المصلحة العامة، المساحات التي ستكون ضرورية بمنخفض الشلف مما يسمح بامكانية متابعة أشغال الإعتراف والشروع فيه في إقليم مستغانم[3].

[1] -Ibid.

[2] --Ibid, Rend compte des travaux de commission d'écoulée, 01 avril 1863, commission de cantonnement de mina et Chélif, N° :58, le chef d'escadron de la commission.

[3] -Ibid, au sujet des opérations de cantonnement dans la subdivision de Mostaganem, Alger le 10 avril 1863, service civil, N° :2107, le gouverneur général de l'Algérie Pélissier duc de Malakoff.

ما يمكن الإشارة إليهِ أن هذه اللجان كانت محاطة من أجل تنفيذ مهامها بفرق الصبايحية لتوفير الأمن وسير الأشغال، وقد بلغت قيمة النفقات في شهر أفريل 1863 ما قيمته 2.025 فرنك، النفقات التي كانت تدفع من جيوب الجزائريينَ لتغطية تكاليف الأشغال[1].

من خلال قراءة النصف الأول من شهر جانفي 1863 نجد أنّ اللجنة استمرت في الاعتراف بالأراضي لصالح الشركة القطنية الفرنسية 120 قطعة أرضية بمساحة تقريبية و قدرت بـ 1.200 هكـ تمَّ رفعها وفحص المِلكيات وفي المقابل تلقت اللجنة 150 عنوان جديد بالدراسة والفحص متعلق بالمعاملات العقارية في أولاد العباس وأولاد خوديم[2].

واستكمالا لمطالب الشركة وتحديدا في النصف الثاني من شهر ماي 1863 أين أرسلت الوثائق التالية :

تقدير التجميعْ و ورق الشفاف من مخطط القطع الأرضية بمقياس 10.000/1 من الأراضي المطالب بها والمخططات الأرضية لأغلب البساتين التي يشملها المحيط وجدول مجزأ لـ 04 كراريس لنفس الأراضي يشير إلى مساحة القطع المجزئة وأسماء الأهالي التي في حوزتهم.

ومن خلال قراءة مراسلة بتاريخ 07 جوان 1863 يتضح الأمر الذي أَولته لجنة مينا والشلف في دراسة طلب الشركة القطنية الفرنسية التي يمتد إقليمها المطالب به على مساحة أراضي أَولاد العباس و أولاد خويدم التي تمثل أهم مصادر عيش الأهالي، وأشارت أنّ اللجنة ستكلف حوالي 3.000 فرنك في الشهر ولمدة 03 أشهر أي 900 فرنك لأجل الفحص والدراسة[3].

[1] -Ibid, Envoi de mandat destinés au membres de commission de Mina et Chélif, Oran le 19 mai 1863, N° :704.

[2] -Ibid, Oued Rhiou, le 15 Janvier 1863, le chef d'escadron président de commission de cantonnement, Mostaganem, le 20 Janvier 1863.

[3]-Ibid, Envoi d'une dépêche de la commission de cantonnement de Mina et Chélif, N°:14 , Mostaganem le 07 Juin 1863.le colonel de l'Etat major commandant de la subdivision, Ferdinand lapasset.

وعليه فإنَّ عمليات الجمع والحصر أدت إلى النتائج التالية :

- الفصل في الملكيات الزراعية بين القسمات بإقامة الحدود مما أدى إلى تقليص مساحتهاَ بالخصوص بين قسمتي مستغانم والشلف.
- لم تراعِ عمليات الحصر والتجميع مصالح السكان بقدر ما كانت تخدم المطالب الكولونيالية خلال عملية التحديد الإداري وتراعي السلطة العليا بالخصوص تلك المتعلقة بالمراكز الاستيطانية والمشاريع الاستيطانية.
- تخصيص مساحات من الأراضي للشركات الرأسمالية ومنها الشركة القطنية الفرنسية.
- اختراق الأراضي الجماعية الجزائرية بهدف تمليك الكولون وفحص العقود والعناوين بهدف إسقاط ملكيات الأهالي وتحويلها لأملاك الدومين.
- اختفاء الكثير من المعالم والأمكنة الجغرافية وأسماء القبائل والفروع.
- إعادة ترتيب القبائل وفق الرؤية الكولونيالية في حدود بهدف استخلاص الضرائب والسيطرة الإدارية عليها.
- إبعاد الأهالي على أراضيهم من خلال تعويضهم بأراضي أقل قيمة ومساحة من أراضيهم الأصلية.
- خلخلة النسيج الاجتماعي والاقتصادي للقبائل من خلال عمليات الاعتراف والتحديد.
- خلق منازعات عقارية بين الجزائريين جراء الاقتطاع ورفع الحدود والتعويضات.
- تشكل عمليات الجمع والحصر القاعدة الأساسية التي استند عليها تطبيق قرارات السيناتيس كونسيلت **(Sénatus- Consulte)** من خلال البيانات المقدمة التاريخية والجغرافية والبيانات الإحصائية والخرائط والمخططات والجداول الاستدلالية ..

الفصل الثاني : دور المكاتب العربية في توسيع الاستيطان بمنطقتي مينا والشلف

تفننت الإدارة الكولونيالية في استحداث العديد من الهياكل الادارية الاستيطانية بالخصوص بعد الصعوبات التي واجهتها مع بداية الحملات التوسعية خارج نطاق الحواضر، في ظل الجهل بالنمط المعيشي والاجتماعي والاقتصادي لإحكام سيطرتها على الأهالي الجزائريين بما يضمن المعرفة العميقة للبلاد والسكان ومراقبتهم، بما يحقق أهداف التوسع لتحقيق المشروع الاستيطاني على حساب الأراضي الجزائرية.

الأمر الذي تطلب استحداث جهاز أكثر احتكاكا واتصالا بالجزائريين فجندت طاقات بشرية منهم الضباط الفرنسيون المتمكنين من اللغة العربية وعادات وطبائع البلاد بما يسمح باكتشاف المجتمع الجزائري والتحكم في مختلف فئاتهِ ليكونوا كوسيط لعمليات التوغل في أواسط المجتمع المحلي بل هيئات إدارية ومُخابراتية لقيادة الجزائريين بِمعرفة نقاط الضعف والقوة بما يسمح بتتفكيكه ما يحقق السيطرة الشاملة والخضوع المُطلق.

01- الجــذور التاريخية للمكاتب العربية:

طُــرحت مباشرة عشية الحملة الفرنسية على الجزائر مسألة التنظيم الإداري للجزائريين بعد التدمير الذي طال المنظومة التركية فكان البحث عن قيادة مهمتها توفير المعلومات الضرورية بهدف تحقيق الاحتلال الشامل واستمراره في الجزائر، في تناسق مع النشاط العسكري ذلك أنَّ السلطة كانت بيد العسكريينَ فكانت مهمتهم التوسع وفي نفس الوقت التفكير في الكيفية المناسبة للسيطرة على الجزائريينَ وضمان خضوعهم ، فتمَّ استحداث مصلحة الشؤون العربية حيث تتم معالجة المعلومات بمكتب الجنرال القائد ولعدم التخصص تنازل ضباط هيئة الأركان عن المهمة في حكم الأهالي إلــى آغا العرب الذي كلف بالعلاقات بين الحكومة الفرنسية والأهالي[1] التنظيم المستوحى من النموذج التركي .

وبعد هذه التجارب بدأ المنظرون والعسكريون الفرنسيونَ يفكرون في سبيل آخر ، فمع كلوزيل أدرجتْ المهمة لفرقة قوات الدرك (Escadron de gendarmerie) ، وكانت مشكلة الجهل باللغة العربية والعقيدة وتقاليد البلاد، من أهم المعوقات في إدارة السكان الجزائريينَ ومع رفيقو (Rovigo) تحدد انشاء ديوان عربي (Cabinet arabe) مكون من كاتبه ومترجميه تعالج تحت أعين الدوق رفيقو الشؤون الدبلوماسية مع أفراد البلاد[2].

ومع مجيء أفيزار (Avisard) وباقتراح من قائد الأركان تريزيل (Trézel) أنشأ مكتب خاص للشؤون العربية ذو طابع عسكري إداري مكلف بجمع المعلومات وتنظيمها لأجل الحملات العسكرية وكذا متابعة المراسلات والعلاقات مع القبائل بترجمة الوثائق الواردة من عندهم والمتعلقة بهم، عين على رأس المكتب رئيسا يساعده ضابطانِ وثلاثة

[1] - Xavier, Yacono : Les Bureaux Arabes et l'évolution des genres de vie indigènes, dans l'Ouest du Tell Algérois, Paris 1953, P10.
Voir aussi : A.N.O.M :F80, 510, Bureaux Arabes 1846-1858.
[2] -Ibid, P : 11.

مترجمين وكان المكتب يقدم يوميا عرضا عن الأوضاع إلى الجنيرال مرفقا بوثائق مترجمة بالفرنسية[1].

وفي مارس 1833 أسس مكتب خاص بالشؤون العربية لضمان نجاح العلاقات مع القبائل أسندت مهامه إلى لاموريسيار(La Moriciere) الضابط الوحيد الذي كانت له معرفة بالعربي[2] ، وبواسطة اجتهاده وإتقانه للعربية تولى مراقبة وتصحيح عمل المترجمينَ وصياغة التقارير اليومية عن وضعية البلاد ونجح أيضا في مهمته حيث زار جل القبائلْ في دواويرهم واستطاع أن يجمع المعلومات حولهم وكانت له قدرة كبيرة في القيام بالدعاية وبدهاء قوي[3]".

ومع التوسع الاستعماري داخليا تطلب الأمر نظاما إداريا يتماشى وطبيعة قبائل المنطقة ومع دامريمون في 22 أفريل 1837 أعيدت تسمية المكتب العربي القديم بـ مديرية الشؤون العربية (Direction des Affaires Arabes) وكان الهدف هو تسهيل ودراسة التقارير مع القبائل بالخصوص الداخلية لغرض الهيمنة انطلاقا من احترام الأَعراف والتقاليد وحماية المصالح وإقرار العدالة والحفاظ على النظام والأمن بما يصب في صالح السلطة الاستعمارية[4]. أوكلت صلاحياتها إلى الضابط بيليسيي Pellissier (Reynaud) لقدرته ومعرفته باللغة العربية وسلوكيات الجزائريين فالتحق بأول مكتب عربي حيث سير الهيئة وشكلت خدمة هامة لكنه استقال بسبب خلال مع فالي (Valée) الذي ألغى مكتب الشؤون العربية ومنحت صلاحياتها لهيئة الأركان العامة.

ومع بيجو(Bugeaud) حاكما عاما على الجزائر أدرك أنّ العمل العسكري وحده لا يحقق الاحتلال وعمل على إيجاد نظام يضمنُ بقاء الجزائريينَ تحت سلطتهِ بعيدا عن التمرد نظام أكثر استقرارا فخلق إلى جانب هيئة الأركان التي أوكلت اليها القيام بالعمليات العسكرية، هيئة ذات طابع إداري مكلفة بالقبائل عرفت بـ مديرية الشؤون

[1] -جوليان، شارل أندري: تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871، المجلد الأول، دار الأمة، 2008،ص:363.

[2] - Xavier, Yacono : Les Bureaux Arabes …Paris 1953,, P :11.

[3] -Ibid, P :11.

[4] -Ibid, P : 12.

العربية (Directions des Affaires Arabes) بموجب حكم 16 أوت 1841 وأكلت إلى ضابط له السلطة على كل الموظفين الأَهالي.

ومع توسع الأقاليم الخاصَّة بالسُـلطة الفرنسية أنشئت المَكاتب العَـربية ولهذا فإنَّ الحكم الوزاري 01-02-1841 يعتبر شهادة ميلاد المكاتب العربية والتي استكملت بقانون فعلي وبإجراءات إدارية وقانونية طبقت على القبائل، الحكم الذي يعد مِيثاق جديد إلى غاية منشور مكماهون 21 مارس 1867[1].

وأصبح مديرها يُمارس سلطته على القياد والشيوخ الحكام والقضاء في مجال الشرطة والإدارة كما يعمل على إقامة علاقات مع القبائل بالخصوص الرافضة للولاء وجمع المعلومات المختلفة لصالح الحاكم العام ومختلف المصالح الأخرى، منح المنصب للرائد أوجين دوماس (Eugéne Daumas) الذي أدخل تعديلات على إدارة الشؤون العربية لتكون قاعدة المكاتب العربية ليتحقق من خلالها الاحتلال الاستيطاني.

[1] -Op, Cit, P :13.

02- تنظيم المكاتب العربية:

أنشئت المكاتب العربية في كل المناطق الرئيسية وهي صنفان: مكاتب الدرجة الأولى موجودة في مقرات الجنيرالات القادة للقسمات أما الصنف الثاني بمساعدة الضباط الكبار الذين وضعوا على رأس الدوائر العسكرية تحت وصاية الجيش أمّا تلك التي في المناطق المدنية فتحت تحت سلطة الوالي.

تعتمد المكاتب العربية على مديرية الشؤون العربية في كل العمالات التي هي تحت سلطة الجنيرال القائد للمقاطعة بصرف النظر عن وظائفها كمديرية مقاطعتية (Direction Divisionnaire)، فمديرية الجزائر تعمل على تجميع عمل مديرية وهران و قسنطينة والتي تعمل بدورها تحت المراقبة المباشرة للحاكم العام والتي أخذت اسم المديرية المركزية للشؤون العربية (Direction Centrale des Affaires Arabes) وانطلاقا من ذلك فهذه المركزية ضمنت من خلال هيئة خاصة (Organisme) عرفت بالمكتب السياسي، فكل مكتب من الدائرة أو القسمة يشمل موظفينَ أقل عددا بالنظر إلى اتساع الأقاليم التي هي تحت إدارة المكاتب العربية .

يشمل في العادة : رئيس السريَّة المسؤول عن المكتب، ملازم مشاة مساعد، منصب ملازم ثاني للصبايحية*، ضابط الصحة، مترجم، قاضي خوجة، إثنان من الأمناء الناسخين(Deux secrétaires copistes)، شاوش، إلى جانب فرق الصبايحية والمخازنية التي كان حضورها جنبا إلى جنب في الوظائف العسكرية الفرنسية ومختلف الوظائف الأهلية وهذا ما أرده بيجو :" العمل على إرساء صلة الوحدة بين الشعبين الاثنان التي أسندت منذ البداية للمكتب العربي[1]"

أمّا فيما يتعلق ببنايات المكاتب العربية فقد أقيمت في برج قلعة محصنة (Château Fort) تشمل : سكنات الضباط، قاعات إعداد التقارير، مكتبة، قاعة الأرشيف، صيدلية،

*- فرقة الصبايحية أو السباهي Spahis فرقة من الخيالة تشكلت من فرسان تمّ تجنيدهم من بين الأهالي بقرار 24 جوان 1833 لمساعدة مختلف فرق جيش الإحتلال الفرنسي في حملاتهِ في المناطق الداخلية.

[1] - Xavier, Yacono : Op, Cit, 14.

الاسطبلات ، السجون، ودار الضيافة، فنادق مجانية دائما مفتوحة لاستضافة الأهالي الذي يقدِّمون خدمات خاصة بالمكتب العربي.[1]

تعددت مهام وصلاحيات المكاتب العربية من ذلك ما كتبه دوماس (Daumas) :" مؤسسة المكتب العربي موضوع ضمان التهدئة الدائمة في القبائل من خلال إدارة عادلة و منتظمة، كإعداد الطرق للاستيطان لضمان تجارتنا من خلال الحفاظ على الأمن العام، حماية المصالح الشرعية ورفع الدعاية، كما يلزم بالنسبة للأهالي. أفراد المكاتب العربية يجب أن يسعون أكثر فأكثر إلى البحث عن الحلول السليمة لكل الصعوبات التي غالبا ما تتطلب القوة وتذليل العقبات في وسط مجتمع مختلف تماما من حيث الأعراف و الدين، من خلال دراسة البلاد وتقييم العوامل المحركة للمجتمع الأهلي، توصلوا إلى تحديد الوظيفة الأكثر تأثيرا وملائمة القوة العسكرية، في حالة الانتفاضة وذلك بقمع كل مقاومة بالإمكانيات الأكثر سرعة والأقل تكلفة، وفي الأَخير يجب إجبار الأهالي على قبول هيمنتنا ومختلف عناصر الحكومة التي يجب تعزيزها [2]".

إذ يعد المكتب العربي همزة وصل بين الجنس الأُوروبي الذي استوطن الجزائر 1830 والأهالي الذين يشغلون البلاد ولقد تمحورت الخدمة الفعلية في :

- إحصاء السكان العرب في القبائل من حيث الفروع والآهلينَ للمنازل و الخيم و القرابى.
- إحصاء المحاريث المخصصة للحرث إلى جانب القيام بجولات ملاحظة للقبائل ومعاينة المحاصيل.
- إحصاء مع بداية كل سنة ملكيات الأهالي المتعلقة بالمواشي.
- التحقيق في النتائج الأوَّلية المحصل عليها.
- الحصول على معلومات لإكمال الوثائق الضرورية لإعداد الاحصائيات.
- القيام بمهمات في القبائل من خلال تنظيم جمع الضرائب لضمان عدم الوقوع في الاختلاسات.

[1] - Ibid.
[2] - Op, Cit, P :15.

- دراسة خريطة البلاد لوضع إجراءات توجيه المستوطنون.
- التعرف على المجاري المائية، العيون، المطامير، الأماكن الخاصة بالمعسكرات لقوات الطوابير، مراقبة الأسواق وتحديد أراضي البايلك لأجل الحيازة أو لتسليمها لأغراض الاستيطان.
- دراسة الغابات التي يجب أن تعود للحكومة وتسلم للإدارة.
- رئاسة المجالس .
- العمل على تسوية الحدود بين القبائل المجاورة وفروع ذات القبيلة.
- البحث عن المواقع لإقامة المنشآت وحراستها في حالة تشييدها أو إصلاحهاَ .
- حراسة المزروعات .
- دراسة أماكن إقامة الأشغال العامة.
- القيام بأعمال الحراسة والشرطة ...

أما عن الخدمات القارة التابثة (Service sédentaire) فتثمثل في :

- سماع الشكاوي المرفوعة سواء من طرف الأوروبيين أو العرب ومتابعتها وفض النزاعات.
- إعداد المراسلات إلى الجنيرال قائد القسمة مع المقاطعات والقيادات العليا للدوائر.
- جمع المعلومات التي تمخضت عن الجولات في القبائل وإعداد الإحصائيات والملاحظات التاريخية والإدارية وببيليوغرافيا الزعماء الأهالي وإعداد القوائم الاسمية (**Les listes contradictoires**) لاستخدامها في فرض الضرائب، وإعداد التقارير الشهرية ، وترجمة وتحقيق دفاتر الزعماء الأهالي فيما يتعلق بالغرامات إلى جانب تنظيم الغرامات وحراسة ومراقبة المجالس، حراسة السجون، تسجيل الأسلحة المصادرة، حفظ دفتر البريد، حساب مصلحة المرتبات، إعداد قسائم الذخائر الحربية، وقسائم العلف ، إحالة الأوامر من السلطة العليا إلى الزعماء العرب، تسهيل وتنفيذ الأوامر وضمان سريانها، وإعداد القضايا وإخضاعها للجنة والاستشارية و تحضير المعلومات وتقديمها للجنة والعمل على إعلانها إلى جانب الحرص على الخدمة اليومية لمتابعة أدق التفاصيل حتى تلك

الأَقل أهمية[1]. تضاعف عدد المكاتب العربية خلال فترة حكم الماريشال راندون ما بين 1852 و 1858[2] وتعزز تسلطتها أكثر مع سياسة المملكة العربية بداية من 1860، ومع بداية النظام المدني وقيام الجمهورية الثالثة بحيث زالت كلّما توسعت الأقاليم العسكرية على حساب الأقاليم العسكرية نتيجة لسخط الكولون عليها بحيث كانوا يعتبرونها أداة لعرقلة الاستيطان ودعم نفوذ العائلات الارستقراطية و دفاعهم عن الأهالي بحيث كتب مارسال ايميرت " أنّ بعض ضباط المكاتب العربية يمنحون أهمية مبالغ فيها للعرب حيث يبدوا لهم كل تدبير حكومي لصالح الاستيطان غير قابل للتنفيذ[3]".

الجدول التالي يبين تنظيم المكاتب العربي لكل من مستغانم وملحقتي زمورة وعمي موسى لسنة 1863 بحيث تشكل من التالي :

[1] - Xavier, Yacono: Op, Cit, P :17.

[2]-A.N.O.M :8H1, Administration civile des indigénes, Rapport fait au ministre, Organisation des bureaux arabe, Départementaux, 03 nevembre 1854.

[3]-Emerit , Marcel :Les Bureaux arabes , Documents Algeries, (Série Politique) N° :10 du Novembre 1947, Instiotutions Algeriennes, Alger, 1947.n.p

الأسماء	الرتبة في الجيش	الهيئات الي ينتمون اليها	الوظائف	التعيين في المنصب الحالي	الدخول في الخدمة العربية
المكتب العربي مستغانم					
السادة :					
جون فرونسوا لويس جيل.	نقيب	54 فوج المشاة خط سير	رئيس مكتب	24 ديسمبر 1857	06 سبتمبر 1853
اسانرد بول ايمانويل جوزيف.	نقيب	24 فرج المشاة خط سير	العون	30 أفريل 1862	18 جوان 1859
مينارد دو شغلون قابريال هنري	ملازم	الفوج الأجنبي.	العون	27 سبتمبر 1862	
كروبيت بينوا كلود	ملازم ثاني	الفوج الثاني للرماة الجزائريون	عون مكون	08 جوان 1862	29 أكتوبر 1860
غوبارت إيميل	مساعد طبي الدرجة الثانية	مستشفى المقاطعة.	مكلف بمصلحة الصحة	01 اوت 1862	01 اوت 1862
فوبول ايرون	مترجم الدرجة الأولى	مترجم عسكري	مترجم	01 جانفي 1852	25 سبتمبر 1845
فينسون بيون بابتيس تيوفيل	رقيب	24 الفوج خط سير	الكاتب الأول	23 مارس 1859	01 ماي 1854.
دارنولت لوندونيي ادوارد	عريف	67 الفوج خط سير	الكاتب الثاني	04 نوفمبر 1862	04 نوفبر 1862
العربي بن محمد	عريف	67 الفوج خط سير	خوجة	01 أفريل 1858	01 أفريل 1858
العربي ابن ابراهيم	عريف	67 الفوج خط سير	شاوش	01 جانفي 1858	01 جانفي 1858
ملحقة زمورة					
مونيار ماري جوزاف	ملازم	75 فوج مشاة خط سير	رئيس مكتب	01 أفريل 1862	11 سبتمبر 1855
راقوا ارنست	عريف	67 فوج مشاة خط سير	الكاتب	16 سبتمبر 1862	16 سبتمبر 1862
عبد القادر بن ناصر	عريف	67 فوج مشاة خط سير	خوجة	01 أفريل 1862	01 أفريل 1862
ملحقة عمي موسى					
سيرزيات لويس ادموند	نقيب	24 فوج خط سير	رئيس المكتب	30 أفريل 1862	10 سبتمبر 1856
جيل غوليوم اوغيست	ملازم	24 فوج خط سير	عون	14 جانفي 1861	15 فيفري 1860
لومبارت جورج ميداس	مساعد طبي	مستشفى المقاطعة	مكلف بالصحة	01 اوت 1862	01 أوت 1862
مايار جوزاف	مترجم من الدرجة الثانية	مترجم الجيش	مترجم	21 اكتوبر 1854	21 اكتوبر 1854
ديليوا شارل	عريف	24 خط سير	كاتب	04 نوفمبر 1862	30 أكتوبر 1861
سي الغزالي بلحاج الطاهر	عريف	24 خط سير	خوجة	01 مارس 1861	01 مارس 1861
سي محمد بن جديد	عريف	24 خط سير	شاوش	16 اكتوبر 1859	16 اكتوبر 1859

Source : A.N.O.M, 30J13, Miom 243, 3 : Mostaganem Personnel 1863, situation nominative du personne des bureaux arabes, Mostaganem le 24 Janvier 1863 ; le capitaine chef du bureau arabe en mission le capitaine adjoint.

03- الزعمات الأهلية بمنطقتي مينا والشلف:

قامت السلطة الكولونيالية باستحداث جهاز إداري لإحكام سيطرتها على البلاد، بالتنسيق مع السُلطات العُـليا بتشكيل شبكة معلوماتية متكونة من الزعماء الأهليين مستمدة من الأنظمة السابقة التركية في الجزائر والجهاز الإداري للأمير عبد القادر. لتتشكل هيئة من الموظفين تشمل الخلفاء و الآغاوات والقياد مكلفة بإدارة قبائلهم بمسؤوليات واسعة متعددة وفي اتصال دائم مع المكتب العربي لإبلاغهِ وإحالة كل الأوامر الصادرة عن السلطة، يُعتمد في توظيفهم على المكاتب العربية فالخليفة والباشاغا والآغا من الناحية النظرية يتم تعيينهم من طرف السلطة الفرنسية باقتراح من الحكومة العامة في حين القياد يتم تنصيبهم من قادة القسمات[1].

يتم اختيارهم على أساس تأثيرهم في الميدان وبالتحديد في أوساط قبائلهم، وفي غالب الأحيان من العائلات المنتمية إلى الأعيان التقليديينَ les Notables traditionnels من الأصول الأرستقراطية أو العائلات الجيدة بهدف استخدام تأثيرها ونفوذها لصالح الحكومة. إذ يكلف ضباط المكاتب العربية ببيان السيرة الذاتية les notices biographiques حول الشخصيات البارزة وقدرات المترشحينَ، ويصبح من صلاحيات مصلحة الشؤون العربية تعيين وعزل الزعماء.

أ- الخلفاء:

يتم تعيين الخليفة من طرف الملك الفرنسي باقتراح من قائد المقاطعة ويحال للخدمة من طرف الحاكم العام ومدة خدمته غير محددة، يدفع له من طرف الدولة الفرنسية و في حالة ارتكاب خطأ قائد القسمة مخول بإنهاء مهامهِ وإحالته فوريا على الحاكم العام [2].

يوضع تحت تصرفه مجموعة من الآغاوات والقياد، أوكلت إليه مهمة تقديم تقارير إلى السلطة الفرنسية حول القرارات الهامة واقتراح القيادات المحلية وحتى القضاة، يوفر

---

[1]- Frémeaux, Jacques : les Bureaux arabes dans l'Algérie de l a conquête, edtions Denoel, 1993, Paris, P : 89

[2]- Ibid, P :54

للسلطة البايانات الضرورية حول قدراتهم وسلوكياتهم، كما توضع تحت تصرفه قوة عسكرية في أوقات السلم والحرب مشكلة من القبائل التي يديرها، لا يمارس أي دور مستقل يتلقى الأوامر من القايد الفرنسي ويتصرف وفق الأوامر العليا، لا يمكنه أنَّ يتصرف بمحض إرادتهِ كالمبادرة بأية غارة إلاَّ في وقت الانتفاضات[1]. وفي أوقات السِّلم يمارس مهام من ضمنها مراقبة دخول الضرائب وتوزيعها وهي وظيفة أقرب إلى حكم المخزن إلى جانب ممارسة مهام السلطة القضائية إذ يمكنه أن يفرض غرامات مالية إلى غاية 20 دورو ما يعادل 100 فرنك لأسباب منها :

استقبال الجواسيس وأعوان العدو، إقامة الفارينَ أو المجرمين أو أي فرد متابع من العدالة لأي سبب كان، إقامة علاقات مع أفراد القبيلة الأعداء أو المعادين ، بيع وشراء الأسلحة النارية وبارود الصيد أو الحرب وذخائر الحرب دون تراخيص، وضع اليد على الأملاك المنقولة وغير المنقولة ، سرقة الخيول والأسلحة والحبوب أو المواشي التابعة للحكومة الفرنسية[2]، كما أوكلت له مهام بمساعدة أعوانهِ من ضمنها :

- تحصيل الغرامات والضرائب وتوزيعها ودفعها إلى الصندوق الكولونيالي، بعد القيام بالدعاية تحت إشراف ومراقبة السلطة الفرنسية.

ويكلف الآغا بالقيام بالمهام التالية :

- إحصاء الحبوب المزروعة في الآغاليك بما يساعد على توزيع العشور.
- إحصاء المواشي بكل أنواعها في القايدات والدواوير بما يساعد على تحديد أرقام الزكاة أو الضريبة على القطعان لأجل رصد الثروة المتعلقة بالقايدات والدواوير وتحصيل الضرائب التي يجب لأن يتحملها كل فرع.
- مراقبة عمل بيت المال والقضاة على مستوى الآغاليك .

ومن بين الخلفاء الذين مارسوا تأثيرا سياسيا خليفة الشرق على آغاليك مينا والشلف سي بن عبد الله ولد سي لعريبي المعين كخليفة في 02 أوت 1842، المنحدر من عائلة أكثر

[1]-Op, Cit P :55 .
[2] -Ibid , P :56

نفوذا وأهمية في عمالة وهران والمستقرة بالقرب من مصب واد التاغية بالشلف بدار سي العريبي*، شكلت خلال فترة البايات ثأثيرا سياسيا ودينيا وقادت عددا من القبائل في الشلف الأدنى والجزء الشرقي من دائرة مستغانم، وبالخصوص فيما يتعلق بضمان الإتصالات بين الجزائر ووهران في منخفض الشلف، وعدت من العائلات المخزنية التي فرضت نفوذها في المجال الجغرافي الممتد من الظهرة شمالا إلى الونشريس الغربي جنوبا ومن يلل وواد مينا غربا إلى الضفة اليسرى لواد الشلف شرقا، استقطبت إليها العديد من القبائل بحكم انتماءها إلى الطريقة البوعبدلية أهم فروع الطريقة الشادلية الدرقاوية. دخلت العائلة في صراع مع الأمير عبد القادر منذ 1835 بعد سجن رئيس العائلة محمد ولد سي لعريبي وموته في السجن**، الذي أعلن تمرده عن سلطة الأمير أدرجته بعض الأقلام ضمن الصراع الزعماتي، عين بعدها الأمير عبد القادر ابن المتوفي سي بن عبد الله ولد سي لعربي كقايد، كما تذكر التقارير الأرشيفية ، غير أنه

*-ذكر العربي المشرفي عن عائلة أولاد سي لعريبي : ...من شرفاء الشهرة أيضا أولاد سيدي بوعبد الله الشريفْ وهم أولاد سيدي لعريبي فهم سادات الأشرافْ وسلالة آل عبد المنافْ جازوا الشرف الحسب والنسب وتطاولوا في الثروة كل من كسب واحتسبَ، مضت في القديم منهم ملوك وخلفاء وأمراء الدنياَ والدين حنفاء، تجبى إليهم الجبايات من كل قبيلْ وتخدمهم عرب سويد المخزوميْ في جملة من غير تفصيل، وملوك الأتراك تعظمهم جيل بعد جيل، غطت صولتهم كل صولة وحفظت نجدتهم كل دولة، ملكوا بزعامتهم وعصبيتهم الأحرار والعبيد وقهروا بسطوتهم كل جبّار عنيدْ، ركبوا الأكتافَ ومنحوا الأعراف ومروا الاخلاف ومن خفض لهم الجناحَ عزَّ وارتفعَ ونال ما نالتهُ اليمن من عطاءِ ابن ابي رياح، من أفتخر بهم افتخر ومن انتصر بهم انتصر، اعنوا كل قاصد من صادر ووارد.
يرحمون كل غريب ويصلون الأجنبي والقريب، للعلماء في أموالهم الحظ الوافر، وللمساكينَ من عطاياهم الغناء التام للمسلم والكافر، تقصدهم الناس بالهداياَ وتشد إليهم رحال المطاياَ، لم يخب ركب الوافدْ إذا جاءهم للرفد، السخاء في أسلافهم وفيهم جبلة، والنفعُ بأيديهم والضر لأهلِ السوء مذلة."
راجع :
المشرفي العربي: اليواقيت الثمينة الوهاجة...، ص.ص: 91-92.

**: يذكر صاحب كتاب زبدة التاريخ : وفي هذه الأثناء وفد على الأمير عبد القادر بحضرتهِ لشيخ بلغماري رئيس أهل أنجاد وحليف الدواير السيد محمد بن عربي ومعه صهره محمد بن المداح رئيس قبيلة أولاد خويدم، قدور بن مخفي ، في جماعة من الأعيان والأشراف مظهرين الإنابة والرجوعَ إلى الطاعةِ والإنخراطِ في سلكِ الجماعة، فأكرم الأمير نزلهم وأظهر الاعتناء لهم وبشر في وجوههم زأكثر السؤال عنهم، ولما عزموا على الأنصراف قبض على الشيخ ابن غماري وابن عربي وابن المداح وهم ما هم فيه في قومهم وأعتقلهم وسرح من سرح وهلكَ ابن عربي وصهرهِ في اعتقالها أمّا ابن الغماري فإنه فرَّ من حبسهِ وقبض عليهِ.."
راجع :
السليماني، أبوعبد الله الأعرج: زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ، تح، حساني مختار،م.و.ج،ص:293.
هذا الهلاك الذي يشير إليهِ صاحب المذكرات بأن سبب وفاتهِ بوباء الكوليرا :" وفي هذه الأيّام جاء وباء المسمى بالريح فمات كثير من الخلقِ وقتل الخليفة المذكور".
راجع:
مذكرات الأمير عبد القادر: تح، محمد الصغير بناني، محفوظ سماتي، محمد الصالح الجون، ط 07، شركة الأمة، الجزائر، 2010.ص:152.

أبدى رغبة وأظهر الخضوع لطابور الجنيرال باريقوا Pérrégaux في منخفض الشلف، لتدخل العائلة في صراع مع الأمير عبدالقادر.

قدموا خدمات بوفاء وإخلاص وبدون حدود وأثبثث مقاومة 1845 ثباثهم مع فرنسا إذا قاتلوا ببراعة ووضعوا أنفسهم في خدمة السلطة الفرنسية ،وفي 1864 سلكوا نفس السلوك واستمالوا القبائل المتمردة وتمكنوا من حماية مستوطنة غليزان وساروا مع القوات الفرنسية على رأس قوات القوم.

وصفت التقارير سي بن عبد الله ولد سي لعريبي بالرجل الذكي يحمل ميزة وأخلاق الفرنسيينَ وله رغبة في الاندماج في الحضارة الفرنسية، وبأنّه رجل غني وثروته تتشكل في الأساس من الأراضي وبعض المباني في المدن المجاورة. سي بن عبد الله خليفة مينا والشلف منذ 1842 وضابط قلد وسام الشرف في 22 مارس 1865 من طرف الامبرطور الفرنسي، قدمت العائلة الكثير من القيادات المحلية أهمها:

محمد ولد بن عبد الله : الابن الأكبر قايد أولاد سيدي بوعبد الله.،قدور بن والي ولد بن عبد الله أحد ابنائه قايد المكاحلية، سي شعبان ولد الحاج ابن عم الخليفة عين كمندوب للسلطة الفرنسية في القسم المكلف عنه، يعمل تحت أوامرهِ مارس وظائف الآغا منذ 12 أكتوبر 1842 وصفته التقارير بالإخلاص وتقلد وسام الشرف، سي لكحل بن والي: أخ لخليفة وقايد لأولاد العباس[1]. **الملحق 06 .**

[1] -A.N.O.M, 10H55 à 66 , Notice biographiques sur les chefs Indigénes dans le sud de Mostaganem, Mars 1868 .

الجدول التالي يبين أهم القيادات التي توالت على المنطقة وتقلدت في المناصب والترقيات من طرف السلطة الكولونيالية :

الأسماء	الوظائف	الترقيات	الأوسمة	التغييرات
سي عبد الله ولد سي لعريبي.	خليفة مينا والشلف		-ضابط كبير حاصل على وسام الشرف	- منحت له من طرف الامبرطور الفرنسي في 22 ماي 1865
سي شعبان ولد سي لعريبي	آغا مينا والشلف		ضابط حاصل على وسام الشرف	- نفسه
الحاج بن ضيف	خليفة آغاليك مستغانم		فارس حاصل على وسام الشرف	- نفسه
سي قدور بن عبد الصادوق	قايد قايدة الظهرة		- نفسه	- نفسه
محمد ولد بن عبد الله	قايد لاولاد سيدي بوعبد الله		- نفسه	- نفسه

Source : A.N.O.M, 30 J 12 Miom, Mutations et mouvements survenus dans le personnel français et indigènes, Mostaganem ; 24 mai 1865.

تشكلت آغاليك مينا والشلف التي يشرف عليها الخليفة سي بن عبد الله ولد سي لعريبي من :

أولاد أحمد، عكرمة الشراقة، المكاحلية، الصحاري، لمحال، أولاد خويدم، أولا العباس، أولاد سلامة، أولاد سيدي بوعبد الله، أولاد مالف، مازونة، بني زنطيس، مديونة.

لعب الخليفة ولد سي لعريبي دورا كبيرا في استتباب الأمن وقمع الانتفاضات وكسر أي تمرد سواء كان فرديا أو جماعيا بتنظيم الوحدات الأهلية ذكرت جريدة المبشر بتاريخ 30 سبتمبر 1848 :" أنَّ رجلا غريبا قدم للظهرة .. ولما سمع الخليفة ولد سي لعريبي تحرك إليه في 800 فارس و 400 من رجاله وقدم إلى مازونة فأتوه جميع كبراء مديونة وعشعاشة وزريفة وأقسموا بعظيم القسم على أنّ مرادهم دوام الهناء والعافية، وأمَّا الرجل الغريب لما شاهد الغبار إلتزم الفرار وأتباعهِ .. جال الخليفة بعدها في جميع البلادِ

وبذل جهدهُ في منع الشر بزقزفه التام فأجل هذا مدحه سعاد الجنيرال حاكم العمالات الجزائرية.[1]"

ونفس الشيء تكرر مع قضية الثائر محمد بن عبد الله تذكر جريدة المبشر في هذا الصدد:" أنَّ قضية بناحية مستغانم فمنذ ستة أشهر ظهر أحد المفسدينَ يزعم الشرف لقب بمحمد بن عبد الله ومدعيا أنَّـــه أخ بومعزة وكان مراده نفاق الأعراش، فلمَّا جد خيالة الخليفة ولد السيد العريبي بالبحث في أثرهِ خفي نفسه في الأصنام ... ورجع إلى مستغانم وشرع في التخليطِ بأعراش الظهرة ...ولما سمع تخليطه بيرو عرب الذي كان بغليزان قرب ميناَ بعث لطلبهِ أربعة خيالة أمناء ومعهم عدة بن ساعد من الصحاري، فلحقوا به بالأرض بين لمحال وبلاد سويد وفليتا، فمسكوه ورجعوا به إلى غليزان وتمَّ وضعه لدى حاكم بيرو عرب بحضرة الخليفة ولد سي لعريبي والسيد شعبان آغا مينا والشلف ومصطفى بن ضيف قايد فليتا وآغاوات عكرمة وبني زروال ونحو ذلك من قياد وأعيان بعض أعراش الظهرة وفليتا وغيرهم ..[2]"

ب- الآغا:

يشرف على أحد الآغاليك ينتمون في العادة إلى قبيلة أو قبائل أخرى، يتم تعينه من طرف الملك باقتراح من قائد المقاطعة، يحال إلى الخدمة وفق الترتيب الهرمي (Voie Hiérarchique)[3].

اعتبرته السلطة رجل الدولة الفرنسية، يتم إختياره خارج القبيلة أو القبائل الموضوعة تحت أوامره مدة خدمته غير محددة، تعدد مهامه ومنها مراقبة القياد إذ يقترح عزله للخليفة وبدوره يحيلها إلى السلطة الفرنسية ويتبع ذات التسلل الهرمي في استبدالهِ.

يتلقى الآغا الأوامر من الخليفة تمس الآغاليك التي يديرهاَ، كما أوكلتْ لهم مهام عسكرية إذ يكلفونَ بجمع الوحدات القبلية تحت أوامر الخليفة أو السلطة الفرنسية وهم مكلفينَ

[1] - جريدة المبشر ، 30 سبتمبر 1848.
[2] - جريدة المبشر 11 ديسمبر 1850.
[3] -Exposé de l'Etat actuel de la société arabe du gouvernement et de l législation qui le régit, Alger, Imprimerie du gouvernement ; Novembre 1944, P : 59.

بالتحديد بفرق القوم، إلـــى جانب دورهم في تكريس تنفيذ القرارات القضائية اعتمادا على الشاوش.

أوكلت لهم له السلطة الفرنسية أيضا اتخاذ القرارات ودعمها بواسطة العقوبات البدنية أو من خلال التغريم ومن ذلكَ:

فرض غرامات تصل إلى 10 دورو (50 فرنك) في الحالات التالية :

- رفض الاشتراك أو التأخر في دفع الضرائب، توظيف الصيغ المهينة ضد السلطة الفرنسية أو الفرنسيينَ.
- رفض تنفيذ أحكام القاضي إلى جانب التغيب غير المبرر عن الحرب .
- الاعتداء على المخازنية أو الشاوش أو الأعوان التابعين للسلطة الفرنسية.
- معاقبة السراق وكل من استلم مسروقات.
- الفوضى المرتكبة من طرف أشخاص في أقاليم قبائل لا ينتمون لها.
- تطبيق أحكام القضاة بالخصوص في الحالات التي تصنف ضمن الجرائم والجنح التي تتعلق بالغرامات تقيد دون تأخير .
- الاستماع إلى الاحتجاجات المقدمة من طرف الشيوخ ضد القياد.
- توفير القوائم المتعلقة بالعشور والزكاة، وتحديد أمكنة الدفع وطبيعتها (القمح الشعير ...) إذ أنهم ملزمون بتسليم للخليفة بيان الضرائب العينية والنقدية.

من أبرز القيادات الآغاوات نذكر **الآغا محمد بلحاج آغا بني وراغ** تذكر التقارير الأرشيفية أنَّـــه بحكم سنه استبدل في الخدمة من طرف ابنه الثالث **قدور بلحاج** منذ 1858، لكبر سنه وتعطل القضايا المهمة، العلاقات مع هذا الأخير مُحافظ عليها من طرف المكتب العربي الذين عملوا على اقناع الأهالي فعليا بأنّـــه الزعيم الفعلي لأغاليك بني وراغ، ذكرت التقارير أنَّ طبيعته تبعث بالأمل وهو رجل يسعى للتقدم وذكي ومطيع وقد دخل في صراع مع عائلته بالخصوص إخوته الكبار نتيجة المكانة التي بلغها في حين إخوته الصغار وأبناء إخوته كانوا على العكس، وقد جلب سي قدور الكثير من التقدم للاستيطان الأهلي (colonisation indigènes)، ميزته كلها فرنسية وقد فقد تقريبا

تحيزات السكان العرب، وفي كل مناسبة كان يُحارب بكثير وبروح الأفكار المتخلفة لإتباع دينه[1]. شملت قيادته ماريوة، أولاد دافتن أولاد علي أولاد العباس أولاد اسمر أولاد مودجار أولاد بوإيكني، العجامة، مكناسة، مطماطة، أولاد بختة، أولاد بركان، حلوية الشراقة، حلوية الغرابة، الكرايش الشراقة، الكرايش الغرابة، المعاصم.

أمّـــــا آغاليك بني مسلم فكان على رأسها الآغا الشاذلي استمر في القيادة الجيدة طبيعته لينة وغير متفتح، لكن بعمل محترم ومحبوب متقدم في الخدمة عن سي قدور بلحاج، يدير قبيلة وصفتها التقارير بالغنية والمهمة في استتباب الأمن[2]. ثم عوض بلحاج مصطفى ولد المزاري عليها وذلك ابتداء من 13 فيفري 1861 بعدما كان قايد على الكرايش الشراقة الأمر الذي آثار نوعا من الغيرة لدى الآغا الشادلي وعائلة بلحاج، لتفوق ولايته وصفته التقارير بالمتقرب جدا للادارة الكولونيالية .

تشكلت الآغاليك من : أولاد رياح، أولاد إيعيش، الشكالة، أولاد صابر.

أما **أغاليك فليتا** ملحقة زمورة عيّن عليها الآغا محمد بلحضري ابتداء من أفريل 1851 أصوله من الدوابر وصفته التقارير بالزعيم الأهلي صاحب الذكاء القوي، أثيرت حوله الاحتجاجات غير أنّ الادارة الفرنسية أصرت على إبقائه تشمل أغاليك فليتا : الحرارثة، أولاد سويد، بي درقن، العمامرة، بني يسعد، أولاد سيدي يحيى، أولاد سيدي لزرق، أولاد بركات، أولاد سيدي يحيى بن أحمد، أولاد راشد، بني لوما، أولاد عامر، أولاد بلحي، أولاد سيدي أَحمد بن محمد، الشوالة، العناترة، أولاد رافع، الحساسنة، أولاد يحي[3].

الجدول التالي يبين شغور منصب القايد المغرم من طرف الحاكم العام وفي هذه الحالة توكل إلى الآغا مسؤولية التغريم وتنفيذه كما هو موضح:

[1] - A.N.O.M, F80, 547, Statistiques des tribus (Oran 1855), Tableau , de la soumission des tribus , Province D'Oran 1855

[2] - Ibid.

[3] -A.N.O.M, 30J13, Mostaganem, 2 Aout 1863.

القبيلة	السلطة المكلفة بالتغريم	أسباب الغرامة	قيمة الغرامة	حصة الزعماء الأهالي	حصة الدولة	تاريخ التغريم
الشوالة	الحاكم العام للقسمة	ترك النار في الغابة لاستصلاح الأرض	75	67.50	07.50	13 سبتمبر
- الميلود ولد الخير - منور بن راف - عدة بن جيلالي - علي بلحاج - أحمد بن بشير - الحاج بن خاتم - محمد بن جلول - محمد بن أحمد	الآغا					

Source : A.N.O.M, 32J1, Miom 249, 4, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant Juillet 1859 , 30 septembre 1859.

ت- القايد :

يعين على رأس القايدات (Kaidat) يتم اختيار القايد من أصحاب النفوذ والتأثير في القبيلة، أغلبهم قدموا خدمات خلال الفترات التركية أو فترة الأمير عبد القادر وينحدر أغلبهم من عائلات ثرية غنية مارست السلطة كقياد أو رؤساء تجمعات، أو تدرجت في المسؤوليات خلال الفترة الاستعمارية ضمن فرق الصبايحية أو الخيالة ... يتم تعينه من طرف قائد المقاطعة بناء على اقتراح رئيس القسمة، تجدد مدة خدمته ويتم تمديدها بناء على الخدمة المقدمة، وقد يعزل إذا لزم الأَمر قبل نهاية السنة بأمر من السلطة التي تعينهُ، ونظرا لأهمية المنصب والامتيازات القيادية التي يحظى بها نلاحظ من خلال استقراء الأَرشيف أنَّ التولية كانت تثير التنافس والصراع بين العائلة الواحدة للظفر بمنصب القايد كما سنحاول أن نبينها من خلال هذه الدراسة. إذ يعد اختيار القياد من

الإجراءات الدقيقة الذي يتطلب معارف محلية حول شخصهِ وكان يتطلب أن يتمتع بـ الذكاء، الإخلاص، النشاط والحيوية، الخدمة الجيدة، الحماس، توجيه القبائل بامتياز...

من اختصاصاته:

- جمع فرسان القبيلة أو الفرق و وضعها تحت تصرف الآغا وخلال فترة الحرب يقود هذه الوحدات.
- مسؤول على تنفيذ الأوامر المحالة إليهِ من طرف السلطة العليا، كشحن البريد والتوقيف والاجتماعات لأجل الحرب ونقل الغرامات العينية..
- مسؤول عن الأمن والشرطة الداخلية في القبيلة وبالخصوص في الأسواق.

والقايد هو في الأصل عضو من المخزن يمارس السلطة القضائية وينظر في بعض المسائل السياسية الأقل أهمية مثل :

- فض النزاعات داخل الدوار وبعضا منها يرسل إلى الآغا للنظر فيها عندما تتجاوز اختصاصه، كما يتدخل في القضايا التي تحال عليه من بعض الأطراف المعنية، يلعب القاضي دور قاضي السلم، الأمر الذي أدى إلى تداخل الصلاحيات بين سلطة القياد وسلطة القضاة، إذ أوكلت للقايد مهمة الاعتقال ووضع الأغلال لكل مذنب أو مرتكب جريمة[1].

كما أسندت إليه مهام فرض العقوبات الجسدية وفرض الغرامات إذ يمكنهم فرض غرامات تصل إلى 05 دورو (25 فرنك) للأسباب التالية :

- رفض الامتثال للعدالة للمتهم والشاهد.
- في حالة رفض الأوامر المعطاة المتعلقة بالسخرة، ونقل القوافل والمساهمة في الضيفة والتويزة لصالح السلطة الكولونيالية أو لصالح القيادات الأَهلية كما هو مبين في الجدول أدناه.

[1] -Exposé de l'Etat actuel de la société arabe du gouvernement et de législation qui le régit, Alger, Imp :du gouvernement, Novembre 1944, P: 64.

- رفض الخضوع لأوامر الشيوخ وسب وإهانة والتحريض على أعوان السلطة (المخازنية، الشاوش، الخليفة زعيم الدوار، خوجة القايد...)، وتقديمهم للمحاكمة ففي جلسة 13 ديسمبر 1860 أمام اللجنة التأديبية للقسمة بمستغانم أدين المدعو بن عمار بوشاقور من دائرة عمي موسى بـ 06 أشهر سجن وتغريم بـ قيمة 500 فرنك كغرامة مالية بتهمة تحريض الأهالي ضد القايد والطاهر بلحاج من نفس الدائرة بـ 03 أشهر سجن و 200 فرنك كغرامة، وأُدين قدور بلميلود بـ 03 أشهر سجن لذات السبب[1].
- الخطابات التحريضية على الانتفاضات وعبارات التحقير وقد يعاقب المعني من طرف السلطة بالإبعاد كحالة المدعو يحي بن حبيب من قبيلة الشوالة (فليتا) أدين بالدعاية المحرضة فكانت عقوبة احتجازه بـ 03 سنوات بجزيرة سانت مارغريتْ **(Sainte- Marguerite)**[2].
- رفض أداء الخدمة والانصياع لأوامر القياد كرفض الحراسة.
- إثارة الفوضى في الأسواق ورفع الدفع لسُعاة البريد.
- انتهاك الأعراف المعمول بها والمتعلقة باستضافة المسافرينَ بالخصوص أعوان الحكومة الفرنسية .
- التعدي على الملكية كحدود الأراضي أو حقوق الرعي.
- المساس بالملكية المشتركة ومن ذلك تدمير الأشجار المثمرة وترك الآبار في حالةِ إهمال...
- السرقات المختلفة (الشعير، الحبوب، المواشي..) .

[1] -A.N.O.M, 32J1, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois décembre 1860.

[2] -A.N.O.M, 32J1, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Mai 1858, Mostaganem 31 Mai 1858.

اسم القبائل المغرمة	السلطة المكلفة بالتغريم	أسباب الغرامة	قيمة الغرامة	حصة الزعماء الاهالي	الحصة للدولة	تاريخ التغريم
أولاد سويد : - منور بن طيب - قدور بن عامر	القايد	رفض القياد بالتويزة للقايد . - نفسهُ.	10 10	07 07	03 03	17 جويلية 1858.
الحرارثة : - الميلود بن مهدي. - العربي بن مهدي	القايد	رفض القيام بالتويز للقايد. - نفسه.	10 10	07 07	03 03	07 جويلية 1858.

Source :-A.N.O.M, 32J1, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant Juillet 1858 , 31Juillet 1858.

- رفض التخييم في الدوار والالتحاق به.
- مراقبة الانتقال والسفر والتي تتم بتصريح حتى بين الدوار والدوار والدائرة و الدائرة بالخصوص خلال فترة الانتفاضات.
- قمع الانتفاضات الجماعية والفردية واستتباب الأمن وإلقاء القبض على العصاة والمتمردينَ وملاحقة الجناة، إذ ذكرت جريدة المبشر:" أنّ القايد محمد بن عبد الواد بلغه أن سي محمد بن دحمان الصبيحي الذي كان أحد رفقاء من قتل الآغا سي محمد الفرندي بسوق الخميس من أربعة سنوات مختفي عند شرفاء فليتا وبني مسلم، فتأمل القايد المذكور بتدبر امساكه وفي مدة 08 أيام ظفر به ووضعه بيد الحكم[1]." وغالبا ما كان يقدم المذنبون إلى اللجان التأديبية ويودع المسجونون في المؤسسة العقابية ببوخنفيس (سيدي بعباس).

كان القايد على علاقة قارة بشيخ الدوار والذي كان يزوده مباشرة بأوامر تتعلق بالواجبات وأعمال السخرة الاستثنائية، كما تجسدت مهامه في استخلاص المعلومات المتعلقة بمساحة الأراضي المزروعة وعدد القطعان والثروة المنقولة في القايدات مما

[1] - جريدة المبشر، 31 يناير 1850.

يسهل مهام تحصيل الضرائب بأكثر دقة وبدخل مربح للخزينة الفرنسية. أما فيما يتعلق بتحصيل الغرامات فتحفظ في سجلات تتضمن الميلاد و توزيعها، وما يمكن الاشارة إليه هنا أنَّ القياد لا يتلقون رواتبهم من الدولة الفرنسية، فأجورهم تقتطع من عائدات الغرامات إلى جانب حصص تتم تسويتها بطريقة منتظمة من الضرائب (العشور و الزكاة)، إلى جانب الحق المتلقى من الأسواق والمعروف بـ التحواسة Thaoussa يقتطع في مناسبات الزواج و الختان.. كلها تشكل مصادر دخل القايد[1].

و الجدول التالي يبين ما أورده تقرير أكتوبر 1862 حول الوضعية الإسمية للغرامات التي فرضت على أهالي المنطقة وقيمة الغرامات المفروضة :

[1] -Exposé de l'Etat actuel de la société arabe du gouvernement et de législation qui le régit, Alger, Imprimerie du gouvernement ; Novembre 1944, P : 66.

اسم القبائل والأفراد المغرمين	السلطة المكلفة بفرضها	أسباب الغرامة	قيمة الغرامة	حصة الدولة	حصة الزعماء الاهالي	تاريخ الغرامة	تاريخ الدفع
عكرمة الشراقة : - قدور سرير - الجيلالي بلعربي - سيدي أحمد خداوي - محمد بن كسكان - محمد بن عدة - عدة بن كسكان - أحمد بن شريف - ولد قدور بوزيان - بن شاشور بن عدة	**القايد**	- الاعتداء والتسبب في جروح طفيفة نتيجة شجار .	10	07	03	23 سبتمبر.	
ـــــــــــــــــــــــ		ـــــــــــــــــــــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــــــ	
- الحاج محمد بن معمر - قدور بن سنوسي - الميسوم بن محمد		-التخييم الفردي -جنحة الرعي غير المنتظم -السفر دون تصريح	10 05 05	07 03.50 03.50	03 01.50 01.50	10 أوت	

الصحاري : - الجيلالي بن هواري - الحبيب بن لقرع - أحمد بن هبي - طاهر بن خنتاش - بغداد بن زينة - محمد بن عافية	**القايد**	إدعاء كاذب ضد رئيس الدوار (الشيخ)	10	07	03	02 أكتوبر	
مديونة : - الحاج عباس بن علي - محمد بن يخلف - محمد بن قدور بن حاج	**القايد**	 -شتم القاضي في السوق -هدد أحد الاهالي ببندقيتهِ -بحث عن زوجة آخر	25 25 10	17.50 17.50 07	07.50 07.50 03	10 اوت	
بني زنطيس : - عبد الرحمان - الحاج أمحمد - الجيلالي امحمد بن عباس - الجيلالي بن طاهر - محمد بن سي زحلة - المسيوم العبد - محمد بن زاهو - محمد بن حاج - العيد بن احمد	**القايد**	خيم وحدة رغم اوامر القايد خيم وحدة رغم اوامر القايد رفض تنفيذ أمر الخدمة ضرب امرأة رفض تنفيذ أمر الخدمة خيم وحده رغم اوامر القايد المقدمة التخييم وحده رغم اوامر القايد جنحة غابية الرعي غير المنتظم	25 25 25 20 15 25 25 25 25	17.5 17.5 17.5 14 10.5 17.5 17.5 17.5 17.5	07.5 07.5 07.5 06 4.5 07.5 07.5 07.5 07.5	25 سبتمبر 18 اكتوبر	

- محي الدين - الميلود سي سحنون.		شتائم لزعيم الدوار ضرب شاوش القايد	15 15 15	10.5 10.5 10.5	4.5 4.5 4.5		
لمحال : - محمد بن باهي - عبد الله بن حمو - بن شعبان الجيلالي - بن زيان بن زابر - علي بن شنينة - رئيس دوار القدادرة - بن شعبان محي الدين - الحاج قدور بن شيخ - محمد بلحاج - عدة بن شنينة.	**القايد**	- السفر دون ترخيص. - نفسه - نفسه - نفسه - التخييم وحده - تلقى فائض في ضريبة العشور - ضرب واحد من الأهالي - رفض تنفيذ امر الخدمة - رفض المثول امام العدالة - خيم وحده	- 05 - 05 - 05 - 05 - 15 - 20 - 15 - 15 - 15 - 15	03.5 03.5 03.5 03.5 10.5 14 10.5 10.5 10.5 10.5	01.5 01.5 01.5 01.5 04.5 06 04.5 04.5 04.5 04.5	13 أُوت 18 أوت	

Source : A.N.O.M : 32J1, Etat nominatif indiquant les amendes frappés pendant le mois D'octobre 1862, Mostaganem 20 octobre 1862.

والاشكالية التي تطرح هناَ ما سبب تماطل القياد في القيام بمهامهم التي قد تؤدي إلى تغريمهم وعزلهم ؟

يُــقال ويعزل القائد من طرف الحاكم العام للقسمة أو الحاكم العام للعمالة لعدة أسباب منها:

- التقصير والإهمال في الخدمة إذ عوقب قايد عكرمة الغرابة بـ 50 فرنك جراء تقصيره في الخدمة[1].
- عدم التحقيق في عمليات السطو والسرقات.
- عدم منع الكوارث كالحرائق وكمثال على ذلك قايد العمامرة بلمكي الذي غرم بـ: 75 فرنك من طرف الجنيرال قائد القسمة لعدم منعه اشتعال النيران في غابة فليتا[2].
- الافتقار إلى الذكاء والنشاط والإدارة الجيدة للقايدات المسؤولين عليها فقد تمت إقالة قايد لمحال حسب تقرير ديسمبر 1866 بسبب الافتقار للذكاء والنشاط والإرادة الجيدة[3].
- العجز والسن المبكر والغباء وخيانة المسؤولية من ذلك تغريم قايد أولاد سويد قدور بن يوسف بـ 500 فرنك بتاريخ 02 ماي 1858 لـعدم تقديم يد العون للمكتب العربي في أبحاثه عن جريمة قتل ارتكبت في قبيلتهِ وإقالته بقرار من الجنيرال قائد العمالة بتاريخ 03 جوان 1858 وتعيين مكانهِ لكحل بن جبار[4]. كما عزل ساعد قايد أولاد بلحي لإخفاء 12 رأس من البقر كان قد سرقها بعض اللصوص وتم توليه مكانه محمد بن عبد القادر[5]. **الملحق :07**

---

[1]-A.N.O.M, 32J1, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Novembre1862.

[2] -Ibid, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois septembre 1858, 30 septembre1858.

[3] -Ibid, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois décembre 1866, Mostaganem 24 Décembre 1866.

[4] -Ibid, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Mai 1858 , Mostaganem 31 Mai 1858.

[5] -جريد المبشر، 31 نوفمبر 1849.

- تقديم قوائم ضرائب غير صحيحة أو الإهمال في إحصاء مواد قابلة للضريبة فقايد الصحاري المُختار بن مجذوب غرم بـ 200 فرنك وأقيل من منصبه لذات السبب الأخير[1] وتمَّ توليه مكانه قدور بن والي بتاريخ 03 جويلية 1863[2] .
- عدم تنفيذ الأوامر المقدمة له بالخصوص المتعلقة بالرقابة .
- الشكاوي والاحتجاجات المشكله ضده والتي كانت ترفع إلى المكتب العربي أو يكشف عنها ضابط المكتب العربي خلال جولاته في القبائل فتفتح التحقيقات وهذا ما سجلناه خلال زيارة رئيس المكتب العربي من 03 إلى 13 جوان 1863 إلى آغاليك مستغانم والظهرة وآغاليك مينا والشلف، بحيث رفع تقريرا حول مختلف القضايا وبالتفصيل منها الاحتجاجات المشكلة من ضد الزعماء الأهالي (الآغاوات والقياد) ومنها أيضا غياب العدالة الاسلامية وارتكاب انتهاكات كانت تحت ستار الشرعية (**Sous les apparences de la légalité**)[3] .

من بينها ما ورد في تقرير ديسمبر 1859 ضد قايد أَولاد خويدم أحمد ولد الحاج ولد سي لعريبي من طرف أهالي القبيلة، التحقيق الذي نتج عنه عدة انتهاكات ارتكبها القايد وأقيل من مهامهِ بتاريخ 28 جانفي 1860 بأمر من الحاكم العام للقسمة بسبب الاعتداءات والأعمال الوحشية ضد الأهالي وعوض بقايد الشكالة (دائرة عمي موسى) بن فغول بن مقلت[4].ومن ذلك أيضا ما أقدم عليه أحد الأهالي من قبيلة بني زنطيس* ضد قايدهم، في التحقيق الذي كشف عن بعض الحقائق الخطيرة المرتكبة من طرف القايد[1].

---

[1] -Ibid, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois juin 1863.

[2]-A.N.O.M, 32J1, Mutations et mouvement survenus dans le personnel français et indigènes pendant le mois juillet 1863.

[3] -Ibid, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Juin1863 .

[4] -Ibid, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois décembre 1859 , Mostaganem 31 décembre 1858.

*- من القبائل المنتمية للعنصر الأمازيغي المغراوي حيث أعطي الاسم الامازيغي للقبيلة وهو تحريف لكلمة زناتي أي زناتي زناطيْ امتزجت بالعنصر العربي عبر مختلف الحقبات التاريخية لتتشكل من الفروع الخمس التالية وهي :

ما يجب الاشارة إليه هنا أنَّ هذه الانتهاكات التي كانت ترفع لأجلها الشكاوي " بأدلة كفرض الغرامات غير المبررة والتي تذهب الى جيوب الزعماء وتزوير قوائم الضرائب برفع مبلغ أكثر من قيمته المحددة من طرف الفرنسيين واختلاس أموال تصاحبه سلسلة من التجاوزات بهدف زيادة أملاكهم العقارية وإجبار الأهالي على القيام بأعمال السخرة كما بينا سابقا كحراثة الأَرض بنصف وإجبارهم على بيع أراضيهم لصالحهم بنصف الثمن وبعض الآخر متعلق بالمسألة الأخلاقية[2] ".

ومع ذلك تظل الشكاوي المرفوعة ضد القياد محل تخويف على من يجرؤ على هذه الخطوة فقد تتصادم في النهاية مع ضابط المكتب العربي الذي بدوره لا يرغب في معاقبة القايد المخلص والذي يستفيد من خدماتهِ، لهذا يذكر جاك فريمو :" أنَّ دخل بعض الزعماء الأهالي فاق بكثير دخل ملازم أو رقيب مكلف بالمراقبة عليهم[3]."

- عدم إحكام السيطرة على القبائل التي تحت إدارته فلقد عوقب قايد أولاد العباس لكحل بن والي وغرم بـ: 100 فرنك كونه ترك 282 خيمة من القبيلة تنتشر وتتفرق في كل الاتجاهات[4].
- التخلي عن المنصب.

الحشم أصول عربية قدموا من اولاد بليل من نواحي تنس زمن الباي شعبانْ وتحالفوا مع أمازيغ بني زنطيس في مواجهة لمحال فكانوا من أبز حلفاء الاتراك ضد سويد.
زناتة: القبيلة الأساس والقاعدة لبني زنطيس.
أولاد سيدي عمار : من ذرية سيدي بوعبد الله المغوفل استقروا بالمنطقة زمن سيطرة لمحال.
بني غليان نتاع المرجة : المنحدرين من قبيلة بني زروال
أولاد سيدي سليمان : قبيلة مرابطية تنحدر من الساقية الحمراء، فجدهم سيدي سليمان قدم إلى منطقة الظهرة زمن الأمير الموحدي عبد المؤمن بن علي شاركت إلى جانب درقاوة في الثورة ضد الاتراك لتدرجَ ضمن القبائل الرعية شاركت في كل الانتفاضات إلى ان خضعت للسلطة الاستعمارية عام 1847 .
المصدر :
-A.N.O.M :10H53, Notice Biographique sur les chefs indigénes dans le sud de Mostaganem, Aghalik du Dahra.

[1] -Ibid, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Octobre 1860 , Mostaganem 31 Octobre 1860.

[2] - Frémeaux, Jacques : Op, Cit, P : 99.

[3] -Ibid, P : 99

[4] -A.N.O.M, 32J1, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Juillet 1860 ; Mostaganem 31 Juillet 1860.

- ممارسة العنف على الموظفين كالشاوش وخليفته... والاعتداءات على الأهالي كتغريم بـ 250 فرنك قايد قبيلة أولاد بلحي بلعاليا ولد الحاج جلول لتوجيه ضربات بعصا لأحد الأهالي من طرف الحاكم القايد للقسمة[1]. ومن ذلك أيضا تغريم قايد أولاد خويدم بـ 200 فرنك بأمر من الجنيرال قايد القسمة بسبب وضعه في السجن إثنان من الأهالي دون إعلام المكتب العربي[2].
- عدم اتخاذ إجراءات ردعية ضد المتعصبين كتغريم قايد بني يسعد بغرامة 200 فرنك كونه لم يتخذ إجراء إلزامي ضد أحد المتعصبين للسلطة الكولونيالية، فكان يجول في القبيلة ويتوعد بقرب رحيل الفرنسيين[3].
- ارسال تقارير كاذبة إلى المكتب العربي، فقايد السْحاري* (مينا والشلف) المختار بن مجذوب تمت معاقبته بـ 100 فرنك من طرف الجنيرال القايد العام بسبب تقرير كاذب إلى المكتب العربي حول موضوع شجار بين فلاح واثنان من الخماسين أتضح أنَّ القضية ملفقة ضد الفلاح الأهلي والتهم باطلة بدافع الحقد[4].

ونفس الشيء تكرر مع قايد عكرمة الشراقة الطاهر بلهاشمي فقد أُقيل من منصبه

---

[1] -Ibid, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Octobre1858 .

[2] -Ibid, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois mai 1858, Mostaganem 31 mai 1858.

[3] -Ibid, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Avril 1858 .

*-: **قبيلة السحاريْ:** تقع جنوب مستغانم بحوالي 36 كلم يحدها من الشمال المكاحلية ولمحال، والجنوب قبيلة الحساسنة وقبيلة عكرمة الغرابة ومن الغرب قبيلة عكرمة الغرابة ومن الشرق أولاد شافع.

تعود مواطنها إلى غريس الغربي وهي القبائل المرابطية ابرز قبيلة في السحاري المحافيظْ والتي تنحدر من قبائل الحشم الشراقة، استوطنتْ المحافيظ المنطقة وهي من ذرية الولي الصالح سيدي بوزيد (البوازيد) اشتقرت في منطقة تحمدة زمن الباي شعبانْ وشكلت ذريتها مخزن المكاحلية زمن الباي محمد الكبير.

نالت قبيلة البوازيد فرع بني حواء امتيازات ضريبية وعقارية، أمّا الصحاري فهي في الأصل ذات أصول عربية هلالية من لمحال كان مصيرها نفس مصير لمحال إذا الانتفاضة الأبعاد.

عند عودتها من الجنوب الغربي استقرت السحاري على الضفة اليسرى لوادي ميناَ ونظرا لمكانة سيدي بوزيد لدى الباي محمد الكبير ألحق الباي قبيلة السحاري بآغاليك مخزن الدوائر ، إلى أن ألحقت بمخزن آغاليك مينا والشلف ضمن المخزن الفرنسي بزعامة ولد سي لعريبي.

راجع :

سلطانة، عابد: التراتبية الاجتماعية ببايلك الغرب وأثرها على مقاومة الأمير عبد القادر 1832-1847، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2009، ص: 50.

[4]-A.N.O.M, 32J1, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois mai 1858, Mostaganem 31 mai 1858.

بموجب قرار من الحاكم قائد العمالة بتاريخ 24 جويلية 1858 لأداء شهادة كاذبة في قضية عرضت أمام مجلس الحرب[1].

ما يمكن الإشارة إليه أنَّه حتى في حالة العزل تبحث الادارة الكولونيالية على الأَقرب في خدمتها ولا تخرج في العادة عن نطاق الأُسرة الواحدة ، من ذلك عزل الابن الثاني للآغا محمد بلحاج عن القيادة بسبب الاستخدام السيء للسلطة وتمَّ تعويضه بابنه الشاب الذكي صاحب الطباع الصحيحة والذي تحالف و خضع إلى نفوذ عمه قدور بلحاج[2].

ما يلاحظ من خلال العديد من التقارير التي رفعت سنة 1864 حول القياد أنَّ العديد منهم فقد التأثير على قبائله الأمر، الذي استوجب تعويضهم بالخصوص وأنَّ الفترة اقترنت بانتفاضة فليتا 1864 إذ ورد في تقرير جويلية 1864 :" أنَّ الأَحداث الأخيرة أتبتث أن بعضا من الزعماء الأهالي لم يكونوا في مستوى الخدمة ومن بين هؤلاء الأعضاء يجب أن يشمل أغلبية القياد الأجانب، في هذه الظروف الصعبة سيصبحون بالنسبة لنا محل ارتباك من كونهم متعاونين، فمن الضروري إحداث تغيرات في أفراد القيادة داخل القبائل كضرورة مهمة، هذه التغييرات ستكون في أقرب الآجال من طرف السيد الحاكم القايد للمقاطعة.[3]" وفي شهر سبتمبر 1864 ورد التالي : " أكثرية الزعماء الأهالي يقدمون الدعم الفعال باستثناء البعض ليس لديهم تأثير على قياداتهم يفتقرون إلى الحماس والطاقة سيتم تعويضهم خلال الأيام الأخير والقادمة.[4]"

والجدول التالي يبين أهم القيادات والوضعية الاسمية ومعلومات حول طريقة خدمتهم خلال الموسم الثاني من عام 1862.

[1]-Ibid, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Juillet 1858, Mostaganem 31 Juillet 1858.

[2] - A.N.O.M, F80, 547, Tableau , de la soumission des tribus , Province D'Oran 1855.

[3] -Ibid, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Juillet 1864, Mostaganem 21 Juillet 1864.

[4] -A.N.O.M, 32J1, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Septembre 1864, Mostaganem 21 septembre 1864.

الآغاليك	القبائل	أسماء الزعماء الاهالي	الوظيفة والتسمية والوظيفة السابقة	نفوذ وطبيعة الخدمة والملاحظات المقدمة خلال الموسم	الملاحظات
آغاليك مستغانم	دائرة مستغانم	الحاج بن ضيف	خليفة آغاليك مستغانم 16 أفريل 1848	خلفا لأخيه مصطفى بن ضيف عندما كان آغا لفليتا. ذكي كثير النباهة يقدم يوميا خدمات كبيرة للمكتب العربي، من الصعب تعويضه في محله الذي يشغلهُ والذي يملئه بكثير من الحماس والنزاهة، تم اقتراحه لتقلده وسام الشرف من طرف المفتش العام الأَخير.	
	عكرمة الغرابة	الحاج محمد بن عمارة	قايد 14 فيفري 1863 خليفة القايد	أقل حيوية، أقل ذكاء، أقل نفوذ، كثير الديون.	

آغالیك مینا والشلف		- **سي بن عبد الله ولد سي لعريبي.**	- خليفة الشرق منذ 02 أوت 1842 قائد وسام الشرف.	نفوذ الخليفة كبير جدا، طريقة خدمته جيدة جداً،يجب فقط توجيه اللوم له حول التفاصيل الصغيرة فيما يتعلق بالخدمة و حساسيته المفرطة، أنه كليا مخلصا للمصالح الفرنسية ،ينبغي أن نضيف أنه كليا تخلى عن الأخطاء السابقة للزعماء العرب التي أنتجت في اطار ذلك شكاوي، اليوم الخليفة يدير ويقود بصورة معبرة هو مخلص للمصالح الفرنسية .
		-سي شعبان ولد سي لعريبي	آغا مينا والشلف 12 أكتوبر 1842، ضابط في جوقة الشرف.	نفوذه مبطل تماما من قبل الخليفة الذي كان يغار من قيادته، ليترك بعضا من الشيء للآغا، سي شعبان فهم جيدا موقف والإشارة إذا لم يفعل أي شيء يخلق الحرج .

آغاليك بني وراغ	أولاد أحمد عكرمة الشراقة مكاحلية : صحاري: لمحال:	- سي الحاج بن يحي. - المختار بن مهيدي. - الحاج محمد ولد عابد - مختار بن مجذوب - أحمد بومدينْ	- قايد 24 سبتمبر 1848 كان شيخ دوار أولاد أحمد. - قايد منذ فيفري 1863 - قايد في 24 ماي 1854 - 13 ماي 1857 قايد 1845	كان كبيرا في السن أقل نشاط ولكن كان جيدا في قبيلتهِ. حديث التعيين، إلى هنا فهو مناسب لهاته القبيلة. كليا خضع للخليفة ولد سي لعريبي ، اليد التي تدير هاته القبيلة في وسط منطقة بلعسل ذو طبيعة ضعيفة وبدون نفوذ. ورث ذلك على والده الذي كان قايدا على القبيلة يخدم جيدا وذكي جدا لكن له الميل إلى إخفاء ما وقع في قبيلتهِ. ينتمي إلى عائلة ذات نفوذ كبير والده بن علي بومدين كان قايدا للمحال خلال الفترة التركية كان آغا على آغاليك مينا والشلف إلى غاية 1842، واحد من إخواته يشغل منصب آغا صبيح (الأصنام) هذا القايد أكثر ذكاء قوي جدا ومتحمس	عزل من منصبه في 03 جويلية 1863.

				1842، واحد من إخواته يشغل منصب آغا سبيح (الأصنام) هذا القايد أكثر ذكاء قوي ومتحمس جدا في الخدمة، كان على رأس التغييرات و الأفكار لجديدة، أقدمية في الخدمة كان على رأس فرق القوم التي حاربت من أجل قضيتنا تم اقتراحه من طرف المفتش العام لوسام الاستحقاق.	
	أولاد خويدم	بن فغول مرابط	قايد : صبايحي قديم في المكتب العربي بعمي موسى كان قائد لهذه القبيلة خلال 03 سنوات تم عزله ووضع قايد الشكالة وعين تبعا لذلك قايد لأولاد خويدم في 25 فيفري 1860.	أصله من أًولاد مالف، قايد جيد قوي وذكي مناسب جدا للقبيلة، كان في حاجة الى زعيم ليكمله في مهامه لديه عيب أنّه ليس محترما بما فيه الكفاية من طرف الخليفة، تباعد من هذا النوع جلب له عقوبات يعمل على الاستفادة لتصحيحها.	
	أولاد العباس	سي لكحل بن والي	قايد 14 جويلية 1857	أخ الخليفة سي لعريبي يفتقد الى الطاقة وإلى ميولات في أن يصبح مهما.	

	أولاد سلامة	الحاج الجيلالي بلخاين	قايد : 02 أوت 1861	معاق في يده اليسرى، ليس ذكيا لا يتوفر على النشاط، اذ لا يعطي عدة شكاوي، قد وضع نفسه كليا تحت رعاية الخليفة سي لعريبي الذي يغطي نفوذه .	
	أولاد سيدي بوعبد الله :	محمد بن عبد الله	قايد أفريل 1854	ابن الخليفة سي لعريبي يبدو أنه شخص مغفل رغم أنه له تفكير سليم وهو طالب مميز هو بمقر الزاوية التي هي على رأس القبيلة والده كان قايدا على القبيلة.	
	مازونة :	الطيب بن لحكل بن دواجي :	قايد 13 مارس 1852 كان ماريشال على مساكن الصبايحية.	ينتمي إلى عائلة مؤثرة والده قتل في معركة ايسلي كضابط للصبايحية كان قايد للظهرة تحت تيرس الطيب بن دواجي وكان قايدا ممتازا ذكي ومخلص جدا لفرنسا ولافكار ويخدم جيدا.	

	بني زنطيس:	غالم بن عيسى	قايد 13 جانفي 1861 من الصبايحية القدماء في المكتب العربي.	أصله من زمالة وهران يخدم جيدا يتميز بالثباث تمكن من الحصول على النفوذ في القبيلة .	
		سي قدور بن عبد الصادوق	قايد الظهرة 1846 كان قائدا على مديونة .	ينحدر من عائلة مرابطية مؤثرة والده الذي عوضه كقائد القياد كان أول ضحايا بومعزة لإخلاصهِ لقضيتنا، سي قدور يخدم جيدا لا يحوز الذكاء الكبير ولكن محبوب جدا في قيادته وللأسف هو مليء بالديون.	
	مديونة :	أحمد بن عبد الصادوق:	قايد في 1850	أخ قايد القياد الظهرة هو قايد يخدم بكثر من الحماس والقوة طموح جدا ولا يطلب إلاَّ في مناسبة التميز يمكن توجيه اللوم له قليلا جراء قسوته.	
	دائرة عمي موسى :	محمد بلحاج :	آغا بني وراغ التي قادها في مختلف القضايا.		الآغا محمد بلحاج مسن جدا ليشغل

		قدور بلحاج :	خليفة الآغا منذ 1858 أين عوض أخاه الأكبر الذي ذهب للحج	ذكي جدا بفضل طابع العنف لدى أخاه لديه ميزة لينة من تلقاء نفسهِ، أقدم على ازاحة أسلافه التي شجعها والده تأثرت الخدمة بهذا الصراع الناتج عن الوضع، هذا الموسم لم يقدم أي خدمة جديرة بالذكر.	قيادته استبدل في الخدمة من طرف ابنه الثالث قدور بلحاج الذي ملأ وظائف آغا الخليفة.
	ماريوة	الحاج محمد بن عيسى :	قايد 08 ماي 1862 كان خليفة لوالدة آغا بني وراغ إلى غاية ذهابه للحج 1859.	الابن البكر لمحمد بلحاج شخصية ذكية مخلص طموح دخل في حالة من التكاسل منذ 1858 يحتاج إلى المراقبة تبعا لبعض العواطف التي يغذيها ضد أخاه قدور بلحاج خليفة الآغا الذي هو إلى حد الساعة بعيدا عن القيادة، يبدو أنه له دعم مما تبقى من عائلته المتكتلة	

				في قبيلة مازونة والذي هو غير موات لما تبقى في القبيلة ،لا يوجد شيء ذكره في هذا الموسم.	
	أولاد دافلتن:	الحاج محمد بن طاهر	قايد منذ 09 أكتوبر 1859.	من خيمة فلاحية والدة زعيم مجموعة خلال الفترة التركية، النفوذ متنازع عليه من طرف القايد السابق قدور بن قصاصين لديه القدرة الكبيرة عنه والذي مارس القيادة منذ الاستسلام الأوَّل للقبيلة، الخدمة تسير بفضل الدعم القوي السلطة الفرنسية لهُ.	
	أولاد علي :	الغزالي بن جلول :	قايد 16 سبتمبر 1859 فلاح مثل والده، عائلة ثرية.	رجل نشيط جدا، يقوم فوريا بتنفيذ الأوامر، خدماته المقدمة خلال هذا الموسم من حيث الامكانيات الجيدة سيكون من المرغوب فيه في جلب قياد آخرين.	

	أولاد العباس	محمد بن ايسعد	قايد منذ 11 نوفمبر 1859، خيالة في المكتب العربي، والده كان على رأس تجمع خلال زمن الأتراك عائلة غنية .	بدون نفوذ شاب في قبيلته، غير مهتم ويطالب باستمرار بدعم المكتب العربي، على الرغم من أنه ليس دائما على حق، ويترتب عن ذلك جلب الدعم لتجنب أن يكون محل تعدي، الخدمة تعاني كثيرا بسببهِ.	
	أولاد اسمر :	واضح بن جيلالي	قايد بتاريخ 15 ماي 1850 ابن فلاح زعيم تجمع في وقت الأتراك عائلة ثرية.	نفوذ مناسب، قايد جيد ومخلص جدا حس سليم عرف بصفته العادلة والإخلاص يخدم جيدا.	
	أولاد موجار :	بن غانم بن جيلالي	قايد 15 ماي 1850 خيالة قديم في المكتب العربي .	بدون أصول ودون نفوذ أصبح ثريا لا يتمتع بالذكاء في حين يملك إرادة جيدة ، لا يراقب بما فيه الكفاية السرقات المتكررة التي يقوم بها الأفراد المشتركين مع فرقة الصبايحية بالشلف.	

	أولاد بوإيكني:	محمد بن حطاب	قايد منذ 19 أكتوبر 1856 خيالة قديم بالمكتب العربي .	من خيمة فلاح، ذكي شاب نوعا ما، يحتاج إلى الدعم ليتمكن أكثر.
	العجامة :	الحاج أحمد بن عربي :	قايد 15 ماي 1849 ابن رئيس تجمع دوار في زمن الأتراك غني.	رجل قليل الذكاء تبعا لعمرهِ ولكن مؤثر ونشيط مخلص، عيوبه أنه يبحث عن وضع القادة الذين لا يحبهم، استبدل من طرف ابنه الثاني.

ظرف مؤسف وقع ومس قضايا في هذه القبيلة أخ القايد وخليفته رفقة زوجتهِ بنفس الطلقة النارية، القتلة هم عمه وأبناء عمومة القايد، الخدمة لا يمكن أن تتعطل بسبب هذا الحادث. هذا القايد ظل يخدم إلى غاية ابنه الثاني،

	مكناسة :	قدور بن صغير	قايد من 25 نوفمبر 1851 كان قايدا لأولاد العباس.	جذور مشتركة، أصبح غنيا في الخدمة،نفوذ القايد زاد بعد الاقامة في مركز عمي موسى، كان من الأوائل من حيث الجرأة في المساعدة على مراقبة عائلة الآغا محمد بلحاج .بداية كان قايد أولاد العباس التي نشا فيها، تم وضعه في مكناسة أين يده كانت قوية، قد يكون فد تجاوز الهدف، كما أنه يحتاج إلى مراقبة لتنفيذ الأوامر .	هو في سن مناسبة لاستبعاد أخاه الأكبر وأبناء عمه ممن لا يرغب فيهم.
	مطماطة :	بن شاعة بن ملاح	قايد 6 أفريل 1862 من صبايحية، قايد أولاد بختة منذ 05 أكتوبر 1859 .	ذكي نوعا ماَ، ولكن فوضوي وكثير الكلام كان قايد لأولاد بختة. في هذا الموضع لم يبق أبدا في سلم مع جيرانه لقسمة الشلف ، كذلك أين رفع ووضعَ في مطماطة القبيلة التي على رأسها نرغب في وضع أجنبي.عيبه	

				النفوذ غير كاف لعائلته في البلاد، خدمته أفضل منذ تلك الفترة، لا شيء يلاحظ.	
	أولاد بختة:	الجيلالي بوحفرة	قايد في فيفري 1861 من الصبايحية، بداية خليفة القايد في فترة النقيب لافيني Lavaignet قايد في 22 أوت 1853 عزل في 01 أكتوبر 1859.	نفوذ كاف، خادم مخلص الهدوء تمت استعادتهُ في هذه القبيلة، منذ أَن أرجع إلى مكانهِ.	
	أولاد بركان:	محمد ولد المخلوف	قايد 12 أوت 1858	أقل نفوذا أجنبي على القبيلة بدون ذكاء خسر في وسط المؤامرات الذي تطلبت ارسال قائد أجنبي إلى القبيلة إلى غاية الآن ليس له القوة.	والده خيالة زمن الأتراك كان آغا على الزمالة.
	حلوية الشراقة	الحاج محمد بلبصري	قايد 15 مارس 1848 والد قايد من زمن الأتراك - فارس متحصل على وسام	غني وذو أهمية، قايد جيد في الدائرة منذ عدة سنوات لايمكن لومه فيما يتعلق برغبته في التعدي على جارته	

	حلوية الغرابة	علي بلحاج	قايد منذ 17 ديسمبر 1860 والده كان قايدا فترتي الأتراك والأمير عبد القادر .	غني لكنه فوضوي بدون ذكاء قام بعمل تسبب في خوف الأفراد وتبعا لذلك نفذ الأوامر في كل نقاط الأراء، رفع بعض الصعوبات حول موضوع الحدود بين هذه القبيلة وتلك بين أولاد فارس (تيارت).	ابن القايد درس في مدرسة الجزائر Collége D'Alger.
	الكرايش الشراقة	الحاج قدور بلمختار	قايد 20 مارس 1861 والده كان قايدا زمن الأتراك وحافظ على المنصب خلال فترة الأمير عبد القادر .	عائلة ذات نفوذ ، هذا القايد غني جدا غبي وغير مهم سواء في الحالة السيئة أو في الحالة الجيدة.	
	الكرايش الغرابة	الحاج بلحاج.	قايد من ديسمبر 1856 والده كان قايد خلال الأتراك حافظ على المنصب خلال فترة الأمير عبد القادر.	عائلة ذات نفوذ وغنية، هذا القايد ذكي ولكن أقل إخلاصاً إذ لا يعطي أي علامة للحياة.	

	المعاصم	عابد بلحاج	قايد 29 ديسمبر 1859.	بدون أصل أقل نفوذا، فلاح قديم ذكاء مشترك ومقبول من طرف قبيلتهِ.
		الحاج مصطفى ولد المزاري	آغا 13 فيفري 1861 قايد على القرايش الشراقة 1858.	تأثير هذا الآغا الذي جلس شيئا فشيأ رغم ردة فعل عائلة الشاذلي وعائلة محمد بلحاج الذين اثار تنصيبه غيرته لتفوق ولايته لقربه الكثير منا.
	أولاد رياح :	الحاج عبد الله بن صادق	قايد 16 ديسمبر 1860.	ابن أخ الآغا الشاذلي مما أعطاه تأثيرا استخدمه لإبعاد الأفراد من قيادة الآغا، قايد سيء .
	أولاد يعيش	معمر بلعبد الوهاب	قايد 16 أفريل 1855	مؤثر، ذكي ولكن أقل إخلاصا يبحث عن البقاء في التقاليد يحتاج إلى المراقبة .
	الشكالة	المنور ولد الحاج ابراهيم	قايد 16 مارس 1860 خيالة قديم للجنيرال بوسكي من الصبايحية دائم في المكتب العربي لمستغانم.	

	أولاد صابر	الحاج قدور بن رحمي	قايد في 24 فيفري 1862 كان خليفة القايد الميلود زلاح قبل ذهابه إلى مكة .	تأثيره كاف يخدم بالتزام في المواعيد وبإخلاص.	
		ملحقة زمورة			
		محمد بلحضري	آغا فليتا أفريل 1851 أصوله من الدواير.	زعيم قوي وذكي دقيق جدا وفي الغالب نجد هذه المميزات في هذه الخدمات ، لا حظنا أنَّه يتحرك في الوقت وفي أفضل الترتيبات. الاحتجاجات ضد أفعاله الإدارية في الغالب عديدة أصبحت شيئا فشيئا نادرة وفي الأخير يمكن اليوم الدخول في طريق جديد وستعمل كل ما في وسعنا للإبقاء عليهِ، يوجه جيداً، ويمكنه أن يقدم خدمات مفيدة وجيدة.	

	الحرارثة	الزوبير ولد حمر العين	قايد 1851.	له نفوذ في قبيلتهِ أين عائلتهِ الوحيدة التي يمكنها توفير القياد، جيد، يفتقد نوعا ما إلى النشاط.	
	أولاد سويد	محمد بن طيب	قايد 05 جانفي 1863	ينتمي إلى عائلة جيدة ممن قبيلة ذات نفوذ عين مؤخرا يخدم إلى غاية الآن بحماس وذكاء.	
	بني درقن	عبد القادر ولد الحاج بن خدة	قايد بني درقن من خلال تغيير سابقهِ بتاريخ 25 جانفي 1863.	كان قبل ذلك قايد العمامرة و خدم بطريقة سيئة قوية ، لا يحوز أي نفوذ في بني درقن و كان غريبا على القبيلة وقد خدم كذلك بطريقة سيئة، مقيد بالديون، كل الامكانيات كانت متاحة للحصول على المال، قايد مكروه ، معروف عليه الكثير من عيوبهِ اذا لم يكن له ابنا من والدهِ سيتم ازالته في أقرب الآجال الممكنة.	تم عزله بتاريخ 21 أفريل 1863.
	العمامرة	سرايري ولد الحاج بن خدة	قايد العمامرة و من خلال تغيير من طرف سابقيه بتاريخ 25 جانفي 1863.	والده كان له نفوذ كبير في القبيلة ولكنه لم يرث إلاَّ نفوذا ضعيف من هذا النفوذ أقل ذكاء، ولكن قاسي أكثر	

				من كونه حيوي ، ولكن أفضل من آخاه في العمامرة ، ما أًعطى شكاوي كثيرة مبررة، ينبغي علينا الانتظار لإعلانه كقايد للعمامرة .	
	بني يسعد	الحاج بن عامر	قايد في 04 سبتمبر 1858 كان خليفة للقايد القديم.	بدون نفوذ يتميز بالكسل والكذب والخدمة السيئة ولن يكون الا سيئا تمت معاقبته بـ 100 فرنك كغرامة مؤخرا بسبب الكذب، تم عزلهُ.	
	أولاد سيدي يحي:	عدة بورمو	قايد في 23 نوفمبر 1862 كان خليفة للقايد السابق .	ينتمي إلى عائلة جيدة يتميز بالذكاء، لقب مؤخرا كقايد، طرقة خدمته نوعا ما مرضية، يفتقد للنشاط والحيوية، مهمته ثقيلة جدا، قبيلته صعبة، القايد السابق بلقاسم بلقدور لم ينظم شؤونهاَ.	
	أولاد سيدي لزرق	الحاج النذار بلعباس	قايد 23 نوفمبر 1862.	ذو نفوذ يخدم بما فيه الكفاية بارادة جيدة ولكن يحتاج إلى المراقبة	

				الشخصية.	
	أولاد بركات :	زرقوق بن مقداد	قايد بتاريخ 08 أفريا 1855 كان خليفة ثم من الصبايحية في المكتب العربي لمستغانم أصوله من البرجية.	وضع على رأس قبيلة غنية وصعبة، لا زال في صراع مع الزعماء وإثنان او ثلاث من العائلات القوية الغنية الغيورة من واجب القيادة اين أساؤوا المعاملة وخرجت من بين أيديهم، قيادته مع ذلك لها نفوذ، يخدم جيدا، رجل يستحق منا كل الفاع والدعم ضد كل المؤامرات التي تحاك لعزلهِ.
	أولاد سيدي يحيى بن أًحمد	محمد بلقاسم المدعو بدجيتي .	قايد في 05 جانفي 1863	له نفوذ على قبيلته أين كان من قبل قايدا ثم عزلَ تبعا لجريمة قتل، لم تقدم أي شكاية ضده ولكنه رجل مراقب.
	أولاد راشد:	علي بن لزرق	قايد في 24 ماي 1859 كان قايدا في البرجية والتي ترجع لها أصولهْ	لم ينجح في خلق النفوذ انشغل بناء على ذلك بقضاياه التي يهتم بها أكثر من قبيلتهِ، يفتقد الصراحة والصدق مراقب بشكل كبير بالخصوص في

				موضوع سوق الرحوية اين هو صاحب مزرعة.	
	بني لوما:	فراح بن حسان.	قايد بني لوما 24 ماي 1859 كان قبل ذلك قايدا لأولاد راشد من أصول أولاد سيدي الناصر.	قيادته جديرة بالاستحقاق تتميز بالعدل عرف كيف يحوز النفوذ في قبيلتهِ اين تتواجد عائلات قوية لا يعرف كيفية الاحتفاظ بها في ايدي مدير الشؤون العربية، يخدم جيدا تقريبا هو القايد الجيد في الملحقة.	
	أولاد عامر	محمد ولد الحاج عبد الله	قايد 16 جانفي أصوله 1858 من الجزائر (Alger).	زوج أُخت الجنيرال مصطفى أصبح وبدون شك ومن خلال هذه القرابة التي جعلته يتقلد المنصب الذي يشغله والذي يبدوا اقل عملا. يتميز بالارادة الجيدة يوميا يكسب ثقتنا ويخدم بشكل جيد في قدر استطاعته، قايد مقبول ولكن في بعض الاوقات صعب ليس له نفوذ، رجل نزيه.	

	أولاد بلحي :	بلعاليا ولد الحاج جلول	قايد في 08 جويلية 1857.	ليس له نفوذ فقط على قبيلتهِ بل ايضا على كل فليتا ، ورث عن والد كل النفوذ وكذلك الخدمة الجيدة وحماس وذكاء وحيوية ونشاط.	
	أولاد سيدي أحمد بن محمد:	بلقاسم ولد الحاج جلول	قايد في أوت 1853	أخ القايد السابق، نفوذ والده إنعكس طبيعا حوله'، ذكي نوعا ما ولكن سريع الغضب ونوعا ما مهملْ، يحتاج الوقوف بقربهِ.	
	الشوالة	بن شايب ابن إبراهيم	قايد في 17 سبتمبر 1858 كان خليفة ثم في الصبايحية في المكتب العربي مستغانم أصله من أولاد مالف.	رجل عادل ومخلص، نجح في كسب نفوذ الشوالة والذي حكمهم جيدا وهو قايد جيد.	
	العناترة :	محمد بوخبزة	قايد منذ 1851.	صاحب نفوذ في قبيلتهِ أَين عائلته تشغل الصَّف الأوَّل، قايد منذ فترة طويلة لم يسبق له ان آثار شكاوي خطيرة، طريقة خدمتهِ مرضية.	
	أولاد رافع	عدة بلجيلالي	قايد منذ 1850، في 25 مارس.	رجل نزيه محبوب جدا في قبيلتهِ أقل أَهمية ويحكم جيدا.	

	الحساسنة	محمد بلجيلالي	قايد 25 مارس 1860 كان خليفة القايد السابق.	الأوَّل في قبيلته في كل التقارير- خادم جيد في قبيلتهِ ورجل نزيهْ ليس لدينا إلاَّ المعلومات الجيدة التي أعطيت لنا على حسابهِ.	
	أولاد يحيى	محمد بن غاليا.	قايد في 01 فيفري 1862، كان شاوش آغا من 09 إلى 10 سنوات أصله من أَولاد سيدي لزرق.	عين قايدا كمكافئة له نظير خدماته الجيدة لم يتوقف منذ تلك الفترة على الخدمة بطريق مرضية، يفتقد بعضا من الحيوية و الصراحة، غريب عن القبيلة لا يعرف كيف يخلق النفوذ.	

Source : A.N.O.M, 30J13, Miom 146, 1, état nominatifs des chefs indigènes avec renseignements sur leur manière de service pendant le 2 eme semestre 1862.personnes commandements 1863-1867.

ث- الشيخ :

يعرف أيضا بزعيم الدوَّار يشغلون وظائفهم لأوقات محددة، ينصب مباشرة من طرف السلطة الفرنسية ويتمتع بامتيازات القياد، باستثناء ما يتعلق بالغرامات. كما أنَّ الشيوخ ينصبون مثل القياد، تندرج مهمته في تقديم يد العون للقايد في إدارة القبيلة أو الفرقة " إذا يمثلون المدافعون الطبيعيون عن مصالح الدوار، كما ينبغي لهم توزيع أعباء القايدة وله الحق في رفع الاحتجاجات سواء إلى الآغا أو الخليفة الذي يتفحصها بدوره إذا كانت الشكاوي مؤسسة أم لا[1] "

ج- القضاة :

القاضي موظف يجمع إلى صلاحياته المهام الدينية، يختار من المتعلمين وهو مكلف بالقضاء وفق القانون الاسلامي وتكييفه بما يخدم السلطة الكولونيالية والعمل على تطبيقهِ، تسميتهم تكون بناء على اقتراح الخليفة الذي يوفر كل المعلومات المرغوب فيها كقائد قسمة، حول المترشحين للقضاء من حيث الأخلاق والسلوكيات، وبعد عملية التفحص يقضي في أمرهم علماء لتقييم علمهم وقدراتهم.

لا يخضع القضاة للتجديد والميزة الوحيدة للحفاظ على مناصبهم العلم والتجربة والإخلاص للقضية الفرنسية، في حين الجهل والرشوة والفساد وسوء القيادة والمعارضة للحكومة الفرنسية كفيلة بعزلهِ[2]، يؤدي القاضي القَــسَم أمام السلطة الفرنسية ممثلة في الوكيل العام في الجزائر أو الجنيرال قائد القسمة.

توفر له السلطة الفرنسية بمجرد الالتحاق بوظيفته الختم في حين لا يتمتع براتب قار من الدولة الفرنسية، إذ تشكل العقود المكتوبة المصدر الوحيد لدخلهِ، منها العقود ذات الطبيعة المدنية والتجارية مثل : الزواج، الطلاق، والوصايا، البيوع، والموروثات ...

[1]-Exposé de l'Etat actuel de la société arabe du gouvernement et de l législation qui le régit, Alger, Imp du gouvernement ; Novembre 1844, P : .67.
[2] -Ibid, P : 68.

يجلس القاضي في المحكمة كما في السوق ويساعده كاتبان ضبط (Greffiers) كما يعرفون بالعدول أو أَعوان القاضي يُدرجون العقود ويوقعونها بالاشتراك مع القاضي الذي يرفق ختمهُ.

يعزل ويغرم القضاة لعدة أسباب من بينها :

- التزوير والرشوة ومن ذلك عزل القاضي سي الجيلالي بن فاضل قاضي بني مسلم الذي كان مكلفا بقسم الارث تذكر جريدة المبشر أنه حاز لنفسه من مقدرا من الشعير ولما علم به المخزن جعل عليه 100 خطية يعني 170 فرنك[1]، وتكرر معه الأمر أيضا في تزويره لأحد الرسوم وجعلت عليه 100 دورو خطية[2].
- الاهمال في الوظائف ورد في تقرير مارس 1863 أنَّ القضاة والعدول (**Adouls**) للدوائر القضائية 13 و 15 و 19 و 20 تلقوا توبيخات عن الإهمال التي تحملها سجلاهم وفشلهم في تسجيل بعض العقود، ما أدى إلى فتح تحقيق لبعض القضاة المسلمينَ من طرف قايد القسمة مستغانم.[3]
- سوء استعمال الختم كتغريم قاضي عكرمة الشراقة سي محمد بوعبد الله بـ 500 فرنك بتاريخ 27 فيفري 1858 للختم على ختم كاذب (**Faux acte**)، وتكرر الأمر مع قاضي لمحال سي أحمد بلطاهر الذي غرم ب 300 فرنك[4] **.**

الجدول التالي يبين التغييرات والحركات في سلك الموظفين الفرنسيين و الأهالي خلال شهر فيفري 1864 بالخصوص سلك القضاة في دائرة مستغانم :

[1] - جريدة المبشر 15 يناير 1851.
[2] - جريدة المبشر، 30 مارس 1853.
[3] -A.N.O.M, 32J1, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois mars 1863.
[4] -Ibid, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois février 1858.

الأسماء	الوظائف	الترقيات	الأوسمة	التغييرات
- سيد أحمد بن طاهر .	- قاضي للدائرة القضائية 13 تمت تسميته 14 أوت 1858.	- لقب بتاريخ 14 أوت 1858.		- عزل بتاريخ 18 جانفي 1864.
- سي أحمد بن الاطرش.	- باشا عدل الداشرة القضائية 13.	- لقب 31 أوت 1859.		- أصبح قاضيا بتاريخ 18 جانفي 1864.
- سيد محمد بن ماحي	- عدل في الدائرة القضائية 13 .	- لقب 21 أوت 1860.		- مر باشا عدل 18 جانفي 1864.
- محمد باش عادل الغواتي.	- طالب	- 21 اوت 1860.		- مر عدل بتاريخ 18 جانفي 1864.
- سي مصطفى بن زيان.	- باش عدل للدائرة القضائية 19.	- 21 اوت 1860.		- لقب قاضي في الدائرة القضائية 27 بتاريخ 8 فيفري 1864.
- سي بن عودة بن الوزاع .	- عدل في الدائرة القضائية 19.	- 24 اوت 1858.		- باش عدل للدائرة القضائية 19 بتاريخ 08 فيفري 1864.
- سي إمحمد بن الحاج.	- طالب	- 24 أوت 1858 .		- لقب بعدل في الدائرة القضائية 19 بتاريخ 08 فيفري 1864.

Source **:A.N.O.M, 32J1 , Mutations et mouvements survenus dans le personnel français et indigène pendant le mois février 1864.**

ح- وكيل بيت المال :

موظف يسهر على مصالح الضريبة وأملاك الدولة و يعرف ببيت المال يعين وكيل بيت المال من طرف قادة المقاطعات العسكرية يتم تعيينه في كل قسمة. أمَّا عن أَجره فيتكون من المبالغ التي يوفرها للخزينة، أمَّا عن مهامه فهو مكلف بـ استقبال التركات الشاغرة (Les héritages vacants) ، الورثة بالخطأ و جميع حقوق الإرث الذي يرجع للدولة والورثة الحواشي. كما أنَّه مكلف بالبحث عن الأملاك المنقولة وغير المنقولة للحكومة السابقة التركية المخلوعة في الجزائر، فوظيفته الأساسية تتمحور حول تسهيل عملية اكتشاف الأملاك [1]. له صلة بالقاضي وباللجان الإدارية المؤسسة في كل قسمة، فيقدم لها تقديراته في كل ما يتعلق بنتائج عملياتهِ حول اكتشاف أملاك البايلك كما يقدم تقريره الخاص المفصل حول العمليات إلى قادة القسمة والضباط المكلفين بالشؤون العربية[2].

وعليه فإن كل القيادات المحلية (الخلفاء، الآغاوات، القياد) يشكلون موظفينَ ويد عون قوية لوكيل بيت المال في ممارسة وظائفهِ، وفي حالة التجريد القوي تتدخل السلطة الفرنسية.

الجدول التالي يبين الاحصائيات مؤسسة بيت المال لعمالة وهران قسم مستغانم 1855-1854 :

[1] -Exposé de l'Etat actuel de la société arabe du gouvernement et de l législation qui le régit, Alger, Imprimerie du gouvernement ; Novembre 1844, P : 71.
[2] -Ibid, P : 71.

القسمات		الانتاج		الفوارق	
الدوائر		1854	1855	أكثر	أقل
مستغانم	مستغانم	45.00 فرنك	239.00 فرنك	194.00 فرنك	
	عمي موسى	110.00 فرنك	95.00 فرنك		15.00 فرنك
المجموع		155.00 فرنك	334.00 فرنك	194.00 فرنك	15.00 فرنك

Source :A.N.O.M, F80, 547, Tableau H Du Beit-El-Mal , Province D'Oran 1855 , 02 Décembre 1855, le général commandant Prov la province .

من خلال الجدول يتضح أنَّ موارد بيت المال انخفضت ما بين 1854 و 1855 في دائرة عمي موسى على نقيض دائرة مستغانم التي عرفت زيادة سنة 1855 تقدر بـ 194 فرنك، في حين انخفاض طفيف قدر بـ 15 فرنك في دائرة عمي موسى بعد أن بلغت المداخيل 94 فرنك سنة 1855.

ما يلاحظ أنَّ الادارة الكولونيالية لم تكن راضية على مداخيل بيت المال بالدائرة وعلى تسيير المؤسسة وبالخصوص الأعوان أو الوكلاء التي وصفتهم بالمقصرين في الوظائف الموكلة، وأرجعت الأمر الى أنهم لا يتلقون الدعم من طرق القضاة الأمر الذي استوجب دعوتهم إلى العمل وتفعيل الأبحاث بأكثر دقة . وقد أشارت التقارير أن مهمة تحصيل الأملاك صعبة في بلد السكان فيه مستقرون جدا والعائلات لا تتلاشى في الغالب، الأمر الذي تطلب إحداث تغييرات ومنها تعديل التعديل المؤقت (Règlement provisoire) لتاريخ 21 سبتمبر 1849 بهدف تشديد المراقبة بما يضمن لوكلاء بيت

المال معرفة كل المتوفين وكل التركات الخاضعة للتقسيم، والبحث والكشف عن حصص الإدارة [1].

[1]-A.N.O.M, F80, 547, Tableau H Du Beit-El-Mal, Province D'Oran 1855 , 02 Décembre 1855, le général commandant Prov la province .

4- دور المكاتب العربية في تحصيل الضرائب بالمنطقة :

سنحاول من خلال هذا الموضوع تسليط الضوء على الاشكالية التالية: كيف كان ضباط المكاتب العربية يمارسون وظيفة تحصيل الضرائب بمنطقتي مينا والشلف ؟ وما دور الزعامات المحلية في تحصليها؟.

قبل التطرق إلى مسألة تحصيل الضرائب لابد من الإشارة إلى أنَّ أصول الضرائب ترجع إلى الدين الإسلامي غير أنَّ الفرنسيين أضافوا إلى الضرائب المعروفة في العهد العثماني ودولة الأمير عبد القادر ضرائب أخرى، فكانت ضريبة العشر (العشور) على المحاصيل الزراعية كالحبوب ، وكان الهكتار الواحد يكلف حوالي عشرين فرنكاَ بعد أن أصبحت العشور تدفع نقداَ. أمَّا ضريبة الزكاة على المواشي فهناك تقدير لكل نوع فالبقر حوالي ثلاثة فرنك، والماعز حوالي 0.15 فرنك، والخروف حوالي 0.20 فرنك، وكان " المكتب العربي هو الوحيد الذي يشرف على جباية الضرائب فيبحث عن المادة أو العينة العقارية أَو غيرها، التي يمكن أن تفرض عليها الضريبة أو تخفيضها أو الإعفاءِ منها حيث يعمل على إعداد كل الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع[1] .ومن ذلك تحديد المقادير وإعداد البيانات الاحصائية التي يسهر على تنفيذها قياد القبائل وآغاواتها فيجمعون كل الوثائق على مستوى دواويرهم من طرف رؤساء الفروع فيما يعرف بدفاتر العشور والزكاة بعد تحقيق مفصل ومعاينتها وبعد جولات يقوم بها ضباط المكاتب العربية في فترات محددة [2]، للوقوف على المستجدات بقبائل المنطقة وفي العادة تصاحبهم القيادات المحلية للمنطقة ذكرت جريدة المبشر بتاريخ 15 جويلية 1849: " عمي موسى، أنَّ حاكم بيرو عرب قد جال بأوطانهِ لتجريد العشور والسداد بين الناسِ لكثرة النزاعِ بينهم فشاهد منهم حسن النية مع استقامة أحوالهم بعد انشغالهم بالفتنْ سابقا، وما كان معهُ غير ولد الآغا بلحاج فقابلوهم كل الناس بضيافة وحسن قبولِ من ذلكَ أنَّ سيد القوم ببسناسة سي مرابطْ أحسن إليهم بغاية الضيفةِ ووقف معهم في مأربهم.[3]" تمَّ يليها تقديم التحذيرات والأحكام والمراسلات للسكان الأهالي بعد ادراج أسمائهم بحروف عربية حول الأموال

[1] -فركوس، صالح :إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، البصائر الجديدة،الجزائر، 2012، ص: 127.
[2] - Frémeaux, Jacques : Op, Cit , P : 60.
[3] -المبشر، 15 يوليو1849.

الضرورية لحيازة الضرائب وحصة الاشتراك التي يقوم بجمعها الزعماء الأهالي ودفعها في صندوق محصل الضرائب، وقد اجتهدت ادارة المكاتب العربية في تحصيلها وهذا ما أكدته جريدة المبشر بتاريخ 30 جويلية 1848 فقد ورد التالي : " الآن وقد تمَّ الحصاد في جميع أقاليم الجزائر وبذلك يحق لنا الكلام في العشور الذي جعلته الدولة على كل أرض يزرعونَ فيهاَ البر أو غيرهِ من الحبوب وإذا رزق الله الفلاحينَ في هذه السنة من فضلهِ وحفظ زروعهم من شدة الهواء وداهية الجرادِ ...فإن أصابت تلك البلايا قليل النواحي لا تخطى أهلها شفقة الدولة وحسن التفاتها ومن المعلوم أنها تأمر بإسقاط الغراماتِ ورفعها عن الأَعراش المصابة في حصدهم أو بتقليلها على حسب الضرَّاء الحاصلة ... وأَما العشور فيلزم قبضها بعد تمامِ أمر الحصادِ وتعرفون الفوائد التي جعلتها الدولة لتسهيل القبضِ ومنع العمال من الظلمِ وأخذهم أكثر مما ينبغي ..أداء العشور في بعض النواحي يكون من الحبوب بعينها وفي نواحي أخرى من قيمتهاَ ليسهل أَمر الدولة في القبضِ وأَمر الناسِ في الحملِ وتكون القيمة موافقة لقيمة البر وغيرهِ من الحبوب ... وتعلمونها من تذكرة يبعثها لكم آغا بيرو عرب الذي أنتم تحت حكمهِ ويخبركم أيضا بأوامر الدولة[1]"

أمّا بالنسبة للقطعان كانت تقدم التقارير في شهري أفريل وماي وتجمع الزكاة في شهر أوت، أمَّـــا بالنسبة للحبوب فعمليا يتم التفتيش في مرحلتين الأولى في فترة الحرث الخريفية التي تقدم للتنفيذ في شهر سبتمبر وجمعها يتم في بداية شهر أكتوبر، فتقيم المساحة وكمية البذور المزروعة، والثانية في بداية الصيف قبل عملية الحصاد فتتم عملية تقييم نوعية المحصول بالنظر إلى الظروف المناخية والطبيعية خلال السنة[2]. وبعد التقويمات المؤشرة من طرف المكتب العربي تقدم إلى اللجنة الإستشارية، لتحدد الضريبة ويوافق عليها من طرف قائد المقاطعة (Commandant de division) وتصبح قابلة للتنفيذ ويتم تحصيلها من طرف القياد تحت مراقبة المكتب العربي، ولقد ارتبطت قيمة الضرائب والغرامات المالية بحالة الهدوء والاستقرار والإدارة الجيدة للزعماء الأهالي .

[1] - المبشر 30 جويلية 1848.

[2] - Frémeaux , Jacques : Op, Cit , P :60.

خصصت الضرائب المباشرة لنفقات الدولة العامة ، إذ تشكل و بعناوين مختلفة الدخل الأساسي للمكتب العربي لكل دائرة ولتكاليف الأشخاص والموظفينَ. وقد شكلت الرسوم موضوع ميزانيتين منفصلتين واحدة تعرف بالرسوم الإضافية (Centimes additionnels) وأخرى تعرف بالنفقات المشتركة (Dépenses communales). الأولى ومن خلال مرسوم جويلية 1855 تشمل صنفين من النفقات الموجهة إلى الأشغال العامة (بناء الفنادق، الطرق، الجسور، المنابع المائية، منازل القيادات ومختلف المقرات ...) والثانية النفقات الإدارية (تكاليف التحصيل والمساعدات الطبية والتعليم والدين والقضاء ... إلى جانب إصلاح المباني المخصصة للمكاتب العربية . وهذا ما ورد في نشرية المبشر بتاريخ 30 جانفي 1847 : " وقد عرفناكم سابقا عن شأن الغرامة وإنكم الآن تدفعونها للبايلك بأقل الأحكام التي مضت في الدول السابقة قبلنا وهذا لا يخفي عن جميعكم والمراد أن نخبركم بكيفية ما نصنع بالأموال التي تؤخذ في الغرامة، والفرق الكبير بين من يصرف ذلكَ في إصلاح العامة ومراد الدولة وبغيها سبل الهناءِ والعاقبة التامة على رعيتهاَ والحماية من جميعِ الأضرارِ ...وتسهيل التجارة في البيع والشراء ..وتنجي الضعيف من ظلم القوي .. كما تشتعل بتأديب الصبيان في مدارس العلم ... فلأجل هذا لابد من بذل الجهدِ بغاية الجدِ في مصاريف الدراهمِ المذكورة ولا نأخذ فيها من الناس إلاَّ القليل على حسب الكسبِ قل أو كثر لنجعل ما ذُكر أعلاهْ في مصالح العامة وبذلك تتزين البلدة ويكثر خيرها و ربحهاَ[1]."

إلى جانب الرسوم المفروضة على القبائل وهي الأكثر تعقيدا بالنسبة للمكاتب العربية من حيث التقييم تشمل المصادرات بالخصوص المواشي (Réquisitions) الموجهة للحملات العسكرية و للقوات والمراكز المؤقتة لقمع الانتفاضات، ومن ذلك مصادرة 400 رأس ماشية بدائرة مستغانم [2] أفريل 1864 وجهت إلى تيارت لتموين الحرب لصالح الطوابير العسكرية لقمع انتفاضة 1864، وتقرر في ديسمبر 1864 مصادرة

[1]-جريدة المبشر، 30 يناير 1847.

[2] -A.N.O.M : 30J 12 Miom, Cercle de Mostaganem, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois avril 1864.

1.600 رأس ماشية[1] لذات الغرض. إلى جانب أعمال السخرة فلقد حولت عادة التويزة التي شكلت تعاون مشترك لكل أفراد المجتمع بتعويض (à charge de revanche) إلى خدمة لصالح المصلحة العامة وضباط المكاتب العربية إذ ذكرت جريدة المبشر بتاريخ 31 أكتوبر 1850: " أنَّ خدمة السدود التي تسقى بها أراضي هبرة ويلل ومیناَ فإنهم جادين في كمالهاَ تحت نظر قايد الوكلاء ودانت الفوائد ذلك جزيلة اتفقوا على خدمتهاَ بالمعونة المسمية تويزة مع وقوف الإدارة الفرنسواية[2]" .

عملت الإدارة الاستعمارية على إفراغ جيوب الجزائريينَ فبمتابعة التقارير الشهرية الصادرة عن مكتب الشؤون العربية نلاحظ متابعة الأوضاع السياسية والمحاصيل الزراعية من الحرث إلى الحصاد إلى وضعها في المطامير، ومراقبة هدوء القبائل وكل الاضطرابات ومستوى الخدمة المقدمة من طرف القياد إلى جانب الجولات التي يقوم بها ضباط المكاتب العربية والهدف من ذلك هو ضمان دخل جيد من الجباية بما في ذلك الغرامات المختلفة فتقرير جويلية 1858 يشير إلى أنَّ " الحالة السياسية لدائرة مستغانم جيدة باستمرار خلال الشهر والأهالي منشغلون بدرس حبوبهم ووضعها بالمطامير ولا يوجد أي خطر يجول بالدائرة أين يعم الهدوء والزعماء الأهالي أكثر خدمة، أَدى ذلك إلى ارتفاع ضريبة الزكاة التي ارتفعت إلى 288.232 فرنك و 40 سنتيم في حين الرسوم الاضافية إلى 51.081 فرنك و 83 سنتيم، تمَّ دفعها إلى صندوق المحصل للضرائب (Caisse du receveur des contributions) وأشار إلى أنَّ محصول الضرائب لم يتسبب في أي صعوبة بالدائرة[3]."

والجدول التالي يبين الضرائب والغرامات ما بين 1854-1855 :

القسمة	الضرائب (الرقم الإجمالي)				الغرامات			
	الفروقات				الفروقات			
	1854	1855	أكثر	أقل	1854	1855	أكثر	أقل

[1] Ibid, Cercle de Mostaganem, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois novembre1864.

[2] - جريدة المبشر، 31 أكتوبر 1850.

[3] -Ibid, Cercle de Mostaganem, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Juillet 1858.

الدوائر مستغانم	953.660 فرنك و 77 سنتيم	993.962 فرنك و 80 سنتيم	58.364 فرنك و 90 سنتيم		51583 فرنك و00	34.860 فرنك و 00		16.823 فرنك و 00
عمي موسى	336.035 فرنك .00	263.295 فرنك و 00		72.739 فرنك .00	15.399 فرنك و 00	14.670 فرنك و 00		729 فرنك و 00
المجموع	1.289.695 فرنك و 75 سنتيم	1.257.257 فرنك و 80 سنتيم	58.364 فرنك و 90 سنتيم	72.739 فرنك و 00	67.082 فرنك و 00	49.530 فرنك و 00		17.552 فرنك و 00

Source : A.N.O.M : F80, 547 , les Impôts et les amendes Province D'Oran, Oran 02 Décembre 1855.

أشار التقرير إلى أن فارق الاختلاف في الضرائب في قسمة مستغانم يرجع إلى قيمة العشور، ذلك أنّ محصول الحبوب خلال السنوات الماضية لم يكن جيدا وبالتحديد في دائرة عمي موسى، الأَمر الذي دفع المكتب العربي خلال سنة 1855 ونتيجة العائدات السيئة إلى إقرار تخفيض العشور. على عكس الزكاة التي أعطت قيمة أكثر من 22.271 فرنك بسبب ارتفاع رؤوس الماشية الخاضعة للضريبة إلى النصف عما كان موجوداً في السنة السابقة الأمر الذي دفع المكتب العربي إلى إعلان الرفع في قيمة الزكاة[1]. وأشار التقرير ذاته إلى دفع الضرائب سيتم بسرعة فعلى كل دوار الحضور إلى المكتب العربي لدفعها بحضور القايد [2]. وفي حالة تقاعس القياد عن أداء واجباتهم تفرض عليهم الغرامات بحيث نقرأ في تقرير المكتب الشؤون العربية سبتمبر 1861 معاقبة اثنان من الزعماء الأهالي بغرامة مالية من طرف الجنيرال قائد القسمة واحد من سيدي لزرق (فليتا) بـ 100 فرنك والثاني من أولاد خلوف السواحلية ب 75 فرنك بسبب عدم مراقبتهم لإحصاء القبائل فيما يتعلق بضريبة العشور[3].

والجدول التالي يبين قيمة الزكاة والعشور بدائرة مستغانم ما بين 1854 و 1855 :

القسمات	**الضرائب (الرقم الإجمالي)**				**الغرامات**			
	الفروقات				**الفروقات**			
	1854	**1855**	**أكثر**	**أقل**	**1854**	**1855**	**أكثر**	**أقل**

[1] -A.N.O.M, F80, 547, les Impôts et les amendes Province D'Oran, Oran 02 Décembre 1855.

[2] -Ibid.

[3] -A.N.O.M : 30J 12 Miom, Cercle de Mostaganem, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois septembre 1861.

مستغانم الزكاة	151.069 فرنك و 50 سنتيم	209.434 فرنك و 40 سنتيم	58.364 فرنك و 90 سنتيم			34.860 فرنك و 00		
دائرة مستغانم العشور	802.591 فرنك و 25 سنتيم	784528 فرنك و 40 سنتيم		18.062 فرنك و 85 سنتيم	51.683 فرنك و 00	348.600 فرنك و00		16.823 فرنك و 00
المجموع	953.660 فرنك و 75 سنتيم	993962 فرنك و 80 سنتيم	40.002 فرنك و 05 سنتيم		51.683 فرنك و 00	34.860 فرنك و 00		16.823 فرنك و 00

Source : A.N.O.M : F80, 547, les Impôts et les amendes Province D'Oran, Oran 02 Décembre 1855

ما يلاحظ هو ارتفاع ضريبة الزكاة وقد أوعزت الادارة الكولونيالية ذلك إلى حالة الهدوء والاستقرار والقيادة الجيدة للزعماء الأهالي ومع ذلك ومن خلال قراءة التقارير نجد الحرص والتشديد على تأسيس خدمة مراقبة (Service de contrôle) من أجل مراقبة الزعماء الأهالي في تنفيذ الإجراءات بهدف الزيادة في الموارد المالية المتعلقة بالغرامات[1] .

كانت المكاتب العربية تأخذ المبادرة لطلب التخفيضات على الضرائب في حالة الكوارث الطبيعية والفلاحية وفي اللحظات الأخيرة، ولكن مع ضمان خدمات جيدة وبإخلاص[2]. وبالخصوص خلال المحصول السيئ فيضطر المكتب العربي إلى تقديم السلوفات وتخفيف الزكاة وتأجيل الدفع إلى الفصل القادم أو إبطال ضرائب أخرى كحق البرنوس. وبالرغم من ذلك لم يراعِ النظام الجبائي الضريبي ظروف الجزائريين رغم تظاهر إدارة المكاتب العربية بمراعاة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للفلاح الجزائري من خلال نشرات جريدة المبشر فرغم الضيق الذي أصاب السكان بدائرة مستغانم مابين 1849 و 1850 جراء الجفاف الذي صاحبة الجراد وانتشار الأوبئة بمحيط **مينا والشلف وبني وراغ و والظهرة** من ذلك الوباء الذي ألـَّم بعمالة وهران ومسَّ جزء كبير منه دائرة مستغانم : **"** قيل قد مات في وطن آغا بني مسلم 122 شخص و بوطن أولاد رياح 45 وأولاد صابر 45 وبأوطان بني وراغ 28 وقد أوجب ذكر الأكرمين أبناء

[1]- A.N.O.M : F80, 547, les Impôts et les amendes Province D'Oran, le chef du bureau arabe , Mostaganem 08 Décembre 1855

[2] - Jacques, Frémeaux, Op, Cit , P : 63.

الخيم الكبرى الذين وقفوا على تسليف الحبوب للأعراش الضعفاءْ لأجل الحراثة ..."[1] إلاَّ أنَّ إدارة المكاتب العربية استمرت في تجريد دفاتر الزكاة والعشور، واكتفت فقط بتخفيف المطالب الضريبية وهذا ما أشارت إليه المبشر : " وأمَّا الصابة ... قلَّ الأقل بنواحي الظهرة ومستغانم وفليتا ... مع هذا دفعوا المطالب المعين عليهم في فصل الربيع[2]".

فقد اعترضت الكثير من القبائل على تحصيل الضرائب خلال السنوات العجاف، وهذا ما نقرأه في تقرير شهر أكتوبر 1861 " أنَّ المضايقات ستكون كبيرة هذه السنة للذهاب إلى مكان القسمة للعمل على الدفع في دواويرهم [3]". و في سبتمبر 1862 وبالرغم من المحاصيل السيئة ظلت الضريبة قائمة بالخصوص العشور مما أثار بعضا من الاضطراب في القبائل والمظاهر العدائية ضد السلطة كما وصفتها التقارير ولأجل تجنب الاضطرابات تم إقرار اجتماع القبائل أو جزء منها في الإدارة المدنية لتسديد مبلغ العشور ، أمَّــا بالنسبة للقبائل الأخرى فسوف يتم الانتهاء تماما منها بشكل كامل في شهر أُكتوبر، فهذه العملية لا تتم بسهولة كما السنوات السابقة إذا أنَّ بعض الأَهالي ألزموا الأفراد في دواويرهم على عدم دفع العشور وقد أُصيب اثنان من الزعماء الأهالي بجروح طفيفة وتمَّ ايقاف وسجن المحرضين[4]" بلغت قيم العشور سنة 1861 ما قيمته بالدائرة 4.888.530 فرنك و 92 سنتيم في حين بلغت سنة 1862 قيمة 414.389 فرنك و 05 سنتيم بفارق 74.141 فرنك و 87 سنتيم وهذا راجع حسب مكتب الشؤون العربية إلى الحالة السيئة للمحاصيل الزراعية ، فخلال نفس الشهر اتخذت اجراءات إدارية من طرف السلطة العليا آثارت قلقا وتضييقا كبيرين منها استئناف عمليات الحصر والتجميع (Cantonnement) في قبائل الدائرة **بمينا والشلف ومجاهر** .. إلى جانب تسليم جيوب عسكرية إلى الادارة المدنية في المنطقة الإدارية مستغانم إضافة إلى وعود

[1] -جريدة المبشر، 30 نوفمبر 1850 .

[2] - المبشر 15 ماي 1850.

[3]- A.N.O.M : 30J 12 Miom, Cercle de Mostaganem, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Octobre 1861.

[4]- Ibid, Cercle de Mostaganem, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Septembre1862.

بامتيازات للشركات الخاصة بالقطن (Sociétés cotonnières)، إلى جانب الكوارث الطبيعية منها الأمطار الطوفانية المصحوبة بالبرد بتاريخ 14 سبتمبر التي مست قبيلة أولاد سيدي بوعبد الله والتي أتت على خيم العرش واجثث الأشجار وحتى خلايا النحل، ومست كذلك مواطن فليتا في جهة المناصفة وكذلك بعض القبائل بدائرة عمي موسى التي سادها الخراب، وقد تسببت الكارثة في 60 ضحية وخسائر في الماشية، ففي فليتا يذكر التقرير ضاع 184 ثور و 41 حصان وبغل و 1.252 خروف و 292 من الماعز [1].

ومع ذلك لم تكتفِ إدارة المكاتب العربية كحل إلاَّ بقروض وصفت بالسيئة بلغت ما قيمته 03 فرنك بـ 05 فرنك يتم الاستلام في 10 أشهر ليصل سعر الفائدة إلى 80 % .و ما يلاحظ جراء المصادرات في قبائل دائرة مستغانم هو إرهاق الأهالي بعد الاستيلاء على مواشيهم الموجهة لتمويل الطوابير العسكرية في فترة تميزت بالتمردات والانتفاضات، والتي تذكر التقارير أنها بلغت المئات مما أفقدهم القدرة على الحرث ومما اضطر العديد من الأهالي إلى اللجوء إلى القروض الربوية التي وصفتها مختلف التقارير بالكارثية[2]. ولقد تكررت عملية التعدي على المُحصلين ففي 11 أكتوبر 1862 وقعت نزاع تبعه الضرب وجروح طفيفة في رفع العشور وتمت معاقبة الجناة[3] " ما يلاحظ أيضا أنَّــه في حالة رفض الضريبة يتم تغريم الأهالي بحيث نقرأ أنه في عرش لمحال بتاريخ 21 أوت 1864 تمَّ تغريم الجيلالي بن كبير بـــ 25 فرنك 17.5 موجه للدولة الفرنسية و07.5 فرنك للزعماء الأهالي (القايد)، وبنفس المبلغ غرم بن شاعة ولد المداح لرفضه دفع حصته من الزكاة وسبه لزعيم الدوار، وبذات المبلغ غرم عابد بن نجار من ذات العرش ، وبعرش المكاحلية غرم كل من بني غانم والطاهر ولد العباس

[1]- A.N.O.M : 30J 12 Miom, Cercle de Mostaganem, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Septembre1862.

[2] - Ibid, Cercle de Mostaganem, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Janvier 1865.

[3] - Ibid, Cercle de Mostaganem, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Octobre 1862.

والجيلالي بن نياح لذات السبب[1]. بل إلى حد الحملات التأديبية وهذا ما أوردته جريدة المبشر بتاريخ 15 ماي 1848: "بعض الأعراش الذين بحكم محمد بلحاج آغا بني وراغ بجبل الونشريس أرادوا الامتناع عن أداء الزكاة كالعجامة وأولاد دافلتن ومطماطة ومكناسة وبني تغرين والكرايش ولما بلغ سعادة الجنيرال والي مملكة الجزائر أمر الجنيرال حاكم عمالة وهران خرج إليهم بمحلة وحاكم الأصنام أمرا بالحقوق ومعه جيشه فدخلوا ثلاث محال ببلاد العجامة و أَولاد دافلتن، فلما عاينوا حضور الأصح طلبوا الأمانَ وأمَّا مطماطة ومكناسة الذين ظهر عليهم العصيانْ أطردوهم وتبعوهم بعد القتال إلى أن رجعوا للطاعة فالآن عمت العافية بتلك النواحي وسيعاقب البايلكْ من كان سببا في ذلكَ"[2] وتذكر ذات الجريدة بتاريخ 30 ماي 1848 أنَّ العقاب لحق بالأعراش المذكورة وغرمت أضعاف المبالغ وتم تحصيل الزكاة : " حصلت غاية الإفادة بتلك النواحي لجولان الامحال ببلد بني وراغ وسعاد الجنيرال بيليسي عاقب العجامة وأولاد دافلتن بخطية وخلص منهم الزكاة عاجلاً، وأمَّـــا مطماطة ومكناسة حلَّت بهم وقعة من الجنيرال المذكور لتعصبهم ثم أنهم ألزمهم بخطية عظيمة ودفعوا المطالب المخزنية على الفور، هذا ولما انتسب الفساد لمن ذكر من الأعراش الذين عاقبهم تضعضعت فليتا وظهر أثر النفاق من العمامرة والشوالة والشرفة فلما بلغ هذا الكولونيل حاكم معسكر خرج بمحلة لنصرة قائدنا السيد مصطفى بن الضيف فقاتلوا هؤلاء الأعراشِ وعاقبوا المفسدينَ جزاء ذنب فسادهم وسيعاقب كل من أنصت للمفاسد ومال إليها[3]".

بل تعدى ذلك إلى حد قتل المحصلين نقرأ في المبشر بتاريخ 15 يناير 1848 " عمي موسى : أن بيرو عرب كان قد بعث بوكلاش المطماطي إلى بلادهِ ليخلص العشور من فرقة عزر وفي آخر الربيع الماضي فلما بلغ هناك قتلوه بعض الناس خديعة بوسط أَتباعهِ وفروا إلى ذلكَ ما عدى أحدهم قبض وبعث إلى مستغانم ... وفي هذه الأيَّـــام بلغ البايلك مكث الرجلين اللذان قتلا المذكور بحلوله الشراقة وهما أحمد بن الجيلالي والطيب بن الخياط فأمر المخزن القايد محمد البصري بإمساكهما، فوافق على ذلكَ بجده واجتهادهِ

[1] -Ibid, Cercle de Mostaganem, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Septembre 1864.

[2] -جريدة المبشر 15 ماي 1848.

[3] - المبشر 30 ماي 1848.

ومسكهما ولمَّا كان واردين إلى مستغانم بأثناء الطريق في موضع صعب أرادا الفرار ... ضربهما أحد المخازنية بالرصاص فماتا ..[1]". وهذا في ظل تناقص الامكانيات الزراعية الذي أشارت له تقارير المكاتب العربية إذ أَنَّ " عدد المحاريث سيكون رديئا من العام الأخير (1861) بالنسبة لبعض القبائل الانخفاض ملموس جدا فلمحال بجوار غليزان كانوا يحرثون قبل ثلاث سنوات 400 محراث وفي السنة الأخيرة (1861) لا يحرثون إلاّ 140 محراث وفي هذه السنة (1862) لا يحرثون إلاَّ 40 محراث[2]." كذلك قبيلة مزيلة* التي كانت تحرث على الأقل 155 محراث في السنوات الأخيرة لهذا وتجنبا لنقض الموارد المالية عملت القيادة على إلزام الخيم الكبرى على مساعدة المحتاجينَ بإقراضهم الحبوب غير أنَّ الأمر أشار ذات التقرير إلى استحالتهِ بالخصوص في القبائل التي عانت من المحاصيل السيئة في توفير البذور لكل محتاج.[3]" وبالرغم من ذلك لم تراع فاقة الجزائريينَ فقد أعلنت ادارة المكاتب العربية أنَّ ضريبة الزكاة قابلة للتنفيذ في 18 من شهر ماي، وأُبلغ الأهالي بذلك منذ شهر والاستعداد للدفع سيكون قريبا العمل به[4]" وبالفعل تمَّ رفع الزكاة من 10 إلى 20 جوان 1862. تذكر التقارير أنها تمت في أحسن الأحوال لم تراع فيها القروض الربوية التي وقع فيها الجزائريون جراء المحاصيل السيئة ولتسديد الضرائب يذكر تقرير جويلية 1863 : " أنَّ قبائل دائرة مستغانم يسعون من خلال البيع الفوري لحبوبهم لتحصيل الأموال الضرورية لدفع ضريبتهم المتعلقة بالعشور وتحرير أنفسهم في ذات الوقت من بعض القروض الربوية التي بقيت دون سداد.[5]"

---

[1] - المبشر 15 يناير 1848.

[2] - A.N.O.M : 30J 12 Miom, Cercle de Mostaganem, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois décembre 1862.

*-مزيلة تقع 36 كلم عم مستغانم تتكون من 08 فرق منها فرقة أولاد بن شاعة ذات الأصول المرابطية. ادرجت ضمن البلدية المختلطة سيدي علي (Cassaigne) والبلدية الكاملة الصلاحيات صور (Bellevue).

راجع :

-A.N.O.M :2N64, M'Zila.

[3] - Ibid, Cercle de Mostaganem, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Octobre 1862.

[4] - Ibid, Cercle de Mostaganem, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Mai 1862..

[5] -Ibid, Cercle de Mostaganem, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Juillet 1863.

وبالرغم من المجاعات والأزمات الاقتصادية والأمراض والأوبئة المتتالية التي عصفت بالمجتمع الجزائري ظلت إدارة المكاتب العربية تعمل على جباية مختلف صنوف الضرائب على حساب البطون المنهكة الجائعة، إذا يلاحظ أنَّـــه خلال السنوات السابقة وبالتحديد سنة 1866 حلت بالجزائر مآسي وفي مقدمتها الأوبئة والجفاف وسوء المحاصيل جراء انقطاع المطر وغزو الجراد وكانت المنطقة المدروسة عينة لهذه الكوارث فأفرغت المطامير ومعها جيوب الجزائريين، واضطر بموجبها الجزائري إلى التحول من مالك إلى مجرد يد عاملة رخيصة ومع ذلك فرضت عليه الضرائب وفي حالة الرفض يوجه إلى اللجان التأديبية التي أوكلت مهامها إلى سلطة القياد، الضرائب والغرامات التي فاقت قدرات السكان ، الأمر الذي دفع الجزائريين إلى الاقتراض واللجوء إلى السلفات لشراء الحبوب وتسديد مستحقاتهم لتشيع ظاهرة الربا بمعدلات تفوق قدرة الجزائري على التسديد كحل للخروج من أزماتهم والتي في العادة كان يستفيد منها اليهود والمستوطنينَ. إلى جانب انتشار المضاربات بالتحديد على قروض القمح مما أظهر صورة مأسوية نجد اشارات وتحذيرات في تقارير المكاتب العربية: " وبدون شك هناك اجماع من طرف السلطة الإدارية في القضايا الخاصة وبعيدا عن هذه الإساءة تمت الاشارة إلى الربا المنتشرة وبالخصوص القروض الربوية لليهود"[1]. مما تسبب حسب ذات التقارير إلى تدميرهم، المضاربات التي اشترك فيها بعض القياد ومن ذلك قايد الجبالة الزواوي بن يعقوب داخل القبائل مع الاسرائيليين الأمر الذي دفع السلطة إلى الغاء مهامه بتاريخ 08 نوفمبر 1863 وتم تعويضه بعبد القادر بوعصوم على رأس قيادة الجبالة[2] ويشير تقرير ماي 1863 " أنَّه في بعض أسواق مستغانم بعض المرابين الفرنسيينَ وتحسبا للمحصول القادم يبحثون عن استغلال الأهالي فقد عرضوا المال بشرط التسليم في شهرين ديكاليتر من الشعير بـــ 01 فرنك جاهز، وقد استطعنا من خلال

[1] -A.N.O.M : 30J 12 Miom, Cercle de Mostaganem, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Novembre 1860.

[2]-Ibid, Cercle de Mostaganem, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois novembre1863.

نصائحنا منع المضارب المفتري من ذلك"[1]. والهدف من ذلك هو أنَّ الادارة الكولونيالية كانت تريد الاستحواذ والحفاظ على امتيازاتها ومواردها المالية والعينية داخل القبائل بعيدا عن ابتزازات المضاربين من اليهود بما يدعم الاقتصادي الكولونيالي.

استمرت الادارة الفرنسية في إفراغ جيوب الجزائريين وبمتابعة التقارير الشهرية الصادرة عن مكتب الشؤون العربية حول الأحوال السياسية ومراقبة المحاصيل الزراعية

بحيثُ أشارت تقارير شؤون المكاتب العربية الشهرية إلى الفارق الكبير في ضريبة الزكاة في دائرة مستغانم ما بين 1860 و 1861 بحيث بلغت سنة 1860 ما قيمته 173 .706 فرنك و 35 سنتيار كعائد إجمالي في حين بلغت سنة 1861 ما قيمته 130.825 فرنك و 70 سنتيار[2] . يلاحظ أيضا أنَّه خلال تقييد دفاتر الزكاة كانت تضطر الادارة الاستعمارية في حالة اخفاء المواشي إلى تغريم أهالي القبائل إذ نقرأ في المبشر 30 مارس 1852 :" ولما امتنعوا أهل مستغانم وخالفوا أوامر الدولة في تقييد المطالب المخزنية حلت بهم عقوبات شتى حيث أن مراد الدولة في قطع الفسادِ والعنادِ ومن ذلك أنَّ 18 شخص من أولاد رياح حلت بهم خطية الجزية لإخفاء عدد مواشيهم عن البايلكْ كما حلَّ أيضا بعشرين شخصاَ من أولاد خلوف* الجبلية و 16 من أولاد خلوف سواحلية وأمَّا أَعراش المخزن وعرش مجاهر لازالوا في غاية الطاعةِ لأوامر البايلكْ وقد ظهر منهم الإنقيادْ ...[3]".

اجتهدت السلطة الكولونيالية في إيجاد الطرائق خلال المرحلة المدرسة في إقرار القوانين والمراسيم، بهدف هيكلة المجتمع الأهلي مستغلة سلطة القيادات المحلية الدينية والارستقراطية، التي أوكلت لها وظائف مقابل إمتيازات عقارية وشرفية بهدف إقرار الأمن وجباية الضرائب بمختلف صنوفها التي لم ترحم جيوب الجزائريين رغم الفاقة

[1]- Ibid, Cercle de Mostaganem, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois mai 1862.

[2] -Ibid , Cercle de Mostaganem, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois avril 1861.

*- أولاد خلوف : تقع 10 كلم عن مستغانم من ذرية سيدي بوخليف ينتمي إلى مداح النبي صلى الله عليه وسلم سيدي لخضر بن خلوف

[3] - جريدة المبشر، 30 مارس 1852.

إضافة إلى مختلف أشكال التغريم الموجه لدعم الميتربول والمشاريع الاستيطانية"، والرغبة في إحلال العنصر الأُوروبي وتمليكه على حساب أملاك الجزائريين، فإدعت حفاظها على الهياكل القديمة والتقليدية بهدف التعرف على البلاد وإكتشافها بما يسهل إخضاع الطرف الآخر. انطلاقا من احترام تقاليده وعاداتهِ بالتغلغل في وسطهِ رغبة في تفكيك الأطر الإقتصادية و الإجتماعية ، فكانت المكاتب العربية من أهم الأدوات التي سهلت هاته المهمة رغم المعارضة والمشاحنات التي غذتها الصحافة وبعض السياسيون ليس في طريقة إضطهاد الجزائريين ولكن في استغلالهم والاستفادة منهم بما يغدي نهم الأطراف المتضاربة ومن ذلك الكولون بحكم أحقيتهم المكتسبة بسيادة الغالب ووفق منطق الغازي فكان سلاح التشريع العقاري وسيلة لاشباع ذلك النهم من خلال اقرار الملكية الفردية بما يسمح بتملك الأوروبي وتجمع الثروة في يدهِ على حساب إفقار الجزائري صاحب الأرض .

الباب الثاني:

التشريعات العقارية وتطبيقاتها 1863-1882

الفصل الأَوَّل : مرحلة تطبيق القرار المشيخي 1863-1870

01- تحليل أهداف القرار المشيخي 22-04-1863

02- تأسيس اللجان والجماعات.

أ- اللجان واللجان الفرعية.

ب-تأسيس جماعة الدوّار أو القبيلة

03- الاجراءات التطبيقية للقرار المشيخي ما بين 1863-1870:

أ- عكرمة الشراقة 23 سبتمبر 1867

ب- عرش مازونة 18 نوفمبر 1869

الفصل الثاني : مرحلة تطبيق قانون فارني العقاري 1873- 1882

01 أهمية قانون فارني العقاري (**Warnier**) 26 جويلية 1873

02 دراسة لميادين تطبيق قانون فارني 26 جويلية 1873.

أ- تطبيقات قانون فارني على عرش عكرمة الغرابة.

أ1- تطبيقات قانون فارني على الدوّار الأهلي الغواليز 23 جوان 1883.

ب-أ2- مسألة الألقاب في الدوار الأهلي الغواليز .

ت-أ3- الحصص الأرضية بالدوار الأهلي الغواليز.

ث-أ4- الدليل الأبجدي في الدوار الأهلي الغواليز

الفصل الأَوَّل : مرحلة تطبيق القرار المشيخي 1863-1870

توافقت ثنائية الاحتلال العسكري والاستيطان التي رافقتها ترسانة التشريعات شملت القرارات والمراسيم والأحكام... لتذليل العقبات للوافد الجديد ومنهم أصحاب رؤوس الأموال على ملكيات الجزائري المسخر للآلة الكولونيالية، لتسهيل انتقال واغتصاب العقار بما يخدم البرامج الاستيطانية واستكمالا لنزعة الكولون في الانفراد بالجزائر بما فيهم أصحاب المشاريع الاستعمارية الذي لم يتونوا في الضغط على الإدارة من أجل تمرير التشريعات ليحققوا أهدافهم بمنطق حكم الغالب على المغلوب ، بهدف تحرير الأراضي الجزائرية ليسهل اختراقها بما يكيفها للمعاملات العقارية والمضاربات من خلال صيغ أرستها التشريعات الفرنسية الأمر الذي شجع التوافد الأوروبي إلى الجزائر وفي المقابل إلى إقصاء الجزائري حين غذت أرضه مجرد سجن كبير في ظل الحكم العسكري وأداة مسخرة للكولون في ظل الحكم المدني .

ولهذا سنحاول معالجة الباب الثاني انطلاقا من الوضعية الإشكالية التالية :
ما هي الإجراءات التطبيقية للقوانين العقارية في الرقعة الجغرافية المدروسة وما الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ذلكَ؟

1) - تحليل أهداف القرار المشيخي 22 أفريل 1863 :

جسد القرار المشيخي قناعات الإمبراطور نابليون الثالث بالخصوص خلال زيارته للجزائر في سبتمبر 1860 ،بضرورة إحداث تحولات اجتماعية واقتصادية في الجزائر وتنشيط الاستعمار من جهة والاهتمام بترقية الجزائريين من جهة أخرى مع إتباع سياسة التهدئة معهم[1] وكان هذا تتويجا لأفكار إسماعيل أوربان 1812-1883(Thomas Ismayl Urbain) واتضح هذا من خلال الرسالة التي وجهها الإمبراطور نابليون الثالث إلى الحاكم العام دوق مالكوف بيليسي (Duc de Malakoff Pélissier Le Gouverneur Général de l'Algérie.) بتاريخ 06 فيفري 1863*، التي طرحت فكرة كيفية تثبيت العرب على الأرض المتبقية ؟ وعبرت عن ضرورة احترام الأهالي واحترام ملكياتهم والعمل على خلق التجانس بين الأهالي والمعمرين بهدف تجنب الانتفاضات ،كون الأمن ركن من أركان توطين المستعمرات وتثبيت الاستعمار وهذاَ في إطار احترام عادات وتقاليد الأهالي ووضع حد للمخاوف التي أثارتها النقاشات حول ملكية العرب. فكانت الرسالة بَــرنامجا إصلاحيا أكد فيها الامبرطور " ضرورة العمل على إقناع العرب أننا لم نأتِ إلى الجزائر للظلم والسلب ولكن جئنا حاملين لفوائد الحضارة"[2] كما انتقد طريقة أبعاد العرب عن أراضيهم وانتزاعها منهم باللجوء إلى الحصر والتجميعْ (Cantonnement) ودعا إلى إيجاد طرائق بديلة لجذب الجزائريين بقوله " فنطلب الآن الوصايل لإصلاح خاطر العرب وإمالة قلوبهم إلينا لأنهم جنس زينتهم العقل والهمة العليا والشجاعة والمهارة في بعض أمور الفلاحة"[3] كما تذكر الرسالة أنه جاء للحد من المخاوف ورد الحقوق إلى أهلها " فقانون 1851 بين حقوق

---

[1]-سعد الله، أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، الجزء الثاني، دار البصائر، ط 06، 2009، ص16.

*: تلقب بيلسيي بدوق مالكوف بعد مشاركته في حرب القرم والرسالة نشرتها الجريدة الرسمية للإمبراطورية الفرنسية المرشد العام le moniteur universel التي كانت تصدر بالجزائر العدد 58، وقد اكد أوربان ان رسالة الامبرطور حملت أفكاره بصفة مباشرة.**راجع : مصطفة، عبيد، الجزائر في كتابات توماس(إسماعيل) أوربان 1812-1884 دراسة تحليلية ، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ المعاصر، الجزائر 2007-2008، ص 80.**

[2] -Le live statistique et documents relatifs du Senatus- Consulte sur la propriété arabe 1863, Paris,P :09.

[3] -- عبد الحميد، زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1900، الجزائر ، رسالة نابليون الثالث إلى سعادة الماريشال، دوق مالكوف ووالي الجزائر العام، بتاريخ 06-02-1863،الجزائر 2010، ص 160.

الملكية وحق الانتفاع ، وهو مفهوم سيء ، حان الوقت للخروج من الوضعية، فإقليم القبائل في حالة ما إذا اعترف به سيتم تقسيمه إلى دواوير ممَّا يسمح فيما بعد بمبادرة الإدارة إلى إقرار الملكية الفردية"[1] كما أكَّد بأن الجزائر سيتقاسمها الأهالي والكولون متعاونين معا ذلك : " أنَّ الأهالي لتربية الخيول والماشية والزراعة الطبيعية للأرض، أما النشاط والذكاء الأوروبي فهو مكرس لاستغلال الغابات والمناجم والتجفيف والري، وإنتاج الزراعات المتقنة واستيراد الصناعات التي تسبق وترافق تطور الفلاحة[2]". في حين تسهر الحكومة على المصالح العامة والأشغال العمومية ونشر التعليم ..." وأما الدولة فلها النظر في المصلحة العامة بإحداث ما يتعلق بنفعهم من فتح الطرق وغير ذلكَ، وتعطيل القوانين الواهية المتشابهة التي فايدتها غير ظاهرة فيجوز للناس كلهم التصرف الكامل في معاملاتهم"[3].

ويتضح هنا هدف الامبرطور من الرسالة ومشروعه الذي ظاهره التمدين وباطنه تقسيم القبائل وتفتيتها من خلال **خلق الملكية الفردية** و نقل واستباحة الأرض من خلال حرية انتقال الملكية بين الجزائريين والكولون وترسيخ الاستيطان " ونبدأ في النظر في أوطان الأعراشِ وحدودهاَ ثم نقسم كل وطن أقساماً بين الدواوير حتى يمكن للدولة فيما بعد تفريد الأملاك وتعيينها لأصحابها شخصا شخصاً سالكة فيها طريق التيقظِ والاحتياط، ثم عند إقرار العرب في أملاكهم إقرار مطلقا ثابتا يسهل لهم التصرف فيها كما يشاءون فتكثر حينئذِ المعاملات وتزيد يوما بعد يوم ...وذلكَ أنفع من القهر في تأليف قلوبِ العرب وإصلاحِ لنفوسهم بقبول عواينا وعمراننا.[4]" و دعا في ذات الرسالة إلى " تشجيع الشركات الكبرى ذات الرأسمال الأوروبي "[5] وختمها بـ " هذا هو سِـــيادة الماريشال الطريق الذي يجب انتهاجه، حتما فالجزائر ليست مستعمر بأتم معنى الكلمة بل هي مملكة عربية فالأهالي يملكونَ كالمعمرينَ حقا يساوي حمايتيْ وأنني إمبراطور العرب

[1] -Ibid,P :10

[2] - Le livre statistique et documents relatifs du Sénatus- Consulte sur la propriété arabe 1863, Paris,P :10.

[3] -زوزو، عبد الحميد : نفسه، ص 161.

[4] نفسه،ص 161.

[5] -Le Livre statistique…, Op, Cit,P : 11.

والفرنسيينَ على حد سواء."[1] " كلفتُ الماريشال راندون بالشروع في إعداد السيناتيس كونسيلت (القرار المشيخي) الذي سيجعل من القبائل والفروع مالكون راسخون في الأقاليم التي يشغلونها بشكل دائم والتمتع التقليدي بأي صفة كانت"[2].

وهناَ اتضحت رغبة الإمبراطور في إقرار الملكية وتثبيتها لدى الأهالي الجزائريين في الأراضي التي يستغلونها ويقيمون عليها. غير أنَّ الماريشال بيلسي عارض بشدة هذه الرسالة وتحالف مع الكولون لعرقلة مشروع نابليون الثالث، الأمر الذي دفعه إلى التفكير في عزل بيليسي من الحكومة العامة ولكن تراجع عن القرار، وعرف المشروع معارضة شديدة " وكان المدافعون عن الكولون ينبعثون من كل الاتجاهات كلها"[3] .

وهذا ما أكدَّته المادة الأولى من القرار المشيخي: " تصبح القبائل* مالكة للأراضي التي تنتفع بها بشكل دائم وتقليدي مهما كان سند الملكية وأَنَّ المعاملات والتقسيمات التي تمت بين الأهالي والدولة والمتعلقة بملكية الأرض تبقى مقررة وثابتة لا رجوع فيها."[4] وكان يهدف إلى:

- طمأنة الجزائريين على أراضيهم من جراء عمليات اغتصاب الأراضي وتجميع السكان وحصرهم في كانتونات **Cantonnement** وتجسد ذلك من خلال رسالة موجهة إلى الماريشال بيليسي بتاريخ 06-02-1863 " يبدو ضروريا من أجل راحة وازدهار الجزائر، دعم وتعزيز الملكية بين أيادي ممتلكيها[5]."

---

[1] -Ibid, P :11.

[2] -Ibid ,11.

[3] - سعد الله، أبو القاسم: نفسه، ص 21.

***القبيلة:** نسق في التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية ، تقطن القبيلة عادة إقليما معينا ويكتنفها شعور قوي بالتضامن والوحدة وتستند إلى مجموعة من العواطف الأولية، هي تجمع كبير أو صغير من الناس عادة القبيلة إقليما معينا ويتحدثون اللغة نفسهاً،وتجمعهم علاقات اجتماعية خاصة يستغلون إقليما معيناً ويتحدثون اللغة نفسها وتجمعهم علاقات اجتماعية خاصة متجانسة ثقافيا ويجمعها التداخل القرابي **المرجع:** محمد نجيب، بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، بيروت 2002،ص:55.

[4] -Constitution de la propriété en Algérie dans les territoires occupés par les arabes, Sénatus -Consulte du 22 Avril 1863, Règlement d'administration publique de 23 mai 1863 ; Paris, P :02.

[5] -Arthur, Girault : principes de la colonisation et de législation coloniale, 03 eme partie, Paris, 1921, P :358.

- الاعتراف بحق الملكية للجزائريين وإمكانية إحداث ملكية فردية للعرب تدريجيا بوضع حد للشيوع غير قابل للتقسيم وهذا ما أشارت إليه المادة الثانية من القرار المشيخي:" يتم الشروع إداريا وفي مدة قصيرة من طرف اللجان الإدارية في تحديد أراضي العرش القابلة للزرع وتوزيعها على الدواوير، التي تشمل القبائل وتعيين الأراضي الرعوية وتقسيم الحصص في الدواوير وتحديد الملكية الفردية بين أفراد الدوار كملك بناء على حقوقهم السابقة[1]."
- رفع الحظر على الصفقات العقارية بين الجزائريين والأوروبيين من ذلك المادة 14 حيث نصت المادة السادسة على :" إلغاء الفقرتين 02 و 03 من المادة 14 من قانون 16-06-1851 المتعلق بتأسيس الملكية في الجزائر، إلاَّ أنّ الملكية الفردية التي سيتم إنشاؤها لصالح أعضاء الدواوير لا يمكن انتقالها لغيرهم إلا بعد صدور عقد فردي مسجل." [2] وكان الهدف من تسليم السندات تمكين الجزائريين من البيع وفتح المجال للأوربيين والشركات للتملك داخل العروش.
- حاولت الإدارة الكولونيالية الإدعاء أنَّ الهدف من القرار المشيخي هو تسهيل حرية نشاط السكان، إلاّ أنها لم تخف أطماعها في أنَّ الهدف هو خدمة مصالح الاستيطان الأوروبي وإنجاز الشركات الرأسمالية الكبرىْ.[3] وما يؤكد النهم الكولونيالي هو أنه إذا غادرت عائلة الدوار تعود الأرض في هذه الحالة إلى الملك المشترك (**Communauté**) وكذلك الأراضي التي تركتها العائلة بوراَ، يتصرف فيها الدوار باعتبارها أراضي غير آهلة وبالتالي تنقل لصالح مزارعين آخرين.[4]

حاولت الأقلام الفرنسية الإشادة بمحتوى القرار المشيخي ومن ذلك شارل أندري جوليان :" فللمرة الأولى منذ بداية الاحتلال أعطى إجراء تشريعي لكل الأهالي اللذين يملكون أراضي الملك أو اللذين يشغلون أراضي العرش ضمان ملكيتها ولكن دون أن

[1] -Ibid, P: 05.
[2] -Ibid,P :06.
[3] -Dareste, Rodolphe : La propriété en Algérie loi du 16 juin 1851 et Sénatus -consulte du 22 avril 1863, Deuxième Ed, Paris 1864, P :276.
[4] -Ibid, 280.

يكون لهم حق النظر في الأوامر أو تقسيم نزع الاختصاص في الأراضي." [1]وأنَّ تطبيقات القرار المشيخي كان من شأنها " ترقية الزراعات لدى الأهالي بالحصول على الملكية الفردية التي لا يمكن لأحد أن يشكك في منافعها الكبيرة."[2] وأنَّ تطبيقات القرار "أدت إلى مراجعة إجراءات المصادرة التي اتخذتها المحاكم ضد العشائر بتهمة أعمال العنف ضد فرنسا واحتفظت بأراضيها التي كانت تشغلها أو تحصلت على تعويضات[3]". إلى جانب تحرير الفرد من تعسف وسلطة القادة المحليين بإنشاء الدوَّار ليتشكل الدوار كبلدية عربية تتشكل من مجموعات سكانية من الأهالي منبثقة عن القبيلة والتي حاولت فرنسا أن تجعل منه وحدة إدارية قابلة للاندماج مع النظم الفرنسية.

غير أَنَّ الهدف الرئيسي من وراء القرار الولوج إلى أراضي القبيلة وتفكيك الأطر القبلية بهدف تأسيس الملكية الفردية، وفرنسة شاملة للعقار بضرب الأسس التقليدية للمكونات القبلية ومن ذلك الطبقة الأَرستقراطية الجزائرية وإضعافها وصولا إلى خلق اضطرابات اجتماعية داخل النسق الاجتماعي بما فيه ضرب البينة الاقتصادية، أراضي العروش التي كانت قبل قانون 1851 صعبة المنال بالنسبة للأوروبيين محمية من كل أشكال المُضاربات. وهذا ما أكدته المادة 06 من السناتيس كونسيلت أنَّ تأسيس الملكية سيؤدي إلى حرية المعاملات و إلى نقل الملكية لصالح أشخاص أجانب في القبيلة[4]." الفقرة الثانية والثالثة من المادة 14 من قانون 16 جوان 1851 حول تأسيس الملكية الفردية التي تؤسس لصالح أفراد الدوار إذ لا يمكن نقلها الاَّ من اليوم أين ستكون منتظمة عن طرق تأسيس وإصدار العناوين.[5]"

وقد تضمن القرار ثلاث عمليات بناء على ما ورد في المادة الثالثة من القرار المشيخي :" أشكال تحديد أقاليم القبائل وأشكال وشروط توزيعها بين الدواوير والتصرف في أملاك

[1] -جوليان، شارل اندري: نفسهُ، ص: 696.
[2] - نفسه، ص 696.
[3]- نفسه، ص 696.
[4] - Dareste, Rodolphe: Op ; Cit, P :264.
[5] -Goldzeiguer Annie Rey :Le Royaume Arabe, la politique Algerienne de Napoleon III , 1861-1870, S.N.E.D,1977. P :214.

الدواوير، والأشكال والشروط التي يتم بموجبها تأسيس الملكية الفردية وشكل إصدار العناوين[1]"

- تحدد أقاليم القبائل.
- توزيع الأراضي بين مختلف دواوير القبيلة.
- تأسيس الملكية في أراضي العرش والمخزن مع احتفاظ الدولة بحقوقها في أملاك البايلكْ*.

عملت الإدارة الفرنسية على تهيئة الرأي العام الجزائري قبل الشروع في تطبيقات القرار المشيخي بإدخال بعض النظم الإدارية، فدائما عمليات تحديد أراضي القبائل تسبقها حملة إعلامية واسعة بنشر المواد والمراسيم المنظمة للتطبيق بشكل مكثف، وفق مرسوم الإداري العام بتاريخ 23 ماي 1863 العنوان الأول المادة الأولى " أن هذه المراسيم سيتم إدراجها في الجريدة الرسمية للحكومة العامة وجريدة المبشر وستعرض أيضا في المحافظات والدوائر والأقسام وتنشر في الأسواق وفي القبائل المعنية"[2]. كما أنَّ القرار المشيخي " كان الهدف منه مزدوج سياسي ومالي لأَنَّ فرنسة الأراضي يقضي إخضاعها للنظام الضريبي الفرنسي بغرض خلق ميزانية استعمارية.[3]"

---

[1] Constitution de la propriété en Algérie.. ,Op, Cit , P :05

***:مفهوم البايلك :** مصطلح تركي قديم أخده الأتراك عن المغول والسلاجقة وأوَّل من تولى إمارة البايلك عن الأتراك هو عثمان بن آرطغرل مؤسس الدولة العثمانية وذلك سنة 1280مـ، ومصطلح بايلك أصله بكلك وهو مشكل من قطعتين " بك" و " لك" فأمَّا بك وتلفظ باي في الأصل فهو لقب أبناء السلاطين الحائزين على لقب الباشوية وذريتهم ، ثم استعمل لقبا لمعظم كبار الموظفينَ والقادة الذين يكلفونَ بإدارة الولايات ويسمون وزراء الخارج، وقد اعتمده العثمانيون كلقب لحاكم الولاية أو المقاطعة، واشتق منه لقب بيكربك التي تعني أمير الأمراء... وكلمة بايلك صارت اصطلاحا لكل ما ملك للدولة فيقال طريق البايلك وأرض البايلك ومصطلح البايلك في الجزائر يقصد به حكومة الباي وإدارته وتعني أيضا كل ما هو عمومي وملك للجميع... وقد شاع استعمالها في فترة متأخرة من الحكم التركي وقد استخدمتها الوثائق الرسمية الفرنسية في القرن 19م، وعنهم أخدها الكتاب الجزائريون المعاصرون فانتشرت بين الباحثين المتخصصين في تاريخ الجزائر العثمانية، والبايلك نظام سياسي وإداري واقتصادي واجتماعي وإيديولوجي انتهجه العثمانيون في الجزائر بطريقة تتماشى مع الذهنية المحلية ومع النظم والعرف القبلي و الإسلامي وكان على رأس كل بايلك بايا."

راجع:

أحمد، السيساوي، أحمد :البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية من فالي إلى نابليون الثالث 1838-1871، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تاريخ حديث ومعاصر، جامعة قسنطينة، 2013-2014، ص:19-20.

[2] -Darest, Rodolphe : Op, Cit, P :245.

[3] -بليل، محمد : تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1914، الجزائر،2013،ص: 388.

والجدول التالي يبين أهم الأقاليم التي خضعت لتطبيقات السيناتيس كونسيلت 22-04-1863 إلى غاية 22-04-1870 بالمنطقة الممتدة بين سهل مينا والضفة اليسرى لوادي الشلف:

الفرع التابع لمقاطعة وهران دائرة مستغانم	القبائل	الدواوير المنبثقة عن السيناتيس كونسيلت	تاريخ مراسيم التحديد والتوزيع.
عمـــي موسى	العجامة	العجامة	1869/02/27.
	الشكالة	الشكالة	1869 /10/27.
	ماريوة	ماريوة	1868 /03/ 04.
	مكناسة	مكناسة	1869/10/02.
	أولاد علي	منخورة	1867/10/30.
	أولاد بوإيكني	أولاد بوإيكني	1866/07/28.
	أولاد بورياح.	أولاد بورياح.	1868/04/ 08.
	أولاد دفلتن	أولاد دافلتن.	1868/12/13.
	أولاد ايسمر.	أولاد ايسمر.	1867/10/14.
	أولاد مدجار	أولاد مدجار	1867/10/14.
	أولاد صابر	أولاد صابر	1868/04/04.
	أولاد ايعيش	أولاد ايعيش	1868 /04/ 04.
غلـــيزان	عكرمة الغرابة	- القواليز. - القرايرية. - قربوسة.	1866/06/ 06.
	دواير فليتا	دواير فليتا	1869/02/24.
	الحساسنة	- مصابحية. - بن عودة.	1866/10/31.
	القلعة.	القلعة	1867/09/04.
	مكاحلية	تحمدة زقاير عين قتار	1866/12/05.
	الصحاري	مينا	1867/12/21.
	أولاد أحمد	- القيايبية. - أولاد عدي. - بلعسل	1867/12/21.
	أولاد بوعلي	أولاد بوعلي	1869/05/15.
بين زمــورة وغليزان	لمحال	واد الحامول واد الجمعة	1867/04/10.
زمـــورة	أولاد بركات	أولاد بركات	1870/07/11.
	أولاد رافع	أولاد رافع	1869/09/08.
	أولاد سيدي يحيا	دار بن عبد الله	1869/09/25.
	أولاد سويد	أولاد سويد	1869/10/24.
	العمامرة	العمامرة	1869/10/26.
	بني درقن	بني درقن	1867/11/20.

	بني ايسعد	بني ايسعد	1869/10/27.
	الحرارثة	الحرارثة.	1869/05/01.
	أولاد يحي	- أولاد زيد. - الحباشة.	17 مارس 1869.
عين كرمان – وادرهيو	عكرمة الشراقة.	- الحمادنة - جرارة	1867/09/23.
	بني زنطيس	بني زنطيس	1869/10/26.
	مازونة	- بوماتع. - بوعلوفة - قصبة ما زونة	1869/11/18.
	مديونة	مديونة	1870/06/08.
	أولاد العباس	أولاد العباس	1867/06/22.
	أولاد سيدي بوعبد الله	التاغية.	1867/06/28.
بين عين كرمان وعـمي مـــوسى	أولاد خويدم	-توارس. -عبد القوي -مرجة قرقر.	09 نوفمبر 1867. 11 سبتمبر 1869.

Source :Estoublon (R) et Lefébure (A), Code de l'Algérie Annoté, 1830-1895, Alger, 1896, P.P: 286-287.

ما يمكن الإشارة إليه هنا أن جل القبائل الأولى التي أعلن عن تحديدها تم اختيار الأكثر قربا من المراكز الاستيطانية والاحتلال وبالتحديد في الإقليم المدني[1].

تتمثل الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي وذلك بعد صدور المرسوم المحدد للقبائل في الجريدة الرسمية للحكومة العامة والمبشر والأسواق عن طريق البراحينَ حتى يتسنى تسجيل الممتلكات في مدة أقصاها شهرينْ من تاريخ الإعلان وكل تأخر يسقط الحق في الملكية .

- تكليف لجان دائمة يعينها الحاكم العام بمساعدة مترجمين وأعوان مصلحة الطبوغرافيا بمباشرة الأعمال.
- القيام بتحقيقات في العرش وجمع المعلومات والاستماع للشهود للتعرف على حدود الملكية.[2]

[1] - Dareste, Rodolphe : La propriété…Op ; Cit, P : 265.

[2] --Estoublon (R) et Lefébure (A), Code de l'Algérie Annoté, 1830-1895, Alger, 1896, P: 278.

- الترسيم ووضع العلامات.
- إرسال تقرير إجمالي حول الترسيم.
- إرسال تقارير إلى الجنيرال قائد الفرع أو المحافظ بسير المعلومات.
- المصادقة على الحدود من طرف الحاكم العام ونشر ذلك في الجريدة الرسمية .
- توزيع الأراضي على مختلف الدواوير المشكلة للعرش وتحديد حدود كل دوار بحضور جماعة العرش والدواوير المعينة وتقسيمها إلى أرضي الدومين (أملاك الدولة)،أراضي الملك، أراضي الملكية الجماعية، الأراضي المشتركة.وهذا ما أقرته المادة 15 من مرسوم 23 ماي 1863:" أن التصنيف العقاري في إقليم كل دوار يشمل أملاك البايلك (**Les Biens Beylick**) أملاك الملك الخاص (**Les Biens Melk**) الأملاك المشتركة (**Les Biens Communaux**) الأملاك الجماعية للزراعة (**Les Biens Collectifs de Culture**)[1]".
- تحديد مدة شهرين لتحديد الاحتجاجات، بحيث ورد في مرسوم 23 ماي 1863 في المادة العاشرة :" أَنه في مدة شهرين من الإعلان المنصوص عليه في المادة 01 من المرسوم ، أنَّ المالكين للملك الخاص (**Melk**)، ومصلحة أملاك الدولة فيما يخص أملاك البايلك الواقعة في القبيلة أو الدواوير التي ستكون تحت طائلة سقوط الحق، تشكل احتجاجاتهم أمام رئيس اللجنة. الاحتجاجات التي يمكنها أن تمارس أيضا لفائدة الغائبين أَو غير القادرين من طرف شيخ الدوار، وسوف ترسل في حالة المالكين للملك أو بايلك المطالب به، مشارا إلى حدوده والأسماء الشخصية، وأسماء أصحاب الاحتجاجات، والوقائع المستند إليها الداعمة، وفي هذه الحالة ستلحق معها المخططات أو الرسومات المرئية التي تعتبر ضرورية.[2]"
- ترفع المنازعات الجماعية إلى اللجنة باعتبارها هيئة قضائية أمَّا الفردية فترفع إلى القضاء.

[1] - Dareste, Rodolphe : La propriété en Algérie.. Op, Cit, P.P :251-252.
[2] -Ibid,P :248-249.

- نصت المادة 13 من مرسوم 23 ماي 1863:" على أنَّ مجموع الأشغال المتعلقة بتحديد الدواوير والاحتجاجات والاعتراف بأملاك الملك والبايلك سيتم تلخيصها في تقرير يلحق بـــ المحاضر، المخططات، نسخ من الأحكام وقطع متعلقة بالعمليات. هذا التقرير يرسل إلى الجنيرال القائد الفرع أوالمحافظ حسب الإقليم، وينقل منه مع رأيه إلى الحاكم العام الذي يتحقق من انتظام العمليات، في حين العمليات لا تكون نهائية إلا بعد أن يصادق عليها من خلال المراسيمْ بناء على اقتراح الحاكم العام وبناء على تقرير وزير الحرب.[1]"
- تأسيس الملكية الفردية بعقود ثابتة، وهذا ما أقره العنوان الرابع من مرسوم 23 ماي 1863 المعنون بـ " تأسيس الملكية وإصدار العناوين" بحيث ورد في المادة 25:" عندما يعين المرسوم الإمبراطوري الدواوير التي ستؤسس فيها الملكية الفردية، سيتم الشروع فوريا من طرف اللجان واللجان الفرعية الإدارية المنشأة وفق المادة 02 من القرار.[2]" ولأجل هذا تمّ التأكيد بناء على المادة 26 من ذات المرسوم "على حضور اللجان في المكان انطلاقا من العناصر المقدمة من طرف اللجان الفرعية بالاتفاق مع جماعات الدواوير، على مشروع التحصيص (**D'allotissement**) للإقليم الذي يقسم العائلاتْ أو الأفراد مع الأخذ بعين الاعتبار والإمكان الانتفاع السابق انطلاقا من العادات ووضعية السكان.[3]" التحصيص وفق للمادة 27 يذكر فيه أسماء العائلات أو الأفراد ومقدار ودلالة الحصص، المشروع الذي يُقدم إلى جماعة الدوار لمدة شهر، إذ يجب أن يصل إلى المعنيينَ لاستقبال ملاحظاتهم ومن تم تقدم إلى القسم(**Cercle**) وتنشر في الأسواق[4]. في حين تقوم اللجان بالفصل في الشكاوي المقدمة (**Les réclamations**) الناشئة عن مشروع التحصيص، وكلفت اللجان بتقديم ملخص العمليات في تقرير موَّقع من طرف جماعات الدواوير، والذي يرفق بمخططات ورسومات مرئية (**Croquis Visuels**)، مع تقارير الملخص ،

[1] -Ibid, P:251.
[2] Ibid, P:255.
[3] -Ibid , P :255.
[4] -Ibid, P :256.

الذي يحال بدوره إلى الجنيرال القائد الفرع أو المحافظ ، ويوجه من طرفه مرفقا برأيهِ إلى الحاكم العام التي يتحقق من تنظيم العمليات، ومعَ ذلك لا يكون تأسيس الملكية الفردية نهائيا تذكر المادة 29 من المرسوم في كل دوار إلاَّ اذا امتثلت للمراسيم الصادرة حول اقتراح الحاكم العام وبناء على وزارة الحربية[1].

- أن تكون تكاليف التحديد والترسيم (**Le Bornage**) على مسؤولية القبائل والدواوير وفق ما أقرته المادة 33 من المرسوم " تكاليف تحديد الأقاليم والقبائل والدواوير بما فيها تكاليف العدالة والتي ستحاكم بها القبائل والدواوير تبعا للنزاعات المنصوص عليها في المادة 12 من المرسوم، ستكون من مسؤولية القبائل والدواوير بما يتناسب مع مجموع ضرائبهم. جباية الضرائب ستكون تبعاً للطريقة التي تحددها السلطة الإدارية[2]."

[1] -Ibid, 257.
[2]- Ibid,P :258-259.

2) ــ تأسيس اللِّجان والجماعــات:

أ- اللجان واللجان الفرعية:

إنَّ اختيار اللجان له أهمية كبيرة في عمليات التحديد والتوزيع، بحيث تخضع تسميتهم إلى موافقة الإمبرطور، أما الأعضاء فيتم إختيارهم من طرف الحاكم العام.

وهذا ما أكده مرسوم 23 ماي 1863 في مادته الثانية:" عمليات تحديد القبائل وتوزيع إقليمهم بين الدواوير سيتم في أقصر وقت ممكن، من خلال اللجان الإدارية المعينة من طرف الحاكم العام وستشكل على النحو التالي :

- جنيرال فرقة (**Général Brigade**) أو عقيد (**Colonel**) أو مقدم (**Lieutenant -colonel**).
- نائب محافظ أو مستشار المقاطعة أو عضو في المجلس العام من العمالة، نائب الرئيس.
- ضابط في المكتب العربي العسكري أو موظف في المكتب العربي المقاطعتيْ.
- موظف في مصلحة الدومين .

يُــرفق الحاكم العام في كل لجنة واحدة أو أكثر من اللجان الفرعية المكلفة بتنفيذ العمليات الأولية التمهيدية للتحديد والتوزيع وإعداد تعليمات التحقيقات التي تنتج عن ذلكَ، كما أنّ اللجنة واللجان الفرعية يساعدها مترجمينَ فوريينَ ووكلاء مصالح الطبوغرافيا.[1]"

أما اللجان الفرعية (Sous –Commission) يتم تشكيلهم وتعيين أعضائها تحت عناية الحاكم العام، بحيث تجتمع وتعاين الوثائق وتجمع المعلومات حول:

- حدود القبيلة.

[1] -Dareste, Rodolphe : Op ; Cit, P :245-246.

- حدود كل دوار.
- حدود الدوار والأملاك المشتركة والأملاك الجماعية الزراعية.
- أملاك كل كتلة حول الأملاك المشتركة وأملاك الملك المحتج عليهاَ.
- حول النزاعات التي يمكنها أن ترفع حول هذه الحدود.

وخلال التحقيق التمهيدي (Enquête préparatoire) تعمل اللجان الفرعية على دراسة عادات وتقاليد السكان، والتحقق من العقود الملكية التي يشوبها الخلل، ومطالب الأهالي، بحيث يذكر كل هذا في تقارير اللجان الفرعية مع رأيهم حول حقوق كل واحد، مع تسجيل ملاحظات المعنيينَ إلى جانب تحضير عمليات التحديد والتوزيع دون الحكم المسبق. كما تدعم المعلومات المقدمة للجان برسومات مرئية (des croquis visuels) لتبيان وضعية الأراضي المتنازع عليهاَ، بحيث يكلف موظفين ووكلاء بمصلحة الطبوغرافيا بهذا العمل البياني بسرعة وبإيجاز[1].

وفي حين اكتمال الأعمال التمهيدية تجمع من طرف الجنيرال القائد (Le Général Commandant) للفرع أو المحافظة التابع للإقليم وترسل إلى رئيس اللجنة.

حيث تجتمع الأخيرة ومن خلال إلقاء الضوء على هاته الأشغال المنجزة من قبل اللجان الفرعية في الاعتراف بحدود القبائل، وتوجه لهذا الغرض إلى الأماكن المَعنيةْ مع ممثلو القبائل المجاورة، فتدقق في الحدود نقطة نقطة، ومعاينة الأوصاف التي وضعت من طرف اللجان الفرعية والعناصر المقدمة مع ضبط وتوضيح النزاعات المتعلقة بالملك.[2]

[1] -Ibid , P :269.
[2] - Ibid, P.P :245-246.



Source : Lavion(H) :L'Algerié Musulmans dans le passé ; le présent et l'avenir, Délimitation des terres indigènes Paris, P :202.

ب-تأسيس جماعة الدوار أو القبيلة (Djamaa) :

وهي التي تمثل الدوار في مختلف عمليات التحديد والتوزيع فيما يتعلق بالملكية العقارية في القبائل، والتي تعين من طرف السلطة العسكرية (الجنيرالات) والمحافظين، وهذا ما نصت عليه المادة التاسعة من القرار المشيخي الذي نص على ضرورة حضور ممثلو القبائل والدوائر المعنية، الجماعة التي كان ممثلوها من شخصيات من داخل الدواوير ومن الرجال الأعيان والوجهاء والأكثر أهمية في الدوار والأكثر جدارة من حيث الثقة بين أبناء عقيدتهم وكذلك الإدارة[1]، وقد بررت الإدارة الكولونيالية ذلك أنَّ هذا التحول في الملكية العقارية في القبائل ضروري ويجب على هاته الشخصيات أنْ تلعب دورا في هذا التحولّ[2]. حيث نص القرار 14 جويلية 1863 التي تم بإمضاء الماريشال

[1] -A.N.O.M,1N3, Sénatus-Consulte Djamaa 1863-1865, Institution des Djamaas de tribu et de Douar, N :2040, Alger 14 Juillet 1864 , Gouverneur Général , Maréchale Pélissier Duc De Malakof.

[2]- Ibid.

بيليسي عليه (Pélissier Duc De Malakof) بالجزائر (Alger)على تنظيم وتأسيس جماعة الدوّار على النحو التالي:

في مادته الثانية أن تتشكل الجماعة من 03 إلى 07 أعضاء وفق القواعد التالية:

-لأجل 30 خيمة أو قربي وما فوق يعين 03 أعضاء.

-لأكثر مِن 30 خيمة أو قربي إلى غاية 60 يعين 05 أعضاء.

- أكثر من 60 خيمة أو قربي إلى أجل غير مسمىً يعين 07 أعضاء.

أمَّا المّادة الثالثة فنصت على أنَّه إذا كان هناك العديد من المجموعات المتجاورة والتابعة لنفس القبيلة، الأجدر فصلها لأجل الحصول على جماعة منفصلة بحيث تجتمع من أجل تشكيل جماعة واحدة، هذه الأخيرة تشكل بطريقة بحيث كل مجموعة تتكون من عضو واحد على الأقل[1].

أمَّا المادة الرابعة أقرت أنه يتم تسمية الجماعة من طرف الجنيرال أو المحافظ من بين الأكثر المقترحين من كل دوار، يبلغون 25 سنة على الأقل بالنسبة للعائلة، غير مسبوق قضائيا، ولم يخضع لأي عقوبة بدنية أو سمعة سيئة، أمام أي محكمة مهما كانت صفتهاَ.

أما المادة الخامسة فنصت على أنه حين تتشكل الجماعة عليها أنَّ تشكل أعضائها الذين يمثلون الدوار كممثلين أمام اللجان واللجان الفرعية، التي أنشئت بموجب المادة الثانية من مرسوم 23 ماي 1863.[2]

أما في المادة السادسة فنصت على أنَّ جماعات القبائل يتم الحفاظ عليها وستمثل مصالح القبيلة في مختلف الحالات من خلال المواد 04 و 09 و 10 و 11 و12 من ذات المرسوم المحدد، وأنّ أعضاء الجماعة من كل قبيلة تكون مناسبة مع عدد الدواوير

[1] - Ibid, Arrêté de 14 Juillet 1863, N :305, Gouverneur Général , Maréchale Pélissier Duc De Malakof.
[2] -Ibid.

التي تتألف منها على ما لا يقل عن 05 ولا أكثر من 09 وتشمل زعيم القبيلة المنصب (القايد أو الشيخ) رئيس الجماعة[1].

أمّا المادة السابعة نصت على أَنَّ كل جماعة من القبيلة تعين ممثلين لكي يمثلوهاَ أمام اللجان و اللجان الفرعية (les commissions et les sous- commissions)[2]

في حين نصت المادة الثامنة على أنّ القايد أو الشيخ المُنصب من طرف السلطة العسكرية يمثل الحق بالتوافق مع ما هو محدد في المادتين 05 و 07. في حين أكدت المادة التاسعة على أنَّ الحالات المقدمة وفق المادة 05 و 07 من مرسوم 23 ماي 1863 فيما يتعلق بطلبات الاحتجاجات حول الملك الخاص والبايلك ستتواصل فورياَ مع الجماعة أو القبائل والدواوير المعنية، وستجتمع الجماعة فورياَ للتداول حول الاعتراض المقدم من طرف المحتجينَ، حول الدعاوي التي سيتم دعمهاَ إن وجدت[3]، بمعنى أنَّ الاحتجاجات ترسل إلى ممثلي الجماعات والدواوير المعنية حتى يتمكنوا من تقديم اعتراض على ما يطالب به المعنيون ويعتقدون أَنَّه مؤسس ، وأنَّ القبائل والدواوير ومن خلال هيئة الممثلين القانونيين له الحق في الدفاع عن الاحتجاجات المقدمة.

أما المادة العاشرة فنصت أنَّ اعتراض الجماعة يتم تشكيله في المدة القانونية بناء على طلب الرئيس الذي يكون له الحق في رفع دعوى باسم القبيلة أو الدوار المدافعينَ عن الاحتجاجات، والقبيلة أو الدوار لا يمكنه أن يرفع دعوة قضائية إلاَّ بموجب ترخيص إداري، هذا الترخيص تابع للإقليم الذي تقع فيه الأملاك محل النزاع، الترخيص الذي يقدم من طرف الجنيرال قائد الفرع في المجلس المدني أو من طرف مجلس المقاطعة وسوف تمتثل للطوارئ هاته التراخيص[4].

[1] - Ibid.
[2] -bid.
[3] -Ibid.
[4] -Ibid

أما المادة الحادي عشر فنصت أنه في حالة تداول الجماعة يجب حضور أغلبية الأعضاء المشكلين منها، وفي حالة غياب الرئيس سيكون تعويضه بواسطة عميد الأعضاء الممثلين، وفي حالة توافق الأصوات في المداولة، صوت الرئيس ستكون له الأسبقية[1].

وقد كلف الجنرالات وقادة الفروع ومحافظو العمالات في الجزائر بتنفيذ هذا القرار وفقا للمادة 12.[2]

ومن الإشكاليات التي طرحت و أكد عليها قرار 14 جويلية 1863 أنَه لا توجد أية صعوبات في تشكيل جماعات القبائل، باعتبار القبيلة وحدة سياسية وإقليمية ككل، وفي الغالب يحافظ على النظام القائم، وهي ليست نفسها الدُوَّار الجزء المُتغير في القبيلة وفي الإقليم وهو غالبا غير محدد، ففي بعض أكبر قبائل التل عدد من الدواوير تحتل بشكل فردي، الأراضي الرعوية والزراعية، وكل دوار لا يشكل على الأقل مجموعة (Groupe) فهو منفصل ومميز، في الأهمية من حيث عدد الخيام، فهذه المجموعة (Groupe) بالنظر إلى القرار المشيخي يجب أنْ يكون التمثيل فيها قانوني بغض النظر على الأقاليم التي يحتلونها، ذلكَ أن الدوار يعني كل تجمع مهما كان صغيراً والذي يمثل مصلحة متميزة في المجموعة الأكبر في القبيلة، وباعتباره رابطة أصلية، في العادات والمصالح التي تشكل وحدة الدوار، وهذا يعطيه حقه في التمثيل الخاص لأجل أن تحفظ المصالح ويدافع عنها ضد تلك التجمعات الأخرى في ذات القبيلة، وكما سيحدث في الغالب أن الدوار لا يشكل مجموعة ذات أهمية، فالعديد من هذه المجموعات بالقرب من جيرانهاَ، إذ يمكن أن تجمع إداريا لكي تمثل من طرف جماعة واحدة، وفي هذه الحالة يجب الحرص على أنَّ كل مجموعة على حدا يجب أنْ يكون لديها ممثل في الجماعة[3].

[1] -Ibid.

[2] -Ibid.

[3] - Ibid, Institution des Djamaas de tribu et de Douar, N :2040, Alger 14 Juillet 1864 , Gouverneur Général , Maréchale Pélissier Duc De Malakof.

3) ـ الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي بالمنطقة ما بين 1863-1870 :

أ- عكرمة الشراقة 23 سبتمبر 1867 :

- **الجذور التاريخية لعرش عكرمة الشراقة:**

يقع عرش عكرمة الشراقة على الضفة اليسرى لوادي الشلف وهو جزء من آغاليك مينا والشلف التابع إداريا لدائرة مستغانم. يحدها من الشمال أولاد سيدي بوعبد الله وأولاد العباس ، أمَّـــا من الجنوب بني درقن ولمحال ومن الشرق أولاد خويدم ولمحال ومن الغرب أولاد أَحمد[1].

تعود أصول العرش إلى عرب بني هلال استقروا بإفريقيا الشمالية قدوما من مصر العليا خلال القرن 11م ، وهم ينحدرون من عكرمة بن يزيد أحد فروع قبيلة زغبة الهلالية، فعند قدوم الحملة الهلالية استقرت عكرمة بناحية اليعقوبية جنوب سعيدة وذلك حتى أواسط القرن الخامس عشر ميلادي، ونتيجة لحروب عكرمة الكثيرة ضدّ قبائل هوارة الأَمازيغية وقبائل أولاد خليف ولحرار ، طردوا من البلاد التي كانوا يشغلونها و زحفت قبيلة عكرمة من منطقة اليعقوبية[2] نحو التّل وتفرعت إلى عكرمة قبالة بتيارت وعكرمة الحميان أمَّا عكرمة الشراقة وعكرمة الغرابة استقرتاَ بمنخفض الشلف واستمدتا فروعها من الحرف التي يمتهنونها، حيث يلقب عكرمة الشراقة بالملاّحة لاشتغالهم بتجارة الملح وحصولهم على عقود إكتراء بيع ونقل الملح من منجم الملح ، والذي كانت سويد تستحوذ عليه بالقرب من جديوية.

أمّا عكرمة الغرابة القاطنين بسهول يلل ويلقبون بالشراحة لاشتغالهم بتجارة التين المجفف، في حين نجد عكرمة القبالة وهم الرّحل المنتشرين شمال تيارت على حدود قبائل فليتا يلقبون بالسراحة لاشتغالهم بالرعي (الأغنام والإبل)، وهناك عكرمة متاع الحميان أو عكرمة الطراقة وهم المنتشرين بأرض حميان ومنطقة سيدي سلامة بأقصى الجنوب الغربي الوهراني، ثم عادوا إلى التل زمن الباي عثمان، بايعت عكرمة الأمير

[1] - A.N.O.M, 2N6, Akerma Cheraga, propriété Indigènes ; Senatus-Consulte, 22 Avril 1863 ,Extrait des procès- verbaux du conseil de gouvernement.

[2]-A.N.O.M, 2N6, Akerma Cheraga, propriété Indigènes ; Senatus-Consulte, 22 Avril 1863 ,Extrait des procès- verbaux du conseil de gouvernement.

عبد القادر ويدرج موقفها ضمن مواقف مخزن ولد سيدي لعربي.[1]" ،خلال الفترة العثمانية شغلت عكرمة الشراقة دور القبائل المخزنية لخليفة باي وهران وقد دخلوا في صراعات مع جيرانهم فلجأوا إلى تيارت وبعد ثلاث سنوات عادوا إلى إقليمهم بالضفة اليسرى لواد الشلف وخضعوا لتنظيمات الأمير عبد القادر، مع سنة 1842 خضعوا للسلطة الفرنسية كما شاركوا في انتفاضة 1845 واضطروا للاغتراب باتجاه الجنوب ولكن سرعان ما عادوا الى مخيماتهم على حواف الشلف وأذعنوا لفرنسا[2]. **الملحق رقم 08 :**

أمَّـا عن أبرز القيادات المحلية بالعرش القايد الطاهر بلهاشمي وينحدر من عائلة عربية عريقة.

- **الإجراءات التي سبقت تطبيقات القرار المشيخي :**

1. ديمغرافية القبيلة وأملاكها العقارية حسب تقارير السيناتيس كونسيلت:

قدر عدد سكان العرش حسب تقارير القرار المشيخي بـ 4.272 فرد منهم 1.337 رجل و 1.327 إمرأة و 1.608 طفل، تسكن 675 خيمة وتحرث 441 محراث ، تتكون تروثها الحيوانية من 448 حصان و 1.070 ثور و 7.631 خروف و 888 من الماعز أمّا متوسط الضريبة خلال الثلاث سنوات فيقدر بـ 22.903 فرنك و 94 سنتيم منها 3.493 فرنك و 81 سنتيم إضافي .

يحوز الاقليم تربة من النوعية التي لا تعط محاصيل مرضية في السنوات المطيرة إذ تشكل تربية المواشي الموارد الأكثر أهمية ويشير التقرير أنه لا توجد صناعة من غير صناعة السجاد الخشن وأقمشة الخيام والتعريشة **De Tellis** [3].

[1] - سلطانة ، عابد: الترابية الاجتماعية ببايلك الغرب و أثرها على مقاومة الأمير عبد القادر 1832-1847،رسالة دكتوراه جامعة وهران ، 2010-2011 ، ص:51 .

[2]-A.N.O.M, 2N6, Akerma Cheraga, propriété Indigènes ; Senatus-Consulte, 22 Avril 1863 ,Extrait des procès- verbaux du conseil de gouvernement.

[3] -Ibid.

2. تحديد و ترسيم العرش:

بموجب مرسوم 20 جانفي 1866 تم اخضاع عرش عكرمة الشراقة من دائرة مستغانم عمالة وهران لتطبيقات القرار المشيخي للفقرتين 01 و02، بعد مناقشات حادة وبالتنسيق مع جماعة الدوار التي تمَّ تسميتها بموجب مرسوم 28 أكتوبر 1866 **الملحق رقم 09 :** عمليتي التحديد والتوزيعْ التي تمَّ فيها مراعاة القرابة الأصلية والصلات بين السكان بعضهم ببعض وموارد الإقليم وهذا أيضا بناء على الفرق القديمة (Les anciennes Ferkas) خلال الفترة التركية[1].

وقد تقرر تحديد الملكية في العرش بموجب المرسوم الإمبرطوي 23 سبتمبر 1867 وَ حسب التقارير الإدارية لم يؤدِ تحديد العرش إلى أي صعوبات، إذ تقدر مساحة العرش بـ 13.170 هكتار و 78 آر وهو مقسم من زمن طويل إلى فرعين وهما:

الملحق رقم 10 :

الحمادنة (Hamadena): المكونة من 13 دوار صغير.

و**الجرارة***(Djerara): المشكلة من 08 أقسام صغيرة ومن هنا جاء تشكيل الدوارين الأهليين لتوافر أفضل الشروط من حيث الْإقليم والسكان:

الدوارين	السكان	المساحة	المداخيل
الحمادنة	2.898 نسمة	8.746هـ و 44 آر	2.269 فرنك و 97 سنتيم
الجرارة	1.374 نسمة	4.424 ه و 34 آر	1.223 فرنك و 84 سنتيم

Source **: A.N.O.M, 2N6, Akerma Cheraga , propriété Indigène, Sénatus-consulte, 22 Avril 1863 , Extrait des procès- verbaux du conseil de gouvernement.**

[1] - A.N.O.M, 2N6, Akerma Cheraga, propriété Indigènes, Application du Senatus- consulte 22-04-1863, Répartition de la tribu en deux Douars communes.

*- **-الجرارة:** يقال أنّ سبب التسمية نسبة إلى عملهم بالملح .

ذكر التقرير أنَّ الدوار الأهلي الأول (الحمادنة) في وضعية أكثر قوة من الدوار الثاني (الجرارة) كونه يملك شروط مناسبة للازدهار مستقبلاً، كما أنَّ القرب من منخفض واد الشلف والسكة الحديدية سيفتح أشغال ري متوقعة وينعش الاقليم مستقبلاً، كما أنَّ الجزء الأكبر من الاقليم طبيعة الملكية فيه السبيقة، وكانت قد سجلت وبناء على معلومات غير كاملة العام 1855 في سجلات أملاد الدولة على أنها أرض مخزنية يخضع السكان لدفع إيجار منخفض، وبقرار إمبراطوري بتاريخ 09-12-1865 شطبت الصفة المخزنية للعرش من سجلات أملاك الدولة وأخضعت الأرض للتصرف بهدف إخضاعها لتطبيقات وعمليات السيناتيس كونسيلت[1].

وقد نتج عن تطبيقات القرار المشيخي تشكيل 05 احتجاجات (**Des revendications**) من طرف عدة أطراف :

الأولى : في بلاد خدام سيدي تزغات* بمساحة تقدر بـ 2.173 هكتار و 24 آر.

الثانية: في قطعة أرض بدوار الحمادنة بمقدار 12 هـ و 04 آر، ولم تبد جماعة الدوار أي اعتراض على هاتين النقطتين.

الثالث والرابع يتعلقان بمجموعة من الأراضي بمساحة 90 هكتار و 97 آر، وقد قدمت جماعة الدوار اعتراض وحصلت على التنازل على الاحتجاجين بإرجاع الأراضي إلى مجموعة الأراضي الجماعية للزراعة .

الخامس: أقيم من طرف أهالي أجانب عن القبيلة من أولاد سيدي أمحمدْ في إقليم بمساحة 10.997هـ و 94آر في إقليم عكرمة الشراقة و قلة من بلاد خدام تزغات وقد اعترضت الجماعة بقوة في حين لم تقبل العقود المقدمة من المحتجين إلى اللجنة.

وأدت معاينة النزاع إلى أنّ العناوين المقدمة من طرف المعترضينَ لا تقدم أي ضمانات حقيقية (**Garanties D'authentiques**) وبالتالي تم إدراج الأرض

[1] - A.N.O.M, 2N6, Akerma Cheraga , propriété Indigène, Sénatus-consulte, 22 Avril 1863 , Extrait des procès- verbaux du conseil de gouvernement. Séance du 31-07-1867.

* **سيدي تزغات:** يقال انه حسب الرواية انه من أبناء سيدي عبد القادر الجيلالي وأقام في جبل الخدام وقد خدمه سكان المنطقة لذلك سموا بالخدام وأقيك كحبوس من طرف الباي محمد الكبير في عرش عكرمة الشراقة.

كسبيقة ضمن عرش عكرمة الشراقة، أما المحتجينَ فلهم الحرية في تأكيد حقوقهم أمام المحكمة وأَنَّ الجماعة مسموح لها بدعم المحاكمة.

وبناء على ذلكَ حدد الإقليم المشكل من دوارين أهليين كالتالي:

الملك المعترف به (**Melk reconnus**) 2.651 هكتار و 73 آر، و الملك الذي تمت تسوية وضعيته (**Melk régulariser**) بـ 466هكتار، أما الأراضي الجماعية الزراعية (**Terrains collectifs de culture**) 8.709 هكتار و 73 آر، الأراضي المشتركة (**Terrains Communaux**) والتي تشمل المراعي والمشاتي والمطامير قدرت بـ 1.601 هكتار و 24 آر، الأملاك العامة (**Domain Publique**) تقدر بـ 208 هكتار و 53 آر.

ما مجموعه: **1.3170 هكتار و 78 آر.**[1] **الملحق رقم11:**

- **التحديد والترسيم لدوارين أهليين(** délimitations et bornages des Douars -Communes**):**

تمت العملية بحضور جماعات الدوار المجاورة وبعد التقسيم الإقليمي لم يطرح أي نزاع -يذكر التقرير- في حدود الدوارين، وقد تمَّ ذلك بنقاط ثابتة مثل الطرق أَو المسارات (chemins ou sentiers)، كما أدى الترسيم إلى الاعتراف وتحديد المجموعات بالاتفاق مع جماعات القبائل والدواوير المجاورة، مع إجراء إنتاج الاحتجاجات (Des revendications) حول عنوان الملك الخاص وعنوان الملك العام[2].

تم الترسيم مع الدواوير التالية حسب محضر الترسيم بتاريخ 06 و 07 مارس 1867 بحضور جماعة الدوار واللجنة الادارية بتحديد العرش بين القبائل المجاورة و دوار الحمادنة و المجموعات التي تشملها (Procés verbal de bornage):

- مع أولاد العباس من الشمال.

[1] - A.N.O.M, 2N6, Akerma Cheraga , propriété Indigène, Sénatus-consulte, 22 Avril 1863 , Extrait des procès- verbaux du conseil de gouvernement. Séance du 31-07-1867.

[2] -A.N.O.M,2N6, Akerma Chraga, Application du Sénatus-Consulte, Répartition de la tribu en Deux Douars communes.

- مع أولاد خويدم من الجنوب الشرقي .
- لمحال وبني درقن من الجنوب.
- ومن الغرب أولاد أحمد.

- **التخصيصات الاقليمية التي تمت تسويتها: (** Les attributions territoriales à régulariser**)**

ذكر التقرير أنّه تم الاعتراف بالأراضي المخصصة للأهالي بعقد الشغور (Titre d'occupation) باعتبارها حيازات منحت مسبقاً قبل الإعلان عن القرار المشيخي، أكدتها المراسيم الإمبراطورية السابقة والتي بلغت مساحتهاَ الإقليمية 466 هكتار موزعة على الدواوير بالشكل التالي :

الرقم	أسماء أصحاب التخصيصات	وصف البنايات المخصصة			طبيعة وأهمية الأشغال المنفذة	تاريخ القرار الذي سمح بأخذ الحيازة	تاريخ أخذ الحيازة	أسباب التخصيص	أرقام المجموعات التي تشكل منها التخصيصات
		الطبيعة	الوضعية	المساحة					
1	بوعادل بن سعيد	أرض زراعية	العمازة	41هـ.	منزل – 4.100 فرنك	قبل 1860	1859	وعد رسمي من السلطة بمنح الاهالي البناءون المنازل حيازات 01 هكتار مقابل 100 فرنك كنفقات	المجموعات التي تحمل الأرقام 14-16-18-20-22
2	الطاهر بن هاشمي	أرض زراعية	الزلاية	305 هـ	منزل وملحقاتهِ – 30.50 0 فرنك	قبل 1860	1853		المجموعات التي تحمل الأرقام 12-14-15-17-19-23-24-25-32-و 35.
3	الحاج بن يمينة	أرض زراعية	البرايجية	30 هـ	منزل 3.000 فرنك	قبل 1860	1856		المجموعات التي تحمل الارقام 10-11-26-27-28.
4	مخطار بن مهدي	أرض زراعية	أولاد سليمان	30هـ	منزل 3.000 فرنك	قبل 1860	1859		المجموعات التي تحمل الارقام 08-09-25-و 29
5	الطاهر بن عابد	أرض زراعية	أولاد	30	منزل	قبل	1859		المجموعة رقم 01

				1860	3.000 فرنك	هكتار	عابد		
6	محمد بن حليمة	أرض زراعية	العمازة	30 هـ	منزل 3.000 هكتار	قبل 1860	1859		المجموعة رقم 21 و 30

Source : A.N.O.M, 2N6, Akerma Chraga, Application du Sénatus-Consulte, Répartition de la tribu en Deux Douars communes. Attributions territoriales à régulariser.

ذكر التقرير أنه تمَّ تسمية لجنة خاصة سنة 1861 لتقييم النفقات المعدة للبناء والتشجير والموظفة على مستوى دائرة مستغانم، فوجدت أنّ كل النفقات في كل قبيلة تبعا لذلك اقترحت بموجب وعود سابقة، كتخصيص 01 هكتار بـ 100 فرنك من النفقات تمنح لكل واحد يرغب في بناء منزل، وقد أشار التقرير إلى أنَّ الوضعية أعلاه لا توجد في مقتطف سجل لجنة 1861.في حين أنَّ اللجنة الإدارية ليس لها إلاّ اقتراح انجاز الوعود التي تمت قبل مرسوم 25-07-1860 على النحو المنصوص عليه فيما تبقى من التعليمات، دون انتظار المرسوم الذي يوجب تكريس ذلكَ في وقت لاحقْ، وأنّ الأراضي التي خصصت تمت تسميتها في مختلف المجموعات[1].

ما يلاحظ هو أنَّ أَغلب من خص بالتخصيصات الإقليمية من القيادات المحلية في العرش ومن أصحاب الثروة، وهذا ما يعكس أيضا حاجة الإدارة الاستعمارية إلى الأموال لتنفيذ مشاريعها الاستيطانية من خلال خلق الثروة .

- **الاحتجاجات: (Les revendications):**

أثارت تطبيقات القرار المشيخي في عرش عكرمة الشراقة العديد من الاحتجاجات ، وأغلبها تتعلق بأراضي الملك والأملاك التي ضمت لأملاك الدولة في دواري الحمادنة

[1] - A.N.O.M :2N6, Akerma Chraga, Application du Sénatus-Consulte, Répartition de la tribu en Deux Douars communes. Attributions territoriales à régulariser.

والجرارة ، والتي فتحت بتاريخ 26-10-1866 في مدة أقصاها شهرين، وفق التنظيم الإداري العام في مادته العاشرة وبلغ عدد الاحتجاجات 06 وفق ما ورد في المقرر .

أ: اثنان بصفة عنوان الملك لعدة سكان من القلبية دون تسجيل معارضة الجماعة والمسجلة في الأرقام 01 و 04 المجموعة 31 بمساحة إجمالية تقدر بـ 2.173 هـ و 24 آر والمجموعة رقم 36 بمساحة تقدر بـ 12 هكتار و 04 آر ، وكلاهما يقعان في الدوار الأهلي الحمادنة.

ب: احتجاجان مشكلان بعنوان الملك لعدة سكان من القبيلة، غير أنّ موضوع الاعتراض كان من طرف جماعة الدوار والمسجل تحت الأرقام التالية 02 و 03 من المجموعة رقم 05 بمساحة 53 هكتار و 24 آر في دوار الجرارة والمجموعة 37 بمساحة 37 هكتار و 73 آر في دوار الحمادنة.

ج: الاحتجاج الخامس: مقدم من طرف أجانب عن القبيلة، يتعلق بعكرمة الشراقة (نصف المجموعة رقم 31) والمسجل تحت رقم 05 بمساحة 10.997هكتار و 54 آر.

د: أما الاحتجاج السادس : مشكل من طرف أملاك الدولة في المجموعة 31 بموجب المادة 05 من القرار المشيخي والمسجل تحت رقم 06 ، كما ذكر التقرير أنَّ العديد من أراضي الملك والمخصصة للتخصيصات الإقليمية هي موضوع معارضة.

ما يلاحظ أولا هو قصر المدة التي حددت بشهرين لتقديم الشكاوي والاحتجاجات و أيضا حجم الاحتجاجات في المطالبة باسترجاع أراضي العرش بالخصوص ذات طبيعة الملكْ وعن تلك الاختلاسات التي تمت تحت غطاء مراسيم وقرارات القرار المشيخي التي مست العقار[1].

- **تصنيف الأملاك العقارية حسب القرار المشيخي بعرض عكرمة الشراقة:**

✓ **الأملاك الجماعية الزراعية والمشتركة الرعوية:**

حدد القرار المشيخي الأملاك الجماعية والمخصصة للزراعة في العرش بمساحة إجمالية قدرت بـ 8.709 هكتار و 73 آر، موزعة بين الدواوير التالية:

[1] - A.N.O.M, 2N6, Tribu des Akerma Chraga, Revendications.

الحمادنـــــة:	المجموعة رقم 07	5.146 هكتار و 48 آر .
	المجموعة رقم 34	191هكتار و 28 آر
المجمـــــوع:		5.337هكتار و 76 آر.

الجـــــرارة	المجموعة رقم 02	2هـ و 28 آر
	المجموعة رقم 03	3.046 هكتار و 39 آر
	المجموعة رقم 06	305 هكتار و 30 آر
المجمـــــوع:		3.371 هكتار و 97 آر.
المجموع الإجمالي :		8.709هكتار و 73 آر.

Source: A.N.O.M :2N6, Tribu des Akerma Chraga, Biens Collectifs de culture et communaux de parcours.

أمَّا أراضي الرَّعي والمَعروفة بالمُشتركة شكلت من مساحة تقدر بـ 1.533هـ و 14 آر وزعت كالتَّـــالي بين الدوَّارين:

الحمادنة	المجموعة رقم 33	615هـ و 81 آر.
جرارة	المجموعة رقم 04	917 هـ و 33 آر
المجموع:		1.533هـ و 14 آر.

Source : A.N.O.M : 2N6, Tribu des Akerma Chraga, Biens Collectifs de culture et communaux de parcours.

- ✓ **الأملاك المشتركة للدومين العام (**– Les Biens communaux Demain Public**) :**

تم إدراجها في المساحة الإجمالية للعرش وتشمل :

- الأملاك المشتركة وتشمل (المقابر ومواضع المشاتي و المطامير)
- الدومين العام ويشمل: (الطرق، مجاري المياه، المنابع والآبار.

ب- عرش مازونة 18 نوفمبر 1869 :

- **الاطار الجغرافي والتاريخي للعرش من خلال تقارير القرار المشيخي:**

ورد في تقرير السيناتيس كونسيلت في باب تاريخ القبيلة (Historique de la tribu) أنّ عرش مازونة يقع على المرتفعات التي تشكل منحدرات الشلف، وهو يشكل جزء من آغاليك مينا والشلف قسم مستغانم (Cercle de Mostaganem) بعيد عنها بحوالي 105 كلم وعن أورليون فيل (الشلف) بـ 30 كلم وبـ 45 كلم عن عمي موسى، يحدها من الشرق قبيلة سبيح من عمالة الجزائر وفي الجنوب أولاد العباس وأولاد سلامة وفي الغرب مديونة.

يشمل إقليمها مساحة 20.155 هكتار ويسكنها 2.349 فرد يتركز الجزء الأكبر من السكان في القرى (les villages) أين يسكن أهالي مازونة بالذات أمَّا الباقية سكنت الملحقات(Les annexes).

يذكر التقرير التاريخي أنَّ أرض مازونة سكنتها قبيلة مغراوة الأمازيغية قبل خلق المدينة وهي قبيلة أمازيغية قوية ومن هنا جاء اسم مازونة* وهو تحريف لاسم أمازيغي (la corruption du mots berbères Mazina) بمعنى المنحدر (Pente) وهو الاسم الذي أعطي لكل المدينة تقريبا بالتحديد القرية الرئيسية وقد بنيت بجانب التــل.

أمَّـا عن التركيبة السكانية فهي مزيج بين عرب قريش والأمازيغ والكراغلة، يذكر التقرير أنَّ العرب أطلقوا على أحد الأحياء اسم بوماتع أَمازيغي ويقال أنه عاش بقرون قبل النبي صلى الله عليه وسلم. الحي الذي ذكر التقرير أنّه لم يتمكن من ترميمه بعد

*-ذكر صاحب دليل الحيران ..:" أنّ مازونة اسم قبيلة زناتة لأنّ اسم أبيهم زناتة ومنديل هو الذي إختطّ مازونة التي كانت بها قبيلة واندرست سنة خمسة وستين من القرن السادسْ كما في الخبر المعرب وعجائب الأسفار أنّ الذي اختطها هو أبوه عبد الرحمان ولمنديل ... تولىّ مازونة بعدهُ ابنه علي على ما في العجائب والأخبار والخبر المعرّب.."

راجع:

الزياني، محمد بن يوسف: دليل الحيران وأنيس الشهران في أخبار مدينة وهران، تح، المهدي البوعبدي ، ص: 55.

في حين يرى المولاي بلحميسي:" أنّ ملكا حطَّ بها أثناء مرورهِ بأعالي جبال المنطقة برفقةِ ابنتهِ زونة طلب من رجالهِ إحضار الماء لها، بايجادهم لهذا المنبع حرموه على الغير وصولاً إلى ماء زونة فخصّ لها دون غيرها.

راجع:

- Belhamissi , Moulay : Histoire de Mazouna, S.N.E.D, Alger, 1981, P :21.

الحروب التي خلفت الدمار منذ انحطاط القوة الرومانية في البلاد، أمَّا خلال المرحلة الثانية (فترة الفتوحات الإسلامية) غدت مازونة منتمية إلى بني ثابت بن منديل من فرع قبيلة مغراوة ضمن حيازة المغرب الأوسط، واستمر الوضع إلى 1086 مـ ، حين أطاح الموحدون بالمرابطين وأصبحت مازونة تحت سلطتهم إلى غاية 1170 م وأعادوا سلطة مغرواة بمتوسط جزية، وأدرجت مازونة تحت قيادة تلمسان وفي عام 1245 مـ انتقلت إلى أيدي بني زيان ودمرت جزئيا جراء الحروب الدموية بين بني زيان وبني مرين وبقيت لهم إلى غاية القرن 14مـ وخضعت للمحال وقد حافظوا عليها طيلة قرون، غير أنهم لم يتمكنوا من إخراجها من حالة الأطلال والدمار.

إلى فترة استيلاء خير الدين بربروس على المدينة حوالي 1540مـ فأصبح سكانها تابعين لهُ، ولم يترك حامية بها وفي حوالي 1562م أسس حسان باشا عوج (Aoudj) عمالة وهران في بايلك الغرب ونصب بايا جديدا، وهو بن خديجة والسبب في اختيار مازونة كعاصمة للبايلكْ يعود إلى أنها خارج اعتداءات مسيحي وهران (الاسبان) إلى جانب القدرة على العمل بأكثر فعالية بين السكان والعرب والأمازيغ باعتبارها نقطة إستراتجية تقع في داخل البلاد ووسط القبائل، بايلك وهران الذي يمتد إلى غاية مليانة، فكان اختيارها كمقر للحكومة ورافقته يقول التقرير 80 خيمة تركية تركها الباشا خلال رجوعه إلى الجزائر.

ويذكر التقرير التاريخي أنَّ وجود الباي بها أخرج المدينة من حالة الدمار في حين أنَّ السكان أفسدوا ذلك من دون شك و في حضور العسكر التركي .الفترة كانت عصيبة ما جعل أحمد بن يوسف الملياني وهو مرابط الأكثر تبجيلاً يتنبأ للمدينة والسكان بأنهم جميعا ستلتهمهم نار جهنم (Qu’ils seraient tous dévorés par le feu de l’enfer.). إلى غاية اتخاذ معسكر كعاصمة لبايلك الغرب من طرف الباي بوشلاغم*.

*- لعبت دورا هاما وهي تحتل مكانة عاصمة بايلك الغرب، كما ساهمت بعدة حملات عسكرية ضد الإحتلال الإسباني لوهران وذلك من سنة 1563 إلى غاية 1791 بدون ان نهمل أنّ بخر بايات مازونة وهو الباي شعبان مات وهو يحاصؤ وهران 1696. استمرت عاصمة لبايلك الغرب إلى غاية 1700م خلال هذه المرحلة عرفت المدينة انتعاشا إقتصاديا وثقافيا هاما، حيث أنّ دور مدينة مازونة في الحركة الثقافية على مستوى البايلك والمغرب العربي بصفة عامة كانت له انعكاسات هامة وتأثيراتهِ كبيرة، كما استفادت المدينة من المراكز الثقافية الاخرى سواء على

إلاَّ أنَّها احتفظت في جدرانها بمقر البايلك، وسبب التحول هو أنَّ قوة الأتراك كانت في الغرب والجنوب استلزم تغيير إقامة الباي. و بعد مغادرته أصبحت مازونة مقر قايد مغراوة الذي أصبح تحت إمرته قبائل عشعاشة أولاد رياح زريفة أولاد خلوف بني زروال الشرفة وجبل و أولاد يون، بولاك باشي (Boulak Bachi) الذي كان يملك قيادة المدينة وقد كان قد تبث حوالي 1582م تحت إمرة الباي السوّاق (Souak) خليفة الباي بوخديجة.

ويذكر التقرير التاريخي أنَّ الشيخ محمد بن شريف جاء واستقر بمازونة وأسس المدرسة التي تدرس بها مختلف العلوم من ذلك قراءة وشرح مختصر سيدي خليل، فنالت مازونة شهرة وسمعة طيبة في العلم من خلال المدرسة ونالت لقب مدينة سيدي خليل.

بعد رحيل الوجود التركي من الجزائر أصبحت غالبية السكان من الأتراك والكراغلة والذين فضلوا الاستقلال عن مقاومة الأمير عبد القادر الذي لم يتمكن من إخضاعهم، يذكر التقرير أنَّ الجنيرال بيجو (Bugraud) في حملته في شهر ماي 1842 وعلى الضفة اليمنى للشلف زار مازونة وقد وجدها خالية من سكانها تقريبا يقول :" اتفقنا على موعد هناك لإخضاع سكان مازونة إلى فرنسا وقد ظلوا مستقلين إلى غاية 1845م."

يذكر التقرير أنَّه في وسط شهر جانفي 1843 الأمير عبد القادر عبر إلى الشلف وأقام بالظهرة ومر بمازونة وعسكر وحاول ضرب المدينة، غير أنه صُدَّ بصرامة من طرف الكراغلة، وحاول مرة أُخرى توجيه ضربة أخرى إلى مازونة ونجح في هذه المرة وأحرق جزء من حي بوعلوفة المنفصل عن واد تامدة الحي الأكثر اعتبارا والأكثر قوة في مازونة بما فيه حي القصبة . يذكر الجنيرال جونتيل (Gentil) الذي كان على رأس القيادة خلال هذه الفترة في مستغانم أنَّه كان خارج مع طابوره وكانت الأحداث تصله، وعلى علم بما يجري بجديوية وحل حينها في أقرب وقت ليهب لمساعدة مازونة كما

المستوى المحلي أو الخارجي هذا الإشعاع الثقافي الذي عرفتهُ المدينة يعكس إزدهارا ونموا إقتصاديا وبروز فئات إجتماعية كان لها دور فعال في تنشيط الحياة الإقتصادية والنهوض بالحياة الثقافية .

راجع:

الواليش، فتيحة: الحياة الحضرية في بايلك الغرب خلال القرن 18م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1993.ص: 48.

يذكر التقرير، ولكن تضخم مياه واد الشلف جراء الأمطار في هذا الوقت منع عبور المشاة ، فلم يأخذ معه إلاَّ فرسانه المشكلين حسب التقرير من العرب المتعاونين و 200 فارس من الصف الثاني للقيادة يقودها الكولونيل ماري (Marey). وصل بتاريخ 13 فيفري الساعة الخامسة مساءا أمام المدينة، الأمر الذي أدَّى إلى تراجع قوات الأمير إلى الشلف أين اضطر الجنيرال جونتيل إلى اجتياز واد الشلف في اليوم التالي في ظل الخوف من انفصال قواته من المشاة جراء فيضان واد الشلف، الذي ازدادت حسب التقرير بشكل واضح، وأشار التقرير إلى أنَّه قبل مغادرته مازونة عرض على الكراغلة اللجوء إلى مستغانم في حالة استشعار أي هجوم جديد، كون وضعية النهر لا تسمح لهم بالنجدة، غير أَنَّ السكان من الكراغلة أجابوا وبكل فخر أنهم يعرفون جيدا كيف يدافعون عن مدينتهم كما فعلوا ذلك مرتين.

يواصل التقرير أنَّ المازونيون* دائما هم حلفاؤونا ولم يعدوا يرغبون لا في بومعزة كما الأمير عبد القادر وهم ليس أنفسهم العرب الذين يسكنون بشكل عام الخيمة والذين بقوا معادين لنا إلى غاية 1846م[1].

- **الجانب العام لبلاد مازونة حول العادات والفلاحة والتجارة والصناعة (Aspect général du pays –Mœurs- agriculture –commerce- Industrie)**

ذكر التقرير أنَّ قبيلة مازونة على شكل دائري واسعة قطرها يقارب من 15 إلى 18 كلم، طبيعة التربة أكثر غرابة والتقسيم واضح بين الأراضي الزراعية و البساتين، هذه الأخيرة التي تقع على حواف المجاري المائية لقرى مازونة (واد مازونة، واد بوعلوفة، واد الصفرة، واد تامدة...) في حين تتواجد الأراضي الزراعية في كل ما تبقى

*- انضوت مازونة تحت قيادة الآغا الميلود بن عراش ضمن المقاطعة الشرقية كانت تزود جيش الامير عبد القادر بـ 100 فرد من المشاة و200 فرد من الفرسان.

راجع:

-ZOUZOU(A), Correspondance de L'Emir Abdelkader avec le général Desmichels, Ed , Houma, 2011, P.P :138-159.

[1] - A.N.O.M, 2N62 , propriété indigènes , Sénatus-consulte 1863, tribu Mazouna Douar-commune de Renault (Rapport Historique de la tribu.)

من العرش أما عن الأكثر أفضلية وإنتاجية للحبوب فيقع في سهل الغْرِيْ (Gry) وأشار التقرير أن عرش مازونة يلاحظ فوق كتلة غابية واحدة تنعدم فيها الأدغال (broussailles) مما يضطر السكان لسد حاجياتهم اليومية لشراء الحطب من القبائل المجاورة كمديونة والشرفة وأولاد يونس.

ويذكر التقرير أنَّه خلال تأسيس مازونة وفق الأساطير بوجود غابة رائعة لنفس موقع المدينة ذاتها، كما أنَّ الجبال التي كانت تطل على واد بوعلوفة كانت مشجرة بشكل جيد غير أنَّ الأهالي قاموا بقطعها لبناء القرابى ومساكنهم.

أما عن النشاط الاقتصادي بالعرش فهو يجمع بين النشاطين الزراعي والتجاري وكل يكمل الآخر، فالخماسون يشتغلون بالزراعة كما يشتغل المالكون للأرض في بيع منتجاتهم، أما عن الصناعة الأساسية فهي صنع الحياك[1]، بحيث كان لهذه السلع سمعة كبيرة إذ كانت تعرض في كل الأسواق الأساسية في الجنوب وفي المناطق الساحلية.

وفي وسط مدينة مازونة موقع كبير، أشار التقرير إلى أنّه يقام يوم الخميس سوق أكثر أهمية أين تتم المبادلات مع العديد من أَهالي عمالة الجزائر وقبائل الظهرة وكذلك قبائل مينا والشلف وقسم عمي موسى، فخلال فصل الفواكه يتم بيع كميات من التين والشمام والبطيخ . كما أشار التقرير إلى الطرق فهي مرسومة بشكل جيد ويمكن الوصول إلى مازونة بكل سهولة أهمها:

- ✓ في الجنوب تلك التي تنحدر من سهل الشلف وتمر بأولاد العباس و وتمر بالفندق **La caravansérail** وتنزل إلى وادرهيو.
- ✓ في الغرب التي تذهب إلى مازونة وتصل الى مديونة وتمتد إلى الظهرة وتؤدي الى عين تادلس.

[1] - A.N.O.M, 2N62 , Tribu Mazouna , Aspect général du pays Mœurs, agriculture, commerce , industrie, Tribu Mazouna.

- ✓ إلى الشمال حيث تلتقي مع أورليون فيل مرورا بقبائل سبيح والشرفة وأولاد يونس[1].

- **طبيعة الملكية العقارية بعرش مازونة (Caractère de la propriété):**

باستثناء أراضي الدومين (الأملاك الدولة) الناتجة عن الحبوس التي تشكل موضوع الايجار لثلاث سنوات، أمَّا عن الطابع السائد هو **الملك** في قبيلة مازونة أمّا عن التجزئة ليس بشكل كبير وهذا ما يفسر المساحة الكبيرة للأراضي الزراعية وهنا الرقم يرتفع بعدد السكان. ولكن الأَغلبية ملك عائلي أين الملكية فردية ومن النادر في حالة وفاة رئيس العائلة الورثة الشرعيون يقومون بتقسيم الميراث العقاري.[2] كما أنَّ القطع الأرضية تنتقل من خلال الهبات (Donations) المبادلات والبيع (échanges ou ventes) وكل المعاملات تتم فيما بين المسلمين.

- **التحديد و الترسيم (délimitations et bornages):**

خلص محضر التحديد والترسيم لاقليم عرش مازونة أنَّ التركيبة الإجتماعية مشكلة من العرب والأمازيغ و الكراغلة، خضعت للسلطة الفرنسية نهائيا 1846م ، العدد السكاني يبلغ 2.349 فرد موزع كالتالي : (الرجال: 846، النساء: 873، الأطفال: 630)، يسكنون 624 خيمة وقربي وبيت متوسط الضريبة سنة 1865 بلغ 14.524 فرنك و 66 سنتيم تشمل الرسوم الإضافية 2.215 فرنك و 62 سنتيم[3].

بموجب الإعلان عن مرسوم 29 سبتمبر 1867 لإخضاع عرش مازونة للفقرتين 01 و 02 من القرار المشيخي شرع في تطبيقات القرا بحيث تمت عملية التحديد بإشراك ممثلو القبائل المجاورة الذي سبقه تأسيس الجماعات في ماي 1866:

- ✓ الدوار الأهلي بوعلوفة على رأسهِ الحاج بن عبد الله ولد لحكل.
- ✓ الدوار الأهلي بوماتع على رأسهِ الحاج الكوبلي بن حاجي.

[1] -Ibid, Tribu Mazouna , Aspect général du pays Mœurs, agriculture, commerce , industrie, Tribu Mazouna.

[2] -Ibid, caractère de la propriété. Tribu Mazouna.

[3] -Ibid, Extrait de procés verbaux , Séance 15 septembre 1869.

✓ الدوار الأهلي القصبة على رأسهِ عبد القادر بن طاهر.

ويشير التقرير أنها لم تطرح صعوبات ذات خطورة وتمت في ثلاث نقاط في الشمال والجنوب الحد المشترك مع مازونة وسبيح وأولاد العباس وأولاد سلامة ومع القبائل الأخرى المجاورة مع مديونة في الغرب. أشارت اللجنة الفرعية إلى عدم وجود حدود طبيعية في المحيط الداخلي وأنَّ هذا الإقليم رفع هندسيا بعد التثليث، و أَشارت إلى حقوق المالكين العقارية لا يمكن إبطالها ويسهل الأمر من خلال تأسيس السجل العقاري للتحقيق في طريقة وكيفية تركيب وتقسيم الأرض.

أما أملاك الدومين فتنتشر في شكل قطع أَرضية في كل مساحة القبيلة وأشارت التقديرات أنَّ محيط بلاد سيدي عمار والتي تشمل 5.049 هكتار و 79 آر و 13 سنتيار وهي ملكية حبوس متنازع عليها من طرف الدولة وأهالي بوعلوفة، مما أثار مشاكل في التحديد وقد شرعت اللجنة في تأسيس الأَرجام والأوتاد بهدف تعليم الحدود الفاصلة.

خلص التقرير أنَّ المساحة الإجمالية تقدر بـ **20.155 هكتار** تشمل أملاك الدولة و المشاتي والمقابر والمطامير... والمقدرة بـ 6.169 هكتار و 73 آر و 90 سنتيار في حين يمثل الملك الخاص 13.985 هكتار و 26 آر و 10 سنتيار.

و بمأنَّ سكان القبيلة يشكلون 2.349 ساكن فإن الحصة لكل ساكن هي 05 هكتار و 95 آر و 37 سنتيار أي بحوالي 19 هكتار و 50 آر للخيمة أو العائلة. وقد أشار التقرير أنّ هذا التخصيص متوسط وهو كاف لحاجيات السكان بسبب جودة نوعية الأراضي[1].

- **الوضعية الإحصائية للدواوير الأهلية بعرش مازونة:**

✓ **الدوار الأهلي بوعلوفة (Bou Halloufa):**

[1] - Ibid, Mostaganem 28 février 1869 le lieutenant au 50 eme de ligne, président de sous commission.

يتشكل من الدواوير القديمة التالية : أولاد نياط، المحاميد، أصحاب القطار، المجابرية، حاسي عابد بن مكي، أولاد بن زين، أولاد دواجي، أولاد بن يعقوب، حبوشة، أولاد حميمد، أولاد بن عربي بن عابد، أولاد بن عربي بن دواجيْ، أولاد بكير، الزبايدية، أولاد لخضر، أولاد قدور، أولاد حاج عمّار، أولاد معمر، أولاد القايد العربي، مول القنة.

بغلت عدد البيوت والقربى 259 وعدد الرجال 328 وعدد النساء 333 و عدد الأطفال 217 ما مجموعه: 878. أما الثروة الحيوانية فبلغت 1955 رأس جلها من الخرفان بعدد 1693 رأس ، في حين عدد المحاريث 50,25 محراث أمّا الضريبة فيما بين 1865-1868 بلغت 6.165 فرنك و 73 سنتيم منها الرسوم الأساسية بقيمة 5225 فرنك و 20 سنتيم، والرسوم الإضافية بـ 940 فرنك و 53 سنتيم.

✓ **الدوّار الأهلي القصبة (Kasbah) :**

يتشكل من الدواوير القديمة التالية:أولاد كردقش، أولاد رقيق، أولاد الحاج الطيب، ررمتية، أولاد علي بن بكير، بطيوة، الحرارية، العويلات، أولاد الخروبيْ، أولاد الباي، الشعانبية، أولاد سيدي عيسى، أولاد أحمد السبع، أولاد الحاج عابد، عين أم الطبل.

عدد الخيم والقرابى والبيوت قدرت بـ 201 عدد سكاني 779 فرد (الرجال: 279، النساء: 282، الأطفال: 218)،أما الثروة الحيوانية فبلغت 1.329رأس منها 1.135 رأس من الخرفان، في بلغ عدد المحاريث 14,75 محراث و مجموع الضرائب ما قيمته 4.637 فرنك و 72 سنتيم منها الأساسية والمقدرة بـ 3.930 فرنك و 27 سنتيم أمّا الإضافية فتقدر بـ 707 فرنك و 45 سنتيم.

✓ **الدوار الأهلي بوماتع (Bou Mata):**

يتشكل من الدواوير التالية: بني نياط،الكرابطية، أولاد سيدي بن عمّار، أولاد بلقايد، أولاد سعد، أولاد الحاج بن خذة بن عبدي، سيدي الخلفي، أولاد سيدي أحمد بن يوسف، الحاج بن خذة، المعايشية، الدرادشية، أولاد حراث.

عدد الخيم والقرابى والبيوت قدرت بـ 166عدد سكاني 692 فرد (الرجال: 239، النساء: 258، الأطفال: 195)،أما الثروة الحيوانية فبلغت 943 رأس منها 819 رأس من الخرفان، في بلغ عدد المحاريث 29.50 محراث و مجموع الضرائب ما قيمته 3721 فرنك و 21 سنتيم منها الأساسية والمقدرة بـ 3.153 فرنك و 57 سنتيم أمّا الإضافية فتقدر بـ 567 فرنك و 64 سنتيم. [1]

شرع في عمليات الترسيم مع القبائل المجاورة بحضور جماعات الدوار المعنية تحت إشراف اللجنة الإدارية بتاريخ 21 أكتوبر 1869 بين :

- قبيلة سبيح
- أولاد العباس
- أولاد سلامة
- أولاد سلامة ومديونة
- الظهرة **الملحق رقم 12 :**

وذلك بحضور جماعة دوّار مازونة التي شكلت وفق حكم بتاريخ 10 فيفري 1869 **الملحق رقم 13 :**

أما **الجزء الثاني** من قرارات السيناتيس كونسيلت فانَّــه يستعرض في التقرير الأوّل : ملخص مجموع الأعمال المتعلقة بتحديد الدواوير وتأسيس الأراضي الجماعية الزراعية والمشتركة ومعاينة الاحتجاجات والاعتراف بمجموعات الملك والبايلك[2]

[1] -Ibid, Etat statistique de la tribu de Mazouna, 02 novembre 1868.

[2] -Ibid, Rapport résumant l'ensemble des travaux concernant la délimitation des Douars établissant la détermination des terrains collectifs de culture et des communaux et

تضمن التقرير الشامل في فقرته الأولى توزيع القبيلة إلى 03 دواوير أهلية (Douars communes) وأشار إلى الوضعية الاجتماعية والاقتصادية بداية بالمساحة 20.155 هكتار و 2.349 ساكن الذين زرعوا في السنة الأخيرة ما يقارب 121 محراث والمحراث الواحد يشمل 19 فرد وحصة كل فرد 164 هكتار و 83 آر وأشار التقرير الى الثروة الحيوانية في القبيلة والتي تشمل 37 فرس و 57 بغل و 91 حمار و 249 ثور و 3.647 خروف و 146 ماعز. أمَّا عن متوسط الدخل السنوي كرسوم إضافية لم يتجاوز خلال الأربع سنوات إلاَّ 2.215 فرنك و 62 سنتيار، أمَّا في السنوات العادية يتجاوز 3.000 هكتار وانطلاقا من التقرير التاريخي قسمت مازونة إلى ثلاث فروع متميزة وهي :

- فرع بوعلوفة
- فرع القصبة
- فرع بوماتع

أ- **فرع بوعلوفة** في الجنوب من أولاد العباس وأولاد سلامة وصبيح في الشمال.

ب-**فرع بوماتع** إلى الشرق من سبيح في الشمال والشرق وفرع القصبة من الجنوب إلى الغرب.

ت-**فرع القصبة** يشغل مركز القبيلة يشمل شرق إقليم بوماتع وفي الجنوب بوعلوفة وفي الغرب مديونة وفي الشمال سبيح.

أشار التقرير أنَّ الأَرض موزعة بطريقة عادلة بين الفروع والتي تشمل ما بين 700 إلى 900 ساكن في مساحة تقدر ما بين 4.500 هكتار إلى 8.000 هكتار بـ 48 دوّار ،بوعلوفة بـ 20 دوار والقصبة ب 15 دوار وبوماتع ب 13 دوار[1].

constatant les revendications et les reconnaissances des groupes Melk et Beylik , Rapport d'ensemble. Paragraphe 02 Répartition de la tribu en trois Douars –communes.

[1] Ibid, Mostaganem 28 février 1869 le lieutenant au 50 eme de ligne, président de sous commission.

[1] -Rapport résumant l'ensemble des travaux concernant la délimitation des Douars établissant la détermination des terrains collectifs de culture et des communaux et constatant les revendications et les reconnaissances des groupes Melk et Beylik , Rapport

و أنَّ قبيلة مازونة تحوي مصادر كُبرى كأراضي زراعية بالخصوص البساتين ووفرة المياه مما سيتيح مستقبلا إنشاء مشاريع استيطانية مستقبلية وسيتيح تسهيلات لتأسيس السكة الحديدية ومركزين أوروبيين (جديوية ورهيو) في شعاع متقارب بـ 12 كلم. و أنَّه خلال سنوات البؤس التي ضربت السكان العرب العديد من سكان مازونة هاجر إلى البليدة وملیانة وعاشوا على عملهم، واليوم يذكر التقرير بدؤوا يدخلون إلى القبيلة وعليه فانَّ قبيلة مازونة استعادت وضعها الطبيعي وكل الفروع الثلاث وجدت موضوعة في شروط إسكان وموارد ميزانية كافية تماما لتنمية وتطور المنظمة المجتمعية، ونتيجة لرأي الجماعة وبعد موافقة السيد الجنيرال قائد العمالة اقترحت اللجنة وبناء على المعطيات السابقة تشكل العرش من 03 دواوير أهلية وهي :

- **بوعلوفة** تشمل 8.300 هكتار وعدد السكان بـ 878 ساكن .
- **القصبة** تشمل 7.483 هكتار وعدد السكان بـ 779 ساكن.
- **بوماتع** تشمل 4.369 هكتار وعدد السكان ب 692 ساكن .

ما يلاحظ و بناء على ما ورد في التقرير أنَّ الدوَّار الأخير منقوص من حيث المساحة الأمر الذي أدى إلى تعويضه في جزء من أراضي الملك.

أما **الفقرة الثانية** أشارت إلى إنعدام التخصصيات الإقليمية (Les attributions territoriales à régularisés). في حين تناولت الفقرة الثالثة الاقتطاعات الاقليمية المقتطعة من إقليمالقبيلة وأشارت إلى أنه لا يوجد أي جزء من الإقليم الأولي لمازونة تمَّ رفعه لأجل المراكز الاستيطانية أو توطين قبائل منقولة.

أمَّا **الفقرة الرابعة** فتناولت الاحتجاجات والاعتراضات(Revendications et Opposition) : حددت مدة استقبال الاحتجاجات انطلاقا من تاريخ 10 نوفمبر 1868. وأشارت الفقرة إلى أنّ أراضي القبيلة كلها ملكٌ باستثناء حبوس المطالب به من طرف الدولة والغائب في السجل (Ad-Hoc) بالتوافق مع مرسوم الحاكم العام بتاريخ

d'ensemble. Paragraphe 02 Répartition de la tribu en trois Douars –communes , 20 juillet 1869.

22 فيفري 1867، وقد أكدت الجماعة من جهتها طبيعة الملك في القبيلة في شهادتها دون إعتراض منها فيما يخص الحقوق الإقليمية للسكان في القبيلة .

بتاريخ 28 ديسمبر 1868 تمّ تشكيل 98 إحتجاج من طرف مصلحة أملاك الدولة وسجلت في السجل (Ad-Doc) وهي كالتالي:97 عنوان وفق المادة 01 من الفقرة الثانية من القرار المشيخي وعنوان واحد وفق المادة رقم 05.

العقارات من الدرجة الأولى تشمل 97 قطعة وبستان تعود للبايلك و الحبوس مؤجرة من طرف مصلحة الدومين ومقسمة إلى 92 مجموعة منها 40 في الدوار الأهلي القصبة و 30 في الدوار الأهلي بوماتع و 22 في دوّار بوعلوفة، الاحتجاجات التي لم تلق أي معارضة من طرف الجماعة.

فيما يتعلق بالاحتجاج الأخير ينطبق على الإقليم الواسع المعروف بحبوس **سيدي عمّار** بمساحة 5.049 هكتار و 79 آر و 13 سنتيار، أين الدولة لم تأخذ حيازتهاَ ذلك أنّ الحبوس في حوزة سكان مازونة والذي يشمل الدوّار الأهلي بوعلوفة ويشكل مجموعة واحدة ممثلة في مخطط الدوّار رقم 25.

حبوس سيدي عمّار أشار التقرير أنه امتداد للقبيلة المجاورة أولاد العباسْ وهو مخصص لأَملاك الدولة تبعا لمجموعة المعاملات التي تمّ إقرارها بموجب مرسوم 22 جوان 1867 والتي تصل إلى غاية 1.350 هكتار، كل الإقليم يسكنه الأهالي ومحروث ولم يحتج عليه من طرف الفروع الثلاث المنفصلة وهي : أولاد بن دواجي أولاد بكير و الكنابسية والذين بتاريخ 28-01-1869 شكلوا ضذ الإحتجاج المتعلق بالملكية. تم اختيار إثنان من الوكلاء من كل فرع وتمّ تسجيلهم في السجل الإجمالي مقدمين عناوين الملكية الموجودة في أيادي أصحابها لبلاد سيدي عمّار.

في تقرير خاص (القطعة 07) سردت اللجنة كل الصعوبات - يشير التقرير- حول الاعتراف بملكية الدومين في عرش مازونة وأعربت عن رأيها بشأن سيدي عمّار وأخذ بعين الإعتبار مطالب الأهالي ضد إحتجاج الدولة .

ذكر التقرير أنّ الترتيبات الودية المنتظمة وفقا للقواعد المعتمدة للحصر والتجميعْ وتقسيم أراضي العزل اقترحت إحتجاجات المضادة لتجنب محضر طويل ومكلف و ايجاد مخرج لإشكالية من كلا الجانبين، وأنّ نفوذ و ومجهودات القيادة واللجنة مجتمعة غير قادرة على حث الأهالي على قبول العروض الواسعة التي قدمت لهم، وعليه فإنّ مسألة الملكية سيتم حلها انطلاقا من عرضها على المحاكم المختصة[1].

ما يلاحظ من خلال ذلك محاولة الإدارة الكولونيالية إلحاق حبوس سيدي عمّار نظرا لمساحته الواسعة وأراضيه الخصبة ذات الأهمية بالنسبة للاستيطان بملكية الدومين(أملاك الدولة) والتي يسكنها ما يفوق 200 عائلة، ذلكَ أنَّها لا تبعد عن المركزين المقترحين وادرهيو وجديوية إلا بـ 12 كلم إلى جانب قربها من السكة الحديدية، و في ظل إنعدام الأراضي الجماعية – السبيقة - في عرش مازونة، ميز ذلك رفض الأهالي المنتفعين والشاغلين للحبوس لكل العروض المقدمة ممن طرف لجنة القرار المشيخي، وتطبيق القوانين السابقة عليه اختصارا للجهد وتقليصا للتكاليف ، وأمام حالة العجز أدرجت مسألة حبوس سيدي عمار لدى المحاكم المختصة .

في حين تضمنت **الفقرة الخامسة** الأملاك المشتركة المخصصة لزراعة: حيث أشار التقرير إلى إنعدامها فكل الأراضي ملك أو ضمن أملاك الدولة (الدومين).

أما **الفقرة السادسة** فتضمنت الأملاك الخاصة (Biens Melk): أشار أنَّه باستثناء مجموعات أملاك الدولة 92 المطالب بها دون احتجاج من طرف الدولة في كل دوار أهلي من القبيلة وحبوس سيدي عمّار الذي هو محل صراع بين أملاك الدولة والمعنيين وباستثناء الأملاك المشتركة والدومين العام، اقليم القبيلة ملكْ ومقسمة إلى 05 مجموعات بما مجموعه 13.985 هكتار و 26 آر و 10 سنتيار : **الملحق رقم14:**

الفقرة السابعة تضمنت أملاك الدولة (Domaine de L'Etat): بحيث نقرأ في التقرير أنّه تم ضم الأراضي غير المطالب بها من طرف الأفراد والمشكلة من :

[1] -Ibid ,Les revendications et oppositions, 20 juillet 1869.

- 22 مجموعة من الأراضي المخصصة للحراثة والبساتين المنتشرة في الدوار الأهلي بوعلوفة والمدرجة في المخطط بمساحة إجمالية 44 هك و 74 آر .
- 30 مجموعة في الدوار الأهلي بوماتع مرقمة في المخطط وبمساحة إجمالية 449 هكـ و 55 آر.
- 40 مجموعة في الدوار الأهلي القصبة مسجلة في المخطط وبمساحة 414 هكـ و 578 آر و 60 سنتيار.

وبالتالي فإنَّ أملاك الدولة التي لم يحتج عليها من طرف الأفراد تمثل بناء على ذلك 92 آر مجموعة من أراضي الحراثة والبساتين بمساحة إجمالية قدرت بـ 909 هكـ و 07 آر و 77 سنتيار. و الأملاك المطالب بها حسب التقرير تندرج كما ذكر في الحبوس الواسع لسيدي عمار لتشمل أملاك الدولة ما مساحته : 5.958 هكـ و 86 آر و 90 سنتيار[1].

ما يلاحظ أنّ أغلب أملاك الدولة تشكلت من البساتين في بوعلوفة والتي تحمل أسماء ما يعني أنّ لها أصحابها منها وأصول (بستان سيدي بوقدرة، بستان سيدي صالح، بستان بن شيكور، بستان بوصوف...) وفي بوماتع (بستان الحاج الخالفي و بساتين زانكور و محمد و بستان تيتاوين ...) وفي القصبة (بستان أولاد سيدي بن طاهر وبستان أمحمد الغريب و بستان سيدي امحمد الشريف وبستان سيدي بغداد بلغربي وبستان الحاج الباي ...) .

ونفس الشيء بالنسبة للأراضي المدرجة ضمن أملاك الدولة حملت أيضا أسماء في بوعلوفة (بلاد اللوزة، بلاد الكسايل، بلاد بحيرات القنطرة، بلاد التوارس...)، في بوماتع (خمس سيدي يوب، بلاد البيضة، بلاد سيدي امحمد البكوش، بلاد جنان الغماري، بلاد سيدي عزايز، بلاد مرابط أحمد، بلاد الخوانية..) وفي القصبة (بلاد بوتلفوف، بلاد زروال دردوش، بلاد الواسطة..) الأراضي والبساتين و لعدم وجود محتجين حولها في ظل المدة القصيرة المحددة للإحتجاج دون البحث عن أصولها ضمت لأملاك الدولة بل

[1] Ibid, Domaine de l'Etat, 20 juillet 1869.

أدرج حبوس سيدي عمار المتنازع عليه ضمن قائمة الدومين ما يعني الرغبة في إحتوائه لشساعته التي تشمل حتى القبيلة المجاورة لأولاد العباس.

أمّا الفقرة **الثامنة** فتضمنت الأملاك المشتركة والمراعي (Les Biens Communaux et parcours) : شملت المشاتي ومواضع القرى والمقابر و المطامير بمساحة إجمالية قدرت بـ 32 هكـ و 33 آر[1].

الفقرة **التاسعة** تضمنت الدومين العام (Domaine Public): تشمل الأودية و الطرق والشعاب والحنافيات بمساحة تقدر بـ 178 هكـ و 54 آر.

أما الفقرة **العاشرة** فخصصت لتحليل التركيبة الإقليمية للدواوير الأهلية المتفرعة عن عرش مازونة (.Décomposition territoriale) **الملحق رقم :15.**

أما الجزء الثاني من تقرير القرار المشيخي تضمن محضر ترسيم الدواوير الأهلية والمجموعات التي تشكلها.

وقد أصدر المرسوم الامبرطوري المتعلق بالتوزيع بتاريخ 18 سبتمبر 1869 **الملحق رقم:16** وتظهر حدود التحديد والتوزيع في الخريطة المرفقة : **الملحق رقم 17**

صرَّح أحد أعضاء اللجنة المكلفة بدراسة مشروع القرار المشيخي كزابيونكا (Casabianca) :" إنّ مستقبل الاستعمار لا خوف عليه بعدما تقرر استملاك الأراضي التي بيد العرب.[2]"

أدى القرار المشيخي الذي تم التوقف عن تطبيقهِ بتاريخ 19 سبتمبر 1870 ليس حفاظا على أملاك الجزائريين وإنما نتيجة التعقيدات التي واجهت عمليات اللجان ميدانيا ومنها التكاليف المالية المتعلقة بالتحديد والتوزيع التي كانت تدفع من جيوب الأهالي، وهذا بعد أن تمّ حصر 6883811 هكـ في التل والشمال موزعة كالتالي: أراضي الملك، أراضي العرش الجماعية، الأراضي المشتركة، أراضي الدومين، أراضي

[1]-Ibid, Les biens communaux, 20 Juillet 1869.

[2] -مصطفى ، الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، تر، حنفي بن عيسى، م.و.ك، الجزائر، 1983، ص: 11

الدومين العام. والغرض من هذا التصنيف هو تسهيل عمليات انتقال الملكيات العقارية من خلال أدوات أهمها البيع بالمزاد العلني والبيع عن طريق المكتب المفتوح والبيع بالتراضي ... الأمر الذي شجع على توافد الهجرات إلى المنطقة المدروسة من الميتربول ومن الألزاس واللورين بالخصوص من اسبانيا.

لقد أدخل القرار المشيخي تغيرات على التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للقبائل كما سنحاول أن نبينها في باب آخر في المنطقة المدروسة، إذ اختفت من الخريطة أسماء قبائل لها تاريخ وحلت محلها مراكز استيطانية بأسماء فرنسية لفرنسة الأرض ومعها الإنسان من خلال قانون الإدماج. وكانت السلطات تعوض القبائل التي صودرت أراضيها بأراضي تسلبها من قبائل أخرى الأمر الذي أحدث نزاعات بين الفرق والفروع وبين أفراد العائلة الواحدة وهذا انطلاقا من التنظيم الإداري المعدل للقرار المشيخي 23 ماي 1863 الذي أقر أنّه إذا اقتضى الأمر ضمت أجزاء من أراضي الدواوير لخدمة المصالح الاستيطانية إذا يمكن تعويضها بأراضي أخرى من القبيلة تؤخذ حسب المساحات المنتزعة.

بل أنّه خلال عمليات تطبيق القرار المشيخي 1863 وعمل اللجان الإدارية المكلفة بالتحديد التي كانت تعلن لأصحاب الأراضي ملكيتها شفهيا دون وثائق رسمية إذ أنّ الحصول على عقد الملكية يتطلب إرسال البيانات إلى العاصمة حيث تستغرق الإجراءات الكثير من القضايا، فكانت العاصمة فيما يخص القضاء والإدارة وكما وصفتها جريدة المنتخب كالهوة تبتلع كل شيء ولكن لا تعيد شيئا فحدثت الكثير من الأخطاء وضاعت حقوق آلالاف الفلاحين ومن ذلك أملاك الغائبين أثناء وجود لجان التحقيق وإجراءات التحديد والتوزيع الفلاحين وأدرجت الكثير من الأراضي كما بينا في الفصل ضمن أراضي أملاك الدولة عادت لصالح الإستيطان.

لتقتطع مساحات من الأراضي لإقامة المراكز الاستيطانية والمشاريع المقترحة ضمن البرنامج الكولونيالي كالسدود و الطرق والسكة الحديدية ... ولأصحاب الشركات الرأسمالية بعد تجريد الجزائري من أرضه بطريقة قانونية لم تسلم منها حتى أراضي

الحبوس التي ضمت لأملاك الدولة بحجة الفائض وعدم استغلالها وعدم ما يؤكد ملكيتها أو أنها تابعة للبايلكْ وأنّ الأهالي لهم فقط حق الانتفاع، وفي حالة العجز كانت تلجأ لتطبيق القوانين السابقة كقانون 1851 وإلى عمليات الحصر والتجميع وتكييف مراسيم سابقة لسلب العقار أو بالرجوع للشريعة الإسلامية فيما يتعلق بتصنيف الأراضي وأنّ الحاكم بيدهِ التصرف في الأراضي وتوزيعها وهذا ما أحال الأراضي إلى يد الاستعمار. لتقام العديد من المراكز الاستيطانية في المنطقة (غليزان 1857، يلل 1859، زمورة 1864، وادرهيو 1870، جديوية 1873، الحمادنة 1876، واد الجمعة 1877...) وكلها مراكز أقيمت في محيط القبائل التي طبق عليها القرار المشيخي وادعت السلطة الكولونيالية ملكيتها لأملاك الدولة .

بما في أدى القرار المشيخي إلى القضاء على كل أشكال التضامن والتلاحم كنتيجة لتحطيم الأملاك الوقفية واستغلال أموال الزكاة والعشور التي وجهت لخدمة الاستيطان وإدراجها في قائمة الضرائب العربية ليتحول الجزائري من مالك إلى مجرد خماس لدى الكولون والقيادات المحلية وإلى بلوريتاريا كادحة نازحة إلى المدن تسكن الأحياء الهامشية نتيجة **الطرد المقنن** (Les Villages nègres) كما هو شأن في حي الزنوج غليزان[1] أو القرابة المنشأ سنة 1860 والذي خصص مجانا للأهالي النازحين، الذين أقاموا بنايات مجانية في أملاك الدولة* بعيدا عن شعاع الأحياء الأوروبية مسخرة لخدمة الاستيطان بما فيها الأوروبي وقد تضاعف عدد سكانه فيما بين 1866-1869 كنتيجة المآسي الانسانية التي ضربت المجتمع الجزائري.

إذ شهدت الجزائر في فترة تطبيقات القرار المشيخي سلسلة من الكوارث 1866-1867 صاحبها الجفاف والجراد وإنتشار الأوبئة والأمراض لتدرج المنطقة المدروسة كما سنوضح في فصول أخرى ، ضمن الكوارث الإنسانية بحيث هلك في أكتوبر 1867

[1] -A.C.R, Village Nègre.

*-دخلت في أملاك الدومين وخصصت للبلدية بموجب سند بتاريخ 05 جوان 1923

المصدر :

-A.C.R, Village Nègre.

إلى ماي 1868 بمنطقة غليزان 1.353 وفي سبتمبر 1867 بمحيط وادرهيو سجل 30 جثة يوميا على الطريق كنتيجة حتمية لقرارات القرار المشيخي وعمليات التحديد والتوزيع التي مست المجال الإقتصادي وأدت إلى تقليص المساحات الزراعية وطرد الجزائري من مصدر رزقهِ.

الفصل الثاني: مرحلة تطبيق قانون فارنييه العقاري 1873-1882:

تعتبر الفترة الممتدة ما بين 1870 – 1900 من الفترات الحرجة للاستيطان في الجزائر، حيث أصبحت السيادة للكولون بانتقال الحكم من عسكري إلى مدني وسقوط الإمبراطورية وقيام الجمهورية الثالثة ، الخلاف الذي توجّ للمدنيين تولي الشؤون الإدارية والحكومية و اتخاذ التدابير، التي عززت من قوة الكولون ورفعت من مصالحهم بالعمل على صياغة جزائر مماثلة لفرنسا تحت حكم الجمهورية الثالثة من أجل اشباع نهمهم في الحصول على مزيد من الأراضي بإطلاق أيديهم، في ظل مخاوف الجزائريين كون النظام المدني يعني سيطرة المستوطنين فكان التخوف من مصادرة أراضيهم وأن يحكمهم رؤساء البلديات الأوروبية وأن يخسروا قوانينهم المدنية وأن تتولى القضاء هيئات محلفين من المستوطنين، وكانت الصحافة في الجزائر تثير هذه المخاوف بالخصوص لدى فئة القيادات المحلية بأنّهم سيفقدون قياداتهم وزعاماتهم ...

الصراع الذي حسم بقيام الحرب البروسية الفرنسية وانهزام فرنسا في معركة سيدان 04 سبتمبر 1870 وتعيين فارني – محامي الكولون- كمحافظ على مقاطعة الجزائر من 05 سبتمبر 1870 في 1871، عززه مرسوم 04 أكتوبر 1870 برفع عدد ممثلي الكولون في الجمعية الفرنسية إلى مرسوم كريميو 24 أكتوبر 1870 القاضي بتجنيس يهود الجزائر، إلى مرسوم 24 ديسمبر 1870 القاضي بإلغاء المكاتب العربية، إلى مرسوم 04 فيفري 1871 الذي عدّ ضربة قاضية للإدارة العسكرية بحيث أخضعت الأقاليم الثلاث في الجزائر إلى سلطة حاكم عام مدني مرتبط بوازرة الداخلية ليعين بموجب مرسوم 29 مارس 1871 الأميرال دي يقيدون (De Guedon) كأول حاكم عام على الجزائر بحيث منذ البداية أعلن أنّه جاء لتلبية رغبات الكولون وانجاز برامجهم والسيطرة على الجزائر وإقصاء الجزائريين. إلى انتفاضة 1871 التي نتج عنها المصادرات الجماعية لـ 313 قبيلة ما بين 1871 و 1872 لتفتح هذه الأحداث عهد جديد للكولون في الجزائر في ظل تصاعد وتيرة الهجرة بالخصوص الألزاس واللورين .

01-أهمية قانون فارني العقاري (Warnier) 26 جويلية 1873 :

تمت المصادقة عليه في الجمعية الفرنسية بعد إدماج ثلاث مشاريع قانونية، الأول بتاريخ 14 أكتوبر 1871 عمل على إعداده عسكريون ومدنيون، ومشروع عرضه دي قيدون بتاريخ 28 نوفمبر 1872، إلى مشروع على رأسه تقرير تقدم به فارني (**Warnier**)* في 04 أفريل 1873 بهدف القضاء على أراضي العرش وتأسيس الملكية الخاصّة وتمليك الكولون، القانون الذي تمّ التصويت على اقتراحاته المتعلقة بتحديد الملكية الفردية بتاريخ 26 جويلية 1873.

وهي الفترة التي دخلت فيها السلطة الاستعمارية في لعبة التشريع ليتسنى لها الحصول على المزيد من الأراضي والأملاك وتسليمها للمستوطنين، حيث عرف عددهم طفرة هائلة خلال هذه الحقبة بهدف تحويل الجزائر إلى مقاطعة فرنسية تعود فيها السيادة

*- **فارني :** (Warnier Auguste Humbert) ولد 08 جانفي 1810، درس الكب ما بين 1823 و 1830 بباريس أرسل للعمل في عمالة وهران كجراح بقي وسط الاهالي ما بين 1837-1839، وما بين 1848 و 1849 شغل منصب مدير الشؤون الأهلية لعمالة وهران وعضو مجلس الحكومة في الجزائر، ومع سقوط الإمبرطورية عين كمحافظ للجزائر بتاريخ 05 سبتمبر 1870 في 1871 عين كعضو في لجنة المصادرة ورئيس لجنة التعويضات لضحايا انتفاضة 1871، نائب عن عمالة الجزائر وكان المحور الأساس في لجنة الملكية العقارية للتحقيق في أحداث 1870- 1871 بالجزائر، وصفه كتاب الكتاب الذهبي للجزائر " فارني الفاعل في الاصلاح المعموب به في نظام الملكية في الجزائر فلم يقم أي شخص بأفضل ما قام به في تطوير وإزدهار مستوطنتنا التي كان يحبها حبا أبويا حقيقيا، الطبيب فارني يمكن القول هو قاموس حي في الجزائر له معرفة بكل القبائل، إذ يمكنه إعطائك معلومات دقيقة لكل عائلة أهلية ذات نفوذ، تجد في ذاكرته المذهلة والمعصومة جدول لحقائق الحروب والادارة والاستيطان منذ الغزو بكل التفاصيل لكل الرجال الذيت تركوا أثرا في المستوطنة. " توفي بتاريخ 15 مارس 1875 بفرساي بفرنسا.
لديه الكثير من المؤلفات والمنشورات ابرزها :

-1839 : Les Plaies d'armes à feu chez les arabes de l'Algerie.
-1840 :La Province D'Oran sous la domination de l'Emir.
-1846 :Description de l'Algerie avec Carette.
Carte des tribus de l'Algerie
Carte de la colonisation de la province d'Oran
1854 : Réseau des chemins de fer Algerins par la ligne centrale du Tell et rattaches à la cote (aved M.Mac Crthy).
-1863 : L'Algerie devant le Sénat.
1864 : L'Algerie devant l'opinion publique.
1865 : L'Algerie devant l'Empreur.
1868 :Programme de Politique algérienne (avec M. Duval).
1869 :Bureaux arabes et colons (avec M. Duval).
1870 : Cahiers algériens (3 éd)

راجع:

Narcisse, Faucon:Livre d'Or de l'Algerie de 1830-1889, T01, Paris, Challamet rt c^{ie}, Ed,P.P :571-577.

الكاملة للمستوطنين في ظل إقصاء السكان الجزائريين إداريا واجتماعيا وثقافيا لهذا عرف **"بقانون المستوطنين"** لأنَّه اهتم بهم في حين تمَّ تهميش العنصر المحلي، والقانون على حد تعبير فيفياني (Viviani) " وضع جسرا بين الماضي والمستقبل وأقام الملكية الفرنسية"[1] وقد جاء هذا القانون بعد الضغط الذي مارسه المعمرونَ من أجل خوصصة الأراضي وفتح السوق العقارية لتمكينهم من مصادرتهاَ من الجزائريينَ، نظرا للصعوبات التي واجهتهم بسبب تمسك الجزائريين بأراضيهم، وانغلاق الأرض الجزائرية على البيوع والانتشار الواسع للملكية الجماعية والشيوع " إذ لا يمكن جلب الأهلي بين عشية وضحاها إلى الفردية (Individualisme) ولكن يجب العمل تدريجيا كنتيجة لكسرهِ من أجل الصالح العام لفرنسا فالبنية العربية لاترسم قوته وإنما هي الحياة في الجماعة (Collectivité) ." [2]

القانون الذي جاء :" في الأساس لتسريع المعاملات العقارية وضمانها بين الجزائريين والأوروبيين في الدواوير المنشأة بين 1864 و 1870 جراء تطبيق القرار المشيخي 22 أفريل 1863[3]."

تضمن القانون 32 مادة في 03 عناوين، نصت على ضرورة إقرار الملكية الفردية وإنهاء الملكية الجماعية بهدف فتح الأراضي الجزائرية لعمليات الشراء والبيع باخضاعها للقانون الفرنسي. إذ كان هدف المشرع منه : " وضع الملكية الأهلية تحت النظام الفرنسي، والإعتراف وتبيان حقوق الأفراد في أقاليم الملكية الخاصة، وتأسيس الملكية الفردية في الأراضي الجماعية .. وإصدار لأصحاب الحقوق عناوين تشكل نقطة الإنطلاق الوحيدة للملكية، وأخيرا عنوان كإجراء مؤقت يسهل المعاملات للأوروبيين باقرار الملكية الخاصة عن طريق التطهير الخاص (Purge spéciale)."[4]

---

[1] - Viviani (M) , Edouard : Etude sur les réformes proposés à la loi du 26 juillet 1873, Imp, de l'association ouvriére, Alger , 1885,P :21.

[2] - Lavion (H): L'Algerié Musulmane dans le passé, le présént et l'Avenir, Paris, 1914, P :30.

[3] -Alain, Sainte- Marie :Législation fonciére et société rurale, l'application de la loi du 26 juillet 1873 dans les douars de l'Algerois, In Etudess Rurales N° :57 ; 1975, P.P :61-87.

[4] -Ibid, P :28.

وهذا ما أكّدته المادة الأولى من القانون حيث نصت على أنّ: " تأسيس الملكية وحفظها والانتقال التعاقدي للعقارات والحقوق العقارية مهما كان مالكها تخضع للقانون الفرنسي"[1]. كما تلغى كل الحقوق العينية والارتفاقات مهما كانت مسببات القرارات القائمة على الشريعة الاسلامية أو تلك الخاصة بالقبائل يكون مخالفا للقانون الفرنسي، حق استعمال الشفعة لا يمكن أن يعارض المشترين إلاّ في حالة سحب حق الميراث من طرف الأولياء مستحقي الإرث وفقا للشريعة الإسلامية وطبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 814 من القانون المدني.

المتمعن للمادتين الأولى والثانية من قانون 26 جويلية 1873 يلاحظ أنهما أقرت الملكية الخاصة والفردية ضمن أراضي العرشْ وأراضي الملك، ذلك أنّه في القبيلة لكل فرد من أفراد الدوّار حق حصري في أراضي الملك أو العرش التي يتواجد بها الدوار الأَهلي.

كما أكدت المادة الثالثة من القانون والتي تعد القاعدة الأساسية : " أنّ تحديد الملكية الفردية ستخصص لأفراد القبيلة ستكون في حدود النطاقات التي يتمتع أفرادها بالانتفاع الفعلي[2]." ما يدل على أنّ إدارة الأملاك الدولة سوف تستحوذ على الفائض.

تسلم سندات ملكية ضمن أراضي العرش وأراضي الملك طبقا للمادة 20 من القانون، ويتّم اثبات الملكية للشخص الذي يحوز ويستغل الأرض ودون ذلك تصبح الأراضي الشاغرة ملكا للدولة. وفي حالة عدم إثباث الملكية بواسطة عقد توثيقي أو إداري فإنه يعترف بحق الملكية الخاصة طبقا لإجراءات التي حددها الحاكم العام المدني بالجزائر من خلال إصدار قرارات تنشر تتضمن إخطار من أجل تحضير كل الوثائق التي تثبث ملكية الفرد أو إحضار الشهود من أجل اثباث حقوقهم. إلى جانب القضاء على الملكية الجماعية والقوانين الشرعية والعرفية التي تتنافى والتشريع الفرنسي.

[1]- بن داهة، عدة : الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1873، أعمال الملتقى الوطني الأوّل والثاني حول العقّار إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 ، الجزائر 2007 .

[2] - Viviani (E):Op, Cit,P :20.

وقد جاء هذا القانون مكملا للإجراءات العقارية التي جاء بها السيناتيس كونسيلت 22-04-1863، ومن قبله قانون 16 جوان 1851 وعمليات الحصر والتجميع ، ممّا أتاح المعاملات العقارية وسهل انتقال الأراضي من الجزائريين إلى الأوروبيين وأصبحت الأرض مادة تجارية و وسيلة دعم للاستيطان. "وقد مسّ القانون **أولا** الأملاك العقارية المتواجدة داخل المناطق التي خضعت فيها الملكيات لعمليات التجميع ، **ثانيا** الأملاك المسجلة لدى الموثقين، وكتاب الضبط أو الاداريين والتي لا تستدعي الضرورة تجديد سنداتها، كما تنص على ذلك الإجراءات العامة الواردة في الفصل الثاني من هذا القانون، **ثالثا** الأملاك العقارية التي جرى عليها تطبيق مرسوم 21 -07-1846 أو المعفاة منه[1] ".

كما جاء هذا القانون بهدف تحقيق السياسة الاستيطانية وتنفيذا لرغبة وضغوطات الكولون، من أجل خوصصة وفرنسة الأراضي وفتح المضاربات والسوق العقارية للاستحواذ على العقارات واغتصابها. ضمت بموجبه العديد من الأراضي الشاغرة باعتبارها أملاك دولة و التي لا يملك أصحابها سندات تثبت ملكياتهم قبل جويلية 1830م، لتفقد الأراضي الزراعية قيمتها التقليدية وليقع الفلاح الجزائري رهينة ظروف جردته من ملكيته. وبمقتضى هذا القانون حدث انقلابا فعليا في التركيبة الإجتماعية و في البنيات الزراعية الجزائرية أو بمعنى آخر انقلابا في نمط الإنتاج الزراعي وهذا بطبيعة الحال لصالح الإنتاج الرأسمالي الناشئ في الجزائر في الشكل المميز لنظام الإنتاج الاستعماري تحوّل من خلاله الكولون إلى وسيلة ضغط.

ابتداء من 01 جانفي 1874 بدأت تطبيقات قانون فارني وتمت تسمية 04 لجان كل واحدة مشكلة من المفوض المحقق (Commissaire Enquéteur) و الرئيس (Président) و الكاتب المترجم (Secrétaire Interpréte) و ماسح

[1] - بن داهة،عدة ، نفسهُ ،ص 364 .

الأرض لمصلحة الطبوغرافيا (Géometre du service de la Topographie)[1].

والجدول التّالي يبّين أهم القبائل التي خضعت لتطبيقات قانون فارني 26-07-1873 والتّي سلمت بموجبه عناوين الملكية في منطقة غليزان :

الفرع القضائي لمقاطعة وهران دائرة مستغانم :	أقاليم الأهالي	تاريخ انشاء عناوين الملكية بصفة نهائية :	تاريخ التسجيل :
غليزان :	بلعسل	15 ديسمبر 1890	30 ديسمبر 1890
عين كرمان – وادرهيو -	بوعلوفة . بوماتع .	28 اكتوبر 1885 10 مارس 1885 .	02 مارس 1886 . 25 ماي 1885 .
غليزان	دواير فليتا .	15 ديسمبر 1882	28 فيفري 1883 .
غليزان	المصابحية قواليز .	أ/- 20 جوان 1881 ج/- أ/- 30 ماي 1883	04 أوت 1881 . 15 ماي 1882 . 23 جوان 1883 .
غليزان	قرايرية قربوسة .	ج/-22 فيفري 1881 . أ/- 15 جويلية 1881 ج/-28 جانفي 1882 . أ/-	01 اوت 1881 . 13 أوت 1881 .
عين كرمان .	الحمادنة	ج/- 28 جانفي1882 . أ/-	من 15 إلى 16 ديسمبر 1891 .
غليزان	القلعة	أ/- 20 نوفمبر1885 .	06 ماي 1886 .
عين كرمان	قصبة ما زونة	أ-/ 28 أكتوبر 1885	02 جانفي 1886
غليزان	مينا	ج/-20 اكتوبر1891 .	01 ديسمبر 1891 .
عين كرمان	واريزان	أ/-05 جويلية 1884	11 أوت 1884
غليزان	وادي الجمعة أولاد عدي .	ج/- 16 جويلية 1883 أ/-19 نوفمبر1883 . ج/-02 فيفري 1891 .	16 أوت 1883 . 10 ديسمبر 1883 . 07 مارس 1891.
غليزان	أولاد علي	أ-/ 15 ديسمبر1882.	02 أفريل 1883 .

أ/-يشير الى الاراضي ملكية جماعية أو عرش .

ج/-يشير الى الملكية الخاصة .

المصدر:

-Estoublon (R) et Lefébure (A) , Code de l'Algérie Annoté, 1830-1895, Alger, 1896, P: 418

[1] -Nouvion(M) :Situation au 31 Décembre 1878, Du Département d'Oran au point vue de la colonisation, Des nouveaux villages et la constitution de la propriété chez les indigénes, Imp :Heintz, Oran, 1879, P.P :78-79.

02- دراسة لميادين تطبيق قانون فارني:

في سنة 1878 تمت الشروع في أشغال التنفيذ في بعض من أقاليم القطاع الوهراني منها المنطقة المعنية بالدراسة شملت 20 إقليم جديد في الأقاليم التالية : القرايرية، قربوصة، مصابحية، الغواليز، القلعة، تاحمدة، الغمري التابعة للبلدية المختلطة غليزان..

مساحة القبائل أو الدواوير الأهلية في الأقاليم الخاضعة التي تمّ تحديدها من أصل 370.869 هكـ قدرت بمساحة 323.720 هكـ وزعت 39.570 ملكية معترف بها[1]. الملفات التي كانت تحال إلى المحافظة لتفحصها والخضوع للموافقة من من طرف الحكومة العامة بتفحص كل التعليمات التي يتم جمعها من طرف رئيس اللجنة أثناء التحقيقات أهمها : جمع الألقاب العائلية وفحص الأشجار العائلية، وتحديد الحصص (Les Qoutes –parts)، أصل الحيازة أو الملكية، التوافق بين المخطط و المحضر الذي توصف فيه حدود الملكية و الجدول التالي يلخص العمليات ما بين 01 جانفي 1874 إلى 31 ديسمبر 1878 في القطاع الوهراني :

عدد الدواوير التي شملها القانون	المساحة الإجمالية للدوابر او القبائل	المساحة بالهكتار المعترف بها من طرف اللجان المحققة	عدد المالكين المعترف بملكياتهم من طرف اللجان	عدد العناوين المنشأة من طرف مصلحة الدومين	عدد الشهادات الملكية الفردية التي تمّ إصدارها لأصحاب الحقوق	عدد المالكين أو المنتفعينَ اين تم تأكيد الملكية بين أيديهم
48	370.968 هكـ.	323.720	39.570	6.014	15.073	31.193

Source **:Nouvion(M), situation au 31 décembre 1878 ; du département d'Oran au point de vue de la colonisation, des nouveaux villages et la constitution de la propriété chez les indigénes, Imp, Heintz, 1879 ; P84.**

[1]-Ibid, P.P :82-83.

وقد نتج عن تطبيقاته في 1878 في مجموع الإقليم الخاضع للقانون في مقاطعة وهران في المقدر بمساحة 1.300.000 هكـ ، ما يعادل 322.720 معترف بها وبقي 977.280 لم يخضع للتطبيق[1].

أ- تطبيق قانون فارني على عرش عكرمة الغرابة :

يعتبر عرش عكرمة الغرابة من القبائل المخزنية خلال الفترة التركية يقع على ضفاف واد يلل* بحوالي 35 جنوب شرق مستغانم، و 10 كلم شمال غرب غليزان، تتشكل من 16 فرقة بحيث اقتطع منها 1200 هكتار من الأراضي الممتازة لتأسيس الاقليم الاستيطاني مركز يلل[2]، 500 هكـ من القواليز و 400 هكـ من القرايرية و 300 هكـ من قربوسة.

خضعت لتطبيقات القرار المشيخي الفقرتين 01 و 02 بتاريخ 06 جوان 1866 وحددت مساحتها بـ 8.025 هكـ و 19 آر يسكنها 2.529 فرد موزعين على التوالي : 767 رجل و 861 إمرأة و 901 طفل ويحوزون ثروة حيوانية كالتالي:

93 من الخيول و 09 من البغال و 171 من الحمير و 266 من الثيران و 1.557 ماعز إضافة الى 1.158 من الخرفان في حين يحرثون 256 محراث، فالمساحة التي تشغلها القبيلة مقارنة بالعدد السكاني أعطت متوسط 03 هكـ و لـ 17 رأس[3].

وحدد المساحة الاقليمة بموجب القرار المشيخي كالتالي :

---

[1] -Ibid, P.P :84-85.

*-يذكر دوكلارك أنّ كلمة يلل مشتقة من الكلمة الأمازيغية يليلي والتي تعني نبات الدفلى وهي تحريف لكلمة يغزر نيليلي بمعنى نبات الدفلى."

راجع:

Leclerc (R): Monographie et géographie et D'archéologié de la commune mixte de la Mina , B.S.G.A, Oran, 1902, P.136.

[2] -A.N.O.M, 2N5 , Sénatus –Consulte,Tribu Akerma Ghraba, Rapport à l'empreur, Paris le 06 juin 1866.

[3] -Ibid, Tribu Akerma Ghraba, sénatus – consulte , extrais de procès verbaux du conseil de gouvernement , 09 mai 1866.

- ✓ أملاك الملك بـ 5.000 هكـ و 02 آر
- ✓ الاملاك الجماعية بـ 2.432 هكـ و 77 آر .
- ✓ التخصصيصات المنتظمة بـ 592 هكـ و 40 آر.

رأت لجنة القرار المشيخي انطلاقا من موارد القبيلة الاقتصادية ومساحتها الاقليمية وتشكلها من 16 فرقة أنها توزع إلى ثلاث دواوير أهلية هي على التوالي :

- القواليز (**Ghoualize**): بمساحة إقليمية بـ 4036 هكـ و 50 آر وعدد سكاني بـ 738 فرد.
- القرايرية (**Guerairia**) : بمساحة إقليمية في الوسط بـ 1921 هكـ و 69 آر وعدد سكاني بـ 869 فرد.
- قربوسة (**Guerboussa**): في الجنوب بمساحة إقليمية تقدر بـ 2067 هكـ وعدد سكاني بـ 922 فرد[1].

أ01- تطبيقات فانون فارني على الدوار الأهلي الغواليز 23 جوان 1883 (Ghoualize):

- **الإطار التاريخي:**

تعتبر الغواليز فرقة من عكرمة الغرابة تمثل ظاهرياً نصف القبيلة قبل 1852، ذلكَ أنّه خلال هذه الفترة قبيلة قربوسةْ ألحقت بعكرمة الغرابة، الإلحاق الأخير الذي لم يعترف بهِ من قبلِ أهالي العرشْ الذين كانوا يرون في عكرمة الغرابة تَجمع دوَّارين أهليين القرايرية و الغواليز.

خضعت عكرمة الغرابة في 1841 إلى الجنيرال بيجو ووضعت تحت قيادة الآغا المزاري وكانوا قد شاركوا في مقاومة الشريف بومعزة، إلى أن دخلوا في الخدمة الفرنسية.

وبموجب القرار المشيخيْ 06 جوان 1866 صادقت اللجنة على توزيع الدوار الأهلي الغواليز إلى 04 مجموعات كالتالي:

[1] - Ibid.

- المجموعة الأُولى: ملكية جماعية بمساحة 2.986 هكـ و 50 آر.
- المجموعة الثانية: أراضي جماعية زراعية بمساحة 700 هكـ.
- المجموعة الثالثة: أراضي جماعية زراعية بمساحة 220 هكـ.
- المجموعة الرابعة: الملكية الخاصة بمساحة 130 هكـ

بما مجموعهُ: **4.036 هكـ و 50 آر[1].**

حسب الوثائق الأرشيفية والمعلومات المقدمة فإنَّ كل من الدوارين الأهليين القرايرية والغواليز اشتروا من الباي محمد بوكابوس سنة 1812م الأراضي التي تشكلُ جزء كبير من الملك في الدوار الأهلي الغواليز.

فيما يتعلق بتحقيق ملكية الأراضي التي كانت نتيجة مصادرة الباي لعقارات أولاد بلحوىْ المنخرطينَ في المقاومة ضد الأتراكْ، وقد بيعَ جزء من الأراضيْ لأَولاد بلحوى وجزء آخر لعدد من آهالي عكرمة.

أثيرت الشكوك حول طبيعة البيع بين أعضاء الجماعتين إذ لم يتفقا حول الثمن الذي دفع للباي، غير أَنّ التقارير أشارت إلى وجودْ بعض الأهالي المعنيينَ بالبيع. منهم العقد المعهود إلى المدعو مصطفى بن بونزة بن عامر (Mustapha Ouled Bonazza Ben Ameur). يذكر المحضر أنّه واحد من المالكين المكتسبينَ النادرينَ الذين هم على قيد الحياة، وانطلاقا من جماعة مصطفى بن عامر هذا العقد ضاع منه سنة 1845 عقب انتفاضة بومعزة، يذكر التقرير أنّ مصطفى بن عامر شارك في حرب فليتاَ حيث تعرض لجرح أوقعه من فرسهِ وفقد جبيرتهُ (Djibira)، المحتوية على عقد حيازتهِ أين كان يودعهُ. أشار التقرير أنّ الرواية مقتضبة مشكوك فيها والتي تعترف بوجود عقد غير موجود حول طبيعة الأرضْ هل هي مصادرة أم تمَّ التنازل عليها لصالح عكرمة

[1] -Ibid, Application de la loi du 26 Juillet 1873, La Mina, Douar commune de Ghoualize , Rapport d'ensemble, le commissaire enquêteur ; Mostaganem le 18 décembre 1878.

الغرابة بعقد مخزنيْ. وبالتالي لا يمكن إقرار ذلك مهما كان ولأجل هدفْ أو تعويض فقدان العقد الأصليْ أو إعطاء صفة الملكية للأراضي التي عقدت لهم[1].

بتاريخ 1847 اجتمع المالكون البارزونَ لعكرمة الغرابة من أجل تأسيس عقد توثيقي ممضيْ من طرف عدد كبير من الأَهالي :" يثبتون فيهِ أنّ الأرض المعروفة بابن بلحوَّى تمّ بيعها لعكرمة الغرابة من طرف الباي محمد، العقد الذي تمّ من طرف اللجنة الإدارية المطبقة للقرار المشيخي والذي اعترفت بصلاحيتهِ، وأدرجت الأراضي ضمن الملك في الإقليم المخصص حسب طبيعتهِ للزراعة، وبموجب الأحكام في عقد معد من طرف الأَهالي[2]."

انطلاقا من تعليمات 01-07-1875 ووفقا للعنوان الأوّل من قانون 26 جويلية 1873 الأمين المحقق (Commissaire enquêteur) كان مطالبا بتطبيق القانون" بضرورة تبيان الوضعية الغريبة أين يمكن إيجاد الصورة الواضحة في المحضر العام، بحيث قمنا بالإشارة باختصار إلى الأسبابْ[3] - يذكر التقرير- . وتبعا وكنتيجة للشراء مع سماح الباي لعكرمة بالاستيلاءْ على الأراضي التي تشكل أغلبية الدوار الأهلي الغواليز الأراضي التي تغطيها الغابات والأحراش قسمت بين المجموعات بغض النظر عن التفاصيلْ، والتي تمت الموافقة عليها من طرف المعنيينَ بالانتفاع الضروري حسب حاجة الأهالي.

رأى التقرير أنّ المعلومات المقدمة في هذا الموضوع من طرف الجماعة متناقضة، ذلك أنَّ بعض الحدود تمّ فعليا إيقافها وأخرى بقيت في حالة غموض. كما أنّ مساحة كبيرة بقيت في حالة الشيوع (غير مقسمة)، أشار التقرير أنَّ الأرض لا تزال مراحة ومهجورة دون فائدة للرعي، أمّا الجزء الآخر المنفصل عنهاَ يشمل الحقول والأراضي المخصصة للحراثة ولإنتاج الفواكه.

[1] -Ibid.
[2] -Ibid.
[3] -ibid.

انطلاقا من هذا أقر الأمين المحقق على عدم القدرة على تعديل الوضعية القاتمة والعمل فيما يتعلق بالملكية على الاجراءات التالية :

- ✓ التحديد والقياس للملكيات بحدود محددة ومعروفة والتي يشغلها بعض الأفراد التقسيم المتبقي من الإقليم.
- ✓ وضع على جهة جزء من الأحراش لتأسيس الملك المشترك.
- ✓ تقسيم كل ما تبقى بين رؤساء العائلة وإعطاء الحقوق لكل واحد.

والهدف من وراء ذلك القضاء على الشيوع داخل الدوّار الأهلي بما يسمح بإقامة الملكية الفردية.

- **الوضعية السكانية في الدوار الأهلي الغواليز:**

انطلاقا من آخر إحصاء متزامن مع تطبيقات قانون الملكية 1873 بلع عدد السكان الدوار الأهلي الغواليز 1.204 فرد موزعين كالتالي: 314 رجل و 371 امرأة و 519 طفل ما دون 15 سنة ، في حين بلغ عدد المالكينَ عدد 554 في مساحة إقليمية 4.36 هكـ متوسط المساحة التي يشغلها كل مالك حوالي 07 هكـ و ¼ آر.

أشار التقرير إلى أنَّه لو تمّ اقتطاع من مساحة الملك لبن حوى ومختلف الملكيات المملوكة للأجانب والتي تمثل في مجموعهاَ 400 هكـ لا يتحصل الفرد إلاَّ على 03 هكـ لكل أهليْ. و أنّ هذا الرقم أقل مقارنة بنوعية الأراضي السيئة التي تشكل جزء كبير في الإقليم بحيث نجد 900 هكـ من الأراضي الجيدة أمّا الباقية فهي عبارة عن صخور قاحلة رملية[1].

كما أكد التقرير أنّ الدوار الأهلي الغواليز فقير من حيث الموارد الاقتصادية، أمّا عن الثروة الحيوانية أشار إلى أنّ الغواليز " يربون بعض الثيران والخرفان والخيول القوية

[1] -Ibid.

من العرق الرائع، ولكن بعدد قليل بسبب قلة المراعي، كما يتميز العرش بانعدام الصناعة ولا يعيشون إلاّ على منتجات أراضيهم."[1]

الجدول التالي يمثل الثروة الحيوانية وأدواتهم الفلاحية :

خيول السرج	خيول الخدم والبغال	الحمير	الثيران	الخرفان	الماعز	عدد المحاريث
06	51	171	426	1.679	728	64

أمّا عن الوضعية الضريبية المدفوعة من طرف الدوّار الأهلي فتمثلث في :

المدفوعات	الزكاة	العشور
2.403 فرنك	2.871 فرنك و 82 سنتيم	5.089 فرنك و 87 سنتيم

أمّا فيما يتعلق بالمياه التي يتوفر عليها الدوار الأَهلي تشمل اثنان من المنابع المائية الوفيرة وهي عين بن موسي (L'Ain Ben Moussi) وعين شرقية (Ain Cherguia)، كما يحوز الإقليم على آبار للخواصْ[2].

بدأت عمليات التحقيق في الدوّار الأَهلي الغواليز بتاريخ **23 سبتمبر 1878** وأودع الملف بتاريخ 24 مارس 1880 وأحيل للمرة الثانية بتاريخ 23 جوان 1880، لتقدم الوثائق إلى الحاكم العام للموافقة عليها بتاريخ 31 سبتمبر 1880 بحيث استغرق تطبيق القانون مدة سنتين في الدوّار الأهلي الغواليز في مساحة إقليمية 4.016 هكـ[3].

- **تطبيق القانون العقاري على الدوار الأهلي " الغواليز" :**

[1] -Ibid.
[2] -ibid.
[3] -Ibid. Note vérification, Douar commune de Ghoualize (partie collective), Alger le 03 décembre 1880.

انطلاقا من المواد 03 و 08 و 09 و 10 و 11 و 20 من قانون 26 جويلية 1873 بإقامة الملكية وحفظها، اطلع على حكم 29 ماي 1878 المتعلق بتحديد وتعيين الدوار الأَهلي الغواليز من عمالة وهران ليخضع للعمليات المنصوص عليها في العنوان الثاني من قانون الملكية، وانطلاقا من مداولات 11 أفريل 1878 حول اقتراحات محافظ مقاطعة وهران تقرر ووفقا للمادة 01 من تعيين المفوض المحقق (Henri Bonnin) لعمليات التوزيع المنصوص عليها في العنوان الثاني من القانون العقاري في الدوّار الأهلي الغواليز (البلدية المختلطة غليزان) دائرة مستغانم بموجب حكم* بتاريخ 29 ماي 1878 **الملحق رقم: 18.**

وبالإطلاع على المراسيم المسلمة بتاريخ 06 جوان 1866 تنفيذا للقرار المشيخيْ لـ 22 أفريل 1863 الذي منها استنتج أنّ الدوار الأهلي الغواليز جزء منه بعنوان الملكية الخاصة وجزء بصفة ملكية جماعية.

وبالإطلاعْ على الأمر المؤرخْ في جريدة المبشر وفي جريدة صدى مستغانم المؤرخة بتاريخ 06 جوان 1878، انتقل الأمين المحقق* **الملحق رقم : 19** بتاريخ 1878-09-23 إلى الدوّار الأهلي حيث باشر الأشغال بإحضار أصحاب الحقوق المطالبين بإحضار الوثائق والبيانات لأجل تسمية الحدود والتحقيق في طبيعة الأراضي (جماعية، الشيوع، المللك الخاص)، وأصدر الأمر بأن يلصق وينادى وفقا للفصلين الأوّل والعاشر من قانون فارني[1].

*- أدرج حكم التعيين في جريدة المبشر وجريدة بريد مستغانم.
-Mobacher samedi 01 juin 1878 N°915.
-Courrier de Mostaganem, 06 Juin 1878, Dix Huitieme.
*- أدرجت الامرية في جريد المبشر وبريد مستغانم :
Mobacher , Samedi 17 Aout 1878, N°17
Courrier de Mostaganem, Jeudi 22 aout 1878 ; N° :1878.

[1] -Ibid, Ordonnance, Application de la loi de 26 juillet 1873, le commissaire enquêteur, Oran le 07 aout 1878.

بحيث تم اعداد السجل الأبجدي للمالكين المعترف بملكياتهم،الأخير الذي يحمل اسم المالك القديم (الاسم الثلاثي) واللقب العائلي الممنوح له إلى جانب رقم الحصة الأرضية بتاريخ 20 ديسمبر 1878 **الملحق رقم20 :**

ليعلن في اشعار بتاريخ 02 مارس 1880 عن نتائج التحقيق التي تقرر أنها ستوضع من طرف المفوض المحقق في يد قاضي السلم في غليزان بتاريخ 22 مارس 1880 مع الترجمة وعلى الأهالي الإطلاع عليها وتشكيل إحتجاجتهم وتقييدها في سجل الشكايات لينظر فيها في مدة 03 أشهر ابتداء من 22 مارس 1880[1]. وبتاريخ 26 جوان 1880 ووفق المادة 16 من قانون فارني انتقل المفوض المحقق إلى الدوّار الأهلي الغواليز للنظر في الشكايات بشرط حضور المعنيين أو من ينوب عنهم بوكالة شرعية[2]. وبتاريخ 17 ماي 1880 استدعيت جماعة الدوّار الأهلي الغواليز تحت رعاية المفوض المدني لغليزان بنواست (Benoist) للإطلاع على الأمرية **الملحق رقم 21:**

حيث تقرر الانتقال الثاني للأمين المحقق إلى الدوّار الأهلي بتاريخ 26 جوان 1880، ووفق الأمرية التي قرأها خوجة البلدية، والتي سلمت إلى كل عضو من جماعة الدوّار الأهلي وعين شخصان من الجماعة لمساعدة الأمين المحقق في عمليات التحقيق تمّ اختيارهما بالإجماعْ وهما : الحبيب عبيدة (El Habib Abeida) و المختار بن بشير (Mokhtar Ben Bachir)[3].

[1] -Ibid, Avis, Exécution de la loi du 26 juillet 1873 , Le Préfet Partrelle, le 02 mars 1880.
Voir aussi :
Le courrier de Mostaganem jeudi 11 mars 1880.
Mobacher samedi 13 mars 1880.

[2] -Ibid, Ordonnance article 16 de la 1873, Douar Commune Ghoualize, TribuAkerma Ghraba, Commissaire Enqueteur, Bonnin De Sarrauton, Fait Oran le 19 Avril 1880.
Voir aussi :
Le courrier de Mostaganem, jeudi 06 mai 1880, N° :980.
Mobacher, Samedi 08 mai 1880, N° :2116.

[3] -Ibid, délibération de la Djamaa du douar commune du Ghoualize, commission civil, 17 mai 1880.

وبعد الإطلاع على عرض حال الأشغال التي باشرها الأمين المحقق بونان، بحيث قدم العرض بالعربي بتاريخ 24 مارس 1880 في نسختين الأوّل موجه للقاضي والثاني لقاضي غليزان، وبعد الإطلاع على دفتر تسجيل الشكايات الذي انتهي منهُ بتاريخ 24 جوان 1880 وبعد تأكيد إداري ببلدية يلل المختلطة تمّ نشر الإعلان في الأسواق منشورين بالعربية والفرنسي بالبلدية المختلطة يلل الذي ينص على المعنيين بالموافقة على ما هو منصوص عليه في المادة 03 من قانون 26-07-1873[1].

اطلع على محضر بونان الذي طالب بنتائج العمليات في هذا الجزء الأخير من الإقليم وبمجموع الوثائق و النتائج المرفقة المودعة للإدارة، إلى أنّ بعض نتائج الأمين المحقق هي ضد القانون.

ووفق نتائج التحقيق تقرر التالي حول المواضيع التالية :

أولا: حول موضوع الحصة الأرضية رقم 52 مكرر الواقعة خارج الحدود المشار إليهاَ في دوّار الغواليز من خلال مراسيم 16 جوان 1866.

ثانيا: موضوع الحصة الأرضية رقم 72 الذي اقترحَ تخصيصها إلى المعمر سيمون (Simon).

ثالثا: موضوع الحصة الأرضية رقم 62 التي سجلت في الدوار الأهلي ولم تبرر.

رابعا: موضوع الحصة الأرضية رقم 107 للكل من الجيلالي ولد قدور بن جبّار و الجيلالي ولد قدور بن عيسى اللذان يتمتع كلاهما بالنصف[2].

وبناء على ذلك أنَّ اقتراح محافظ عمالة وهران كالتالي :

المادة 01: الحصة رقم 52 تمّ إلغاؤها.

المادة 02: الحصتين 72 و 62 خصصت للدولة.

[1] -Ibid, Avis, Hillil le 11 septembre 1882 , L'administrateur.
[2] Ibid, Alger, le 07 aout 1882.

المادة 03: الحصة 107 خصصت في أجزاء متساوية لكل من الجيلالي ولد قدور بن جبار والجيلالي قدور بن عيسى.

المادة 04: تمت المصادقة على الفائض بموجب حفظ حقوق الملكية في محضر التحقيق المرسل من طرف الأمين المحقق والنتائج المتخذة من طرفهِ وفقا للعمليات التي تمت في الأراضي الجماعية في دوّار الغواليز من خلال تطبيق قانون 26 جويلية 1873.

المادة 05: أقرت أن يكون الإقرار الفوري من طرف مصالح الدومين وتنفيذ المواد 03 و 20 من القانون العقاري وذلك بـ:

أ- إقامة عناوين الملكية سواء باسم التخصيصات المعينة في المواد 02 و 03 أو باسم أصحاب الحقوق الآخرين المعينين من طرف الأمين المحقق وفق الاقتراحات المعدة في المحضر ونتائجها باستثناء ما يتعلق بالحصة 52.

ب-فيما يتعلق بتسليم العناوين إلى الألقاب التي أقيمت للأهالي.

المادة السادسة: كلف محافظ مديرية الدومين بتنفيذ الحكم[1].

- **الملكيات المشكلة (Propriétés constituées) وفق قانون فارني في الدوار الاهلي الغواليز :**

يشمل المحضر الملكيات المشكلة بمساحة 822 هكـ و 50 آر قسمت إلى 173 حصة أرضية منها 83 مساحة إجمالية و 74 هكـ و 60 آر خصصت للدولة كأملاك شاغرة ومساحة 25 هكـ و 35 آر اقترحت كأملاك مشتركة، و 162 الأخرى أعطيت لـ 192 مالك[2].

أدى فحص مختلف وثائق الملف إلى الملاحظات التالية :

أنّ المحضر العام يحوي الكثير من المحو ما أدّى إلى تغيير الكلمات ورأت لجنة التحقيق في هذا الصدد إلى إجراء تعديلاتْ في السجلات التي تظهر وأنه يجب حذف

[1] -Ibid.

[2] -Ibid, propriété constituées, Alger, le 03 décembre 1880.

الكلمات والموافقة على المحو، كما أشار إلى أنّ صفحات تقدم خدوشاتْ بالخصوص في سجلات أسماء المالكينَ.

أ2- مسألة الألقاب العائلية في الدوار الأهلي الغواليز:

أشار المحضر العام إلى تسجيل الألقاب القديمة والألقاب العائلية إذ أنّ 53 لقب عائلي أعطي لـ 192 مالك مسجل وأشار إلى أنّ الألقاب العائلية القديمة المشكلة في العموم من 03 مفردات (Vocables) مثلاً: محمد بن قدور بن علي (Mohamed Ben Kaddour Ben Ali)، وأشار إلى أنّ ثالث هذه المفردات هو الذي يوفر اللقب العائلي، كما أَنّ التسجيلاتْ لا تقدم دائماَ الموافقة للحقيقة ومرات لا تعطِ شجرة النسب الكاملة.

كذلك فيما يتعلق بحالة قدور ولد الشارف بن سالمة صاحب الحصة الأرضية 82 يشار إلى أنّ قدور ابن الشارف ابن سالمة في جدول شجرة النسب اسمه بالكامل قدور ولد الشارف بن قدور بن سالمة.

نفس الأمر بالنسبة لعبد القادر ولد محمد بن غيلاس (Raiiles) صاحب الحصة الأرضية 105 وإخوتهِ اسمه الحقيقي عبد القادر ولد محمد بن ميلود بن غيلاس (شجرة نسب الدوايدية) وعابد ولد بوطالب بن زينة صاحب الحصة الأرضية 123 يصبح بلقب عابد ولد بوطالب بن قدور بن زينة (شجرة نسب دوار السوالمية).

ووفق المحضر فإنَّ التسجيلات أعطت فكرة خاطئة ذلكَ أنّ الأفراد الموصوفينَ والطفل الصغير الذي يحملُ آخر الألقاب، أنّه من الضروري إتمام وبطريقة الاستمرار في ذكر كل ما يفصلُ المالك الحالي عن جدهِ.

كما أدرج المحضر بعض الألقاب العائلية التي لا تختلف إلاّ في كلمة بن (Ben) كـ : عامر و بن عامر وغيلاس (Raiiles) وبن غيلاس(Ben Raiiles) وزينة وبن زينة و عدة وبن عدة ، كذلك عبد الله بن عبد الله إذ أنّ كل الأفراد الذين يحملونَ لقب واحد مثل هذه الألقاب، وانطلاقا من التسجيلاتْ يبدو أنّها من نفس الأصل وانطلاقا من

قرابتهم رأى التقرير أنه يجب أن تكون لديهم التسمية العائلية، أمّا إذا كان العكس ولا ينحدرون من نفس الجد بمعنى إذا كان عامر، غيلاس، زينة ...إلخ الأصول الأولى ليس نفسها كما الثانية فهي ليست بما فيه الكفاية متميزة وفي الاستعمال هذه التسميات متطابقة تقريبا ما يتسبب في الخلط وفي الحالات أين الذرية لنفس الشخص متعددة جدا أوجدت طريقة تتمثل في تنويع الألقاب الجديدة، بتوظيف صفات الكبير والصغير للألقاب وإضافة ألقاب زعماء الفروغ إلى الألقاب العائلية، وفي غياب الشجرة العائلية كل وثيقة ذات طبيعة للتعويضْ عن ذلكَ ليس بالإمكان التحقق من تشكيلة بعض الألقاب ولم تجد اللجنة إلاَّ الاشارة إلى واحدة من الحالات والتي تبدو غير سوّية نجدها في المحضر 19، 29، 43، 45، 65، 66، 103، 186، بحيث أنّ 18 شخص انطلاقا من ألقابهم القديمة منحدرين من الخط الذكوري لواحد يدعى عمّار وهناك أيضا ألقابا مختلفة وردت كالتالي في الحصة 19 اسم الصافي أدناه الذي أعطي كذلك للحصة 71 لكل من محمد ولد أحمد بن صافي و محمد ولد محمد صافي و علي ولد حمو صافي وذلك دون أن تكون له صلة مع المسجلينَ في الحصة 29 وتلك المشار اليها في الحصة 43[1] .

في حين أنّ المدعو ولد قدور بن صافي الذي وفق المحضر يبدو أنّه ابن عم الثلاث الأوائل يحوز اللقب العائلي شكور (Chakour)، في حين الحصة 88 نجد فيها محمد ولد أَحمد بن صافي الأوَّل في التسجيلات أَعلاه وفي هذه الحصة الجديدة أعطي له اللقب العائلي صغير (Serier) والذي قيد في التعديلات بهذا اللقب.

أمّا الحصة 59 أعطيت اللقب العائلي عبد القادر بن محمد بن عدة والذي في حوزتهِ الحصة رقم 43 ولديه لقب عائلي بن عدة أما الحصة 39 نجد أنها حسب التسجيل لكل من :

- قدور بن حاج بن عبد الله اللقب العائلي بلحاجي
- بلحبيب بلحاج بن عبد الله اللقب العائلي بلحاجي.
- سعد ولد بوزيد بلحاج اللقب العائلي بسعد **(Bassaad).**

[1] -Ibid.

- محمد بوزيد بلحاج اللقب العائلي بسعد
- بومدين ولد محمد بن عبد الله اللقب العائلي بسعد
- فاطمة بنت محمد بن عبد الله اللقب العائلي بسعدْ[1].

يشير التقرير إلى أنّ الاثنان الأخيرين يبدو أنّ لهما نفس الجدْ والاثنان الأوّلان على العكس لا تعرف لهما قرابة التي تربط سعد ومحمد وبومدين وفاطمة. فهذه النماذج وفق التقرير المكررة كافية لوضع مجموعة الألقاب العائلية ومراقبتها بعناية و أشار التقرير أنَّه من الجيد ذكرهاَ. ذلك أَنّه في الدوار الأهلي الغواليز كان العمل فيه قبل تعديل الدليل لأمناء التحقيق، إذ أنّ التعليمات القديمة لم يستغنَ عنها في إصدار كل المعلوماتْ والمراجع الضرورية في مراجعة العمل[2].

أ3- الحصص الأرضية (Les Quotes Parts)في الدوّار الأهلي:

فيما يتعلق بالحصص المحددة بصفة الانتفاع الفِعلي (Jouissance effective) أدى الفحص والتحقيق إلى الملاحظات التالية والهدف من ذلك اسقاط حق الانتفاع :

- بحيث أشار التقرير إلى أنّ الحصة الأرضية 35 التي تمثل بستان من الصبّار انطلاقا من العمود المحدد رقم 13، الذي تمّ إنشاؤهُ من طرف خمسة أبناء الصغار لـ غيلاسْ (**Railles**)، اشتركوا في غرس الصبّار بحيث خصصت 20/16 من المحيط للأوّل، و 20/1 لكل واحد من الأربع الأخيرين، هذه النسب حسب التقرير لا تبدو مفيدة ذلك أنَّه من الصعب أن يكون الاشتراك في هذه الشروط.
- الحصة 39 عبارة عن أرض و مرعى، الحصة مقسمة إلى 54 في حوزة 06 مالكينَ منهم بنت قاصر وأشار التحقيق أنّ هذا التوزيع لا يبدو موافق لحق الانتفاع، ذلكَ أَنّ النسبة المتواجدة بين الاثنين الأخيرين المسجلين من الأخ والأخت تبدوا كما هو مشار إليهِ ضمن حقوق الميراث وفي هذه الحالة الأخيرة

[1] -Ibid.
[2] -Ibid

ضرورة الاعتراف بالقرابة (**Reconnaitre de parenté**)، إذ لا يوجد أي دلالة أعطيت حول صيغة الحيازة فالتحقيق في الحصص المخصصة غير ممكنة.

- الحصة 72 على نقيض القانون العقاري للملكية خصصت للأوروبي في حين الأُوروبيينَ لا يتلقون عنوان الملكية وفق ما ورد في قانون فارني 26 جويلية 1873.
- الحصة 107 خصصت للجيلالي ولد قدور بن جبّار (**Djilali Ouled Kaddour Ben Djebbar**)، من خلال الإشارة للعمود رقم 14 " الملكية التي بين أيادي الجيلالي ولد قدور بن عيسى الذي هو محل رهنية".

أشار التحقيق أَنّه في إقليم الملكية الجماعية لا يمكنُ الاعتراف بالرهنيات* لا البيع وبالبيع المعهود للاسترداد*. فإذا كانت الملكية وفق التحقيق بين أَيادي كل من الجيلالي ولد قدور بن عيسى، الجيلالي ولد قدور بن جبّار ليس لديه حق الانتفاع ولا يبدو في الظروف المطلوبة من خلال القانون لإعلانهِ كمالكْ.

- توزيع الحصة الأرضية 166 إلى 36 لا تشمل ولا يبدو موافقة وفق التحقيق لا للتمتع ولا لحقوق الإرث (**Droits successoraux**) الملكية المخصصة للأفراد المذكورين كالتالي:
  - 03 أبناء لاحمد بن دودو لأجل ¼ = 36/9
  - 01 ابن لمحمد بن دود لأجل3/1 = 36/12

---

*- **الرهنية (Gage):** كان يتعهد الدائن بعقار مع حق الانتفاع إلى غاية دفع الدين راجع :
Lavion(H) : L'Algerié Mussulmans dans le passé, le présent et l'avenir, Augustin challamel, ED, Paris, 1914, P :32.
في حين ورد في قاموس المصطلحات القانونية : عقد يسلم بمقتضاه المدين للدائن شيئا منقولا ضمانا للوفاءِ بديونهِ، حيث يحتفظ الدائن بالشيء المرهون إلى حين سدادِ دينهِ ومن حقهِ إذا لم يستوفِ دينهُ أن يتقاضاه قبل الدائنين الآخرين بعد بيع الشيء محل الرهن.
راجع:
Ibtissem, Garram : Terminologie Juridique dans la législation Algerienne , Blida, 1998 , P :142.
*تسانية (Tsania): بيع متفق عليه تحت الحجز يحق للبائع استعادة عقارهِ في وقت معين.
راجع :
Lavion(H) : L'Algerié Mussulmans dans le passé, le présent et l'avenir, Augustin challamel, Ed, Paris, 1914, P :32.

- 01 ابن عابد بن دود لأجل 12/1= 36/3.
- 02 ابناء لبردادي (**Bardadi**) بن دودو لأجل 9/2 = 36/8
- 01 ابن العربي بن دود لأجل 9/1 = 36/4

ما مجموعه: 36/36.

وعليه فإن التحقيق أشار إلى أنّ الإرث مقسم إلى 30 والانتفاع لا يمارس في العموم بين المالكين المذكورين[1].

أ4- الدليل الأبجدي في الدوار الأَهلي الغواليز :

أشار إلى أَنّ الوثيقة مشكلة بعناية فائقة مع المحضر غير أنه يشمل إغفالات وأخطاء بشكل كبير وهو ما يتضح من الدليل الأبجدي الذي يحوي الكثير من المحو التي ترسخت مع قانون الملكية وبقيت تداعياتها إلى اليوم مطروحة ليجد الجزائري يحمل لقبا غير لقبه كنتيجة لإغفالات وفي قطعة أرضية غير أرضه.

فقد أشارت التحقيقات إلى التالي :

- ✓ محمد ولد أحمد بن محمد غيلاس مالك للحصص الأرضية 24، 26، 25، 35، 36، كتب في الدليل بـ ولد محمد، أمّا محمد ولد سعد بن عامر لقبه العائلي عامر (**Ameur**) بدلا من بن عامر (**Ben Ameur**)وأنّه ليس مالكا للحصة الأرضية 29 ولا للحصة 43.
- ✓ أمّا عبد القادر ولد محمد بن عدة حاز لقب عامر بدلا من بن عدّة في الحصة الأرضية 13.
- ✓ محمد ولد عدّة بن عامر حاز اللقب العائلي بيضوي (**Beoudi**)بدلا من اللقب العائلي بيوضير (**Beoudir**) في الحصص الأرضية 37 و 66.

[1] -Ibid , Les Quotes parts, note de vérification, Alger le 03 décembre 1880.

- ✓ العجال ولد سي محمد بن مهدي في الحصة 70 أصبح في السجل الأبجدي العجال ولد محمد ولد الجيلالي، نفس الأمر بالنسبة لمصطفى ولد سي محمد بن مهدي في المحضر الذي أصبح في الدليل الأبجدي مصطفى ولد الجيلالي.
- ✓ تصحيح اللقب العائلي ماحي إلى بن ماحي في الحصة الأرضية 92، وانّ بلمصالي ولد محمد بن ماحي لم ينسخ في الجدول.
- ✓ العرابي ولد محمد بن معطا الله (**Matallah**) في الحصة 96 و 172 أصبح العربي (**El Arabi**).
- ✓ محمد ولد الهاشمي بوسالمة أصبح اسمه العائلي بَسالمة في الحصص 85 و 93 في المحضر وبسالمة في الجدول الأبجدي.
- ✓ الأكحل ولد الحاج مصطفى بلحاج وأخاه محمد فيما يتعلق باللقب العائلي بلحاجي في المحضر حول الحصة الأرضية 104 وبلحاج في الدليل الأبجدي.
- ✓ محمد ولد بلْحوالْ (**Belhouel**) في الحصة 121 وأصبح محمد ولد الحاج بلحوال الخروب في الحصة 136، الذي لا نجدهُ في الدليل أين تمّ تعويضهُ بـ مِحمدْ(**Méhammed**) ولد الحاج محمد بلخروب في الحصة الأرضية 121 من خلال محمد ولد الحاج ولد أحمد في الحصة الأرضية 136.
- ✓ أحمد ولد الطاهر بن زينة الذي أصبح مالكا للحصة 124 بدلا من الحصة 128.
- ✓ البشير ولد أحمد بن دودو حاز لقب دُودَة بدلا من لقب دودُو، ومحمد بوزيد بلحاج حاز اللقب العائلي بسارد(**Bassard**) بدلا من بسعدْ (**Bassad**)[1].

يلاحظ من خلال الجدول الأبجدي حالة الخلط التي سادت عملية تسجيل الألقاب العائلية وعدم توافق المحضر والدليل، إذا أصبح بعض الملاّك كما هو مبين في حصص أرضية غير حصصهم بما يسمح باستخلاص الأراضي وإسقاط ألقاب من خلال عملية فصل الجزائري عن اسمه وبالتالي عرشه وعائلتهِ و أرضه وكيانه الإجتماعي ، بل خلص التقرير أنّ الدوار الأهلي لا يحمل 194 مالك وبالتالي ضرورة إقامة دليل أبجدي آخر يتوافق والسياسة الكولونيالية الهادفة إلى تجريد الجزائري من أرضه.

[1] -Ibid, Répertoire Alphabétique, Alger le 03 décembre 1880.

نقرأ في اشعار صادر عن مصلحة أملاك الدولة (Service des Domaines) بتاريخ 22 فيفري 1881 أنه بعد الإطلاع على محضر التحقيق الذي قام به المفوض المحقق بونان في البلدية المختلطة يلل، وخضوع الملف إلى قاضي السلم بغليزان والقاضي، أعقبها الإطلاع على ملف الشكايات المنتهي في 24 جوان 1880، إلى الإطلاع على الأوراق النهائية المفوض المحقق والأوراق وضعت الوثائق وفق المادة 17 في مكتب أملاك الدولة بوهران للإمضاء، وأنّه لكل صحاب حق الإطلاع على إعلان الخاص بتطبيقات القانون من 08 سا إلى 10 سا صباحا إلى 13سا و 16 سا مساء.

كما حددت مدة 03 أشهر من تاريخ الإعلان لكل ذي حق وفق المادة 18 من القانون يليها رفع المنازعات إلى المحكمة الفرنسية حول الحيازات التي ضمت لأملاك الدولة، وعند انقضاء آجال تصبح الوثائق ممضية منفذة إذا لم تقع هناك منازعة.وفي حالة رفع الشكوى إلى المحكمة الفرنسية قبل انقضاء الآجال تمضى الوثائق بعقد نهائي وفق ما أقره المفوض المحقق[1]. بحيث يلاحظ قصر المدة التي حددت لتسجيل الشكاوي بما فيها جر الجزائري إلى المحاكم الفرنسية ما يعني تضاعف النفقات، بحيث أعطيت كل الصلاحيات للسلطة القضائية كأداة لفض الشكاوي التي كان يفصل فيها لصالح مصالح الدومين ، أين ضاعت أغلب الحقوق العقارية والسبب هو رغبة الإدارة الكولونيالية في التسريع بحيازة الأراضي أمام التدفق الهائل لموجات الوافدين الجدد من المهاجرين إلى الجزائر واستجابة لرغبات الكولون في تحرير الأرض المشاعة المغلقة أمام المعاملات لتسهيل البيوع، بما يفسح المجال لنقل الملكيات من الأهلي إلى الأوروبي .

لجأت الإدارة الكولونيالية إلى استعمال وسائل تعجيزية من أجل تحويل الأراضي ووضعها تحت الحراسة في انتظار تحويلها إلى أملاك بلدية أو أملاك دولة، أشغال اللجان التي اكتنفها الكثير من التجاوزات فخلال انطلاق عمليات المسح بتاريخ 01

[1] -Ibid, Avis exécution de la loi du 26 Juillet 1873 , Service des Domaines , Directeur du l'enregistrement des Domaines et du timbre, Delphin, Oran :23 aout 1882.

جانفي 1874 لم يكن أعضاء اللجان يدركون ما إن كانوا على أراضي العرش أم الملك إلى أخطاء ترقيم القطع الأرضية وعدم مطابقتها للمخططات المرفقة وحتى الألقاب التي منحت لأصحاب الحقوق. ضف أنّ اللجان المكلفة بالمسح ارتكبت أخطاء ما جعل مجلس الحكومة يرفض الملفات فتتكرر عمليات التحقيق والتحديد مما حمل الأهالي نفقات ورسوم مسح الأراضي والتحديد التي كانت تقع على كاهلهم ضمن ما يعرف بالرسوم الإضافية. فبمجرد تسليم عقد الملكية وجد الأهالي أنفسهم مجردين من ملكياتهم وهذا بسبب المضاربين والمرابين الذين تقدموا بوصلات القروض للعدالة والتي وصلت فوائدها إلى 50%، ليتحول الجزائري من مالك إلى خمّاس.

كما أنّ إصدار عقود الاعتراف بالملكية المحددة من قبل لجان التحديد وتبيانها خلق نوعا من الضمانات بالنسبة للمشتري أي البيع الموثق، إذ يعد ذلك شكلا من أشكال التجريد (Dépossession) من شراء ملكيات التي كانت تباع في الأصل بمبالغ زهيدة. · وهذا ما سجل في البلدية المختلطة مستغانم العام 1878 أنّه بمجرد تسليم عقود الملكية تمت 10 بيوع في 235 هكـ بمتوسط بيع 23.480 فرنك، بحوالي 100 فرنك للهكتار[1].

القانون العقاري الذي جاء مكملا لعمليات الحصر والتجميع وعمليات التفتيت التي استهدفت العقار بما يضمن إضعاف القبائل الثائرة بتقليص مساحاتهاَ التي كانت ضمن مجالها الإقليمي التي تتحرك فيه ما أدّى إلى تقليص نشاطها الاقتصادي (الرعوي و الزراعي) وتراجع مردود الهكتار من الحبوب جراء انتشار البيوع كما تمّ حصر مجال الرعي بالخصوص بعد صدور القانون الغابي 17-07-1874.

ذكر نوفيو :" أنّ العديد من النتائج المتوقعة من تطبيق قانون فارني 26 جويلية 1873 تحققت ويجب الإشارة إليها: الحركية الممنوحة للمعاملات العقارية من الأهلي إلى الأوروبي والتي أحرزت تطورا كبيرا. ونمو الاستيطان الحر جراء تسهيل المعاملات، تدهور الأسعار للأراضي العربية توقف تبعا لتوفر الأمن المسخر

[1] - Nouvion, Op.Cit, P :86.

للأوروبيين الحيازات المقامة على ضوء العناوين المحددة بشهادة الحقوق للبائعين ومخطط المحدد لحدود المالكين[1]".

ومن أجل تأكيد نية المعمرينَ في الاستقرار بالجزائر لجأت إلى وضع بعض الإجراءات التحفظية بمنحها الأراضي للمعمرين بحيث سيستفيد الكولون بأكثر من 1.100.000 هكـ منها 687.000 هكـ بالمجان وأكثر من 450 هكـ عن طريق البيع بصيغ مختلفة عن طريق الإيجار لمدة لا تتجاوز خمس سنوات تؤجر للمعمرينَ الذين لهم إمكانيات تسمح لهم بتغطية نفقات العيش لمدة سنة، هذا الإجراء الذي يؤكد نية الإدارة الكولونيالية في جلب الأوروبيين بغرض التعمير بتثبيتهم وتمليكهم شرط إقامتهم طيلة مدة الإيجار وبانتهاء مدة الإيجار يتحول عقد الإيجار إلى عقد الملكية بشكل نهائي شرط عدم تنازل المعمر على الأرض لمدة خمس سنوات لأهالي غير متجنسين وفي حالة مخالفة الشرط فإنّ عقد التنازل يلغى ضمنيا وتسترجع الدولة الأرض، في حين أعفت الإدارة الكولونيالية عقود التمليك من كل الرسوم الخاصة بالتسجيل والإشهار[2].

إضافة إلى ذلك وبهدف استبعاد الجزائريين من التملك ومنح كل الامتيازات والإعفاءات المقررة، أقر القانون بأنَّ انطلاقا من هذا جملة من الإجراءات التي تنص بأنّ الأهالي المتجنسين لا يسمح لهم بالتملك أو الاستفادة من حق الإيجار أو من البيوع في المزاد العلني. كذلك أقر القانون وبهدف تشجيع المعمرين المالكين للشركات الصناعية التي تلتزم بالبناء والتعمير بغرض جلب عدد كبير من المعمرين وتشجيعهم على الاستقرار في القرى، بمنحهم الأولوية للحصول على الأراضي لإنجاز مشاريعهم شريط تنازل الأخير لفائدة العائلات العمال أو الفلاحينَ من أصول فرنسية، وفي المقابل دعمت هذه المساعي من خلال تقديم الضمانات ومنح القروض لإنجاز المشاريعْ سواء في مجال الإنتاج الفلاحي أو إنجاز البنايات.

---

[1] -Nouvion, Op, Cit,P :87.

[2] -ملاخسو، الطاهر: رئيس الغرفة الوطنية للموثقين ، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1962، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، الجزائر 2007، ص:37-38.

وأمام التصاعد والتطور غير المسبوق لتوافد سكان الميتروبول بالخصوص بعد المنح المجاني للأراضي وانشاء المراكز الاستيطانية وربطها بالطرق وكنموذج على ذلك المراكز الطرقية (Les centres Routiers) من خلال الطريق الوطني والسكة الحديدية على طول خط يلل- المطمر- غليزان- واد الجمعة- الحمادنة- جديوية – وادرهيو، إلى جانب توفير المياه ومن ذلك الشروع في بناء السدود ومدها بقنوات الري لدعم النشاط الاقتصادي الكولونيالي.

وبالتالي يعتبر قانون **قانون فارني** من أخطر القوانين العقارية الهادف إلى مراقبة كل العمليات الخاصة بالبيوع وتوجيهها وفق المصلحة الكولونيالية، وتوفير لها كل الشروط لتنتقل إلى الأوروبي بهدف القضاء على الملكية الجماعية وإقرار الملكية الفردية إذ أنه بالرجوع إلى الحالات العملية لتأسيس الملكية العقارية الفردية في قبائل المنطقة التي خضعت للتحقيقات الجماعية في الدواوير الأهلية، فإنها شملت المناطق التي يمكن استيطان المعمرين فيها في حين عوض الأهلي ماديا بأراضي غالبا أقل خصوبة في مناطق بعيدة عن المجال الاستيطاني بعيدا عن مصادر المياه والطرق والمواصلات في عملية اقصاء للعنصر المحلي.

القانون العقاري الذي بموجبه أوجد الفلاح الجزائري فريسة للمضاربات بعد حصولهم على سندات الملكية من قبل إدارة المصالح العقارية، فباعوا أراضيهم ليجدوا أنفسهم مبعدين[1]. الأمر الذي سهل الصفقات التجارية مع ضمانها وتحررها بالخصوص بين الأوروبيين والجزائريين وإخضاعها للقانون الفرنسي بدل التشريع الإسلامي ليصبح الاقتصاد الزراعي الجزائري جزء لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية الفرنسية جراء هذا القانون العقاري الذي أحدث انقلابا في البنيات الزراعية لصالح نمط الإنتاج الزراعي الرأسماليْ وأدى إلى تنشيط عملية الاستيطان تحمل أعباءه الأهالي وحدهم بحيث كلفهم نفقات مالية كبيرة[2] بل حولت الكثير من النزاعات فيما يتعلق بالحدود وعقود الملكية إلى قاضي الصلح الفرنسي والقضاء الفرنسي، ليجد الفلاح الجزائري نفسه في

[1] -Francis et Colette Jeauson, L'Algérie hors la loi, Ed, du seuil, 1955 , P :58.
[2] - Girault ,Arthur : Principes de …Op ; Cit, P :356.

مواجهة ترسانة من التشريعات يكفلها القضاء الذي كان يستلزم منه تعيين الوسطاء وتقديم الوثائق وإحضار الترجمان ما يتطلب تكاليف مالية أخرى باهضة و وقتا طويلا ضمن مناوات تمويهية لسلب العقّار.

القانون العقاري الذي حوَّل المستوطنون إلى قوة ضغط ذات تأثير اجتماعي وسياسي، بعد الاستحواذ على الأراضي باعطائهم الصبغة الشرعية والرسمية فتكونت طبقة برجوازية زراعية كولونيالية إقطاعية ضربت بيد من حديد كل من اقترب منها وهدد مصالحها، فكانت حاضرة في كل دواليب الحكم وصنع القرار السياسي الكولونيالي في الجزائر، كما لجأت الإدارة الكولونيالية إلى هذا القانون كحل ثاني للقضاء على انتفاضات الجزائريين كسلاح تشريعي لتفكيك الروابط الاجتماعية والمصالح الاقتصادية بما فيها الأرض حين اختلفت المفاهيم والقيم فأصبح المستعمر المعتدي صاحب الحق والضحية المقاوم للاستسلام المدافع عن أرضه وهويته العدو الأكبر للمحتل الغاصب وسياسته العقارية.

الباب الثالث:

انعكاسات التشريعات العقارية أثناء فترة الحكم المدني الكولونيالي 1882-1900

الفصل الأَول: تحليل مضمون التشريعات لفترة 1882 – 1900

01- قانون الحالة المدنية 23 مارس 1882 بين التنظير والتطبيق:

أ- المشاريع المتعلقة بالحالة المدنية للأهالي المسلمين.

ب-مشروع إثبات الحالة المدنية في الدواوير الأهلية.

ت-مشروع حكم حول الحالة المدنية.

ث-نماذج من تطبيقات الحالة المدنية في الدواوير والفروع الأهلية بالمنطقة.

02- تطبيقات الحالة المدنية على الدوّار الأهلي واريزان 28 أُكتوبر 1887.

أ- رد فعل أهالي واريزان حول تطبيقات الحالة المدنية.

03- إنعكاسات تطبيقات الحالة المدنية في المنطقة ما بين 1887-1900.

الفصل الثاني : المحتويات التشريعية لقانون28 أفريل 1887 :

01- تحليل مضمونه قانون 28 أفريل 1887 .

02- تطبيق قانون 1887 داخل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف ومينا) ما بين 1887-1900.

أ- تطبيقات القانون على عرش شوالة 02 جوان 1893 .

سنحاول من خلال هذا الباب دراسة الفترة الممتدة ما بين 1873 1900 وأثر التشريعات القانونية والعقارية في تغريب الجزائري عن أرضه وإقرار الأوروبي، فحينما اصطدم القانون العقاري بمشكلة **الأرض** غير القابلة للتجزئة (Terre Indivisée) المصحوبة بالكيان الجزائري المرتبط بفروعه وأصوله وهويته وفق الاسم الثلاثي المنضوي تحت الملكية الجماعية في كنف القبيلة الخاضع للشريعة الإسلامية والأعراف ليس للأجنبي فيها حق، وانطلاقا مما صرح به جيل قريفي (Jules Grévy) أن يشعر الفرنسي في الجزائر بأنه في وطنهِ. فكُيفت القوانين عى مقاسه تمهيدا لتذويب الجزائري أو دمجهِ لهذا كانت فترة الحاكم العام لويس تيرمان (Louis Tirman) التي امتدت فترة حكمه من (1881-1891) باعتبارها فترة حرجة جراء تشجيع الاستيطان نتج عنها الكثير من التطورات التي صاحبتها تغييرات هامة أترث على التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للجزائري، كنتيجة لتوسع البرامج الاستيطانية والمناطق المدنية.

ففي الفترة الممتدة ما بين 1884-1885 تمّ إدخال أكثر من مليون هكتار ونصف في الحكم المدني وإنشاء 209 بلدية سنة 1884 قابلها إلغاء نفوذ القيادات المحلية وتحجيم دورهم من ارستقراطية فاعلة إلى مجرد أعوان أهليين بما فيه القضاء الاسلامي ذلك أنه وفق النظرة الكولونيالية أداة معرقلة لانتقال الأرض إلى أيادي الفرنسيين.

فما هي الإجراءات المنتهجة وانعكاساتها في المجال العقاري خلال هذه الفترة ؟

الفصل الأَول: تحليل مضمون التشريعات لفترة 1873 – 1900

تكمن أَهمية دراسة قانون 23 مارس 1882 في الكشف عن آليات تطبيقهِ وتقنينه بشكل رسمي، بتسليط الضوء على النصوص القانونية لمعرفة معايير التطبيق والاختيار والإجبار ويدخل الموضوع في باب التاريخ الاجتماعي لما له من علاقة وطيدة بالشخصية الوطنية والهوية الحضارية والألقاب العائلية التي أفرزها تطبيق نظام الحالة المدنية ضمن السياسة الإدماجية لإعادة ترتيب الأرض والعائلة الجزائرية.

القانون الذي أُرسى رسميا سنة 1854 مـ فألزم الجزائري بتقييد مواليده ووفياته وعقود زواجه وطلاقه من أجل تنظيم الحياة المدنية وضبط الإحصاء الديمغرافي وتحديد علاقة الفرد ببقية مجتمعهِ.

سنحاول معالجة الموضوع وفق الاشكالية التالية حولَ كيف تمّ ترسيخ الألقاب العائلية في الجزائر بصفة إلزامية وستكون منطقة **مينا والضفة اليسرى للشلف** عينة الدراسة من قبل الإدارة الكولونيالية ؟

ومن هنا يطرح إشكالا آخر حول المرجعية التي تحكمت في الاختيار وفي صاحب الاختيار وإلى أي مدى تعكس ألقاب العائلية تمسك الجزائريين برصيدهم التسموي ؟

وهل حافظ نظام التلقيب على التواصل الهوياتي أم انّه أحدث قطيعة بين الجزائري وانتمائه ضمن المشروع الكولونيالي ودوره في قولبة المجتمع الجزائري؟

ويبقى السؤال مطروحا هل سكت الجزائريون عن ألقابهم العائلية المشوهة للمنظومة الاسمية بالرغم من أنَّ انتمائهم يجبرهم بحكم الدين والعادات على حسن اختيار الأسماء والألقاب ؟

وما الذي يفسر التعايش السلمي لبعض الجزائريين مع ألقابهم الجارحة واستمرارهم في تجاهل عملية تصحيح الهوية الاسمية ؟

وهل احتج الجزائري حول ضرورة عقلنة الألقاب العائلية وفق المرجعية التراثية للمجتمع الجزائري؟

وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة الأسس والمعايير التي بني عليها اللقب العائلي الجزائري والوقوف على مقدار التغييرات التي شهدتها المنظومة الاسمية لهذا كان من الضروري استنطاق الوثائق الأرشيفية المختلفة فيما يتعلق بالحالة المدنية.

وقد حصرنا الدراسة في فضاء محدود المعالم الاجتماعية والثقافية والجغرافية والبشرية في محيط **مينا والشلف،** بهدف الوقوف على النتائج التطبيقية والعملية خلال الفترة الكولونيالية إلى 1900 باعتبارها بداية قرن جديد زال فيه نظام التسمية التقليدي وترسخ فيهِ نظام **التلقيب** الجديد بعد المصادقة النهائية على إقامة الأحوال النسبية بصفة مقننة ورسمية لأًهالي الجزائر ّ في 1894 حيثُ أصبح يعاقب كل من لا يستعمل لقبه العائلي.

نظرا لتوفر المصادر الأرشيفية بالخصوص المحفوظة في أرشيف إكس بروفانس سنحاول فهم حيثيات تنفيذ القانون والوقوف على التحولات التي نجمت عن تطبيق الحالة المدنية 23 مارس 1882 في مقابل قلة الدراسات التي تناولت الموضوع ما بين 1870 إلى 1900 الفترة التي شهدت ترسيخ القانون وتقنينه بشكل إلزامي وفعلي.

01-قانون الحالة المدنية 23 مارس 1882 بين التنظير و التطبيق :

كان للجزائريين نظام خاص يحدد هويتهم يختلف تماما عن النظام الفرنسي القائم على الاسم واللقب حيث كانت الألقاب ثلاثية التركيب اسم شخصي متبوع باسم أبيه وجده ، بل كانت الألقاب في بعض الحالات خماسية التركيب تضاف إليها المهنة والمنطقة أو الدلالة الدينية بالإضافة إلى العقيدة الاسلامية التي تلزم الجزائري بإعطاء المواليد ألقابا ذات دلالة دينية مرتبطة بالرسل و الأنبياء وبلفظ الجلالة وبأسماء الشهور الاسلامية التي يولدون فيها وذات دلالات طبيعية وتاريخية.

وبمأن تنفيذ المشروع الاستيطاني تطلب نظام فرنسي جديد وفق أساليب نقل العقار وإحصائه وتحديد الملكيات، محاولات اصطدمت بالتركيبة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للجزائري من هنا سعت الإدارة الكولونيالية إلى إرساء نظام الحالة المدنية.

وهذا ما نقرأه في جريدة صدى وهران بتاريخ 15 مارس 1869 في مراسلة أرسلت إلى الجريدة من طرف أحد الموثقين يحمل توقيع (AD.P)والتي نشرت بدورها في جريدة بريد مستغانم حول الصعوبات التعامل مع العرب جاء فيها :" عدة سنوات قضيتها في التوثيق وقعت في صعوبات بالغة الخطورة عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع العرب ... لتوضح الرؤى في جريدتكم من أجل استدعاء في هذه النقطة نية الأشخاص الأكفاء ومن أجل المبادرة للعمل على وضع حد لحالة العرب، كما تعلمون ومن دون شك ليس لهم لقب عائلي ولا يحوزون الحالة المدنية ويترتب عن ذلكَ أنهم يتلقبون باللقب الذي يطلق عليهم أثناء الولادة ويضيفون عليه سواء اسم الأب أو اسم الجد وفي موضع آخر الأجداد. ما يحدث خلط في الأسماء فإذا كان العربي يسمى محمد وأباه علي وجده عمر سوف يكون من غير اختلاف يدعى بـ: محمد بن علي -اليوم وغذا- محمد بن عمر وفي بعض الأحيان يضيف العرب عدة أجداد أحمد بن علي بن عمر بن مصطفى ... فعلى أية حال من المؤسف دائما جلب التعقيد الخطير في عدة مسائل لسنا متأكدين في الواقع من الشخص الذي نتعامل معه، و في مسألة الرهن العقاري الصعوبة أكبر كذلك، إذا جلب بيان التسجيل ضد أهلي عربي ستضع محافظ الرهن العقاري في حيرة من أمرهِ للعثور على جداولْ الأسماء التي تشير إلى المصادرة (Réquisition)..[1]"

بداية اعتبر قانون الحالة المدنية قانونا مكملاً لقانون الملكية 26 جويلية 1873 الذي أقر في مادته 17 أنّ الأهالي المسلمين المؤسسين للملكية سيكون لهم لقب عائلي ، فمن المهم أنّ المالك يحتفظ بلقبهِ والذي يجب أن ينتقل إلى أولادهِ الذين يرثونهُ وأنَّ التقارير الشرعية مع الورثة الشرعيين يجب أنْ تسجل -في كلمة- يجب أن تشكل حالة الشخص المصلحة العامة فضلا عن مصلحة الأفراد تلزم وجود الحقوق، الحقوق المكتسبة من

[1] -L'Echo D'Oran, Samedi 15 mars 1869, des difficultés des transactions avaec les aranes, Vingt –Cinquieme Année, N° : 2849

خلال الأبوة (Par la parenté) والزمن الذي ولدوا فيهِ ونقل الالتزامات والمستحقات وجميع الأماكن القانونية التي تشكل وجهة نظر الحق المدني[1]."

من خلال قراءة الوثائق الأرشيفية يتبين أنّ الإدارة الكولونيالية رأت أنّ القانون جاء استجابة للفكر الذي ألهم أصحاب قانون 26-07-1873 في كل ما يمس الولادات والوفيات للجزائريين كشكل من أشكال التحضر حسب المنظور الكولونيالي تماشيا مع القوانين الفرنسية، غير أنّ الهدف الأساسي كان التمهيد للإدماج والسيطرة على العقار بدليل أنّ التنظير للحالة المدنية في الجزائر كان متزامنا مع تطبيقات قانوني فارنيي 23 جويلية 1873 وتسجيل الألقاب من طرف لجان التحقيق ورئيس البلدية خلال تأسيس الملكية الفردية في الدواوير الأَهلية كما بين في الفصول السابقة.

وحسب عرض حال مشروع القانون نجد أنّ الإدارة الكولونيالية رأت صعوبة في تنفيذهِ :" ولكن تأسيس الحالة المدنية بالنسبة لشعب جاهل .. لا يفهم نطاق الإجراءات بأكثر سهولة هي عملية معقدة جدا في أَن نحاول إقامتها دفعة واحدة [2]." يظهر أنّ الجهل الذي تقصده الإدارة الكولونيالية يعني التنكر للقوانين الفرنسية التي تمس بالهُوية الجزائرية انطلاقا من اللقب وبالعادات والخصوصياتْ المتعلقة بالزواج والطلاق وبكل الأحوال الشخصية و طبيعة البلاد ورفض الجزائري للقوانين التي تمس بأرضهِ.

مشروع قانون الحالة المدنية تمّ في البداية إقامتهُ للأهالي المقيمين في البلديات الكاملة الصلاحيات بمعنى البلديات الفرنسية، كونها الأكثر قدما وغنى بالسكان الأُوروبيين أين هنا إمكانية للسكان الأَهالي من التواصل والتعامل اليومي مع الأوروبيين بحيث يمكن لهؤلاء حسب التقرير تفهم الغرض الحقيقي وفق المنظور الكولونيالي من القانون، الذي يعني الذوبان في المنظومة الكولونيالية ويبدو من خلال قراءة العرض تخوفات الإدارة الكولونيالية من تطبيقاتهِ وسط الأهالي كونه سيثير

[1] -A.N.O.M, 12H51, Exposé des motifs du projet de la loi relatif à l'administration de l'état civil chez les indigènes musulmans de l'Algérie, Alger, 10 mai 1876.
[2] Ibid.

ويُجيش العواطف بالخصوص أعداء الاستيطان الفرنسي أي الرافضين له كما ذكرت جل التقارير.

أ- المشاريع المتعلقة بالحالة المدنية للأهالي المسلمين:

- **مشروع المرسوم المتعلق بالحالة المدنية للأهالي 08 جوان 1875:**

نصت المادة الأولى منه أنّه :" سوف يتم تنفيذ قانون التلقيب في جميع البلديات الكاملة الصلاحيات والمختلطة والأهلية بالجزائر، مع إنشاء جدول يمثل القائمة الاسمية حسب الترتيب الأبجدي لكل الأهالي المسلمين انطلاقا من المعطيات الإحصائية الأخيرة في 05 سنوات كاملة يكون التصحيح حسب الحاجة هذا الجدول يشمل : الأسماء الحالية، السند، مكان الازدياد، الوظيفة، الإقامة، أسماء الآباء والأمهات لكل قاطن بالبلدية، يشار إليه إن كان عازبا أو متزوجا وفي هذه الحالة الأَخيرة اسم الزوجة أو الزوجات[1]."

الملحق رقم: 22.

رأت المادة الثانية أنَّه في مدة زمنية قدرها 03 أشهر بعد الإخطار والذي سوف يقدم لكل الأَهالي المسلمين ، يطلب التصريح في دار البلدية محل إقامته سواء من طرفهِ أو بواسطة الوسيط رئيس الدوار أو رئيس الجماعة حول اللقب العائلي الذي يتبع اسمه أو الأخير الذي يراد اعتماده.

كما أشار المرسوم أنَّ التصريحات التي تبرز هويته تكون مجانية أمَّا المقتطفات الأُخرى التي يمكن اصدارها بناء على طلب المعنيين تكون على نفقاتهم، في حين نصت المادة السادسة :" أنّ البلديات التي تشتغل فيها لجان التحقيق المُؤسسة من خلال قانون 26 جويلية 1873، الأخيرة المخولة بالتواصلْ مع رئيس البلدية حول قوائم الألقاب العائلية التي اعتمدت، والذي يعمل بدورهِ على تسجيل الألقاب في الجدول المرسل تنفيذا للمادة الأُولى من المرسوم المخصص للسكان الأهالي[2]". في حين نصت المادة السابعة :" أنّه في القوات العسكرية والمستشفيات والسجون والمعتقلات ستنفذ بالنسبة للأهالي من

[1] -Ibid, Projet de décret relatif à l'état civil indigène, 08 juin1875, Alger.
[2] -Ibid.

خلال رؤساء الأسلاك ومدراء المؤسسات." أمَّا المادة التاسعة أكدت أنَّه سيتم إرسال الجدول المنصوص عليه في المادة 01 من المرسوم الحالي في نسختين، واحدة من النسخ سيتم حفظها في أرشيف البلدية والأخرى في سجل المحكمة المدنية.

كما نصت المادة 11 :" أنَّه في مدة 05 أيَّـــام التي تلي ميلاد الطفل على الأب أَو ممثل الأب، أو الجيران تقديم تصريح بمساعدة شاهدين من الذكور الراشدين بحيث يشمل العقد المكان وتاريخ ميلاد الطفل وجنسهِ، والألقاب العائلية، واللقب، السن وظيفة وإقامة الأب والأم، شهادة الإبن تسجل تحت اللقب العائلي لوالدهِ المخول بإعطائه الأسماء من اختيارهِ.[1] حيث " أكدتْ المادة 12 على أنّه بعد 05 أيَّـــام التي تلي وفاة أحد الأهالي المسلمين، يقدم التصريح إلى ضابط الحالة المدنية لبلديته أو إلى كاتب فرعهِ من طرف الآباء أو الأَكثر قرابة يحضره اثنان من الشهود الذكور، شهادة الوفاة التي تشمل : اللقب العائلي، الأسماء، السن، الوظيفة وإقامة الشخص المتوفي إضافة إلى والدهِ وأُمهِ وتصريحات الشهود[2]. "

أمَّا المادة 13 فقد أشارت إلى أنه لايتم الدفن دون تصريح مسبق على الورق ودون رسوم تصدر من طرف رئيس البلدية، رئيس الجماعة، رئيس الفرع، أو الشيخ وذلك بعد التحقق من الوفاة[3]". في حين المادة 14 أقرت أَنَّه في ظرف 08 أيَّام يحيل القاضي إلى رئيس البلدية مقتطفات من العقد المرسل تبين الزواج والطلاق، هذه العقود ستكون بدون مدة مسجلة في سجلات الحالة المدنية التي ستظل ملحقة بها. أمَّا المادة 15 نصت على أَنّ عقود الحالة المدنية تذكر فيها الأسماء، الوظيفة، السن، والإقامة وكل ما يتم التصريح به سيتم تسجيله فوريا في سجلات محفوظة في نسختين التصريح الذي يتم توقيعه من طرف ضابط الحالة المدنية ورئيس البلدية ورئيس الجماعة ورئيس الدوار أَو الشيخ ... كما ينبغي على رئيس الجماعة ورؤساء الدواوير وضع أختامهم في الجزء السفلي من العقد وأَنّ كل عقد منسوخ سيتم تصحيحه طبق الأصل من طرف ضابط

[1] -Ibid.
[2] -Ibid.
[3] -Ibid.

الحالة المدنية وفي نهاية كل سنة يتم ارسالها إلى سجلات الجدول وفق الترتيب الأبجدي لكل العقود المتلقاة وواحد من السجلات يتم حفظه في دار البلدية والآخر يرسل إلى المحكمة المدنية مع كل الوثائق المرفقة[1].

أمَّا المادة 16 فنصت على أنَّ السجلات المحفوظة من طرف الأمناء المعنيون يتم ترجمتها إلى الفرنسية من طرف مترجمين عسكريين ونسخة مترجمة ترفق كل عام في السجلات البلدية من جهة ومن جهة أخرى في سجل المحكمة المدنية. أمَّا المادة 17 أقرت :" أنّ التصحيح يتم في سجلات الحالة المدنية ويحفظ انطلاقا من إصدار هذا المرسوم ويتم وفقا للقواعد المتبعة في فرنسا من خلال المحكمة صنف الدرجة الأولى بناء على طلب الأطراف المعنية أو وكيل الجمهورية . في حين أكدت المادة 19 : أنَّ الحكام العامين يحددون الشروط التي من خلالها يمكن إختيار الألقاب العائلية وتعدل وفق الحاجة تطبيقا للمرسوم الحالي. أمَّا المادة 20 أشارت إلى :" أنّ كل المخالفات للمواد 02-04-05-11-12-13-14-17 من هذا المرسوم الحالي سيتم ردعها كانتهاك للقوانين المعدلة للأندجينا دون الإخلال بالعقوبات التأديبية ضد الضباط العامين أو الوزراء أو القضاة". في حين حددت المادة 21 الأطراف المكلفة بتنفيذ المرسوم ومنه وزير العدل و الداخلية والحرب والبحرية والحاكم العام للجزائر[2].

بحثت الإدارة الكولونيالية عن كيفية تقبل الاجراءات في وسط الأَهالي المسلمين وقد تحسست المخاطر الناجمة عن تطبيقات الحالة المدنية وفي أَنَّ اعتماد اللقب العائلي قد يُوَّلد البغض في أوساط الأَهالي كونه إجراء يعد هجوما على عاداتهم و معتقداتهم، ولتسهيل عملها رأت الإدارة الكولونيالية ضرورة الشروع في وصف جماعي بداية من الدوار الأهلي أين كان يعمل الأمناء المحققون بحيث يقدمونه بالتوافق مع تأسيس الملكية الفردية ما يجعل العمل به أكثر فهما من حيث الأَهداف مما يسمح بتعود الأهالي عليه، مما سينهي الامتثال إلى القاعدة العامة كما رأت الادارة الكولونيالية من خلال

[1] -Ibid.
[2] -Ibid.

المشروع المقترح أنّ مدة 03 أشهر غير كافية ولا تتفق و فطرة الأهالي. وبالتالي أَنَّ العمليات ستصاحبها صعوبات منذ البداية، وعليه فقد أصرت على ضرورة تقبل المزاجات لارتباط الجزائريين بعقيدتهم وبالخصوص بمختصر سيدي خليل ابن اسحاق الأكثر شهرة وإتباعا ذلكَ أنّ الطفل يحصل على اسمه قبل اليوم الثامن من ولادتهِ. بمعنى أنَّ تحديد 05 أيَّام للتصريح بالولادة لا علاقة له بعادات وتقاليد الأهالي الجزائريينَ.

- **إسناد الألقاب العائلية:**

أكدت التقارير الأرشيفية فيما يتعلق بإسناد الألقاب أنَّه من سلبيات اعطاء لقب واحد للأهالي في عدة حالات فإنَّ نفس اللقب قد يحمله عدة أفراد. وأكدّت على ضرورة حيازة كل فرد للقب مناسب وكل أهلي لا يحوز آباء يجب أن يختار أو يتلقى اسم مشكل بطريقة محددة لشخصيتهِ وبالمثل في الأُسر الأقل عددا والمشكلة من أب وأبناء وأنَّ اللقب المختار لا يكون نفسه للجميع، ورأت أنّ أكثرية الألقاب في نفس العائلة لا تبدأ إلاّ عندما يكون التقاء زوجات مشتركة أو ممثلون عن الجيل الثالث.

اصطدمت الادارة الكولونية خلال عملية التلقيب باسم **محمد** بالنسبة للذكور و**فاطمة** بالنسبة للإناث، وخلال العملية تطلب الأمر اعداد الشجرات العائلية (A.G)، وقد أكدت التقارير على ضرورة إعطاء لقب معروف ومفرّد (Reconnaitre et individualisé)، كما نصت التقارير على حفظ ألقاب العائلات الارستقراطية (كالمقراني- بن قانة- مبارك- بوعكاز...) إذا كان أصحابها من ذوي المكانة الرفيعة ولتجنب الخلط يجب العمل على إقرار اللقب العائلي البارز لرئيس الفرع وذلك بربطه بواسطة إتحاد . أَمَّا بالنسبة للعائلات التي تحوز لقبا خاصا معروفا دون معرفة النسب سيكون الرجوع إلى ملامح الوجه المختلفة (Physionomie) أو المحلات والإقامات وسوف يجعل اللقب للأحفاد، وفي حالة عدم النجاح يمكن استخدام لقب المهنة أو الحرفة أو الأصل إذا كان السلف أو واحد من الأحفاد يمارس حرفة أو مهنة ظلت مرتبطة بهم باقية في العائلة أو في البلاد.

يشير التقرير بعنوان (Recherche et de l'Attribution des noms patronymiques) صادر عن الإدارة العامة للشؤون المدنية والمالية ، إلى أنّ فيما يتعلق بالعائلات أين النسب لا يقدم إلاّ ألقابا عادية بعد أن تستخدم مع الاحتفاظ عن طريق أخذها ببساطة وجمعها مع بعضها البعض، واقتراح تشكيل كلمات موافقة للغة وبهذه الطريقة مع التطبيقات الأكثر انتشارا يمكن اعداد ألقاب لها طابع خاص[1].

أما عن الألقاب العادية والبسيطة تقدم ثلاث طرائق لاستعمالهاَ بشكل مختلف وهناك الحق الرابع الذي يوفر استعمال كلمات مثل : بن – ولد- نايت ... إذا كان ثلاث أسلاف يسمون أنفسهم محمد سيكون اللقب الأول محمد والثاني بن محمد والثالث بن محمدي، وبعد استنفاذ كل التركيبات سوف تستعمل أسماء الأراضي أو الملكيات ويذكر التقرير أنّ بعض الأشخاص إقترحوا الغاؤها ومن جهة أخرى يريدون اعتمادها كقاعدة فريدة من نوعها بعيد عن أوصاف السخرية. كما أشار ذات التقرير أنّ المفوضين المحققون معظمهم من الأجانب الجاهلون لأدبيات اللغة العربية، قد يقدمون تسميات غير مقبولة ما يستدعي المساعدة في الترجمة بحيث لا يمكن تفسير ألقاب الأهالي ، حتى أنّهُ فيما يتعلق بالألقاب المتعلقة بالأراضي والمزروعات وهي معروفة عند العرب وهي نفسها في مناطق أخرى بحيث توجد حقول حمراء وخضراء ... في الجزائر ككل بل حتى في 10 أماكن مختلفة فرأت الادارة ضرورة إعطاء ألقاب تتناسب وعبقرية اللغة العربية واحد من هذه الكلمات بن، أم، مول أو مولى...إذ يجب دائما أَن يسبق اللقب الذي يختار كلمة من لفظ قصير بقدر ممكن[2].

تسآل تقرير 20 سبتمبر 1875 حول الحكمة من تأسيس الحالة المدنية على ألقاب عائلية ؟ وأنّ إجبار الأهالي على تبني لقبا عائليا قد يستغل من طرف المحرضين على الرغم من المراقبة إلاّ أنهم غير ظاهرين ما يفسر حالة الرفض وسط الأهالي في داخل القبائل الإجراء الذي ذكرت جل التقارير أنّه موضوع المحادثات في التجمعات الأهلية كالزردة وفي الزوايا والأسواق ...كما أنّ هناك ألقاب عائلية موجودة لبعض العائلات

[1] -Ibid, de la recherche et de l'attribution des noms patronymiques.
[2]-Ibid.

غير أنها قليلة جدا تشمل النبلاء العسكريون والدينيون المعروفين بالمرابطين وبالتالي لا يمكن حمل اللقب العام (Nom générique) الذي يلغي بعض الامتيازات للقبيلة. كما طرح السؤال حول اللقب الذي سوف يعطى لأبناء عمومتهم الذين يشكلون في العادة 100/99 من السكان ؟

ووصل التقرير إلى ترك اسم الأب كلقب عائلي فالذين ينحدرون من أحمد بن رحيل سيصبح لقبهم (Rahil) والمنحدرين من بلقاسم شعبان سيعرفون بشعبان الشجرة العائلية أنموذجا. **الملحق رقم: 23.**

واعتقادا من الإدارة الكولونيالية أنّ هذا سيجنبها العديد صعوبات كبيرة فلا أحد سيكون مترددا في القبول النهائي لاسم من شأن والدهِ أو جدهِ[1]. طرح التقرير في مادته الأُولى أنّ تطبيق المادة الأولى في البلديات الأهلية يعطي بالمكان عملا مطولا ذلك أنّ أمناء الدواوير الأهلية (Secrétaires des Douars) أو الشيخات (Cheikhats)لا يمكنهم إقامة الحالة المدنية على نحو متكامل بسبب جهلهم وامتناع السكان على إعطاء المساعدة في تنفيذ الإجراءات التي تمّ سنها، وأنّ ذلك لا يمكن تنفيذه إلا في البلديات الكاملة الصلاحيات بسبب الإمكانيات الإدارية حيث يتواجد أمناء بما فيه الكفاية ومتعلمينَ، كما أنّ الأهالي في اتصال دائم مع الأوروبيينَ وقد تخلو عن بعض التحييزات[2].

ولنفس الاعتبارات لا يمكن تطبيق المادتين 01 و 02 إلا في البلديات الكاملة الصلاحيات وفي البلديات التي طبقت فيها الملكية الفردية التي هي مجرى التنفيذ في حين أنّ المادة 13 لا يمكن تطبيقها إلا في البلديات كاملة الصلاحيات وذلك لأنّ التأخر في الدفن لمدة عدة أيام قد يؤدي إلى إتلاف الجثث ما يهدد الصحة العامة بسبب بعد المسافات وصعوبة التواصل بالخصوص خلال فصل الشتاء[3]. كما أقر القرار أنّ اللجنة

[1] -Ibid, Rapport division de Constantine, Sub de Bone, affaires arabes, état civil musulman, le lieutenant colonel chargé de l'expédition des affaires, Bone le 20 septembre 1875.
[2] -Ibid.
[3] -Ibid.

المكلفة بانشاء قائمة الألقاب العائلية تكون مكونة من أعضاء الجماعة أكثر من 04 من كل فرع و قاض وكاتب وممثل فرنسي كرئيس ليس بغرض إداري إذ يتصرف كما القاضي الفعلي للسلم (Juge de paix) ورئيس مجلس العائلة (Président d'un conseil de famille)[1].

- **تنظيم الحالة المدنية وفق قرار الحاكم العام 23 ماي 1873:**

أسست وفق قرار الحاكم العام بتاريخ 23 ماي 1873 لجنة لدراسة المسألة المتعلقة بتنظيم الحالة المدنية في البلديات الكاملة الصلاحيات والبلديات المختلطة الأهلية وفي الدوائر الانتخابية المقاطعتية (Circonscriptions cantonales) فيما يتعلق بالمواليد والوفيات اللجنة مكونة حسب المرفق اجتمعت حسب التقرير بتاريخ 23 ماي بخصوص القرار المقدم إلى مجلس الحكومة حول مسألة تنظيم الحالة المدنية للأهالي حول المسائل التالية **الملحق رقم24 :**

المسألة الأُولى: كيف ينبغي أن تكون عليه عقود الميلاد والوفاة في البلديات كاملة الصلاحيات؟

المسألة الثانية : كيف يجب أن تكون عقود الحالة المدنية ؟

المسألة الثالثة : من يؤدي وظائف الحالة المدنية في البلديات الأَهلية ؟

المسألة الرابعة : هل هناك مكان لاعتماد نوع موحد لعقود الوفاة والميلاد في البلديات الأهلية ؟

المسألة الخامسة: كيف سيكون هذا النوع؟

رأت اللجنة أنّ العقود المتعلقة بالحالة المدنية يجب أن تكون على غرار العقود المتعلقة بالأوروبيين، وأن تطبق على البلديات الأهلية وينبغي أن تكون التصريحات إلزامية كما سنت مجموعة من العقوبات ضمن تطبيق الحق المشترك (Droit)

[1] -Ibid.

commun، أمّا فيما يتعلق بالوفيات وتصريحات الدفن بطريقة منتظمة إذ لا يسمح الدفن دون إذن، ومرتكبي المخالفة سيكونون وفق المادة 358 من القانون الجزائي الذي يقر عقوبة 06 أيام إلى شهرين من السجن وغرامة مالية قدرها من من 16 إلى 50 فرنك، أمَّــا بالنسبة للمواليد حيث المخالفات الأكثر شيوعا وفق المادة 346 من القانون الجزائي يعاقب على عدم التصريح في غضون الفترة القانونية بالسجن من 06 إلى 06 أشهر وغرامة مالية من 16 إلى 300 فرنك، ولكن ومراعاة للظروف ستخفف العقوبات كأن تخفض عقوبة الغرامة المالية إلى الحد الأَدنى بفرنك واحد وكذلك السجن إلى يوم واحد وقد تستبدل الغرامات بالسجن[1].

أكدَّت اللجنة إلزامية العقاب بهدف الشعور بالمسؤولية التي تتطلب الردع الشديد ومن جهة أخرى أكدت أنّ المحاكم تأخذ بعين الإعتبار حداثة الاجراءات والجهل بالقانون من جانب المتهمين، وكلفت الشرطة العادية (Simple de police) بتطبيق الإجراءات بمعنى غرامة مالية من 01 إلى 05 فرنك وفي بعض الأحيان السجن من يوم واحد إلى 05 أيام[2].

وبالرجوع إلى مرسوم 08 أوت 1854 الذي ألزم الأهالي الجزائريين بالتصريحات فيما يتعلق بالوفيات والمواليد حتى الذين هم خارج المدن في القرى في مساحة الإقليم المدني، حيث نصت المادة 05 من المرسوم بالسماح لموظفي المكاتب العربية المقاطعتية بمعاقبة من 01 إلى 15 فرنك كغرامة مالية و وبالسجن من يوم واحد إلى 05 أيام لكل أهلي مذنب بالإهمال من خلال التصريح عن الميلاد والوفاة. وبالتالي لا خلاف عليه في العقوبات المنصوص عليها في مرسوم 08 أوت 1854 والإعلان عن القانون مع الأَخذ بعين الاعتبار كما ذكرنا سالفا إمكانية تخفيض العقوبات وفق ما نصت عليه المادة 463 من قانون العقوبات الجزائية.

[1] -Ibid, Rapport de la commission institué de monsieur le gouverneur général en date 23 mai 1873.
[2] -Ibid.

مرسوم 08 أوت 1858 الذي ألغي من خلال المادة 17 من مرسوم 18 أوت 1868 بحيث دعت اللجنة إلى إلزامية المحافظة على مادته الثامنة فيما يتعلق بالتصريحات عن الحالة المدنية، وانطلاقا من هذا رأت اللجنة أنه يجب الإصرار على ضرورة المعاقبة الجزائية لأي كان سواء ذلك المبين في مرسوم 08 أوت 1854 أو ذلك الذي ينص عليه قانون العقوبات الجزائية والمطبق على الأهالي في شأن القانون العام المشترك. كما رأت اللجنة أنّ شكل الحالة المدنية في البلديات المختلطة يجب أن يكون على شاكلة البلديات الكاملة الصلاحيات حيث طرحت مشكلتي العدد الكبير للأهالي والبعد عن مكان البلدية، الأمر الذي استدعى تقسيمها إلى فروع وتمثيل الحالة المدنية بعون أو عضو في اللجنة البلدية. وبسبب بعد المسافات واستحالة الذهاب إلى ضابط الحالة المدنية الفرنسي (رئيس البلدية أو عون فرع) سيكون هناك الحصول على تصريح الحالة المدنية بموظف أهلي (عضو في اللجنة البلدية أو مستشار بلدي أو عون أهلي)، التمثيل الذي يسمح به بصفة خاصة من طرف الإدارة وسيكون هناك بالمكان وحسب اللجنة اعتماد حكم مماثل كالذي تضمنته المادة 10 من مرسوم 08 اوت 1854 :" عقود الحالة المدنية المتعلقة بالمواليد والوفيات للعرب القاطنون خارج المدن والقرى يتلقون من خلال الشيوخ التعليمات ، التي تكون صياغتها باللغة العربية وفقا للصيغ المحددة، هذه العقود تحال فوريا إلى رئيس البلدية وتنقل إلى اللغة الفرنسية في سجل الحالة المدنية للبلدية.[1]"

أمّا عن الاستمارة التي يتم تحديدها في هذه الحالة من خلال منشور 16-12-1872 تكتب في ورق حر (Papier libre) يكلف الموظف الأهلي بتلقي التصريحات والاحتفاظ بها في السجل الأصل النص العربي يتم استنساخهُ مرتين واحد يحفظ والثاني يوجه ليلحق بالعمود الموجه للترجمة الفرنسية التي تحال إلى ضابط الحالة المدنية الفرنسي وبعد الانتهاء من الترجمة تحفظ الوثيقة مدعومة بالعقد الفرنسي التي تكتب في وقت لاحق في السجل التنظيمي للحالة المدنية في البلدية، الاستمارة المخصصة للمواليد والوفيات تطبع وتنسخ في البلديات الكاملة الصلاحيات يحفظ الأصل المزدوج بطوابع.

[1] -Ibid.

من خلال قراءة تقرير اللجنة نلاحظ تخوفها من ردود فعل الأهالي الجزائريين :" أنّ الأهالي يظهرون من دون شك متمردين خلال تنفيذ الإجراءات، وعليه فإنه سيكون الحرص على الجزاءات التي سيتكبدونها في حالة المخالفات.[1]" ورأت ضرورة إعداد المنشور بالعربية لتوضيح الإعلان.

كما رأت اللجنة أنّ هذه المهمة لا يمكن أن يشغلها إلاّ الإداريونَ بالبلديات وفي حالة الغياب توكل المهمة إلى عون لديهِ القدرة على رئاسة اللجنة البلدية، إذ أنّ التمثيل الإداري يكون مرخصا سواء من طرف الإدارة أو من النيابة العامة (Parquet)، ويسمح به في الدواوير الأكثر بعدا عن المكان والعمل على تلقي التصريحات من خلال رؤساء الجماعات الذين هم بمثابة المستشارين البلديين، بحيث يستقبلون و يعملون على صياغة تصريحات الحالة المدنية بالتحديد في الشروط التي أشير إليها في البلديات المختلطة، كما رأت اللجنة أنه من غير المناسب الاحتفاظ بسجلات الحالة المدنية من طرف الخوجات (Khodjas) تحت رعاية الرؤساء.

كما طرحت اللجنة مسألة التعلم بالنسبة لرؤساء البلدية فطالبت بتدخل كاتب البلدية من أجل الحفاظ على كتاباتهم وبالتحديد في الحالة المدنية، ونفس الأمر طرح بالنسبة لرؤساء الجماعات الذين لديهم مشكل في التوقيع فيضطرون إلى وضع اختامهم على التصريحات، كما رأت ضرورة اعتماد نوع موحد بالنسبة لعقود الوفاة والميلاد في البلديات المختلطة كما في البلديات الكاملة الصلاحيات[2].

وعليه فإن اللجنة أقرت بناء على ما ورد :

- تصريحات الحالة المدنية فيما يتعلق بالمواليد والوفيات للأهالي المسلمين يجبُ أن تكون **إلزامية** في البلديات المختلطة الأهلية وفي الدوائر المقاطعتية (**des circonscriptions cantonales**) وكذلك في البلديات الكاملة الصلاحيات.

[1] -Ibid.
[2] -Ibid.

- ضرورة تنفيذ العقوبة الجزائية من خلال إعادة فرض العقوبات المنصوص عليها في المادة 05 من مرسوم 08 أوت 1854.
- في كل البلديات الكاملة الصلاحيات والمختلطة و الأهلية، العقود تتم صياغتها من طرف ضابط الحالة المدنية الفرنسي بالنسبة للمسلمين بنفس الصياغة والشكل كما للأوروبيين، ويتم ارسالها في نسختين الأصلية والمسجلة في سجلات تخضع إلى الطابع وفقا للقانون. أمَّا فيما يتعلق ببعد الدواوير من حيث المسافة يستوجب قدوم الأهالي مباشرة لتقديم التصريح أمام ضابط الحالة المدنية الفرنسي، الأعوان أو المستشارين أو رؤساء الجماعة يمكنهم من خلال الممثل الخاص (**Délégation spécial**) المعتمد السماح باستقبال تصريحات الحالة المدنية للأهالي في دواويرهم أو الفروع، التصريحات التي يتم تلقيها على الورق الحر يتم نسخها من طرف ضابط الحالة المدنية الفرنسي في سجل البلدية[1].

لقد طرحت صعوبات منها مسألة تشابه الألقاب الأكثر استعمالا وأَنّ علاجها يكون بإلزام وفي مدة محددة الأهالي الجزائريين اختيار لقب عائلي وذلك بالرجوع إلى المادة 11 من مرسوم 08 أوت 1854 :" خلال السنة التي تَلي المرسوم الحالي يجب إقرار في كل بلدية تأسيس الحالة المدنية للسكان المسلمين، السن، الأصل، سيتم إنشائها من خلال الاتصال بالعناوين وإذا فشل من خلال اسم الشهرة [2]".

- **مشروع الحالة المدنية المقدم من طرف الحكومة العامة:**

أكد مجلس الحكومة قبل تقديمه للبرلمان للموافقة على المشروع الذي ناقش الحالة المدنية للأهالي في عرضه للأسباب المعتمدة كونها من الإجراءات الأكثر أَهمية جاء كنتيجة طبيعية لقانون الملكية في حين كان عليه أَن يسبقها. قانون 26 جويلية 1873 الذي تم سنه قبل قانون الحالة المدنية وخص الألقاب العائلية فقط أصحاب الأرض ترك خارج تنفيذها سكان المدن والاقليم الخاضع لتنفيذ أمرية 21

[1] -Ibid.
[2] -Ibid.

جويلية 1846 وجاء لإزالة الالتباس في التسميات والهدف منه حسب عرض الأسباب:

- إنشاء نظام داخل العائلة العربية من خلال تأسيس الحالة المدنية برابط اللقب العائلي.
- إيجاد آثار الأنساب .
- استدامة هذا النظام من خلال تأسيس والحفاظ على العقود التي يجب إظهار التعديلات فيها لتدخل في ذات العائلة.

ومن هنا قسم المشروع إلى :

- تأسيس الحالة المدنية للمسلمين.
- عقود الحالة المدنية [1].

حيث أسس المشروع في مادته الأُولى على ضرورة **تأسيس الحالة المدنية** في أقصر مدة زمنية أَمَّا المادة الثانية تركت للحكومة العامة مهمة تحديد حصص من الإقليم الذي يخضعُ لتنفيذ القانون ويحدد قبل كل هذا التعداد السكاني. أمّا المادة الثالثة أكدت على تحديد السلف واللقب للأهلي لحفظ أثر ماضيه كألقاب معروفة تمّ تسجيلها في العقود السابقة، وبمجرد تأسيس الحالة المدنية نصل إلى مرحلة التصريحات بالميلادْ ولا شيء يمنع الأَهليْ من اعتماد واحد أو اثنان من الألقاب كما نصت نفس المادة على ضرورة إعداد بطاقة الهوية التي تساعد الأهلي على الحفاظ على اللقب الجديد، وقد أشار المشروع إلى أنّ هناك ألقاب عائلية للمالكين في الدوائر الانتخابية (circonscription) الخاضعة لقانون 26-07-1873.

كما أشار المشروع أنّ أشغال إقامة الحالة المدنية حال نهايتهِ يمكن أن يشمل هفوات أو أخطاء لهذا تعطي المادة 11 مدة شهر للاحتجاج و 15 يوم من خلال المادة 12 للمفوضين لاصلاح النتائج إن وجدتْ.وعند إنقضاء المدة المحددة يتوقف العمل مؤقتا

[1] -Ibid, Conseil supérieur de gouvernement, état civil des indigènes-musulmans de l'Algérie, projet présenté par le gouvernement général.

ليحال إلى الحكومة العامة، وإذا رفعت الاحتجاجات مهما كانت طبيعتهاَ وأثرت على الأشخاص تحال المسألة أمام المحاكم المختصة دون أن تؤثر على عمل المفوض والحكم الصادر يذكر في السجل[1] .في حين أكدت المادة 14 أنّ استعمال اللقب العائلي يكون **اجباريا** انطلاقا من الحكم من طرف الحاكم العام وفي حالة أنَّ أحد الأهالي لا يملكُ لقبا عائلياً واستقر في الدائرة المسجل فيها يلزم عليه اختيار لقب في مدة شهر وفق المادة 15 [2].

أما العنوان الثاني من المشروع تمحور حول : **عقود الحالة المدنية** أكد في مادتهِ 16 أنّ تصريحات المواليد والوفيات لا بد أَن تكون إلزامية بالنسبة للأهالي المسلمين واستعمال اللقب العائلي يكون أيضا إجباريا، التصريحات التي ترد في الصيغ المنصوص عليها في القانون الفرنسي وإصدار بطاقة الهوية لأصحابها بعقود[3]، وأكدت المادة على ضرورة اصدار بطاقة الهوية فبدونها الوثائق ستغدو مجرد نسخ. **الملحق رقم :25**

وفي حالة بعد المسافة أقرت المادة 17 أن يعهد إلى عون بلدي أهلي بحضور الخوجة والشهود استقبال التصريحات التي تسجل بالعربية في سجلات مطبوعة تحوي الأصل ، وآخر يحال إلى رئيس البلدية ، الإداري الذي توكل إليهِ مهمة النسخ في السجلات المحفوظة في مكان البلدية وهذا ما نصت عليه المادة 18 في حين أقرت المادة 19 أنّ القضاة ملزمون بارسال كل 15 يوم إلى رؤساء البلديات أو الإداريون قوائم الزواج والطلاق الذي مثلت امامهم وكل المؤشرات التي يتم إدراجها في سجلات خاصة[4].

- **مشروع قانون الحالة المدنية للمسلمين في الجزائر :**

أكد على ما سبقه من المشاريع ورد في مادته الأُولى أن سيتم إقرار في مدة زمنية وجيزة تأسيس الحالة المدنية للأهالي المسلمين أمَّا المادة الثانية فأكدت أنَّ كل بلدية

[1] -Ibid.
[2] -Ibid.
[3] -Ibid.
[4] -Ibid.

و فرع بلدية (Section commune) سيعين من طرف الحاكم العام المدني لتأسيس الحالة المدنية لجنة لإحصاء السكان الأهالي المسلمين، أمّا المادة الثالثة فرأت أنّ اختيار اللقب العائلي من حق كل أهلي ورب عائلة وحضور الأصل الذكوري في الخط الأبوي وفي حالة غياب الأصل الذكوري عند وجود عدد الإخوة الأكبر منهم، إذا كان الأهلي المخول باختيار اللقب العائلي غائبا عن الجزائر الحق ينتقل إلى أفراد العائلة ممن يأتي بعده[1].

في حين أقرت المادة الرابعة أنَّه في حالة رفض أو امتناع أحد من جهة أفراد العائلة الذي من حقهِ اختيار اللقب العائلي أو في حالة اعتماد نفس اللقب لعدة أفراد منح الألقاب العائلية سيتم من طرف مفوض تأسيس الحالة المدنية، وأنّ اللقب العائلي يضاف عاديا إلى الأسماء الحالية للأهالي اللقب الذي يسجل في بطاقة الهوية والتي تسلم لكل أهلي والذي تحمل رقم مرجعي في السجل الأصل (R.M). في حين أشارت المادة الثامنة أنه في الدوائر الانتخابية (les circonscriptions) التي طبق فيها قانون 23 جويلية 1873 حول الملكية والتي حاز أصحابها على الألقاب العائلية تخصص بموجب المادة 17 من القانون المذكور وستكون بدقة محترمة في عمليات إقامة الحالة المدنية ، الألقاب التي سيتم توسيعها في أفراد المجموعة العائلية المقيمة أَولاَ خارج الدائرة الخاضعة لتطبيق القانون حول الملكية حتى إذا كان على أحد الأفراد اختيار لقب عائلي للأسرة[2].

أكدت مادته العاشرة وبناء على طلب الجهات المعنية أو وكيل الجمهورية أنّ عقود الحالة المدنية المرسلة في السابق والألقاب العائلية المخصصة بموجب القانون الحالي أو قانون فارني 26-07-1873 بالتوافق تذكر بسرعة من وكيل الجمهورية في النشرية رقم 01 المدرجة في السجلات القضائية[3]. في حين نصت المادة 11 أنَّه في حالة الانتهاء من تأسيس الحالة المدنية في الدائرة، سيتم إعطاء إشعار عن طريق التسجيل في صحيفة

[1] -Ibid, Projet de la loi sur l’état civil des indigènes musulmans de l’Algérie, titre première , constitution de l’état civil des indignes musulmans.
[2] -Ibid.
[3] -Ibid.

المبشر والملصقات الجدارية في البلدية، وتخصص مدة شهر لكل المعنيين لتقديم احتجاجاتهم في حالة الخطأ أو الاغفالات على نتائج اللجنة المكلفة بإقامة الحالة المدنية[1]. وأقرت المادة 12 أنه بعد 15 يوم من انقضاء المدة الزمنية يبلغ عن الهفوات أما المادة 14 أكدت على أنّه بعد الموافقة يصبح استعمال الألقاب العائلية إلزاميا على الأهالي المدرجينَ في العملية. أما المادة 15 رأت أنّ كل الأهالي الذين لا يحوزون ألقابا عائلية والتي تنشأ في محل إقامة دائرتهِ الخاضعة لتطبيق قانون الحالة المدنية هذا الأخير يقرر كما ورد في المواد السابقة، الأهلي وتبعا لذلك يسجل في السجل الأم (R.M) بلقب عائلي يختاره أو الذي يخصص له في حالة عدم وجود التصريح سيتم إقراره تلقائيا من طرف رئيس البلدية أو الإداري كما ذكر أعلاه[2].

أما العنوان الثاني من المشروع بعنوان **عقود الحالة المدنية (des actes de l'état civil)**حيث أقرت المادة 16 أن تصريحات الميلاد والوفاة تصبح إلزامية بالنسبة للأهالي المسلمين انطلاقا من يومهِ بالتوافق مع المادة 14 واستعمال اللقب العائلي يصبحُ إلزاميا تكون مدعومة ببطاقة الهوية من خلال عقد. أمّا المادة 17 أقرت أَنّ عقود الميلاد والوفاة المتعلقة بالأهالي المسلمين يتم إنشاؤها في الصيغ المنصوص عليها في القانون الفرنسي، وإذا كانت المسافة بعيدة لا تسمحُ بالعمل على القيام بالتصريحات في مقر البلدية أو أحد فروعها، سوف يتم تلقي التصريحات من طرف عون الفرع الأهلي بحضور الخوجة وأكدت أنَّ هذه التصريحات تكون بالعربية تليها صيغ مطبوعة في سجلات مشار إليها بطابع وموقعة من طرف قاضي السلم، السجلات التي تحوي الأصل وجناح يستنسخ لنفس الشيء المذكور. العقود التي تحمل ختم العون الأهلي وإمضاء الخوجة والشهود وفي مدة 08 أيام ووفق المادة 18 أجنحة عقود الحالة المدنية يتم فصلها عن الأصل وإرسالها إلى ضابط الحالة المدنية الفرنسي لتسجيلها في سجلات محفوظة في دار البلدية.

[1] -Ibid.
[2] -Ibid.

في حين أكدت المادة 15 أنَّه على القضاة إرسال كل 15 يوم إلى رؤساء البلديات أو الإداري في عين المكان وفقا للصيغ المطبوعة بالعربية مقتطفات من عقود الزواج والطلاق والتي يتم إدراجها في سجلات خاصة . أمَّا المادة 20 رأت أنَّـــه سيتم الفصل في التصحيحات التي يعمل عليها في عقود الحالة المدنية بالتوافق مع القانون الفرنسي[1].

في باب **الأحكام العامة من المشروع (Dispositions générales)** ورد في المادة الأُولى أنّ الجرائم والجنح والمخالفات فيما يتعلق بالحالة المدنية يعاقب عليها وفقا لما ورد في القانون الفرنسي، وأنّ استخدام وتزوير بطاقة الهوية وفق المادة 22 واستعمال هوية خاطئة يتم ردعها وفقا للمواد 153 و 154 من القانون الجزائي تحت حفظ تطبيق المادة 463 من نفس القانون، أمَّا المادة 23 رأت أنّ النفقات التي تتبع إقامة الحالة المدينة ستكون إلزامية بالنسبة للبلديات[2].

ب- مشروع إثبات الحالة المدنية في الدواوير الأهلية (Projet de constatation de l'Etat civil dans les Douars -Communes):

طرح تأسيس الحالة المدنية في الدواوير الأَهلية اللجوء إلى القوانين الفرنسية في ظل جهل الجزائريين بما فيهم رؤساء الجماعات بأدنى المعلومات عن الحالة المدنية وصعوبة ايجاد أدنى المعلومات والعثور على كاتب في الدوار الأهلي وأعوان لهم مهارات في القراءة والكتابة، إذ أشارت مراسلة إلى الجنيرال أنه في بعض الدوائر الاعوان غير قادرين على شغل وظائفهم، فنحن لا نفكر في تطبيق لمثل هذه العوامل كل مواد القانون الفرنسي ، وبما أنّ القانون الفرنسي معقد ولكي يطبق على الأهالي يجب تبسيطهُ وتحريرهُ من الصيغ التي توافق عادات البلادْ[3].

وأشارت المراسلة إلى أنّ الهدف هو الوصول إلى الأهالي وجلبهم للقيام بالتصريحات ولكن على نقيض القانون الفرنسي الذي يطرح صعوبات فيما يتعلق بتطبيقاتهِ على

[1] -Ibid.

[2] -Ibid.

[3] - A.N.O.M :12H51, Organisation et délimitation établissement de l'état civil des musulmans 1869-1875, Dossier 05 , au sujet de l'état civil dans les douars communes affaires arabes, Constantine, 08 avril 1869,N° :173.

الجزائريين، أشارت المادة 34 من الفصل الأول استحالة تطبيق بعض المواد لعدم مطابقتها للدين وعادات المجتمع الجزائري، إلى جانب دقة الوقت تمّ استبعادهِ أثناء صياغة الحالة المدنية كون الأهالي لا يعتمدون على الوقت إلاّ بطريقة تقريبية فمن غير الممكن تقييدهم بالدقة. أمّا المادة 37 أكدت أنّه في اللحظة التي تجرب فيها الحالة المدنية في أوساط الأهالي فمن الجيد تبسيطها بقدر الإمكان، أمّا المادة 38 أكدت أنّه ليس هناك ضابط حالة مدنية و أنّ الكاتب(Le sécrétaire) الذي يوكل إليهِ تسجيل العقود وإمكانية إعطاء القراءة للأجزاء.

أمّا بالنسبة لعقود الميلاد فرأت الإدارة الكولونيالية أنّ التصريحات يجب أن تكون في 08 أيام بدل 03 أيام بسبب بعد المسافات وسوء حالة الطرق، وأنّ التصريح المعد من طرف الأب أو الأقرباء الدرجة الرابعة أو لوقاف الدوار (L'oukaf du Douar) لا يتطلب إنتقال الشهود وأنّه لا يمكن المطالبة بصياغتهِ في ساعتهِ وبطريقة تقريبية ، وفي حالة وجود طفل حديث الولادة يتم وضعه عند رئيس الجماعة الذي يعمل على التصريح العادي للكاتب الذي يقوم بتسجيلهِ في السجل[1].

أما بالنسبة لعقود الزواج أكدت أنّه يتم تسجيل عقود الزواج عند القاضي وأشارت أنّ الزواج عند الأهالي عقد ديني بحث إذ يشترط على القضاة إخطار رئيس الجماعة بالعقود التي سجلت ولا يقبل القاضي إلا عقد موثق ليؤسس حكمهُ.

أمّا بالنسبة للعقود الوفاة رأت أنّ تصريحات الدفن تكون بإذن من ضابط الشرطة (Officier de police) القضائية أو قايد القبيلة. أشار التقرير إلى العقوبات الجزائية المرفوعة ضد كل أهلي يتقاعس عن تقديم التصريحات المطلوبة يجب استبعادها ذلك أنّ المشرع لم يحتكم بعد فيما يتلاءم مع ما تمّ في الاقليم المدني بحكم العادات الأهلية وتعارض متبنيه في البلديات الأوروبية ولنفس السبب إظهار التسامح في الاقليم العسكري أين السكان أقل تقدما حسب التقرير وقابلية للقوانين[2].

[1]- Ibid.
[2] -Ibid.

أكدت المادة الأولى من المشروع أنّ المرسوم التأسيسي لكل دوار أهلي سيتم نشره في مقر القسمات والدوائر وينشر في الأسواق والفروع المعنية وحددت مدة شهرين انطلاقا من يوم الإعلان للأهالي، الذين يشكلون جزء من الدوّار الأهلي مهما كان سنهم وجنسهم يجب أن يكونوا مسجلين في سجل السكان وفق النموذج 01 . **الملحق رقم:26**

أما المادة الثانية فقد أرت أنّ الأفراد الذين لم يتم إدراجهم في السجل لايتم اعتبارهم جزء من البلدية، ولا يمكن بناءا على ذلك المشاركة لا في توزيع الأراضي ولا في حقوق الرعي ولا في حقوق أخرى معترف بها للأهالي في الدوار الأهلي. أمّا المادة الثالثة فأقرت أنَّ رئيس الجماعة (القايد، الشيخ أو كبير الدوّار..) بحضور اثنان من أعضاء الجماعة على الأقل بتقييم سن كل واحد وفقا للشهرة العامة و كاتب الجماعة يقوم بالتسجيل بحضور نفس الموظفين وإذا توفي الأفراد بعد التسجيل يبقى السجل مفتوحا للتسجيل، وسيتم شطبهم من السجل وذكر وفاتهم الذي تشهد عليه الجماعة. أمَّا المادة الرابعة أقرت أنّ التصريح بالمرسوم التأسيسي للجماعة سيتم إظهارهُ من خلال محضر السلطة المحلية مع نهاية المدة الزمنية بشهرين ممنوحة للأهالي للقيام بالتسجيل، السجل سوف يغلق وهو مؤرخ ومسجل من طرف أعضاء المكتب المشار إليهِ أعلاهُ والتاريخ سيكون نقطة البداية لتأسيس ملفات الحالة المدنية للدوار الأَهلي[1].

أما الفصل الثاني تناول المواليد (Naissances) أكدت المادة الخامسة أن سجلات المواليد تكون مختومة من رئيس المكتب العربي ويحتفظ بنسختين من الإرسال ومن طرف كاتب الجماعة وفي حالة غياب رئيس الجماعة يعوض العضو الأكبر سنا في الجماعة.

أما المادة السادسة رأت أنَّ تصريحات الميلاد تتم في مدة ثلاث أيام من الميلاد من طرف أب الابن وفي غيابه L'oukaf الفرع أو رئيس الخيمة حيث تمت الولادة، وأكدت أنّ التصريح بالولادة يحضره دائما شاهدين. ونصت على أنّ التصريح يكون من خلال

[1] -Ibid, conseil supérieur de gouvernement, commission spécial, rapport sur le sujet de la loi sur l'état civil des indigènes, projet de constatation de l'état civil dans les Douars-commune.

كاتب الجماعة في سجلات عقود الميلاد وموقعة من طرف رئيس الجماعة. في حين أشارت المادة السابعة " أَنّ الأب او l'Oukaf أو رئيس الخيمة الذي لا يقوم بتصريح الميلادْ هو عرضة لغرامة مالية من 25 إلى 50 فرنك وأي إغفال ناتج عن كاتب السجل يؤدي إلى غرامة من 01 إلى 25 فرنك، كما أكدت أَنّ الغرامات الموجهة للعَرب هي الأكثر فاعلية، الولادات التي تكون وفق الملحق المرفق : **الملحق رقم:27**

أما الفصل الثالث فيتعلق بالوفيات (Les décès) حيث أقرت أنَّــه في حالة وفاة الأب التصريح يكون وفق أقرب المقربين للمتوفي وفق ما ورد في المادة 06، وأنَّ عقود الوفاة يتم تسجيلها في سجل مطابق للمرفق 03 . **الملحق رقم:28**

أما الفصل الرابع حول الزواج والطلاق (Mariages et divorces) بحيث أوردت المادة العاشرة أنَّ الزواج والطلاق مستمر وفق الشريعة الاسلامية من القاضي. وأنَّ القضاة خلال كل شهر يؤسسون انطلاقا من سجلاتهم بيان الزواج والطلاق الذي يتم الإعلان عنه وإرسال البيان إلى الجماعة الذي يقدِّم وصلا ويعمل على تسجيلهِ في سجل مجزأ إلى جزأين واحد موجه للزواج والثاني للطلاق وفق النموذج الرابع **الملحق رقم:29**

وإذا لم يكن خلال شهر لا زاوج ولا طلاق البيان المقدم سلبي. رؤساء الجماعات ملزمون بالمطالبة بهذه الوثيقة، إذا أغفل القاضي ارسالها، إذ يجب عليهم الإشارة إلى القضاة في حالة الإغفالات الموجودة في البيانات الشهرية، في أنَّ حين القاضي ملزم بتصحيح من دون مدّة زمنية[1].

أمّا الفصل الخامس تعلق بالأحكام العامة (Dispositions générales): بحيث أكدت المادة العاشرة أنه في نهاية سجلات عقود الميلاد والوفاة والزواج والطلاق تقدم إلى رئيس المكتب العربي، وإرسالية تقدم إلى رئيس الجماعة لحفظها في أرشيفات الدواوير الأهلية وإرسالية أُخرى بعد ترجمتهاَ إلى الفرنسية في سجلات (Ad-Toc) من

[1] -Ibid.

خلال مترجم المكتب العربي، تبقى مودعة في أرشيفات المكتب في حين توضع السجلات الجديدة تحت تصرف رئيس الجماعة[1]. أمَّا المادة 11 أقرت بأن عقود الميلاد والوفيات والزواج والطلاق يمكن لرؤساء الجماعات أو رئيس المكتب العربي إصدارها ويتم الدفع لكل ارسالية بـ 0.50 فرنك إلى كاتب الجماعة أو خوجة المكتب العربي. في حين المادة 12 رأت أَنّ الدواوير الأهلية التي لها موظفين على نحو الحراس (gardes champêtres) تندرج مهامهم في مراقبة المقابر، إذ سيتعهد لهؤلاء إعطاء معلومات لرؤساء الجماعات حول موضوع الدفن. في حين أكدت المادة 13 أنّ ضباط الحالة المدنية في جولاتهم يقدمون سجلات الحالة المدنية مع ضمان الالتزام الجيد بتنفيذ التعليمات المذكورة أعلاه[2].

في حين ورد في الأحكام الخاصة بالفروع غير المنتظمة في الدواوير الأهلية **(les dispositions particuliers au fractions non encore organisées en douars – communes)**: أنَّ المشروع لا يمكن العمل به في الفروع التي تنظم إلى الدواوير الأهلية ولكن أشار إلى أنه من المهم إقامة الحالة المدنية في هذه الفروع في حدود الإمكان، وذلك بإعداد وثائق تعد نقطة الانطلاق للحالة المدنية المشار إليها في الدواوير الأهلية وهذا وفقا للأحكام التالية كل من القايد والشيخ أو رئيس الفرع مهما كان العقد سيستمر في الأخذ بعين الاعتبار كل شهر والمكاتب العربية تعاين التغيرات التي تحدث في الحالة المدنية في محيط إدارتها.

التقارير تكون ممكنة واسمية ببيانات دقيقة لرؤساء القبائل يتم التحقيق فيها من طرف ضباط المكاتب العربية خلال جولاتهم وخلال الاجتماعات التي تحدث في مكاتبهم والاستفادة من كل الظروف التي يتم توافرها في ممارسة رقابتهم. إذ أنّ المكاتب العربية بمساعدة هذه الوثائق ستحافظ على قوائم الحالة المدنية وبالخصوص التي تشير إلى المعلومات الأساسية. كما أشارت إلى أنّ الأهالي كما القاضي سيكونون بحاجة إلى القيام

[1] -Ibid.
[2] -Ibid.

بهذه التصريحات التابعة للدواوير الأهلية التي يتم تلقيها من طرف رئيس الفرع[1]. وأَنّ اغفالات التصريح لرئيس القبيلة تكون عرضة لغرامة من 03 إلى 10 فرنكات وإغفالات زعيم الفرع في التقرير الشهري تخضع لنفس الغرامة[2].

ت- مشروع حكم حول الحالة المدنية للمسلمين:

ورد فيه أنّ الحاكم العام إطلع على المرسوم الذي ينص على إقامة الحالة المدنية للأهالي المسلمين وحفظها في سجلات للدوائر وبعد الاستماع أقر مجلس الحكومة بموجب الحكم التالي:

العنوان الأوّل حولَ إقامة الحالة المدنية للأهالي المسلمين (constitution de l'état civil des indigènes musulmans) ورد في المادة الأُولى أنّ السجلات الموجهة لإقامة الحالة المدنية للأهالي المسلمين تشمل التالي:

- الأسماء الحالية للأهالي وكذلك آبائهم وأمهاتهم.
- مكان الميلاد
- سنهم التقريبي وبالشهر.
- إذا كانوا متزوجين اسم وأسماء الأزواج.
- اسم الأطفال الموجودون إذا كانوا غائبين ومكان إقامتهم.

يتم حفظ واحد من السجلات في أرشيف البلدية والثاني في سجل المحكمة **(Greffe)**.[3]

أمَّا المادة الثانية أشارت إلى أنّ كل أهلي ليس له سلف ذكر في الخط الأبوي ولا عم من جهة الأب ولا أخ كبير يسكن في مكان معروف في الجزائر، سيطلب منهم اختيار لقب عائلي عربي خلال إنشاء السجل الأم (R.M)، فإذا كان الأهلي ينحدر من ذكر في الخط الأبوي أو من جهة الأب أو أخ أكبر يسكن في الجزائر له حق اختيار اللقب العائلي

[1] -Ibid.
[2] -Ibid.
[3] -Ibid, Projet d'arrêté sur l'état civil des musulmans.

يرجع تبعا للأول والثاني أو الثالث، أما بالنسبة للقصر أَو المحظورينَ دون انحدار من ذكر في الخط الأبوي ودون عم من جهة الأب أو أخ أكبر راشد يعود الاختيار إلى الوصي القانوني المعين من طرف مجلس القضاء (Datif). أمّا بالنسبة للنساء دون منحدر ذكر دون عم من جهة الأب أو دون أخ كبير حق اختيار اللقب العائلي يعود إلى السلف إلى العمة أو الأخت الكبرى، ويضاف إلى اللقب العائلي الاسم الحالي للأهلي الذي يشكل الوحدة العائلية ويتم تسجيله في السجل الأُم (R.M)[1].

أما المادة الثالثة فأشارت إلى أنّ الأهلي المسلم الذي له حق اختيار اللقب العائلي إذا كان غائبا عن الجزائر، يمر الحق هنا إلى أعضاء العائلة، وفي حالة وفاة الغائب سيكون مدعوا إلى اختيار اللقب المذكور، وإذا كان الأهلي حاضرا في الجزائر من حقه رفض ممارسة الحق الذي يدعى إليه، واختيار اللقب يتعين أن يكون من طرف السلطة المكلفة بإقرار إقامة الحالة المدنية[2]. أمَّا المادة الرابعة فتضمنت أنّه إذا كان الأهلي المسلم المخول باختيار اللقب العائلي للعائلة لديه أحفاد ، إخوة وأخوات و ابناء أخ أو بنات أخ ، من زواج أخ متوفي، يسكن في دائرة لم تخضع بعد لإقامة الحالة المدنية، سيتم اشعار هؤلاء الأشخاص من خلال رئيس البلدية أو الإداري للبلدية التي يسكنها، يكون اللقب العائلي معتمد من طرف رب العائلة هذا الاشعار يكون مرفوقا بتسليم بطاقة الهوية تحمل الرقم المشار إليه في السجل الخاص مسلمة لكل بلدية أو فرع بلدية أو الدوار[3].

أمَّا المادة التاسعة من المشروع أقرت في أن يصبح اللقب العائلي إجبارياً بالنسبة للأهالي القاطنون في الدائرة الخاضعة لقانون الملكية حسب الاشعار المقدم بالتوازي مع المادة 17 من الفقرة 04 من القانون المذكور. أمّا بالنسبة للأهالي في الدائرة الخاضعة لتنفيذ قانون الملكية انطلاقا من التاريخ المحدد من حكم الحكومة العامة، فبمجرد إقامة الحالة المدنية في دائرة من هذه الطبيعة سوف يكون استعمال اللقب العائلي **إجباريا**.[4]

[1] -Ibid.
[2] Ibid.
[3] -Ibid.
[4] -Ibid.

أَمَّا العنوان الثالث من المشروع بعنوان :" **عقود الحالة المدنية (Les actes de l'état civil).**

أقرت المادة العاشرة أنَّ التصريحات بالميلاد والوفاة تكون إجبارية بالنسبة للأهالي المسلمين القاطنون في الدوائر الخاضعة لإقامة الحالة المدنية، وإنطلاقا من اللحظة الراهنة استعمال اللقب العائلي يكون إلزاميا، والتصريحات تكون مدعومة ببطاقة الهوية التي يتم تسليمها بمرافقة العقد، في حين تكون أسماء العقد المذكور دقيقة تبعا للإملاء المعتمد في البطاقة المعتمدة[1]. أمَّـــا المادة 11 حددت شكل عقود الحالة المدنية، العقود تكون في كل إقليم وتحفظ في نسختين تكتب على الورق الحر (Papier libre) انطلاقا من الصيغ المطبوعة منها البيضاء وتكون بالعربية والفرنسية.أمّا المادة 12 أكدَّت أنَّه في البلديات المختلطة والأهلية سجلات الحالة المدنية تحفظ كل على حدى في كل فرع للبلدية ويتم ايقافها في نهاية السنة ونموذج واحد يتم وضعه في سجل المحكمة.

أما المادة 13 أكدت أنَّه في 08 أيام التي تلي ميلاد الطفل الأب وفي حالة غيابهِ، الأكثر قرباَ من المولود وفي حالةِ عدم وجودهِ الصديق أو الجار، يجب أن يضع التصريحْ بحضور اثنان من الشهود . ففي البلديات الكاملة الصلاحيات التصريح يتلقاه رئيس البلدية وفي البلديات الأهلية يتلقاه بالنسبة للفرع في المقر أو مقر البلدية الإداري المدني أو العسكري للدائرة في الفروع الأخرى من طرف الخوجة، إذا قدم التصريح في مقر البلدية المختلطة أو الأهلية سيتم فوريا تسجيله في سجل الحالة المدنية المتعلق بالفرع موقع عليه من طرف الإداري والأشخاص الذين يعرفون كيفية الكتابة، وإذا أُعد التصريح في فرع الخوجة يملأها إنطلاقا من التصريحات التي تمت، ونشريتان مطبوعة تحتوي التعليمات متطابقة مع التعليمات النهائية في السجل الحالة المدنية، هذه النشريات (Les Bulletins) موقعة من طرف الخوجة والأشخاص الذين يعرفون

[1] -Ibid.

الكتابة، وهي مكتوبة بنسختين وبالعربية تحمل ذكر الرقم الذي يؤسس للمراسلة بين بطاقة الهوية والسجل الأم (R.M)[1].

أمَّا المَّادة 14 متعلقة بتصريحات الوفاة بحيث تعقد في البلديات الكاملة الصلاحيات وأمام نفس الأشخاص كعقود الميلاد والإذن بالدفن لايكون إلاَّ في البلديات الكاملة الصلاحيات.أمَّا المادة 15 أكدت أَنّ التصريحات المنصوص عليها بالنسبة للمواليد تشمل:

- التاريخ ، الألقاب العائلية واسمي الأب والأم وإقامتهم، مكان ميلاد الطفل وجنسهِ والأسماء المختارة من طرف الأب، أسماء الشهود.

أما بالنسبة للمتوفين تشمل :

- التاريخ، اللقب، والأسماء والسن(التقريبي) للمتوفين، أسماء وألقاب الأب والام، وأسماء الشهود.

في حينْ المَّادة 16 أقرت أنَّه يجب حفظْ نسختين في كل البلديات الجزائرية من سجِّل الموجه لتسجيل الزواج والطلاق طبقا للصيغ المطبوعة. أمّا المادة 17 أكدت أنّه في 15 يوم يحيل القضاة لرئيس البلدية والإداري للبلدية الأهلية لإقامة المعنيينَ بيانات عقود الزواج التي يتلقونها و تشمل البيانات التالية :

- الألقاب العائلية والأسماء المرفقة، مؤشر الإقامة، الألقاب العائلية وألقاب الآباء والأمهات، تاريخ الزواج. إذ أنّه بالنسبة للزواج لا يكون العقد أمام القاضي بل يجب الإخطار بالزواج يرفق بالمعلومات أعلاه والتي يتم توفيرها في 15 يوم من طرف الزوج، ممثلة بحضور اثنان من الشهود في البلديات الكاملة الصلاحيات، أمّا في البلديات المختلطة و الأهلية تبعا للحالات الإداري أو خوجة الفرع في هذه الحالة التصريح يكون مزدوج من طرف الخوجة في نشرية مطبوعة موقعة من طرف هذا الأخير ومن طرف الماثلين إن كانوا يعرفون الكتابة، و سيتم إحالة واحد من

[1] -Ibid.

النسختين إلى إداري البلدية المختلطة الأهلية وينقل في السجل الأم ويبقى محفوظا في البلدية[1]، أمّا بالنسبة للطلاق رأت المادة 18 أنّه يعلن أو يتم تبيانه من طرف القضاة يكون موضوع بيان لمدة 15 يوم مطابقا لما هو منصوص عليه في الزواج بحيث يشار في البيان إلى :

- الألقاب العائلية والأسماء المرفقة، الألقاب العائلية وأسماء الآباء والأمهات، تاريخ الزواج وتاريخ الطلاق.

في حين أشارت المادة 19 أنه يمنع على ضباط الحالة المدنية والضباط العامين والوزاريينَ والإداريين المدنيين والعسكريين تسمية الأهالي المسلمين في أي من العقود، حكم، أو وثيقة رسمية بألقابهم القديمة، ولتنفيذ هذه المادة يحفظ جدول في البلديات في السجلات والمحاكم لكل الضباط العَّامين الوزاريينَ في الإدارات الملحقة ويشار إلى البلدياتْ، فروع البلديات، والدواوير أين يكون إقامة الحالة المدنية، تمّ بشكل نهائي سواء بحكم خاص في أجزاء الإقليم غير الخاضع لتنفيذ القانون حول الملكية سواء بإخطار مقدم وفقا للمادة 17 الفقرة 04 من القانون المذكور لإقامة العناوين المؤقتة للملكية[2]. أمّا المادة 20 أَكدت أنه على كل اهلي مسلم يحوز ملكية في إقليم ما سيخضع لإقامة الأحوال المدنية[3].

تم اذخال تعديلات على المشروع أولها التعديل الاداري العام لتطبيق الحالة المدنية من خلال جلستي مجلس الحكومة في 09 و 16 جوان 1882 ليشمل القانون المناطق التلية وفق المخطط المدرج حسب التعديل في قرار 20 فيفري 1873 .

وعليه فلقد انحصر تطبيق قانون الحالة المدنية للأهالي الجزائريين في البداية في 38 إقليما وابتداء من 1885 انطلقت العملية في ست جهات في المناطق الشمالية وفي 1886 تمَّ التوقيع على قرار الموافقة على الأعمال التي سبقت تسجيل العقود[4].

[1] -Ibid.
[2] -Ibid.
[3] -Ibid.
[4] -Louis, Vignon, La France dans l’Afrique du Nord et Tunisie, Paris, 1887, P :49.

وفي سبتمبر 1889 بلغ عدد المسجلين في الحالة المدنية 300.000 فرد في المناطق التلية[1]. استغرقت العملية حوالي عشر سنوات (1894-1885) شملتمناطق الحكم المدني ثم المناطق التلية ثم باقي المناطق لاحقا بهدف تجريد الجزائري من هويتهم Denationalisation، بلغ حد الرغبة في فرنسة الأسماء الجزائرية بهدف الزواج المختلط، وكما بينا في عروض سابقة إجبار الآباء على إختيار الألقاب وفي حالة الرفض أو التهاون يغرم أو يعاقب ويختار الموظف الإداري اللقب كما يريد ولو كان فيه مسخا أو سبا.

نقرأ في مراسلة إلى الحاكم العام بتاريخ بتاريخ 05 فيفري 1890 من طرف وكيل الجمهورية أنه في داشرة مستغانم الدواوير المعنية بالحالة المدنية وهي 09 (القصبة، الحمادنة، الجرارة، واريزان المنتمية إلى البلدية المختلطة رونوا –Renault -وأولاد عدي و فليتا و القلعة و بلعسل المنتمية إلى البلدية المختلطة يلل وقرطوفة عن تيارت) تمّ ابداع ملفاتها إلى المحكمة في نسختين في السجل الأم (R.M) السبع دواوير وهي : الحمادنة والجرارة و أولاد عدي وفليتا و القلعة وبلعسل وقرطوفةاي سجل للحالة المدنية لم يرسل، لهذا نقرأ مطالبته بالتعجيل بارسال المعلومات والخضوع لعمليات المدرجة ضمن النسج المرفقة في المراسلة حول عقود الميلاد والوفاة والزواج والطلاق[2].

[1] -Paul, Rougier, l'Algérie devant le Sénat, Lyon, 1895 ; P :13

[2]-A.N.O.M,12H52, Etat civil des applications de la loi 1882-1908, arrondissement de Mostaganem, dép d'Orab Procureur Général, Alger 05 février 1890,

ث- نماذج من تطبيقات الحالة المدنية في الدواوير والفروع الأهلية بالمنطقة:

الدوار	البلدية المختلطة	السكان	تكلفة التعويض	حكم التعيين	حكم العمليات	الايداع	الموافقة	ادراجها في المبشر
أولاد سلامة	سيدي امحمد بن علي (Renault)	1.188		1891-01-23	1891-03-01		1893-06-26	1893-02-11
أولاد بوعبسة	يلل	2.345		1891-01-23	1891-03-01		1892-11-04	
أولاد بوعلي	يلل	2.164		1891-01-23	1891-03-01		1893-08-07	1892-11-19
واد الجمعة	زمورة	2.395	0.18 فرنك	1890-01-09	1890-02-17	1891-01-19	1891-01-20	
أولاد رافع	زمورة	660	0.18 فرنك	1890-01-09	1890-02-17	1891-01-19	1891-07-27	
واد الحامول	زمورة	796	0.18 فرنك	1890-01-09	1890-02-17	1891-05-12	1891-10-15	
أولاد زايد	زمورة	782	0.18 فرنك	1890-01-09	1890-02-17	1891-02-05	1891-06-20	
أولاد سويد	زمورة	1650	0.18 فرنك	1890-01-09	1890-02-17	1891-05-22	1891-05-16	
أولاد راشد	زمورة	796	0.18	1890-01-09	1890-02-17	1890-12-16	1891-10-15	1890-12-27
أولاد شافع	يلل	1.568	0.18	1890-01-09	1890-02-17	1890-07-30	1891-02-21	
أولاد اسمر	عمي موسى	1.931	0.18	1890-01-09	1890-02-17	1891-02-17	1891-06-20	
أولاد العباس	عمي موسى	1.842	0.18	1890-01-09	1890-02-17	1892-02-20	1893-04-07	

أولاد بويكني	عمي موسى	1.101	0.18	1890-01-09	1890-02-17	1891-04-17	1891-07-21	
أولاد يعيش	عمي موسى	3.679	0.18	1890-01-09	1890-02-17	1891-04-01	1891-09-02	
فرع أولاد بختة	عمي موسى	2.924	0.18	1890-01-09	1890-02-09	1892-05-11	1892-12-11	
أولاد دافلتن	عمي موسى	2.715	0.18	1890-01-09	1890-02-09	1891-05-12	1891-12-08	
أولاد موجار	عمي موسى	1.766	0.18	1890-01-09	1890-02-09	1890-12-09	1891-03-29	

Source :A.N.O.M, 12H81 , Etat civil des indigènes.

أولاد بركان	عمي موسى	1.433	0.18	1891-01-23	01 مارس 1891		17 سبتمبر 1891	24 اكتوبر 1891
أولاد بورياح	عمي موسى	2.085	0.18	1891-01-23	01 مارس 1891	19 ديسمبر 1891		14 مارس 1891
أولاد عامر	زمورة	1.625	0.18	1890-06-14	21 جويلية 1890	03 مارس 1891		21 ماي 1892
أولاد سيدي أحمد بن محمد	زمورة	2.451	0.18	1890-06-14	21 جويلية 1890		21 جويلية 1892	09 ديسمبر 1893
أولاد سيدي لزرق	زمورة	1.165	0.18	1890-01-14	21 جويلية 1890			فيفري 1891
أولاد سيدي يايا	زمورة	772	0.18	1890-06-14	21 جويلية 1890			03 مارس 1892.
أولاد بركات	زمورة	1.145	0.18	1890-06-14	21 جويلية 1890	03 مارس 1892		
أولاد بلحي	زمورة	2.673	0.18	1890-06-14	21 جويلية 1890	26 ماي 1892		

Source :A.N.O.M, 12H83 , Etat civil des indigènes.

اعتبر الكثير من الجزائريين قانون إقامة الأحوال المدنية مناورة علمانية (Manœuvre de laïcisation)[1] بهدف طمس ودمج الهوية الجزائرية ومن أهم ملامح هذا القانون إجبار الأهالي على تسجيل المواليد وعقود الزواج لدى المصالح الفرنسية الواردة في الفصل 17 من الباب الثاني بعنوان رسوم الازدياد والزواج والوفاة :" أنّ عقود الميلاد أو الوفاة الخاصة بالمسلمين تحرر على الصيغة المشار إليها في القانون الفرنسي وأن عقود الزواج والطلاق تحرر بحضور شاهدين في مدة ثلاث أيام أمام رئيس البلدية أو الإداري [2]على نقيض النمط الاسلامي أين كان الجزائري يقصد القاضي الشرعي أو شيخ الجماعة، يتم فيها الزواج وفق العقيدة الاسلامية والأعراف المحلية بتلاوة آيات بينات ويعقد القيران بحضور شاهدين ولم تكن اجبارية العقد أمام الإمام أو شيخ الجماعة ولا إمام أي هيئة إدارية أو قضائية وكانت الجماعة تحضر مراسيم تسمية المواليد[3].

الملاحظ أنّ التعليمات كانت تترك للأهالي المعنيين بالتسجيل في الحالة المدنية حرية اختيار الأَلقاب التي تناسبهم، وبالمقابل كان الادارة المكلفة بالعملية تتخذ المبرر ذريعة لتفرض عليهم العقوبات وهذا ما تؤكده المادتين 10 و11 من مرسوم 13 مارس 1883 " إنه إذا رفض أحد الأهالي الرَّد على التصريح يعطى له أي لقب كان أو إذا كان الأهلي المعني غائبا عن محل اقامته وهو موجود بالجزائر[4]".

منح السكان الجزائريين ألقابا **نابية** بالخصوص تلك التي وقعت بين أيادي محققين ولجان ساخرة جاهلة لشؤون الأهالي بل أنَّ منهم من إجتهد في منح الأهالي الجزائريين أسماء كلاب فرنسية والبعض عمد إلى تغيير الأسماء بألقاب نابية[5] لا ترقى إلى المستوى الأخلاقي والانساني تشمل أعضاء الجسم والعاهات الجسدية وأخرى نسبة للألوان

[1]- Vignon(L) :Op, Cit, P :91.

[2] - مرسوم 23 مارس 1882 جريدة المبشر بالعربية. .

[3] - السيد أبو مصطفى، كمال: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الاسلامي من خلال نوازل وفتاوي المعيار المعرب للونشريسي، دار الكتاب الاسلامي،1996، ص:111.

[4] -B.O.A , 1885, P :269.

[5] Ageron, Robert Charles : les Algeriens musulmans et la France 1871-1919 Tome 01, Edif, 2000 ,P :176.

والفصول والأدوات الفلاحية والحشرات والحيوانات وحتى أدوات الطهي و، والهدف من ذلك ضرب التركيبة الاسمية لما لها علاقة بتأسيس الملكية الفردية وفصل الجزائري عن قبيلته وأسرته وهويتهِ وبالتالي تجريد الجزائري من ملكيتهِ تحقيقا للمشروع الاستيطاني وإبراز الجزائري كعنصر منعزل وتطبيق النمط الفرنسي الادماجي الذي يخاطب الشخص بلقبه وليس باسمهِ.

" بل أنّ الفرنسيين وضعوا قائمة بالأسماء الشائعة في الجزائر وترجمتها إلى الفرنسية، وتوصلوا إلى 1.280 اسما عدا الأسماء المترادفة أو المشتقة ولكنهم في الترجمة حرفوها عن مواضعهاَ، وقلبوا حروف الغين والثاء والضاد والحاد مما لا يوجد في الفرنسية، وتحرفت بذلك الأسماء الجزائرية الجميلة، وهي عادة أسماء دينية وتاريخية وأدبية لها دلالاتهاَ وموسيقاها، فالأبيض أصبح ينطق لبيود، والأخضر لكرد، والأحول لهويل.."[1]

سجلت حالات العزوف لدى الجزائري وعدم قبول القانون واعتبر مسخا وتشويها للشخصية الجزائرية وفقدانا للشخصية وقد رافضوا الاجراءات الادارية خشية أن يؤدي تشابه الأسماء إلى حدوث أخطاء عن قصد أو دونه في عقود الملكية والبيع واختلاط الأنساب. [2] بل انتقلت الوضعية النفسية حتى إلى الأطفال الصغار في مدراسهم الذين رفضوا الاستجابة لنداءات معلميهم اليومية في ألقاب أقرتها الإدارة الكولونيالية وكان الأسماء القديمة هي الغالبة والمتداولة في أساليب التخاطب وما فرضته الإدارة كان محل سخرية محل تنابز، ليحمل الجزائري شخصيتين بلقبين شخصية تعبر عن الآنا العميق مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمحيط الاجتماعي مباشرة وشخصية ثانية توصف بالمنحطة فرضها الأجنبي[3].

كما وجد بعض مستخدمي الادارة الكولونيالية في الاجراءات الادارية لتطبيقات الحالة المدنية إلى تجريم الجزائريين الممتنعين والرافضين للألقاب الجديدة، منحتهم ما اصطلح

[1] -سعد الله، أبو القاسم: الحركة الوطنية 1860-1900، ج01، دار البصائر، الجزائر، ط، 06،ص: 457-458.
[2]-Smati, Mahfoud: les élites Algériennes sous la colonisation, Tome 01 , P :207.
[3] -Ibid.

عليه بعديم اللقب S.N.P (Sans nom patronymique) صاحبه الحق في اختيار اللقب أو الاستمرار في تبيان اللقب السابق المختار من طرف أو من فرد أو عدة أفراد هذه التعليمات الرسمية عززت مواقف بعض مستخدمي الإدارة الذين استغلوا ظرف صدور هذه التعليمات غير المناسبة وتجاوزوا كل الحدود[1]. و شكل سوء الفهم لمدلول S.N.P حرجا للعديد من العائلات الجزائرية العريقة الأنساب التي كانت ضحية لإدارة متعصبة ولجان حمل أفرادها شعار التعصب والعنصرية في تطبيق الحالة المدنية.

[1] -Barouh ,Simon : Dynamiques migrations et rencontres ethniques, actes des journées universitaires d'automne, Rennes, septembre 1997, P :359.

02- تطبيقات الحالة المدنية على الدوّار الأَهلي واريزان 28 أكتوبر 1887:

مرت تطبيقات الحالة المدنية بالدواوير الأهلية بالمراحل التالية :

- تعيين الفرع أو الدوّار الأهلي للخضوع لتطبيقات الحالة المدنية من خلال حكم (**Arrêté**) من طرف الحاكم العام.
- إدراجها في جريدة المبشر.
- تعيين من خلال حكم من طرف المحافظ أمين الحالة المدنية (**Commissaire de l'Etat civil**)
- انطلاق الأشغال التي تدوم في العادة أسبوع أو أكثر وفقا للظروف.
- إرسال ملف الموافقة للجنة المركزية وفحصها في جلسة وإبداء ملاحظاتهاَ وفي حالة عدم إيجاد أي ملاحظات أو إغفال يتم الموافقة على أشغال الحالة المدنية
- إشعار بالإيداع لملفات وبيانات (السجلات الأم) و وضعها في مكتب كاتب البلدية.
- جواز الإطلاع أو بالنيابة على البيانات والدفاتر وإبداء الآراء في مدة شهر من الإدراج في المبشر، وتقييد الشكايات والاحتجاجات في دفتر خاص.

وتتمثل أهم الأشغال المتعلقة بالحالة المدنية في :

- السجلات الأم.
- وثائق إقامة الهوية التي توضع في أمانة البلدية.
- إعداد كراس الشجرة العائلية.
- سجل الاحتجاجات والشكاوي.

خضع الدوار الأهلي واريزان* البلدية المختلطة سيدي امحمد بن علي (Renault) إلى حكم تطبيق الحالة المدنية بتاريخ 28 أكتوبر 1887، وتمّ فتح الإيداع بتاريخ 20-

*- **واريزان** :تقع في الجهة الشرقية من ولاية غليزان بـ 47 كلم، على الضفة الشمالية لمنخفض الشلف بين مازونة ووادرهيو اسمها مشتق من واد ينبع من مازونة ويصب في الشلف، اصول الاسم امأزيغية Ouar Izan مكون من

1887-12 وكلف أمين الحالة المدنية كونجو(Gonjon) بتنفيذ العمليات المذكورة، في عدد سكاني قدر بـ 1.775 فرد وتمت الموافقة على أشغال الحالة المدنية بتاريخ 23 نوفمبر 1889، و أُدرجت في السجل الأُم و أرسلت وثائق التعداد من طرف المفوض المركزي وكذلكَ إلى إداري البلدية المختلطة رونو الذي بدوره كلف بإتمام الشكليات المنصوص عليها في الأرقام 152-153- 154- 155 من تعليمات المادة 17 أوت المتعلقة بتسجيل المواليد والوفيات التي تمت منذ تأسيس السجل الأُم ومنذ فتح العمليات المتعلقة ببطاقة الهوية للمعنيين وإرسال واحدة من النسختين في السجل (Registre au griffe) للمحكمة المدنية للدائرة[1]. **الملحق رقم:30**

بلغ عدد المسجلين في السجل الأم 1.784 فرد وقدمت 246 شجرة نسبية وقدرت النفقات التقريبية بـ 1.200 فرنك، وفق ما نص عليه مرسوم 13 مارس 1883 لم تشكل أَي شكاوي[2].

في مراسلة بتاريخ 23 أكتوبر 1889 تمّ الإعلان عن انتهاء الأشغال المتعلقة بالحالة المدنية في الدوّار الأهلي واريزان وتم إرسال بناء على ذلكَ الوثائق التالية :

السجل الأم، دفتر الشجرات النسبية، ملف الشكاوي، القائم من 01 ، 02 ، 03 إلى 03 مكرر و 04 و 04 مكرر و 05 و 05 مكرر و 06 والإناث ، شهادتان تبين عرض

لفظين Ouar بمعنى الواد و Izzan التي تعني المحترق (Grillé , brûlé , Torréfié)بمعنى الموضع المحترق من الشمس .L e pied brulé par le soleil

ورد في كتاب دليل الحيران عن لجوء عبد الرحمان الداخل صقر قريش إلى واريزان ": ولحق بمغيلة أهل واريزان بازاء مازونة فنزل على أبي قرّة شيخهم واسمه وانسوس ثم اشتد طلب عبد الرحمان بن حبيب أمير إفريقية لأبي جعفر المنصور العباسي الخليفة بالمشرق عليه والفحص عنهُ، فلما سمع أنّه عند أبي قرّة بعث رسلهُ إليهِ ففتشوا عنهُ كل مكان فلم يجدوهُ لكون تكفة زوجة أبي قرّة جعلته تحت ثيابهاَ فلم يفتشوهاَ لاستعفافهم ذلك، ثم أتوا بهِ لما انصرف الطلب عنهُ إلى مرسى هناك... فاستقام أمرهُ وعلا صيته ... ثم وفد وفدُ أبو قرّة وزوجته تكفة عليه فرحب بهما وأحسن اليهما وقال لتكفة يوما مداعبا لقد آذيتيني بنتن إبطكِ فقالت لهُ: كان ذلكَ منك يا سيدي ولم تشعر بهِ لفرطِ فزعكَ فاستظرفَ جوابهاَ وأعرض بمواجهتهاَ بمثل ذلك ...

راجع :

الزياني، محمد بن يوسف: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تر، المهدي البوعبدلي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1978، ص:64.

[1] -A.N.O.M, 12 H81, Ouarizan, commune mixte Renault , Arrondissement de Mostaganem, Analyse , N° :6663 ; état civil des indigènes , Le 23 Novembre 1889.

[2] -Ibid, Alger, Novembre 1889

وأحكام الفتح والإيداع، قائمة الألقاب التي تظهر المفردات (Vocabulaire)، مجموع تقديرات أمين الحالة المدنية متبوع برأي الرئيس، نسختين من السجل الأُم وبطاقات الهوية تمّ حفظها في أرشيفات اللجنة المركزية بالتوافق مع تعليمات 18 أكتوبر 1889[1]. وقد أدرج الحكم في المبشر يوم السبت 30 نوفمبر 1889 بالتوافق مع تعليمات المادة 24 من مرسوم 13 مارس 1883.

العمليات التي بدأت فعليا في الميدان بتاريخ 20-12-1887 بالرغم من وجود أي عمل تحضيري تم إقامتهُ من طرف الخوجة (Khodja) والذي حسب تقرير 09 أوت 1889 تُــرك الإداري دون أي تعليمات من طرف اللجنة المركزية في ظل سوء الأَحوال الجوية التي أعاقت سير أشغال الإحصاء والتي تمت في الهواء الطلق، الأشغال التي تمّ الانتهاء منها في 20 فيفري 1888 في مدة شهرين.

يشير التقرير إلى حالة القلق الشديد التي شعر بها الأهالي خلال عملية التعداد المخصص لتطبيقات الحالة المدنية، ومحاولات الطمأنة من طرف الآمين المحقق الذي حسب التقرير ترك لهم حرية اختيار ألقابهم العائلية ، كما أشير إلى أنّ الاشغال لم تلق أي صعوبة على نقيض تلكَ التي رفعت من طرف اللجنة المركزية على هامش الإملاء أو تغيير بعض الألقاب العائلية التي لا تتوافق مع القواعد التي تمّ تناسيهاَ في تشكيل التعليمات المقدمة للآمين المحقق الاشغال التي تمّ ارسالها إلى اللجنة المركزية بتاريخ 10 أوت 1889[2].

- **تحقيقات اللجنة المركزية في ملف واريزان:**

رفعت العديد من الأخطاء في محضر جلسة حيثُ قامت اللجنة المركزية بالتحقيق في ملف إقامة الحالة المدنية والذي قاد إلى مجموعة من الهفوات والأخطاء أدرجت كالتالي:

[1] -Ibid, envoi du dossier à l'homologation, Oran , le 23 Octobre 1889, à Monsieur le gouverneur général de l'Algérie , N° :1744.

[2] -Ibid, Inkerman le 09 Aout 1889, le commissaire de l'état civil.

01- القائمة 06 من الملف لم تظهر الألقاب في المفردات التي لم تنشأ بعدْ.

02- تعليمات زائفة مطبقة في الصفحات 01، 02، 03، 04، من السجل الأُم (**R.M**).

03- يوجد عدد من النسختين في الرتب اللقب العائلي عبادة (**Abada**) لا يأخذ إلاَّ **B**.

04- ألقاب (**Azara, Beggara, Donna**) التي هي ألقاب إناث لا يمكن تخصيصها كألقاب عائلية للذكور.

05- الاختيار الجماعي كـ (**Bahamia, Mohammedia, Douaflia**) كألقاب عائلية يبدو تنقصها الحكم.

06- نفس الملاحظات أدرجت وأرسلت حول اللقب العائلي أولاد عابدْ و أَولاد أَحمد وألقاب أعطيتْ لإمرأة واحدة أولاد ملحة.

07- نقائص بالتفصيل وأخطاء إملائية، في هذه الظروف اللجنة المركزية بالإجماع أقرت أنّ ملف واريزان سيتم إرساله إلى السيد **Goujon** مع دعوتهِ إلى العمل على التعديلاتْ المنصوص عليها في أقرب وقتٍ ممكن. كما أشار التقرير إلى أنّ اللجنة المركزية الحالة المشار إليها من طرف أمين الحالة المدنية التي أَنتجت اثنان من الإخوة على إثر تطبيق قانون الملكية 1873 بواريزان بحيث حصلاَ على ألقاب عائلية مختلفة الأَخوان حسب التقرير بما أَنهما على قيد الحياة تم انشاء شجرة عائلية وفق قاعدة (**Zeroun - Taouch**)* أو ترك الأمور وإنشاء شجرتان منفصلتان.

أشارت اللجنة المركزية أنّ كل الأَخطاء المشار إليها لم تصحح وأنَّ الملف يشكل موضوع تصحيح ثاني في جلسة 26 جانفي 1889، ملف واريزان الذي خضع مرة أُخرى بتاريخ 27 أوت 1889 إلى الدراسة الدقيقة ما يعني نفقات جديدة من جيوب

*- نسبة إلى أحد الأهالي Taouch خلال تطبيق قانون فارني 26 جويلية 1873 فيما يتعلق بمنح الألقاب حول الملكية حيث اقترح رب العائلة اسم Zeroun وانطلاقا من ان الاسم الجديد يجب ان يوضع قبل القديم لذلك لذلك الأهلي والذي سيتم استدعاه بـ Zeroun-Taouch وليس Taouch-Zeroun ذلك أنّ الأصل العائلي يجب ان يكون مؤكدا بأكثر وضوح.

المصدر :

A.N.O.M, 12H52, Etat civil des Applications de la loi 1882-1908, Addition du nouveau nom à celui déjà conféré vertu de la loi 26 juillet 1873, le sécrétaire général du gouvernementn Durieux.

الاهالي، ذلك أنَّ الملف لم يخضع من طرف الأمين المحقق في جزء منه للتصحيحات المنصوص عليها وأنَّ تصحيح بعض الألقاب يعتبر خيارا غير مقبول. ذلك أنَّ الأَمين كونجو بدأَ عمله في 01 ديسمبر 1887 وبقي مدة 05 أشهر في تنفيذ التصحيحات المطلوبة، التصحيحات التي يذكر التقرير أنَّه كان بالإمكان وضع حد لها في مدة 08 أيَّام، فالوثائق لم ترسل إلاَّ في مدة 07 أشهر وهي غير مكتملة من طرف الأَمين المحقق الأمر الذي دفع اللجنة إلى متابعته قضائيا لرفع باقي الملفات[1].

وعليه فإنَّ عمليات إقامة الحالة المدنية بالدوَّار الأهلي واريزان البلدية المختلطة رونو شرع فيها كما ذكر أعلاه في 20 ديسمبر 1887، وتقرر أنَّ الايداع القانوني يكون في نهاية 09 مارس 1889 بسبب الظروف التي صاحبت تنفيذ إقامة الحالة المدنية وسوء الادارة وتماطل الأمين المحقق كونجو ورفضه الامتثال إلى الأوامر فيما يتعلق بتسليم الوثائق الإدارية إلى اللجنة المركزية بـ 09 مارس 1889 تاريخ إنهاء العمل ، وحدد 09 أفريل كحد أقصى للتسليم، الأَمر الذي تطلَّب متابعتهُ الأمين المحقق في العدالة، وقد سبقة اشعار الأهالي بأن جميع البيانات والدلائل وضعت في سجلات البلدية في وادرهيو (Inkermann) بتاريخ 29 جانفي 1889 واعطيت مدة شهر للإطلاع على النتائج بحضور المعنيين أو وكلائهم إلى غاية 09 فيفري **الملحق رقم: 31**

إن تطبيق الحالة المدنية في الدوَّار الأَهلي آثار مجموعة من المخاوفْ أدت إلى تهييج المجتمع المحلي وبوادر تمرد بالخصوص خلال عملية تصحيح الألقاب، فمن الملاحظات التي أثيرت في مسألة التعديل ما نقرأه في مراسلة 09 سبتمبر 1888 إلى رئيس اللجنة المركزية لإقامة الأحوال المدنية للمسلمين بوهران.

- خلال معاينة ملفات واريزان فيما يتعلق بتعديلات الألقاب التي وجدت في الجدول الأبجدي الألقاب العائلية التي تعود إلى تطبيقات قانون 1873 بتطبيق قاعدة (**Zeroum -Taouch**) من طَرف الأمين المحقق للحالة المدنية للملكية، الذي أعطى نفس اللقب العائلي لمختلف العائلات، غير أنَّه ووفق المادة الثامنة من قانون

[1] -Ibid, Avis de président, de la commission centrale , Oran , le 23 Octobre 1889.

23 مارس 1882 والمادة 17 من مرسوم 13 مارس 1883 والفقرة 95 من التعليمات العامة، أَكدتْ أنّ هذه القاعدة تنطبق على الفرد الذي لا يشكل رب أسرة وبالتالي لا يحق له اختيار اللقب العائلي، ومع ذلك أشارت المراسلة أنَّه بالإمكان إيجاد اللقب كنتيجة لتطبيق قانون الملكية 26 جويلية 1873 في منطقة أُخرى أين يقيم رب عائلتهم، وبالتالي ابن رب العائلة يرفض اعتماد اللقب العائلي المعطى لوالدهِ[1].

- طرحت إشكالية حول لقب عبادة (**Abada**) ذلكَ أنّهُ لا يأخذ المفردات غير المكتملة فبالعربية (**Abada**) يكتب عبّادة سواء للإناث وفي حالة الجمع يكتب (**D'Abada**) وفي هذه الحالة يستعمل اثنان من (**B**) لأَنَّه أثناء النطق يمكن سماعهِ وبالتالي يضاف (**B**) إلى اللقب في الإملاء، أمّا الفقرة الرابعة من المراسلة أكدت أنّ ألقاب (**Azara, Douma, Gheraib, Douiadia**) ألقاب أنثوية لا يمكن تخصيصها لرجال، وأشارت إلى أَنَّ عازرة وليس عزارة، ذلكَ أنَّ المصطلح مؤنث يكتب بالفرنسية (**Lazare**) في حين يكتب بالعربية عزارة وهو مجموع عزرى بمعنى سائس الاسطبل (**Palefernier**) وهو لا ينطبق على الرجال،في حين لقب بقارة (**Beggara**) لا يعني لقب أنثى وهو مجموع (**Beggars**) بمعنى راعي البقر ولقب دومة (**Douma**) بمعنى وحدة دوم النخيل يعطى كلقب للرجال والنساءِ ولقب غرايب مفرده غريب لا يعد لقبا أنثوياً بل لقب جماعي الذي يعني الأجنبي (**Etranger**)، ولقب الدوايدية (**Douiadia**) لا يحمل معنى لقب أنثوي فلقب الأنثى الداودية محذوف وفق مراسلة من المصطلحات وهو جمع لشكل غير عادي (فعايلية) يحمل الصفة العرقية المأخوذة من اسم الرجل داود. في حين في الفقرة الخامسة رأت أنّ الألقاب العائلية مثل (**Dalnnania, Rahmania, Douaflia, Chouaklia, Mohammedia, Mokadennia**) يجب

[1] -Ibid, Etat civil des indigènes musulmans, commission Ouarizan, au sujet de la vérification du dossier, a monsieur le président de la commission centrale de l'état civil des indigènes musulmans à Oran, Inkerman le 09 septembre 1888.

استخدامها استثنائيا فقط، وأشار التقرير أنّ هذه الملاحظة لا تتعلق بالألقاب نفسهاَ التي لم تخصص إلاّ مرة واحدة ولكن أَيضا في الشكل النحوي.

- أدرجت ملاحظة حول أَنّ الشكل الذي هو في صيغة الجمع غير العادي لصفة عادية أو جمع مكسور من اللقب الخاص على الرغم منذ ذلكَ لا يوجد ما يشير إلى المصطلحات، على عكس الاستخدام المتكرر بالنسبة للقبائل ذات الأصول العربية التي توظفُ من الناحية القانونية ألقاب الفروع[1].

فالدوار الأَهلي واريزان مقسم إلى 11 فرع أو مشتى وهم كالتالي:

- ✓ أولاد حنانة (**Ouled Hannana**).
- ✓ أولاد معمر بن طاهر (**Ouled Mammar Ben Tahar**).
- ✓ القواريدْ (**Les Gouarid**) جمع مكسور لـ (**Guiroud**).
- ✓ الشهايدية (**Chahidia**) جمع لمصطلح شهيدة(**Chahida**)*.
- ✓ الحوامدْ (**Houamad**) جمع مكسور لحامد.
- ✓ أولاد بحة.
- ✓ أولاد عمّار.
- ✓ الراحلية (**Les Rahilia**) جمع راحيلي صفة عرقية لمجموعة لرحل (**Lerhal**).
- ✓ القطايطية جمع بوقطاية.
- ✓ أولاد رضا (**Ouled Rada**).
- ✓ خدام سيدي بوعبد الله .

[1] -Ibid.

*-ورد في كتاب الإعتبار وجواهر الأسرار في التعريف بآل النبي المختار للإمام الأشهر علي بن فرحون في ذكر نسب الشيخ بن شهيدة أحمد بن جلولْ وموطنهْ : " بن شهيدة أحمد بن جلولْ بن ميلودْ بن محمد بن محمد المختار بن علي منصور بن محمد شهيدة بن عيسى بن زكرياَ بن أحمد بن محمد بن علي بن يحيى بن يغموراسن بن زيانْ بن طاعة الله بن علي بن بدا بن يحوز بن أحمد بن محمد بن إدريس الأصغر بن إدريس الأكبر بن عبد الكامل بن الحسن المثنى بن الحسين السبط بن فاطمة بن الرسول صلى الله عليه وسلم... وأجداده سيدي محمد بن شهيدة وسيدي يحيى بن يغموراسن الذين هم من بني زيان بناحية عرش واريزان حذو وادي شلف قبالة سيدي بوعبد الله ...".

المصدر:

- ابن فرحون المدني،محمد: كتاب جواهر الإعتبار وجواهر الأسرار في التعريف بآل النبي المختار للإمام الأشهر علي بن الإمام، تح، جيلالي المغوفل، منشورات الأديب،2014.

وعليه فإن الجمع غير العادي أو المكسور يقدم خمسة إلى 11 لقب في النصف فيما بينهم. هذا النمط من تشكيل الألقاب لفروع القبيلة، الفروع حسبَ التقرير التي تتكون من أفراد القبيلة يرثونَ فيما بينهم ويزعمونَ أنهم ينحدرونَ من أصل واحد أخذوا ألقابهم من خلال التقليد، وأنّه في الغالب الأَهالي يتبنونهاَ وكذلكَ بالنسبة أيضا لأرباب الأُسر يختارون اللقب العائلي الموافق للقب أجدادهم بالتوافق مع الاستعمال والقواعد العربية.

- أشارت الفقرة السادسة إلى أَنّ الشروحات المقدمة من طرف لجنة تطبيق الحالة المدنية التي تسمح بحفظ اللقب العائلي بيّار **(Biyar)** وبلوسواسي **(Beloussouassi)**، شكلام و ويكْ **(Ouik)**،بحيث رأت اللجنة أنَّها يمكن أن تشكل اختيارا معقولاً ولا يمكن أَن تكون نفس النظرة للألقاب أولاد عابد (**Ouladabed)** و أولاد عيسى **(Ouladaissa)** أولاد بغداد **(Ouladbaghdad)** و استغفر الله **(Esteghferallah)**. وتمت الاشارة إلى أنّ أولاد عابد وأولاد عيسى وأولاد بغداد أسماء قبائل ومعناها يشير لأوّل رئيس جماعة. كما رأى التقرير أنّ أخذ الألقاب العائلية من هذه الفئة هو انحراف فلقب استغفر الله وفقا للمفتي علي بن عبد الرحمان يجب التخلص منه لأنَّه يحوي كلمة الله على عكس اللقب عبد الرحمان الذي يشكل ايحاء متحفظ لله بمعنى الرحيم، الذي تمّ اختياره بحكمة في حين اللقب العائلي أولاد ملحة الناتج عن قانون الملكية 1873 يشير إلى وجود خطأ يتطلب تعديلهُ.
- وفي الفقرة السادسة من تقرير 09 سبتمبر 1888 رفضت اللجنة المركزية الألقاب العائلية التالية بلوسواسي استغفر الله وبيار وشكلام وويك وأولاد عابد أولاد عيسى أولاد بغداد أولاد ملحة كونهم غير مسجلين في المصطلحات وفي تفسير الأمين المحقق للجنة المركزية ذكر أنَّ الألقاب العربية مشكلة من 07 عناصر وهي :

التسمية الشرفية، التسمية بأسماء الفرد أو الأجداد المعروفينَ، الكنية، لقب العائلة، اسم المهنة)، اسم مكان الازدياد المحال إلى الصفة العرقية، اسم القبيلة الأصلية.

وأقرت الفقرات 80، 183، 184، أنه لا يمنعُ على الأَهالي اعتماد واحد من هذهِ الألقاب والعناصر حول اللقب العائلي ويكون الاختيار بحرية.

إذ أنَّ أغلب الألقاب الجديدة سُجلت من طرف مفوض الحالة المدنية ومفوضو و محققو الملكية العقارية 1873 وقد تسبب ذلك في تشكيل احتجاج من طرف رئيس اللجنة المركزية، ففي رسالة بتاريخ 31 أوت 1888 عن قائمة الألقاب التي تم العثور عليها خلال عمل الأمين المحقق لم تدرج في المصطلحاتْ ما اعتبرته اللجنة غير مقبول، فرفضت لقب بيّار وهو لقب حرفة في صيغة فعّال التي تعني حفار الآبار ولها ما يماثلها حدّاد، نجّار، ثمّار (Temmar)، خمّاسْ الظاهرينَ في المفردات، فبيار تكتب بالعربية بيّار بالكسرة عند (ب) ومضاعفة الياء والتي تعطي كما في النطق Bii-Yar وقد رأى الأمين المحقق توظيف (Biar) من خلال (I) واحد فقط، كون التسجيل يجعل النطق يكون فيه خلط كبئار مجموع آبار، وبالتالي فإنّ النظام اجتمع على نسخ هذا اللقب الموافق للقواعد المنصوص عليها من خلال المفردات التي تسمح بتوظيف على نحو معتدل لـ (I) و (Y) لجمل (ي) التي تشترط دائما الإملاء في النطق.

وفي تفسيره لرغبة اللجنة في حذف ألقاب بلوسواسي وشكلام كان الرد أَنّ لقب بلواسواسي هو ايحاء وإشارة إلى الشيطان (الوسواس) وأنّ شكلام لا يمكن ارجاعها إلى الفرنسية إلا بالمصطلح العامي الحفارة (Le Fouilleur) و ويك (Ouik) التي تعني الصيَّاح (Braillard)، فالألقاب المعنية هي في الأصل تسميات الأجداد من الجيل الثاني والثالث الصاعدة، ولهذا السبب صرح الأمين المحقق أنه لا يمكنهُ حمل الشجرات النسبية التي تعود إلاَّ للأب أو أقدم جد الأكثر سنا في عدد من العائلات إضافة إلى ذلك قبول أو طلب من أصحاب الحقوق الشرعيين أو الاختيار والقبول الطوعي لا يمكن أنَّ يشكل عائقا.

كما طرحت اللجنة المركزية إشكالية حول هل ألقاب أولاد عابد وأولاد بغداد وأولاد عيسى أولاد ملحة تتكون من لقب يسبقهُ بادئة (Préfixe) والذي تعتبره اللجنة غير مقبول ، وكان الجواب أنّ البادئات (Ben, Ouled, Bou, Ba…) يمكن استخدامها.

كما أشارت اللجنة إلى ألقاب أعطيت لعائلات تحمل صفة أنثوية، وفي جواب الأمين عن ذلكَ فإنَّ الألقاب العائلية ليست من هذا النوع، إذ أنَّه حسب الأمين المحقق التعليمات تثبث ذلك بالاقتباس من الفقرة 191 وفق النموذج المذكور لألقاب (Marie, Marguerite) التي أعطيت كألقاب لعائلات في حين هي ألقاب أنثوية ، إذ يمكن ودون مضايقات إعطائها للذكور في حين هي ألقاب أنثوية ، كما يمكن ومن دون أي إزعاج السماح للعائلات المشكلة من إناث اعتماد لقب بصفة مذكر وهو لقب بالإمكان فرضه على الإناث إذا وجد رجل في أُسرهنّ. و علاوة على ذلك يضيف التقرير أنّ اللجنة على الأقل اعتمدت لأحد الأُسر لقب أولاد عابدْ بحيث عدد الذكور أكثر من عدد الإناث.

أمَّا فيما يتعلق بلقب أولاد ملحة لم يذكر الأَمين المحقق للملكية لعام 1873 ووفق المادة 09 من مرسوم 13 مارس 1883 يقول أنّ الأهلي ملزم بابقاء اللقب العائلي الذي اختاره أو الذي يتلقاه بموجب أحكام المادة 17 من قانون 26 جويلية 1873.[1]".

وهي نفس الحالة الموجود عليه لقب **بن بحة** ويقول أنَّه قبل الاحتفاظ بلقب **ولد ملحة** وفرضه بالفعل حتى أَنَّه خلال حفظهِ في كل العائلة يشمل الإخوة والإناث اللواتي حصلن على نفس اللقب من الأَمين المحقق للملكية ولا يمكن تغييرهُ.

أشارت الفقرة السابعة من التقرير حول اللقب العائلي **بن عائشة** (**Benaiicha**) حول حضور (ا) أو تمديد كلمة (Aiicha)، إذا كانت تتعلق بوجود (ا) في الكلمة الأوّلية (Ben)، أجاب الأمين المحقق أنّ كتابة الكلمة تكون بـ ابنْ ولكن يجب بدقة الحفاظ عليها ذلك أَنّ لقب **"ابن"** وظف في بداية اللقب ، وأشار إلى أَنّ الملاحظة المتعلقة بـإزالة (ا) من تمديد كلمة عائشة، وكان الرَّد أنّ الحذف لـ (ا) فالتمديد مسموح بهِ في الأمازيغية في الكلمات المستعملة والمكررة عن طريق كتابة (ابن عيشة) توافقا حسب الأَمين المحقق مع قواعد النحو والإملاء ومن جهة أخرى باستعمال تراخيص الاستعمال العام.

[1] -Ibid.

أمّا الفقرة الثامنة من التقرير فتتعلق باللقب العائلي **مَلحةْ** (Melha) الذي تمّ حذفه من الجدول ذلك أَنه لم يوظف. كما أَعلنت الفقرة التاسعة على وجود الكثير من الأخطاء الإملائية، وأَنّ البحث في دليل الملكية غير كافٍ ذلك أنَّ الأمين المحقق في الملكية قانون فارني، كان مجبرا حسب التقرير على متابعة العمل ولم يستخدم نفس الإملاء (L'orthographe) في كراسه للشجرات النسبية، ويذكر أنّ الأَخير يشمل أكثر الخلافات حيث الأمين المحقق عمد إلى اتباع اثنان من الإملائين المختلفين الأمر الذي جلب بعضا من الالتباس.

في حين أشارت الفقرة العاشرة إلى الشجرة النسبية 04، حيث طرحت إشكالية لماذا **عبد الله الصغير** (Abdellah Serir)، ذلكَ أنّ لديهِ أخ أكبر منه يدعى أيضا **عبد الله** ولأَجل التمييز بينهما يضاف إلى الأكثر شبابا إضافة **الصغير** (Serir).

ما يلاحظ الخلط في الشجرات النسبية الذي عمل الأمين المحقق حسب التقرير على إصلاحهاَ من حيث الترقيم فمثلا حين إقامة القائمة رقم 01 حذف اللقب الذي يحمل الحاج محمد ولد محمد ولد محمد ولد درامسي (El Hadj Mohamed Ouled Mohamed Ouled Dramssi)، وإدراج اللقب المحذوف تحت رقم 175 في نهاية القائمة وبجانب عبد القادر ولد الجيلالي معاشو (Abdelkader Ouled El Djilali Ben Maachou) والذي أيضا تمّ حذفه.

أما الفقرة 12 حول **خيرة بنت محمد ولد عبد القادر بن زيان** (Kheira Bent Mohamed Ouled Abdelkader Benziane) والذي حسب التقرير كان يجب أن تكون في الشجرة النسبية ولكن بسبب الإغفال الذي لا يمكن تجنبهُ حدث إغفال بسبب الخطأ في التصريح بمعنى نتيجة خطأ قاعدي. أمَّا الفقرة 13 حسب التقرير فتتعلق بالشجرة النسبية رقم 21، حول لماذا **مرزوق** (Merzoug) و حول أولاد الحاج بن عامر (Ouled Hadj Ahmed Ben Ameur) الذي لا يظهر في الشجرة النسبية، ذكر التقرير أنَّه يظهر لكن كابن ليحي وذلك بسبب الخطأ، ذلك أَنّ اللجنة المحققة في الملكية

العقارية خلال قانون فارني 1873 أشارت إلى أَنّ الشخص وأَخوه الصغير محمد كابن للحاج أحمد والذي تمّ تصحيحهُ.

أمّا الفقرة 14 من التقرير أشارت إلى أَنّ صاحب الحق في الشجرة النسبية 29 وهو محمد ولد المنور ولد جاب بن علي (Mohammed Ouled El Menouer O.Djabenali)، ذكر الأمين المحقق أنَّه استند إلى الإملاء (Orthographe) من خلال الشجرة النسبية المعدة من طرف أُوداس (Houdas) وأنَّ الاختلاف في الإملاء مع مختلف الوثائق المعدة من طرف اللجنة المحققة للملكية ،الأمر الذي تطلب إعادة الوثائق من جديد بدلا من المستندات المقدمة. كما أشار التقرير إلى ضرورة إعطاء الأفضلية للإملاء وإعادة النظر في كل الملفات خلال فترة الإيداع في البلدية وفي وقت قصير[1].

أ- رد فعل أهالي واريزان على تطبيقات قانون الحالة المدنية:

يتبين من خلال العرض المقدم الاختلالات التي لحقت بالألقاب العائلية ميزها عزوف الأهالي عن الاستجابة لتطبيقات الحالة المدنية بواريزان إذ قدمت العديد من التفسيرات من ذلك " أنّ الأهالي بواريزان لا يقبلون بنوع من الإحجام لكل ما يعتبرونه ابتكارات في الألقاب العائلية، وأنَّه من الضروري توخي الحذر وتجنب اثارة الحساسيات أو التضليل في معتقداتهم أو الإضرار بأحكامهم المسبقة أنتم تعلمون أنهم غير متساهلينَ في كل ما يمس بدينهم أو أَكثر بالأحرى في تطبيق الممارسات التقليدية والصيغ المقدسة التي تحدد في الواقع دينهم.[2]"

يذكر أنّ الأمين المحقق للحالة المدنية وتجنبا للحساسيات حضر إلى واريزان بهدف التهدئة وتقديم المشورة، فعند بداية الإحصاء لأفراد الدوَّار ظهر نوع من القلق في وسط الأهالي فلم يجيبوا عن الأسئلة إلاَّ بنوع من التردد، وشكلت مدَّة الأشغال عمل طويل ميزه يذكر التقرير نوع من التوسل من أجل الحصول على المعلومات وقد استفسر

[1] -Ibid, le 09 septembre 1888.
[2] -Ibid.

الأهالي عن الهدف من العملية والنتائج الممكنة إذ طلبوا من الأمين المحقق إذا كان تسجيلهم في الشجرات النسبية يؤسس للتجنيس، وإذا كان هذا الأخير لا يعني التخلي عن الأَحوال الاسلامية والدين الاسلامي إنكارا أو ردّة. ما يفسر تخوف الجزائري على عقيدتهِ ودينهِ، ذلك أنّ إقامة الأَحوال المدنية كان في نظر الجزائري ما هو إلاّ مقدمة لإقامة مصلحة الخدمة العسكرية الإجبارية، ومن هنا سارعت الإدارة الكولونيالية إلى اتخاذ إجراءات لتهدئة الأوضاع أجبرت الأُمناء المكلفينَ بتطبيقات الحالة المدنية بدحض الإشاعات بالتجنس والإدماجْ.

كماَ أَعرب بعض الأهالي في الدوار الأَهلي **واريزان** عن رفضهم تغيير ألقابهم والاحتفاظ بألقاب أجدادهم ورفضوا التلقيب الفرنسي، أو كما كانوا يرونه تلقيبا مسيحياَ وانسلاخا عن الذات المحلية الجزائرية، وقد طلبوا من الأمين المحقق اعتماد ألقاب عربية تحمل ذكر الله كإشارة إلى ارتباط الجزائري بلفظ الجلالة خوفا من المسخ عن هويته المرتبطة بأرضه.

من الأَمثلة التي ذكرها الأَمين المحقق والتي تعد شكلا من أشكال الرفض ميزها الاستهتار لتطبيقات قانون الحالة المدنية بالدوار الأَهلي واريزان هي حالة **محمد بن عمراوي** الشخص الذي حصل على لقب **استغفر الله،** يذكر التقرير أنَّهُ عجوز كبير في سن 85 سنة، أعمى و متسوّل والذي قدم من دوارهِ ودخل في حوار مع الأمين المحقق جرى في الهواء الطلق أمام 200 إلى 300 فرد من أَهالي الدوار والقبائل المجاورة.

سنحاول نقل الحوار التالي الذي يعبر عن حالة الرفض لقانون التلقيب يبرز مدى صعوبة الحصول على المعلومات لإقامة الحالة المدنية، الألقاب التي تعتبر في الأصل تعوذاَ من الواقع الكولونيالي ورفض حالة الإنسلاخ عن الهوية والشخصية الجزائرية المرتبطة بالأسلاف والأرض :

الأعمى : ماذا تريد مني ؟

الأمين المحقق : إعطائي معلومات لإقامة الشجرة النسبية لعائلتكَ.

الأعمى : استغفر الله (Importe le pardon de dieu) كيف سيخدمك هذا؟

الأمين المحقق: لتحديد نسبكَ وعدد أفراد عائلتكَ وتحديد والدكَ .

الأعمى: ليس لديّ آباء.

الأَمين المحقق: ولكن لديكَ أبناء وبفضل الله كل واحد منهم ستكون لهُ أسرة كبيرة ستكون أنت الأصل.

الأعمى: إذا كان يرضى الله .

الأمين المحقق : إذن اعمل لأولئكَ الذين جاؤوا قبلكَ لأنّ ذلك سيخدم أبنائك، أعطيناَ إذن المعلومات التي طلبتها منكَ أخبرني باللقب العائلي الذي ستختاره لعائلتكَ.

الأعمى : استغفر الله لن أُغير لقبي .

الأمين المحقق: إنها ليست مسألة تغيير اللقب ولكن فقط إضافة إلى لقبكَ وألقاب أبنائكَ لقب آخر سيكون خاص بعائلتكَ والذي سيكون معروفاَ بين جميع العائلاتْ في القبيلة كما فعل جيرانك مثل: الحاج بن قويدر الذي أضاف إلى ألقاب عائلتهِ بودالي (Boudali) الذي هو لقب أب عن جد، ومحمد بن خيرة (Mohammed Ben Kheira) الذي أضاف إلى لقبهِ لقب بيّار (Biyar) الذي هو لقب حرفتهِ. ومحمد ولد الحاج بن سعيد (Mohamed Ouled Hadj Ben Said) الذي أضاف إلى لقبه لعسال (L'Assal) أي مربي النحل.

الأعمى: استغفر الله نحن أفراد الله المتسوّلين ليس لدينا لا مال ولا حرفة " أحنا أهل الله ما عندنا لا مال لاحرفة وربنا ينوب علينا".

الأمين المحقق: لست مجبرا على أخذ لقب يشير إلى وظيفتكَ أنت حر في اختيار اللقب الذي تُريدهُ فلا أحد من القبيلة لم يؤخذ ذلك قبلكَ.

الأَعمى : استغفر الله هل هناك من قبل من أحد قبلي أخذ فعلا لقب عمراوي لقب والدي.؟

الأمين المحقق: نعم السيد أوداس (Houdas) أعطاه للحاج فغول بن عمار (El Hadj Feghoul Ben Ammar) بدوار أولاد عمّار ، اختر لقبا آخر.

الأعمى: استغفر الله أنا رجل مسكين لا أعرف الاختيار...؟

الأَمين المحقق : هل تريد منّي أَن اختار لكَ؟

الأعمى : أَنا بين يديكَ افعل ما تريدهُ؟

الأمين المحقق: جيد ما دام تقول دائما استغفر الله أَتريد التسمية بذلكَ سيكون اسمكَ.

بهذه الكلمات يختم الأمين المحقق تقريرهُ " رأيتُ كل الوجوه وكل الأفواهَ مفتوحةْ لتكرار جملتي الأخيرة أن كان الله راضِ، فمحمد بن عمراوي رضيَ باللقب الذي اقترحه عليه الأمين المحقق الذي أقر أنه ليس من حق أَي شخص أن يطرح أسئلة أكثر حول الهدف والفائدة من الحالة المدنية[1].

ما يلاحظ من خلال المحادثة ظاهرة العبث بالألقاب العائلية من طرف محققو الحالة المدنية حيث أُلغي لقبه محمد بن عمراوي الذي خصص لآخر في حين أُختيرت له ما تلفظ به لقب استغفر الله في مجرى المحادثة وهنا أيضا نقرأ حالة الرفض لقانون التلقيب في شكل من أَشكال الرفض للوجود الكولونيالي وتشريعاته في الجزائر.

كما يلاحظ من خلال التقرير حالة الضجيج التي أثيرت نتيجة تطبيقات الحالة المدنية في الدوار الأَهلي واريزان، والذي اعتبره الجزائريون شكل من أشكال التحول الاجباري للمسلمين وأنَّ لجان الحالة المدنية رفضوا رسميا إعطاء الألقاب العائلية فيما يتعلق بالكلمات التي تشمل أسما الله الحسنى، ويذكر الأمين المحقق أنَّه باقتراح لقب استغفر الله اسقطت حالة الصمت حول التلقيب بأسماء الله الحسنى.

نقرأ في الفقرة السابعة من جلسة 13 أكتوبر 1888 إلى أَنّ الأمين المحقق كونجو(Goujon) أشار إلى أنَّ التعديلاتْ المقدمة من طرف اللجنة المركزية يمكن أن

[1] -Ibid.

تسبب في اثارة تمرد المشابه لتمرد الدوار الأهلي للحمادنة حول تطبيقات الحالة المدنية[1]، اللجنة المكونة و المجتمعة للوقوف على أعمال الأمين المحقق في الدوّار الأهلي واريزان بمقر المحافظة بوهران من:

قيرديوا (Guerido) مستشار محافظ الرئيس، وأُوبان (Aubenne) مفتش مصلحة الملكية، و دوبراش (Debrache) نائب وكيل الجمهورية، وعلي بن عبد الرحمان المفتي الكبير، و كورن (Cornn) كاتب اللجنة المركزية [2]. **الملحق رقم: 32.**

[1] -Ibid, Application de la loi du 23 mars 1882, Séance 13 octobre 1888.
[2] –Ibid.

03- انعكاسات تطبيقات الحالة المدنية في المنطقة ما بين 1887-1900:

بلغت قيمة التعويضات المتعلقة بتطبيقات الحالة المدنية التي كانت يدفعهاَ الأهالي ما قيمتهُ 0.18 فرنك والتي كانت تشكل إضافة لموارد خزينة البلديات، فكل مادة تضاف إلى السجلات الأم في الأقسام و الدواوير الأهلية وكمثال على ذلك أُضيفت 580 مادة والتي قدرت بـ 104 فرنك و 40 سنتيم وزعت كالتالي أولاد سويد 151 مادة بقيمة 27 فرنك و 18 سنتيم ، أولاد زيد 30 مادة بقيمة 05 فرنك و 04 سنتيم، دار بن عبد الله بـ 16 مَادة بقيمة 30 فرنك و 42 سنتيم ووادي الجمعة بـ 230 مادة بقيمة 41 فرنك و 04 سنتيم ما مجموعهُ 580 مادة بقيمة 104 فرنك و 40 سنتيم[1].

أدت تطبيقات الحالة المدنية إلى فك الروابط العائلية والأسرية ذلك أنه في الغالب وفي ظل إحجام الأهالي عن الاختيار في ظل ظروف قصرية، يكون اختيار الألقاب باقتراح من الأمين المحقق وفي العادة بالاعتماد على الشجرة النسبية التي أعدت خلال قانون الملكية 1873، والتي شابها الكثير من الأخطاء الإملائية والخلط في الأنساب بسبب عدم التدقيق وقصر المدة، ذلك أنّ عدم حيازة اللقب العائلي في الدوار الأهلي يجرّد الجزائري من حقوقه العقارية في توزيع الأراضي خلال تأسيس الملكية الفردية وحقوق الرعي وجميع الحقوق الأخرى، في ظل امتناع الأهالي عن إعطاء معلومات بالخصوص فيما يتعلق بالإحصاء السكاني، إلى جانب فرض الرقابة على الجزائريينَ وإحصاء أملاكهم ومتابعة تحركاتهم وأنشطتهم الاقتصادية.

ففي فرع أولاد رافع البلدية المختلطة زمورة " بدأت الأشغال بتاريخ 13-09-1890 وانتهت نهائيا 20 من الشهر نفسه، وبعد عدة تنقلات إلى الميدان تظاهر الأهالي بعدم الرغبة في إعطاء المعلومات المطلوبة إلاّ بعد توضيحات قدمت لهم فيما يتعلق بتأسيس الشجرات النسبية[2]".

---

[1]-Ibid ,

[2] -A.N.O.M,12H81, Rapport d'ensemble du commission de l'état civil, 13 circonscription de recensement impôt arabes, N° :684, objet Douar commune Ouled Rafa, Zammorah, 2 mai 1891.

و ما يلاحظ من خلال قراءة التقارير تعطل العمليات لظروف طبيعية كارثية مرّ بها المجتمع الأهلي، ففي أولاد بوعلي البلدية المختلطة يلل فتحت العمليات في 18 مارس 1891 وقطعت في 20 ماي بسبب غزو الجراد والذي استمر إلى غاية 15 جويلية 1891 تاريخ عودة الأشغال في الدوار الأهلي، انتهت الأشغال بتاريخ 29 اكتوبر 1891. ما يلاحظ هو أَنّ جل التقارير وصفت الأهالي بالعقد والتعصبْ وإظهار الممانعة في تقديم المعلومات عن عدد أفراد العائلة بالخصوص المنتمين إلى الجنس الأنثوي[1] ، ما يعني رفض الجزائري حفاظا على الأعراف الإعلان عن نسائهم وبناتهم.

ونفس الظروف مرت بها الدوار الأهلي أولاد بوريـــاح البلدية المختلطة عمي موسى العمليات التي بدأت في 1891 وتقطعت جرَّاء كارثة الجراد والتي لم تستأنف إلاّ في وقت متأخر في 19 جانفي 1892[2].

ونفس الأمر تكرر في الدوار الأَهلي أولاد سيدي أحمد بن محمد البلدية المختلطة زمورة، بحيث أثيرت الضجة وأدرجت في تقارير خاصة من طرف إداري البلدية، بحيث تمّ في الأخير التغلب على الصعوبات في بداية التِعداد الذي تمّ إجراءهُ في الميدان بتاريخ أكتوبر 1890، وتمّ التعديلْ قي جانفي 1892[3].

و ما يلاحظ في العمليات التي أقيمت في أولاد بركات من خلال مراسلة إلى رئيس اللجنة المركزية كثرة الاحتجاجات والتي قدرت بـ 182 احتجاج تمّ تسجيلهُ، بحيث لم يقدم الإداري فارنيار (Varnier) بزمورة أي شروحات، وخلال عملية التعداد رفقة الأَمين المحقق للحالة المدنية تسبب في حالة من الإضراب الكبير في السِّجل الأم، إذ

[1] -Ibid, Rapport sur les applications Des Ouled Bou Ali de la loi du 23 mars 1882, dans le douar commune, commune mixte L'Hillil, Hillil le 30Octobre 1892, le commissaire de l'état civil, Briquez.

[2] -A.N.O.M, 12H83, Rapport sur les opérations de constitution de l'état civil des indigènes dans la section des Ouled Bou Riah, Ammi Moussa, le 27 janvier 1892.

[3] -Ibid, etat civil, Ouled Sidi Ahmed Ben Mohammed, Zemmorah le 01 aout 1892 , le commissaire de l'etat civil, Rapport sur les indigènes dans la circonscription des Ouled Sidi Ahmed Ben Mohammed.

أنّ بعض الألقاب العائلية ونتيجة لذلك تمّ تغييرهاَ ولم تعد موجودة في مكانهاَ الأبجدي، حتى أنَّ التعديل كما أشار المحقق طرح عدة صعوبات[1].

فمنْ خلال العرض يتبين أنَّ تطبيقات الحالة المدنية ميزتها **ظاهرة العبث،** بحيث ارتبطت بقصر المدة الزمنية التي تتجاوز الأسبوع نتيجة الظروف الطبيعية أو الأمنية بين الأخطاء الإملائية والاغفالات والتعديلات والرجوع في غالب إلى الأشغال المنجزة خلال قانون الملكية 1873. فقد يحمل الإناث ألقاب الذكور وقد يحمل الذكور ألقاب إناث وإعطاء نفس الألقاب لعائلات مختلفة، وألقاب متباينة لنفس العائلة، توافقا مع القانون الفرنسي. الأمر الذي أدى إلى تحطيم وخرق المجتمع الأهلي وإبعادْ الجزائري عن عائلتهِ وعرشهِ.

وفي الغالب كما لاحظناَ أنّ الكنيات مرتبطة بالحرفة وقطعة الأرض من حيث اللون والنباتات وكثيرا ما منحت ألقاب سخرية وقدح وألقاب حيوانات وحشرات وما تلفظ به الجزائري خلال التسجيل دون معاينة الحالة النفسية والعقلية أو الاجتماعية، والتي لا تزال تداعياتهاَ إلى اليوم تثير جدلاً نفسيا وقانونيا وإدارياَ كموروث كولونيالي.

الهدف من ذلك كما أوضحناَ إحكام السيطرة السياسية والمالية، و تسهيل عمليات اغتصاب الأراضي العقارية وتجريد الجزائري من ملكياتهِ وما قانون 1882 إلاّ تكملة لقانون فارني 1873 المتعلق بتأسيس الملكية الفردية، نتج عن ذلك حالة الغليان الفردي والجماعي وسط القبائل من ذلك قبائل بني وراغ وكنفدرالية فليتا في حركات انتفاضية ما أدى إلى انتشار ظاهرة لا أمن والعنف في المراكز الاستيطانية مثل زمورة والمناطق الشلفية، من ذلك مواجهة الحمادنة التي أشارت لها التقارير الأرشيفية في 21 ماي 1888 وانتفاضة الحاج الطيب من أولاد سيدي يحي البلدية المختلطة زمورة الذي أعلن عن مقاومتهِ بعدما شرع في تنفيذ قانون الحالة المدنية العام سنة 1890، فخلال تنقل الإداري فارنيار إلى بلدية زمورة بدات المواجهات ببرج الرحوية موطن قبيلة أولاد

[1] -Ibid, A Monsieur le président de la commission centrale Oran, Oran le 06 Novembre 1892.

راشدْ، ففي جوان 1890 قاد الحاج الطيب الانتفاضة ضد التلقيب الذي رأى فيه السكان خطراَ على الدين الإسلامي ووحدة المجتمع وحريتهم واعتبروه محاولة لطمس الهوية الاسلامية بإطلاق ألقاب غريبة على ثقافتهم وتراثهم. " انضم إلى الانتفاضة عدة بلحسين من كبار مشايخْ الرحمانية وشقيقهُ عواد بلحسين وعوّاد بن سوسة ولزرق بن عبد القادر وابنه بلحايك الذي كان يبلغُ 16 سنة [1].

حيث تمكن المقاوم الحاج الطيب من تعبئة عروش فليتاَ وهو يحملُ راية سيدي امحمد بن عودة، وبعد زيارتهِ لضريح سيدي لزرق بلحاج وتواصلهِ مع بلزرق بن عبد القادر، عمدت القوات الاستعمارية بهدف قمع الانتفاضة إلى وضع النساء والرجال في العزل في مركز الإقامة الجبرية بزمورة. واجتمع بالأَعراش بسوق الرحوية غير أنَّ المحاولات باءت بإحباط المقاومة من طرف الادارة الكولونيالية، ذكرت جريدة صدى تيارت في عددها الأول بتاريخ الأحد 06 جويلية 1890 :" أنّه واحد من الدعاة والمروجينَ الأوائل لإنتفاضة 1864، والذي كان وإلى وقت قريب قد منعَ الأهالي من الخضوع لقانون الحالة المدنية، وتبعاَ لذلك تمّ ايقافهُ لكن فرّ ولجأ إلى زاوية سيدي امحمد بن عودة حاملا رايته مبشرا بالإنتفاضة وسط القبائل المجاورة ولكن دون نجاحْ، الطيب حاليا محل بحث، وتمّ ايفاف أفراد عائلتهِ واعتقالهم ببرج زمورة[2]."

[1] -مفلاح، محمد: غليزان مقاومات وثورات 1500-1914، منشورات دار الأديب، 2010، ص: 160.

[2] -L'Echo De Tiaret, Premiere année, N°21, Dimanche 06 juillet 1890.

ألقي القبض على الثائر سي الطيب وعدة بلحسين ومقاومون آخرينَ وسجنوا بسجن بوخنفيس(سيدي بلعباس) وظل سي الطيب بالسجن إلى غاية تطبيق قانون الحالة المدنية في حين تم الاستيلاء على عقاراتهِ رفقة المقاومين الآخرين وسلمت إلى المستوطن قوبارت (Gaubert)[1].

*-رسخت الذاكرة الشعبية هذه الانتفاضة انتفاضة الحاج بطيب في القصيدة التالية :
اركب على عودوْ * والغى على الساجي وَلدوْ.
رفاقتوْ ربْعة صدُوا * يتموجواْ كيفْ العقبانْ
الحاج ولد الطيبْ* الحاجْ يا زينْ الهدّةْ.
ابغى الكافر يتْعدىْ* قال نسكنْ الوهدةْ
اركب على لبقعْ * رايسهمْ فيهمْ متربعْ.
محلّسْ الروميْ للْفع* القلب شايشْ رُوحانيْ
يا رسول الله آمين * تعاونْ أولادكْ اثنينْ.
الحاج هُوَ وبلحسينْ * توفق ليهم ما طلبواْ.
مرقواْ لَعياذْ مْلاحْ * مَرْقوا من كل سلاحْ
غيطوا باسم الفتّاح * وابغى يموتْ على جدُوْ.
اما في يتعلق بالمصادرة عقاراته ومنحها للمعمر قوبارت تقول القصيدة :
الحاج يا ولد اللّبة * راح قوبير تعدّى.

المرجع: مفلاح،محمد: غليزان مقاومات وثورات 1500-1914، منشورات دار الأديب، 2010، ص، 163.

الفصل الثاني: المحتويات التشريعية لقانون 28 أفريل 1887 :

اصطدمت الإدارة الكولونيالية كما ذكرنا بالشريعة الاسلامية وبالأحكام العرفية المستمدة من عمق المجتمع الجزائري فيما يتعلق بالأرض غير القابلة للتقسيم، فاجتهدت في إيجاد الصيغ واعتبرت الجزائريين مجرد منتفعين في أراضي البايلك ما يتيح لها حرية التصرف وحيازتها من أجل تسهيلات جديدة فيما يتعلق نقل العقار وإزالة التعقيدات والعودة إلى التحديد والتوزيع، بمهاجمة الإمتلاك الجماعي للأراضي والممتلكات وفك قاعدة التمساك الإجتماعي القبلي التي تعتبر نقطة قوّة الفرد لصالح المشروع الاستيطاني من توسيع للملكيات بالخصوص الفلاحية إلى جانب الحاجة إلى المزيد من الأراضي لتوسيع المراكز الاستيطانية، بحيث تحولت الجزائر في الفترة 1871 إلى 1891 إلى جمهورية فرنسية صغيرة وهذا فعلا ماصرح به جيل فيري أمام مجلس الشيوخ في 06 مارس 1891 :" لقد حكمنا في ظل الإمبرطورية من أجل المصلحة العربية أمّا بعد سقوط الإمبرطورية منذ 1871 وإلى غاية 1883 فالاكيد أننا سيرنا أمور الجزائر وحكمناها بما يفيد الاستعمار الفرنسي، إنّه أساسا الاستعمار لا يكون إلا بنزع الملكية من الإنسان العربي.[1]"

01-تحليل مضمون قانون 28 أفريل 1887 :

تحقيقا لتركيز ملكية الأراضي في يد الكولون وإتمام عمليات تفكيكها وتجزئتهاَ بين أفراد العرش قامت السلطة الكولونيالية بمراجعة قانون فارني 26 جويلية 1873 وتعديلهِ[2]، بحيث ألَّف جيل قريفي (Jules Grévy) لجنة سنة 1881 برئاسة سوتيرا (Sauteyra) رئيس محكمة الجزائر الذي يعتبر من المتعصبين ضد الشريعة الإسلامية ومن دعاة الإلحاق السريع[3]، و بوبيي (Pompei) النائب العام وروب (E.Robe) المحامي وبيرورد (Perroud) مدير الأملاك العقارية و فينيار (Vignard) النائب في المجلس العام، ولم تتضمن اللجنة في تشكيلتها على أي

[1] -آجيرون، شارل، روبير : تاريخ الجزائر المعاصرة .. ، ج02، ص: 27.

[2] -Estoublon (R) et Lefébure (A), Code de l'Algérie Annoté, 1830-1895, Alger, 1896, P : 740.

[3] - سعد الله، أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، 1860-1900، ج 01، ص: 445.

جزائري وترأس تيرمان رئاسة اللجنة لبعض من الوقت، التي قدمت العديد من التقارير من 1882 إلى 1887 منها تقرير ديسمبر 1884 بحيث أعلنت أنّ نص المشروع الهدف منه تسهيل تداول الأرض بين الأهالي والأوروبيين و أنه جاء لابطال الحضر المفروض على نقل أملاك العروش التي لم يستكملها قانون 1873، القانون الذي تزامن مع 22 أفريل في إشارة إلى العودة إلى تطبيقات السيناتيس كونسيلت بالتحديد المادة الثانية المتعلقة بتحديد الأراضي والدواوير بشروط أكثر مرونة و فعالية و المعروف بقانون 28 أفريل 1887 والذي عرف **بالسيناتيس الصغير**، حيثُ أقرّ في مادته الثانية "أنّ التحديد يتّم وفق ما هو منصوص عليه في السيناتيس كونسيلت في كل القبائل التي لم تتم فيها العمليات "[1]، وقد تمثلت أهم محاوره في التالي :

- الرجوع إلى العمل بالإجراءات التطبيقية المتعلقة بتحديد أراضي القبائل و الدواوير وفق ما جاء في المادة الثانية من السيناتيس كونسيلت والتي أهملت عام 1870 بحيث صدر مرسوم تنفيذي في 22-09-1887 يحدد الأشكال الجديدة التي يتم وفقها تحديد الأراضي[2] .

- وضع المعالم الحدودية وفق المادة 06 .

- استكمال أحكام قانون 1873 في كل ما يتعلق بالقسمة وتصنيف الورثة العقارين والتي لا يمكن أن تتم إلاّ وفق الأشكال المحددة في المادة 04 من هذا القانون[3] وعمليات التنازل وبيع الملك المشاع بالمزاد العلني .

- أقرت المادة السادسة تعديل شكليات التطهير الخاص (Purge Spéciale) للعقارات بالنسبة للملكية الفردية التي تباع من الأهالي إلى الأوروبيين، وأنّ التطهير الخاص لا يمكن توظيفه بين الأوروبيين[4].

[1] -Ibid, P : 727.
[2] -Ibid.
[3] -Pouyanne, Maurice : La propriété foncière en Algérie, Adolphe ; 1900, P : 425.
[4] - Eyssaitier,(L.A) : Statut réel Français en Algérie ou législation et jurisprudence sur la propriété depuis 1830 jusqu'au la loi du 28 avril 1887, Premiere partie, Adolphe Jourdan, Alger,P :83

- المادة السابعة سمحت ببيع العقارات التابعة لأقاليم الملكية الجماعية لصالح الأوروبيين، بعد عمليات التحقيق وإصدار العناوين من طرف الإدارة قبل تنفيذ العمليات من العنوان الثاني الفصل الثاني.

- إحصاء الأملاك الشاغرة بما فيها الأملاك الغابية وضمّها لمصلحة الدومين والمصالح الغابية .

- معاينة عقود الملكية والتحقيق فيها .

- المادة الخامسة المعدلة للمادة 19 منحت مدة 45 يوم للدائنين والمالكين الحق الفعلي في تسجيل ونقل حقوقهم بعد التسجيل عقد صادر عن الإدارة[1] .

- السماح للأوروبيين بحق الحصول على العقارات داخل أراضي العرش وهذا قبل إتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية.

ما يمكن ملاحظته هو أن القانون العقاري :

- أخضع العقارات الجزائرية إلى القوانين الفرنسية بمقتضى مرسوم 10 سبتمبر 1886 التي أعطت الأرض الجزائرية هيكلا فرنسا نهائيا وأخضعتها للقوانين الفرنسية وأنَّ قاضي السلم سيكون له اختصاصات بشؤون المسلمين[2].

- أمرت المادة 03 بتقسيم الأراضي الشيوع بين العائلات و سمحت القانون للمحقق بتقييم الملكيات التي صعب تقسيمها.

- أجبرت المادة 19 الدائن إعادة تسجيل عقد الدين باللقب الذي أعطي للأهلي.

- الغاء المادة 06 التي تمنع بيع أو نقل أملاك العرش.

- تقليص مدة الإعتراض من 60 يوم إلى 45 يوم .

- استبعاد القضاء الإسلامي في عميات التحديد.

-عدلت المادة 21 نفقات العمليات المختلفة المنصوص عليها في القانون أمّا 22 فأشارت إلى أنّ نفقات المسح تكون من الضرائب العربية تحديدا الرسوم الإضافية .

[1] -Ibid,P :83

[2] -Ibid,P.P :79-81.

02- تطبيق قانون 1887 داخل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف ومينا) ما بين 1887-1900

إنّ الجدول التالي يبين القبائل التّي خضعت إلى غاية 31 ديسمبر 1895 لعمليات التحديد والتوزيع المنصوص عليها في المادة 02 من السيانتيس كونسيلت 22 أفريل 1863 و مرسوم 22 - 09-1887 .

الفرع	القبيلة	الدواوير	تواريخ قرارات الموافقة
زمـــورة	- بني لوما - شوالة	بني لوما شوالة	11 نوفمبر 1890. 02 جوان 1893.
عمي موسى	- حلوية	- تقرماتين - تيدا . - داربوسري .	22 اوت 1895.
	القرايش	-الكيريا روراوة	11 اكتوبر 1894.
	المعاصم	معاصم	03 ماي 1895
	مطماطة	الملعب . لوادن	1894/09/22 .
زمـــورة	أولاد يحي	شعبة الديس قويراس	1893/01/10 .
	أولاد راشد	رحوية	1893/11/17.
	أولاد أحمد بن محمد	تسالات . يازرو .	24 مارس 1895 .
	أولاد سيدي يحي بن احمد	أولاد خلوق	11 ماي 1894 .
	أولاد سيدي لزرق	أولاد لزرق	08 جويلية 1892 .

المصدر :

Estoublon (R) et Lefébure (A) , Code de l'Algérie Annoté, 1830-1895, Alger, 1896,P :775

أ- تطبيقات القانون على عرش الشوالة 02 جوان 1893:

بداية سنتطرق في هذه الدراسة إلى التعريف بعرش الشوالة وفق ما وقفنا عليه من وثائق أرشيفية بأرشيف ما وراء البحار باكس (A.N.O.M) حول المعطيات التاريخية والجغرافية لعرش الشوالة والتقارير الإدارية الخاصة بتنفيذ القانون العقاري 28-04-1887 على إقليم القبيلة وردود فعل الأعيان والأهالي.

I. الحدود الجغرافية لقبيلة الشوالة وأهمية موقعها الاستراتيجي :

قبيلة الشوالة البلدية المختلطة زمورة تقع 33 كلم من هذا المركز، 17 كلم عن منداس ومن الفندق الريفي الرحوية (Caravansérail) و 45 كلم عن تيارت و 38 كلم عن عمي موسى، محاطة من خلال دواوير بني يسعد أولاد بركات بني لوما (البلدية المختلطة زمورة) والشكالة وأولاد بورياح (البلدية المختلطة عمي موسى) كما يوضحه **الملحق رقم :33.**

أ- المظهر الطبيعي:

تحتل قبيلة الشوالة إقليما جبليا في جزئيه الجنوبي_الشرقي الأقل استيواء ويشكل سهول مواتية جدا للزراعة، أمَّا عن القمم الجبلية الأَكثر ارتفاعا فتتمثل في سيدي بن عبد الرحيم وسيدي مرزوق ومدرك (Mederrek)، أمّا عن المجاري المائية التي تنحدر التي تحتويها فتشمل واد المالح (Oued Meleh) من الأودية الكبيرة يأتي من بني يسعد ليصب في واد جديوية. وفي الجهة اليمنى من القبيلة واد داليا (Dalia) وشعبة مجوج (Majoudj) وشعبة القطار (El Kettar) وواد الجير (El Jira) وأخيرا واد علال الأكثر أهمية الذي يفصل الشوالة. وفي الجهة اليسرى من العرش واد رباب (Rabab) الذي يأخذ منبعه من بني يسعد .. إلى جانب شعبة الصفا (seffa) واد لالة (Lala) واد شليلات واد لحم ومرجة بوجلة واد بوحجار وو قويتوم (Guitoum) واد كرمة الغرابة الشعبة المالحة ..

وعليه فإن المنحدر الغربي من جهة بني يسعد أكثر وعورة وعمقاً وتمزقا يحوي عدد كبير من الأودية أهما: روافد واد المالح جزء كبير منها غير مواتٍ للزراعة واستخدم للرعي. وفي هذه المناطق تشير الوثائق الأرشيفية إلى وجود منبع كبريتي (source

sulfureuse) تدعى عين قتّار(Ain K'Attar) أين الأهالي توافدوا عليها لعلاج العديد من المضاعفات الجلدية (Affections cutanés) طبيعة التربة طينية كلسية[1].
تحوي العرش في اقليمه يوجد 170 منبع تحوي المياه باستمرار وتوفر السقي للأفراد والحيوانات حيث تتزود المواشي من الجداول المائية المعروفة بـ أمومن (Amoumen) وموراسل (Moracel) واد علالة واد المالح و قيوتوم.

ب- النشاط الاقتصادي لعرش:

يتركز النشاط الإقتصادي لعرش الشوالة في تجارة الحبوب والمواشي يمارسونها في أسواق زمورة حيث يبيعونها ، وأسواق تيارت لأفراد عرش الأحرار الذين يأتون إلى السوق بحثا عن الحبوب ،في حين يرتاد العرش على أسواق بالخصوص أسواق الرحوية، غليزان، وتيارت... و يأخذون أغلبية جيادهم إلى لارومنت بمستغانم ويحتفظون بأفضل الأفراس لمصلحتهم. أمَّـــا عن الصناعة فهي غير رائجة فالنساء يجهزن البرانيس والحياك و الفليج (الصوف المدبوغ) لاستعمال الفتيلة بالتحديد كما أَنَّ بعض أفراد العرش يشاركون في صناعة الفخار الخشن. وفي كل القبيلة لا يوجد إلاّ عامل واحد للحدادة .

اقليمهم موات لزراعة القمح والشعير إلى جانب زراعة الفول والدلاَّع والشمام والبصل، انتاجهم الفلاحي معدوم يستخدمون الأدوات الزراعية الموروثة عن آبائهم ولا يبحثون على طريقة أخرى للحصول على أفضل منها، أما عن عملهم المفضل فهوَ العمل على جمع التبن وتكديسهِ تحسبا لحاجيات الفصول الصعبة.
تربة إقليم الشوالة خصبة جدا هناك مساحات طينية وهناك حوالي 350 هكـ غير مزروعة في القمم وجوانب الجبال الصخرية معظمها يعمها زراعة الحبوب على ضفاف الجداولْ المائية، وبالقرب من الينابيع تم غرس حوالي 32 بستان لإنتاج التين و أشجار الخوخ والتفاح وكروم العنب...إلى جانب 12 بستان من التين البري محافظ عليه برعاية أكبر.

[1] - Ibid,Chouala, Rapport d'ensemble sur les opérations des délimitations de la tribu, chapitre 01, Note, Exécution de la loi du 28 avril 1887.

حدد تقرير أنَّ المساحة المزروعة حوالي 1.800 هكـ وللدومين الغابي مساحة 1.100 هكـ أمَّـا باقي المساحة من القبيلة مؤسسة للدومين العام والدومين المشترك وبعض الأجزاء منها تركت أراضي مراحة (en jachère)[1].

في حين تساعد الأراضي غير المزروعة على رعي المواشي بعد أن تستريح سنة يتم بذرها خلال الحملة الفلاحية التالية. في حين مطامير الشوالة بعدد 22 مطمورة كلها مملوكة بعقد ملك للعائلات والعديد من الأهالي لا يطمرون حبوبهم ولكن يضعونها في القرابى.

أما عن الثروة الغابية ففي الجزء الشمالي الغابي يوجد 1.324 هكـ مشجر بالأشجار القديمة آهل بـ 10/9 بأشجار العفص (Thuya) و 10/1 أنواع أخرى أهمها أشجار الصنوبر والمصطكا (Lentisques).

ج- العادات والتقاليد:

عاداتهم كما تلك المتواجدة في كل قبائل فليتا يسكنون الخيمة في الصيف وفي الشتاء المشاتي الخاصة بهم و القرابى أين تأْوي قطعانهم خلال السنوات الصعبة أمَّا عن التعليم فهو مهمل بالنسبة للشوالة لا يوجد إلاَّ 05 من المدرسين (Derrers) [2].

II. الجذور التاريخية لعرش الشوالة:

الشوالة نسبة إلى جدهم سي محمد بن أبو بكر المعروف بالشواليْ ينحدر من الجيل الثاني والابن السادس لسي علي بن يحي بن راشد، (وهو الأصل المشترك للشوالة والعمامرة وأَولاد سيدي يحي وأولاد سيدي لزرق وأولاد سيدي أحمد بن محمد والفرق الأخرى من العروش) وكانوا على الطريقة الرحمانية، سي محمد بن بوبكر أب الشوالة سكن جبلْ سيدي يحيى وتوفي تركا وراءه أبناؤه وعائلته أمَّا عن أبنائه فسكنوا لبعض الوقت قرب ضريحهِ، ولكن ونتيجة للخلاف الذي وجد بينهم وبين رجل من أولاد سيدي يحيى وقتل الأخير بحيث كانت الشوالة على قلة في العدد اضطروا بعد نهبهم إلى الفرار إلى جبال العمامرة في المكان المعروف بـالطويلةْ Touila على حدود أَولاد صابر،

[1]- A.N.O.M , 2N28,Chouala, Rapport d'ensemble sur les opérations des délimitations de la tribu, chapitre 01, Note, Exécution de la loi du 28 avril 1887.

[2] -Ibid, Propriété Indigènes Sénatus- consulte, 22 avril 1863.

وبقوا كذلك إلى يومهم هذا فعاشوا بنوع من الذكاء معهم واعتبروهم من الشرفة وسمحوا لهم بزراعة الأراضي، هذا التوافق لم يدم إلاّ وقتا قصيرا حين أقدم أحد الأَهالي من العمامرة في ليلة باختطاف فرس من الشوالة فتم متابعة السارق و قتلَ، فغضبت العمامرة لموته وتمَّ طردهم من إقليمهم ليطلب أهالي الشوالة اللجوء إلى بني مسلم وسكنوا الجزء القاحل البعيد جدا عن المنابع المائية. استقروا في المنطقة لمدَّة سنة تقريبا إلى غاية أن شيخ فليتا المدعو روهان (Rouhenne) عمل على اعطائهم بعضا من الحق وقبل التماسهم وتثبيتهم في سيدي عبد الرحيم في الضفة اليسرى لواد علالة.

وتوفي الشيخ المذكور وخلال عبور باي وهران **محمد لحكل** على فليتا قام بزيارة شرفية ضمن ما يعرف بالضيفة وفي مرتفعات التوارس في القبيلة التي تحتل المنخفض الغابي من بوعلالة في ظل شجر العرعار، أعرب عن تمنياته – يقول التقرير- في الازدهار لهم والهدوء بالخصوص في موضوع الحيازات العقارية وحثهم على الاستمرار في الحصول من جيرانهم على الأراضي الضرورية لضمان نمو مصالحهم .إذ أنَّه بمكان العرعارة حويطة تذكارية يقول التقرير أقيمت ومن ذلك الحين هو محافظ عليها من طرف الشوالة وهي معروفة في تلك النواحي باسم رجم الباي (Redjem El Bey) .

ولما حلَّ الأَتراك بعمالة وهران كانت الشوالة حينها بأراضي بني مسلم وكانت محصورة جدا، فراسلوا باي وهران محمد المقلش 1222 هـ الموافق لـ 1806مـ طالبين منهُ أرض لهم أين بإمكانهم الحصول على أراضي للاستقرار مع عائلتهم، ولما كان الباي من أَتباع المولاي عبد الرحمان على الطريقة الرحمانية أعطاهم ملكية الأراضي على الضفة اليسرى لواد علالة الأراضي المملوكة في أسفل بني يسعد بأعالي أولاد سيدي بوعلي.

عاش الشوالة في البلاد وشكلوا اتحادا مع أولاد سيدي بوعلي الذين لم يشكلوا إلاّ دورا واحدا الأخيرين الذين يتبع أصلهم إلى مرابط من مجاجة، نسبة إلى محمد بن علي اندمجوا في الشوالة وأصبحوا جزاء منها أين شكلوا مشتة Mechta خاصة ، على طريقة المولاي عبد القادر الجيلالي، وبمأنهم منحدرين من سيدي محمد بن عبد الرحمان كانوا

دائما متحدين مع الأتراك وقد ساروا معهم في مختلف الحملات التي شنت على درقاوة بالخصوص.

ولما كان لابد لهم من رئيس كشيخ فقد اختير من بينهم يخضع للقائد في قايدة فليتا ، أقدم الشوالة على مضاعفة الأراضي التي سلمت لهم من قبل الباي محمد وأصبحت غير كافية لعيشهم، فوسعوا إقليمهم بشراء الأراضي من بني لوما وبني يسعد وقبائل أخرى مجاورة، وكل أَملاكهم إذن **هي ملك عقود الشراء** التي يملكونها تؤكد لهم أَحقيتهم في ذلك.

في 1830 تاريخ خروج الأتراك من الجزائر وبالتحديد سنة 1833 اعترفوا بسلطة الأمير عبد القادر وبقوا أوفياء لهُ إلى غاية 1843 الفترة التي طالبوا فيها الآمان من الجنيرال بورجولي (Bourjolly).

و في سبتمبر 1845 ثاروا إلى جانب مقاومة بومعزة الأخير الذي اتخذ أحد خلفائه منهم، وحاربت القوات الفرنسية في واد العنصر 22 سبتمبر 1845 ولم يخضعوا نهائيا للسلطة الاستعمارية إلاّ بعد استسلام بومعزة أفريل 1847.

خلال انتفاضة سيدي لزرق بلحاج 1864 شكلت الشوالة جزءا منها وشاركوا في الهجوم على زمورة و الفندق الريفي (Caravansérail) بالرحوية، بعد استشهاد سيدي لزرق بلحاج انتفضت فليتا لمدة زمنية على رأس الشوالي محمد بن فرقان. لما هدئت الاضطرابات اضطروا إلى دفع الضرائب المتعلقة بالحرب و06 منهم تم ترحيلهم إلى كورسيكا وعين على رأس الشوالة قائدا قويا وادخلوا في الطاعة و تحت الخدمة[1].

يقدر عدد سكان الشوالة حسب التقرير بـــ من 1.024 فرد ومن 18 دوار منهم 17 من الشوالة وخدام دينيون للمولاي عبد الرحمان و 18 دوار مؤسس كمشتة بالخصوص في أولاد سيدي بوعلي المنحدرين من مرابط يعرف بابن علي بالشكالة ويشكل جزء من طريقة سيدي عبد القادر الجيلالي.

[1] -Ibid.

أشار التقرير أنّ أن الشوالة يتظاهرون بالمقاومة يحذرون من العدو من أي تقدم ولا يظهرون استمالتهم لوقت طويل للسكان الأوروبيين ويتجنبون الاتصال بهم[1]. أدت أوبئة ومجاعات 1867-1868 إلى القضاء على 691 ساكن و 11 حصان و 37 فرس و 106 حمار و 337 ثور و 2796 خروف و 2313 من الماعز[2].

[1] -Ibid, Rapport d'ensemble sur les opérations des délimitations de la tribu, chapitre 01, Note, Exécution de la loi du 28 avril 1887.

[2] -Ibid.

III. ديمغرافية العرش وأملاكهِ العقارية فيما بين سنتي 1869 و 1890:

أ- الوضعية الاحصائية لِعرش الشوَّالة 23 ديسمبر 1869 :

اسم الدوار الاهالي	اسم الدواوير القديمة	عدد الخيم والقرابى	مساحة الدوار الأهلي	السكان				الحيوانات							عدد المحاريث المستعملة للحرث حاليا	مبالغ الضرائب في السنوات الثلاث الأخيرة (المتوسط)		
الشوالة				الرجال	النساء	الاطفال	المجموع	الخيول	الأفراس	البغال	الحمير	الجمال	الثيران	الماعز	الخرفان		الأساسية	الرسوم الاضافية	المجموع
	البواكر	21		37	44	35	116	02	06	04	06		34	194	395	12.75			
	أولاد سيدي احمد	18		26	33	26	85		04		03		13	44	83	07.00			
	الكرايرية	12		17	18	12	47		02	01	05		14	95	80	03.00			
	القدارة	09		16	17	27	60	01	04		05		18	109	120	04.50			
	أولاد يحي بن علي	08		11	14	10	35				09		02	31		2.50			
	أولاد هنية	10		20	25	15	58		02	01	07		12	31	106	5.25			

الطواهرية	18		23	15	31	30	84	01	04	01	06	20	108	200	0.25		
الشعالة	11		15	26	24	65		01		02		09	27	08	7.00		
أولاد الحاج طاهر	22		28	37	36	101	01	05		08		15	82	233	8.50		
الشنان	14		27	27	26	30	03	05	02	06		21	69	201	07.00		
أولاد سيدي بوعلي	10		18	19	20	37				02		03	34	52	04.25		
أولاد سيدي الطاهر	16		30	28	25	83	01	02		02		04	50	20	04.00		
أولاد الشولي	11		09	20	12	45				01		03	19		03.25		
المجموع:	180		267	347	298	912	09	35	09	55	09	168	803	1498	75.25	3769 فرنك و 82 سنتيم	678 فرنك و 56 سنتيم	4448 فرنك و 38 سنتيم

Source :A.N.O.M : 2N28, Tribu Chouala, propriété indigène, statistique de la tribu des chaoula, C.M,Zammorah, Zammorah le 23 décembre 1869.

ب- الوضعية الإحصائية لعرش الشوالة 25 أكتوبر 1890 :

اسم القبيلة	أسماء الدواوير	الخيم و القرابى	مساحة القبيلة	السكان				الحيوانات									عدد المحاريث المستعملة للحرث حاليا	متوسط الضرائب في عامين الاخيرين			الملاحظات
				الرجال	النساء	الأطفال	المجموع	الخيول	الأفراس	الأمهار	الحمير	الثيران	الخرفان	الماعز	الجمال والبغال			الأساسية	الرسوم الإضافية	المجموع	
الشوالة	أولاد الحاج	12	7.500 هك 00	18	17	25	60	01	05	02	09	34	223	42		05		10.577 فرنك و 39 سنتيم	2.983 فرنك و 36 سنتيم	13.560 فرنك و 75 سنتيم	العشور والزكاة (خدماتها ارتفعت إلى 2.700 فرنك) ضريبة العشور والزكاة في 1890 بلغت 14.037 فرنك و 50 سنتيم، في حين بلغت سنة 1889 مبلغ 13.084 فرنك و 34 سنتيم اي بفارق 953 فرنك و 16 سنتيم.
	الطواهرية	15		12	20	24	63	01	02	01	11	54	108	131		06 و ¼					
	العبابسة	08		10	09	15	34		02	01	04	12	19	66		03					
	أولاد قدور الخطيب	15		16	16	28	60	02	06	02	06	19	120	20		06					
	أولاد بوعاكر	12		13	12	20	45	01	04	02	10	30	180	33		04و ½					
	القرابزية	12		13	15	21	49	01	05	03	11	39	189	174		05					
	أولاد سيدي بوعلي (باعلا)	11		11	07	10	28	02			07	34	243	51		08 و ¼					
	أولاد سيدي الطاهر	19		25	23	42	90	01	06	03	15	34	375	71		09 و ½					
	أولاد الحاج الطاهر	17		15	10	25	50		03	01	13	40	110	83		6 و ½					

	القدادرة	12		17	16	28	61		04	02	08	38	301	96		06 و ½		
	سيدي مرزوق	16		20	19	29	68		04	01	15	55	233	71		05 و ½		
	الزرارقة	13		16	20	30	66	04	04	03	07	43	136	104		03 و ¼		
	أولاد لزرق	15		13	18	34	64		04	01	11	30	89	91		05 و ¼		
	أولاد سيدي أحمد	20		21	22	34	77	01	06	02	14	57	236	165		07 و ½		
	أولاد الحاج عبد الرحمان	05		07	10	10	27		02	01	03	16	97	22		02 و ½		
	الشعالة	07		10	18	29	57		04	02	04	21	144	64		04و ½		
	العلايلية	09		12	14	27	53		02		08	37	42	224		03		
	أولاد يحي	16		15	18	38	71		08	03	11	46	144	158		04 و ¼		
	المجموع			271	284	469	1024	14	71	30	167	639	2988	1666			10.577 فرنك و 39 سنتيم	2.983 فرنك و 36 سنتيم	13.560 فرنك و 75 سنتيم
		234	7.500هكـ	1024							5575					96 و ¼	13.560 فرنك و 75 سنتيم		

Source :A.N.O.M, 2N28, Chouala, exécution de la loi du 28 avril 1887, 1ere Partie, etat statistique de la tribu, Chouala le 25 octobre 1890 , le géomètre, commissaire délimitateur, Jaussaud.

IV. طبيعة الملكية العقارية في عرش الشوالة قبل تطبيق قانون 1887 :

أ- تطبيقات القرار المشيخي 22-04-1863:

خضعت القبيلة لعمليات التحديد والتوزيع للقرار المشيخي 22-04-1863 فحسب الفقرة الثالثة من تطبيقات القرار المشيخي 22-04-1863 على عرش الشوالة فإن الأراضي مملوكة بصفة **الملك** الناتجة عن تمليك الأتراك لهم وبالشراء من القبائل المجاورة وبالتالي فالملكية المخصصة لهم ذات طبيعة الملك وهي محددة بملكيات معروفة جدا، انتقلت عن طريق الوراثة والبيع و التقسيم و الرهنيات وإعادة الشراء والبيع بشرط الاسترداد (Ventes rémére) وجل العقود ترسل من القاضي موقعة بختمهِ[1].

الفقرة الرابعة من التقرير تناولت التحديد والترسيم (Délimitation et bornage) وقد تمّ ذلك بمساعدة مندوبي القبائل المجاورة ولم يخلق بالمكان أي اعتراض كان بين بني يسعد وألاود بورياح والشكالة وأولاد فارس وبني لوما وأولاد بركات القبائل التي خضعت فعلا لقرار لتطبيقات القرار المشيخي والذين يغلقون كامل إقليم الشوالة* .

وفي ملخص الأَشغال قسم العرش إلى :

- بمساحة إجمالية قدرت بـ 6.654 هكـ و 98 آر و 80 سنتيار.
- قسم الاقليم كالتالي:

01- الأمكنة المشتركة (**Les communaux**) : 19 هكـ و 24 آر و 00 سنتيار.

02- الأمكنة العامة (**domaine public**): 102 هكـ و 86 آر و 70 سنتيار.

-Ibid, Rapport présentant un historique succinct de la tribu et résumant l'ensemble des opérations relative à la délimitation tribu Chouala application de sénatus consulte du 22-04-1863 , Mostaganem, 30 juillet 1870.

*-أولاد بورياح خضعت لتطبيقات القرار المشيخي بتاريخ 08-04-1868 اما الشكالة بتاريخ 27-10-1869 و أولاد بركات بتاريخ 11-07-1870 وبني يسعد بتاريخ 27-10-1870 وأولاد فارس 17 اكتوبر 1867 وبني لوما بتاريخ 27-02-1889.

03- الأراضي الغابية المحتج عليها (**Terrains boisés revendiqués**): 1.341 هكـ و 92 آر و 00 سنتيار.

04- الملكية الملك : 5190 هكـ و 96 آر و 10 سنتيار مجموع السكان 971 ساكن فإنّ الحصة ستكون في المتوسط كل رأس 05 هكـ و 51 آر و 64 سننتيار [1]

في الجزء الثاني من التقرير بعنوان ملخص مجموع الأشغال المتعلقة بتحديد الدواوير (résumant l'ensemble des travaux concernant la délimitation des terrains collectifs de culture et des communaux et constantans les revendications et la reconnaissances des groupes Melk et Beylik) رأت أنّ قبيلة الشوالة تشكل إقليم مدمج بمساحة تقدر بـ 6.654 هكـ و 98 آر و 80 سنتيار تقدم كل عناصر العيش والازدهار الضرورية من حيث الامكانيات المالية وفي ما يخص اجتماع المصالح بين مختلف الدواوير.

لهذا اقترحت اللجنة بالإجماع تشكيلها في دوار واحد أهلي يحتفظُ بنفس الاسم **" الشوالة"** وهذا بقرار تم تلقيه بتاريخ 13-01-1870 وحضي بموافقة الجنيرال قائد العمالة (M.le général commandant de la province) وحدد تقدير البلدية الأهلية حسب احصاء 1870 بحيث ارتفع عدد السكان إلى 941 ساكن موزعين على 142 خيمة و 59 من القرابى ومنزل. يملكون 07 خيول و 41 فرس و 14 بغل و 77 حمار و 260 ثور و 2.148 خروف و 1.390 من المعز .كانوا يحرثون في الغالب قبل مجاعة 1867 في المتوسط 160 محراث في حين زرعوا هذه السنة 1870 حوالي 107 محراث. أمَّا عن مبلغ الضرائب المحسوب في ثلاث سنوات الأخيرة حوالي 4.448 فرنك و 38 سنتيم تشمل حوالي 678 فرنك و 56 سنتيم من الرسوم الاضافية الموجهة لتشكيل الدخل المشترك (Revenue Communal).

[1] -Ibid,Mostaganem le 30 Juillet 1870.

وتجدر الإشارة أنّ هذه الأرقام تتطابق وسنة 1867 المأساوية وما أعقبها وأثناءها كان من الواضح تخلي عن المحاصيل والأهالي غير قادرين على المواجهة للوصول إلى الحالة المادية التي كانت لديهم من قبل[1].

قدمت الاحتجاجات والمعارضات (Revendications et Oppositions) والتي فتحت لمدة شهرين من 15-01-1870 وأغلقت بتاريخ 15-04-1870 جلها حول الجيوب الغابية التي طالب بها الدومين بمساحة 1.400 هكـ في المجموعة رقم 03 والتي قدم المحتجون عقود تثبت ملكيتهم. غير أنَّ الادارة الكولونيالية رأت أنها استخدمت من طرفهم لأجل الرعي ولاستعمال خشب التدفئة ومصدر تموين للقبائل المجاورة لقبائل بني لوما وأولاد عامر وأولاد راشد والشوالة وجزء من بني يسعد وأَولاد بركات، أعربت خلالها جماعة الدوار على اعتبار الغابة مشتركة (foret communale) تخضع لمراقبة مصلحة الغابات وبالفعل أدرج ضمن أملاك المشتركة وتركت مساحة 56 هـ و 08 آر من المجموعة كملك خاص. كما أشار التقرير إلى انعدام وجود الأملاك الجماعية من صنف السبيقة بالعرش موزعة بين أفراده.

وعليه فإن تقرير القرار المشيخي أقر تفكيك القبيلة اقليميا (décompositions territoriales de la tribu)على الشكل التالي:

الملكية الخاصة (propriété privée) :

- المجموعة الملك رقم 01 : 4.739 هكـ و 56 آر و 10 سنتيار.
- المجموعة ملك رقم 02 : 395 هكـ و 32 آر و 00 سنتيار.
- جيوب المجموعة الغابية رقم 03: 56 هكـ و 08 آر.

[1] -Ibid, 01ere rapport, résumant l'ensemble des travaux concernant la délimitation des terrains collectifs de culture et des communaux et constantans les revendications et la reconnaissance des groupes Melk et Beylik, partie 02, application du Sénatus Consulte 22 avril 1863,30 Juillet 1870.

المجموع: 5.190 هكـ و 96 آر و 10 سنتيار.

- الأملاك المشترك **(biens communaux)** : (المقابر، القبب، الغابة المشتركو بواد علالة 1341 هكـ و 29 آر) ما مجموعه بـ : 1.361 هكـ و 16 آر.
- الأملاك العامة (**Domaine public**): وتشمل المنابع والآبار والمجاري المائية والأودية والطرق والمسارات ما مجموعه 102 هكتار و و 86 آر و 70 سنتيار.
- وبالتالي فإن العدد الإجمالي للقبيلة يقدر بـ **6.654 هك و 98 آر و 80 سنتيار**[1].

ب- قانون فارنييه 26 جويلية 1873 :

لم يصل تأسيس الملكية الفردية في القبيلة إلى أهداف الإدارة الكولونيالية بل إلى إبعاد المراكز اللاستيطانية وإصدار العناوين كانت نتيجة سمحت للمضاربين العقاريين في الحصول على جزء من الإقليم، وهذا على حساب مصالح الدولة في ظل غياب الموارد المقاطعتية والبلدية التي هي بدون مزايا لعمل الاستيطاني[2].

3- تطبيق قانون 28 أفريل 1887 على عرش الشوالة:

بموجب قانون 28 أفريل 1887 خضع عرش الشوالة إلى تطبيقات الفقرتين 01 و 02 من القرار المشيخي 1863، حيث جاء في عرض حال القبيلة أنّ قبيلة الشوالة بمساحة إقليمية تقدر بـ 7.500 هكـ تشمل غابة الدومين بوعلالة (Bou Alala) وتشمل عدد سكاني يقدر بـ 1.024 فرد في حوزتهاَ 5.575 رأس من الماشية وترفع الضرائب بقيمة 13.560 فرنك و 75 سنتيم.

وبناء على هذه الإمكانيات أقرت اللجنة الإدارية تأسيسها في في دوار واحد يحمل اسمها " الشوالة".

[1] -Ibid, Mostaganem 30 juillet 1870.

[2] - Ibid,Chouala, Rapport d'ensemble sur les opérations des délimitations de la tribu, chapitre 01, Note, Exécution de la loi du 28 avril 1887 la commission délimitateur, 28-11-1890

وفق مراسلة بتاريخ 11 أوت 1890 في إجابة عن مراسلة السيد محافظ وهران بتاريخ 23-07-1890 حددت القبائل المعنية مع الشوالة:

- الشكالة وأولاد رياح البلدية المختلطة عمي موسى.
- بيشتو (**Bechetout**) البلدية المختلطة تيارت.
- بني يسعد وبني لوما وأولاد بركات البلدية المختلطة زمورة، حيث تقرر تأسيس الجماعة لكل قبيلة بغرض التحديد[1].

وبتاريخ 14 أوت 1890 وبقرار من الحاكم العام أعلن عن إخضاع القبيلة بموجب الفقرتين 01 و 02 من قانون 28 أفريل 1887 لعمليات التحديد و التوزيع، أمّا المادة الثانية فأكدت أنّ محافظ وهران مخول بتنفيذ الحكم[2]. **الملحق رقم: 34.**

وبناء على ورد في التقرير التاريخي بحيث اقترح الاعتراف بالملكية على أساس الملك إذ عرضت لجنة التحديد أيضا أنّ الإقليم الذي تشغله مؤسس بالشراء من بني يسعد وبني لوما وأن الملكية منتقلة من خلال الشراء والبيع والبيع بشرط الرد ... وكل العقود المقدمة مرت أمام القضاة أو الطلبة، ومن هذا الباب وبهدف تطبيق القانون نجد أنَّ مدير الدومين (Goguelat) يسقط هذه الصفة (Caractère Melk)، أنَّ كل التأكيدات غير مبررة وثابتة وذلك بعد الإطلاع على مختلف الضرائب التي تخضع لها الملكية في البلاد الإسلامية، ذلك أنّ عرش الشوالة كان يدفع الضريبة للباي الغرامة التي تمس الأراضي المتخلي عنها ويسمح للقبائل الرعية بالتمتع بها من طرف الحكومة التركية المالكة للبلاد، ورأى أنّه خلال عمليات الاعتراف للجنة 1858 في دائرة مستغانم أكدت أنّ كل القبائل التابعة لآغاليك فليتا ومنها الشوالة قدمت ما تملكه بصفة الملك، ومجموع التصريحات والمعلومات المقدمة كانت لأجل الانتفاع (Usufruitières) للأرض

[1]-Ibid,Chouala, Rapport d'ensemble sur les opérations des délimitations de la tribu, chapitre 01, Note, Exécution de la loi du 28 avril 1887 , Zammorah, 11 aout 1890.
[2] -Ibid, Arrêté 14 aout 1890.

ويدفعون الإيجار، وبعد المداولات فعلاً تمَّ الانحياز إلى رأي مدير الدومين الذي أُقر بأَن الملكية المخصصة ذات طبيعة سبيقة أي ملكية جماعية (Sabega)[1].

ومن الملاحظات المدرجة في التقرير كتبرير لرؤيتهِ أنّ السيد بوسكي (Bosquet) خلال تسييره للمكتب العربي بمستغانم أخضع كل القبائل إلى دفع الايجار على الأرض من 1845 إلى 1851 والذي كان يدفع إلى صناديق الدومين[2] ويتسآل هنا مدير الدومين عن أسباب التوقف في تأكيداته على أنّ الأرض كانت بصفة الانتفاع مملوكة للبايلكْ.

وبتاريخ 05 ديسمبر 1890 عين ماسح الأرض (Géomètre) لمصلحة الطوبوغرافيا (François Jaussaud) تبعا لقرار الحاكم العام كمفوض محدد (Commissaire délimitateur) لأجل عمليات التحديد والتوزيع في قبيلة الشوالة البلدية المختلطة زمورة مقاطعة وهران إنطلاقا من حكم 14 أوت 1890 بالتوازي مع مراسيم 22-09-1887 و 18 جويلية 1890 و بالإطلاع على محضر التحديد لقبيلة الشوالة 02-12-1890 من طرف اللجنة الإدارية بوهران التي أقرت بتقسيم العرش إلى دوار أهلي واحد يحمل اسم الدوار الأهلي شوالة، وإلى حكم المحافظ المتعلق بتأسيس جماعة الدوار لتقييم العمليات بتاريخ 30 أوت 1890 .

وبتاريخ 05-09-1890 حلّ المفوض المحقق بالعرش:" ذهبنا بالتاريخ المذكور إلى إقليم الشوالة في المقام الأول تحديد محيط الدوّار بحضور **الملحق رقم:35.**

01-السيد بن عودة ولد الطاهر رئيس جماعة دوار الشوالة والسادة: علية ولد الحاج بوبكر، الحاج بن سيدي احمد، الطاهر بلحيرش، عمار بن علي، لزرق بن قدور، الجيلالي بورحلة، قدور بلعربي، الحاج بلزرق، الحاج لزرق بن جلول، عبد القادر بن علي، الحاج محمد بن سيدي احمد.

[1] - Ibid,Chouala, Rapport d’ensemble sur les opérations des délimitations de la tribu, chapitre 01, Note, Exécution de la loi du 28 avril 1887, séance 02-12-1890
[2] -Ibid.

02-السيد عدة بوهادي رئيس جماعة الدوار الأهلي بني يسعد والسادة: الحاج محمدبن سيدي لزرق، سيدي عواد بن محي الدين، بم مهدي بن زلقانة، قدور بن ستي، بوبكر بن خليف، قدور بن هواري، سي محمد بن منور.

03-سي احمد ولد الحاج منور رئيس جماعة الدوار الاهلي اولاد بركات والسادة الحاج بوجمعة، الحاج بن عودة بوشنة، الحاج محمد بوضفير.

04- سي الطاهر بن حسن رئيس جماعة الدوار الأهلي بني لوما.

05- السيد الحاج محمد بن طاهر رئيس جماعة الدوار الاهلي بشاتوا * **(Bechetont)**

06-قدور بن ابراهيم رئيس جماعة الدوار الأهالي الشكالة

07-السي ابراهيم بن زيدان بن شادلي رئيس جماعة الدوار الأهالي أولاد رياح[1].

وفي المقام الثاني الإعتراف بالتصنيف وتحديد المجموعات الملكية المغلقة في ذات الدوار وبحضور الجماعات وممثليهم وذلك بتقديم المعلومات والتصريحات والوثائق التي وضعت تحت تصر المفوض المحقق من طرف الجماعة المعنية للشوالة و الأهالي الحاضرون بحيث تم رفع محيط الدوار في مخطط بمقياس 20.000/1 وحدود المجموعات للملكية المعترف بها في داخل المحيط أين رفع في مقياس رسم 20.000/1 وتبع ذلك تصنيف تحديد المجموعات الملكية [2]. **الملحق رقم: 36.**

أولا: تحديد دوار الشوالة :

شمل تحديد الدوار الأهالي من جهة الشرق الدوار الأهلي بشاتوا قبيلة منتمية لأولاد فارس تابعة للبلدية المختلطة تيارت ، ومن خلال دوار الشكالة تابعة للبلدية المختلطة عمي موسى. أما في الجنوب من خلال الدوار الأهلي بني لوما تابعة للبلدية المختلطة زمورة ومن خلال دوار أولاد بركات في نفس البلدية أما في الغرب من خلال دوار بني يسعد وفي الشمال من خلال دوار أولاد بورياح البلدية المختلطة عمي موسى .

*- يندرج ضمن قبيلة أولاد فارس التي حددت بتاريخ 17 أكتوبر 1867 بموجب القرار المشيخي.

[1] -Ibid, Chouala, procès verbal de délimitation du douar et des groupes 05 décembre 1890.

[2] -Ibid.

ثانيا: التحديد المجموعات :

تمَّ تحديد محيط الدوار وتصنيفها إلى 04 أصناف من الملكية وكل مجموعة محددة ومعينة من خلال رقم وحدود الفقرة الأولى تضمنت العقارات(Immeubles) التابعة لأملاك الدولة أما الفقرة الثاني تناولت العقارات المخصصة للمصالح المشتركة (Immeubles affects à des services communaux et aux parcours)

الفقرة الثالثة: أشارت إلى انعدام الملكيات التي يستغلها الأهالي في العرش بعقد جماعي. أما الفقرة الرابعة أشارت إلى أنّ المجموعات التي يملكها الأهالي بصفة عقد ملكية خاص، أمَّا الفقرة الخامسة الملكيات العقارية التابعة للدومين تطبيقا لمرسوم 18 جويلية 1890[1].

نقرأ في مراسلة بتاريخ 20 أكتوبر 1891 إلى أعضاء اللجنة الإدارية للتطبيقات قانون 28 أفريل 1887 قبول عمل المفوض المحقق (Jaussaud) وأنَّ ممثلي الجماعة خلال التوقيع على محضر التحديد احتجوا حول طبيعة تخصيص الملكية في الاقليم المحدد في المطالبة بأراضيهم بعقد ملك وليس عقد جماعي[2].

رابعا: الاحتجاجات والعرائض:

قدم بتاريخ 16 جانفي 1892 أنّ كل البيانات ستوضع بيد قاضي السلم بزمورة أمّا الترجمة العربية ستكون بيد الجماعة بتاريخ 15 فيفري 1892 ومن له شكاية عليه أن يرفعها في مدة شهر ابتداء من 15 فيفري 1892. **الملحق رقم:37.**

سجلت احتجاجات منها 37 احتجاج للمعمر بيش جيل جيرارد (Puch Jules Gerard) الساكن بمنداس و 05 احتجاجات دونت في السجل الفرنسي و 05 احتجاجات

[1] - Ibid, Chouala, Procès verbal de délimitation du douar et des groupes 05 décembre 1890.

[2] -Ibid, le 20-10-1891 , N° :726.

في السجل العربي الشكايات التي وضعت حسب الاشعار المرفق بين يدي رئيس جماعة الشوالة والتي حدد أنها ستقبل إلى غاية 15 مارس 1892 **الملحق رقم:38.**

- **الاحتجاج الأول** مشكل بتاريخ 08 مارس 1892 من طرف السادة الطاهر بلحيرش والحاج محمد بن سيدي أحمد و والحاج لزرق جلول والحاج بن سيدي أحمدوعمار بن علي أعضاء جماعة الشوالة جاء في صياغة الاحتجاج:"لمّا جميع القبائل المجاورة لكونطونة فليتا أقاليمها ذات طبيعة ملك في حين تعد قبيلتنا سبيقة بالرغم من أنّ إقليمنا مملوك لنا، وذو طبيعة ملك وقد انتقل إلينا من آبائنا وأجدادنا هذا العنوان الملك وهو منتمي إلينا"[1].

ردت الإدارة الكولونيالية على الاحتجاج بأنه غير مؤسس ذلك أنّ التحقيق في الميدان أتبث أنّ سكان الشوالة غير قاديرين على إثبات أراضيهم بعنوان الملك، واللجنة الإدارية في جلستها بتاريخ 02 ديسمبر 1890 إلى 12 جانفي 1892 اعترفت وأقرت أنَّ إقليم الشوالة يأخذ طابع واضح وهو صفة السبيقة" بناء على ذلك نحن المفوض المحدد أعلنا أنّ الاحتجاج غير مقبول وحاليا إقليم الشوالة تصنيفه أولي (**Classement primitif**)[2]."

- **الاحتجاج الثاني:** مشكل بتاريخ 08 مارس 1892 من طرف محمد بن عدة رئيس الدوار الجزئي لأولاد سيدي طاهر و طاهر بلمنور رئيس الدوار الجزئي الشعالة (**Echaala**) وعباس بلحاج رئيس الدوار الجزئي العبابسة (**Ababsa**) وعواد بن علي رئيس الدوار الجزئي أولاد الحاج الطاهر والحاج النذار رئيس الدوار الجزئي أولاد الحاج عبد الرحمان وقدور بلحبيب رئيس الدوار الجزئي أولاد قدور و بسكويكا بلقدور رئيس الدوار الجزئي تسيريات (**Tsriat**) وبصافا رئيس الدوار الجزئي أولاد بكار وعبد القادر بن علي رئيس الدوار الجزئي سيدي مرزوق والحاج محمد بن يحي رئيس الدوار الجزئي قدادرة تم صياغتها مثل

[1] -Ibid, Procès –verbal de clôture des opérations, les réclamations ; 26 novembre 1892.
[2] -Ibid, Procès –verbal de clôture des opérations, les réclamations ; 26 novembre 1892.

التي سبقتها وكان رد مفوض التحديد " أعلنا لنفس السبب الاحتفاظ بالإقليم الشوالة كتصنيف أولي[1].

- **الاحتجاج الثالث:** مشكل بتاريخ 08 مارس 1892 من طرف تركي بلقدور رئيس الدوار الجزئي الطواهرية صياغتها كما ورد في السابقتين.
- **الاحتجاج الرابع:** شكل بتاريخ 15 مارس 1892 من طرف الموهوب بن قدور ويحي بوختاش من بني لوما والشيخ بن دحمان من بني يسعد في المجموعة الغابية رقم 01، شكل الاحتجاج موضوع اعتراض من طرف مدير مصلحة أملاك الدولة في أنَّ الأراضي مملوكة للدولة بموجب أحكام المواد 04 من قانون 16 جوان 1851 وهذا الاعتراض قدم للمعنيين 10 و 11 و 14 ماي 1892 دون متابعتهم بمقدمة طلب إلى المحكمة.وجاء رد المفوض المحدد عليه كالتالي : " نحن المفوض المحدد بالتوافق مع أحكام المادة 14 من مرسوم 22-07-1887 أعلنا أنّ الاحتجاج غير مقبول وحفظ العقار الذي يعد موضوع تصنيف أوَّلي[2]".
- **الاحتجاج الخامس:** مشكل في 15 مارس 1892 من طرف الحاج محمد بن سيدي أحمد للشوالة جاء فيه التالي :" الأرض المعروفة بـ بوفولة (**Bou Foula**) والمعروفة أيضا بـ مياح السابق (**Miah-El- Sabik**) المحددة في الغرب بلدور بلزرق و في الشرق بـ الماهرية و في الشمال بـ واد تيرس سيدي أحمد و في الجنوب أرض بلحاج وملكيتي هي ضمن الملك[3]". وكان الرد من طرف المفوض المحدد انّ الاحتجاج لم يبرر وصاحبه لا يمكن أن يجادل في حقوق الملكية للقطعة الموصوفة خلال تطبيقات قانون فارنييه 26 جويلية 1873 ، نحن المفوض المحدد حفظنا العقار في التصنيف الأوَّلي[4]."

في حين أنَّ الاحتجاج المشكل من طرف المعمر بيش جيل جيرار المشكل بتاريخ 04 مارس 1892 استهدف جزء من المجموعة المشتركة رقم 12 بمساحة 80 هكـ في

[1] -Ibid.
[2] -Ibid.
[3]-Ibid.
[4] -Ibid.

163 هكـ ـ من المجموعة المذكورة والتي تمّ تحديدها من خلال المادة الأولى الفقرة الثانية من مرسوم 18 جويلية 1890، والذي احتجت عليه جماعة الدوار الأهلي والإداري ورئيس البلدية المختلطة زمورة بعقد صحيح، ذلك أنّ الأرض موضوع الاحتجاج كانت في كل الأوقات مخصصة لمواشي القبيلة دون تخصيصها لأي مالك محدد وبناء على ذلك فالأرض ذات صفة مشتركة.

ولكن في أعقاب المعارضة المشكلة من طرف الجماعة والإداري بتاريخ 13 أفريل 1892 وبإشعار من المعني في 02 جوان 1892 الذي أحال طلب إلى العدالة مع استدعائه بتاريخ 30 جوان 1892. وقد ورد في رد المفوض المحقق على عكس شكاوي الجزائريين :" بالتوافق مع المادة 14 سبتمبر 1887 لأحكام الفقرة 149 لتعليمة 01 فيفري 1888 أعلنت ترك القضية مغلقة فيما يتعلق بتصنيف العقار إلى غاية ما تحدده العدالة من خلال حكم قضائي.[1]" **الملحق رقم:39.**

في جلسة بتاريخ 09 فيفري 1893 اجتمعت اللجنة الإدارية بمقر المحافظة من أجل إصدار حكم الإغلاق لعمليات التحديد والموافقة عليها وهذا وفقا لما ورد في حكم 02 جوان 1893.

بحيث ورد التالي في الحكم (**Arrêté**) الصادر عن الحاكم العام بحيث:

- أطلع على المادة الثانية من قانون 28 أفريل 1887 الذي ينص على استكمال عمليات التحديد والتوزيع المنصوص عليها في المادة 02 من القرار المشيخي 22 أفريل 1863.
- أطلع على مراسيم 22 سبتمبر 1887 و 18 جويلية 1890 الذي يعدل الشروط التي منها العمليات المكملة والمعهودة لتنفيذ في كل المقاطعة إلى مفوضي التحديد المخولين تحت رعاية اللجنة الإدارية :
- بحيث اطلع على حكم 14 أوت 1890 والذي أخضع قبيلة الشوالة البليدة المختلطة زمورة من مقاطعة وهران لعمليات التحديد والتوزيع.
- اطلع على الحكم التأسيسي لجماعة القبيلة.

[1] -Ibid,Les réclamations de Puch Jules Gérard.

- اطلع على محضر تحديد القبيلة المرسل إلى المفوض المحدد الموصوف في محضر حكم بتاريخ 02-12-1890 من خلال اللجنة الإدارية لمقاطعة وهران والمخطط المحيطي المدعوم.
- اطلع على الأحكام التأسيسية لجماعة الدوار
- اطلع على محضر تحديد الدوار المرسل من طرف المفوض المحدد بحكم بتاريخ 09-02-1893 من طرف المفوض الإداري والمخطط المدعوم
- اطلع على تقرير اللجنة الإدارية بتاريخ 02 مارس 1893 في مجموع العمليات المخصصة لتحديد الإقليم في قبيلة الشوالة لأجل التوزيع بين الدواوير.
- اطلع على مخطط التجميع **(Plan D'assemblage).**
- اطلع على رأي مجلس الحكومة بتاريخ 05 ماي 1893 وحول اقتراحات محافظ مقاطعة وهران.

بحيث ورد في المادة الأولى من الحكم :

" إقليم الشوالة البلدية المختلطة زمورة مقاطعة وهران يشمل مساحة تقريبية بـ 7.355 هكـ ومحددة وفقا للتعليمات التي يحتويها محضر التحديد للقبيلة أعلاة"

المادة الثانية :" إقليم الشوالة وزع بالتوافق مع التعليمات التي يحتويها محضر التحديد للدوار ومختلف الوثائق المشار إليها أعلاه.

اسم الدوار	السكان (عدد السكان)	مجموعة الدومين		العقارات المخصصة للمصالح المشتركة	مجموعة الأملاك الخاصة	مجموعة الأملاك الجماعية	الدومين العام	العقار المحتج عليه	المجموع
		الغابات	العقارات الأُخرى						
الشوالة	1.017 هكـ	1.000 هك		270 هكـ و 37 آر	5200 هكـ و 45 آر		119 هكـ و 92 آر	764 هكـ و 26 آر	7.355 هكـ
المجموع	1.017 هكـ	1.000 هكـ		270 هكـ و 37 آر	5200 هكـ و 45 آر		119 هكـ و 92 آر	764 هكـ و 26 آر	7.355 هكـ

Source :2N28, Chouala, Exécution de la loi du 28 avril 1887, Arrêté de délimitation et répartition Tribu des Chouala, Alger 02 Juin 1893.

المادة الثالثة:

العقار المحجوزة إلى غاية تحديده من خلال قرار قضائي يمر حول حالة الأمر بحكم يصنف العقارات كما أشير لها والتي هي موضوع المطالبة متبوعة بطلب التبرير من ذلك المجموعات الموصوفة في محضر التحديد وفي المخطط المرفق المجمع أو المجزأ في مجموعات الدومين رقم 02 و 03 والمشترك 04 إلى 09 و 12 إلى 22، 24، 26، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 35، إلى 36. والدومين العام 76، 78، 80، 83، 84، ،85، 86، ،87، إلى 90 بمساحة عامة تقدر بـ 764 هكـ و 26 آر.

المادة الرابعة:

كل ما هو محجوز والذي تمّ تعيينه في محضر التحديد، حقوق الاستعمال المنفذة في مجموعة الدومين رقم 01 في غابة بوعلالة بمساحة تقريبية 1.000 هكـ كلها للأهالي في دوار الشوالة والفرق في دوار بني لوما المعينة بأسماء الزراقة والمرازقية الكبار والصغار والعصانين والكتايبية والعوامرية وتريكس والشنين والنوايش.

المادة الخامسة:

المحافظ رئيس الدومين ومحافظ الغابات مقاطعة وهران مكلفين كل واحد فيما يتعلق بتنفيذ الحكم الحالي[1] . **الملحق رقم:40.**

ما يمكن قوله بأنّ القانون العقاري 1887 أعاد استئناف عمليات التحديد التي أباحت بيع الأراضي الجزائرية المشاعة في المزاد العلني كما عمل على تطوير قانون فارني في تأسيس الملكية الفردية وتجزئة العقار فكل محتويات القانون تحمل مصطلحات منها : التوزيع (Répartition) التحديد (Délimitation) التقسيم (Partage) الترسيم (Bornage) وهذا ما تحويه جل موادهِ، إذا جاء هذا القانون استكمالا للعمليات الهادفة إلى تفكيك روابط المجتمع الجزائري فبمجرد تسلم عقود الملكية كان الجزائري يجد نفسه تحت وطأة المضاربين بالخصوص اليهود تنتزع فيها الأرض بمختلف الصيغ منها عقود الاستدانة وبفعل القروض الممنوحة تحتجز فيها الأراضي، بهدف توسيع ملكيات الأوروبيين مع الانتشار الواسع لزراعة الكروم التي تطورت مع توافد الكولون رغبة في الثراء السهل تحول فيها الجزائري إلى عامل موسمي، بالمقابل جل العمليات التي تمت كانت تدفع من جيوب الجزاريين المتعلقة بالمسح، حيث استمرت الضرائب العربية بما فيها الرسوم الإضافية التي مولت ميزانيات البلديات كعقوبة مزدوجة في ان يدفع الجزائري رسوم انتزاع أرضهِ.

وبالرغم خلق العمل بالقانون سنة 1891 بعد أن ساهم كل من قانوني 1873 و 1887 في اطار الاستيطان الحر في الاستيلاء على 400.000 هكـ و 687.000 هكـ في إطار الاستيطان الرسمي، ومع ذلك طالب الكولون بالعودة إلى تطبيقات قانون فارني ما يضمن التسهيلات أكثر بهدف إزالة التعقيدات المتعلقة بالعقار فكان مشروع بوركا يدي بواسوران (Pourquery De Boisserin) فكان قانون 16 فيفري 1897.

[1] -Ibid ,2N28, Chouala, Exécution de la loi du 28 avril 1887, Arrêté de délimitation et répartition Tribu des Chouala, Alger 02 Juin 1893.

الباب الرابع :

انعكاسات التشريعات العقارية على الجزائريين بالمنطقة 1863-1900

الفصل الأول: انعكاسات التشريعات العقارية في المجال السياسي:

01- انعكاسات الاستيطان على المجتمع المحلي.

02- تحليل انتفاضة سيدي لزرق بلحاج بمنطقة غليزان 1864.

03- ظاهرة إنعدام الأمن بمنطقتي ميناوالشلف 1863-1900.

الفصل الثاني: انعكاسات التشريعات العقارية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي:

01- مسألة نزع الأراضي والمنازعات بين السكان 1863-1900

02- التقهقر الديمغرافي بالمنطقة 1863-1900

03- دور الارستقراطية المحلية في انتقال الأراضي للمعمرين

04- الاقتصاد الزراعي الكولونيالي.

تحت مظلة الجيوش الفرنسية وغطاء التشريعات العقارية التي تبناها ساسة و نواب ومستشارين فرنسيين استحوذ الأوروبيون على آلالاف الهكتارات بمختلف الصيغ التي اجتهدت الإدارة الكولونيالية في ابتكارهاَ على حساب الملكيات الجزائرية.

لهذا سنحاول من خلال هذا الباب الوقوف على انعكاسات التشريعات العقارية المطبقة وأثارها على البنية الإجتماعية والتركيبة الإقتصادية ، جرّاء التغيرات التي طرأت على الأرض كنتيجة لعمليات الحصر والتجميع ضمن خطوط هندسية متراصة، والاستيلاء على أملاك القبائل وتصنيفها واقتطاع مساحات ضمن ما يعرف بأملاك الدومين تحت العديد من الذرائع ، كلما احتاجت الإدارة الكولنيالية إلى أراضي لتوطين الوافدين وتوسيع ملكياتهم، إضافة إلى فرنسة العقار وإقرار الملكية الفردية وإلغاء التعامل بالشريعة الاسلامية والأعراف، ليظهر مصطلح الملاك الكبار نتيجة نمو الثروة ممن إعتمدوا على البروليتاريا الأجنية والأهلية كيد عاملة، بما في ذلك بناء المراكز الاستيطانية وخدمة المشروع الكولونيالي وفق مخططات مبنية على معطيات إستراتجية وإقتصادية بدعم من الشركات الرأسمالية، المشاريع التي كانت تمول من الضرائب العربية منها الرسوم الإضافية مما أدى إلى نمو ميزانية الحكومة العامة، الأمر الذي جعل البرلمان يقرر بغرفتيه إدارة ميزانية خاصة بالجزائر خارج الميزانية العامة للميتروبول بداية من 1901 مع صدور قانون 19 ديسمبر 1900 حول الاستقلال المالي للكولون.

الفصل الاول : انعكاسات التشريعات العقارية في المجال السياسي:

سنحاول في هذا الفصل الإجابة على الوضعية الإشكالية حول آثار السياسة العقارية في الجانب السياسي بالمنطقة المدروسة، محاولينَ رصد ردَّة فعل الجزائري جراء تطبيقات المشروع الكولونيالي الذي استهدف العقّار وشخصيته وهويته، كنتيجة لإختراق المنظومة الإجتماعية والإقتصادية وتشويه الخريطة العقارية والجغرافية والديمغرافية، ضد عمليات المسخ والسلب المقنن وغير المقنن من خلال الانتفاضات الفردية والجماعية وفي إطار الإحتجاجات السلمية عن طريق العرائض والاحتجاجات.

01-انعكاسات الاستيطان على المجتمع المحلي :

اعتبرت السلطة الكولونيالية الاستيطان الأُوروبي في الجزائر حق مشروع لتطوير ونقل الحضارة الأوروبية إليها فقد جاء على لسان فارني (Warnier) والاقتصادي جول دوفال (Jules Duval) " الاستيطان ظاهرة تاريخية لا يمكن مقاومتهاَ فهي حق طبيعي كحق النضال من أجل الحياة، لذلكَ وجب العمل على إزالة كل الأعراق الدنياَ وتغليب الأعراق السامية كما حدث في أمريكا الشمالية وأستراليا.[1]"

ومن هذا المنطلق عدت المنطقة **الممتدة من الشلف الأسفل إلى غاية منخفض مينا ما بين 1850 إلى 1900** مسرحا للهجرات السكانية التي كانت تغذيها الدعاية الاستعمارية في أوروبا للراغبين في الاستقرار، بهدف تحقيق المشروع الاستيطاني القائم على الأرض بحيث تمَّ انشاء هذه المراكز الاستيطانية وتوسيعها على حساب ملكيات الجزائريين في المناطق الخصبة والسهلية حيث الروافد المائية والظروف المناخية انطلاقا مما صرح به بيجو(Bugeaud) :" يجب أن ننزل المعمرين في كل

[1] -Alain (Saussol) et Joseph (Zitomeski) : une colonie de peuplement mais des Européens très minoritaires, les actes du colloque colonies, territoriales, sociétés, l'enjeu Français, Ed , L'harmattan, 1996, P.P : 167-180.

مكان كانت مياهه عذبة وأرضه خصبة وجعلهم ملاكين دون محاولة التعرف على أصحابها"[1].

والجدول التّالي يمثل أهم المراكز الاستيطانية التي أنشأت ووسعت بالمنطقة ما بين 1857-1900.

المراكز الاستيطانية	تاريخ النشأة	المساحة بالهكتار	التوسيع	المساحة بالهكتار
غليزان	1857	4.000	1857 1858	1.062 3.051
يلل	1859	1.725	1880	924
عمي موسى	1859	1.050	1879	
زمورة	1864	1.995		
وادرهيو- عين كرمان-	1870	2.652	1877	692
منداس	1871	2.441		
جديوية- سانت ايمي-	1872	2.443	1879	1.166
الحمادنة	1876	837	1892	235
وادي الجمعة- فيري-	1878	1.091	1896	236
المطمر-لي سيلو-	1878	1.091	1894	775

Source :Xavier, Yacono, La Colonisation des plaines du Chélif , Tome 02 , Alger , 1955 ,p336

وكان يراعى في إنشائها الظروف الأمنية فخلال تأسيس المركز الاستيطاني غليزان وضمانا لسلامة المستوطنين شكلت كنفدرالية **فليتا** أكبر خطر محدق للوجود الكولونيالي بالمنطقة وعامل تهديد لكل مخطط استعماري-استيطاني باعتبارها حسب الرؤى الكولونيالية الأصل المتجذر للتعصب لنفوذها على القبائل[2]. لهذا نجد الادارة الكولونيالية لتبديد مخاوفها عملت على إقامة حصن عسكري بمنداس بدار بن عبد الله

[1] -ايف لاكوست، اندري نوشي، اندري بريان، الجزائريون بين الماضي و الحاضر، تر: اسطنبول رابح ومنصوري عاشور، د.م.ج، الجزائر 1984، ص: 293.

[2] -A.N.O.M, 1L 158-16 , Relizane ,03.11.1856.

بالمناصفة وسط أراضي هذه القبائل تحوي على 1.200 عسكري من المشاة والفرسان مزودة بالأسلحة والمدفعية[1] ". إلى جانب مراعاة الظروف الصحية وتوفر المواصلات والعوامل المساعدة على نمو التجارة وعامل التقارب فيما بينها لدواعي أمنية وإستراتجية كمشروع **المراكز الطرقية** (les centres routiers) من المطمر إلى غاية المرجة سيدي عابد مرورا بالحمادنة و جديوية.

و الملاحظ أنّ الادارة الكولونيالية ادعت خلال انشائها لهذه المراكز أنَّ الأراضي تعود ملكيتها إلى البايلك أو الملك العام غير أنَّه وبالوقوف على الوثائق الأرشيفية أتضح أنّ أغلب الأراضي تمّ انتزاعها من الجزائريين بمختلف الصيغ فبموجب القرار الامبرطوري 24-01-1857 تم تأسيس **غليزان** في اقليم زراعي مساحته 4.000 هكـ[2]

تم توسيعه إلى 2.000 هكـ خارج إقليم غليزان للامتيازات الصغيرة والمتوسطة[3] اقتطع أَغلبها من الحساسنة والمصابحية على الضفة اليمنى لواد مينا و 3.000 هكـ من الصحاري و 600 هكـ من أولاد سويد، وادعت أنّ غالبية العرب أقاموا في أراضي انتفاعية وهم يفتقرون لعقود الملكية[4]. فخصوبة سهل مينا أسالت لُـعاب الادارة الكولونيالية بهدف استقطاب الوافد الجديد الذي قدم طلبات للحصول على امتيازات ما بين 1852 إلى 1855 جلها من مقاطعتي لاغارد (Lagard) ونيم (Nimes) العائلات التي توافدت على سهل مينا بداية من شهر أكتوبر 1857 وقدمت لها تسهيلات العبور المجاني للالتحاق الفوري بأراضيهم المحجوزة لهم التي قدمت لهم مجانا بمعدل 12هكـ للفرد الواحد وفي المقابل تمّ حصر الأهالي بالخصوص فليتا، بل أنّ هناك مراسلة مؤرخة بتاريخ 26-08-1857 من طرف قائد دائرة مستغانم إلى الجنيرال مونتنبون (Cozan Montbone) قائد عمالة وهران أنه من بين 76 طلب البعض طالب بأكثر من 12 هكـ بـ 25 إلى 99 هكـ بهدف توسيع أملاكهم والرغبة في إقامة مشاريع عقارية

[1] -Ibid, 1L158-169 , 03-11-1856.
[2] -A.N.O.M, 1L158-169, 24-01-1857.
[3] -Ibid.
[4] -Ibid.

كفنادق ومصانع وبناء ممرات ومخابز... لهذا نقرأ إلحاح العقيد في رسالته على ضرورة المزيد من الحصص الأرضية والعمل على توفيرها[1]، قابلها إبعاد الجزائريين واستنزاف طاقاتهم البشرية والاقتصادية .

وخلال تأسيس المركز الاستيطاني **عمي موسى** بموجب المرسوم الامبرطوري 14-09-1859[2] على الضفة اليسرى لوادرهيو على مساحة 1.050 هكـ إدّعت الإدارة الكولونيالية أنّ ملكيتها تعود للبايلك غير أنّه تم اقتطاع مئات الهكتارات من عرش بني وراغ وقد عوض أصحابها بـ 500 هكـ من سهل الشلف[3] .كما تمّ اقتطاع أراضي من أولاد علي بـ 259 هكـ في حين عوضت العائلات التي جردت من أراضيها بأراضي الملك العام بلحلاف، وقد جاء انشاء المركز الاستيطاني عمي موسى كما تبين الوثائق الأرشيفية بسبب تزايد عدد المستوطنين بأورليون_فيل(الشلف) إلى 200 مستوطن وحاجياتهم إلى الأراضي. بالخصوص أنَّ عمي موسى ذات بعد زراعي يساعد على نمو الاستيطان وتطوره وهذا ما نقرأه في مراسلة قائد دائرة مستغانم :" ومع ذلك هؤلاء الكولون لا يمكنهم البقاء أكثر في حالة الشك والانتظار وهو يطالبون بتثبيتهم و أنّ هؤلاء الأفراد يفكرون في الاستقرار وبإمكانهم البناء، وأشارت مراسلة أخرى أنّه يوجد 200 مستوطن ينبغي إعطائهم في أقرب وقت ممكن الأراضي في شكل امتيازات بغرض تثبيتهم على الأرض[4]." ومراعاة لظروف الأمنية تقرر بناء المركز الاستيطاني بالقرب من الحصن العسكري الذي يعود انشاؤه إلى سنة 1843، ومع عملية توسيع المركز سنة 1880 تم اقتطعت مساحة 805 هكـ من أراضي من عرشي أولاد بويكني و أَولاد مودجار ودوار أولاد العباس، تمّ تعويض الجزائريين 276 فرد بمبالغ مالية قدرت بـ 33.173 فرنك و 77 سنتيم[5]. تزامن ذلك مع توافد العائلات من مقاطعتي الألزاس

[1] - Ibid, Affaires civils au sujet de Relizane, Mostaganem, 26-08-1857, N° :1724.
[2] -A.N.O.M, 2M16, Ammi Moussa, 14-09-1859.
[3] - Ibid, 2M16, 24-02-1858.
[4] -Ibid, Ammi Moussa, Paris 16 mai 1856.
[5] -Ibid, Ammi Moussa, 25-02-1880.

واللورين الأمر الذي دفع إلى تهميش السكان المحليين مما دفعهم إلى التراجع إلى المناطق الجبلية حيث الفقر والبؤس.

في حين تمّ اقتطاع الأراضي المخصصة للمركز الاستيطاني **زمورة** الذي انشأ بموجب المرسوم الامبرطوري 02 مارس 1864 على حساب عرش الحرارثة وأدرجت على أنَّها أراضي شاغرة وضعت تحت تصرف الحكومة التركية كحق انتفاع وبالتالي اعتبرت أراضي بايلك[1]. وخلال توسيع المركز الاستيطاني 1871 ومع توافد سكان مقاطعتي الألزاس واللورين، تمّ اقتطاع مساحات غابية من أولاد رافع والقبائل المجاورة تمّ اكتسابها عن طريق الشراء بالتراضي (Gré à Gré).

أمّا مركز **وادرهيو** –Inkermann- الذي نشأ بموجب المرسوم الإمبراطوري 28 جانفي 1870 [2] بمنخفض الشلف فيما يعرف بالمراكز الطرقية (Centres routiers) على طول السكة الحديدية ضمن التجمعات الاستيطانية ذات البعد الأمني والتجاري، بما يسمح من جعل وادرهيو مركز مستقبلي يربط بين جبال الظهرة والونشريس وخزان للمنتجات الفلاحية، خصوصا بعد فتح طريق السكة الحديدية كونه همزة وصل بين الجزائر ووهران. اقتطعت الأراضي بشتى الصيغ منها (الثمن البيع، طريقة التبادل، نزع الملكية) شملت أراضي أولاد خويدم و أَولاد العباس اللتان خضعتا لعمليات التحديد والتوزيع بموجب القرار المشيخي 1867. وأمام الطلبات المتزايدة للمستوطنين القدماء من أَجل توسيع ملكياتهم جاء توسيع مركز وادي رهيو سنة 1877 منها ما هو عن طريق المصادرة باسم المصلحة العامة وأخرى عن طريق احتياطات أرضية حول منزل القايد سي الجيلالي والمدعو بلحاج الطيب تمت عن طرق الشراء[3]. وخلال عملية توسيع المركز سنة 1877 تمّ اقتطاع الأراضي دوار عبد القوي وفي 1882 تمّ اقتطاع الأَراضي من عرش أولاد العباس و أولاد خويدم و ادَّعت الإدارة الكولونيالية أنّ ملكيتها تعود لأملاك الدولة، الأمر الذي تطلب تأهيل المركز بالعديد من

[1] -A.N.O.M, 2M233, Zammorah, 02-03-1864.
[2] -A.N.O.M, 2M207, Inkermann, 28-01-1870
[3] -A.N.O.M, 2M82, Inkermann, Le rapport des terres expropriées d'Inkermann, 08-06-1878.

المنشآت والتي جاءت على حساب الأَملاك العقارية للجزائريين، منها القطعة الأرضية المملوكة للمدعو محمد بن يمينة بالقرب من مرجة قرقر، وأشارت التقارير الفرنسية أنَّه أكثر تعصباً وكرها لفرنسا ويشكل عقبة أمام التوسع الاستيطاني بالمنطقة[1].

أمَّا فيما يخص المركز الاستيطاني **جديوية** (Saint-Aimé) فقد انشأ بموجب مرسوم 1873 بمنخفض الشلف على الضفة اليسرى، أمام تدفق المهاجرين و تزايد الطلبات على الأراضي تمّ اقتطاع الأراضي بصيغ مختلفة من أراضي أولاد خويدم والاستحواذ عنها بنزع الملكية، وقد أشارت مراسلة إلى رفض الأهالي البيع بالتراضي والعامل الودي مع الإدارة الكولونيالية[2]. إلى جانب الاستحواذ على الأراضي الفيضية بأولاد خوديم على الضفة اليمنى لواد جديوية. ومصادرة أراضي بمساحة 300 هكـ من عكرمة الشراقة يفتقد أصحابها للوثائق التي تثبث ملكياتهم لأرض والمعروفة ببلاد خدام سيدي تزغات وفقا للأمر بتاريخ 01-10-1844 إلى جانب الاستحواذ على جزء من إقليم أولاد العباس شمل أربع دواوير وهي العواونة والقوناق وزومال و العبايدية.

وبتاريخ 31 جانفي 1873 تمَّ اخطار السكان بإشعار نزع الملكية بالنسبة لفرع خدام سيدي تزغات (عكرمة الشراقة) وسُلمت لهم التعويضات وتم ايداعها مدة 10 أيام في صندوق الودائع والأمانات، وتقرر أنّه على أصحابها ترك الأراضي في أجل أقصاه 03 أيَّام من تاريخ الاشعار[3]. وهذا أَمام التزايد على طلبات المشاريع الاستيطانية منها مشروع إنشاء السد الخزّان والتي كُلِّفت الشركة العامة الجزائرية (S.G.A) بتنفيذ لري سهل جديوية وفتح القنوات لري 600 هكـ في فصل الشتاء وفي فصل الصيف بـ 100 هكـ[4]. وبناء على قرار الحاكم العام بتاريخ 19 مارس 1880 ومع توافد 30 مستوطن إلى جديوية تقرر توسيع المركز بحيث انتزعت أغلب الأراضي باسم المصلحة

[1] -Ibid, Inkermann, 07-01-1882.
[2] -A.N.O.M, 1 M21,St-Aimé, 09-12-1871,N :5438.
[3] -A.N.O.M, 2M217, St- Aimé, 06-11-1872
[4] -Ibid, 18-07-1869.

العامة من عرش عكرمة الشراقة والدوار الأَهلي عبد القوي جُلها على طول السكة الحديدية بين ارهيو وجديوية[1].

أما فيما يتعلق بالمركز الاستيطاني **الحمادنة** تمّ تأسيسه وفقا لبرنامج الاستيطان 1876 بالدوار الأهلي الحمادنة على الضفة اليمنى لواد خورارة (Oued Khourara)[2] من خلال نزع الملكية باسم المصلحة العامة طالت قسم كبير من عرش عكرمة الشراقة الذي خضع لتطبيقات القرار المشيخي 23-11-1867 جاء تأسيسه حفاظا على الأمن وإنعاشا للاقتصاد ودعماً للمراكز الطرقية ومواكبة للمشروع الاستيطاني، وشروع الإدارة الكولونيالية في تتبيث العائلات القادمة من مقاطعتي الألزاس واللورين. وقد تمَّ توسيع المركز سنة 1882 بعد تزايد عدد المستوطنين به وبهدف تتبيث العائلات الجديدة وتوسيع الملكيات الزراعية.

أمّا المركز الاستيطاني **واد الجمعة** أو فيري (Ferry-Les Salines) تم تأسيسه بتاريخ 14 جويلية 1876 في مواطن قبيلة لمحال الذي خضعت لتطبيقات القرار المشيخي 10-04-1867 ، شملت أَغلب الأراضي المقتطعة بمختلف الأدوات من الدوَّار الأَهلي واد الجمعة، أمّا فيما يتعلق بنقل ملكية الأراضي المقدرة بـ 1.000 هكـ فقد رأت الإدارة الكولونيالية ونظرا لارتفاع تكلفة التعويض النقدي القيام بأشغال تزويد الدوار بالمياه وذلك بنقل مياه المالحة البيضة بتدفق 30لـ/د توزع كالتالي 20لـ/د على الأهالي وفي المقابل الحصول على الأراضي التي تسمح بتثبيث 12 عائلة أوروبية و 25 أخرى سنة 1876.

وبتاريخ 23 ماي 1876 اجتمعت اللجنة البلدية المختلطة لغليزان و أوفدت رأي جماعة الدوار الأهلي بواد الجمعة بمنح مجانا للدولة 1.000 هكـ من الأراضي الجماعية بشرط تمويل الادارة الكولونيالية 20لـ/د من المياه بمساحة 1 كلم مع تأسيس خزان سقي[3].و هنا

[1] -A.N.O.M, St-Aimé, 2M158, 14-12-1878.

[2] -A.N.O.M, 21L29-35, Arrêté de la création du centre de Hamedna.

[3] - بلقاسم،ليلى: منطقة غليزان وتطور الاستعمار الاستيطاني بها فيما بين 1850-1900، دار القدس العربي، 2016،ص:172.

يتضح مدى الاستغلال والمساومات التي تعرض له سكان الدوار الأهلي واد الجمعة من أجل التخلي عن أراضيهم لصالح الاستيطان، وأمام رغبة المستوطنين في توسيع ملكياتهم ومستثمراتهم الفلاحية وامتيازاتهم الزراعية والصناعية، وأمام تزايد الهجرة الأوروبية في 1879 تمَّ الشروع في توسيع فيري Ferry، واقتطعت أَغلب الأراضي من الدوَّار الأَهلي واد الجمعة بالتعويض النقدي والإقليمي لبعض الأهالي الرافضين لتعويض النقدي بأراضي من أولاد سويد كما شملت أراضي الحرارثة بـ 756هكـ.[1] وفي سنة 1893 ومن أجل إنشاء 16 امتياز زراعي جديد انتزعت أغلب الأراضي من دوار أولاد رزين ودوار الحرارثة عن طريق التعويض النقدي مع انتزاع أراضي وتعويض أصحابهاَ بأراضي من الملك العام مثل المدعو الحاج شقيقة والمدعو عيسى عابد[2].

وعليه فإن أَغلب الأراضي المخصصة لتنفيذ المشروع الاستيطاني اقتطعت بشتى الصيغ والأساليب تفننت الإدارة الكولونيالية في ابتكار الحلول للاستحواذ على الملكية من ذلك الحجز والمصادرة باسم المنفعة العامة (L'expropriation pour cause d'utilité public)، لم تسلم منها حتى الأراضي الوقفية والأضرحة والمقابر، ومن ذلك الاستحواذ على 04 هكتارات من الأراضي المحاذية لقبة سيدي رابح* لإقامة المركز الاستيطاني المطمر بعرش الحساسنة وقد بررت الإدارة الكولونيالية ذلك برغبتها في منع الصراع بين أهالي الحساسنة والمعمرين الذي يقصدون المكان باعتباره مَرتعا لخنزير[3].

---

[1] -A.N.O.M, 22L40-47,Ferry, état statistique, Mostaganem, 27-036-1883.

[2] -A.N.O.M, Ferry, 22L40-47, Correspondant de géomètre chef au préfet d'Oran, 30-09-1893 , N° :6880.

*-**سيدي رابح:** عالم وولي دفين المطمر عاش في القرن التاسع عشر ميلادي ينتمي إلى عرش الروابح المتواجدين بقبيلة مطماطة وينتسب إلى الولي الصالح سيدي رابح بوقبرين دفين بلدية الملعب تسمسيلت، وبلدية سيدي الحسني،درس بزاوية الروابح وانتقل إلى منطقة غليزان فمكث بالحمادنة ثم استقر بمنطقة مرسلي (دوّار الحساسنة بلدية المطمر)، وخصص وقته للتعليم والعبادة إلى ان توفي، دفن بمنطقة مرسلي من بلدية المطمر حيث يوجد ضريحهُ.

راجع:

مفلاح،محمد: : أعلام من منطقة غليزان،دار المعرفة، 2009،ص: 107.

[3] -A.C.M, Relizane ; 19-12-1878, N° :1461.

أضافة إلى الاستحواذ على مساحات غابية ومنع السكان من حق الاستخذام والانتفاع وانتزاع مساحات من الغابات لتوسيع المحيط الاستيطاني فمن خلال مداولة بتاريخ 26 فيفري 1897 طالبت اللجنة البلدية لعمي موسى بامتياز مجاني لصالح البلدية المختلطة الحصة 45 الريفية بمساحة 105 هكـ و 14 آر و 80 سنتيار لتخصص للبلدية[1] .كما خصصت العديد من المساحات الغابية بالمنطقة عمي موسى لصالح الاستغلال المرخص من طرف الإدارة الكولونيالية من ذلك تسليم المستثمر كريفاس (Cruvés) من مليانة استغلال أشجار البلوط في جبل سعدية العجامة[2]، في ظل حرمان السكان من الوارد الغابية وتحديد حقوق الاستعمال حيث أخضع الاهالي لإجراءات صارمة وفرضت الرقابة على السكان المجاورين للغابات فاعتبرت الحرائق التي مست غابات عمي موسى 1891 بسبب الحقد والتغافل وإدراجها ضمن الاعمال التخريبية والإجرامية التي تصنف ضمن التآمر على الاستيطان بالخصوص في المساحات المخصصة لاستغلال الفلين والبلوط[3]. الأضرار التي كان " يدفع ثمنها الجزائريون في شكل ضرائب جماعية والتي ارتفعت ما بين 1886- 1887 إلى 13.004 فرنك و 08 سنيتم[4]". وأمام العجز عن دفعها كان يدفع ذلك الأهالي إلى مغادرة المساحات الغابية أو إلى عقوبات السجن و ومصادرة القطعان في وقت أصبحت مصلحة الغابات مستقلة في تطبيق الإجراءات العقابية لأجل توسيع ملكيات الدومين بما يسمح باستغلالها لصالح الشركات الاستغلالية الذي أصبحوا أمراء من خلال نفوذهم غير المتناهي على الغابات الجزائرية.

الطرد المقنن للجزائري من طرف الّإدارة الكولونيالية الذي كانت من نتائجهِ إنشاء العديد من المستوطنات واستيعاب المزيد من المهاجرين بالمنطقة المدروسة أدى إلى إقامة مدن وتوسيع محيط الاستيطان وإقامة المنشآت العسكرية والمدنية ، وتشييد الأحواضِ المائية والخزانات و السدود، مستغلة مسألة التعويضات و التحقيقات لإسقاط

[1] -A.C.F.R :Le préfet du département d'Oran à monsieur le conservoiteur de forets à Oran, 04 mai 1897.

[2] -Ibid, 04 Juillet 1877, Ammi- Moussa, N° :1847, Général [c] la division.

[3]-A.C.F.R, 15 Septembre 1906.

[4]-A ; Mathieu : Les Forets de la province d'Oran statisyique et questions forestiers,Alger, 1889, P :118.

حق الملكية من بينها وجود عقود الملكية وتحديد الورثة وطبيعة العقار والمستفدين منه وقد تسلب الأرض لانعدام الوريث، كما استغلت قضية الديون والاقتراض التي كان يلجأ فيها الجزائري للمستوطن، وهنا يتضح الدور الخطير الذي لعبته هذه الفئة في تجريد الجزائري من أرضهِ، مستغلين الظروف المعيشية الصعبة التي كان يمُر بها الجزائري من خلال سياسة التفقير بالخصوص خلال السنوات العجاف التي مرت بالمجتمع الجزائر كما سنحاول أن نبينه في الفصل الثاني .

كما عملت الإدارة الكولونيالية على توسيع البلديات على حساب أراضي الجزائريين المجاورة لها بالخصوص الكاملة الصلاحيات بل استفادت من الضرائب العربية المفروضة على الجزائريين التي بينَّها في الفصل الثاني من الباب الأوَّل، الجزائريون الذين انحصرت مهامهم في الأداء الضريبي بل لم تمنح لهم حتى فرص اختيار ممثليهم في المجالس البلدية المنتخبة التي كان أغلبها من الكولون ليصبح الجزائري تحت تصرف ورحمة هذه الفئة الدخيلة تركيبة المجتمع الجزائري. وكثيرا ما كانت المراكز الاستيطانية التابعة للبلديات المختلطة تتحول إلى بلديات كاملة الصلاحيات وذلك في حالة توفرها على الشروط اللازمة كمرافق إدارية للبلدية والعدد الكافي من السكان الأُوروبيين بما يسمح بإنشاء مجلس بلدي والمصادر المالية الكافية لتسيير المصالح البلدية الضرورية، وكان التركيز على توفر عنصر الأمن للمستوطنين وهذا ما تؤكده جل المداولات المتعلقة بإنشاء المراكز الاستيطانية وجوب توفر فقرة الأَمن (La sécurité)، وفيما بعد 1871 تحولت العديد من المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات وضمَّ إليها العديد من الدواوير في ظل معارضة الكولون لعملية إلحاق هذه الدواوير خوفا من رؤيتهم على رأس البلديات الجديدة و على مجالسها ذلك أنّ تفكيك القبائل وإنشاء الدواوير الأهلية والتجمع العشوائي لسكان ينتمون إلى قبائل مختلفة داخل دوار واحد سبب إنحلال القاعدة العقارية الذي سمح بامكانية المتاجرة بالأرض، فخلال المدة ما بين 1871-1900 تحولت العديد منها إلى بلديات كاملة الصلاحيات وكان الهدف من ذلكَ تحقيق الاندماج مع فرنسا الأم.

الجدول التالي يبين وضعية البلديات شهر أكتوبر 1875 :

البلديات أو أقسام البلديات	السكان				المجموع	مساحة لكل البلدية	من اختصاص محكمة
	الفرنسيون	الاسرائيليون الأهالي	الأجانب الأوروبيون	الأهالي المسلمون			
جدول البلديات المختلطة في الإقليم العسكري							
عمي موسى	68	71	16	1.508	1.663	7.486 هكـ و16 آر و 80 سنتيار	عين كرمان
زمورة	206	10	03	1.532	1.751	8.294 هكـ و 34 آر و 96 سنتيار	غليزان
جدول البلديات الأهلية في الإقليم العسكري							
رهيو				37.285	37.285	177.347 هكـ و 33 آر و 30 سنتيار	عين كرمان
فيتاَ	12			21.545	21.557	151.652 هك و 81 آر و 90 سنتيار	غليزان

Source :A.N.O.M : 30 J23, Relizane, correspondance avec la colonie de Relizane, situation au 1er Octobre 1875.

بموجب حكم مراسلة مؤرخة بتاريخ 13 جوان 1875 أعطيت اقتراحات جديدة فيما يتعلق بتسليم مناطق بالأقاليم العسكرية إلى السلطة المدنية في 01 جانفي 1877 في كل من ملحقة زمورة و دائرة عمي موسى فيما يخص المناطق المحتفظ بها في نطاق نظام القيادة العسكرية (Régime de commandement) وجاء لاسباب منها توسع المراكز الأوروبية في سهل الشلف مع دراسة مشروع إنشاء خط السكة الحديدية مستغانم- تيارت، الأمر الذي تطلب تعديل جديد وذلك بتسليم أجزاء مهمة من القبائل التي تشكل الغدارة المدنية وحدد التسليم بتاريخ 01 جانفي 1877 وذلك بـ:

- إزالة ملحقة زمورة ، كل القبائل المكونة لها حاليا:

I. البلدية المختلطة بهذا الاسم.

II. البلدية المختلطة لفليتا تسلم في 01 من جانفي 1877 إلى الإدارة المدنية لتأسيس بلدية مختلطة تحمل اسم البلدية المختلطة زمورة.

- إزالة دائرة عمي موسى وتأسيس بلدية مختلطة جديدة تسلم إلى السلطة المدنية بتاريخ 01 جانفي 1877 والمشكلة من القبائل التالية :

مطماطة، ميكورة، عجامة، أولاد العباس، أولاد دافلتن، أولاد بوايكني، مكناسة، ماريوة، شكالة، أولاد اسمر، أولاد بورياح، أولاد موجار، أولاد إيعيش، توارس، أولاد صابر. في حين بقيت 07 قبائل اقتطعت من عمي موسى وألحقت بدائرة تيارت وهي :

حلوية الغرابة والشراقة، بني تغرين، أولاد بختة، أولاد بركان، معاصم، ستكون ملحقة بالبلدية الاهلية تيارت ويشير التقرير أنّ وضعيتها الجغرافية ومصالحها وعاداتها تم تكييفها طبيعيا لتكون ملحقة بدائرة تيارت وتحفظ مؤقتا تحت رعاية حكم القيادة العسكرية.[1]

في حين ألحقت بالبلدية المختلطة زمورة القبائل التالية :

[1] -A.N.O.M, modification à apporter dans l'organisation municipale et administrative et territoire militaire , 25 avril 1876.N :32.

أولاد رافع، بني درقن، العمامرة، بني ايسعد، أولاد بركات، أولاد يحي (اثنان من الدواوير الأهلية)، أولاد سيدي لزرق، أولاد سيدي يحيى، أولاد سويد[1].

وبتاريخ 18 أكتوبر 1876 رأى عدم امكانية اقتطاع القبائل من دائرة عمي موسى وملحقة زمورة وإلحاقهما بالمناطق الادارية المدنية لغليزان وعين كرمان، بهدف مراعاة اجتماع السكان اعتادوا على العيش معا تجمعهم مصالح واحدة وفي الغالب نفس الأُصول المشتركة، فشملت التغييرات في اقليم القيادة العسكرية التالي:

- تشكيل بلدية مختلطة واحدة زمورة من خلال الحاق البلدية المختلطة الحالية بكل القبائل المشكلة للبلدية الأهلية فليتا.
- عمي موسى كذلك تخلق بلدية مختلطة واحدة جديدة بإضافة إلى البلدية الموجودة كل قبائل البلدية الأهلية رهيو.

أشار التقرير أنّ الهدف من التعديلات تحقيق نتيجة المدمج التدريجي للسكان في الحياة البلدية وتوحيد الموارد المالية [2].

بحيث تبين من خلال مراسلة بتاريخ 21 سبتمبر 1875 حول الايصالات المدفوعة الى صندوق الميزانية المقاطعتية القادمة من البلديات الاهلية بحيث بلغت المبالغ المدفوعة من :

- البلدية الأهلية الظهرة قيمة 5.280 فرنك أمّا رهيو بلغت 6.964 فرنك و فليتا قيمة 3.813 فرنك[3].

وهذا ما أتبثته مراسلة بتاريخ 12 جانفي 1877 :" أرجو منكم دمج البلدية الأهلية رهيو مع البلدية المختلطة عمي موسى والبلدية الأهلية فليتا مع البلدية المختلطة زمورة،

[1] -A.N.O.M, sujet demande envoyée à l'examen, direction de l'intérieur, 1er Bureau, N°256, 24 septembre 1876.

[2] -A.N.O.M, direction de l'intérieur au sujet de l'agrandissement du territoire civil et de la création de nouvelles communes mixtes, 1er Bureau , N° :290, 18 octobre 1876.

[3] -Ibid, versement au budget départementale de la somme de 99.086 Fr sur le boni des communes subdivisionnaires à la clôture de l'exercice 1874, octobre 1875.

هذا الإجراء ضروري من أجل إعادة تصميم ميزانية البلديات التي هي بحاجة إلى جدولة النفقات ومتابعة تنفيذ الأشغال[1]." وهذاما يتضح من خلال إلحاق الدواوير الأهلية بالدائرة المقاطعتية غليزان وفق حكم بتاريخ 22 مارس 1873 **الملحق رقم:41.**

الجدول التالي يبين الدواوير التي أدمجت في البلديات الأهلية ومنها ما حوَّل إلى مراكز استيطانية في المنطقة المدروسة :

الدوائر	اسماء البلديات	المراكز الاستيطانية، الدواوير، الفروع و الدواوير الأهلية.	المسافة بالكلم التي تفصل كل مركز ودوار عن البلدية المختلطة	الملاحظات
	البلدية المختلطة عمي موســـــى			
	عَمَّي مُـــــوسى	لحلاف	13	مركز
		غليوم - عين طارق	12	دوّار
		العجامة	25	
		الشكالة	30	
		دار البصري	70	
		الملعب	45	
		كيرية	65	
		المعاصم	90	
		ماريوة	15	
		مكمان	75	
		مكناسة	30	
		ودان	45	
		أولاد بختة	75	
		أولاد بركان	75	
		أولاد بوإيكنيْ	10	
		أولاد بورياحْ	35	
		أولاد دفلتنْ	35	
		أولاد العباس	10	
		أولاد اسمر	15	
		أولاد مودجار	10	
		أولاد صابر	25	
		أولاد إيعيش	25	
		روراوة	60	
		تيدا	60	

[1] Ibid, Télégrame,12 janvier 187137, N° :446.

		تيخمارتين	40	
		التوارسْ	25	
البلدية المختلطة ميناَ (كلانشو – المطمر- مقر البلدية المختلطة).				
	مينـــــــــــا	أهل الحساين	32	دوّار أهلي
		عين القطار	26	دوار أهلي
		بلعسلْ	22	دوّار أهلي
		بني يحيِ	45	دوّار اهلي
		الشلافة	42	دوّار أهلي
		كلانشو	42	مركز
		دواير فليتاَ	16	دوار أهلي
		الغُمريْ	30	دوار اهلي
		قربوصةّ	10	دوار أهلي
		الغواليزْ	12	دوّار أهلي
		غوفيرا أولاد دانيْ	24	دوّار أهلي
		غوفيرات السفيسيفة	23	دوّار اهلي
		الحساينية	35	دوّار أهلي
		القلعة	28	قرية
		القلعة	30	دوار أهلي
		الريايبة	30	دوّار أهلي
		المصابحية	05	دوّار أهلي
		المكاحلية	24	حكم
		مينا	23	دوار أهلي
		أولاد الخير	36	دوار أهلي
		أولاد معلة	30.500	دوار أهلي
		أولاد عدّيْ	34	
		أولاد بوعبسة	24	
		أولاد بوعلي	15	
		أولاد شافعْ	22	
		أولاد سيدي إبراهيم	40	
		أولاد سيدي يوسف	35	
		الصحاورية	40	مركز
		الصحاورية	42	دوار أهلي
		الملح	25	سبخة
		الصفافح	44	دوار أهلي
		سيدي خطاب	30	حكم
		سيرات	28	مركز
		سيدي سعادة	21	دوار اهلي
		تاحمية	08	دوار اهلي
		تلوينات	24	قرية

		الزقاير	25	دوار أهلي
		نوفيو	26	مركز
البلديـــة المختلطة رونـــو Renault (سيدي أمحمد بن علي.)				
	رُونـــــــــو سيدي أمحمد بن علي .	أهل القورين	25	دوار أهلي
		بوماتع	10	دوّار أهلي
		بوعلوفة	15	
		الجرارة	50	
		قرواو	30	
		الحمادنة	45	مركز
		القصبة	10	دوار أهلي
		مديونة	20	دوار أهلي
		واريزان	20	
		أولاد سلامة	20	
		رنو مقر الادارة	20	مركز
		التاغية	50	دوّار أهلي.
البـــلدية المختلطة زمورة				
		فيري- واد الجمعة	11	مركز
		منداس	16	مركز
		كناندة	13	مركز
		مونوغوفري – الرحوية	40	مركز
		الرحوية	37	فندق
		العمامرة	20	دوار أهلي
		العناترة	50	
		بني درقن	17	
		بني ايسعد	28	
		بني لوما	45	
		شعبة الديس	45	
		الشوّالة	45	
		دار بن عبد الله	20	
		العباشة	32	
		القيرس	45	
		الحرارثة	17	
		واد خلوق	30	
		أولاد بركات	33	
		واد الحامول	25	
		الرحوية	40	
		واد الجمعة	16	
		أولاد رافع	15	
		أولاد سيدي لزرق	22	
		أولاد سويد	12	

		أولاد زيد	20	
		سيدي أمحمد بن عودة	25	
		تاسرات	45	
		يازرو	45	
		زافوت .	50	

Source : Instructions Préfectorales Hebdomadaires.Département D'Oran, Région D'Oran, Département D'Oran, Tableau des distances de tous les centres et des Douars des communes mixtes au chef lieu administratif de chacune d'elle, Recueil Officiel des actes administratifs Année,N°07, 1909.

02- تحليل إنتفاضة سيدي لزرق بلحاج 1864 بمنطقة غليزان:

تعد انتفاضة سي لزرق بلحاج امتدادا لمقاومات القرن العشرين دفاعا عن الثالوث المقدس الأرض – العرض- الدم، اتخذت من منطقة غليزان ميدانا خصبا لها بعد تعبئة عروش المنطقة التي نالتها السياسة الكولونيالية ممثلة في تجريد الجزائريين من الأملاك العقارية والمساس بالمقدسات والمعتقدات الدينية والهُوية الثقافية والاجتماعية التي مست النسق القبلي كَقيمة اجتماعية وأخلاقية واقتصادية .

وبالرغم من المُحاولات التي جاءت لتُسلط الضوءَ على الانتفاضة وتداعياتهاَ إلاَّ أنَّها لم تعط الانتفاضة حقهاَ، والتي تبقى مرتبطة بشح المصادر التاريخية التي تناولتها ومن ذلك الأقلام الفرنسية التي حاولت تجريد الإنتفاضة من بُعدها الوطنِي بجعلها مجرد انتفاضة دراويش، واستغلال النفوذ الطُـرقي والشخصية الكاريزمية المؤثرة وسذاجة الأتباع المتعصبينَ لإعلان الحرب المقدسة التي تحركها القوى الخارقة المرتبطة بالمعجزات[1].

وعليه سنحاول دراسة الانتفاضة من خلال الوثائق الأرشيفية لأرشيف ما وراء البحار (A.N.O.M)، محاولين الإجابة عن الوضعية الإشكالية التالية :

- ما هي تداعيات الانتفاضة وأثرها على السياسة الكولونيالية ، وما هي الطرائق التي انتهجها الاستعمار للقضاء عليها ؟

أ- التعريف بشخصية لزرق بلحاج:

ارتبط اسم لزرق بلحاج بالتصوف والجهاد ولد بدوار الحمومية العام 1809م التابع لبلدية واد السلام (منداس)[22] ، أما عن نسبه فهو ينتمي إلى عرش سيدي أحمد بن محمد• من عرش قبائل فليتا [3]، سمي باسم الأزرق تبركا بالولي الصالح سيدي لزرق البطاش* أما

---

[1] -Goldzeigeur, Annie Rey , Op, Cit, P :287.

[2] –مفلاح،محمد: سيدي لزرق بلحاج رائد ثورة 1864 المندلعة في منطقة غليزان، الجزائر، 2005،ص 15.

•- يقع العرش على الضفة اليسرى لواد خلوق يبعد عن غليزان بـ 12 كلم يشمل دوارين تعسالت ويازرو .

[3] - مفلاح،محمد: أعلام من منطقة غليزان تراجم من القدم إلى غاية القرن التاسع عشر ميلادي، الجزائر، 2006، ص 31.

*- ضريحه موجود ببلدية سيدي لزرق بلحاج والتي تحمل اسمهُ.

لقب بلحاج فهو نسبة إلى والده الحاج بن عودة[1]. وقد حاز تعليما صوفيا دينيا بِداية بمسقط رأسه بدوار الحمومية كما واصل تعليمه بالقلعة و مازونة ودرس بزاوية الشيخ بن قندوز القداري ثم بزاوية الشيخ بلحرش(تيارت)[2]. ثم سافر لأداء فريضة الحج واشتهر بلقب رفيق الحجاج وخلال رحلته زار الكثير من البلدان والعلماء والدعاة من رجال التَصوف، وبعد عودته شرع في التدريس بمسجد الخلالة** (الحمومية) وأصبح مقدما لزاوية الحمومية ويقال أنه تولى القضاء في عهد الأمير عبد القادر بدليل بعض العقود الموقعة باسمه[3]

ب- الظروف المحيطة بقيام بالانتفاضة:

التف سُكان منطقة غليزان تحت راية سيدي لزرق بلحاج الذي جمع بين السلطتين الروحية الدينية والقيادية العسكرية، فساندته أغلب القبائل الممتدة من حوض مينا إلى حوض الشلف ومنطقتي الونشريس والظهرة. أمَّـا عن النسق العام للانتفاضة فقد اندلعت في فترة الإمبراطورية الثانية (1852-1870) بالتحديد خلال فترة حكم نابليون الثالث، والتي تميزت بسياسة هدفهاَ التأثير على التركيبة الاجتماعية والاقتصادية من خلال القرارات والمراسيم والقوانين الهادفة إلى تكريس السياسة الكولونيالية الإدماجية الاستيطانية ضمن ما يعرف بالمملكة العربية (Royaume Arabe). تزامن هذا مع إصدار القرار المشيخي- Sénatus-Consulte -22 أفريل 1863 الهادف إلى تفتيت العروش والملكية العقارية والاستيلاء على أراضي الجزائريين بهدف تثبيت الكولون الأوروبيين. كما تزامنت في فترة تميزت بسطوة المكاتب العربية (les bureaux arabes) من خلال المعاملات الإدارية والقانونية الجائرة بالخصوص الإجراءات التي مسَّت الأحوال الشخصية والموروث الاجتماعي ومن ذلك إلغاء عادة التويزة عام 1863، قابلهاَ الاستيلاء على أراضي الجزائريين بسهول مينا والشلف وتلول منداس منذ الناتجة عن عمليات1858 الناتجة عن عمليات الحصر والتجميعْ.

[1] -- مفلاح،محمد: سيدي لزرق بلحاج، نفسه، ص 17.
[2] - نفسه،ص: 19.
**-الخلالة: كلمة مشتقة من اسم سيدي خليل .
[3] - مفلاح،محمد: نفسه، ص: 22.

حاولت الإدارة الاستعمارية ممثلة في القيادة العسكرية التعتيم على الانتفاضة " فادّعى الجنيرال لاباسي (Lapasset) في رسالته إلى الجنيرال فلوري (Fleury) بأن سياسة اللين التي يتبعها الإمبراطور نابليون الثالث اتجاه الجزائريين ، هي السبب في انتفاضة سيدي لزرق"[1]، كما حاول الاستعمار التحجج بدور القوى الأجنبية في تأجيج الأهالي على الثورة بنشاط " المبعوثين السِّريين الذين ينشطون في الدعاية في طرابلس ونشاط غيرهم من الدعاة، عندما يصلون إلى تونس، فكانوا سببا في هذه الانتفاضة .[2] "

ث- تداعيات انتفاضة سيدي لزرق بلحاج:

في فترة تميزت بالتحولات والقرارات الإدارية والقانونية انتفضت منطقة غليزان ضمن ما يعرف بانتفاضة "فليتا" والتي استقطبت إليها أغلب الطرق الدينية تذكر ايني قولدزيقار:" أنّ انتفاضة فليتا كانت تحت رعاية درقاوة، وقد استمالت إليها الرَّحمانية والسنوسية وأعادت ذكرى ثورة الشريف الدَّرقاويْ ضد الأتراك في بداية القرن 19م ... واستحضار ابن الشريف ضمن استمرارية شخصية سي لزرق بلحاج مُقدِّم درقاوة ... وضع تحت خدمته ثوار من 2.500 إلى 3.000 من الأتباع من كافة القبائل، و بفضل هذا التنظيم السِّري تمَّ تحديد الخطوط الكبرى الثورية، وحدد الموعد من ليلة 12 إلى 13 ماي وأجاب الجميع وحرصوا كل الحرص على السِّرية التَّامة[3]."

كما تذكر التقارير العسكرية الأرشيفية أن الانتفاضة:" قامت بسبب تأثير أصحاب النفوذ الديني، المشجعين من طرف الناقمين والساخطين والمدفوعين من طرف الزعماء السياسيين[4]." وحسب ذات التقارير فقد استطاع سي لزرق بلحاج أن ينظم صفوف المقاومة انطلاقا من حشد صفوف كنفدرالية فليتا الكبرى " التي استعادت عدوانيتهاَ وديناميكيتهاَ، بعد أن كانت قد تلاشتْ جرَّاء المنافسات الداخلية، الانتفاضة التي أعطت

[1]– يحي، بوعزيز،:ثورات القرن التاسع عشر،دار البصائر، 2009،ص:185.

[2]- نفسه،185.

[3]-Gouldzeigeur ,Annie :Op, Cit , P :291.

[4] –A.N.O.M,30J14, Miom 249-4, Personnel tribus, Résumé des faits politiques accomplir pendant les mois d'avril et mai 1864 ,bureau politique , 04 juin 1864, N° :04.

الإشارة لقبائل التَّــل الوهراني، فكانت 1864 سنة فليتا كتب لاباسي[1].." مستغلا الظروف الاستثنائية التي ميزت الوضع العام بالجزائر ومن ذلك انتفاضة أَولاد سيدي الشيخ المندلعة في الجنوب، وقد أشارت التقارير الفرنسية عن العلاقة الوطيدة و المَصلحية والعائلية مع لَحرار[2]وحالة التذمر من السياسة الكولونيالية التي مست الهُوية الشخصية للجزائري المنضوي ضمن مؤسسة العرش، ومن ممارسات المكاتب العربية من خلال عمليات تحصيل الضرائب التي كانت من اختصاصات الزعماء الأهليين على رأسهم القياد، إضافة إلى العمل على تثبيت العناصر الأوروبية الجديدة ضمن سياسة التوطين، إلى جانب رغبة الثائرين في تثبيت السلطة الدينية الإسلامية والقضاء على السيادة الأَجنبية.

و بالرغم من محاولات الأقلام الفرنسية تشويه صورة الانتفاضة بجعلها ثورة متعصبين و داراويش ومقدمين وتجريدها من الأطر الدينية والوطنية عزم سي لزرق على مُحاربة الفرنسيين[3]. ذكر لاباسي: " بأنّ سي لزرق بلحاج أدعى على الناس في خطبة الجمعة ، أنَّ شيخه عبد القادر الجيلالي هو الذي أوحى له بأنْ يحارب الفرنسيين الذين لا تؤثر أَسلحتهم ورصاصهم فيه[4] ". غير أنّ الانتفاضة استطاعت أن تستقطب إليها الأتباع وهذا بعد عدّة إتصالات شملت مناطق وعروش المنطقة، بكل ما يتعلق بالتموين والتجهيز بالرغم من حالات التضييق المُمارس من طرف الاستعمار وأعوانه وهنا تتجسد عبقرية مخططيها .

ت- التحضير للإنتفاضة 1860-1864:

تذكر التقارير أنَّ التحضير للانتفاضة بدءَ مع سنة 1860 من خلال الالتفاف حول شيوخ الطرق الصوفية ومنها درقاوة[5] ، وقد بدأ التحضير الفِعلي بشراء البارود بحجة

---

[1] -Gouldzeigeur, Annie :Op, Cit , P :286.

[2] -Ibid , Résumé des faits politiques accomplir pendant les mois d'avril et mai 1864 ,bureau

[3] - Goldzeiguer, Annie, : Op, Cit, P :286.

[4] -Lapasset, Ferdinande, Auguste : Un ancien officier de l'Armée du Rhin ; Le général Lapasset 1817-1864 ; T, 1, Colin, 1899 , P.P :12-15.

[5] - Goldzeiguer, Annie, : Op, Cit, P :282.

تنظيم الوعدات ومهرجانات الفانتازيا، كما تمَّ التوَاصل مع مختلف الأعراش الذين كانوا يرونَ في سنة 1864 نهاية للاحتلال الفرنسي[1]، وحسب لويس أَبادي Louis Abadie فإن انتفاضة سيدي لزرق انطلقت في 11 من مارس 1864[2] وانطلقت أُولى معاركها من الحمومية لتشمل تلول منداس وزمورة وكانت متزامنة مع انتفاضة أولاد سيدي الشيخ" فخلال اندلاع انتفاضة الجنوب الوهراني ريح الإنتفاضة لم يمر على القبيلة المتمردة والمحاربة فليتاَ دون خطور.[3]" وكان لمعركة عوينات بوبكر* التي قتل فيها العقيد بيوباتر Beaupretre، أثر على منطقة فليتا وعمي موسى والظهرة[4]. وكانت الأسواق أحد منابر الانتفاضة وملتقى التجمعات بحيث تلقى فيها الخطابات الثورية ومن ذلك " سوق غليزان" لهذا نجد أنَّ السلطات الاستعمارية كانت قد وضعته محل الأنظار، فَفي رسالة مؤرخة بتاريخ 11 أفريل 1864:" نُظمت كتيبة من المشاة من 200 فرد وكتيبة أخرى للتأديب و02 من الكتائب رقم 67 لتحتل زمورة ولحِماية غِليزان[5]".
وكانت قد استقطبت الانتفاضة إليها حسب التقارير المنشقين من المناطق الأخرى يذكر التقرير التالي :" فقبل أمس 31 ماي 1864 قايد شلوق الزادمة قتل بطلقة نار بواسطة أحد الرَّعايا ممن رفضوا تقديم قطعانهم للمصادرة، الجاني وخمسة آخرينَ الأكثر تمرداَ فروا إلى فليتاَ وتركوا خيامهم بالبلاد[6]. " وهذا ما يؤكد لجوء بعض المتمردينَ ضمن التمرد الفردي هروبا من القمع والحجز على الأملاك و انتفاضا على الأوضاع المزرية وبالخصوص من طرف أعوان الاستعمار إلى مواطن الانتفاضات.

---

[1] - Lappasset,Ferdinand, Auguste:Op, Cit, T, 02, P :07.

[2]- Abadie, Louis: Relizane de ma jeuneusse, 2001 , P :34.

[3] -Centre De Montgolfier, Erection D'un Monument Aux Héros de la Rahouia, morts pour la patrie le 21 mai 1864, Historique, Comité, le président L'HEVEDER, Oran , P :01.

*-تم ذلك من طرف أولاد سيدي الشيخ بقيادة سي سليمان بن حمزة بعوينة بوبكر (أو عين بوبكر) على بعد 20 كلم شرق البيض يوم 08 أفريل 1864 لاكثر تفاصيل راجع مقال بمجلة عصور الجديدة لـ
كمال، صحراوي: قضية موت العقيد بوبرات عام 1864 بالبيض، ملابساتها وتداعياتها من خلال الوثائق الأرشيفية، عصور الجديدة، العدد 24-25-2016،مجلة محكمة يصدرها مخبر تاريخ الجزائر، جامعة وهران 01، أحمد بن بلة.ص:196.

[4] - Lapasset, Ferdinand, Auguste, : Op, Cit, P :89.

[5] -A.N.O.M, 11H12 , Inssurection du 1864, Dépeche télégraphique, Oran 11 avril 1864 , 6H 11Mn.

[6] -Ibid, Dépeche 04 Juin 1864, Le Général de Brigade chargé de l'expédition des affaires.

ج- الانتفاضة بقيادة سي لزرق بلحاج :

ا. هجوم 13 ماي 1864:

بعد رصد حركات العقيد لاباسي الذي كلف بتموين الفرنسيين بتيارت، وتبعا للبرقية الواردة من مستوطنة غليزان الساعة 12سا و 40 د " أعلن عن هجوم تعرض له الكولونيل لاباسي من طرف فليتاَ وانسحب نظرا لقوة الهجوم ولم يظهر العقيد إلا في حدود الساعة 02 سا و 35 د ليعلمنا أنّه سيكون مساء في غليزان[1]" وبالتحديد في إقليم أولاد بلحي " وقد قاد الهجوم حسب ملخص الأحداث سي لزرق بلحاج، الهجمات التي كان قد حذر منها الآغا السابق الحاج جلول، الأمر الذي دفع الطابور الفرنسي إلى التراجع إلى غليزان و اتخاذ موقف الدفاع وهذا لِجرأة الثوار[2]".وأشارت التقارير إلى أن أولاد بلحي عائلة ذات نفوذ في قبيلة الحرارثة ومنهم القايد بوزيد الذي حارب معنا لتحرير المركز[3].

ذكر لاباسي في تقاريره الموّجهة إلى قيادته الظروف المحيطة بالهجوم : " هجوم 13 ماي لم يكن لي معرفة بتداعياتهِ وبوجود المرابط، ليس لديَّ القدرة على التفكِير في إيقافهِ، دخلنا تيارت وكانت فليتا تتظاهر بالهدوء وتابعت طريقي على طول منخفض المناصفة ومررت على التلال واستغرق ذلك وقتا طويلا، هوجمت في معسكري في الليل و من دون أسباب، وقد كنَّا من قبل في سلام دائم ... الحركة دينية وفي نقطة محلية، تقاد بسرية تامة وبرعاية المرابطينَ ليس لديّا القدرة على توضيح امتدادها ولكن أعتقد وبناء على تجربتي المتواضعة بـ 24 سنة في هاته البلاد فإن الظروف صَعبة للغاية [4]" .

اعتبر حدث الانتفاضة مساسا بأمن عمالة وهران بحيث صدرت التحذيرات من قيادة مستغانم واستدعيت القوات المجندة من وهران، كما حُذرت كل الدوائر واتخذت

---

[1] -Ibid, Dépeche télégraphique, Oran, Le 13 mai 1864 , à 3H 55Mn du soir.

[2]- A.N.O.M, 30J14, Résumé des faits politiques accomplir pendant le mois d'avril et de mai 1864, Bureau politique 04 juin 1864 ; N° :04.

[3] -Ibid.

[4]- A.N.O.M, 2H52, Renseignements donnés sur l'arrestation d'un marabout au Flittas, N° :949, Oran, 16-05-1864.

الإجراءات الاحتياطية [1]. و وضعت القوات الفرنسية في حالة التأهب القصوى وتمّ إستشعار حالة الخطر لحماية المستوطنات ومنها مستوطنة غليزان، "لقد وضعنا أنفسنا في حالة دفاع ، القرى في حالة حذر[2]". بتاريخ 14 ماي 1864 تمت مهاجمة مركز زمورة من طرف قوة مشكلة من الفرسان والمشاة من فليتا ، ممَّا خلف قتلى وجرحى في الحامية الصغيرة وتدمير المنازل التي بنيت تحت الحصن من طرف المقاومينَ التي وصفتهم التقارير بالعصابات الناهبة الأمر الذي دفع المستوطنونَ إلى الفرار خوفا ورهبة[3] . وحسب الرسالة التلغرافية فإنَّ " الكولونيل Charlemagne كتب من تيارت أنّ قائد من أولاد الشريف الغرابة أعلمنا أنَّ طابور الكولونيل لاباسي تمت مهاجمته من طرف أولاد بلحي (فليتا)، وقد أشار العقيد أنَّ كل فليتا انتفضت ... وقد أُعلمت في نفس اللحظة من الآغا سي أحمد أن إطلاق الرصاص الذي أطلق مدة ساعتين في طريق أولاد بلحي سببه أنَّ الكولونيل لاباسي أراد إيقاف المرابط سي لزرق بلحاج فاعترضته أولاد بلحي بطلقات نارية[4]. وكانت إلى جانبه 19 قبيلة. وقد خلف الهجوم حسب مراسلة بتاريخ 16 ماي 1864 حوالي 06 قتلى من الثوار بنيران الحصن[5]". وفي تقرير بنفس التاريخ للكولونيل لاباسي حول تقييم الهجوم " إلى حد الآن معي 50 من الخيالة من مينا والشلف لتنويري وتزويدي بالمعلومات في هذه الظروف الحرجة، أنا جد راضٍ على الخليفة والقبائل التي معه، أمّا زعيم انتفاضة فليتاَ فهو مرابط على الطريقة الدرقاوية يعرف بسي لزرق بلحاج، إلى جانبه قبائل الحساسنة وهم أوفياء لهُ وكذلك الخِيم المجاورة لزمورة وجزء من أولاد صابر وبني مسلم من قسم عمي موسى، كانوا قد

[1]- Ibid, Objet, le colonel Lapasset est attaqué au Fliattas, N°944 ; 13 mai 1864.

[2] - A.N.O.M, 11H12, dépêche télégraphique, Oran 13 mai 1864, à 4h 50mn du soir, le général chargé du commandement de la subdivision par intérim Monsieur le gouverneur général à Alger, N°3226

[3] -A.N.O.M, Ibid, dépêche télégraphique, Relizane 14 mai 1864 ; 9H 45mn du matin, N° :3245.

[4] -A.N.O.M, 11H12, Dépêche télégraphique, Mascara 14 mai 1864, 9H du soir, général Martineau, N° :3269.

[5]-A.N.O.M , 2H52, Objet nouvelle attaque de Zemmorah, confirmation d'une dépêché télégraphique , 16 mai 1864 ,N° :948

شاركوا معه في هجوم 13 ماي على زمورة كما مالت الشكالة إلى جانبهِ في الانتفاضة"[1].

و نتيجة الانتصارات المحققة على القوات الفرنسية في عمي موسى و وادرهيو وسهول مينا و تلول منداس وزمورة... وجهت 06 كتائب كإمدادات تعزيزية خط سير 67 دعما لقوات الكولونيل لاباسي وصلت بتاريخ 18 ماي 1864[2]، وقد أكدت كل المراسلات عن انقطاع المواصلات ومن ذلك الطريق الرابط بين الشلف – و وهران نتيجة سيطرة الثوار على المراكز الإستراتجية، وحتى الطرق بين تيارت ومعسكر التي صدت من طرف فليتا. كما هدد الهجوم الوجود الاستيطاني بالمنطقة فقد أخليت الكثير مزارع المستوطنينَ في محيط منطقة غليزان التي هجروها بعد أن تعرضت للسلب والنهب وإضرام النيران فيها[3]. بل أصبحت الانتفاضة أداة تخويف بالنسبة للقيادات المحلية ومن ذلك تخلي قائدا أولاد عامر و بني لوما عن مهامهما خوفا من التصفية والقتل[4].

وبعد الانتصارات المحققة من طرف الثوار انسحب سي لزرق إلى نواحي زمورة واتجه إلى جوار أولاد الشريف بتيارت بالتحديد بقبة الشيخ بن عيسى في إقليم أولاد عامر وأولاد بلحي حيث احتفل بالانتصار المحقق . وفي 20 ماي 1864 عسكر سي لزرق بلحاج في قلاب بالواد*، وكسب إلى صفهِ آغاليك بني مسلم وأصبح معه حوالي 200

---

[1] - Ibid , au sujet de la situation de l'annexe de Zemmorah , confirmation d'une dépêche télégraphique , 17mai 1864, Oran , N° :952.

[2] - A.N.O.M, 11H12, dépêche télégraphique, Oran le 18 mai 1864 , 10H 5mn.

[3]- A.N.O.M, 2H52, événement des Flittas , confirmation d'un dépêche téléghtaphique , Bureau arabe ; Relizane 18 mai 1864 , N° :961.

[4]-Ibid.

* - قلاب بالواد : توجد بعين طارق بالضبط حد الشكالة.

ترتبط التسمية بضريح الولي الصالح سيدي امحمد القلاب بمجرى ارهيو قبالى بوغيدن بلدية حد الشكالة سمي بقلاب الواد ذلك أنّه رغم الفيضانات التي يشهدها الوادي بالخصوص في موسم الشتاء إلاّ أنّ ضريح الولي الصالح لا يجرفه الماء بل تجري بجانبهِ منصرفة عنه ولهذا سمي بقلاب الواد.

راجع :

مفلاح، محمد: أعلام من منطقة غليزان، نفسه، ص: 42.

أضحت المنطقة في لغة العسكريين نقطة جغرافية مميزة يشار إليهاَ بالسهول الممتدة على جنبات المجرى بين مفاصل تقاطع تراب ماريوة مكناسة الشكالة وتحولت بتاريخ 11 جوان 1889 تابع للبلدية المختلطة عمي موسى ، و اصبحت قلاب الوادي رسميا تعرف بقيومي (Guillaumet) بقرار 19 نوفمبر 1891، و جاء مرسوم 28 ديسمبر 1915 ليؤكد ذلك، و في 4 ديسمبر 1956 اصبحت بلدية تابعة لولاية مستغانم مقرها قيومي.

فرس و 800 فارس، وفي 21 ماي قام بزيارة قبة سيدي معروف**، واستمال قبائل القرايش وحلوية وأولاد بركان والمعاصم وتواصل مع مرابط من الونشريس، الأمر الذي آثار مخاوف عكرمة ولمحال من هجمات مرتقبة، بحكم وقوفهما ضد الانتفاضة، مما تسبب في حالة من التأهب في وسط القوم المنتسبين لهم،تقول التقارير فركبوا خيولهم وكانوا حراس جيدينَ .[1]"

أما في مواطن بني وراغ قدمت نصائح إلى عائلة الآغا بلحاج في حدود إقليمهم استعدادا لأَي هجوم مرتقب[2]".

II. معارك الرحوية 21 ماي 1864:

هاجم سي لزرق بلحاج الرحوية* وجرى هذا الهجوم على الساعة الخامسة صباحاَ شارك فيه أكثر من 4.000 ثائر بعدما أضرموا النيران في كومة التبن الموضوعة تحت الحصن مما تسبب في الدخان الذي أعمى المدافعين[3]، بعد أن فتح الثوار أربع فتحات في السور لاقتحام القلعة وقد أدى ذلك إلى القضاء على كل الجنود المتواجدين بها، ومن بينهم الحارس Arnould وزوجته ماريا كما تم القضاء على الفرقة القادمة من غليزان ولم ينج إلا شخص واحد، **والملحق رقم : 42** يبين موضع الفندق الريفي الرحوية بالقرب من واد المناصفة .

وقد خلدت الذاكرة الشعبية ذلك بـ:

دخل الرحوية مع ضيق العشية ... وقتل مارية وزاد الماريشان.

**- سيدي معروف توجد بين حلوية والقرايش.

[1] -A.N.O.M, 2H52, Sujet de la circulation entre Orléaville et Relizane , Oran 21 mai 1864 ; N964.

[2]-Ibid.

*لاكثر تفاصيل راجع :

Centre de Montgolfier érection d'un monument aux Héros de la Rahouia ; Morts pour la patrie le 21 mai 1864 ; Historique ; Comité, le président, L'HEVEDER, oran, N° :5-46.P :05-08.

[3]-A.N.O.M, 11H12, dépêche télégraphique, Oran le 24 mai 1864, 10H40mn.

كما تمَّ الاستيلاء على 30 فرس وبغل كانوا متواجدين بالحصن[1].

وحسب ما روى الناجي الوحيد من الهجوم وهو من فرقة الرماة الثانية " أنَّ الهجوم وقع يوم السبت 21 ماي على الساعة الخامسة صباحا، وفي الليلة التالية قام العدو(الثوار) بإطلاق نيران سريعة ضد الواجهة أين يقع باب القلعة، واستغلوا هذا الظرف في إحراق القرابى المنتشرة هناكَ، أمَّا في الواجهة الأخرى انحدر الثوار واخترقوا الحائط بالمعاول ودخلوا إلى الحصن وقتلوا وأحرقوا كل مافيه، كما قتلت زوجة حارس القلعة ...النَّاجي الذي استجوبناه أكد أنَّ العديد من عروش عمي موسى بالتحديد من بني وراغ شاركوا في الهجوم وقد تم قتل البعض منهم وجرحهم[2]. "وهذا ما يشير إلى المشاركة الفعلية لعرش بني وراغ بحيث: " كانوا هم السبب في الاختراق وساهموا بقوة في دخول القلعة[3]." وفي رسالة من Martineau مؤرخة بتاريخ 24 ماي 1864 : " أعلمت من طرف الآغا سي أَحمد والقائد الأعلى لتيارت خبر الاستيلاء على الرحوية من طرف سي لزرق بلحاج ، وقد قتل كل من كان حبيس القلعة، وقد أمضى المرابط الليلة التالية بالرحوية ، وسيتجه إلى عمي موسى[4]."

أما عن الخسائر فقد كشفت الرسالة التالية :" أَنَّـــه لمن سوء الحظ أنَّ الرحوية أخذت بالأَمس والعشرين شخص وبعض المدافعين أهلكهم العدو، و خلف ذلك 45 قتيل و 60 جريح[5]." وقد أثارت هذه الانتصارات نجاحا مما زاد من مخاوف السلطات الاستعمارية العسكرية، مما أدَّى إلى انتشار لهيب الإنتفاضة إلى منطقة الظهرة ومست الوجود الاستيطاني بالمنطقة وهذا ما نقرأه في رسالة لاباسي :" كل اهتمامي موجه إلى سهل غليزان والشلف وحول الطرق والمراكز الاستيطانية والخطوط الكهربائية من أَجل حمايتها[6]." تطورات الأحداث مما دفع إلى إعلان حالة الاستنفار وتعزيز الحماية واتخاذ كل التدابير للقضاء على الانتفاضة بالخصوص من طرف فرق القوم (**Goums**)

[1] -Ibid :Oran, le 25 mai 1864, direction divisionnaire des affaires arabes, N° :97.
[2]- Ibid : dépêche télégraphique , Oran le 25 mai 1864,N° :3654.
[3]-Ibid, Oan le 26 mai 1864, N° :978
[4]- A.N.O.M : 11H12 ,dépêche télégraphique ,Mascara le 25 mai 1864, 17H 30mn.
[5] -–Ibid, le 25 mai 1864,.
[6] -Ibid.

وهذا ما تؤكده ذات الرسالة "في جانب طابوري اثنان من فرق القوم واحد حول جديوية والآخر عند مدخل فليتا عن طريق بني درقن في حين اقترح جواسيسنا ثلاث برامج للهجوم على عمي موسى و زمورة وكذلك غليزان." وقد شبه لاباسي الوضع بـ:" نلخص الوضعية الحالية كما المَسبحة حين ينقطع الخيط ، فتنفلتُ حبة المسبحة كما تهرب القبيلة اليوم منا، غدا سيختلف الأمر وهكذا دواليكْ، لا زال الوقت مبكراً لوضع حد للوضع مقارنة بالقوى المؤثرة التي تصادفك بالبلاد[1]."

ما يلاحظ إصرار السلطات العسكرية على إقحام فرق القوم لإنقاذ الموقف المتأزم، بعد أن أضحت المنطقة ممنوعة وانعدمت سبل التواصل بين غليزان والشلف و مستغانم والمناطق الأخرى من البلاد، وغذت منطقتي زمورة وعمي موسى منطقتين معزولتين على السلطات العسكرية الاستعمارية بحيث نقرأ أنّ الآغا شعبان كتب إلى لاباســـي (**Lapasset**) " الساعة الثامنة صباحا فقد تَحركت رفقة أولاد خويدم بالقوم الخاص بهم وانتظموا[2]**.**

أدّت الانتصارات المحققة إلى انتشار هستيريا الخوف لدى بعض القبائل ومن ذلك لمحال وعكرمة الشراقة، بالخصوص لما عسكر سي لزرق بلحاج بالعمامرة بآبار الجن **les puits du génie**، حيث أشارت التقارير أنَّه كانت له نوايا تصفية الحسابات مع القبائل التي شكلت فرق القوم وساندت القوات العسكرية الفرنسية، وقد فرّ قايد مطماطة إلى عمي موسى بعد أن رأى مقتل خليفتهِ وهو وأحد من أبناء الآغا بلحاج وهو عيسى بلحاج الذي أَعطى وعوداً بالحفاظ على الأمن وإخضاع قبيلة بني وراغ، وكنت قد أعطيته القيادة مؤقتا[3].

توجه سي لزرق بلحاج إلى إقليم عمي موسى بتاريخ 26 ماي 1864 حيث تذكر التقارير أنّه عسكر مساء بحوالي الساعة الثانية وحط بمعسكره على مسافة 04 كلم من عمي مُوسى والتحق به جل عرش بني وراغ[4]**.**

---

[1] -Ibid.

[2] -A.N.O.M, 11H12, dépêche télégraphique, 24mai 1864.

[3] -A.N.O.M, 2H52, au sujet de la situation du Dahra et de l'agitation des Flittas, Relizane le 22 mai 1864, N° :971.

[4] -A.N.O.M, 2M52, événement de cercle d'Ammi Moussa, Oran le 27 MAI 1864. N° : 980.

في الوقت ذاته عسكر المرابط عبد العزيز في أولاد سيدي يحي يذكر الكولونيل لاباسي:" أنَّ قبائل أولاد سيدي يحي وأولاد يحي من فليتا كانوا أمامي في حالة من الهيجانْ[1]. " ولقد تَموقع سيدي عبد العزيز لمنع الاتصال والتضييق على القوات العسكرية ومنع النجدات، مما تسبب في حالة من التردد، تشير التقارير إلى حالة الترقب والحذر أنه " في حالة وقوع أي هجوم إما في زمورة أو على مزارع المستوطنينَ ، ففي هذه الظروف أَتوَّسل أكثر من أي وقت مضى في ترك كتيبة خط سير 67 إلى غاية ظهور الطابور رقم 82 خط سير.[2] وهذا ما يدل على حجم القوات التي حشدها سي لزرق بلحاج بين منطقتي زمورة وعمي موسى.

III. معارك الونشريس 1864:

نجح سي لزرق بلحاج في استقطاب بعض قبائل بني وراغ بعد أن عسكر في قلاب الواد وكانت إلى جانبه القرايش، مطماطة، حلوية، مكناسة، الشكالة، بني مسلم، أولاد صابر... الذين جاؤوا لتقوية جيشه وتذكر التقارير أَنَّ مرابطوا زاوية بزناس (الطريقة الطيبية) لم يناصروا الدرقاوي سي لخضر[3]". أمَّا عن أخبار الهجوم واستهداف عمي موسى ما كانت لتغيب عن القيادة العسكرية الفرنسية تقول رسالة تيلغرافية مؤرخة بتاريخ 26 ماي 1864 " أنَّ رجل حريص من أولاد قصير قدم الليلة ليعلمناَ أنّ عمي موسى ستهاجم في هذه الليلة ، نفس الأخبار جاءت من القيَّاد المجاورين لبني تغرينْ وحلوية والقرايش[4] "

و بتاريخ 27 ماي 1864 هاجم سي لزرق بلحاج وبقوة حصن عمي موسى وتمكن من قتل أحد أهم الشخصيات السياسية الأكثر نفوذا في بني وراغ وهو الابن الأكبر للآغا محمد بلحاج، وتكرر الهجوم مرة أخرى بتاريخ 28 من الشهر ذاته، على الحصنَ الذيْ ظلَّ ممتنعا عنه " وأصر الثوار على دخوله فحاولوا أن يحفروا أسوار البرج الذي

[1] -Ibid.
[2] -Ibid.
[3] -A.N.O.M, 11H12, résumé des faits politiques accomplir pendant le mois d'avril et de mai 1864, Bureau politique , 04 juin 1864, N° :04.
[4] - A.N.O.M, 2H56, les nouvelles concernant Ammi-Moussa venues par Orléanville, Bureau politique, Oran 27 mai 1864.

كان بداخله 174 جندياً، وكاد سي لزرق بلحاج أن يدخله لولا وصول النجدات الفرنسية ومنها طابور الجنيرال لاباسي إلى جانب طابور مارتينيو القادم من تيارت وفرق عسكرية أُخرى أقبلت من غليزان[1]."

وفي مساء 28 من الشهر أقام سي لزرق بلحاج في قلتة بوزيد* عند مصب وادي جديوية ووادي راهيو مع جموع المجندين من فليتا. إذ تذكر رسالة تلغرافية " أنَّ رجالا من الحرارثة أرسلوا معلومات تجزم برؤيته يوم 30 ماي 1864 بقلتة بوزيد وكان قد تخلى عن برنامجه الهجومي بواد العنصر وأنه ينوي شن هجوم على طابور الكولونيل لاباسي المتجه إلى عمي موسى وقد أجابت دعوته بني درقن (فليتا) الذين بقوا أوفياء ونجح في استنهاضهم، وتبنت قضيته باستثناء 16 خيمة بقيت إلى جانب القايد[2]." وهذا بهدف التوجه إلى زمورة حيث استقر سي لزرق بزاوية بني درقن أين تلقى الضيفة، كما راسل أولاد سويد و الحرارثة، وتشير التقارير أنه كان حوله 300 فارس ظهروا في سهل غليزان في حين أنَّ 10 إلى 15 من رجال العصابات التابعة له انتشرت في كل إقليم المستوطنة[3]." في الوقت ذاته تحرك وتحديدا في الأول من جوان وتحت أوامر الكولونيل لاباسي فرقة عسكرية وصلت إلى البرج العسكري بوادرهيو و التحقت بقوات الكولونيل لالموند **Lallemand** ودخلوا منطقة عمي موسى.

IV. معارك غليزان 1864:

توجه سيدي لزرق بلحاج في 31 من ماي 1864 رفقة بعض الخيالة ونزلوا بسهل ميناَ حيث تذكر التقارير أَنَّه قام بحرق المحاصيل و قطع الخطوط التلغرافية بين وادرهيو وغليزان وبين هذه الأخيرة و مستغانم.[4] " وهاجم في طريقه ثلاث أبراج وقاتلَ فرقة المشاة رقم 82 وقد استعمل الفرنسيون المدفعية فاستشهد من الثوار 08[5]وفي يوم

[1] -محمد، مفلاح: سيدي لزرق بلحاج رائد الثورة،ص ص: 72-73.

*- قلتة بوزيد: بأولاد صابر تقع ببلدية أولاد ايعيش.

[2] -A.N.O.M, 11H12, dépêche télégraphique, Oran le 30 mai 1864, 10H30mn

[3] -Ibid.

[4] -Ibid.

[5] - جريدة المبشر 12 جوان 1864 .

01 من جوان توجه إلى قبة سيدي عبد الهادي* وعسكر في عرجات البغار **Ardjet-El Begueur** حيث قاد هجوما مخلفا فيه 12 شخصا من الفرنسيين[1]."

وقد سيطر الثوّار على المنطقة الممتدة من المطمر إلى يلل وفي الثاني من جوان وصل سيدي لزرق بلحاج إلى قبة سيدي أمحمد قدور بإقليم المكاحلية[2]، وقد تمكن من إثارة الهلع في أوساطِ المعمرين من ذلك السيطرة على مزارع الكولون، الاخيرة التي تعرضت للحرق والنهب ممّا إضطر العديد منهم مغادرة غليزان، وقد أرجعت التقارير العسكرية ذلكَ إلى غياب فرق القوم في سهل مينا وكذلك قوّات الكولونيل لاباسي، فرق القوم التي استنجد بها لاباسي لتسهيل عمليات الإبادة إلى جانب عصيان الحرارثة (فليتا) في حين أنّ أولاد بوعلي ودواير فليتا (دائرة معسكر) تمت استمالتهم[3]."

غير أنّ وصول النجدات العسكرية من مستغانم بما فيه انتقال طابور الجنيرال روز **Roze** في 01 جوان 1864 إلى غليزان، لينسحب على إثرها سي لزرق بلحاج في الثاني من جوان في عجل إلى جبال فليتا بعد علمه بوصول الطابور الفرنسي، الذي توغل في المنطقة وبعد أن ضمن الجنيرال روز الإقامة بزمورة [4] قرر الدخول في معركة مع الثائرين. وفي المقابل توجه الكولونيل لاباسي إلى منطقة "قلتة بوزيد" للقيام بأعمال قمعية ضد القبائل لمنعها من المشاركة في معارك دار بن عبد الله حيث أقام الجنيرال روز- **Roze** معسكرهُ، كما أرسل لاباسي الفرقة رقم 87 إلى وادرهيو لحماية طريق غليزان- الشلف ثم شرع في التنسيق مع الجنيرال روز.

وفي ذات السياق تذكر التقارير أنه :" كانت هناك محاولات فاشلة للمبعوثينَ من طرف الثائرينَ إلى منطقة الظهرة بسبب وفاء الرؤساء السياسيينَ في هذه المنطقة كذلك الأمر بالنسبة لمينا – الشلف ومجاهر والمخزن وسادت حالة الهدوء في القبائل التي هيَ تحت قيادتهم[5]. "

*- قبة سيدي عبد الهادي الواقعة في طريق غليزان – يلل حاليا بالمطمر .

[1] -Esclapez, Vincent :Relizane 1853-1956 , Surnommée le petite Cayenne D'Algérie, Sa création en un Siécle de Colonisation, Oran, 1957, P :55.

[2] -A.N.O.M, Op, Cit.

[3] -A.N.O.M, Op, Cit.

[4] -Ibid.

[5] -Ibid.

V. معركة دار بن عبد الله من 03 إلى 04 جوان 1864:

كانت بمبادرة من سي لزرق بلحاج بالهجوم يومي 03 إلى 04 جوان على معسكر الجنيرال روز بدار بن عبد الله[1]. ففي رسالة مؤرخة بتاريخ 03 جوان 1864 من طرف الجنيرال روز يعبر فيها عن حالة التشتت والانقسام في القوات الفرنسية " تركتُ زمورة هذا اليوم لأتوغل في عمق بلاد فليتاَ، حيث وسائل النقل لا يمكن تأمينها بسهولة لطابوري بحكم الصعوبات التي واجهتهاَ منذ بداية حركتي، في الساعة 11 صباحا تركت معسكري بزمورة لاستقر في ثلاث أمكنة بدار بن عبد الله، المرتفعات محصنة بالفرسان والمشاة التي ستعمل على احتلالها من خلال كتيبة ستبقى تحت الطلب، إلى غاية أن يمر طابوري، وفي هذا الصباح استمعت إلى هجوم المدفعية بقلتة بوزيد أين كان يقيم الكولونيل لاباسي[2]".

نقرأ أيضا في مراسلة بتاريخ 05 جوان حالة الحصار المُطبق من طرف المقاومة على مناطق تواجد المستوطنينَ وبناء على أوامر الجنيرال روز التي أرسلت في منتصف النهار قبل رحيله إلى زمورة وجهت إلى يلل كتيبة رقم 82 خط سير مهمتها التمركز عسكريا لحماية وتحرير مزرعة **Passereron** التي كان يشغلها 40 شخص من المزارع الأخرى على الضفة اليسرى.[3]" وتذكر ذات الرسالة أنه تمت تصفية المنطقة من ضغط المقاومينَ الذي فروا صعودا إلى الجبال[4]". وفي 05 من جوان تمت المعركة التي استمرت ساعتين استشهد فيها 200 ثائر، حيث استولت القوات الفرنسية على 25 بندقية وراية و 11 سرجاَ و 08 من الأحصنة[5]، و في المقابل اعترفت السلطات العسكرية الفرنسية بمقتل 30 جندي [6]، ونتيجة عدم تكافؤ القوى والإستراتجية السياسية والعسكرية المتبعة في قمع الانتفاضة استشهد سي لزرق بلحاج نتيجة إصابته بقذيفة مدفعية وكانت عملية استشهاده ضربة قاسية للانتفاضة، ورغم اختلاف الروايات حول

---

[1] -Akhbar, 07 juin 1864.

[2] -A.N.O.M , 2H52, Mouvement de général Roze, Oran le 05 juin 1864, N° :1004.

[3] -Ibid, Résumés des faits du 20 février au 31 aout 1864, objet, affaires des Flittas confirmation d'une dépêche télégraphique, N° : 1003.

[4] -Ibid.

[5] - المبشر، 12 جوان 1864..

[6] -La Vie Chrétien, Juin 1939.

استشهادهِ إلا انّه وحسب ما ورد في مراسلة بتاريخ 07 جوان 1864 :" الحاج منور ابن الآغا جلول أعطاني خبر جديد مفادُه أنّ سي لزرق بلحاج قتل في المعركة الأخيرة، ودفنَ بالقرب من والدتهِ في أولاد بلحي والعديد من أقطاب فليتاَ كذلكَ فقدوا حياتهم في هذه المعركة والخسائر كبيرة[1]". وقد تم اختيار سي عبد العزيز لقيادة المقاومة. **الملحق رقم:43.**

وبتاريخ 06 جوان 1864 كتب الجنيرال روز من دار بن عبد الله يؤكد مقتل سي لزرق بلحاج*:" أنّ فليتا في حالة إحباط وغير راغبينَ في إتباع الشريف الجديد [2]". **الملحق رقم: 44** ومع ذلك لم تنكسر المقاومة فبناء على تيلغراف من طرف مدير مستوطنة غليزان بتاريخ 07 جوان 1864 وبناء على معلومات مقدمة من طرف الخليفة فإن كل متمردي فليتا اجتمعوا في زمورة وكانت لهم النية في الهجوم على غليزان ليلا وأضاف أنّ الخليفة أرسل 200 فارس لحماية حدود المستوطنة، إلى جانب الحامية المتواجدة هناكَ، غير أن العدو لم يباشر برنامجهِ[3]".

ح- قمع الثورة وتطويع القبائل 1864:

تذكر التقارير أنَّ الاستعمار استعان بالقيادات المحلية الموالية له ومن ذلك الآغا بلحاج بعمي موسى لمنع الاضطرابات والاحتفاظ بقسم عمي موسى، في وقت عرقلت الهجمات التي شنها سي لزرق بلحاج الحركة المرورية مما دفع إلى إيقاف الحركة العامة بالخصوص ليلا من طرف رواد الليل كما تذكر التقارير " من الرابعة صباحا إلى

---

[1] - A.N.O.M, 2H52 , Résumés des faits du 20 février au 31 aout 1864, objet, nouvelles des Flittas confirmation d'une dépêche télégraphique ; Mascara 06 Juin 1864.

*: وصلتنا رسالة من أحد أحفاد المقاوم سيدي لزرق بلحاج المدعو بوحمامة تؤكد عدم مقتل سيدي لزرق في سنة 1864 بل فرّ إلى الونشريس بالضبط إلى الرمكة ليطلق اتباعه من المقاومين بأنّ الشهيد سيدي لزرق بلحاج قد استشهد وكذا ظن الاستعمار الفرنسي، ولمّا ذهب إلى الرمكة مكث بها ثم عاد إلى دوار الفضايلية بالقرب من الولي الصالح سيدي لزرق ليتناسب مع الفضايلية وتزوج أخت لزرق بلفوضيل وانجب أربع أولاد ثم غير اسمه إلى بن سعيدة إلى ان غكتشف امره الجنيرال روز ليتعرض للتعذيب وقطعت يده ورجلهٌ ورأسه ورموه في مكان يعرف بزوج عظتم بالقرب من الفضايلية ثم دفن هناكَ في مكان زوج عظام عند مفترق الطرق ودفن وحدهُ كما دفنت بقربه كتبه وسيفه وكل لوازمهُ بـ 05 امتار وجعلت فوقها حويطة أي قبة وهي الرواية المتدالة.
الرسالى مؤرخة 11-10-2016 من بن سعيد محمد بغليزان.

[2] - Ibid., 09 juin 1864.

[3] - Ibid, le général de brigade au sujet des colonnes appelés à agir chargé de l'expédition des affaires dans la subdivision de Mostaganem, Oran, le 29 mai 1864.

الثامنة مساء بين غليزان ومستغانم واعتبار الحركة متهورة بين غليزان والشلف وقد أترث على معنويات الكولون ماديا بالخصوص أن الموسم موسم حصاد، ولهذا تمَّ الاستعانة بفرق القوم من أجل ترقب الطرق وعدم السماح لأي شخص بالمرور وقد كُلف بذلك " قُوم " مينا والشلف و" قوم" بني وراغ وبني مسلم الباقون على الوفاء وقد شكلت منهم الطوابير الثلاث المعدة لقمع الثورة وهي على التوالي:

الطابور الأول لـكولونيلْ لاباسي Lapasset : تقررت العمليات أن تنطلق من " قلتة بوزيد" ويسير الطابور من العمامرة إلى الشلف Orleanville ويشمل بني يسعد و الشوالة ويلتقي في الرحوية، هذا الأخير الذي سيواجه معظم المقاومة.

الطابور الثاني للجنيرال روز Roze* : ينطلق من زمورة ويتقدم باتجاه فليتا متبعا طريق السفوح اليمنى واليسرى لواد المناصفة.

الطابور الثالث للجنيرال مارتنيو Martineau : يضاف إليها واحد أو اثنان من الكتائب المعززة يتوجه إلى زاوية سيدي أمحمد بن عودة ويطل الى الطريق الاستراتيجي الذي تم فتحه عند الخط الفاصل عند واد مينا وواد خلوق وواد المناصفة ليتم الالتقاء عند نقطة الهدف الرحوية، ويكون السير ببطءْ شديد من أجل بلوغ الأماكن الثلاث ومنها الوصول إلى المعسكر Bivouac لعمل على صيد فليتا، ولما تجتمع الطوابير الثلاث بالرحوية تهاجم السفوح المشجرة لأولاد سيدي يايا أين إلتجاءوا ، ففي 10 أيام ستنهي مسألة فليتا وبلوغ السلام وضمان التهدئة العامة[1]."

*روز **(Roze Etienne- Hugues):** جنيرال مقاطعة ولد يتولون 25 سبتمبر 1812، خريج مدرسة سان سير الحربية في صنف المشاة، خدم في الجزائر تقلد مناصب عسكرية شارك في الحملة على القبائل الكبرى 1857، تقلد بعدها رتبة جنيرال ثم استدعي لقيادة الحرس الامبرطوري، أرسل إلى الجزائر للمشاركة في سير العمليات صد فليتا 1864.

Narcisse ,Faucon :Livre D'Or de L'Algérie de 1830 à 1889, Challamel et C[ie], Ed , Paris 1889, P :483.

[1] - A.N.O.M : 2 H52 : Oran, le 29 mai 1864, le général de brigade au sujet de colonnes appelées à agir chargé de l'expédition des affaires dans la subdivision de Mostaganem.

وحسب التقارير الأرشيفية استوجب أن تكون الطوابير جنبا لجنب وعلى التوالي لإخماد الثورة في قبائل فليتا وبني وراغ والظهرة، الطوابير التي كانت تدعمها فرق القوم. وقد شمل العمل العسكري المناطق الثلاث فالبداية كان العمل ضد فليتا عرفت العملية بـ Biscuit Ville *تحت قيادة **لاباسي** بعمي موسى وقلاب بالواد في أعالي منبع وادرهيو، وقد تم اختيار هاته النقطة لسهولة الوصول إلى قبائل بني مسلم وبعض قبائل فليتا. أما العمل الثاني ضمن نفس العملية كانت تحت قيادة الجنيرال **"روز"** الذي اقترح أنَّ تكون من دار بن عبد الله غير أنه طرح إشكالية الضرورة الفورية لمراقبة القبائل المرابطة في الغابات، الأمر الذي سوف يخلق صعوبة الاتصال مع سهول مينا من خلال واد خلوق وزمورة واد العنصر (واد الجمعة) وقد أشار التقرير إلى أنَّ الطريق سهل في فليتا، أمَّا العمل الثالث لجنيرال **"مارتينو"** Martineau. كما نوه التقرير بأن طابور الجنيرال روز سيعمل بالتنسيق مع مناطق المناصفة ومينا الأعلى ومع الجنيرال مارتينو ومع الكولونيل لاباسي[1].

شكلت الحركة السريعة للسكان ووعورة المنطقة عامل تشتت للقوات العسكرية الفرنسية طيلة محاولات قمع الانتفاضة، وهذا ما يفسر الاستعانة بالعمل العسكري إلى جانب العمل السياسي باستقطاب العائلات الكبرى لإنجاح عَمليات الإخْضاع "العَمل العسكري سيكون فعَّال جداً في هذا البلد، أين يجب استقطاب الزعماء والعائلات الكبرى، فقسم كبير منها معنا وجزء منهم مُتردد اتجَاه الأعمال العَدائية[2]".

أشارت التقارير إلى الدور الخطير للقيادات المحلية التي شكلت عيونا للقوات العسكرية الفرنسية، من بينها تلك التقارير التي تشير إلى حجم الخسائر بالنسبة لعرش فليتاَ

*-**بسكويت فيل (Biscuits Ville):** الاسم الذي شاع تداولهُ بين أفراد الجيش الفرنسي طيلة تواجدهم العسكري بعمي موسى خلال العام 1845 والمركز الثاني (ب) هو نوع من المخازن التي كانت تعبأ بالمؤن الضرورية للوحدة القتالية الموجودة في منطقة ما، ثم تلغى المراكز بمجرد انتهاء الحملات العسكرية.

راجع :

لحسن،محمد: تاريخ إقليم عمي موسى، القرنان 19 و 20، دار أم الكتاب، 2010، ص:35.

[1] -Ibid.

[2] -Ibid.

التي فَقد الكثير من أفراده وأَنَّ المسَّاجين كانوا كُثر في حين المتمردين من القبائل البعيدة قد اختفوا [1]".

فخلال استهداف منطقة عمي موسى في هجوم 27 ماي 1864 لعبت القيادة المحلية دورا مهما في إعلام القيادة العسكرية الفرنسية بحيثيات الهجوم قبل وقوعهِ، ومن مظاهر التعاون التنسيق ما أكدته رسائل الكولونيل لاباسي إلى الجنيرال روز التي أشارت إلى بلوغ منطقة عمي موسى بتاريخ 31 جوان 1864 دون إطلاق رصاصة واحدة، حيث شرعت قبائل بني وراغ في إعلان التوبة في حين قبائل فليتا واصلت التمرد إلى جانب الشريف سي لزرق[2]". وأنَّ عائلة الآغا بلحاج ذكرت بأنَّ بني وراغ تَـابوا وعلى استعداد للحرب ضدّ فليتا[3]. وهنا يتضح دور العائلة في تعبئة إقليم بني وراغ وتجنيد بعض الأفراد لضمان حَالة الأَمن. بل شكلت العائلة الدعامة الأساسية في قمع الانتفاضة ففي مراسلة للاباسي نقرأُ :"أنّ الوضعية في قسم عمي موسى مستمرة في التأزم وهناك عمل بشكل كبير وتنسيق مع عائلة الآغا جلول الذي يعتبر الرأس الحقيقية في البلاد، حيث قدم لنا خدمات مهمة خلال هذه الانتفاضة وقد أدرجتهُ كعضو في مهم في القيادة في هذه الملحقة[4]".

كما شكلت القيادات المحلية عيونا للاستعمار وأداة ردع ومراقبة للقبائل ومن ذلك ما ورد في المراسلة التليغرافية بتاريخ 19 ماي 1864 حول وضعية فليتاَ : " أنَّ آغا الصدامة Sdama أعلن أنَّهُ باستثناء أولاد بلحي والشرفة، فإنَّ القبائل الأخرى التي لها علاقة مع أفرادهم متأثرين ولكن في حالة هدوء، ومن جهة أخرى فإن قايد أولاد بوعلي (آغاليك البرج) أعلمني أنَّ أولاد سويد ودوراهم واثنان من الدواوير لأولاد يحيا(فليتا) وعدد لا بأس بهِ من الخِيم المنعزلة لجأت إلى إقليمهاَ أين استقبلوا جيداَ [5]".

[1] -Ibid, Le 09 Juin 1864.
[2] -A.N.O.M, 11H12, Insurrection de 1864, Dépeche Télégraphique, Ammi Moussa le 31 mai 1864, N° :3982.
[3] -Ibid, Dépeche télégraphique, Oued Rhiou, Le 02 Juin 1864, N° :4037.
[4] -A.N.O.M,2M52, Compte rendu sur la situation des Flittas, 18 mai 1864 , N° :954.
[5] -Ibid, nouvelles des Flittas venant de Mascra, Bureau politique, Oran le 19 mai 1864, N° :956.3

وتخوفا من امتداد الانتفاضة إلى منطقة الظهرة وكسراَ للمخاوف بعد سلسلة الهجمات التي مست غليزان وزمورة، يذكر لاباسي في رسالة تيلغرافية بتاريخ 20 ماي 1864 "أوصيتُ قائد القياد سي قدور على أَن يكونَ متفانياَ وأَن نُعوِّل عليهِ وأصدقائه في برج النكماريةْ وقد قدمنا له الذخيرة[1]".

وقد تضافرت الجهود في تطويع القبائل بشتى الطرائق من ذلك اتخاذ السكان كرهائن ففي برقية إلى الجنيرال روز من طرف مارتنبراي Martimprey* " سأكون بتاريخ 15 جوان 1864 بعمي موسى وسأعمل على أخذ الرهائن من القبائل التي تطالب بالأمان كضمان، وسأترك إلى المساء تحديدا عدد الرهائن وتقدير القيمة...ويفترض أنه ذات القبائل ستسلم البنادق التي ستودعُ سواء في مسجد أو في أي نقطة أخرى[2] ".

ما يلاحظ من خلال قراءة التقارير أن القضاء على سي لزرق بلحاج قد فتح باب المفاوضات مع القبائل رغم أن خليفته سي عبد العزيز* واصل المقاومة من بعدهِ، ومن

---

[1] -Ibid, situation de sud de Mostaganem, Oran le 20 mai 1864, N° :963.

***- مارتنبراي: (Martimprey, Edmond Charles)** شغل جنيرال المقاطعة ومنصب سيناتور ولد في 16 جوان 1808 تخرج من مدرسة سان سير الحربية ودخل القوات العليا اصبح نقيبا سنة 1835 وخدم في الجزائر وتقلد مهام عسكرية الى ان اصبح نقيبا، اصبح قائد على مقاطعة وهران في 17 أوت كما تلقى القيادة العليا لقوات البرية والبحرية في الجزائر، واصبح حاكما عاما بالجزائر بالنيابة في 22 ماي 1864 على اثر وفاة الماريسشال بيليسي بقي في المنصب 03 أشهر و 08 أيام إلى حين تولي ما كماهون.
كان له دور كبير في قمع انتفاضة 1864 شارك شخصيا فيها، عندما تلقى كل واحد من قادة الطوابير التعليمات، في تركيز القوات في نقطة محددة، حل الجنيرال مارتنبراي بعمي موسى في 15 جوان 1864 النقطة المركزية في البلاد التي يحتلها الثوار، وأخذ قيادة القوات وفي الغد راسل فليتا اوامرهم بالذهاب إلى منخفض مكناسة، بعض الكليميترات عن مقره العام وعدهم بحفظ حياة الذين يقدمون استسلامهم مع نسائهم واطفالهم ومواشيهم وحدد 23 جوان كحد أقصى.
بعض القبائل استجابت لنداءه والبعض الآخر تردد .
الطوابير الأربع لـ ليبارت و مارتينو و لاباسي و روز تجمعتلا في عمليات مشتركة وأغلقت عليه دائرة النار التي تتقلص يوما بعد يوم لترتفع عدد المستسلمين ساعة بعد ساعة، وفي 27 جوان بعد معارك جزئية كل الفرق أعلنت استسلامها وطلب الآمان وترك في حوزته 4.000 سجين، وبعد انتهاء الحملة عاد مارتنبراي إلى الجزائر وتمت تسميته كسيناتور من خلال مرسوم 01 سبتمبر 1864، توفي بباريس 24 فيفري 1883.
<u>راجع:</u>
-Narcisse, Faucon : Livre D'Or de L'Algérie de 1830 à 1889, Challamel et C[ie], Ed , Paris 1889, P.P :379-380.

[2] -A.N.O.M , 11H12, dépêche télégraphique , Oued Rhiou le 03 juin 1864, le chef de station.

*- **سيدي عبد العزيز:** يعرف بسيدي عبد العزيز الصغير ابن الأزرق بن عدة بن محمد بن العربي بن الجيلالي بن عباس بن يحي بن عبد العزيز ابن سيدي علي بن يحي الحسيني، بعد استشهاد سيدي لزرق بلحاج تولى سيدي عبد العزيز المقاومة إلى غاية 09 جويلية 1864 وهو اليوم الذي ألقي فيه القبض على الثائر من طرف مونييه قائد الملحة بزمورة ونفي الى كورسيكا ثم أطلق سراحهُ من النفي وعاد إلى عرشهِ توفي سنة 1883، دفن بغابة بوسليط (بلدية دار بن عبد الله) المعروفة أيضا بغابة عبد العزيز.

ذلك قبائل بني لوما التي كاتبت معسكر ما رتينيو للدخول في محادثات الاستسلام مع طابور الجنيرال روز، وتؤكد التقارير أيضا أن بعضا من الهدوء عاد إلى القبائل باستثناء فليتاَ، فمن خلال الأخبار المقدمة من طرف سي أحمد اثنان من الشرفة سيمثلانِ سي لزرق والمعروفان بـ سي عبد العزيز وبن فرقان ... فأولاد سيدي لزرق مالوا إلى عبد العزيز الذي أعطى موعدا لفليتا الجمعة القادمة بالشوالة، وأولاد يايا بن أحمد إلى جانب بن فرقان[1]".

نقرأ رسالة موجهة من سيدي عبد العزيز يظهر عليها ختمه محاولا استمالة القيادات المحلية إلى صفهِ بعدما انحازت إلى صف القوات الفرنسية ومنهم القايد الحاج جلول جاء فيها:" الحمد لله صلى الله على سيدنا محمد الحب الأوفى، وصدقتا الأصفى، أخونا حقا السي الحاج جلول، سلام الله عليكَ، امّا بعد كيف بك نبعث بكَ المر بعد المر (المرة بعد المرة) وغفلتَ على دينِ الرسولِ ألا تندم وتقف في الطريق المستقيم، وإذا خلفتَ طريق جدّكَ لابد للمولى يفقرك، وتندم على رأيكَ، كتب عن إذن السلطان ناصر الله السي محمد عبد العزيز والسي الميلود ..." **الملحق رقم: 45.**

لقد اجتمعت القوات العسكرية الفرنسية إلى جانب القيادات المحلية على قمع الثورة وفق سياسة الأرض المحروقة (politique de la terre brûlée) والذي كانت تدعمه قوات القوم ضد القبائل الثائرة، وهذا ما تؤكده الرسالة المؤرخة من طرف لاباسي بتاريخ 10 جوان 1864:" كل شيء يسيرُ بشكل أفضل البارحة أحرقنا ودمرنا جزء من أولاد بركاتْ والشوالة وبني لوما وحلوية الشراقة قتلنا بعض الرجال وأخذنا الغنائم، إثنان من رجال القوم تم قتلهم[2]." ما يفسر خضوع الكثير من القبائل نتيجة التهديد في حين بقي البعض في حالة عصيانْ رغم سياسة الحرق " اليوم حلوية القرايش والمعاصم قدموا خاضعينَ بين أيديناَ أما بني تغرين جاؤوا مستسلمينَ، لم يبق من المتمردينَ في قسم عمي

المرجع:

مفلاح،محمد: أعلام من منطقة غليزان تراجم منذ القدم إلى غاية القرن التاسع عشر ميلادي، دار هومة 2007، ص:103.

[1] -A.N.O.M, 11H12, Dépeche télégraphique, Oued Rhiou, le 03 juin 1864 , le chef de station.

[2] -Ibid, Rhiou, 10 juin 1864, le colonel Lapasset, N° :4412.

موسإلا الشكالة ومكناسة ومطماطة وأعتقدُ أن القبائل الثلاث ستأتي غدا وإلا فإنَّ الجنيرال ليبارت Liebert سيعمل على البحث عنهم بعد غد [1]". لم يكتف لاباسي بهذا بل أقدم على إعدام أكثر من 45 ثائر من فليتاَ تم توقيفهم باعتبار ذلك من الإجراءات الصارمة والضرورية لفرض حالة الإخضاع[2] .

لقد أسفرت العمليات المشتركة التي أشرنا لما سابقا بين الطوابير الأربع لروز وليبارت وماريني ولاباسي في مواطن فليتا إلى أسر 4.000 أسير قدموا كعربون استسلام، بعد حضر القبائل في **دائرة النار** والقمع، ونظر لدور فرق القوم سُمحَ لهم باغتنام الكثير من غنائم الحرب. فمن خلال مراسلة مؤرخة بتاريخ 10 جوان 1864 تتضح الإستراتجية المتبعة للقضاء على المقاومة وعزل المقاومينَ والإعداد لهجمات 11 جوان 1864 " : أضعفنا مختلف أغاليك فيتاَ إنها تظهر بأقل عدوانية في هذه اللحظة، ولا شك أنَّه في وقت قريب ستظهر متضرعةَ متوسلة، وبالفعل كل الحرارثة وأولاد سويد اقتيدوا إلى المعسكرات واعترفوا بالشكر والأمان لنا ، سأرى رؤساء القبائل في سفري القادم إلى زمورة وسنعالج معهم شروط الاستسلام، أما عن المرابط عبد العزيز هو في حالة عزلة ويبدو أنه تخلى عن فكرة خلافة سي لزرق بلحاج[3] ."

بالرغم من الإجراءات القمعية لم تتوقف الهجمات بالخصوص ضد طابور الجنيرال روز بمنطقة زمورة حيث يسود الغطاء الغابي ، تشير نشرية بتاريخ 11 جوان إلى أنَّ معسكر الجنيرال روز غادر معسكره بدار بن عبد الله ليتمون من زمورة وقد تعرض لهجمات متواصلة وقد تمَّ ردها بشدة، وقد فقدنا اثنان من جنودناَ إلى جانبِ 17 جريح[4]". وبالرغم من خضوع الكثير من القبائل إلا أنَّ التقارير أكدت أن مصطلح الخضوع لا ينطبقُ على الأهالي ولكن فضلوا مصالحهم والتهدئة المؤقتة أما عروض الاستسلام.

[1] -Ibid, Dépeche télégraphique, le colonel Lapasset 10 juin 1864 , N° :4412.
[2] -Ibid.
[3] -Ibid , dépêche télégraphique 10 juin 1864 ; le général Roze à monsieur le sous gouverneur , Alger ,Relizane le 10 juin 1864.
[4] -Ibid, Bulletin des dernières nouvelles, Monsieur le chef du bureau politique, Alger le 12 juin 1864.

طرحت إنتفاضة فليتا في مجلس الأمة في 19 جوان 1866 والتي حاولت الإدارة الكولونيالية التعتيم عن الخسائر في شكل من أشكال التمويه للتغطية عن فشلها، النقاشات التي وجهت اللوم للحكومة بالكشف عن الرسائل والوثائق المرسلة من طرف الكولون إلى ممثلي للكشف عن حيثيات المجازر التي استهدفت كولون غليزان، بحيث ورد التالي من طرف العضو (M.Le Vicomte Lanjuinais) في جلسة 19 جوان 1866 :" لديا وثائق جعلتني أقف في حالة ذهول أنّ الحكومة لم تطلع على المجازر .. هذه رسالة من طرف ادولف كيدلار (Adolphe Kaidler) مزارع سابق بسيق (Saint-Denis) وعضو في لجنة الخسائر غليزان (Commission des pertes de Relizane) في الواقع المذبحة بلغت خسائرها 320.000 فرنك نتيجة للمجازر والحرائق الوثيقة تروي بالتفصيل ذلك... وأَنّ الامبرطور قدم إلى غليزان بتاريخ 21 ماي 1865 ووجه الكثير من الأسئلة للمفوض المدني ولآخرين :" خلال الإنتفاضة هل كان هناك ضحايا ؟ سيدي :" نعم 14 أجاب المفوض المدني " 14 ؟" أجاب الإمبرطور بنبرة دهشة مؤلمة . هذه الكلمات السيد فيكونت (Le Vicomte) لن استنسخها بالقول بنعم يبدو لي سماعها لا زال يرن في أذني كمستشار بلدي ورئيس العروض الفلاحية، كنت على الفور بجانب السيد المفوض المدني وقبالة رئيس الدولة زمن يجرؤ على الإدعاء أنّه يكذب على الإمبرطور أمام كل سكان غليزان بحضور السيد الماريشال ما كماهون والجنيرال فلوري و ديلينيي.[1] "

وتبقى انتفاضة سيدي لزرق بلحاج بحاجة إلى دراسات معمقة باعتبارها من أهم مقاومات القرن 19 م، استعملت كل الطرائق السياسية والعسكرية لقمعها، وتطويع القبائل المشاركة فيها من خلال سياسة الأرض المحروقة واستمالة القيادات المحلية التي شكلت فرقا دعمت الطوابير العسكرية الضخمة وقد نتج عن ذلك رغم الانتصارات المحققة

[1]-Annales du Sénat corps législative, T, Septiéme du 01er au 19 Juin 1866, séance 19 juin 1866, Paris, à l'administration du moniteur universal 1866, P.P :241-247.

التهجير وفرض الضرائب والنفي في كورتي وكورسيكا، غرامات الحرب[1] التي بلغت قيمتها في داشرة مستغانم شهر 01 أكتوبر 1866 ماقيمته 1.227.696 فرنك و 80 سنتيم دفعت بتاريخ 01 سبتمبر 1866

رغم ماقيل عن حركة المقاومة من ضعف فيما يخض التنظيم والتنسيق فإنها ظلت رمزا للمجابهة العنيفة كرستها حالة الرفض للوجود الاستيطاني، و مرجعا للعديد من العصاة والخارجين عن القانون بالمنظور الاستعماري الذين اقتادوا بحركة سيدي لزرق بلحاج واستمدوا مرجعيتهم الروحية منها والتي ساهمت بدورها في الإخلال بالنظام الكولونيالي في حيزه الزماني والمكاني رغم محدوديته.

[1]-A.N.O.M, 2H52, Contribtion de guerre, etat indiquant les sommes imposés celles payées pendant le mois de janseptembre et celles recouvrer au 1 er octobre 1866, Oran ; le 08 octobre 1866.

03-ظاهرة انعدام الأمن بالمنطقة 1863-1900 :

لمعالجة ظاهرة انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة المدروسة حاولنا استنطاق العديد من التقارير التي لا يخلوا أيا منها من حالة الغليان والرفض للوجود الاستيطاني بالمنطقة سواء الرفض الجماعي أو الفردي. تحركها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والحماس الديني مع الاجراءات القمعية والتعسفية للإدارة الاستعمارية في ظل التوغل الاستيطاني الذي ساهم إلى حد كبير في بلورة ظاهرة لا أمن بالخصوص في المناطق الريفية حيث كثرت الحرائق والسرقات والمناوشات كمقاومة هامشية في شكل الاعتداءات على الأفراد والممتلكات والملكيات العمومية.

ليظهر مصطلح **قاطع الطريق الشريف** (Le Bandit D'honneur) والمعروف في المفهوم الكولونيالي بالمُفسد والمُخِّل للنظام والمدَّبر للاضطراب والمُجرم الخَطير...في المناطق التي يكثر فيها الظلم والضغط كحركة للتعبير عن الرفض والتحدي والرغبة في التغيير، كمقاومة علنية ضد سياسة التفقير والقهر والتجويع لاسترداد الحقوق المَسلوبة. فكثرة إدراج هذه التقارير دليل على أَهمية الظاهرة وخطورتها وتأثيرها على السلطات الاستعمارية وانشغالها بكل جزئياتها وحيثياتها ولأجل مواجهة العدو المتخفي نجد أنَّ الادارة الفرنسية عملت على وضع نصبَ عينيها على كل فرد وجماعة بالمنطقة المدروسة.

ففي منطقة الظهرة عقب مقاومة المقراني 1871 العديد من القبائل الموالية للطريقة الرحمانية وجدت نفسها مناصرة لحركة الشيخ المقراني وامتدت إلى وادرهيو (Inkermann) وسيدي أمحمد بن علي (Renault)[1].

فكل المخالفات والجنح المرتكبة من طرف الأَهالي جلها موجه ضد الأشخاص أو ممتلكات الأوربيينَ وبالخصوص خلال السنوات العصيبة المرتبطة بسنوات القحط والجفاف حيث تكثر سرقة الحبوب فيتم السطو على مخازن الحبوب التابعة للمستوطنين

[1] - مجدوب، كريمة: الاستعمار، انعدام الأَمن وإشكالية المقاومة الشعبية والاجتماعية بالغرب الجزائري 1881 - 1920، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة وهران 2009-210. ص : 126، 127.

من ذلك ما سجل في تقرير شهر أكتوبر 1862 " سرقة الحبوب هي أقل بكثير جراء قمعها سواء من خلال متابعتها أمام مجلس الحرب، إذ ارتكبت في حق مستوطن بقرية يلل سرقة ومرتكب الفعل تم ايقافه وعوقب بالسجن شهرين وعاد المستوطن إلى ملكيتها.[1]"

وقد أشار تقرير نوفمبر 1862 وبناء على طلب السيد النائب العام للسلطة العسكرية أنها قدمت دعمها أكثر للقضاء المدني، ولكن خلال الأشهر الأخيرة أكثرية مرتكبو السرقات غير معروفينَ.[2]" كما سجلت عمليات السطو على مطامير الحبوب والمواشي بالخصوص تلك التي يملكها الزعماء الأهالي وتراوحت مدة العقوبة ما بين 06 أشهر إلى عام سجن.

وقد أَرجعت السلطات الاستعمارية كثرة السَرقات إلى توجيه لومها إلى القيَّاد لإهمالهم الخدمة ومن ذلك عدم متابعة الجناة فعوقب قايد عكرمة الغرابة بـ 50 فرنك كغرامة مالية بسبب خطأ في المراقبة في الدوار الخاص به بجوار قرية يلل[3] ، كما عوقب خليفة القايد بأولاد العباس من طرف الحاكم العام للقسمة بغرامة مالية قدرها 50 فرنك بتهمة تسهيل تهريب سارق[4] . تكررت عمليات السطو والسرقة من ذلك المرتكبة في الاقليم المدني من طرف أهالي الاقليم العسكري بالمنطقة في حين خبأت المسروقات في قبائلهم، وقد تم اكتشاف مرتكبو السرقة ووضعوا أَمام السيد وكيل الإمبراطور[5].

كما تم السطو على مزارع الكولون المنعزلة بالتحديد في محيط غليزان مع السنوات الأولى لتثبيث الكولون بالمنطقة والتوغل الاستيطاني يذكر تقرير فيفري 1858 :" أنَّ

[1] -A.N.O.M, 32J1., Miom 249, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Octobre 1862.

[2] -Ibid, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Novembre 1862.

[3] -Ibid, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Novembre 1862.

[4] - Ibid, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois 30 septembre 1860.

[5] -Ibid, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Fevrier 1862.

عدد السرقات ضد مزارع الكولون في تزايد وبجرأة كبيرة مما سيكون مطلوب من الزعماء الأهالي في مختلف القسمات الانتباه بشدة عما يتم بيعه مواشي خارج الأسواق النظامية في قبائل الدائرة، فقلة من السارقين يمررون الحيوانات المسروقة في القسمات المجاورة أين الأبحاث مباشرة وفورية وأقل سهولة وفي الكثير من الأحيان غير مجدية[1]."

بعض التعديات وجرائم القتل ضد المستوطنين كانت تسبب في تغريم قبائل بأكملهاَ من ذلك ما نقرأه في تقرير 30 سبتمبر 1860: " قتل الأوروبي فالوتيي (Falletié) من أصول ايطالية (Piémont) بنواحي زمورة في قبيلة الحرارثة، الأبحاث أقيمت والمتورطين في حالة تغييب، الجريمة ارتكبت 02 كلم غرب برج زمورة 04 دواوير يقيمون بجوارهِ واحد على بعد 350 كلم، التحقيقات التي هي محل متابعة لم تحقق أية نتيجة وفي هذه الحالة ستقرر العمل بمبدأ المسؤولية الجماعية[2]".

وتبعا لذلك ورد في تقرير جانفي 1861 أن قبيلة الحرارثة (فليتا) سددت إلى صندوق الدولة غرامة مالية قدرت بـ 3.000 فرنك فرضت عليهم كغرامة جماعية من طرف وزير الجزائر والمستعمرات، ولقد اتهموا جماعيا بمقتل أوروبي، وجد في اقليمهم في 15 من سبتمبر 1860.[3]" كما أنَّ بعض التعديات كانت بدافع الانتقام وهذا ما أشار إليه تقرير أكتوبر 1860 :" هجوم بالليل على مزرعة من 11 إلى 12 اكتوبر في مستوطنة غليزان من طرف العرب كان عددهم ما بين 05 إلى 06 حاولوا دفع الباب بقوة ولم تتم إزالتهِ وتبادلوا النار مع المستوطنين توجت بنجاح بإبعاد العرب ، أسباب هذا

[1] -Op,Cit., Miom 249,4, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Février 1858.

[2] - Ibid , Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois 30 Septembre 1860.

[3] - Ibid, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois 31 Janvier 1861.

الاعتداء لم يكن من وحي السرقة لكن برغبة من الانتقام الخاص من الأوروبي الأبحاث مستمرة ولم توفر أي نتيجة مرضية[1]."

وتبعا لذلك فإنه ورد في تقرير ديسمبر 1860 :" أنَّ 04 من الأهالي تمت معاقبتهم بعقوبة الإعدام من طرف مجلس حرب بوهران بسبب جريمة الاعتداء المسلح والإغارة على مزرعة بمستوطنة غليزان حتى لا تتم العودة إلى مثل هذه الجرائم[2]." وكانت تقدم أيضا القضايا إلى اللجان التأديبية (Commission disciplinaire) ففي جلسة 07 أكتوبر 1861 وبتهمة سرقة ونهب مزرعة بغليزان حكم على عبد القادر بن الشيخ بـ 06 أشهر سجن[3].

وخلال الفترة التي اقترنت بثورة سيدي لزرق بلحاج سجلنا العديد من التعديات على المستوطنين وملكياتهم مما استدعى ارسال طابور على رأسه كولونيل قايد القسمة من طرف القيادة العليا الذي غادر في شهر 19 ماي 1864 إلى زمورة لطمأنة ومساعدة السكان القلقين وللحفاظ في نفس الوقت على ثقة المراكز الأوروبية المجاورة[4]. خلال هذه الأحداث غادر العديد الأهالي ملكيات الأوروبيين أين كانوا متعاونين أو خدم وقد وافق أَيضا هروبهم أعمال النهب التي سبقتها في بعض الأحيان الاغتيالات[5].

ورد في تقرير سبتمبر 1864 " أنَّه في ليلة الثاني إلى الثالث من سبتمبر 1864 هوجم بيت المعمر ستكوفيشي (Stokofichi) الواقع على الضفة اليسرى لواد مينا، وقد التهمت النيران البيت وهو غير آهل وبعد أن جمعت المعلومات اتضح أنَّ واحد من الدواوير المجاورة للمكاحلية لا يتوفر على مركز حراسة على غرار الدواوير الأخرى

[1] - Ibid , Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Octobre 1860.

[2] - A.N.O.M :Op, Cit, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois 31 Décembre 1860.

[3] -Ibid, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Octobre 1861.

[4]- Ibid, 32J1, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Mai 1864.

[5] - Ibid, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Juillet 1864.

التي وضعت بها مراكز للحراسة بالقرب من المزارع المنعزلة للمستوطنين (Des fermes isolées de Relizane)، الأمر الذي أدى إلى ايقاف العديد من زعماء الخيمة في شهر جويلية بتهمة نهب مزارع الكولون المنشأة على الضفة اليسرى لواد مينا، العملية الانتقامية التي لم يتحملها المستوطن وقد أُدين الدوَّار وفي حالة عدم تسليم الجناة في مدة زمنية قريبة يطبق مبدأ المسؤولية الجماعية ضد القبيلة[1]."

لم تتوقف التعديات فقد سجل في شهر 28 نوفمبر 1864 " جريمة قتل ارتكبت في قرية يلل بجراة نادرة ضد السيد بونوا (Bonneau) تاجر بقوليات في محله واستولوا على مبلغ ما بين 07 غلى 800 فرنك وعلى السلع الواردة في واجهات المحل، وفي حالة الضوضاء الناتجة عن ذلك، تفطنت امرأة تقطن في المنزل المجاور فتلقت ضربات ادت إلى مقتلها ... فهرع زوجها وإثنان من الأوروبيين إلى البنادق وملاحقة الجناة الذين فروا وأخفقت الأسلحة في تصويبهم ... تبعا لهذه الأحداث قدم رئيس المكتب العربي لمعاينة الحدث والشروع في الأبحاث الأولية تمَّ على إثرها إلقاء القبض على 05 من عكرمة الغرابة اثنان في مغارتين لجؤوا اليها وثلاثة آخرين في الوديان المجاورة لدواويرهم بحيث تم العثور على قطع السكر و الشمع ... الذي يعود مصدرها للمحل المسروق مدفونة في سياج الحديقة لأبوي اثنان من المتهمين عثرا في قميصهما على بقع دم واضحة ، وقد ذكر التقرير أنّ المتهمين سيتم تقديمهم إلى العدالة مع فرص كبيرة بحكم الإعدام حتى الموت، الخمس أفراد في حالة الحبس الاحتياطي[2].

كانت الإدارة الكلولونيالية تهاب حتى الأفكار التي تحمل فكرا تحريضيا أًو تدعو إلى الفوضى وإخلال النظام ضد السلطة أو أعوانها، وذلك من خلال عيونها في القبائل إذ نقرأ في تقرير شهر ديسمبر 1860 إدانة اللجنة التأديبية بتاريخ 13-12-1860 إدانة ثلاث من الأهالي (بن عمار بوشاقور و الطاهر بلحاج وقدور بن ميلود) بـالتغريم

[1] - A.N.O.M :Op, Cit, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois septembre 1864.

[2] -Ibid , Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Novembre1864.

والسجن بتهمة التحريض على القايد[1]. بل بلغ سخط بعض القبائل على كل من يشك في موالاته للاستعمار مثلما حصل مع قبيلة أولاد راشد (Ouled Rached) جنوب شرق زمورة التي كانت تحضر للوعدة المخصصة موسميا للقبة وعندما بلغها من الشكوك عن توطؤِ المقدم محمد بن المهدي مع السلطات المحلية عزمت على إبطال الوعدة ورمي الطعام في الواد[2]. وبتهمة الدعاية والتحريض وانتقاد القيادة الاستعمارية والتوعد بقرب نهاية الاستعمار أُبعد الكثير من الجزائريينَ بالتحديد إلى جزيرة سانت مارغريت من ذلك يحي بلحبيب من الشوالة لمدة 03 سنوات[3] .

انتشرت الدعاية والتحريض بقوة بالخصوص خلال فترة 1864 مثأثرة بانتفاضة أولاد سيدي الشيخ في جنوب عمالة وهران التي أشارت إليه كل التقارير قبل انطلاق شرارة الانتفاضة :" على أنّ هناك تحريض في **آغاليك مينا والشلف** ولكن لا توجد أية مظاهر عدائية تم تسجيلها[4] ." الأفكار التي انتشرت أيضا في منطقة الظهرة التي أَثارت قلقا جراء انتشار مبعوثي سيدي لزرق بلحاج في عدة قبائل بالمنطقة لتوسيع نشاط الحركة الثورية[5].

وجراء التمرد الفردي الذي قاده بوزيان القلعي آشارت مراسلة بتاريخ 26 سبتمبر1875 إلى ظروف إلقاء القبض على قدور بن حميدة أحد معاوني بوزيان القلعي بنواحي دوار القدارة من قبيلة بني خدوا بتاريخ 21 سبتمبر، ودور القيادة المحلية في إلقاء القبض عليه ممثلة في قايد دوّار سيدي سعادة سي محمد بن خذة : " تبعا لمراسلة متعلقة بإلقاء القبض على قاطع الطريق قدور بن حميدة من فرقة بوزيان القلعي رئيس الدوار الأهلي لسيدي سعادة " سيدي سعادة بن خذة" قايد بني خدوا أشار إلى مشاركة

[1] -Ibid, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois 31 Décembre 1860.

[2] - مجدوب،كريمة: نفسه، ص :130.

[3] - A.N.O.M, 32J1., Miom 249,4, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois 31 mai 1858.

[4] -Ibid, Miom 249,4, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois avril 1864.

[5] - Ibid, Miom 249,4, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Mai 1864.

درك بوغيراط في الهجوم، قدور بن حميدة فجأة تراجع لمسافة حيث هرب متخفيا في الأحراشْ لتحيط به فرقة الدرك والأهالي القادمون مع سي محمد بن خذة، حيث كان واقفا وراء الأذغال منتظرا هجوم خصومهِ وبندقيتهِ في حالة تأهب، غير أنّ الدركي ميلاند (Meinlland) وسي محمد بن خذة حالوا أطلاق 04 طلقات أين أصبوه في الفخذ الأيسر..التهديد الذي أفقده قدور بن حميدة القدرة ليحتجز من طرف الدرك وكانت معه بندقيته برصاصتين ومسدسين وخناجر عربية وامدادات بـ 72 خرطوش ومراسلة من بوزيان القلعي. لي شرف الإشادة بطاقة الدركي ميلاند وبسالة الزعيم سي محمد بن خذة في هذه المنطقة، هذا الأخير الذي عودنا من تعدد خدماتهِ المشار إليهاَ منذ تكليفهِ ومنذ أن قاد قبيلة بني خذوا قبل خضوع القبيلة للسلطة المدنية ، عمل على تطهير البلاد من حشد المجرمينَ منهم المدعو محمد بن فداق (Mohamed Ben Feddag) الذي تمّ القضاء عليه في جويلية 1870. القايد هو اليوم موضوع مذكرة اقتراح لترقيتهِ إلى جوقة الشرف، لهذا أطلب من سيادتكم الرجوع إلى مراسلة إلى الجنيرال قائد المقاطعة بوهران وإلى السيد الحاكم العام بتاريخ 01 أوت 1870 رقم 1206 (المكتب العربي) فمنذ ذلك الوقت اقتراح القايد سي محمد بن خذة يجدد مع كل تفتيش عام إلى غاية تسليم القبيلة للسلطة المدنية، بالرغم من أنّ هذا الزعيم لم يعد تحت سلطتي لي شرف الإشارة إلى تميز سلوكهِ بالشجاعة من خلال معرفتي به وأنّه الأفضل ويستحق المكافئة الشرفية (Récompence Honorique) التي تمّ طلبها له في عدة مناسبات[1]."

وقد تسبب قانون الحالة المدنية 23 مارس 1882 بردة فعل قوية لدى الأهالي الجزائريين تسببت في الفوضى والمناوشات من بين الأمثلة نذكر ما حصل في منطقة الحمادنة في 12 ماي 1888 حيث كان الصدام بين رجال الإدارة الاستعمارية القائمين على تطبيق قانون 23 مارس 1882 والأهالي الرافضين على القانون و الإدارة، فتدخلت الشرطة لقمع المتظاهرين و اعتقال البعض ومنهم الشيخ الحاج بوذية وهو قايد متخلي

[1] -A.N.O.M, 30J23, Relizane, Correspondance avec la Colonie, Au Sujet de la capture du bandit Kaddour Ben Hamida et des services signalés du président au Douar-Commune Si Mohamed Ben Khedda, Etat Major Général, le 26 septembre 1875 ,Osmont , N°633.

عن مهامهِ ومحرض للحركة الرافضة[1]. اعتقادا من الأهالي أنَّ الادارة الاستعمارية كانت ترمي من وراء تطبيقه إلى التجنيد العسكري و التفرنس، فالقبائل الفخورة بأصلها وجذورها ترفض الانتماء إلى جنسية أو هوية أُخرى.

وفي 1890 تجددت الانتفاضة في مواطن فليتا التي كان على رأسها **الحاج بن طيب** الذي عاد من المنفى في سجن كاليدونيا الجديدة، والذي كون جماعة من أصدقاء المعتقل وآخرين من نفس القبيلة للقيام بالحركة المعروفة بانتفاضة فليتا رفقة عدة بلحوسين العدو اللدود للرومي الموالي للزاوية الرحمانية مع لزرق بن عبد القادر الذي له أيضا سوابق مع السلطات الاستعمارية. وقد تبنى الحاج الطيب وجماعته الحركة والتخطيط لها وبدأ يصنع الخراطيش محليا وجمع السلاح، ودعى كل زعماء القبائل والزوايا للالتقاء في سوق الرحوية جنوب زمورة في البث في برنامج حركتهِ. إلاَّ أنَّ الإدارة الاستعمارية والمتعاونين معها شنوا حملة مطاردة وقمع ضده انتهت باعتقالهم وانتهى الأمر بإلقاء القبض عليهم والزج بهم في سجن بوخنيفيس بدائرة سيدي بلعباس ومتابعة أهاليهم وسجهم ونفيهم خارج فليتا ومصادرة أملاكهم[2]. كما أنَّ بعد التعديات استهدفت أعوان الاستعمار كالشتم والسب والضرب للقياد وخلفائهم بحيث سجلنا شتم زواف القايد خلال أداء وظائفهم من طرف بن زيتوني من أولاد خويدم الذي غرم بـــ 10 فرنك، سب خوجة القايد من طرف أحمد بن مختار بمديونة بـ 25 فرنك[3]

[1] - مجدوب، كريمة: نفسه، ص : 130.
[2] - مجدوب، كريمة: نفسه، ص:131.
[3] - A.N.O.M, :32J1, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois Mai 1864.

استمرت ظاهرة انعدام الأمن والعنف بالمنطقة فلم تنته لا بالإجراءات الزجرية والقمعية ولا بإتباع أسلوب التهجير والتفقير ومصادر الأراضي فاستمرت ظاهرة الغليان وتضاعفت أكثر كلما تمادى الاستعمار في القمع.

الفصل الثاني: انعكاسات التشريعات العقارية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي

سنحاول من خلال هذا الفصل التركيز بالدراسة على النتائج الإجتماعية التي أخلت بالنظام والتركيبة السكانية جرّاء أساليب التفقير والقهر والمصادرات، التي أثرت بدورها على التركيبة الإقتصادية، فأفرزت نظاما إقتصاديا كولونياليا يقصى فيه الأهلي في حين تضاعفت ميزانية الميرتروبول بما فيها جيوب الكولون، كنتيجة لتحطيم الإنسان الجزائري وإحلال الأوروبي مكانه واستنزاف خيرات البلاد الجوفية والسطحية وبادعاء الاستعمار لحقوق ليست له هادفة إلى اقتلاع الجزائري من أرضه من خلال التحول القسري إلى وسائل إنتاج دخيلة على المجتمع الجزائري قائمة على تقسيم الملكية التي نتج عنها انتشار البيوع والشراء.

01-مسألة نزع الأراضي والاحتجاجات والعرائض 1863-1900 :

تواصت عمليات نزع الملكية بشتى الصيغ والأساليب منذ البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، واستمرت مع الاحتلال الاستيطاني وبالتحديد خلال فترة الانتفاضات الكبرى مثل انتفاضة سيدي لزرق بلحاج بغليزان 1864، لم تمس فقط الأملاك العامة بل حتى الأراضي الخاضعة للتحديد العقاري والحراسة القضائية انتزعت كلها لصالح الاستيطان، " فقد رافقت المصادرات الأولى العمليات العسكرية دون توقف مع توغل الاحتلال الفرنسي لم يكن فقط الأمر يتعلق بأملاك النظام المنهار (البايلك) ولكن أراضي أخرى مسماة أملاك الأوقاف وغالبا ما تكون الأملاك الخاصة"[1] فمباشرة بعد احتلال الجزائر، شهران فقط بعد اتفاقية 04 جويلية 1830 استولت الإدارة الاستعمارية على أملاك الحبوس تبعها مرسوم مارس 1833، مسّ الإجراء الأوّل موارد تمويل المباني التي لعبت دوراً طويلاً وهاما في الجانب الاجتماعي كأملاك الأوقاف، إلى جانب مصادرة أملاك البايلك من خلال مرسوم 08-09-1830 بما فيها أملاك المغتربين التي ألحقت بمجموع الأملاك العامة.

[1] -صاري، جيلالي: الجزائر صمود ومقاومات 1830-1962، د.م.ج، 2012، ص:154.

و بصدور القرار المشيخي 22-04-1863 أخذت الشكوك والمخاوف تزداد في أوساط الفلاحين الجزائريينَ وتنبهوا إلى خطورة القرار وما ينجم عنه من تنافس حول تسويق الأراضي بعد تفكيكها وظهر فعلا للجزائري اقتناعا منه أنّ الهدف من إجراءاته لم يكن سوى تسهيل عملية انتقال الممتلكات العقارية من أيديهم إلى أيادي المستوطنين. قدم الجزائريون خلال مرحلة تطبيق القوانين العقارية بالمنطقة المدروسة العديد من العقود التي تثبث حيازتهم للأراضي من ذلك بعرش الشوالة البلدية المختلطة زمورة خلال تطبيقات القرار المشيخي 1863 على العرش بتاريخ 13-01-1870 :

- **الأول** بتاريخ 10 أفريل من طرف المدعو الحاج بن عمار أهلي من دوار أولاد الجيلالي من قبيلة بني يسعد يقع في الجزء الجنوبي الغربي كأرض غابية محدودة في الغرب بواد المالح وفي الشمال بشعبة البية وفي الشرق بقمة الجبال وفي الجنوب بشعبة سيدي هيبة تشمل الأراضي كما يوضحها العقد المرفق تيماسان **(Temassint)** وشعبة البية **(Beia)** العقد يعود حسب صاحبه إلى 1180 هـ الموافق لـ 1766 مـ.
- أمَّا **الثاني** بتاريخ 12 أفريل من طرف عدة بلعربي من بني يسعد هذا الأهلي يملك عقد بتاريخ 09 رمضان 1272 هـ احتج على ملكيته المعروفة بـ المطروش **(Metrouch)** و الصحرا **(El Sahra)** منها مساحة لا تشمل فقط المساحة الغابية ولكن ايضا جزء من إقليم اولاد بورياح فيما يتعلق بغابة الشوالة الحدود المعطاة في هذا العقد في الغرب واد المالح وفي الجنوب شعبة البية، قمة الجبال تمر إلى سيدي بن عبد الرحيم إلى واد علالة في الشرق إلى الشمال من واد علالة
- **الثالث** مشكل من طرف إمحمد بن سعيد الملقب بـ بن دهنان**(Ben Dehnen)** من قبيلة بني يسعد قدم بتاريخ 15 أفريل مؤسس بناء على عقد بتاريخ 05 جمادى 1167هـ يشمل العقد جزء من الأراضي ضد مطالب بها من خلال الاعتراض الثاني الأرض المملوكة تعرف بـ الصحرا تشمل أرض تمتد من إقليم أولاد بورياح حدوده في الشوالة، في الجنوب فيضة القبلي **Fidh El Guebli** إلى غاية سيدي بن عبد الرحيم **Sidi Ben Abderrahim** وفي الغرب الطريق الكبير الذي

يعبر **Ras Dhjahel** إلى غاية إلتقاء بواد علالة الذي يأخذ مكانه باسم **Oued Sidi Misser** وأخيرا في الغرب واد علالة إلى غاية فيض القبلي [1] **Fidh El Guebli**.

خلال عمليات الحصر والتجميع (Cantonnement) التي استهدفت القبائل قدمت العديد من الشكاوي منها تلك التي قدمت إلى الحاكم العام من طرف المدعو بكير بن حميدة والحاج عابد قدادي اقليم عكرمة الغرابة بالنسبة للقسمة ومطالبتهم بحيازة كتعويض عن الأراضي التي اقتطعت منهم دون حق خلال خلق المركز الاستيطاني يلل[2]. وفي رد عن شكاويهم الموجهة للحاكم العام نجد أنّ الادارة الكولونيالية ممثلة في رئيس لجنة الجمع والحصر لمينا والشلف (دي كولومب): " يبدو أنهم سبق وأن احتجوا عدة مرات ودائما يرفض طلبهم، وإليكم ملاحظة أعطيت لي من السيد محقق أملاك الدولة (Vérificateur des domaines) كارايول (Carayol) : " هؤلاء الأهالي في الواقع جردوا من أراضيهم لأجل إنشاء المركز الاستيطاني يلل ولكن تلقوا مبادلات بالتعويض وادعوا أنّها غير كافية، وهي ليست المرة الأولى التي يحتجون فيها، مؤخرا أبلغوا أنّ طلبهم لا يمكن استقبالهُ لأنّ العنوان الذي قدموه لا ينطبق إلّا على السكة (Sekka)[3]." وفي رد العقيد لاباسي عن المراسلة للسيد النقيب نجد أنه يطالب المعنيين بمعاينة جديدة لقضيتهم، فإذا كانت تشارك رأي محقق الدومين فإنَّه على المحتجين التوجه إلى المحاكم لإثبات حقوقهم مع إدارة أملاك الدولة وإذا كان الرد مخالفا فإنهم يقترحون تعويضهم لتجميع قبيلتهم[4]."

نقرأ في مراسلة بتاريخ 06 ماي 1863 شكل ممن أشكال المساومة في حيازة الأراضي من طرف الادارة الكولونيالية ذلكَ أنّ رئيس لجنة الحصر والتجميع اجتمع مع

[1] -A.N.OM, 2N28, tribu Chouala, propriété Indigène, Sénatus-Consulte, Registre de revendications, Mostaganem le 30 juillet 1870.

[2] -A.N.O.M, 30J12, commission de cantonnement de Mina et Chelif, Oran le 07 Juin 1862, Le général commandant de la division, Ligny.

[3] -Ibid, commission de cantonnement, 10 juin1862.

[4] -Ibid, affaires arabes, N° :377 ; Objet relative à une pétition adressé au gouvernement général, Mostaganem , 12 Juin 1862, le colonel D'Etat major, commandant de la subdivision Ferdinand Lapasset.

قياد الجماعة وأهالي أَولاد العباس وأولاد خويدم المالكين على ضفتي وادرهيو والأراضي المرجحة للري، مياه الواد الذي سيتم تخزينها، الإجتماع الذي استمر إلى منتصف النهار لإقناعهم بالمزايا الإيجابية لبناء السد المبرمج، الأهالي الذين أكدوا أنّ مياه وادرهيو غير كافية لري 7.000هكـ والحد الأقصى للأراضي الواقعة على ضفتي الواد يمكنها ري مساحة ما فوق 4.000 هكـ.

وحددت المراسلة الأهالي الحاضرونَ والمنتمون إلى الدواوير التالية عن أولاد خويدم (السوايحية، المدادحة، دوار بوجلة، العزازمة)[1] .

أشار التقرير وبهدف حيازة الملكيات العقارية وتنفيذ المشاريع الاستيطانية أنّ أراضيهم تحت الرهنيات بدرجات متفاوتة قديما، وإنطلاقا من ذلكَ فإن المالكين بقبيلة أولاد العباس والمنتفعينَ لم يطالبوا إلاّ برؤية أراضيهم تتلقى إيجابيات الري وأبدوا رغبتهم في شراء مياه وادرهيو بمجرد أن يقام السد الخزان، من أجل نماء مزروعاتهم وبساتينهم ونفس الشيء لأولاد خويدم احتفظوا بذات الإجابة المماثلة، في حين أبدى مالكوا أولاد بوجلة وأولاد سيدي عابد عدم الموافقة وأبدوا رغبتهم في البحث عن استغلال رهنياتهم، وهذا هو جاوبهم الذي ينم على الأسلوب السلمي الحضاري الذي يصب في إطار الدفاع والتمسك بأراضيهم ورفض أي مشروع مهما كانت طبيعته بحيث كان ردهم :" إذا كان فعلا إمبراطور فرنسا يجعلنا مالكين بعناوين نهائية في الأرض المعقودة لأسلافنا نشكر الامبرطور، ونتوسل من الله منحه التعويض الأكثر مدى واتساعا للمنفعة المماثلة ولكن في هذه الشروط نعلمكم لا نريد الماء، إذ على العكس إذا لم نعتبر كمالكينَ وأنّ الدولة تريد نزع بلادنا منّا، ليس لدينا أي احتجاج يمكن رفعه أمام هذا الإجراء فالدولة هي السيدة، لها الحق في أن تفعل ما تشاء، توزيع الأرض كما سمعنا، التخزين والتوزيع على رغبتها لمياه الأودية[2]".

[1] -Ibid , Oued Rhiou le 19 Mai 1863, N° :72, Commission de cantonnement de Mina et Chelif, le chef D'escadron président de la commission, signé :Dastugue, Mostaganem, 19 Mai 1863.

[2] -Ibid.

الرد الذي اعتبرته الإدارة الكولونيالية تثبيط للجهود أمام عناد هؤلاء الأهالي رغم المزايا المشابهة باعتبار القضية تمس الحس المشترك، ذلك أنّ أولاد بوجلة وأولاد سيدي بوعبد الله في حوزتهم الجزء الأكبر من الأراضي المستنقعات (Les marais) وجديوية الأراضي الخاضعة للرهنيات. فرأت الإدارة أنّ هؤلاء المرابطين يرغبون في بقائهم سادة مطلقين على أراضيهم وعدم رؤية الأوروبي يستغلوها على أساس الرهنية ومنع اكتسابها لصالحهم، فبمجرد تحسينها ستكون أراضيهم محل طمع من طرف الدولة الفرنسية التي تجد دائما الذرائع لنزع ملكياتهم[1].

نقرأُ في مراسلة بتاريخ 05 جانفي 1863 المتعلقة بأرض الدومين والتي سلمت لسي محمد بن ويس كتعويض له عن تلك التي أخذت منه لأجل امتياز للمعمر كلومبيي (Colombier) ببني خذوا بمساحة 10 هكـ بالقرب من الآبار الرومانية على طريق مستغانم – غليزان، الأرض التي تشكل جزء من قبيلة عكرمة الغرابة المحصورة في قبيلة بني خدو التي تمس 03 جهات[2]. وقد عوض الأهلي بأرض من عكرمة الغرابة الحيازة التي وضع فيها من طرف المحقق كيارول (Cayarol) دون إبلاغ قيادات القسمة بمعسكر ومستغانم [3]. ما يفسر أنّ التعويضات والمبادلات العقارية وتثبيث الكولون من طرف مصلحة الدومين دون حتى استشارة القيادات العليا، بالخصوص فيما يتعلق بتعويض أهلي من قسمة إلى قسمة أخرى، وهذا ما أشارت إليه التعليمات التي تمّ تجاهلها من طرف مصالح الدومين، وهذا ما نُرأه في تعليمة 12-10- 1858 من طرف الجنيرال دي منتبراي (Demartimprey) قائد عمالة وهران أنْ يراعي محقق الدومين مسائل التعويض الاقليمي ما يناسب الأهلي، ولكن يبدو أنَّها مجرد تعليمات ورقية لم تراعَ فيها حقوق الأَهالي كلما تعلق الأَمر بالمشروع الاستيطاني .

[1] -Ibid.

[2] -Ibid, au sujet d'un échange de terre fait par le domaine en faveur des indigènes de la subdivision de Mascara, le 04 décembre 1862.

[3] -Ibid, au sujet d'une composation de terrain faite par le domaine au née Mohamed Ben Ouis, N° :13, Mostaganem, le 05 janvier 1863.

استمرت الاحتجاجات والمنازعات حول العقار طيلة الفترة الكولونيالية في شكل مقاومة سلمية خاضها الجزائريون ضد الاستعمار الفرنسي، وفي حالة الخوف من التمرد والعصيان نجد الادارة تعرض عليهم وعودا بالتعويض المالي والعيني وفي بعض الأحيان عروض وهمية هدفها سلب العقار. فـــفي الخواونة عرش لمحال قدموا عنوان ملك يرجع إلى الباي مصطفى على فليتا، عنوان الملك الذي عهد إلى مرابطين من أولاد سيدي سليمان بن داودْ، وسي أحمد بن عودة وسي العربي بن عدّة، العنوان الذي آثار تساؤلاتْ حول شرعيته بالنسبة للإدارة الكولونيالية بهدف التضليل عمداَ وأنّ الملكية دخلت بين اليدين ثم أودعت، وللتحقق أرسل سي أحمد بن عودة وسي العربي بن عدة إلى مستغانم أين احتجز من أجل الحصول على رد والهدف هو تأسيس الحصر والتجميعْ[1].

نقرأ في مراسلة بتاريخ الأوَّل من ماي 1863 احتجاج الشيخ محمد بوراس بمازونة الذي أكدّ أنّ الأتراك أعطوا هبة إلى أجدادهِ بـ 5/1 من المياه التي تنزل من مازونة إلى واريزان وتمّ استقدام الأَهلي حسب المراسلة إلى وادرهيو للاحتجاج على حقوقهِ والذي قدم بدوره مكتوب (عنوان) بختم مصطفى ابن ابراهيم الباشا التركي كمكافأة لسيدي محمد أبو طالب بن شارف وأولاد سيدي هني (أبناء أعمامهِ)في خمس المياه التي تأتي من مازونة إلى واريزان وأضاف أنهم كانوا يتمتعون بها خلال حياتهِ، وعند وفاته عاد الخمس إلى أبنائهِ الوراثة من الذكور، الخدمة التي أحتفظ بها في العائلة انطلاقا من الحبوس وتثبيت العقار، المكتوب كما أشارت المراسلة بتاريخ جمادى الثانية سنة 1213هـ الموافق لـ 10 سبتمبر 1798مـ .إلى جانب رسالة مرفقة بالإعفاء الكامل من الضرائب لمحمد الباي نهاية رمضان 1221هـ، 10 ديسمبر 1806مـ إلى جانب حكم صادر من طرف علماء معسكر (1839-1836). وقد رفض مطلب عرش أولاد العباس في طلبهم المتعلق بعائلة بوطالب بخمس المياه والذي خصص لهم من طرف

[1] -A.N.O.M, 30J12, C.C, Zemmorah le 30 juin 1862.

الأتراك وهذا حسب المراسلة ما يؤكد حقوق الشيخ بوراس المنحدر من أبو طالب بن شارف[1].

ما نلاحظه من خلال قراءة الوثيقة الأرشيفية هو أن الادارة الاستعمارية تدعي احترامها للملكية بناء على الوثائق المقدمة، في حين نجد في جوابها رأت أنّ المياه ليست موضوع ملكية خاصة وفق الفقه الاسلامي وهي تشكل جزء من أملاك الدولة، وللتحقيق في الملكية نجد الإدارة الكولونيالية ترجع إلى الجذور التاريخية للشيخ محمد بوطالب كأحد المرابطين صاحب هيبة كان يمارس العلوم الباطنية (Sciences occultes)[2] ما يوحي الهدف من تشكيكه في العلوم المقدمة. وحسب المراسلة فلقد استفاد من الطبقة غير المتعلمة التي تخشى الحكومة التركية وأدرجت نصا لأبي راس الناصري لم تحدد مصدره بهدف ضرب هذه القامة العلمية، وهي أقرب إلى التلفيقات بهدف تحقيق أهدافها في التمويه وتشويه سيرة أبو طالب التي ادعت انّه مارس تأثيرا على السكان وهذا ما جعل الأتراك يخصونه بامتيازات من أجل تجنب الإضطرابات والإبقاء على الخضوع والسلام العام، وهنا تتسآل الإدارة الكولونيالية أنه قبل الشروع في توزيع مياه واريزان، ما هو الدفع الذي يجب تسليمه للعنوان التركي الذي يعطي نصف مياه واريزان إلى عائلة بوطالب بنية التعويض[3].

خلال تطبيقات قانون 28 أفريل 1887 على عرش الشوالة قدمت العديد من الشكاوي للمطالبة بالملكية الملك التي أقرتها لجان التحديد والتوزيع كأراضي جماعية (سبيقة) فقدمت العديد من الشكاوي كما هو مبين في الملاحق من طرف أهالي العرش بتاريخ 08 مارس 1892 من طرف الطاهر بالحيرش ومحمد بن سيد احمد... باسم جماعة العرش حيث ورد التالي: " شكايتنا حول بلاد العرش كله، ونقول لماذا كل

[1] - A.N.O.M, 30J12, C.C, de Mina et Chélif ; Oued Rhiou, le 01 mai 1863, N° :71 , Chef D'Escadron.
[2] -Ibid.
[3] -Ibid.

الأعراش المحيطة بنا بلاد ملك لهم وعرشنا الذي يرجع لنا سابقا ... فهي ملك لناَ واتخذناها من آبائنا واجدادناَ ملكنا لنا."[1]

وفي نفس السجل نقرأ شكاية بتاريخ 15 مارس 1892 لـــ الميهوب بن قدور قايد أولاد زيد ويحي بوختاش من بني لومة والشيخ بن دحمان من بني يسعد القاطنين بالشوالة :" نحن المشتكين على البلاد المذكورة في الرقم 01، البلاد هي ملكنا والبايلك لم يسأل فيها قط، هذا الرقم كله ملك لنا من أجدادنا والوثائق نراها بيدنا.[2]" وقد اعترض على الشكاية الأخيرة بتاريخ 13 أفريل كما هو مبين في الملحق المرفق من طرف السيد مدير الدومين باعتبارها أراضي غابية تدخل ضمن أراضي البايلك بموجب الفصل الرابع العدد الثاني من قانون 16 جوان1851 [3]. **الملاحق رقم : 46**

وكأَحد الحيل والمراوغات الكولونيالية أنّه خلال تقديم الوثائق والعقود للجان التحقيق وماسحو الأراضي والمحقق المحدد ... أثناء التطبيقات العقارية والتشريعية من طرف الأهالي الجزائريين لإثبات ملكياتهم، قام هؤلاء بإضاعة الكثير من الوثائق بنية الإضاعة و التي طالب بها الجزائريون لتقديمها الى المحاكم لاثباث شرعية أراضيهم، كما تبين الوثائق المرفقة والمرفوعة إلى محافظ عمالة وهران حيث طالب أهالي عرش الشوالة بضرورة استرجاعها[4] وكنموذج على ذلك ورد التالي في أحد الشكاوي الموجهة الى الحاكم العام بتاريخ 22 ديسمبر 1891 :" إلى حضرة السيد البريفي حاكم ديرت وهران السلام وبعد خدومك بالصافا عبد القادر من عرش الشوالة من دوار القدادرة يطلب من المحافظ يبحث له عن الكواعط نتاع البلاد إلى أعطاهم للجوميط جوسود مفوض التحديد للشوالة وهم أربعة كواعط المتجمين عندكم، الكاعط الاول نتاع سيدي مرزوق والزاوج نتاع العاصنين والرابع نتاع الأحد... واليوم يا سيدنا نطلب من الله ثم من عبادك ... تبعث لي الكواعط على خاطر الشرع علينا في زمورة،

[1] -A.N.O.M, 2N28, Chouala, propriété indigénes, exécution de la loi du 28 Avril 1887., Registre des réclamations, 15 mars 1892.
[2] -Ibid.
[3] -Ibid, février 1892.
[4] -Ibid.

نطلب من الله ومنك توصل لينا حقنا ومعندناش وين عليك وكتب الحروف خدومك **بالصافا عبد القادر** سانجع الشوالة[1]." **الملحق رقم:47.**

وفي شكاية أُخرى بتاريخ 16 ديسمبر 1891 ورد التالي :" من طرف السعادة العالية الفرنصاوية الجمهورية بإذن الأمانة إلى سعادة السيد البريفي ثم السلام عليك وبعد ياسيدي لعلمكَ خذيك ذاكر اسمه بعد الجواب وهو يقولك سنة 1890 دفعت كواعط متاع البلاد للسيد جسود الذي خرج من بلاد الشوالة السنة المذكورة وتراني شكيت مرة بعد مرة على الكواعط نتاع بلادنا التي تسمى نتاع مرزوق والمزاوع والعصانين ببلاد الشوالة وهو الجوميط يدبرنا على وثائقنا بهم وقع علينا الشرع متاع هذه الوثائق المذكورين ولم نجد وثيقة نقابل بها، نطلب من الله ومنك تأمر الجوميط جوسود يحوس على وثائقنا دفعناهم بيدهِ ثمانية عشر وثيقة فردّ منها بأربعة عشر، وأربعة كواعط ضاعوا مع الترجمة بعذا اعلمتك وكتب خديمك **بلطلق عبد القادر** نجع الشوالة دوار القدادرة والسلام[2] ." **الملحق رقم:48**

من خلال هذه الرسائل نقرأ عبارات التودد والاستغاثة لاسترجاع الوثائق الضائعة المسلوبة وكلمات الاستعطاف فبعد الإرادة الالهية تحضر إرادة السلطة الكولونيالية، وهذا بعد أن حوصر الجزائري بين سلب عقاراته ومعها وثائقه والمحاكم التي أضاعت له جل حقوقهِ. وعليه فإننا نلمس من خلال قراءة جل الاحتجاجات الغيرة الوطنية والتمسك بالأرض تتدفق بين السطور دفاعا عن حقوقهم و أملاكهم، وفي نفس الوقت تكشف عن المخطط الاستيطاني وتنم عن مدى الوعي بمصالحهم وحالة من حالات الرفض لإجراءات الفرنسة.

ما يلاحظ وتبعا لقانون فارني 26 جويلية 1873 انتشار البيوع بحضرة الموثقين بين الأَهالي والمستوطنين عقب تفتيت وإنشاء الملكية الفردية، لعدة دوافع منها الرغبة في توسيع ملكيات المستوطنين بمحاصرة الأراضي الجزائرية من طرف ملكيات الكولون وخضوع الجزائري لضغوطات من بينها الوقوع في المديونية وعدم القدرة على التكيف

[1] -Ibid.
[2] -Ibid.

مع الاقتصاد الكولونيالي الرأسمالي الجديد، فأغلب الأراضي التي بيعت للمستوطنين كانت محاطة بأراضي المشترين من الكولون وتقع في أماكن هامة كما تبين العقود المدرجة حيث خصوبة التربة وقريبة من الطرق البرية و الإستراتجية. القانون الذي حوَّل الأرض الجزائرية إلى سلعة تجارية بينَ أيادي المضاربين بالخصوص اليهود، وكنماذج على ذلك العقود التي وضع في مقدمتها لدى الموثق العبارة التالية تنفيذ القانون الشرعي 26 جويلية 1873 المادة 26، (exécution de la loi du 26 juillet 1873 article 26) ومن ذلك العقد الذي تمّ بمكتب السيد مازران (Mazeran notaire de Relizane) الموثق بغليزان :" أنه بمقتضى رسم صدر من السيد مازران الموثق بغليزان المؤرخ في 24 جانفي 1878 سجل كما يجب حيث اشترى جاك بيراط (Jean Peyrat) المالك الساكن بوادرهيو من عمالة وهران من محمد بن المداح ومحمد بن مصطفى بن المداح المالكان الساكنان بالدوار الأهلي عبد القوي من دائرة وادرهيو، أرضا معدة للحرث المسماة بالفيضة وبلاد المداح (El Fidha et Bled El Meddah) الكائنة بعبد القوي من أراضي وادرهيو من عمالة وهران قدر مساحتها 82 هكـ و 08 آر المحدودة جوفا بالطريق المسماة بطريق الترك الهابط إلى الخرار المعروف بالخادم (Kharar dit Khadem) وفي الجنوب من خلال طريق قديمة و طريق السكة الحديدية وأرض الحاج محمد بن سبع وشرقا بطريق وفيضة ولد العربي بن عابد وغربا بطريق وفيضة بن يمنية بن الفرجاوي بمبلغ قدرة 1.641 فرنك و 60 سنتيم[1]."

ولدى نفس الموثق ورد التالي :" أنه بمقتضى رسم صدر من السيد مازان موثق بغليزان من عمالة وهران المؤرخ في 25 جانفي 1878 وسجل كما أشار السيد اسحاق حنون وأخيه يوسف حنون (Issac Hanoun et Joseph Hanoun)التاجران الساكنان بوادرهيو من عمالة وهران من الحاج عبد الله بن سالم ومحمد بن سالم ذوي الأملاك الساكنان بكمون عبد القوي من دائرة وادرهيو أرضا معدة للحراثة المسماة الفيضة

[1] -Courrier de Mostaganem, Jeudi 20juin 1878, N° :883.

الحاسي (Fidha-El Hassi) الكاينة بدوار عبد القوي من دائرة وادرهيو مساحتها 14 هكـ و 42 آر و 09 سنتيار المحدودة في الشمال من خلال طريق السكة الحديدية وبلاط بيراط (Peyrat) الفرنساوي، الذاهبة من وادرهيو إلى طريق الحديد و شرقا بأراضي المختار بن مونة أو بن موسى وفي الجنوب بأراضي الكولون بوادرهيو، بيعت بثمن 500 فرنك مقبوضة على الوفاء والتمام ..."[1]

العقد الثالث ورد فيه التالي:" أنه بمقتضى رسم صدر من السيد مازران الموثق بغليزان بتاريخ 31-01-1878 اشترت السيدة جوزيف ماري ربود زوجة السيد قينيط (Joséphine Marie Reboud épouse Guignette) المالك الساكن بسانت أيمي (جديوية) من دائرة وادرهيو من عمالة وهران من الحبيب بن اسعيد ذوي الأملاك الساكن بالدوار الأهلي الحمادنة من دائرة وادرهيو أرض معدة للحراثة المسماة بالسابقة (Sabga) الواقعة بالدوار الأهلي الحمادنة من دائرة وادرهيو من عمالة وهران قدرت مساحتها بـ نحو 20 هكـ المحدودة في الشمال بطريق الترك الذاهبة من غليزان إلى الجزائر وفي الجنوب بالطريق السلطانية الجديدة (Nouvelle route nationale) وشرقا بأراضي مورسي قرانيي (Nourcet et Granier) وغربا بأراضي المشترية بثمن قدرهُ 540 فرنك، أحضرت المشترية بالبعض وبريت ذمتها منه .."[2].

وكنتيجة لتطبيقات القرار المشيخي 1863 على عرش مازونة ، حيث أبدت الإدارة الكولونيالية رغبتها في ضمن أراضي حبوس سيدي عمّار* إلى مصلحة أملاك الدولة لأهميته في المشروع الاستيطاني ولموقعه الهام ومساحته الواسعة والذي كانت تستفيذ منه 200 عائلة في مساحة إقليمية تقدر بـ 5.049هكـ و 79 آر و 13 سنتيار الواقع 12 كلم عن المركز الاستيطاني المقترح وادرهيو وجديوية والقريب من السكة الحديدية طالبت بها إدارة الدومين على انها ملكية حبوس يجب إدراجها ضمن أملاك الدولة لاهميتها في المشروع الاستيطاني، الامر الذي خلق صراع بين الأهالي والإدارة في

[1] -Ibid.
[2] -Ibid.

*- سيدي عمّار: من ذرية سيدي بوعبد الله المغوفل، استقروا في المنطقة خلال سيطرة لمحال.

المحاكم وهذا ما نقرأة في الوثيقة المرفقة : **الملحق رقم : 49** حيث وكلوا بمحكمة مازونة القسم 15 كل من محمد بلقندوز و المولود بلقنذوز وكيلا عنهم لاستخلاص أملاكهم.

شكاوي الجزائريين التي جاءت كردة فعل على القوانين العقارية فقيدت في سجلات خصصت لإحتجاج فقانون 1873 حول جميع المنازعات المتعلقة بالحدود وعقود الملكيات إلى قاضي الصلح الفرنسي، فكان يلجأ الأهالي إلى الوالي أو الحاكم العام إذ ضاعت جل الحقوق ومن ذلك حقوق المتغيبين والمرفق التالي شكاية المدعو قدور ولد عدة بن موسى من دوار أولاد بوعلي إلى حاكم عمالة وهران عن تغيبه لحظه مباشرة العمليات المتعلقة بتأسيس الملكية الفردية والتي إقتصرت على فترة زمنية قصيرة [1] **الملحق رقم: 50.**

فقانون 1887 حدد مدّة شهرين لتقييد الشكايات في بلد يفتقر لوسائل الإعلام والمواصلات وتعيين الأفراد وتحديد الملكيات وفق مخططات الاستيطان المبنية على معطيات إستراتيجية وإقتصادية، فضاعت جل حقوق الجزائريين أمام عمليات تفتقر للدقة وتتسم بالسرعة و بين أروقة المحاكم في ظل تسلط الحكم المدني. وبالتالي فزيادة على الانتفاضات والهجرات وأعمال الإنتقام الفردية كان أسلوب الشكاية أو العريضة أسلويا اتخده الجزائريونَ لتعبير عن ظلمهم واستيائهم والدفاع عن وجوده، الأرض التي كانت تمثل لهم الارتباط بالماضي والشرف والوطن والهوية المستمدة من الشريعة الإسلامية ورمزا للتلاحم والتضامن، وهذا ما نقرراه بين السطور في الشكايات ضد مختلف التعديات التي طالت العقار مهما كانت طبيعتهُ.

1- Ouled Bouali, pétition de Kaddour Ouled Adda Ben Moussa, 08 :2N76, Tribu A.N.O.M novembre 1883.

02-التقهقر الديمغرافي بالمنطقة 1863-1900:

صرح لاموريسيار قائلا : " على المنتصر تطبيق قانون الغالب، فالعرب الذين خُطِّموا عسكريا يجب أن يُحَطَموا إقتصاديا، وهم مجبرين طوعا أو كرها على ترك أراضيهم للمستوطنين.[1]"

أدت السياسة الكولونيالية إلى خلل في الخريطة الديمغرافية في المنطقة المدروسة كعينة لما حصل في الجزائر، ممّا خلق حالة من لا استقرار الاجتماعي والسكاني، في مقدمته سياسة الإبادة والتهجير والتقتيل التي تخللت الانتفاضات الشعبية، فخلال انتفاضة فليتا 1864 والتي انتشرت في بلاد بني وراغ وبني مسلم وكل المنطقة، مما اضطر السلطة الاستعمارية إلى إخمادها وفق سياسة الأرض المحروقة وهذا ما ورد على لسان لاباسي :" من جوان 1864 كان التالي:

-02 جوان تمَّ حرق أراضي أولاد صابر وأولاد ايعيش وأولاد خويدم، في 03 جوان ضربت كل قبائل عمي موسى وفي 04 جوان اخترق منحد وادرهيو من طرف طابور لاباسي وروز وأحرقت قرى مكناسة.[2]" وعقب الانتفاضة صودرت آلالاف الهكتارات وتمَّ نفي 300 ثائر إلى جزيرة كورتي وكورسيكا وكاليدونيا الجديدة، زادها حجم الضرائب والغرامات المالية المفروضة على الجزائريينَ، بلغت في دائرة مستغانم خلال أشهر أوت 1865 و جانفي 1866 و سبتمبر 1866 ما قيمته 1.227.696 فرنك و 80 سنتيم[3]من مجموع الضرائب التي ارتفعت خلال شهر اكتوبر 1866 إلى 6.482.544 فرنك و 85 سنتيم كغرامات حرب[4]، **الملحق رقم :51** وهذا ما رصدناه من خلال الوثائق الأرشيفية إضافة إلى استمرار ضريبتي الزكاة والعشور

[1] -djerbal, Youcef : La France en Algérie , Bilans et contreverses ,Vol 01, Ed, O.P.U, Alger, 1995,P :82.

[2] - Goldzeigeur , Annie, Rey : Le royaume arabe, la politique Algérienne de Napoléon III 1861-1870, P :301.

[3] -A.N.O.M, 2H52, Insurrection 1864-1865, Amendes, Oran, 08 Octobre 1866.

[4] -Ibid, recouvrement du complément des contributions de guerre frappés en Algerie ; lettre à le maréchal de France, Paris 23 Octobre 1866

في أوساط القبائل المتضررة لتصنف المنطقة ضمن الأقاليم الأكثر بؤسا **الملحق رقم: 52** . المبالغ التي حوّلت لدعم المشاريع الاستيطانية بما يخدم الكلولون منها الهياكل القاعدية في عمي موسى وغليزان وزمورة يلل ذات بعد عسكري دفاعي بلغت قيمتها 2.458 فرنك و 42 سنتيم[1] كما **يبين الملحق المرفق رقم: 53.**

قادت السياسة الكولونيالية إلى ارتفاع معدل الوفيات في أوساط قبائل المنطقة الأمر الذي أدى إلى تهديد الوضع الديمغرافي، كنتيجة لعمليات إفقار الفرد الجزائري، ففي مواطن فليتا والظهرة والونشريس:" تراوح التناقص ما بين 30 إلى 60 بالمائة وفي مجال مينا وأولاد بوعفان 65.7 بالمائة وأولاد بوعلي والونشريس وحول غليزان 62.4 بالمائة وفي بني زنطيس على سفوح الظهرة 58.5 بالمائة وبأولاد يايا بجبال زمورة لم يبق سنة 1869 إلاَّ 791 فردا من مجمل 2.460 فردا الذين شملهم إحصاء سنة 1866 ما يمثل خسارة بـ 67.8 بالمائة"[2]. مما أدى إلى زوال قبائل بهدف كسر المقاومة ضد السلطة الاستعمارية، بل إلى افراغ المناطق من الساكنة جراء عمليات الإبادة والحرق والعقوبات الجماعية فكنتيجة لانتفاضة 1864 غادرت 341 خيمة مواطن فليتا تاركة أراضيها ولجأت إلى قسمة معسكر فرارا من أعمال القمع[3].

والجدول التالي يوضح حالة التقهقر السُّكاني في بعض القبائل ومنها قبيلة أَولاد العباس 1867-1897:

[1] -A.N.O.M :2H52, Insurrection 1864-1865 ; Amendes, Relevés des dépenses concernant les travaux exécutés dans la Sub de Mostaganem pendant le derniere insurrection, Mostaganem le 19 Janvier 1865.

[2] - Goldzeigeur Annie, Rey :Op, P :453.

[3] -A.N.O.M, 2N75 , Ouled Bel Haia, Sénatus- consulte, Note sur la tribu, 19 mars 1893.

السنوات	القبيلة	الدواوير الأهلية	السكان (نسمة)	المساحة الإقليمية	ملاحظات
1867	أولاد العباس	-قرواو -أهل قرين -واريزان	6.462	17.018هكـ	اقتطع 4.153 هكـ لخلق عين كرمان – وادرهيو دوار واريزان ألحق خلال هذه الفترة في جزء منه بلدية عين كرمان وجزء منه بالبلدية المختلطة سيدي أمحمد بن علي (Renault)
1897			5.333 نسمة	12.865 هكـ	

Source :Lecq,M, H, Commission d'étude des améliorations à apporter dans la situation agricole de la Vallée du Cheliff, Rapport à Monsieur le gouverneur général de l'Algerie, Alger, Imprimerie orientale, 1898, PP :122-123.

ما يلاحظ من خلال الجدول حالة التناقص الديمغرافي في العرش في مدة 30 سنة بمعدل 1.119 فرد وهذا كنتيجة لسياسة التفقير بسبب سلب العقار و اقتطاعهِ لصالح إنشاء المراكز الاستيطانية وتوسيعها، إضافة إلى حجم الضرائب الباهضة التي بلغت في العرش ما قيمته 29.163 فرنك سنة 1867 في حين بلغت سنة 1897 ما قيمته 34.840 فرنك كان يوجه أغلبها لدعم المشاريع الاستيطانية لصالح الكولون.

وبمأنَّ جلَّ القبائل الممتدة ما بين **منخفض مينا والضفة اليسرى لشلف** ما بين 1866-1870، خضعت لتطبيقات القرار المشيخي (Sénatus-Consult) 1863 الذي أدى إلى تحطيم التركيبة الاجتماعية للمجتمع المحلي بالمنطقة لتصنف ضمن المناطق الأكثر تضرراً حيث سجلت 1.383 ضحية في الفترة الاستعمارية بالخصوص

في المناطق النائية الجبلية ما بين وادي مينا ووادرهيو بالخصوص التي شملتها انتفاضة 1864 ".[1]

في حين انعكست السياسة الكولونيالية بالجزائر بالإيجاب على المستوطنين الأوروبيين و بالسلب على العنصر المحلي الجزائري، أمام تقلص نصيب الفرد الجزائري من الحبوب والمساحات الزراعية على حساب توسع زراعة الكروم والمحاصيل الصناعية الموجهة لخدمة الاقتصاد الكولونيالي الرأسمالي. فبينما ظلت مساحات الجزائريين تعرف انكماشاً بفعل القوانين العقارية الجائرة ظلت مساحات المستوطنين الأوروبيين تعرف اتساعا، ضف إلى ذلك الدعم المالي المصحوب لهذه الفئة الدخيلة التي ازدادت ثراء . إذ انتهجت السياسة الكولونيالية عمليات الإفقار والإهمال اتجاه السكان الجزائريينَ بداية بالتشريعات العقارية وبالتحديد قانون فارني 1873 الذي أباح التسويق في الأراضي الجزائرية إلى المعاملات الربوية والضرائب الثقيلة العينية والنقدية والرهنية، التي أنهكت جيوب الجزائريين وحولتهم إلى خماسين وبروليتاريا كادحة في المدن الهامشية كحي الزنوج أو القرابة بغليزان، لتظهر فئة الفلاحين من غير أراضٍ وفلاح بدون عمل مسخر كأجير لخدمة الكولون والأرستقراطية والبرجوازية الجزائرية وهذا ما نقرأه في تقرير سبتمبر 1866 :" الأَهالي ومن أجل البحث عن وسائل معيشية أُخرى و لتخفيف مأساتهم جراء المحاصيل الضعيفة لسنة 1866، ومن بينها تلك القبائل المجاورة لمراكزنا الاستيطانية فالبعض شكلوا أيادي مساعدة للمزارعينَ الأُوروبيينَ والآخرونَ ذهبوا ليطالبوا بالعمل في ورشات السكة الحديدية... السكان العرب خلقوا موارد ذات قيمة وأصبحوا في نفس الوقت بالنسبة للكولون كما للمقاولينَ وسيلة بالغة المساعدة للأشغال الاستيطانية الكبرىْ[2]." ومع ذلك استمر تحصيل ضريبة العشور إلى مصلحة الضرائب (Service de contribution) - كما اوضحنا أعلاه- دون مراعاة الظروف الاقتصادية

[1] -Sari, Djilali : Le désastre démographique de 1867-1868 en Algérie , Alger , 2010 ; P :119.
[2] -A.N.O.M : 32J1, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois de septembre 1866.

والاجتماعية والطبيعية للجزائريين. إلى الكوارث الطبيعية على رأسها الجفاف 1865 صاحبه الجراد 1866 .

إنَّ الفقر الذي أصاب العنصر المحلي بالمنطقة المدروسة كعينة عن الجزائر يرجع إلى الأسباب التالية :

- الابتلاع المتزايد للأراضي الجزائريين الفلاحية الخصبة والرعوية مما أثر على الحياة الاقتصادية الزراعية وأثر على الظروف المعيشية للجزائريين جراء افراغ المطامير من مخزونها، التي كان يحتاطُ بها الجزائري في أوقات الفاقة والكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية وفي المقابل احتياطي المستوطنون من الحبوب لم ينقص منه شيء وبالرغم من ذلك لم يخطر ببال أحد الرسميينَ أو من الخواصْ أن يبدلَ يد المساعدة للجائعين[1]. في ظل سياسة فرنسة الأراضي وجمع الجزائريينَ وحصرهم (**Cantonnement**) في مناطق محددة لا تتناسب وعددهم ولا احتياجاتهم مما أدى الى تقلص مواردهم الزراعية والرعوية .
- الفاقات والمجاعات التي ضربت المجتمع المحلي بالمنطقة و التي ترسخت في ذاكرة الجزائري بالتأريخ لها بأعوام هذه الكوارث بعام الجوع وعام الشر (1867-1868) وعام الجراد (1866) الذي ترتب عنه إصابات بالتسمم في المياه مما ساعد على انتشار الأوبئة والامراض كالتيفوس والكوليرا لم تسلم منه حتى الحيوانات ، وهذا ما نقرأُه في تقرير ماي 1866 " جفاف طويل والسبب الأوَّل لهذه الحالة غزو الجراد، قبائل آغاليك الظهرة الأكثر عناء من هذه الكارثة، خسرت الحبوب التي تكبدوها لقد رأوا أشجارهم الجميلة من التين قد دمرتْ تماماً كارثة كبيرة ضربت مواردهم في كل المناطق الاستياء عميقْ[2]". وخلال شهر جوان لنفس السنة **(1866)** ورد التالي : " الأهالي مستاءون يقضون جلَّ وقتهم في الفتك بالجراد الذي أصاب بالفعل بالكثير من الضرر، هذه السنة ستكون أكثر سوءا ، الحبوب في تناقص محاصيل السنة الأخيرة الآمال فيها ضعيفة و كذلكَ محاصيل أشجار التين

[1] - الأشرف، مصطفى: الأُمة والمجتمع، تر: حنيفي بن عيسى، الجزائر،م.و.ك،1983،ص:15.

[2] -A.N.O.M:32J1, Rapport du bureau des affaires concernant les faits accomplis pendant le mois de mai 1866.

لمعظم قبائل الدائرة ... المأساة بدأت وتمّ استشعارها في عدة نقاط تشكلُ تهديدا حقيقيا[1]."

ومن الأمثلة على ذلك قبيلة أولاد رافع باقليم زمورة بحيث تذكر التقارير أنَّها عانت كثيرا من أزمة 1866-1868 بحيث فقدت سُدس السكان جراء المجاعات والأوبئة إذ نقص عدد السكان إلى 384 فرد إلى جانب خسائر في الثروة الحيوانية بشكل عظيم بحيث أصبحت القبيلة لا تشمل إلاَّ 11 حصان و 6 بغال و 12 حمار و 65 بغل و 1.027 خروف و 574 من الماعز، وقدرت الضريبة خلال 10 سنوات الأخيرة بـ 5.191 فرنك و 68 سنتيم نفس المتوسط بلغ في السنوات الثلاث الأخيرة وُجد منخفضا بـ 769 فرنك و 80 سنتيم[2] . ومن الأَمثلة على ذلك أيضا قبيلة أولاد راشد كما باقي قبائل فليتا عانت بقوة من أزمة 1867 فخلال سنة واحدة و مقارنة الوضعية الإحصائية لسنتي 1867-1868 يظهر الانخفاض جليا بحيث فقدى ثلث سكانها[3]. ومن أكثر القبائل بؤسا قبيلة أولاد بلحي فمن خلال الأرقام التي تركها المكتب العربي فقدت من 1867 إلى 1868 حوالي 1.176 فرد و 253 حصان و 1.271 من الثيران و 13.705 من الخرفان والماعز[4] ما يعني هلاك الثروة وامكانياتها المادية والبشرية، القبيلة التي كان طرفا مهما في ثورة لرزق بلحاج 1864.

- انعكاسات الانتفاضات و المقاومات جراء افراغ السكان من الأراضي كنتيجة للقمع وضرائب الحروب التي انهكت الأهالي فقبيلة فليتا فرضت عليها الضرائب التي انكتها بالكامل جراء صورة 1864 وفي شهر أوت 1865 حوالي 99 سجين أُرسل الى مستغانم و 100 سجين آخر وضعوا في زمورة، وفي شهر شهر نوفمبر 1865 341 خيمة من فليتا فرّت من البلاد، ولجأ أغلبها إلى قسمة معسكر يذكر التقرير

[1] -A.N.O.M, ibid, mois juin 1866.

[2] A.N.O.M,2N88 ,Ouled Rafa, extrait des procès verbaux du conseil de gouvernement, séance du 17 mars 1869.

[3] -A.N.O.M, 2N88, Ouled Rached , application de Sénatus Consulte, Mostaganem, 05 février 1870.

[4] -A.N.O.M. 2N75, Ouled Bel Haia , C.M, Zemmorah, Notice historique sur la tribu, 25 février 1893.

أنّ فليتا لم يكن لديها الوقت الكاف لإعادة بناء نفسها من جديد بالخصوص من مجاعة 1867 التي أغرقتهم مرة أخرى في البؤس[1].

- انتشار الأمراض والأوبئة التي أهلكت المجتمع المحلي و منها داء الكلوليرا والطاعون وغيرها من الأَمراض الفتاكة يذكر تقرير ديسمبر 1863: " أنّ وباء حمى متقطع ومعقد الملاريا الدماغية (**L'accès pernicieux**) تمّ ظهوره بتاريخ 08 ديسمبر 1863 بقبائل مديونة مازونة... وأدى إلى وفيات كبيرة، وبتاريخ 16 ديسمبر سجلناَ في قبيلتين 58 حالة وفاة خلال غزو المرض، السيد فيدال **(Vidal)** موظف من الدرجة الأولى هذا الطبيب حاليا في مازونة مع الأَدوية وفي هذا المكان ساح في القبائل المتضررة من هذا الوباء وعمل في وسعهِ لإنقاذ الأهالي[2]." كما يشير تقرير أوت 1865: " إنَّ الوضعية الصحية لا ترقى إلى المستوى المطلوب فالعديد من القبائل انتشرت فيها الحمى بالخصوص تلك المجاورة لمستنقعات[3]".

ويضيف تقرير أكتوبر 1865 :" إنّ الوضعية الصِحيَّة تركت نُقصا، الحمى المتواترة متواصلة في الضرر فقد مست العديد من أجزاء مستغانم، نسب الوفاة كبيرة جداَ في هذه الظروف الإدارة تدخلت للمساعدة في حدود إمكانياتهاَ للأهالي الطبيب المكلف بمصلحة الصحة بالمكتب العربي حرصَ على صحة القبائل التي تضررت، بتوزيع حبوب الكانين **Des pilules de quinine** التي تمت بشكل واسع وبالشكل الممكن، وبفضل هذه الرعاية وهذه النجدات للعديد من الأَهالي تمّ إنقاذهم من الوباء الذي أصبح في طريقه إلى الزوال".[4]

- المديونية والقروض الربوية إذ يشير تقرير شهر أكتوبر 1866 " إنّ موسم الحرث قد بدأ مع أواخر 15 من شهر أكتوبر وقد وجد الأهالي أنفسهم في مأزق الحرثْ الذي شمل نطاقا ضيقاً، فالأهالي ليس لهم حبوب البذر والحصول عليها يستوجب

[1] -A.N.O.M, Ibid.
[2] -Ibid, Rapport mois décembre 1863.
[3] -Ibid, Rapport mois d'aout 1865.
[4] -Ibid, Rapport mois d'octobre 1865.

عليهم تغطيتهاَ بالقروض الربوية بشروط مدمرة ففضل الكثير منهم عدم الحرث هروبا من هذه الأصناف من الديون[1]."

- عامل الجفاف الذي استمر لفترة طويلة والذي حال حسب تقرير شهر ديسمبر 1866 إلى توسع عملية الحرث بالمنطقة مما آثار مخاوف الأهالي إذ لم تتهاطل الأَمطار سنة 1867 ستكون سنة فاجعة كما كانت سنة 1866[2]." وهذا ما انعكس على الانتاج الفلاحي وأدَّى إلى تناقص في انتاح الحبوب بكافة أنواعها وقد أشار تقرير جويلية 1866 "أن القمح والشعير يجلب إلى الأسواق بكميات قليلة جدا، مما أدى إلى ارتفاع ثمنهِ والذي خارج نسب الموارد[3]." وتشير الوثائق الأرشيفية أنّ سوء الظروف أدى إلى تدهور الأوضاع السياسية بالمنطقة جراء دمَار الحملة الفلاحية فقبائل المنطقة لا يمكنها الاعتماد على إنتاج مصادر أخرى كالمواشي مما تسبب في انتشار الأَمراض بسبب الجفاف الذي عصف بالبلاد[4]".

ورد في مراسلة بتاريخ 07 جوان 1877 تخص ملحقة زمورة أنّ انتاج الحبوب رديء وأنَّ البذر تمّ في وقت مبكر وبسبب الجفاف لم ينتج شيئا ... ففي قبائل أولاد سويد والعناترة وفي الدواوير الأهلية (أولاد زيد قبيلة اولاد يحي) وبن عودة واد حامول(لمحال) لا يوجد على الإطلاق شيء لا انتاج ولا رعي... وفي قبائل الحرارثة وبني درقن وأولاد سيدي أحمد بن محمد وأولاد بلحي وأولاد سيدي لزرق وأولاد سيدي يحيى بن محمد وأولاد سيدي يحيى وأولاد رافع المحصول ناقص وفي عدد من الدواوير المردودية ستكون بنصف المحصول وفي القبائل الأُخرى من جيد إلى سيءْ[5].

مما جعل المحصول مفقودا في 05 قبائل أو دواوير أهلية وفي القبائل الثمانية الأُخرى نصف المحصول وأثبتت المعلومات التي قدمها الزعماء الأهالي أن 10 قبائل بالملحقة لا يمكنها التزود بالحبوب في السنوات القادمة ، فعلى على سبيل المثال أشار

[1] -Ibid, Rapport mois d'octobre 1866.
[2] -Ibid, mois de Décembre 1866.
[3] -Ibid , mois de Juillet 1866.
[4] -Ibid, rapport mois d'aout 1866.
[5] -A.N.OM, 14H37, Famine 1868 , affaires arabes, division d'Oran, annexe de Zemmorah , N° : 527, Sujet des populations indigènes dans les tribus, Zemmorah le 07 juin 1877.

التقرير أنَّ قبيلة أولاد راشد لا تحوز الامدادات الخاصة الكافية للبذر لبلوغ نهاية الشتاء. مما اضطر أهالي فليتا إلى بيع بعض مواشيهم لكي يتمكنوا من دفع ضريبة الزكاة التي يجب دفعها في الشهر الجاري من جوان 1877، الأمر الذي دفع الزعماء الأهالي ووفق تعليمات الإدارة الكولونيالية إلى مساعدة الجزائريين المتضريين و بأن الماشية لا قيمة لها في الأَسواق وأنَّه من الأفضل الحفاظ عليها لأكبر وقت ممكن . وأشار التقرير إلى انّ الأهالي أجمعوا أنّه إذا جاءت أمطار الخريف في وقتها بوفرة فإن الأَزمة سيتم تجاوزها ولا تترك أثرا، في حين إذا حدث العكس وسقطت الأمطار متأخرة وبكميات قليلة فإن الوضعية تصبح أكثر انتقادا[1]. ما يعني أن الأهالي الجزائريين كانوا يعتمدون في عمليات السقي على ما تذره السماء من امطار على غرار الأوروبي الذي دعم بشبكة ضخمة من الموارد المائية من خلال السدود ومدها بقنوات المياه التي تحت ضغط شكاوي الكولون لري ملكياتهم الزراعية الواسعة على حساب تحويل المجاري المائية بما يخدم زراعتهم وهذا ما نقرأه في شكوى المعمر قورناي (Gourany) بغليزان في رسالة موجهة إلى الحاكم العام بتاريخ 19-08-1862 حول نقص المياه بمحيط مينا من حيث التوزيع، والذي تعود أسبابه حسب الرسالة إلى إفراط الأهالي في استخدام المياه في الجزء الأعلى من واد مينا، وإلى استغلالهِ من طرف آهالي المنطقة المجاورة لمزرعتهِ ممّا أدى إلى تناقصهِ وتوقفهِ في الجزء الأسفل[2].

علما أنَّ الادارة الكولونيالية أخضعت في هذه السنة قبائل ملحقة زمورة إلى ضريبة الزكاة بحيث تم إحصاء 2.007 من الثيران و 17.477 من الخرفان و 2.709 من الماعز في حين احتوت مطامير التخزين للجماعة ما قيمته 7.230 هيكتولتير و 80 لتر وأشار التقرير أن الوضعية الأخيرة تدل على ان هذا الرقم ليس متنوع وانه ستقدم

[1] Ibid.

[2] -D.A.W.O : 3R29 , Services des Eaux, Relizane, 1850-1870, Mostaganem, 19-08-1862, N° :5812.

دفعات للقبائل التي تفتقر للبذور الحرث وقروض بضمانات تقدم للفلاحين لسد حاجياتهم .[1]

أمَّا في دائرة عمي موسى فقد تقرر أنَّ احتياطي الامدادات (approvisionnement) للأفراد متوفر بجدية لدى الخيم الجيدة فقط (les bonnes tentes) في حين منعدم بالنسبة للخماسين والفلاحين، وأشار أَيضا أنَّ ظروفهم ستكون لسنة أو سنتان على الأَقل أكثر صعوبة وعدم الاستقرار خلال السنوات الست والثمانية الأخيرة من عام 1877 وأمام السعر المرتفع للحبوب والمغري أَشار إلى أنَّ ذلكَ من شأنهِ ان يدفع بعض الفلاحين الأَغنياء إلى بيعِ جزء من احتياطاتهم [2]. في حين أَبدى تقرير حول عين كرمان وادرهيو بتاريخ 27 أفريل 1878 أنّ وضعية الأهالي غير مطمئنة على نقيض ما أعلنه الاداري ذلك أنَّ المحاصيل منعدمة في 03 دواوير جزئية، يعادل ¼ من المحصول في 07 أخرى، و ½ في 21 دوار و جيدة في 07 دواوير، الأمر الذي دفع الادارة الكولونيالية إلى العمل على إتخاذ إجراءات احتياطية فيما يتعلق بالدواوير الثلاث أين المحصول بالكامل منعدم وفي 07 دواوير الأهلية حيث لديها ربع المحصول[3].

- الضرائب الثقيلة والمجحفة في حق الجزائريين الأهالي والجدول التالي يبين قيمة الضرائب التي فرضت على قبائل المنطقة:

[1]-A.N.OM, 14H37, Famine 1868 , affaires arabes, division d'Oran, annexe de Zemmorah , N° : 527, Sujet des populations indigènes dans les tribus, Zemmorah le 07 juin 1877.

[2] -Ibid, Famine 1868, situation générale des populations indigènes, division d'Oran cercle d'Ammi Moussa , affaires arabes , N° : 137Ammi Moussa le 04 juin 1877

[3] -Ibid, Famine 1868, renseignements comptes sur la situation matérielle des indigènes, bureau affaires indigènes, N° : 2585 , Oran : le 27 avril 1878.

القبيلة	1867	1897
أولاد العباس	29.163 فرنك	34.840 فرنك
أولاد أحمد	11.950 فرنك	17.030 فرنك
عكرمة الشراقة	22.904 فرنك	29.824 فرنك
المحال	14.404 فرنك	26.268 فرنك
أولاد سلامة	9.217 فرنك	7.584 فرنك
أولاد خويدم	30.214 فرنك	19.049 فرنك
اولاد سيدي بوعبد الله	15.783 فرنك	13.465 فرنك

Source- Lecq. M.H, Commission d'Etude des améliorations à apporter dans la Situation Agricole de la vallée du Chéliff, Rapport à Monsieur le Gouverneur Général de l'Algérie, Alger, Imprimerie Orientale, 1898.pp, 122,123.

فمن خلال قراءة الجدول الاحصائي يتبين لنا ارتفاع قيمة الضرائب ما بين سنتي 1867 و 1897 ويدخل هذا ضمن سياسة إفراغ جيوب، بهدف تدمير البنى الاجتماعية والاقتصادية وإزاحة السكان بكل الأساليب عن السهول والمناطق الزراعية فالإضافة إلى ذلك كان للوجهاء نصيب منها بينه في الفصل الثاني من الباب الأول من القياد والآغاوات مقابل 10 بالمائة من الضرائب المحصل عليه، إلى جانب الاستفادة من أَعمال السخرة والتويزة في أراضيهم ونقل منتجاتهم مما مكن القيادات المحلية من تجميع ثروات نقدية كبيرة[1].

الجدول التالي يَعرض وَضعية المحَاصيل في اقليم البلدية المختلطة وادرهيو (**Inkermann**) 24 أفريل 1878:

أسما الدواوير	اسماء المشاتي	وضعية المحصول
القيايبة **Kiaiba**	- القصارة. - العجاونية - العواشيش - أولاد سلطان - أولاد خنار	- منعدم نهائيا - نفسه - نفسه - ¼ من المحصول - نفسه

[1] -بن أشنهو، عبد اللطيف: تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية بين عامي 1830-1962، تر، نخبة من الآساتذة،ش.ن.ت، الجزائر، 1979،ص:71.

أولاد عدي **Ouled Addi**	- المعايزية - السوايمية - قدايشية - الشراطنية - زارة - مخاطرية - مفاتحية	- ½ من المحصول - نفسه - نفسه - محصول جيد - محصول سيء - ½ من المحصول - نفسه
الجرارة **Djerara**	- الطراميل - حساين الجرارة - ماجن بن طاهر - أولاد عابد - العوايشية - أولاد شنة	- ½ من المحصول - نفسه - نفسه - نفسه - نفسه - نفسه
الحمادنة **Hamadena**	- مشتة خدام سيدي علي - حساين البرايجية - السوالم - الشكايرية - أولاد بن والي	- ¼ من المحصول - ½ من المحصول منعدم في الجبال - ¾ من المحصول - محصول جيد في السهول وسيء في الجبال. - ½ من المحصول.
عبد القوي **Abd El Goui**	- أولاد المداح - الزناينية - أولاد بن عودة - مجايدية - دوار أولاد عابد - الرتايمية - العواينية - عبد الدايم - أولاد بوجلة	- ¼ من المحصول - نفسه - محصول جيد. - محصول جيد - محصول جيد - ½ من المحصول - نفسه - نفسه - ¼ من المحصول.
مرجة قرقر **Merjat El Gargar.**	- السلاطنة - سيدي عابد ولد الحاج احمد - الخنايق - الغرايب - جديات - دراهمية	- ½ من المحصول - نفسه - نفسه - ¼ من المحصول - محصول جيد - محصول جيد.

Source : A.N.O.M : 14H37, Famine 1868, état présentant la situation des récoltes à la date du 24 avril 1878, dans le territoire de la commune mixte d'Inkermann, l'administrateur signé, Guérin.

- تراجع الأنشطة الاقتصادية التقليدية كالحرف والنشاط التجاري في بعض

الحواضر إذ يسجل الجيلالي صاري :" تزايد النمو السريع للهجرة سنة 1896 في منطقة مازونة كنتيجة لتراجع الحرف والنزوح إلى الأحياء الهامشية[1]" وهو العرش الذي بينه في الفصل الأوَّل الباب الأوَّل والذي اقتطعت منه 2.700 هكـ لتأسيس المركز الاستيطاني سيدي أمحمد بن علي (**Renault**)، وخلال تطبيق قانون فارني 1873 تسبب ذلك في عزل المدينة اقتصاديا جراء محاصرتها بالمراكز الاستيطانية وإبعادها عن شبكة المواصلات فمنعت التجارة والحرف رغم إرادة تجارها ومثابرة حرفييها في ظل الانحطاط القاتل[2]. مما تسبب في الهجرة الداخلية إلى المناطق الأخرى إلى سهل الشلف وغليزان ومستغانم[3].

- اختراق النظام الاقتصادي الرأسمالي الخاضع للسوق للاقتصادي التقليدي الجزائري

إذ كان النظام السائد قبل الوجود الاستعماري قائم على تخزين الحبوب في المطامير لمواجهة التغييرات المناخية والاضطرابات السياسية التي قد تهدد وجود الفرد والقبيلة، مما يضمن الاكتفاء الذاتي غير أن افراغ مطامير بني وراغ وأولاد صابر والقبائل المحيطة بالمطمر (**Les Silos**) نتيجة المضاربات الربوية والدخول في الاقتصاد النقدي داخل القبائل مما أَجبرهم على بيع احتياطاتهم التقليدية مما يتسبب في حالة المحصول السيء وضعاً متزعزعا عند شراء ما ينقصهم من الحبوب ونلاحظ هنا يذكر بن آشنهو أنّ أية ظاهرة ستكون ذات اتساع كبير في سنوات المحصول السيئ[4]. الأمر الذي أدى بالفلاح الجزائري إلى عجزه عن مواكبة التغيرات في ظل تحول الأرض إلى مجرد سلعة تجارية :" فقد قاد الفلاح الجزائري إلى مواجهة كل الضغوطات من دون

[1] - Sari, Djilali : les villes précoloniales en Algérie occidentales , Kalaa, Mazouna, Nédroma ; Alger, S.N.E.D, 1966, P :147.

[2] - Belhamissi, Moulay : Histoire de Mazouna, Alger, S.N.E.D, 1981, P.P :84, 58.

[3] -Ibid, P :84.

[4] -بن أشنهو، عبد اللطيف: نفسه، ص: 70.

سند خارجي، ويختفي الاحتياطي الجماعي من الحبوب ويخضع الفلاح صاحب القطعة المجزأة إلى التغييرات المناخية وبالتالي يتعرض للربا وانتزاع الملكية منه[1].

و كنتيجة لسياسة التفقير التي أدت إلى التقهقر الديمغرافي وتغير الخريطة السكانية وكنتيجة للفاقات ومعارك البطون الجائعة بالمنطقة يذكر تقرير ديسمبر 1866 : " أنّه بسبب المأساة الكبيرة التي اجتاحت البلاد، انتشرت السرقات بشكل كبير ومن ذلك أنّه في ليلة 04 إلى 08 ديسمبر 1866 حدثت سرقات شملت 140 مقياس شعير لصاحبها الجيلالي قدور من قبيلة عكرمة الغرابة تمّ إفراغها كلها[2]." كما توالت عمليات السطو على المطامير المملوكة للقياد والكولون على حد سواء لاشباع البطون ففي جلسة 17 ديسمبر 1866 أعلنت اللجنة التأديبية أنّ بن عودة بن دالي من العناترة ومحمد بن عمار والحاج ولد محمد بن عمار من أولاد يحي متهمين بسرقة مطامير الشعير، وقد تمت معاقبتهم بـ 06 أشهر بالنسبة للإثنان الأولين والثالث بـ 08 أشهر بالسجن العقابي ببوخنافيس وتم فرض 60 فرنك كتعويض للأضرار لاحمد ولد سيدي محمد بن بركات[3]. ومن خلال قراءة الجلسات التأديبية لقسمة مستغانم التي أعدت للجزائريين أنَّ أغلب القضايا متعلقة خلال هذه الفترة بالسرقات التي خصت الحبوب والمواشي ففي جلسة بتاريخ 07 إلى 17 ديسمبر 1866 أعلنت عن الأحكام التالية:

-*صيهوب ولد الحاج قدور بن سيدي علي وعابد ولد الغول وعابد ولد سيدي غلام الله من أولاد سيدي بوعبد الله اعترفوا بذنب سرقة الشعير وعوقبوا بسجن 06 أشهر بالمؤسسة العقابية ببوخنافيس مع دفع غرامة مالية بـ 60 فرنك كأضرار لسي طاهر ولد حاج عابد من نفس القبيلة.

-*المليود بوعزة وقدور بن خيرة وعبد الله بن غالي من عكرمة الغرابة اعترفوا بالإجماع بسرقة اثنان من الأبقار عوقبوا الاثنان الأوَّلان بسنة سجن والاخير بـ 03

[1] - نفسه، ص: 64.

[2] -Ibid, rapport mois de décembre 1866.

[3] -Ibid, rapport mois de décembre1866.

أشهر سجن في المؤسسة العقابية ببوخنافيس ودفع غرامة مالية قدرت بـ 100 فرنك كأضرار لسي أحمد بن عبدة من نفس القبيلة .

-*أحمد بلعربي من أولاد إسمر وبوعبد الله بلعربي اعترفوا بالإجماع على سرقة 10 خرفان عوقبوا بـ 06 أشهر من السجن بالمؤسسة العقابية ببوخنافيس، كما إقترح التعويض المالي بـ 80 فرنك تعويضا عن الأضرار لمحمد بلحاج من أولاد إسمر[1].

وعليه فإن الوقائع التاريخية المستقاة من وثائق وكتابات الفرنسيين أنفسهم أشارت إلى الإنجازات التي أقيمت هنا وهناك واصفين إياها بالفعل الحضاري، غير أنّ الواقع يقول بنقيض ذلك فلقد شهد المجتمع المحلي بالمنطقة المدروسة جراء التواجد الهمجي للقوات الاستعمارية منذ البداية تغيرات سلبية جذرية، أثرت على البينة الاجتماعية والاقتصادية نتيجة سياسة الأرض المحروقة وسلب العقار بصيغ مختلفة، ناهيك عن حصيلة الضحايا التي ما فتئت ترتفع وسط السكان العزل بالخصوص في مثلث **الظهرة والونشريس وفليتا**، فلم تسلم قبائل المنطقة التي طبقت عليها كل أشكال القمع والقهر بما في ذلك القوانين الزجرية لتحقيق الأهداف الاستعمارية، وطبيعي جدا ردة فعل القبائل القوية بالمقاومة الفردية و الجماعية كلما سنحت الفرص بذلك خلال التوغل الاستعماري، مما تسبب في إعاقة المشاريع الكولونيالية التوسعية في المنطقة خلال فترات متقطعة، ولمّا أدركت السلطات الاستعمارية أنّ القبائل هي ذخيرة الانتفاضات في منطقتي مينا وسهل الشلف وضعت استراتجية استهدفت تضييق الخناق عليها وفق منطق التخويف لأجل التطويع وإفلاسهم اقتصاديا وماليا، لإضعافهم على المدى البعيد حتى يتسنى لها القضاء على الانتفاضات وتنفيذ المشاريع الاستيطانية، الأهداف التي تكررت في رسائل القادة العسكريين والمدنيين خلال كل الحكومات الفرنسية المتعاقبة طالبين من قادتهم تجسيدها وهو ما يجعلنا نجزم بالمسؤولية التاريخية عن تلك الممارسات البربرية الملقاة على عاتق فرنسا ككيان سياسي وكدولة.

[1] -Ibid, Rapport mois de décembre, 24 décembre 1866, le capitaine 8 eme de ligne au chef du bureau arabe .

03-دور الارستقراطية المحلية في إنتقال الاراضي للمعمرين:

ساهمت بعض القيادات المحلية في انتقال الأراضي للمستوطنين دعما للسياسة الاستيطانية لتحقيق المشروع الاستعماري في الجزائر والاستحواذ على العقارات بصيغ مختلفة من الجزائريين، وتملكيها للكولون باقتلاع الأرض من الجزائري في ظل رفض الأخير التعامل مع الأوروبي رغم الفاقة وسياسة التفقير التي اضطرته إلى البيع بالتراضي مستغلين ظروفه المزرية التي مرّ بها ممّا اضطر الكثير منهم إلى بيع أراضيهم لصالح الاستيطان وأعوانهِ.

فلعب هؤلاء دور الوسيط مقابل الحصول على الامتيازات العقارية والأوسمة التشريفية، انطلاقا مما ذكره لويس راين (Louis Rinn) :" لم نكن في حاجة لا إلى رجال الإدارة ولا إلى الموظفين بل كنّا في حاجة إلى خلفاء ذوي الجاه والسلطان[1]" في حين توسعت أملاكهم ومن ذلك قايد الحساسنة ببلدية يلل المختلطة التي بلغت ملكياته 10 هكـ وقدور ــب- قايد مينا ضابط الشرف وفارس حاصل على وسام الاستحقاق. يذكر اسماعيل حمد أنه يستغل 6.000 هكـ حيث يعيش قسم كبير من السكان في ملكياتهِ ويملكُ كل الوسائل الحديثة الفلاحية، يمارس كل أنواع الزراعات بواسطة المحاصصين والخماسين، كما يشتغل نائب رئيس نقابة المياه بمينا وعضو في غرفة النقابة الفلاحية[2]."

ومن الأمثلة على مساهمة الطبقة الأرستقراطية في انتقال الأراضي دعما للمشروع الاستيطاني نذكر بيع بتاريخ 18-06-1881 لدى الموثق (Marre Jiano) بوهران ب.ع.بن يايا صاحب ملكيات واسعة بغليزان حيث يذكر اسماعيل حمد في ترجمة له :" السيد ب.ع ممثل الاهالي ببلدية غليزان منذ 35 سنة برتبة ارس تزوج بامرأة فرنسية أب لستة أبناء، ابنته الكبرى متزوجة بكاتب العدل ببومدفع، السيد ب.ع يملك آلالاف الهكتارات من الأراضي بالمنطقة والكثير من المنازل بغليزان، منها عقارات في البناء

[1] -Rinn, Louis : l'histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie, 1891 , Alger. P :23.
[2] - Ismael, Hamet : Ibid, P :157.

ومفيدة كما أنّ السيد ب.ع صديق لكل الأوروبيين بحكم العلاقات الوطيدة التي تجمعه بهم.[1] "

لقد باع السيد ب.ع إلى السيد جوزيف ماري كاردال مالك قاطن بسيق بمتوسط 20.000 فرنك الأراضي التالية :

- **أوَّلا:** قطعة أرضية واسعة تعرف بـ موسار الواقعة على الضفة اليمنى لمينا إقليم البلدية الأهلية أولاد زيد قسم زمورة مساحة من 300 إلى 400 هكـ تشمل عدة أراضي **(Hamoul Ezzraiguia, Ardjet El Fraaoun, Mathmore Ben Iid, Tirés Ben Aid, Ennsil Ou Ermsel Ben Haddal dite Demaussare ou Edioura Dermoussar, Encore Maussar, et Ennfil dite Douadia.)**

محددة من جهة بأراضي السيد بيرولي ومن جهة ثانية بواد مينا ومن جهو ثانية بواد خلوق ومن جعهة رابعة بملكيات عبد القادر بوشريف وأرض الحباش كما ورد في عقد التوثيق أغلبها أراضي خصبة يحاذيها واد مينا وواد خلوق.

- **ثانيا**: أرض تعرف بـ كشاب أو خشاب الوقعة على الضفة اليسرى لمينا إقليم دوار أولاد سيدي أحمد بن يوسف قسم غليزان من 400 إلى 600 هكـ تشمل عدة قطع أرضية يحدها واد مينا من جهتين ومن جهة واد سرور وأولاد بركات.
- **ثالثا:** أرض تعرف بـ تي بال بمساحة 40 هكـ الواقعة بإقليم تحمدة قسم غليزان[2].

حتى في مسألة إقامة المشاريع الاستيطانية وعمليات المصادر باسم المنفعة العامة كانت التعويضات سواء النقدية او الإقليمية تختلف بين الجزائري الأهلي التي في العادة تمنح له تعويضات تتنافى وقيمة الأرض، أو إقصاءه في مناطق بعيدة حيث تقل خصوبة الأرض عن أرضه الأصلية، ومن ذلك تعويض القايد سي المختار باقليم الحمادنة خلال خلق المركز الاستيطاني الحمادنة بمساحة أرضية تقدر بـ 14 هكـ و 41 آر مقابل

[1] -Ibid, P :158-159.
[2] -El Moubacher , 20 Aout 1881, N° ; 2250.

انتزاع ملكيته التي بلغت 13 هكـ و 49 آر و 20 سنتيار وهذا مراعاة للخدمات المقدمة لفرنسا أثناء قمع انتفاضة فيتا 1864 حيث كان على رأس فرقة القوم في سهل الشلف[1].

وفي المقابل عملوا على استغلال نفوذهم في توسيع ملكياتهم وهذا ما نقراه في الاحتجاج المرسل إلى الحاكم العام بوهران بتاريخ 23 نوفمبر 1885 بقبيلة أولاد أحمد ضد قايد القيايبية محمد بلحاج ليملكها لغيره من القيادات المحلية الخوجة الجيلالي بن عدة .**الملحق رقم : 54.**

04-الاقتصاد الزراعي الكولونيالي:

[1]- بلقاسم، ليلى: منطقة غليزان وتطور الاستعمار الاستيطاني بها فيما بين 1850-1900، القدس العربي، 2016، ص: 189.

تحولت الجزائر إلى حقل تجارب في المجال الزراعي فكانت الزراعة في نظرهم مشروعا أكثر من نمط عيش، ومن هذا المنطلق فلقد حرصت السياسة الكولونيالية على إعطاء المراكز الاستيطانية أبعاد اقتصادية تجارية وصناعية وزراعية مراعية في ذلك توجهات أغلب رغبات المستوطنين الأوائل وقد لعبت المؤسسات المالية دورا كبيرا في تقديم القروض والمال والتسهيلات إلى جانب دورها الكبير في تهيئة المساحات الزراعية واستصلاح الأراضي على رأسها الشركة العامة الجزائرية .

أدت زراعة الكروم في الجزائر التي أتت على حساب الزراعة المعيشية(الحبوب) إلى تخريب القطاع التقليدي الجزائري، وقد لقيت اهتماما كبيرا من طرف الكولون ودعماً وتشجيعا من طرف الساسة الأوروبيين المروجين لفكرة، أنه بفضل زراعة الكروم سيتحقق المستقبل الزاهر مما سيؤدي إلى استقرار الاحتلال الفرنسي بالجزائر ومما سيجلبُ كولون جدد رغبة في الثراء. لهذا نجد أنّه خلال إنشاء أو توسيع أي مركز استيطاني يتم إنشاء حصص للكروم، فأثناء مشروع توسيع عين كرمان سنة 1876 تقرر تخصيص 45 هكـ من الأراضي الزراعية للكروم متزامنا هذا مع تتبيث 12 عائلة أوروبية[1]. حتى أنّ الحصص الموزعة على سكان مقاطعتي الألزاس واللورين تشمل حصص كروم باعتبار أنّ أغلبهم من الفلاحين المتخصصين في زراعة الكروم بالخصوص في مناطق سيدي امحمد بن علي و جديوية و وادرهيو و يلل و الحمادنة، فوحدها جديوية استقطبت خلال سنة 1870 ما بين 10 إلى 20 عائلة ومنه نجد المعمر كلاين بيتار- جون (Klein Péter-Jean) يحمل صفة مزارع حصل على 300 فرنك خصصت له إضافة إلى الامتيازات العقارية حصة كروم قدرت بـ 98 هكـ و 90 سنتيار و 96 آر، أمَّا المعمر انري فرنسوا(Hangré François) الذي كان يعمل بمجال الكروم حصل على امتيازات بعين كرمان(وادرهيو) إلى جانب 12.500 فرنك على شكل وسائل وأدوات فلاحية و حصة زراعية مخصصة للكروم بـ 14 هك و 50 آر، والمعمر آوت انتوان(Ott Antoine) حصل بسيدي امحمد بن علي (Renault)على

[1] -A.N.O.M, 2M82, Inkermann, projet d'agrandissement du centre d'Inkermann, Rapport de la commission des centres, 13-07-1876.

امتيازات عقارية من ضمنها 03 هكـ و 50 آر و 40 سنتيار مخصصة للكروم[1]. وهذا ما تكشف عنه الاحصائيات المرفقة في المساحات المخصصة للكـولون بالهكتار في كل اقليم سنة 1893.

غليزان Relizane: وقد بلغت المساحة المخصصة للزراعة 13.059 هكتار خصص منها 250 هكتار تتراوح درجاته ما بين 10° إلى 12 ° بما فيه الكفاية[2].

المطمر Clinchant: من مساحة 1.901 هـ خصصت 53 هـ لزراعة الكروم[3].

يلل Hillil: من مساحة 161.787هكـ خصصت 225 هـك ذو انتاجية وذو نوعية جيدة بدرجة ما بين 11° إلى 12°[4].

زمورة Zammorah: من مساحة 174.080 هـ خصصت 110 هـك لزراعة الكروم بدرجات ما بين 12° إلى 13 °[5].

عين كرمان (وادرهيو) Inkermann: من مساحة 3.401 هـك خصصت مساحة 50 هك ـ تمتاز الخمور بالجودة بدرجة 13 °إلى 14 °[6].

عمي موسى Ammi Moussa: من مساحة 1.423 هكتار خصصت مساحة 25 هكتار لزراعة الكروم، درجة الخمور من 10 °إلى 11°[7].

سيدي امحمد بن عليRenault : من مساحة 2.745 هـك خصصت 300 هـك تنتج خمور من النوعية الممتازة بدرجة 12° إلى 13 °[8].

[1] -A.N.O.M, MM39, Concessions attribuées aux Alsaciens_Lorrains.

[2] -L'annuaire Oranais, industriel, commercial et agricole, du département d'Oran, 3 eme Année Edition 1893, Oran, p :361.

[3] -L'annuaire Oranais, industriel, commercial et agricole, du département d'Oran, 3 éme Année Ed,1893, Oran, p : 365.

[4] -ibid, 364.

[5] -ibid, 371.

[6] -ibid, 358.

[7] -ibid, 353 .

[8] -ibid, 360.

جديوية Saint Aimé: من مساحة 5.732 هـ خصصت 115 هكـ، الخمور ذات نوعية ممتازة بدرجة 12°إلى 14° في حين خصت الحمادنة بمساحة 840 هك وواد الجمعة بمساحة 22 هكتار[1].

ولأجل هذا فقد نشطت الهجرة الاسبانية إلى المنطقة بالتحديد ما بين 1870-1880 من أليكونت تحديدا لقدرتهم على تقليم الكروم واستصلاح الأراضي بسرعة[2]. وقد نتج عن ذلك مردوداً هاما من الكروم في ظل الدعم المادي باستخدام الوسائل الحديثة حيث لقيت دعما من طرف الادراة الكولونيالية خدمة للاقتصاد الفرنسي بالمال والقروض في المنطقة الممتدة بين يلل والمطمر على طول جبال الظهرة في منطقة سيدي امحمد بن علي، حيث أصبحت خمور المنطقة تنافس خمور المنطقة الساحلية الفرنسية من حيث الجودة والنوعية الممتازة، بل أنَّ السياسة الكولونيالية عملت على تشجيع التنافس بين مختلف بلديات المنطقة كما يبين الجدول أَهم البلديات المشاركة في المسابقات التي كانت تنظمها الاتحادية الزراعية بغليزان:

البلديات	عدد مزارعي الكروم	مساحة الكروم بالهكتار	العارضينَ
غليزان	36	250	01
يلل	29	137	03
زمورة	23	110	00
منداس	11	62	00
واد الجمعة	07	22	00
المطمر	12	53	00

Source :Bulletin de comice agricole de Relizane , N: 20,Année1893, p :23.

[1] -Ibid,P :359.

[2] - Abadie, Louis: Relizane de ma jeunesse, E.J.D, Nice, 2001, P :11.

زراعة الكروم التي لم تكن تتعدى مساحتها 150.000 هك سنة 1878 انتقلت إلى 186.432 هكـ سنة 1907 والسبب يعود إلى تراجع انتاج الخمور في الميتروبول، بسبب انتشار مرض الفيلوكسيرا في الجنوب الفرنسي، والسبب الثاني يعود إلى ضخامة الأرباح المحققة من إنتاج الخمور وتصديرها بوجود تسهيلات والإعفاءات الضريبية على الصادرات نحو فرنسا بموجب قانون 1851.[1] كونها كانت تمثل الثروة الحقيقية للجزائر الأوروبية بحيث قدر أحد رجال الاقتصاد سنة 1911 قيمة زراعتها بـ 44% من مجموع الثروة العقارية الأوروبية في الجزائر[2]. انعكست زراعة انتاج الكروم على الجزائريين اجتماعيا بتفشي عادات وسلوكيات غريبة على المجتمع الجزائري المحافظ التقليدي بما يتنافى والدين الاسلامي.

كما أدى ذلكَ إلى تناقص مساحات انتاج الحبوب مما تسبب في انتشار الفقر وتحول الجزائريين من ملاك إلى عمال موسميين كون زراعة الكروم من المنتجات الموسمية مما أدى إلى تفشي البطالة في بقية الشهور الأخرى في ظل تنامي ثروة الكولون ممن تعززت الثروة في أيديهم بالخصوص الرأسماليين الذين أخذوا على عاتقهم استغلال الفلاحينَ الجزائريين. فالمعمر اسكلاباس (Esclapez) الذي يعد من المستوطنين الأوائل في غليزان صاحب ملكيات زراعية واسعة وأوَّل المزارعينَ بلغت مساحته 69هكـ بغليزان 1893 بحيث توسعت ملكيات العائلية إلى مؤسسات إقتصادية تستحوذ على الفلاحة والصناعة منها مؤسسة بريفات اسكلاباس (M.Privat Esclapez) لانتاج زيت الزيتون مدعمة بألات حديثة تطحن 20.000 كليو في 24 ساعة. وعائلة هاراندز (Haenrandz)التي تعتبر من المستوطنين الاوائل مع 1857 والتي توسعت ملكياتها ومستثمراتها الفلاحية والصناعية بغليزان وخارجها وبالخصوص في مجال المطاحن وتجارة الحبوب ومنها مؤسسة راينولد هارندز (Raymond Hernandez) للحبوب والتي كان لها فروع في مستغانم وسيق تيارت [3] إلى جانب الملكيات الواسعة المنتشرة في سهول زمورة ومنها ملكيات سلافال (C.Slavel) من

[1] - بن داهة، عدّة: نفسهُ،ج01، ص: 197.

[2] -آجيرون، شارل، روبير: نفسه، 187.

[3] -L'Affrique du nord illustré, journal hebdomadaire..Ibid, P :29.

المعمرين الأوائل 1850 سيطر على مساحات واسعة من الحبوب بكل أنواعها . تدعم الاقتصاد الزراعي الكولنيالي بمؤسسات وجمعيات لحماية الانتاج الفلاحي من ذلك التعاونية الفلاحية بغليزان (Mutuation agricole à Relizane) التي تأسست فعليا سنة 1902 والذي كان على رأسها احد الكولون من أصحاب المستمرات الفلاحية والصناعية روني اسكلاباس (René Esclapez) رئيس الجمعيات الفلاحية ورئيس صندوق الإقليمي (Caisse régionale)، لتوفير المؤن للمستوطنون و المنجات الفلاحية و فوائد الاسعار.. تكون مجلسها من فروع في غليزان فيري وعين كرمان والكناندة و يلل وسانت ايمي وزمورة كان هو على رأسه، إلى جانب تأسيس الصندوق الإقليمي للضمانات (Caisse Regionale D'assurance) الذي كان على رأسه احد الملاك الكبار وهو كازنير فوكارد (Casinir Foucard) لضمان محاصيل الكولون من المخاطر كالحرائق وهلاك الماشية و الصقيع وحوادث العمل و صندوق الإقليمي للقرض بهدف تقديم تسهيلات القروض للكولون بمل فيها قروض الحبوب مع شروط التخفيض[1]. في المقابل تمّ تخميش العنصر المحلي الاهلي الذي ظل يعتمد على وسائل التقليدية في مقابل انتزاع ملكياته لتوسيع الملكيات الفلاحية بشتى الطرق.

[1] -Ibid, P.P :41-42.

الخاتمـــــة

الخاتمـــــــة :

لجأت السلطة الكولونيالية الفرنسية إلى استعمال كل الوسائل التعجيزية وإلى خبايا التاريخ والجغرافيا، فأسقطت أحقية الجزائريين في أراضيهم بالمنطقة المدروسة، وأحيت الوثائق بل راجعت حتى القضاء والشريعة الاسلامية والأعراف والعادات وبحثت في أصول الجزائريين وجذورهم التاريخية وخلافاتهم وعوامل استقرارهم واعتبرت الاستيطان الأوروبي في الجزائر حق مشروع لتطوير ونقل الحضارة الأُوروبية بهدف التمدين.

وبذكاء لا نظير لهُ من خلال ترسانة بشرية من المنظرين والمحققين والمشرعين ورجال القانون والعسكريين أسقطت حق الجزائريينَ في أراضيهم انطلاقا من الخط الذي سارت عليه وهو إلزامية فرنسة الأراضي بالمنطقة واستخلاص ملكيتها بهدف تحقيق المشروع الاستيطاني بإنشاء الملكيات الفردية، فاصطدمت بأراضي العروش الممنوحة للقبائل بصفة الانتفاع الجماعي غير القابلة للتصرف حفاظا على التماسك العائلي والروابط الاجتماعية مستغلة نقاط الضعف من ضمنها نظام الملكية العقارية ما حال دون عقد الصفقات العقارية بين الأوروبي والجزائري وإن كان فهي غامضة (Vagues) لا تشمل المعالم الحدودية ولا مقدار مساحتهاَ ولا أصولها ولا أصحاب الحقوق.

ومن هذا المنطلق لجأت السلطة الكولونيالية إلى أَرمدة من المراسيم والقوانين التي تجيز شرعية انتقال الأراضي من الجزائري إلى الأوروبي و الذي أعطتهُ حق التصرف المطلق دون قيود أخلاقية أو دينية، وأصبح التعامل وفق قيود قانونية ضيقة بمنظور فرنسي كولونيالي في ظل استبعاد أحكام الشريعة الاسلامية من المعاملات العقارية أو تكييفها وفق ما يخدم المشروع الاستيطاني، ومن ذلك الاستيلاء على الوقف وإلغاء **حق الشفعة** كونها تشكل عائقا أمام **البيوع والتوسع**. إضافة إلى إتباع الأساليب القهرية في الاستحواذ على أراضي الجزائريينَ بقوة الحديد والنار انطلاقا مما صرح به لاموريسيار " على المنتصر تطبيق قانون الغالب، فالعرب الذين حُطموا عسكريا يجب

أن يُحطَّموا اقتصاديا وهم مُجبرين طوعًا أو كرهًا على ترك أراضيهم للمستوطنين." الأَمر الذي أدى إلى إبادة قبائل وتشريد الباقي وحصارهم في المناطق الجبلية والأراضي الجرداء وهو ما أدَّى إلى اختفاء مَعالم قبائل وتغير الخريطة الديمغرافية بكاملها.

في المقابل مهدت السلطة الكولونيالية ذلك بإزالة كل العقبات وسهلت الأرضية لعنصر الكولون ومن ذلك تغيير النظام العسكري إلى النظام المدني نتيجة تسلط الوافد الجديد " المستوطن" بما يخدم المصلحة الأنانية وفق مبدأ السيطرة، تم فيها تجاهل مصالح الجزائريين بإدخال تعديلات إدارية واقتصادية تصبُ في صالح الاستيطان، لتصبح الجزائر فيما بعد 1870 من مجرد مستعمرة عسكرية إلى قطب اقتصادي واجتماعي مهم للميتروبول- فرنسا-.

ولمّا تطلب الاستيلاء على العقار تغيير ألقاب الجزائريين لفصل الجزائري عن عائلته وقبيلته وعرشه و أرضه، استحدث قانون التلقيب أو قانون الحالة المدنية الذي سعت من خلالهِ السلطة الكولونيالية إلى تفتيت البنية الاجتماعية التقليدية، فتم إزالة الأسر والخيم الكبرى من خلال مبدأ الحصص والقطع الأرضية ضمن الملكية الفردية والخروج من الشيوع وتلاشت حتى الزعمات الأهلية واستحدثت أخرى خدمة للسلطة الكولونيالية لاجل ترسيخ الاستيطان.

وعليه فإنّ جل التشريعات العقارية مرتبطة بالهجرة والتعمير هدفها خدمة الاقتصاد الكولونيالي كما أنّ الاستحواذ على العقار بالمنطقة المدروسة كان يتم دون التمييز بين الأنماط والأشكال، وهنا نؤكد على الدور الذي لعبته الزعمات الأهلية المحلية القديمة والمستحدثة في انتقال الأراضي وقمع الانتفاضات الرافضة لسياسة الاستيطان التي شملت الأرض والإنسان والحضارة والفكر...

وعليه فإنّ "موضوع تطبيق التشريعات العقارية في المنطقة الممتدة بين الضفة اليسرى لواد الشلف وسهل مينا 1863-1900" يطرح آفاق بحث أخرى جديدة حول مرحلة ما بعد 1900 والصراع من أجل استرجاع الجزائري لأرضهِ، مما خلق مناخ اجتماعي

واقتصادي جديد يدخل في إطار الصراع حول حيازة الأرض بين الجزائري والأُوروبي، بحيثُ تمكنت بعض الأسر الجزائرية الأرستقراطية من استرداد جزء من أراضيهم الزراعية المفقودة.كما يسجل تمكن بعض الأسر من الحفاظ على ملكياتهاَ وظهور شريحة جديدة في المجتمع الجزائري استطاعت امتلاك أراضي واسعة مثلتها حركتي البيع والشراء أصبح فيها المستوطن هو البائع وفق التشريعات الفرنسية. ممّا أدى إلى نمو فئة الملاّكينَ البرجوازيينَ، وهنا أيضا تطرح دراسات جديدة وأكاديمية في الموضوع و إشكالية أخرى حول طرائق مواجهة الجزائريين للسياسة الكولونيالية في استرجاع أراضيهم رغم تدخل السلطة الكولونيالية من خلال إقامة الهياكل الاقتصادية و من ذلك المؤسسات البنكية وتسهيل القروض و انشاء التعاونيات الموجهة لدعم الكولون للحفاظ على وجودهم وأملاكهم، قابلها تجمع الجزائريين في نطاق الجمعيات الفلاحية لمواجهة الأزمات والمساومات ما يطرح اشكالية أساليب تأقلم الجزائري مع الوضع الجديد الذي أَملاه التوجه الاقتصادي الفرنسي.

ليبقى موضوع العقار في المنطقة المدروسة مينا و الضفة اليسرى للشلف من المواضيع الهامة و الحساسة، فدراستهُ تنم عن طرح إشكاليات مُعقدة وصَعبة للولوج فيها، لمَا أحدثته السياسة الاستيطانية والعقارية في البنيات الاجتماعية والاقتصادية كونها محور الصراع بين المُستَعْمِر والمُسْتَعْمَر والأصل الذي انبنتْ عليهِ كل أبعادْ وأهداف السياسة الاستعمارية الكولونيالية لا تزال مخلفاتها إلى اليوم ملموسة، الأمر الذي يفرض الرجوع إلى النصوص القانونية العقارية والوثائق الأرشيفية المحلية والفرنسية ذات القيمة التاريخية لفهم حيثياته ونتائجهِ ومعالجة جل الاشكاليات التي تطرحها اليوم مسألة العقار في الجزائر.

الملاحــق:

-خريطة لأهم قبائل منطقتي مينا وشلف .

- فهرسة وتعاريف لقبائل وعروش منطقتي مينا والضفة اليسرى لوادي الشلف.

- نصوص، خرائط، مخططات.

فهرسة وتعاريف لـــقبائل وعروش منطقتي مينا والضفة اليسرى لوادي الشلف:

(أ)

أولاد خويـــدم(Ouled Khouidem) :

تقع القبيلة على الضفة اليسرى لشلف بين واد جديوية وواد رهيو شرق مستغانم بـ 65 كلم تحدها شمالا قبيلة أولاد العباس وقبيلة أولاد زيان والصبيح ومن الشرق بني أوراغ وجنوبا أولاد ايعيش وبني درقن ومن الغرب عكرمة الشراقة وأولاد العباس، وبالتالي تحتل الجزء السفلي بين وادرهيو وجديوية وتمتد إلى غاية بني مسلم، العرش الذي يسميه يكونو قزافيي(Yacono, Xavier) بعرش الأشراف والنبلاء عند مقارنته بعروش أخرى[1]. ينحدر العرش من قبائل الفتح العربي للمغرب الاسلامي وعند استقرار جدهم الأول محمد بن عبد الله وهو أول من استوطن منطقة مينا والشلف، تصاهرت ذريته مع قبائل بني توجين بزعامة شيخهم محمد بوبكر حيث شكّلوا فيما بعد قبيلة أولاد خويدم. و لما استقر الأتراك بالجزائر كان العرش من بين القبائل الثائرة إلى جانب قبيلة لمحال وعكرمة، وبعد عودة حميد العبد إلى إمارته بتنس عادت قبيلة أولاد خويدم إلى منطقتها، وعلى المستوى الديني يصنّف العرش ضمن خدام سيدي بوعبد الله، شكلوا مخزن خليفة الشرق أين أقيمت الزمالة في أرض كركابةْ، وكانوا أولاد خويدم أيضا من القبائل الشلفية التي بايعت الأمير عبد القادر لكن علاقتها بالأمير ساءت وارتبطت بمواقف الحاج محمد ولد سيدي لعريبي وأبناءه من بعده[2]. " وبالتالي فإن سكانه خليط متعايش لكن غير متجانس كل فرقة تسكن على حدى ما بين جديوية ووادرهيو والفرقة التي سمي العرش عليها " **خويدم** " تذكر الرواية الشفوية نسبة إلى إمرأة **خويدم** أو **الخادم** التي مات أحد أفراد عائلتها أثناء إحدى الغزوات دفاعا فبقيت عند الأطلال تبكي ضياع أفراد أُسرتها.

---

[1] -Xavier, Yacono, La colinisation des plaines du Chélif, T, 01, …Op, Cit, P :233.

[2]- سلطانة، عابد: نفسه، ص 49.

يشمل الاقليم مساحة اقليمية 25.643 هـ وعدد سكاني 4.493 فرد يسكنون 690 خيمة واشتملت على 100 فارس و70 من المشاة. حسب تقرير السيناتيس كونسيلت يعبر الاقليم الطريق الوطني الجزائر- وهران وخط السكة الحديدية أراضيه خصبة مروية بمياه واد جديوية، يعمل السكان بالخصوص في التجارة والزراعة كما تتواجد بأراضي القبيلة على آثار رومانية ولاسيما في المناطق المحددة المعروفة جبل نتاع الحاج عبد الله وسيدي امحمد الأخضر وغار بوجلة – والخربة[1]، يشكل العرش مجموعات متناثرة على السلسة الجبلية منها: أولاد سيدي عبد القادر أولاد سيدي معمر بومكحلة بن عالية، أولاد سيدي بوعبد الله، الحطاطبة اطلق على هذه التجمعات السكانية قيطنة أولاد خويدم (Guenta) حسب ولستن ازترهازي تحوي 300 خيمة احصى ياكون قزافيي 16 قبة أغلبها مقامات لسيدي عبد القادر الجيلاني وزاويتين تقع في دوار سيدي حمة بن افغول والثانية في سيدي واشح المكناسي[2].

أمّا عن نشاطه الاقتصادي اعتمد على الزراعة إلى جانب التجارة حيث كانت القوافل تشد إليهِ من بوسعادة لابتياع القطن والجلود بالإضافة إلى تجارة الزيت كما شهد عقد صفقات تجارية مع الجزائر ويعتبر سوق **أولاد خويدم** كل يوم أربعاء في الأسبوع على القرب من واد الشلف شمال غرب قبة سيدي عابد الثاني من ناحية الأهمية[3]. من ابرز شيوخها الشيخ ولد المداح الذي سجن رفقة محمد ولد سيدي العربيي في سجن معسكر وهلك رفقته جراء وباء الكوليرا وتوفي سنة 1843.

تكون العرش قبل أن يقسم إلى الدواوير الأهلية حسب تقرير المكتب العربي من الفروع التالية وفق الجدول التالي :

[1] -Tableau de la situation de l'établissement Français dans l'Algérie 1839 , P : 286.

[2] - Xavier,Yacono : T :02 , P :298.

[3] -Ibid, 228.

أسماء الدواوير الأهلية	أسماء الدواوير القديمة التي شكلتهاَ	المساحة التقريبية لكل دوار أهلي	السكان	عدد المحاريث	المواشي الضخمة	المواشي القليلة
المرجة **Merdja**	- الحنايف. - الغرايب. - أولاد سيدي الحاج احمد - السلاطنة. - العزازمة (نصف الدوار). - الجديات. - الدحامنية - براهمية.	9.214 هكـ	1.274	89	716	3.762
أولاد عبد القوي: **Oulad Abd El Goui**	- العززاسمة - أولاد بوجلة. - السوالية. - أولاد مدلجْ - الزناينية - الرتايمية - العوامزية - أولاد العربي. - أولاد سيدي بلحليمة. - أولاد واضح.	7.614 هك	1.919	148	886	5.034
التوارس **Tourés**	- السوايحية. - العباب. - أولاد سيدي معمر. - أولاد شربال. - الشلايفية. - العجاجبة. - معارفية. - سليم - ماعوزة. - السرارجة. - الشواترية . - القراينية. - أولاد سيدي العربي.	6.303 هك	2.067	16.274	973	4.427

لحمر(أولاد العباس، جيب فقط)	- عبد الدايم لحمر .	3.365 هك	500	35	168	974

Source : A.N.O.M , 2N87 , Tribu Ouled Khouidem ; Propriété Indigène , Ouled Khouidem Répartition des Douars, Capitaine au 65 chef au bureau arabe, Moulin, Ammi Moussa, le 13 avril 1866.

قسم العرش بموجب مرسوم 20- 11-1867 إلى 03 دواوير وهي: مرجة قرقر وعبد القوي والتوارس[1] ما تسبب في تغير ملامحه الديمغرافية والجغرافية بهدف انشاء المراكز الاستيطانية*.

أسماء الدواوير	السكان	المساحة	المداخيل
مرجة قرقر	962	7.662 هك و 732 آر و 31 سنتيار	1.108 فرنك
عبد القوي	1.334	8.534 هك و 48 آر و 79 سنتيار	1.284 فرنك
توارس	4.493	9.445 هك و 84 آر و 30 سنتيار	2.217 فرنك
المجموع :	4.493	25.643 هك و 05 آر و 40 سنتيار	4.609 فرنك

Source : A.N.O.M, 2N87, Ouled Khouidem, Propriété Indigène, Rapport à L'empereur, Paris le 09 Novembre 1867.

[1]-A.N.O.M , 2N87 , Tribu Ouled Khouidem ; Propriété Indigène, et aussi -B.O.A, 1868, N :108,P :238.

*-أنشا على أراضيها المركز الاستيطاني وادرهيو (Inkermann) 1870 وخلال عمليات التوسيع 1879 و 1882 اقتطعت أراضي من الدوار الأهلي عبد القوي، كما أُقيم المركز الاستيطاني جديوية (Saint-Aimé) على أراضيها بحيث اقتطعت مساحات من أراضي الفيضة لصالح الاستيطان و خلال عمليات التوسيع اقتطع من أراضي أولاد سيدي معمر.

راجع:

- بلقاسم، ليلى : نشأة المركز وادرهيو الاستيطاني وتطورهِ ما بين 1870-1882، مجلة تاريخ وادرهيو من العصر القديم إلى الفترة الحديثة، دار الكفاية، 2015.

أولاد سيدي بوعبد الله(Ouled Sidi Bouabdalah) :

تقع بـ 56 كلم شرق مستغانم يحدها من الشمال قبيلة بني زنطيس وقبيلة أولاد سلامة ومن الشرق قبيلتي أولاد العباس وعكرمة الشراقة ومن الجنوب قبيلة أولاد أحمد ومن الغرب أولاد معا الله . يشمل الاقليم أراضي خصبة تمتد إلى غاية جبال الظهرة، استوطنوا أراضي أولاد خويدم بحيث يتمركزون قرب القبة التي تحمل اسم المرابط الصالح **سيدي بوعبد الله** ، وتعتبرمن أهم القبائل المرابطية في اقليم منطقة غليزان نظرا للدور الديني والثقافي والاجتماعي لسيدي بوعبد الله المغوفل بين العرب والأمازيغ ودوره في الجهاد ضد الاسبان " فكان لسيدي بوعبد الله الدور الكبير في التوسط بين الاتراك وقبائل سويد المتحالفة آنذاك مع الزيانيين "[1].

وهو سي بوعبد الله المغوفل الحسيني المشيشي 828هـ- 923 هـ وحسب شجرة النسب المتواجدة بالزاوية هو محمد أبو عبد الله بن محمد بن واضح ابن عثمان بن الحاج عيسى بن محمد الملقب فكرون أو فكرين لكثرة عباداته في الماء حتى انفلق جلده كجلفة الفكرون بن القاسم بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن عبد الواحد بن محمد بن عبد السلام بن مشيش بن أبي بكر بن أبو رياح بن عيسى بن أبو القاسم بن مزوار بن حيدر بن علي بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن إدريس الأصغر بن إدريس الأكبر بن عبد الكامل بن محمد بن الحسين بن فاطمة الزهراء بنت محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من علي بن أبي طالب وفاطمة بنت محمد عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عدنان.

المولود سنة ثمان مائة وعشرين وثمانمائة وتوفي يوم الخميس 02 محرم سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة، ودفن على حافة واد شلف قرب وادرهيو ويعرف بصاحب القبرين أو القبتين. وذكر أبو ناصر الناصري أنَّـــه كان ممن أكلته العبادة و أنحلته الزهادة . عايش العثمانيون وهذا ما يشير إليه أبو القاسم سعد الله :" حاول العثمانيون الاستفادة من نفوذه الروحي في أول عهدهم ... وتذكر المصادر أن ابن المغوفل ظهر أمره وهو ما يزال في تونس وأنّ المشيخة قد أعطيت له هناك ، تمّ جاء منطقة الشلف

[1]- نفسه ، ص 140 .

ونزل بومليل حيث ظل يتعبد ، ثمّ انتقل إلى ندايلة .. وكان لابن المغوفل ستة أولاد ، اثنان منهم قد رافقا الحملة العثمانية على تلمسان[1] ."

ولقد أسس زاوية بناحية الشلف مهمتها تدريس القرآن الكريم على القراءات السبع فاشتهر أمره وانتشرت كراماته، أولاده من محجوبة بن يوسف بنت الباي بن عمر باي التيطري وهي الأولى والكبرى أنجب سيدي أمحمد أفغول من أحفاده سيدي عابد أو زين العابدين المكنى بأبي عبادة صاحب المرجة تتلمذ على يد جده سيدي بوعبد الله بعد وفاة والده[2] . وسيدي عمَّار وسيدي يحي أو يحي العزل لانّه عزل إلى بلاد الترك، ومريم البسناسية وسميت على والدة الوالي الصالح. و أولاده من خديجة بنت الميمون بن أبي بكر هم : غلام الله و محمد الخياطي وهو المتوطن بقبيلة صبيح بتافلوت وأولاده متفرقين بناحية صبيح وفي غيرهم من جهات أولاد فارس إلى جانب محمد بن عطية الله ومن ذرية هذا الأخير سيدي العربي*. أمّا عن أولاده اللذان رافقا الحملة العثمانية فهما سيدي أفغول وسيدي عمّار .

ظهرت على يده العديد من الكرامات اشتهر عنه قصيدة مدحه للرسول صلى الله عليه وسلم فيها سبعون بيتا وليس فيها حرف يستحق النقط بل كلّها عواطل من النقط من مؤلفاته" فلك الكواكب وسلم الرقيا إلى المراتب"** يتناول فيه حياة التصوف والمتصوفين ، تحدث فيه عن نسب ومواطن أولياء و صلحاء الشلف و ومن سكنوا

---

[1] - سعد الله، أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي ج 01، ص: 471.

[2] --Hachlaf, Sidi Ali, Les Chorfa les nobles du monde Musulman, la chaine des origines à propos de la généalogie des descendants du prophéte. ISBN,1995, Alger, p,52.

*- مولاي العربي ابن عطية البوعبدلي العماري الدرقاوي صاحب الاستمدادات الرّبانية في ما منّ الله عليّ من بحر الوجدانية.

راجع:

مولاي العربي بن عطية ، البوعبدلي الونشريسي : الاستمدادات الربانية في ما منّ الله عليّ من بحر الوجدانية، تح: بومدين بوزيد ومحمد خاين، منشورات وزارة الشؤون الدينية والاوقاف، الجزائر، 2015،ص:07.

**: ورد في قصيدته أو رجزه :

الحمد لله ألهمـــــناَ ... من فضلهِ له به أمـــــــرناَ
رزقناَ بالعقل المنيرْ... أكرمنا به وبالنبي البشير.
صلىّ الله عليه ربنا وسلم ..وآله وصحبه وعظماَ.
وبعد القصدِ بهذا الرجز.. تقريبة لنا باللفظ مؤجز.
ظاهر اللفض ليس بالعقدِ ... ليحصل النفعُ بهِ للمبتدىء
سميتهُ بفلك الكواكبِ ... وسلم الرقيا إلى المراتبِ
أعلى مراتبِ السلوكِ للمزيدِ ... في الابتدا الرقيا إلى المراتب.
من مخطوط قصيدة الفلك الكواكب وسلم الرقيا إلى المراتب.

البطحاء من القرن 6 و9 هـ " سجل في هذه الأرجوزة ما وسعته ذاكرته أو اخبره به الناس ووجده في بعض المصادر عن حياة صلحاء الشلف[1] ".

فكان حسب ما ذكر أبو راس الناصري أحد أعجوبات الدهر في علمه وورعه وكراماته. من ذريته أيضا الشيخ سيدي بوزيان البوعبدلي وزاويته المتواجدة بسيدي خطاب بغليزان . و يسكن عرش أولاد سيدي بوعبد الله الضفة اليمنى لشلف بالقرب من القبة المعروف باسمها وعند السفح الذي تتدفق منه المياه الحارة[2] .

تعتبر من أبرز القبائل المتحالفة مع الأتراك وساهمت في احتواء ثورة لمحال كما شاركت من خلال عائلة سيدي لعريبي المخزنية قي القضاء على ثورة درقاوة وهي العائلة المكلّفة من طرف إدارة الباي بإدارة قبائل الشرق فحازت على امتيازات جبائية وحيازات وأملاك عقارية واسعة.

تفرع العرش إلى 05 فرق مشكلة من مشاتي وهي :

أولاد بوغرارة : لحولش والزرايدية.

و أولاد عيشة : أولاد سيدي محي الدين والعباريج وأولاد الحاج المختار.

أولاد سيدي لعريبي: الزرادلة وأولاد سيدي بن أفغول و الدمونية وأولاد قدور بلحاج.

وأولاد سيدي عمّار : العتايبية والغرايب وأولاد الشادولي[3].

قدرت مساحة العرش سنة 1867 بـ 13.465 هكـ يسكنون 478 خيمة وبعدد سكاني 2.377 فرد.

أولاد العباس (Ouled Abbes) :

يسكن نصفها في الضفة اليمنى للشلف اليسرى والنصف الآخر على الضفة اليمنى بـ 65 كلم شرق مستغانم و50 كلم جنوب غرب الشلف، يحدها من الشمال قبائل مازونة وقبيلة أولاد رياح ومن الشرق قبيلة أولاد خويدم ومن الجنوب قبيلة أولاد سيدي بوعبد الله أولاد سلامة .

[1] -سعد الله، أبو القاسم : نفسه، ص 124.

[2] -Rinn,(L) :Le royaume d'Alger sous le dernier bey, p,117

[3] -A.N.O.M, 2N94, Ouled Sidi Bouabdalah, Mostaganem 19-02-1867.

أراضيها خصبة مروية مواتية لزراعة الحبوب يشتغلون في التجارة[1]، شملت 200 خيمة و 100 فارس و 200 من المشاة . " حسب الرواية الشفوية فإن أولاد العباس ينحدرون من القبائل العربية التي قدمت زمن الفتح الاسلامي وامتزجت عن طريق المصاهرة مع قبائل بني توجين البربرية ، لتشكل قبيلة أولاد العباس الحالية ، شاركت القبيلة في مبايعة الأمير عبد القادر وأصبحت من أبرز القبائل في قوات الآغا الميلود بن عراش والتي كانت مكلفة باستخلاص الضرائب لدى القبائل المستعصية، عند قيام حركة ولد سيدي لعريبي شاركت أولاد العباس في هذا التمرد وفي سنة 1842 خضعت القبيلة للسلطة الفرنسية والتحقت كأهم قبيلة في المخزن الفرنسي بقيادة عبد الله ولد سيدي لعريبي[2].

قسمت بموجب السيناتيس كونسيلت مرسوم 22 جوان 1867 إلى الدواوير التالية : قرواو و أهل القرين و واريزان ، بلغ عدد سكانها سنة 1867 م عدد 6.452 نسمة في حين بلغ سنة 1897 عدد 5.333 نسمة[3].

أولاد سلامة (Ouled Selama):

تقع شرق مستغانم 80 كلم قبيلة من أصول عربية استقرت حول مازونة في الجزء الشمالي من الكتلة الجبلية وفي السهل الذي يفصل الشلف. تعتبر من القبائل العربية المرابطية وتنحدر من الشريف سيدي سلامةْ والذي حسب الرواية الشفوية قدم من الساقية الحمراءْ ومنه تنحدر القبيلة المرابطية شرفة الوادْ[4]، عاشت ما بين 1830 إلى 1830 مستقلة، خضعت لسلطة الأمير عبد القادر ثم للسلطة الاستعمارية 1843، إقليمها كان موجها لزراعة الحبوب والباقي قاحل يستخدم للرعي وبجوار الساكنة بعضا من

[1] -Tableau de la situation de l'établissement Français dans l'Algérie1839, p: 284.

[2]- سلطانة ، عابد : الترابية الاجتماعية بايلك الغرب أثرها على مقاومة الأمير عبد القادر 1832-1847 ،ص 51 .

[3] -Lecq. M.H , Commission d'étude des améliorations à apporter dans la Situation Agricole de la vallée du Chéliff , Rapport à Monsieur le Gouverneur Général de l'Algérie , Alger , Imprimerie Orientale , 1898. P, 128 .

[4]- سلطانة، عابد: نفسه، ص: 41.

أشجار التين قدرتها اللجنة القرار المشيخي بـ 3.000 قدم، في حين الصناعة غير رائجة باستثناء صناعة الحياك الخشنة، تجارتهم قائمة على بيع الحبوب والمواشي.

قدرت لجنة السيناتيس كونسيلت 29 أفريل 1867 مساحتها بـ 3.900 هكـ وبها 243 من الخيم والقرابى، بلغ عدد الرجال 303 والنساء 372 و الأطفال 448 ما مجموعه 1.123 فرد، وتتشكل من الدواوير والتجمعات التالية : عين مزاورة (Ain Mzaoura) بعدد سكاني 378 فرد وعين بسباس (Ain Besbes) بـ 124 فرد وأولاد عدة بـ 234 فرد وأولاد زرفة بـ 137 فرد والزهايرية بـ 169 فرد و بلفخات (Bel Fakhet) بـ 45 فرد.

يحرثون ما عدده 98 محراث متوسط الضريبة في 04 سنوات الأخيرة قدر بـ 9.217 فرنك و 10 سنتيم و 1.219 فرنك و 80 سنتيم كرسوم إضافية في حين قدرت ثرواتهم الحيوانية بـ 3.067 رأس مشكلة من : 21 من الجمال و 22 فرس و 09 من البغال و 137 من الحمير و 411 ثور و 354 ماعز و 2.514 من الخرفان، تتشكل من ثلاث أعراش وتتفرع إلى الدواوير التالية :

أولاد عدّة: ومنها يتفرع دوّار أولاد سنوسي.

أولاد خليفة: ومنها دوّار العبايدية.

علوجة ومنها تتفرع الدواوير التالية : أولاد الحاج خاين، أولاد الجيلالي، أولا للوش، أولاد سيدي العربي، الزعايزية[1].

حددت بموجب مرسوم السيناتيس كونسيلت بتاريخ 23 ديسمبر 1867 كدوار أهلي حملت اسم أولاد سلامة بمساحة 3.80 هكتار و 95 آر[2].

[1]-A.N.O.M :10H53 ,Ibid, P :431.

[2] -A.N.O.M , 2N90, Tribu Ouled Selama, propriété indigène, commune mixte Renault.

أولاد سيدي أحمد بن محمد (Ouled Sidi Ahmed Ben Mohamed) :

تنتمي إلى كنفدرالية فليتا تقع شمال أولاد سيدي يحي بن أحمد وفي الشرق أولاد بلحي وفي الجنوب الاقليم الاستيطاني فرطاسة وأولاد العباس (البلدية المختلطة كاشرو) في الغرب العناترة وزاوية سيدي أمحمد بن عودة مساحتها 21.000 هكـ وعدد السكان يقدر بـ 2.541 فرد.

مشكلة العنصر العربي والمرابطي من أحفاد علي بن يحيى وتشمل الفروع التالية حسب احصائيات 01 جانفي 1892:

أولاد بوعمود، أولاد سيدي مصطفى، أولاد عدّة بن يحيى، أولاد سيدي الجيلالي بن محمد، أولاد اسماعيل، أولاد عدّة بن مجاهد، نطاطحة، الحجاج، زرالدة، أولاد سليمان، محالاتْ، الخدّام، أولاد أحمد، أولاد سيدي علي، الشعشية، أولاد سيدي أحمد بلعربي، أولاد بوحافرْ، أولاد سيدي بن يمينة ، أولاد سيدي بخذة الصغير، الصغايرية، أولاد سيدي بن أحمد، فرايحية، خوالدْ، دبالة، أولاد بوسوكة، قراينية، خناندة، العمارنية، أولاد بن علي، العبايدية، النفايسية، كرايفية[1]. قدرت ثروتها الحيوانية بـ 9.699 رأس في حين الضرائب الأساسية المشكلة من الشعور والزكاة قدرت بـ 10.345 فرنك و 14 سنتيم و الإضافية بـ 2.219 فرنك و 53 سنتيم[2].

قسمت بموجب قانون 28 أفريل 1887 مرسوم 24 مارس 1895 إلى تعسالت (Taassalet) بمساحة 10.523 هكـ و 66 آر و يازرو(Yazerout) بـ 10.150 هكـ و 38 آر و 40 سنتيار[3].

[1] - A.N.O.M :2N90, Tribi Ouled Sidi Ahmed Ben Mohammed,Etat statistique de la tribu bdes Ouled Sidi, Ammed Ben Mohammed au 1er janvier 1892.
[2] -Ibid.
[3] -Ibid, Arreté , Alger le 24 mars 1895.

أولاد أحمد(Ouled Ahmed):

استقرت أولاد أحمد في القرن 15مـ في الأراضي المعقودة لهم وهي معدودة من القبائل المخزنية، تشكل جزء من آغاليك مينا والشلف من دائرة وقسمة مستغانم تقع على الشلف بمسافة قليلة من غليزان يحدها في الشمال أولاد معلة واولاد سيدي بوعبد الله وفي الشرق عكرمة الشراقة وجزء من لمحال وفي الجنوب لمحال والصحاري وجزء من المكاحلية وفي الغرب المكاحلية و مزيلة.

عينت من خلال مرسوم 20 جانفي 1866 لتخضع لتطبيقات الفقرتين 01 و 02 من القرار المشيخي 22 أفريل 1863، فتاريخ أولاد أحمد مرتبط بتاريخ عكرمة الشراقة إذ يشكلون تاريخا مشتركاَ لهذه القبيلة إلى غاية 1858 ليتم فصلها وتشكل قيادات منفصلة، أولاد أحمد التي كانت تشكل مخزن عمالة وهران خلال الهيمنة التركية وبالتالي فطبيعة الملكية عدت ذات صفة مخزنية. عدد سكانها حسب لجان القرار المشيخي قدر بـ 3.991 فرد منهم 1.290 رجل و 1411 امرأة و 1.290 طفل يسكنون 752 خيمة وقربي يحرثون 471 محراث و [4/3].

أمَّا ثروتهم الحيوانية فانحصرت في 572 خيل وفرس و 967 ثور و 12.860 من الخرفان و 659 من الماعز، ارتفعت الضريبة إلى 19.515 فرنك و 44 سنتيم منها 3.051 فرنك و 94 سنتيم كرسوم إضافية. بالرغم أنّ اقليم القبيلة يقع عند مصب مينا والشلف وبالرغم من الوضعية المواتية إلا أنَّه ذات طبيعة رديئة لا تنتج إلا الحبوب في الفترات المطيرة ووجدت تربية المواشي في حالة جيدة بما فيه الكفاية، يشير تقرير القرار المشيخي أنّ أولاد أحمد لم يخضعوا لأي اقتطاع ويحتلون معظم الأراضي بصفة السبيقة في حين الملكية الخاصة تقدر بـ 2.671 هك و مساحة أرض السبيقة تقدر بـ 17.655 هكـ خارج أراضي الملك، وقد تشكلوا من 04 فرق تشمل 20 دوار أقل أهمية بحيث قسمت القبيلة إلى 03 دواوير أهلية وهي:

01-دوار القيايبة (**Kiaiba**)وهو اسم لفرقة قديمة يشمل الدوار 1.261 ساكن في مساحة إقليمية قدرت بـ 9.095 هكـ و 66 آر و 90 سنتيار بدخل ضريبي 1.446 فرنك و 15 سنتيم .

02-دوار أولاد عدي (**Ouled Addi**) فرقة قديمة بعدد سكاني 1.601 ساكن ومساحة إقليمية تقدر بـ 6.789 هك - و 74 آر و 40 سنتيار ودخل ضريبي بـ 1.150 فرنك و 55 سنتيم يشمل البحيرة المالحة بوزيان التي تتربع على مساحة 1.711 هكـ يشهد الاقليم كثافة سكانية كونه يشمل الأراضي الزراعية لا الرعوية.

03- دوار أولاد سيدي لعريبي (**Ouled Sidi El Aribi**) يشمل مساحة 1.639 هكـ في زمالة الخليفة ولد سي لعريبي، يقدر عدد السكان بـ 1.129 ساكن وبدخل ضريبي 455 فرنك و 34 سنتيم. وقد أبدى المكتب السياسي (**Bureau politique**) عدم قبول تسمية الدوار المشار اليها من طرف اللجنة بفرض فرقة قديمة لأولاد أحمد وهو اسم فرد منتمي لعدد قليل من الأجانب الملتحقة حسب التقرير في الآونة الأخيرة بالقبيلة، واقترح المكتب السياسي اعطاء المنطقة (**circonscription**) اسم بلعسل (**Bel Hacel**) وهي نقطة معروفة كانت تقع على الضفة اليسرى لمينا، كما كانت موقف عسكري (**Position militaire**) له بعضا من الأهمية وسيكون مركز للدوار وذلك لاشتمالها على مدرسة في بلعسل وأكدت ضرورة اخد هذا الاقتراح بعين الاعتبار[1].

وبموجب قرار الامبرطور بتاريخ 21 ديسمبر 1867 تقرر تسميته بدوار بلعسل* يشمل مساحة اقليمية "تقدر بـ 6.079 هكـ و 99 آر و 55 سنتيار بعدما تم استبدال

---

[1] -A.N.O.M, 2N68 , Ouled Ahmed , propriété indigène, C.M, de la Mina, 20-01-1866.

*--**بلعسل:** من مشاهير صلحاء منطقة غليزان وهو" بن علي المكنى بابي العسل دفين بإزاء وادي مينة عند مصبها في وادي شلفقريبا من بلدة غليزان بن يحى دفين بلدة أفليتة بن راشد دفين ظهر الملح بازاء غليزان بن احمد المرابط بن منداس."

راجع :

ابن سيدي حشلاف، عبد الله ،بن محمد بن الشارف بن سيدي علي ،سلسلة الأصول في شجرة أبناء الرسول عليه الصلاة والسلام، ط1 ، 2006،ص:112.

دوار أولاد سيدي لعريبي ببلعسل كونها نقطة جد معروفة تقع على الضفة اليسرى لواد مينا كانت موقف عسكري لها موقع مهم بسبب الجسر الذي دفع عنها وتشمل بعض المنشآت التي رفعت بالموقع و أقيمت به مدرسة ويعبره طريق مستغانم[1]"

أولاد يعيش (Ouled Yaiche):

استقرت القبيلة إلى الجنوب من أولاد صابر تقع بـ 20 كلم عمي موسى و 16 كلم عن وادرهيو بمساحة تقدربـ 9.378 هكـ و 55 آر يسكنهُ حوالي 2.589 فرد قدرت الضرائب بـ 10.455 فرنك منها 1.597 فرنك كرسوم إضافية، شكلت جزءا من دائرة عمي موسى من قسمة مستغانم تقع بـ 15 كلم عن الحد الشمالي يحدها من الشمال أولاد صابر وأولاد خويدم وفي الشرق أولاد بويكني وماريوة وفي الجنوب أولاد بورياح وفي الشرق العمامرة، عين العرش من خلال مرسوم 13 مارس 1867 للخضوع للتطبيقات المنصوص عليها في الفقرتين 01 و 02 من المادة الثانية للقرار المشيخي 22-04-1863، القبيلة التي شكلت جزءا إلى وقت بعيد من كنفدرالية بني مسلم لها صلة بالعرق العربي دون أن تُفسر ظروف حيازتهم للأرض التي يحزونهاَ بعنوان الملكْ، يم يدفعوا حسب التقرير الحكومة التركية إلاّ رسوما زهيدة، و بعد سقوط الحكومة التركية دخلوا في صراع مع بني وراغ وكان عليهم مغادرة البلاد ولم يتمكنوا من العودة لها إلاّ بعد 03 سنوات.

أعاد الأمير عبد القادر تشكيل كنفدرالية بني مسلم ووضعت تحت أوامر أحد الآغاوات كما أولاد صابر وأولاد إيعيشْ، تعرضت لهجمات لأول مرة سنة 1841 من طرف القوات الفرنسية وقدمت واستسلامها ثم انتفضت مرة أخرى سنة 1843،

وقد استند في ذلك إلى مراسلة احد احفاد سيدي عبد الله الخطابي وهناك من يرجع نسبهُ إلى فروع أخرى من الأشراف وهو في نظر لويس رين حسني ادريسي، يوجد ضريحه باللبدية التي تحمل اسمهُ بحوالي 10 كلم شمال غرب مدينة غليزان.

راجع :

-مفلاحْ،محمد: أعلام منطقة من منطقة غليزان، دار المعرفة،2009، ص،62.

[1] -A.N.O.M,Ibid, Rapport de l'empereur, le maréchal de France, ministre secrétaire d'Etat au département de la guerre , Signé par Niel, 21 décembre 1867.

طبق في حقهم أمر 1846 المتعلق بمصادرة أراضي المبعدين، وأخيرا سنة 1864 وكانوا جزء من العقوبات الصارمة التي أعقبت الانتفاضة.

تشكل من الأقسام التالية : أولاد بوشارب أولاد عيسى أولاد مراح أولاد زيان واولاد سالم وبني مادون[1].

يقدر عدد السكاني حسب تقرير لجنة القرار المشيخي بـ 2.589 فرد منها 738 رجل و 857 امرأة و 994 طفل يسكنون 455 خيمة وقربي ويحرثون 231 محراث و ½ ، أما الثروة الحيوانية مشكلة من 188 خيل وفرس و 25 بغل و 531 حمار و 9.335 خروف و 3.976 ماعز و ويدفعون ضريبة تقدر بـ 10.455 فرنك و 60 سنتيم منها 1.597 فرنك و 90 سنتيم كرسوم إضافية[2].

كانت أولاد إيعيش مشكلة من 29 فرقة صغيرة بحد أدنى صغير لهذا لم تفكر لجنة القرار المشيخي تشكيلها بطريقة منفصلة، كذلك طالبت جماعة الدوار بتشكيلها في دوار أهلي ذلك أنّ القطع الأرضية في الغالب متشابكة وتقع في مسافة كبيرة في موضع الخيم. وقد تقبلت اللجنة بالاجماع والتوافقْ الرغبة والاقتراح المدعوم من طرف الجنيرال قائد العمالة ورئيس المكتب السياسي ليحتفظ الدوار الأهلي باسم أولاد ايعيش[3].

<u>أولاد يحيَ (Ouled Yahia):</u>

تنتمي إلى البلدية المختلطة زمورة التحقت قبيلة أولاد يحيى بمنظمة فليتا الكبيرة (قسمة مستغانم) 1846-1847 وكانت على رأس الكنفدرالية وشكلت واحدة من 19 من القيادات المنظمة لهذه القبيلة ترسخت في المنطقة من فترات قديمة، من أكبر القبائل ذات الأصول العربية القادمة إلى البلاد خلال القرن 11 م.

[1] - سلطانة، عابد: نفسه، ص:141.

[2] -A.N.O.M : 2N101, Ouled Yaich, Propriété Indigène, 04 avril 1868, signé Napoléon.

[3] -Ibid.

قبل قدوم الأتراك مارست السيادة الاقطاعية على كل السكان في البلاد، ولكن فقدت هيمنتها شيئا فشيئا تكمن أهميتها الإقليمية في الجزء الأكبر من أراضيهاَ التي كانت تحوزهاَ، ولم يبق لها اليوم تقدر حسب مرسوم التحديد بـ مساحة إقليمية قدرت بـ : 9.863 هكـ و 35 آر و 40 سنتيار، قسمت إلى مجموعتين واحدة بمساحة 5.950 هكـ عرف بأولاد زيد *(Ouled Zid) تقع على على مينا جنوب غليزان وهي المجموعة الغربية المشكلة من أراضي منتجة بالخصوص في السنوات المطيرة، وقد سجل في الأربع سنوات المرتبطة بسنوات الجفاف انتاجية ردئية و مردود تقريبا رديء.

يقدر عدد السكان بـ 769 ساكن، يحرثون 66 محراث في حوزتهم 37 حصان و 04 بغال و 185 حمار و 211 ثور و 3.781 خروف و 1.309 ماعز بدخل قدر بـ 570 فرنك و 34 سنتيم . والأخرى في المجموعة الشرقية من فروع جديوية بـ 3.913 هكـ و 35 آر و 40 سنتيار تعرف بالحباشة (El- Habecha) ذات أراضي جيدة لا تحقق محاصيل استثنائية التربة أكثر مواتية في الاقليم لزراعة البطاطا وهي تجارب أقيمت تحت ايحاء السلطة العسكرية الفرنسية أتبتث غير أنها لم تلق الإهتمام من الأهالي الذين لم يرتبطوا بهذا النوع من العمل الذي تتطلبه الزراعة.

قدر عدد السكان بـ 708 فرد يحرثون 50 محراث ويملكون 56 حصان و 08 من البغال و 300 حمار و 405 ثور و 6.397 خروف و 2.026 ماعز وبدخل قدر بـ 710 فرنك و 37 سنتيم . المجموعتين مفصولة عن بعضيهما بمسافة 30 كلم[1].

وعليه فإن اقليم أولاد يحي مساحته الاجمالية قدرت بـ 9.863 هكـ و 35 آر و 41 سنتيار بعدد سكاني قدر بـ 1.477 فرد يملكون 270 خيمة وقربي و 76 من الخيول أو

*-تقع أولاد زيد 20 كلم عن زمورة قدر عدد سكانها سنة 1886 بـ 186 ساكن موزعة إلى دواوير جزئية وهي الفطاطمة، أولاد الجيلالي، والكناندة العزايزية و زنادرة أولاد محمد، الشرايطية، الحباشة، الرواشدية، أولاد قدور، القوايسية أولاد بن عودة، ولكاحلية والمطوية()، إقيلم خصب من دون ماء بلاد العطش (Blad el Attach) بكل امتياز بحيثنرى اربه سنوات ردئية سيئة لترى سنة جيدة تجتمع مع الحباشة في نفس الاصول مع أولاد يحي في سنوات 1847 إلى 1852 كانت تدفه الخطية لطبيعة أراضيهم المخزنية.

المصدر:

C.N, Martin, Instituteur , Zemmora mixte 1896, Imprimé, P :129.

[1] -A.N.O.M, 2N101, Ouled Yahia,Annexe de Zemmorah, Extrait des procés –Verbaux du conseil de gouvernement, Séance du 02 Décembre 1868.

فرس و 300 حمار و 405 ثور و 6.397 خروف و 2.036 ماعز يحرثون 116 ونصف، قدر متوسط الضريبة في ثلاث سنوات قدرت بـ 8.395 فرنك و 81 منها 1.280 فرنك و 07 سنتيم من الرسوم الإضافية، يسوقون منتجاتهم الفلاحية والمواشي في أسواق غليزان وزمورة والرحوية وجاء في قرار اللجنة أنَّ تشكيلها إلى مجموعتين منفصلتين بسبب ابتعادهما عن بعضهما البعض[1] .

وقد حددت بموجب مرسوم 17 مارس 1869 إلى دوارين أهليين هما الحباشة و أولاد زيد[2].

أولاد سويد (Ouled Souid) :

Nتنتسب سويد حسب ما ذكر صاحب عجاب الأسفار :" فهم بنو سويد بن عامر بن زغبة ومنهم العطاف أرضهم غرب مليانة والديالم أرضهم جنوب الونشريس، وفليتا (سهل مينا) ومجاهر (سهل مستغانم) والحساسنة ومالفة (ضواحي عين تموشنت) وأولاد مقدار ومخيس (ضواحي وهران) وهبر (سهل المحمدية) وصبيح(جبرل دراك) وعريب (نواحي شلف)[3].

تقع القبيلة 16 كلم عن مستغانم و 02 كلم عن غليزان تشكل واحدة من 19 قايدة تابعة لفليتا الموزعة على القبائل الكبرى، شاركت أولاد سويد في كل الانتفاضات التي قامت في حوضي مينا والشلف، " كانت قبيلة سويد من القبائل العربية التي لعبت أدورا عظيمة في تاريخ البلاد .. ولمّا احتل الأتراك البلاد كانت لهم إمارة تنس تمتد من قبر الرومية شرقا إلى مصب نهر الشلف غربا قرب مستغانم وكان موطنهم ابتداء من القرن السابع الهجري، ما بين العطاف شرقا إلى مستغانم غربا وقد شاركوا في

[1] -Ibid, Rapport à l'empereur, Paris, le 17 mars 1869, Signé, Niel.
[2] -Ibid.
[3] - أبي راس الناصري، محمد بن أحمد: عجائب الأسفار ولطائف الاخبار، ج02، تح محمد غالم،منشورات Crasc، 2008، ص : 21.

حروب بني مرين مع بني وزيان ..[1]" ثاروا على الوجود التركي قرابة القرنين وقد سجل شاعرهم الشعبي ابن بسويكت كثيرا هذه المعارك منها :

هلى ارهيو وعلى جديوية كاسرين *** الترك جوف واسويد جاو للقبلة.

خيمة مع اخبا وبنود متقابلين *** من الصبح للمسا كل يوم مقتلة

الترك جاروا والسويد اعقابهم طافحين *** والترك شاربين لهبال في سطلة.

الباي قد شور ليهم *** وسويد ليه زادوا حملوا .

بقي جزؤ منهم في الشلف اما البقية فتفرقت في الجنوب

لامن جاب أخبار اسويد *** اين مضرب راهم نازلين امحالي .

استفسدت افرسين الكيد *** توحشت شيبني التل الخالي.

إلى أن يقول :

قالوا حطوا في منداس *** بلغوا بمنازل الأوعار

بلعابد ذكروه أوغاس *** غربي اللوحة في الأجدار[2] .

تتميز الأراضي التي تشغلها أولاد سويد بالمنطقة وفق تقرير القرار المشيخي بكونها مسطحة حيث تنعدم الكتل الغابية وتخلو مياه الشروب، أجبر النقص في المياه السكان في رحلة البحث عنها بـ 08 كلم في الحرارثة وأولاد يحي. كما تعد الحبوب والشعير من المنتجات المهيمنة وهذا لخصوبة التربة المقترنة بالسنوات المطيرة، إذ أنّ أَدنى جفاف قد يؤدي إلى دمار الحصاد.

قادت عمليات التحديد الموجهة من طرف اللجنة إلى تحديد مساحة القبيلة التي شملت 4.421 هكـ و 60 آر يشغلها 1469 فرد موزعة إلى 450 رجل و 466 إمرأة و

[1] - ابن سحنون الراشدي، أحمد بن محمد بن علي: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح، النهدي البوعبدلي، دار المعرفة الدولية ، الجزائر، 2013، ص: 38.

[2] - نفسه : ص،ص: 39-41.

573 طفل، بعدد المحاريث 166 محراث و المواشي المشكلة من 66 خيل و 421 حمار و 612 ثور و 2.408 خروف و 2.433 ماعز، تقدر الضريبة بـ 7.431 فرنك و 62 سنتيم، منها 1.154 فرنك كرسوم إضافية.

عدَّ إقليم قبيلة أولاد سويد من الأراضي المخزنية وتمَّ استيعاب بعضه كأراضي ملك بموجب تعليمات 11 جوان 1863 ، بموجب ما سبق ذكره وقد اقترحت لجنة القرار المشيخي تأسيس أولاد سويد في دوار أهلي واحد يحمل اسم **أولاد سويد**[1]. يحد القبيلة من الشمال لمحال والحرارثة، ومن الجنوب أولاد سيدي يحي، ومن الغرب الحساسنة و إقليم بلدية غليزان، ومن الشرف الحرارثة.

اقتطع من قبيلة أَولاد سويد مساحة 600 هكـ لأجل إقامة المركز الاستيطاني غليزان 1857 بررته الإدارة الكولونيالية أنَّ الأراضي ذات طبيعة مخزنية انتفاعية لهذا كانت محور اقتطاع ضمن عمليات الحضر والتجميع حتى لايعطى أي تعويض للأهالي كنوع من الاستغفال القانوني، كان قرار تعيينها ضمن القرار المشيخي في 22 مارس 1865 في حين خضعت لتطبيقات القرار بتاريخ 24 أكتوبر1868 [2].

أولاد صابر(Ouled Sabeur):

تشكل القبيلة جزء من دائرة عمي موسى قسمة مستغانم تقع بـ20 كلم عن عمي موسى و 112 كلم عن مستغانم على السكة الحديدية التي تمر بـ 12 كلم على حدها وعلى الطريق الامبرطوري بـ 10 كلم، محددة كالتالي: في الشمال أولاد خويدم وفي الشرق اولاد يعيش و في الغرب العمامرة إلى ان تلتقي في الجنوب مع اولاد يعيش. تم

[1] - A.N.O.M : Op, Cit, Ouled Souid, C.M, Zammora, extrait des procès- verbaux du conseil de gouvernement séance du 27 juin 1868, Signé, Bellemare.
[2] -Ibid, Decret de délimitation, Signé, Niel.24-10-1868.

تعينها من خلال مرسوم 13 مارس 1867 للخضوع للعلميات المنصوص عليها في الفقرتين 01 و 02 من المادة 02 من القرار المشيخي 22-04-1863.[1]

ارتبطوا من خلال أصولهم بلمحال، ذات الأصول عربية ترجع جذورهم إلى العرب الهلاليين وحسب الرواية الشفوية فإن استقرارهم بالمنطقة كان بسبب لعنة لحقتهم من أحد الصلحاء الذي بخلوه لبن المعز، فدخلوا في دوامة لم يستفيقوا منها إلاّ أن وجدوا أنفسهم بين بني مدين وأولاد عفان وهي مواطنهم الحالية [2].

لم تكن لها أراضي محددة عاشت تبحث عن ملجأ لها في كنفدرالية فليتا، ارهقت بسبب طبيعتها الأجنبية عن المنطقة ، إلى أن اشتكت لباي وهران الذي انشأ إقليما لهم على حساب القبائل المجاورة أولاد خويدم وبني مسلم وفليتا، كانت القبيلة دائما محل اهتمام من طرف الأتراك كانت أراضيها جزء من امتياز الباي وشكلت زمالة أين تحفظ فيها خيول (Gada) التي توفرها القبائل المجاورة. بعد سقوط الحكومة التركية دخلوا في صراع مع بني وراغ وأُجبروا على ترك البلاد واللجوء إلى أَولاد الشريف بدائرة تيارت، في اقليم جاف وغير زراعي وبعد 03 سنوات ألحقهم الأمير عبد القادر بقيادة بني مسلم، خضعوا للسلطة الفرنسية الاستعمارية 1841 انتفضوا مع الأمير عبد القادر وقهروا للمرة الثانية سنة 1843 ، وبعد 20 سنة من السِّلم والهدوء شاركوا في انتفاضة سيدي لزرق بلحاج 1864 مما جعل الحكومة الفرنسية تؤكد على طابعها المضطرب والمتعصب الذي تنتمي إليه القبيلة في تقاريرهاَ، أجمعت القبيلة في دوارين اثنين هما الحطاطبة (Hattarba) و 04 دواوير من أولاد الميهوب التي شكلت القبيلة الحالية.

وبالتالي هناك أربع مجموعات من الملك متأتية من الهبات المعدة من طرف الحكومة التركية تشمل 431 هكـ و 48 آر، أمَّا الملكية الجماعية بالنسبة لأولاد صابر سواء في الجزء المشكل للقبيلة القديمة في الأراضي المعروفة بالمخزنية (Blad Makhzenia) الدوارين المذكورين أعلاه، أما الأراضي الجماعية فتشكل مجموعة واحدة بمساحة

[1] -A.N.O.M : 2N89, Tribu Ouled Sabeur, Extrait des procéx verbaux, Séance 15 Janvier 1868.

[2] - سلطانة،عابد: نفسه، ص:60.

3.619 هكـ و 69 آر. أشغال التحديد عينت المساحة في 4.200 هك يشغلها 2.123 فرد في 359 خيمة وقربي، يحرثون 134 محرات ونصف(2/1) ويحوزون 135 من الخيول و 36 بغل و 386 حمار و 448 ثور و 5.112 خروف و 2.161 ماعز .[1]

تعد زراعة الحبوب وتربية المواشي من المصادر الأساسية لأولاد صابر، كما كانوا يرتادون أسواق غليزان، وادرهيو، عمي موسى ، قدرت الضرائب بـ 6.047 فرنك و 48 سنتيم نها 922 فرنك و 20 سنتيم من الرسوم الإضافية. أراضيها طينية جيرية (Argilo- calcaires) تقريبا مستصلحة وعرة جدا في الغرب والشرق، بحيث يعمها الزيتون البري والصبار والبلاد مروية بواد جديوية الذي لا يجف أبدا، شكلت القبيلة بموجب مرسوم التحديد 04 أفريل -1868 دوَّار واحد حافظ على اسم القبيلة وهذا الاقتراح جاء بناء على مساحة القبيلة و الموارد المتواضعة المتوفرة في هذا الدوار والغياب التام للملك المشترك.[2]

أولاد بورياح (Ouled Bou Riah) :

يقع الإقليم 25 كلم عن عمي موسى خليط من الأمازيغ والعرب تجتمع مع أولاد إيعيش وأولاد صابر والشكالة في فترة الحكم التركي في كنفدرالية بني مسلم، مستقلين نوعا ما عن الأتراك بعد سقوط الجزائر دخلت في صراع مع بني وراغ ودخلت في تحالف مع كنفدرالية فليتا، لجأت إلى جانب بني مسلم إلى أولاد الشريف بعد هزيمتهم، أمَّا بني وراغ إلى أَولاد الشريف وخلال 03 سنوات ظلت أراضيهم غير مزروعة وبعد هزيمة بني وراغ من قبائل الهضاب العليا دخلوا البلاد وعاشوا في توافق مع بني وراغ.

استعاد الأمير عبد القادر مع الوصول إلى السلطة النظام، وشكل قيادة واحدة للقبائل تشكلت من كنفدرالية بني مسلم وضع على رأسها محمد بن شادلي (Si Mohamed Benchedly)، في 1841 استسلموا إلى جانب بني مسلم للماريشال بيجو وسرعان ما

[1] -ibid.

[2] -Ibid, C.M, Ammi Moussa, Rapport de l’empreur, Paris 04 avril 1869, Signé, Niel.

أعقب انتفاضة 1843 استسلام جديد تبعه في 1845 مقاومة أخرى أين انتفضوا مع بومعزة ولم يدخلوا في الطاعة إلاَّ سنة 1847.

ومن 1847 إلى 1864 الكنفدرالية الصغيرة بقيت وفية للسلطة الاستعمارية، ولكن مع انتفاضة 1864 دخلت في المقاومة إلى جانب حلفائها القدماء فليتا.

يحُد الاقليم من الشمال : أولاد إيعيش وماريوة، ومن الجنوب الشوالة ومن الشرق مكناسة والشكالة ومن الغرب بني يسعد و أولاد إيعيشْ تقدر مساحته الاقليمية بـ 13.450 هكـ يسكنه 2.996 يسكنون 485 خيمة وقربي، فيهم 914 رجل و 924 امرأة و 1.157 طفل، أمّا الثروة الحيوانية فتشمل 150 من الخيول و 27 من البغال و 925 من الثيران و 6.954 من الخرفان و 483 من الماعز في حين بلغ عدد المحاريث 215 محراث[1]. بلغ متوسط الضريبة خلال 03 سنوات الأخيرة الأساسية ما قيمته 8.246 فرنك و 88 سنتيم و الإضافية بما قيمته 1.484 فرنك و 44 سنتيم ما مجموعه أكثر من 9.371 فرنك يعني حوالي 3 فرنك و 25 سنتيم للرأس. تحوز على إقليم ذو تربة مشعبة في بعض النقاط بنظام المياه المشكل من واد الحرشة (Oued Harcha) واد المالح واد علالة واد ارهيو و 21 منبع مائي.

لا توجد في القبيلة أراضي جماعية مخصصة للزراعة وإن وجدت فهي مشتركة ضئيلة، اقترحت لجنة التحديد والتوزيع تسميتها في دوّار واحد يحمل اسم دوار **أولاد بورياح بني مسلم** (Ouled Bou Riah Des Beni Meslem) وذلك لتشابه اسم القبيلة مع قبائل أخرى، وقد دُعِّم الاقتراح في البداية غير أنَّ التسمية الطويلة المبالغ فيها وقلة الموارد دفعت الجنيرال قائد عمالة وهران إلى البحث على مؤشر لاسم آخر، ذلك أنَّ الملكية حسب اللجنة مجزأة في القبيلة فكل فلاح يملك عدة قطع أرضية مرات بعيدة عن بعضها البعض وموزعة في مجموع القبيلة، رأت اللجنة :" حتى ولو ذهبنا إلى توزيعها في دوارين فإنَّـــه من دون شك سيكون ذلك عقبة مطلقة في تشكيل دوارين ذلك

[1] -A.N.O.M, 11 N76 , Tribu Ouled Bou Riah, C.M, Ammi Moussa, Extrait des Procés Verbaux du conseil de Gouvernement, Séance 15 janvier 1868.

أن أولاد بورياح " من المالكين خارج قبيلتهم إضافة إلى رقم الضرائب الإضافية قدر بـ 1.484 فرنك وبالتالي أقرت اللجنة أنّ من الأجدر تأسيس أولاد بورياح في دوار واحد لموارده الضئيلة بدلا من دوارين، أخضعت وفقا للمرسوم 13-03-1867 لما ورد في الفقرتين 01 و 02 من المادة 02 من القرار المشيخي 22-04-1863 والذي تم تحديدها وتوزيعها بتاريخ 08-04-1868.

أولاد بوعلي (Oulad Bou Ali):

قبيلة أولاد بوعلي المنتمية إلى دائرة معسكر بين الأخيرة وإقليم غليزان تبعد عنها بـ 15 كلم، تنحدر من عائلة فليتا يعود أصل تواجدها بالمنطقة إلى القرن 15 م ، اجتمعوا في البداية مع أولاد بلحي في فليتا في الفترة التركية أسس لهم الأتراك قبيلة منفصلة، شاركت إلى جانب فليتا في مقاومة الأمير عبد القادر خضعوا للسلطة الفرنسية سنة 1843 وأدرجت ضمن حكم قايد فليتا[1]، ثم انضموا من جديد إلى المقاومة سنة 1845 وألحقوا تبعا لذلك بآغاليك البرج (Aghalik El Borj) وفي 1864 جزء كبير من القبيلة اجتمع إلى جانب فليتا وشاركوا في الانتفاضة ليعرف العرش نفس العقوبات الصارمة المفروضة على القبائل المشاركة[2].

إقليم أولاد بوعلي ينتمي إلى حوض واد مينا الذي يحده من الشرق كما يعبره في الجزء الجنوبي رافد واد المالح و واد تيلوينات. تربته موجهة لإنتاج الحبوب في حين تنعدم الصناعة أما التجارة فهي ضئيلة تنحصر في الحبوب و المواشي، كما تتواجد بساتين الصبار تغطي مساحة إقليمية بـ 44 هكـ، أمَّا الملكية تنحصر في الملك، في حين مساحة أولاد بوعلي الاقليمية تقدر بـ 11.003 هكـ و 68 آر يسكنها حوالي 952 فرد يشكلون 199 عائلة ، تنحصر الثروة الحيوانية في 12 من الخيول و 08 من البغال و 22 من الحمير و 174 من الثيران و 905 من الخرفان و 387 من الماعز، يدفعون الضرائب الأساسية ما قيمته 6.995 فرنك و 85 سنتيم و الضرائب الإضافية ما قيمته

[1] -A.N.O.M, 2N76, Tribu Ouled Bou Ali, Extrait des procés Verbaux du conseil de gouvernement, Séance du 13 janvier 1869.

[2]-Ibid, Rapport à L'Empereur, Paris le mai 1869.

1.143 فرنك و 27 سنتيم في حين يبلغ عدد المحاريث 37 محراث و ½ لحوالي 300 هكـ .

يحوز العرش منبع مائي واحد يعرف بعين قتّار (Ain El Guettar) الواقعة في الجزء الشمالي الغربي من القبيلة ، اقترح انشاءها في دوار واحد يحمل اسم العرش بمقتضى مرسوم 08-02-1868 الذي حدد ووزع فعليا بموجب القرار المشيخي بتاريخ 15 ماي 1869 لتتشكل حدود القبيلة الإقليمية فمن الشمال تحدها الحساسنة وأولاد يحي ومن الشرق أولاد بختة وزاوية سيدي امحمد بن عودة ومن الجنوب العناترة ودوابر فيتا وفي الغرب القبيلة الأخيرة.

يتشكل الدوار الأًهلي أولاد بوعلي وتنحصر ثرواته حسب الجدول الإحصائي لسنة 1875 في التالي :

أسماء الدواوير الأهلية	أسماء الفرق للدوار الأهلي	الثروات								الاحصاء السكاني			الملاحظات
		المحاريث المزروعة خلال السنة الفلاحية 1875-1874	الثيرا ن	الخرفان	الماء ز	الخيول	الفرس	البغال	الرجال	النساء	الاطفال		
	أولاد لحمر	7.25	29	354	111	02	03		35	33	35		الدوار الاهلي سلم إلى السلطة المدنية بتاريخ 01 جانفي 1876
	أولاد لحمر بن قدور	8.50	19	184	110				29	36	26		
	سمايحية	10.50	37	310	496	02	05	02	44	45	37		
	الزوايتية	10	45	441	262	04	02	02	37	44	37		الجنسية : مسلمة لم تجنس
	المساعدية	4.25	14	19	29	02	01		22	24	19		
	أولاد عمور بن سعادة	20	92	1.162	475	06	08	02	60	69	58		
	زروالة	8.50	43	236	96	03	05		27	34	28		
	أولاد عمور التحاتة	8.75	43	256	185				27	30	30		
	أولاد سيدي احمد بن يوسف	6.50	21	229	98	01	02	01	22	26	20		
	الجوامسية (Djouamessia)	6.75	35	352	150	3		01	21	24	22		
	الخشاعة (Khechaa)	1.50	01	127	64				15	18	14		
	أولاد سرور	08	35	373	184	01	02	01	29	30	27		
	طنافير (Tnafir)	07	18	162	99	01	01		20	22	18		
	الخرايسية (Kheraissia)	5.25	17	219	165				26	28	25		
	العوابيد (El Aouabid)	1.75	05	209	38				15	12	08		
	المجموع	**114.50**	**454**	**4.635**	**2562**	**25**	**29**	**09**	**429**	**475**	**404**		

Source :A.N.O.M, 2N76, Oulad Bou Ali, Etat de dénombrement du Douar commune des Oulad Bou Ali et de richesses, .Division D'Oran, Subdivision de Mascara, Cercle de Mascara , 08 décembre 1875

أولاد بوإيكني (Ouled Bou Ikni) :

تنضوي ضمن دائرة عمي موسى من القبائل ذات الأصول الأمازيغية تنتمي إلى كنفدرالية بني وراغ المشكلة من 08 قبائل التي اعترفت بسلطة الأمير عبد القادر موقعهم على حدود عمالتي وهران والجزائر، كان لها وزن في عمالة الأمير عبد القادر، تعرضت لعدة تقلبات فيما يتعلق بالأحداث العسكرية ما يفسر الانتفاضات التي تبعتها استسلام بني وراغ، وبناء على ذلك لم يكن عرش أولاد بويكني مستحسن لانتفاضة الأمير عبد القادر، انضمت لانتفاضة بومعزة وقد عوقبوا بشدة وظلوا في حالة هدوء إلى غاية 1848، الفترة التي انتفضوا فيها من جديد بسبب إجبارهم للمرة الثانية على دفع الزكاة التي تخلوا عنها والتي ضاعت لمرتين بين أيادي الزعماء الأَهالي، بعد 16 سنة من الهدوء وروح الخضوع استأنفوا الانتفاضة سنة 1864 بل كانوا من الأوائل المهاجمين لعمي موسى[1] .

قررت لجنة القرار المشيخي أنّ مساحة أولا بوإيكني تقدر بـ 4.032 هك و 17 آر يسكنُ إقليمهم عدد سكاني يقدر بـ 1.609 فرد مشكلين من : 516 رجل و 548 إمرأة و 545 طفل، ما يمثل متوسط 2 هكـ و 50 آر لكل فرد.

تربة الإقليم مواتية بالخصوص لزراعة الحبوب ونظرا لنفاذية الأرض أعطت منتوجا رائعا في السنوات المطيرة وفي سنوات الجفاف يكون الانتاج منعدم، ولأجل تحسين مواردهم لجأوا إلى تربية المواشي وعليه فإنَّ ثروتهم الحيوانية تتشكل منَ: 139 حصان و 319 حمار و 512 ثور و 3.354 من الخرفان و 1.508 من الماعز يسكنون 322 خيمة وقربي ما يلاحظ هو أنّ متوسط الحيوانات التي في حوزة كل عائلة معتبرة جدا. يحد العرش من الشمال : أولاد مودجار و أولاد أسمر و من الجنوب ماريوة و أولاد يعيش ومن الغرب أولاد خويدم ومن الشرق إقليم عمي موسى[2] . أقرّت اللجنة أنّ

[1] -A.N.O.M, 11N76, Tribu Ouled Bou Ikni, Extrait des procéx verbaux du conseil de gouvernementn Séance du 30 mai 1866.

[2]-Ibid, Délimitation de la tribu, le chef du service de la topographie, Oran le 02 octobre 1866.

طبيعة الملكية في أولاد بويكني ذات طبيعة الملك قدرت بـ 3.365 هكـ و 90 آر، على شكل قطع أرضية مدفوعة إلى آخر الحدود ما يفسر الأصل الأمازيغي للقبيلة.

تشكل أولاد بوايكني حسب التقرير 16 مشتة (Mechtas) متشابكة فيما بينها، اقترحت اللجنة في البداية توزيعها إلى دوارين أهليين بمساحة 2.052 هك و 1.980 هك وعدد سكاني 946 ساكن و 663 ساكن،غير أنّ رئيس المكتب السياسي أعتقد أنَّ البلديتان الأهليتان لا تحوزان حيوية كافية في البلاد المشار إليها و أنها ليست غنية، فتقرر تشكيلها في دوار واحد بمساحة 4.032 هكـ وبعدد سكاني 1.609 فرد. وقد جردت مساحة من أراضيهم لإنشاء القرية الاستيطانية **عمي موسى** حيث تقرر منح 100 أهلي كتعويض في أرض الدومين لحلاف كتعويض لهم مساحة 529 هكـ و 93 آر موزعة بينهم[1] والتي خصصت لهم سنة 1860 من ضمن 05 قبائل مختلفة، خضع العرش بموجب القرار المشيخي لتطبيقاته بتاريخ 28 جويلية 1866

أولاد بركات (Ouled Barkat) :

تقع قبيلة أولاد بركات في ملحقة زمورة قسمة مستغانم بـ 20 كلم تبعد بـ 100 كلم جنوب شرق مقر القسمة مستغانم ، مقسمة إلى قسمين قسم مينا الأكثر ضعفا من حيث الموارد يحده من الشمال : دوار أولاد بوعلي وأولاد زيد وفي الشرق أولاد سيدي يحيى بن أحمد و وأولاد سيدي أحمد بن محمد وفي الجنوب دوار بن عودة (تابع للقبيلة قديمة الحساسنة) وفي الغرب دوار أولاد بوعلي. أما القسم الثاني يشمل قسم منداس محدد من الشمال بـ دوار بني ايسعد وفي الشرق نفس الدوار وقبائل الشوالة وبني لوما وفي الجنوب أولاد عامر وأولاد راشد وفي الغرب أولاد يحي واولاد سيدي لزرق .

أدرجت قبيلة أَولاد بركات بتاريخ 08 فيفري 1868 للخضوع لعمليات المنصوص عليها من خلال الفقرتين الأولى والثانية من القرار المشيخي 22-04-1863. يتشكل العرش من 03 أصول وهم القرارجة (Gueradja) و جدهم من المغرب الأقصى و السنايسية

[1] -Ibid, Objet, Sénatus- Consulte, le directeur de l’enregistrement des domaines et du timbre, N° :2652, Oran le 04 mai 1867.

(Senaissia) من حشم الشراقة و العواوسة (Aouaousa) من أصول (Sbère) . تقول الرواية أنّه في القرن السادس عشر ابن بربروس جاء ليقيم في البلاد رفقة والدتهِ وكان من أم زنجية تعرف بـ " مباركة" لتثبث الفروع الثلاث تحت رعايته ليتشكل تكتل سكاني واحد وتعتمد القبيلة اسم أولاد بركات. تاريخهم ممزوج مع كنفدرالية فليتا ليدخل ضمن آغاليك فليتا يتبعونها في ثرواتها ومواردها حتى انتفاضاتهم إلى غاية خضوعهم 1864 حيث عم الهدوء البلاد.

تتشكل من قسمين القسم الأول **أولاد بركات مينا** غير الآهل يحده من الشمال دوار أولاد بوعلي وأولاد زيد ومن الشرق أولاد سيدي يحيى بن أحمد و أولاد سيدي أحمد بن محمد وفي الجنوب دوار ابن عودة وفي الغرب أولاد بوعلي، أمَّا القسم الثاني **أولاد بركات منداس** يحده في الشمال دوار بني يسعد وقبائل الشوالة وبني لوما وفي الجنوب أولاد عامر وأولاد راشد ودوار الحباشة وفي الغرب نفس القبائل وقبيلة اولاد سيدي لزرق.

تتميز الأَراضي الواقعة في إقليم مينا بأنها غير آهلة وأكثر جفافا بعضها مرويا بواد مينا وواد خلوق ، ذات طبيعة جيرية عميقة ممزقة تنعدم فيها الزراعة باستثناء في الفصول المطيرة في حين اقليم أولاد بركات منداس أراضيه خصبة أقل وعورة تقدم أراضي زراعية ممتازة وذات نوعية، يشمل الاقليم مجاري مائية منها بوسوكة (Oued Boussoukka) واد تحلالت (Oued Tahallalet) واد بوسالم (Oued Bou Sellem) تسمح بري جزء من الاقليم خلال فصل الشتاء والربيع اضافة إلى 16 منبع مائي مهم منها منبع كبريتي يعرف بـ عين المكانزي (Ain Mekenzie) التي تستعمل لعلاج الأمراض والمضاعفات الجلدية.

وبحكم المسافة بين الدوارين بـ 25 كلم أقرت لجنة القرار المشيخي إلحاق دوار أولاد بركات مينا في دوار الأهلي **ابن عودة** بحكم الجوار وهو من الفروع التابعة لقبيلة الحساسنة والذي يشمل مساحة 520 هكـ و 31 آر ومن حق سكان اقليم منداس أولاد بركات الحرية في الاستقرار في الدوار الموسع بن عودة، أو كراء الأملاك لسكان

الدوار الأهلي، ليصبح قسم بركات منداس في دوار واحد يحمل اسم أولاد بركات بمساحة اقليمية تقدر بـ 5.592 هكـ و 44 آر و 10 سنتيار[1]

قسم الاقليم كالتالي بموجب قرار التوزيع والتحديد 11 جويلية 1870 :

الأقاليم	الملك	الأملاك المشتركة	أملاك الدومين	الدومين العام	المجموع
اقليم مينا أولاد بركات	1.155 هك و 35 آر و 40 سنتيار	04 هك و 25 آر		40 هك و 60 آر و 40 سنتيار	1200 هك و 20 آر و 80 سنتيار
اقليم الدوار المؤقت بن عودة	497 هك و 98 آر	02 هك و 16 آر		20 هك و 17 آر و	520 هك و 31 آر
الدوار الجديد ابن عودة	1653 هك و 33 آر و 40 سنيار	6 هك و 41 آر		60 هك و 77 آر و 40 سنتيار	1750 هك و 51 آر و 80 سنتيار
اقليم منداس	5473 هك و 45 آر	25 هك و 29 آر و 60 سنتيار	04 هك و 50 آر	89 هك 19 آر 50 سنتيار	5592 هك و 44 آر و 10 سنتيار.

Source :A.N.O.M, 10N75 , tribu Ouled Barkat, Rapport à l'Empereur, décret de la délimitation et répartition , paris le 11 juillet 1870, Signé, Napoléon.

و الجدول التالي يمثل الفروع المشكلة للعرش وأهم موارد عرش أولاد بركات:

[1] -A.N.O.M, 10N75, Tribu Ouled Barkat, Extrait des procés verbaux du conseil de gouvernement, Séance du 12 janvier 1870, Signé, I, Urbain.

القبيلة	أسماء الدواوير القديمة	عدد الخيم والقرابى	السكان				الحيوانات								عدد المحاريث	دفع الضريبة خلال ثلاث سنوات الاخيرة		
أولاد بركات			الرجال	النساء	الأطفال	المجموع	الخيول	الأفراس	البغال	الحمير	الثيران	الماعز	الخرفان			الأساسية	الضريبة الاضافية	المجموع
	العرايسية	25	38	45	34	117	4	10	9	10	19	56	263		9.25			
	أولاد عابد	12	19	23	17	59	2		2	5	4	20	3		04			
	العلايلية	37	57	61	35	153	2	12	10	15	50	108	454		24			
	أولاد عبد الرحمان	34	46	57	30	133	2	8	6	9	34	23	411		16			
	الخدايدية	19	24	28	26	78	1	4	4	4	8	6	80		8.50			
	المراركة	25	38	46	34	118	2	5	2	8	25	17	418		13.50			
	أولاد عدة	13	18	18	24	60				4	5	29			5.50			
	السعايدية	11	21	23	18	62		1		1	4	9	32		7.50			
	التويتية	16	23	24	18	65				4	10	31	28		5.50			
	الرزازقة	08	10	11	17	38	1	1	1	2	5	20	25		3.50			
	أولاد محمد	10	14	19	26	59	1	2	3	5	14	38	229		7.50			
	المدادح	18	27	34	30	91	1	3	2	6	14	28	151		08			
	أولاد موسى	08	13	13	11	37	1	2		1	10		35		4.50			
	الخلايفية	13	25	31	24	80				7	22	37	83		9.75			
	المجموع	**249**	**373**	**433**	**344**	**1.150**	**17**	**48**	**39**	**81**	**224**	**422**	**2.212**		**127.00**	**6265 فرنك و 21 سنتيم**	**1127 فرنك و73 سنتيار**	**7392 فرنك و 94 سنتيار**

Source :A.N.O.M, 10N75 , Ouled Barkat, statistique de la tribu, Zammorah, le 19 avril 1869.

أولاد رافع (Ouled Rafa) :

تقع بحوالي 10 كلم عن زمورة تنتمي إلى دائرة مستغانم ضمن كنفدرالية فليتا ينحدرون من أمحمد بن طيفور مرابط من نواحي مليانة أقام حوالي 1560مـ حيث في إقليم أولاد رافع في أرض اشتراها من أحد أتراك الجزائر، بعضا من أفراد فليتا لم يتأخروا في الالتفاف حول المجموعة ليستفيدوا من الحصانة التي منحها لهم البايات فأصل التسمية بقبيلة أولاد رافع يدل على أصل و مكانة عالية ورفيعة[1] .إلى غاية 1833 بقي تاريخ أولاد رافع مجهولاَ شاركت في مقاومة الأَمير عبد القادر، وبعد تراجع الأمير إلى المغرب الأقصى انتفضوا مع ثورة بومعزة إلى أن خضعوا سنة 1847 وبقوا كذلك إلى سنة 1864 حيث انتفضوا مع سيدي لزرق بلحاج والتي انتهت بمعركة دار بن عبد الله بحيث كان إقليمهم مسرحا لها.

يحد العرش من الشمال : دوار بني درقن والعمامرة وفي الشرق بني يسعد وفي الجنوب أولاد سيدي لزرق و في الغرب أولاد سيدي يحيى والبلدية المختلطة زمورة. تتميز البلاد التي يسكنها أولاد رافع بكونها مسطحة في جزءها الشمالي ووعرة في الجزء الجنوبي يعبرها واد المناصفة وواد العنصر، الأخير الذي يأخذ منبعه من الجبال التي تحد القبيلة من الجنوب والتي استخدمت من طرف الرومان لأجل حاجيات المستوطنة القديمة غليزان[2].

إلى جانب بعض المنابع أهمها منبع عين بلعنصر (Ain Bel Anseur) يعبرها طريقان واحد يقود من زمورة إلى عمي موسى والآخر إلى تيارت .تغطي أراضيها الأحراش في الشمال وفي الجزء الجنوبي تتميز بالخصوبة صالحة بالخصوص لزراعة الحبوب، ينحصر النشاط الأساسي في الفلاحة وقد عانت القبيلة من السنوات الأزمة في سنوات 1866-1868 بحيث فقدت سدس سكانها اذا تناقص العدد السكاني إلى 384 فرد.

الجدول التالي يمثل احصاء القبيلة من حيث الديمغرافيا ومواردها سنة 1868 :

[1] - A.N.O.M, 2N88, Tribu Oulad Rafa, Sénatus- Consulte, Rapport à l'Empereur, Paris, le 08 septembre 1869.

[2]-Ibid, Extrait des procéx verbaux du conseil de gouvernement, Séance du 17 mars 1869

اسم القبيلة	اسم الدوار الأهلي	القرابى والخيم	المساحة	السكان				الحيوانات						المحاريث	المبالغ الضريبية لمتوسط ثلاث سنوات الاخيرة		
				الرجال	النساء	الاطفال	المجموع	الثيران	الخرفان	الماعز	الخيول	البغال	الحمير		الأساسية	الرسوم الإضافية	المجموع
أولاد رافع	البغاديد	06	8.00 0 هك	08	10	04	22	02	45					0.50	1.739 فرنك و 15 سنتيم	313 فرنك و 15 سنتيم	2.052 فرنك و 88 سنتيم
	الصوادقية	19		22	30	26	78	16	109	150	01		2	05			
	أولاد بن علي	04		05	06	10	21	10	41	37			01	01			
	الخماميس	34		48	61	19	128	21	697	100	10	06	04	12.75			
	العواقبية	08		06	7	10	23	05	71	49			01	0.75			
	العمايرية	05		05	09	13	27	05		25				01			
	التواتنية	08		10	17	10	37	04	33	202			4	1.66			
	أولاد سعد	06		07	11	09	27	03	31	11				1.50			
	أولاد سيدي الجيلالي	06		08	06	07	21										

Source : A.N.O.M, 2N88, tribu Ouled Rafa, Sénatus consulte, etat statistique , Zammorah le 01 Juillet 1868.

الملاحظ من خلال الجدول الإحصائي لسنة 1868 مدى تأثر العرش بأزمات 1866 -1869 حيث مست الكوارث الطبيعية والأوبئة والأمراض التي صاحبها الجفاف والمجاعات، ضف إلى ذلك أنَّ العرش كان طرفا في انتفاضة فليتا بل أنَّ أراضيه كان ميدانا لها فكانت عرضة للعقوبات الصارمة اتجاه العرش منها ضريبة الحرب في إطار تطويع القبائل، واقتطعت مساحات منه لتأسيس المركز الاستيطاني زمورة ، مما أَدَّى إلى هدم البينة الاجتماعية بحيث نجد عدد السكان ما بين 21 إلى 128 فرد، بحيث فقد العرش سدس سكانه ما يوحي بالانهيار الحقيقي حد الانقراض في ظل انعدام الرعاية الصحية وتعطل حركة النمو السكاني بسبب بطْء المواليد إضافة إلى وسوء الأحوال

المعاشية، وتحطم البينة الاقتصادية بانعدام موارد العيش بالخصوص لأولاد سيدي الجيلالي وبالرغم من ذلك استمر الاداة الكولونيالية في تحصيل الضرائب من الأهالي . نظرا لضعف الموارد اقترحت اللجنة تأسيسه في دوار أهلي واحد يحمل اسم القبيلة ذاتها في مساحة اقليمية قدرت بـ 5.594 هكـ و 83 آر و 90 سنتيار[1] وذكر التقرير أنّ عملية التحديد لم تطرح أي صعوبات، وهنا تظهر نتائج السياسة الكولونيالية بما يخدم المشروع الاستيطاني بما يسمح بالهيمنة المصاحبة لضرب تماسك القبيلة وتركيبتها الاجتماعية من خلال الأزمات والكوارث والتي تعد قبيلة أولاد رافع مثالا لها، العرش المعروف بانتفاضاته وكان التشريع العقاري أحد أدوات هذا التفكيك.

أولاد موجار (Ouled Moudjeur) :

تشكلُ جزء من دائرة عمي موسى تابعة لقسمة مستغانم ومجاورة للمركز الاستيطاني عمي موسى في منخفض وادرهيو، وهي من الفرق الثمانية القديمة المشكلة لكنفدرالية بني وراغ[2]. يحدها في الشمال جزء من أولاد اسمر وسبيح الجنوب، وفي الشرق العجامة وأولاد دافلتن وأولاد علي وفي الجنوب أولاد العبّاس عمي موسى وأولاد بوايكني و في الغرب أولاد إسمر[3].

لم تلق أشغال التحديد والتوزيع أي صعوبات حددت مساحة الدوَّار الأهلي بمساحة 7.275 هكـ وبالنظر إلى عدد السكان وموارد القبيلة وطبيعة الملكية المجزأة في صفة الملك شكلت بموجب مرسوم 14 جويلية 1867 في دوار واحد حمل اسم القبيلة وقد خضعت لاقتطاع اقليمي لأجل خلق المركز الاستيطاني عمي موسى مع تعويض لاهالي في أرض الدومين لحلاف بـ 32 هكـ الواقعة في أولاد بوايكني[4].

تتكون أولاد موجار من 19 فرقة مشكلة للعرش وهي كالتالي :

[1] -Ibid, Décret de délimitation , le 08 septembre 1869, Signé : Napoleon .

[2]-A.N.O.M, 2N88, Tribu Ouled Moudjeur , Sénatus- Consulte, Rapport à l'Empereur,Paris le 14 Novemebre 1867.

[3]-Ibid, Extrait des procés-Verbaux du conseil de gouvernement, Séance du 17 Juillet 1867, Signé : I, Urbain.

[4]- Ibid, Rapport à L'Empereur le 14 novembre 1867.

اسم الدوار الأهالي	اسماء الفرق	المساحة التقريبية	السكان	المحاريث	الماشية الكبيرة الثيران	الماشية الصغيرة	متوسط الضريبة خلال الأربع سنوات الاخيرة			
							العشور	الاساسية	الرسوم الاضافية	المجموع
أولاد موجار	أولاد العربي	6.800 هك	52	4.25	24	156		3.231 فرنك و 78 سنتيم	581 فرنك و 72 سنتيم	3.813 فرنك و 50 سنتيم
	الحمايدية		193	13.75	52	255				
	الزمامة		70	4.50	33	277				
	الفنازرة		129	9.25	38	722				
	القراينية		79	8.50	34	268				
	السواعنية		68	5.00	15	165				
	أولاد حمو		74	2.50	16	95				
	المشالفة		95	4.50	23	314	الزكاة	3.158 فرنك و 25 سنتيم	561 فرنك و 48 سنتيم	3.726 فرنك و 73 سنتيم
	أولاد الحاج		125	8.50	28	280				
	زاوية أولاد سيدي الطيب		73	8.50	74	125				
	العكايك		127	7.75	25	207				
	أولاد سعيد		97	6.00	29	214				
	أولاد عثمان		49	4.00	25	74				
	أولاد العابد		98	7.75	59	290				
	الخرايف		171	7.50	78	471				
	الزعالة		245	19.00	114	598				
	أولاد دحمان		131	9.25	39	541				
	الغلام الله		82	5.75	26	242				
	أولاد هدي		86	4.75	25	166				
	المجموع		2.055	138.00	747	5.458				7.540 فرنك و 23 سنتيم

Source :A.N.O.M, 2N88, Tribu Ouled Moudjeur , Sénatus-Consulte, Etat statistique à l'appui de la division des Ouled Moudjeur en une Ferka, Ammi Moussa, 26 Décembre 1866.

أولاد راشد (Ouled Rached) :

تقع القبيلة بـ 36 كلم عن زمورة و بـ 116 كلم عن مستغانم تجتازها الطريق القديمة مستغانم – تيارت محاطة بقبائل أولاد يحي وأولاد بركات وأولاد عامر وأولاد بلحي تندرج ضمن كنفدرالية فليتا وقد لعبت دورا مميزا في تاريخهاَ. وفقا لما تواتره الطلبة من الازمنة السابقة أنّ القبيلة حصلت على اسمها من المسمى راشد منتمي إلى عائلة غامضة ليس لها اي ميزة دينية. وحسب التقرير فإن راشد من أصول مغربية جاء إلى المنطقة في فترة غير محددة رفقة عائلتهِ وبعض الخيم من الصحاري قبائل الغرب من عمالة وهران واستقر في البلاد الحالية اولاد راشد التي كان يشغلها البواكر والامازيغ السكان الأصليون للبلاد ليمتزج أحفادهم شيئا فشيئا مع فليتا[1].

وفي تقرير آخر ورد أنّ قبيلة أولاد راشد المنتمية إلى كُــنفدرالية فليتـــا من العناصر العربية يوجد دوار واحد من الشرفة قدم من أولاد سيدي لزرق وهم أولاد بن ستي (Ouled Ben Setti) أما الدواوير الأخرى فهي مقسمة كالتالي :

- اللوابد (**Louabed**) الكبار والصغار، أولاد العباس، أولاد سعيد، المصارفية، المنحدرين من المسمى مصروف بومعيزة الذي عاش في فترة سيدي أمحمد بن عودة.
- القواليل، الصحاري، الميقان، الشقاقفة، سيدي المهدي، الذين هم من أصل لزرق بن قولالة عاصر أيضا سيدي أمحمد بن عودة ويقال أنَّ الفرعين لهم جد مشترك قادم من الشرق على نقيض الرواية أعلاه وهو **راشد** البعض يقول من مليانة تحديدا والذي استقر في البلاد قبل وصول لمحال.

وفي ظل غياب الأدلة التي تبين جدية ما ذكر من حيث نسب راشد بدون شك كانوا يفضلون إعطاء لأفراد القبيلة الانتماء للأصل العربي والخوف في عدم

[1] -A.N.O.M, 2N88, Tribu d'Ouled Rached, Sénatus Consulte, 1er Partier, Rapport présentant l'historique succint et résumant l'ensemble des opérations à la délimitation, application du Sénatus- Consulte de 22-03-1863, le 05 février 1870.

أخذ الأصل الأمازيغي الأهلي[1]. تنتمي إلى **çof** شلوق الكبار كما فليتا اعترفوا بسيادة الأتراك تحت رعاية الباي شعبان خضعوا لسلطة الأمير عبد القادر ثم للفرنسيين عاشوا في الفترة الممتدة ما بين 1847-1864 في هدوء[2].

شاركت في ثورة فليتا التي قادها سيدي لزرق بلحاج 1864 وكانت مقرا للفندق الذي تعرض للهجوم **(Caravaserail) الرحوية** في وسط القبيلة بعد متابعة طابور الجنيرال لاباسي، الهجوم على فندق الرحوية الذي كان يحتله الحارس وعائلته و 03 قياد من البرجية و08 من الرماة المرسلين من طرف الجنيرال لجلب الخراطيش و05 فرسان وبعض سائقي السيارات الذي فوجئوا في طريق تيارت بالهجوم فلجأوا إلى الفندق، يقول التقرير انه الثوار هاجموا على المكان بقوة :" وأضرموا النيران في القرابى التي للأسف اشتعلت في أحد الجهات وتحت تأثير الدخان اخترق الحائط بإحداث أربع ثقوب أتاحت الوصول إلى البرج، 20 رجل وصفهم التقرير بالأكثر إقداما تنافسوا في الدفاع قتلوا كلهم باستثناء واحد منهم الذي على الرغم من جراحهِ كان قادرا على العودة إلى المستوطنة غليزان وتمَّ اخضعهم بعد مقاومة كلفت المهاجمينَ 45 رجل حسب تقرير المكتب العربي[3]."

بعد انتفاضة 1864 لم يحدث في القبيلة أي اضطراب إذا لم يبق أي رجل له نفوذ وتأثير لتولي زعامة القبيلة، الاقليم الذي شغلته أولاد راشد شكل جزءا فيما يسمى بفليتا المعروف بأرض منداس له نفس مميزات أولاد بركات وأولاد يحيى اللتان أخضعتا لتطبيقات القرار المشيخي، تتميز البلاد بوعورتها تخترقها الأودية في عدة نقاط أهمها واد المناصفة الذي يأخذ منبعه من جديوية ويصب في الشلف وواد تحلالت الذي يذهب إلى بلاد بني لوما ليعبر اقليم أولاد بركات ، تحتفظ الأودية دائما بالمياه حتى في فترات الحرارة الشديدة إلى جانب المنابع

[1] -Ibid, Exécution de la loi du 28 avril 1887 , Rapport d'ensemble sur les opérations de la délimitation de la tribu, Notice sur la tribu, extrait de Monsieur l'administrateur, Oran le 21 avril 1892.
[2]-Ibid.
[3]-Ibid.

المائية أهمها و التي توفر حاجيات السكان أهمها: عين رهنية، عين الصحاري، عين الصفرا، عين كرمات، عين الرقيعة.

تسود زراعة الحبوب إلى جانب زراعة التبغ والنباتات والذرة والبطاطا الزيتية والتي تتم زراعتها في نهاية فيفري إلى جانب الكروم التي تقدم انتاجا جيدا. وعلى حواف واد تحلالت تمّ انشاء العديد من البساتين المروية كليا في حين ينعدم الغطاء الغابي مما يجبر السكان على التزود بالحطب من جيرانهم الشوالة وبني ايسعد.

أمَّا النشاط التجاري ينحصر في بيع الحبوب والخيول والمواشي وتنحصر الصناعة في صناعة الملابس مثل القبعات والسجادات كما توفر القبيلة الحدادين في حوزتهم وسائل خشنة لصناعة وخز الخيل،سكة المحاريث، حديد الخيول، فكوك اللجام..الخ.

عانت أولاد راشد حسب التقرير كغيرها من المناطق وبقوة من كوارث 1867 بمقارنة الوضعية الاحصائية 1867-1868 يظهر انخفاض ثلث السكان بالقبيلة، في حين جلبت سنة 1869 محصول جيد مكنها من التخفيف من حدَّة الأزمة لبعض الوقت[1]. كما كانت أولاد راشد مثل أولاد يحيى وبني لوما وأولاد بلحي الشاغلين الأوائل للبلاد بصفة الانتفاع المتواصل ، طبيعة الملكية ذات صفة الملك غير مجزأة **(Indivisé)** في الدوار وفي العائلة، خاضعة للمعاملات العقارية البيع والتقسيم والوراثة والبيع مع الاسترداد...

حسب احصائيات 1870 قدر عدد السكان بـ 642 فرد على مساحة اقليمية تقدر بـ 3.317 هك و 75 آر و 50 سنتيار موزعين إلى 10 فرق موزعين حسب الجدول الإحصائي التالي:

[1] -Ibid , Tribu d'Ouled Rached, Sénatus Consulte, 1er Partier, Rapport présentant l'historique succint et résumant l'ensemble des opérations à la délimitation, application du Sénatus- Consulte de 22-03-1863, le 05 février 1870.

اسم الدار الاهلي	اسماء الدواوير القديمة	عدد الخيم والقرابى	المساحة	السكان				الحيوانات								عدد المحاريث	متوسط الضرائب لثلاث سنوات الاخيرة		
أولاد راشد				الرجال	النساء	الاطفال	المجموع	الخيول	الفرس	البغال	الحمير	الثيران	الماعز	الخرفان			الأساسية	الرسوم الاضافية	المجموع
	اللوابد الكبار	30	3.317 هكـ و 74 آر و 50 سنتيار	46	62	35	143	01	05	03	23	40	57	154		18			
	أولاد سيدي بن ستي	10		15	18	07	40		02	01	01	08	31	30		04			
	أولاد محمد	08		11	13	03	27		01		01	02	08	16		1.25			
	أولاد سعد	17		25	32	33	90		02	01	08	14	08	253		8.25			
	القواليل	13		15	24	15	54		02		03	12	09	12		5.50			
	اللوابد الصغار	26		45	52	36	133		08	03	24	30	19	566		12.50			
	المصارفية	07		09	11	30	30				3	08	02	63		02			
	المعايزية	05		12	13	32	32				02	10	05	251		06			
	أولا سعيد	10		17	17	48	48				02	07	10	66		03			
	الصحاري	08		12	15	45	45		06		05	07	24	128		05.25			
	المجموع	134		207	257	178	642	01	26	08	72	138	173	1.545		67.75	2436 فرنك و 93 سنتيم	422 فرنك و 43 سنتيم	2.859 فرنك و 36 سنتيم

Source :A.N.O.M, 2N88, tribu Ouled Rached, état statistique de la tribu , application du Sénatus_Consulte 22 avril 1863 , Mostaganem , le 05 février 1870.

يلاحظ من خلال إحصائيات آثار أزمة 1867 على آهالي القبيلة التي ارتفع فيها إلى 642 فرد في مساحة إقليمية تقدر بـ 3.317 هک، إضافة إلى الثروة الحيوانية بحيث تنعدم الخيول في فروع العرش في حين قدرت المحاريث بـ 67 محراث، ومع ذلك استمرت الضرائب بنوعيها الأساسية والإضافية على السكان وأصرت اللجنة على امكانية تحديدها في دوار أهلي واحد لامتلاكه للسبل الضرورية كوجود التربة الخصبة والنشاط الفلاحي وامتلاكها لسوق مهمة للحبوب والعلف، بحيث حدد سنة 1869 سعر العلف بـ 600 فرنك. ومن خلال تلغراف بتاريخ 11-04-1870 من الحاكم العام إلى جنيرال عمالة وهران نقرأ ضرورة اعطاء اسم آخر لأولاد راشد كون الاسم أعطي لدوارين* آخرين[1]، فتمت تسميته **بالرحوية** ، لوجود فندق (**Caravansérail**) الواقع بالقرب من مركز القبيلة والذي كان محل هجوم 21 ماي 1864 خلال انتفاضة سيدي لزرق بلحاج، فجاءت التسمية تخليدا يذكر التقرير:" لذكرى عمل خيانة فليتا، لذكرى تعكس المقاومة للمدافعين المكونين من 14 أهلي و 04 من القياد من المتطوعين الذين صدوا الجدران، إلى جانب وجوده بالقرب من سوق يحمل اسم الرحوية وهو مقصد العديد من القبائل والمناطق المجاورة، أما عن معنى كلمة **رحوية** يرجع الى الحجر الممتاز للرحي الموجود بها و المستغل من طرف الأهالي على نطاق واسع لصنع مطاحن اليد (**Moulins à bras**) بمعنى الرحا (**Raha**) المقدرة جدا في البلاد[2]."

الجدول الإحصائي التالي يبين امكانيات القبيلة التي مهدت لتوزيعها إلى دوار أهلي واحد سنة 1892:

*-هناك اسماء مشابهه للقبيلة منها اولاد راشد 38 كلم شمال شرق سور الغزلان ملحة بني منصور البويرة والثانية فرع الصحاري الخبيزات قسمة المدية.

المصدر:

-Accardo (F), Répertoire Alphabétique des tribu et des Douars de l'Algerie, Vérificateur du service topographique, détaché la direction de l'intérieur, 2013, P : 152.

[1] -A.N.O.M, Ibid, Dépeche télégraphique, le gouvernement général à Monsieur le général de la province d'Oran, 11 avril 1870.

[2]-Ibid, Au sujet de nom donner au Douar – Commune qui sera formé avec la tribu des Ouled Rached, 03 avril 1870.

اسم الدوار	المساحة التقريبية	اسم كل فرقة	السكان				العرق العربي العربي	الماشية									الرسوم الإضافية
			الرجال	النساء	الأطفال	المجموع		الخيول	البغال	الحمير	الثيران	الخرفان	الماعز	المجموع	العشور	الزكاة	المجموع
اولاد راشد	2.260 هك																
		الشقاقفة	20	19	23	62		4	01	09	11	69	14	108	158.84	50.30	209.14	46
		الصحاري	14	15	25	54		4		10	28	145	02	189	251.24	113.50	364.75	80.24
		اولاد سعد	27	30	36	93		12	02	19	60	212	12	317	282.80	245.40	625.20	138.21
		اولاد بلعباس	37	38	35	110		11	03	34	53	184	31	316	535.43	203.55	738.98	162.57
		الميقان	16	12	14	42		02		09	22	69	04	106	238.13	80.80	318.93	70.17
		اولاد سيدي المهدي	20	16	24	60		02		14	26	101	06	149	161.70	99.70	261.40	57.50
		الوابد الكبار	49	50	38	137		07	02	31	58	329	20	443	393.52	244	637.52	140.25
		الشهلول	18	15	19	52		05	01	12	26	213	13	270	205.04	123.85	328.89	72.36
		أولاد سيدي بن ستي	09	08	09	26		03		04	15	37	08	67	69.30	54.40	123.70	27.22
		اولاد سعيد	21	22	17	60		03		16	51	74	10	154	194.98	170.30	365.28	80.37
		العراوة	19	17	24	60		04	01	13	42	162	39	261	86.62	168.15	254.77	56.05
		اللوابد الصغار	13	13	16	42		04		16	20	140	33	213	169.95	96.25	266.20	58.561
		الاجانب													522.23		522.23	14.89
		المجموع	**263**	**255**	**28 0**	**798**		**61**	**10**	**187**	**412**	**1.73 1**	**19 2**	**2.593**	**3.369**	**1.650.2 0**	**5.019.9 8**	**1104.3 9**

Source : A.N.O.M, 2N88 , application 1 et 2 de l'article 2 du Senatus Consulte du 22 avril 1863, exécution de la la loi du 28 avril 1887 , Tribu Ouled Rached , Tableau statistique pour la répartition de la tribu des Ouled Rached en Doaur, Zemmorah, le 12 avril 1892.

الملاحظ من خلال الجدول الاحصائي النمو السكاني البطيء للعرش مقارنة بسنة 1870 من 642 فرد إلى 798 فرد بمعدل 166 فرد خلال 22 سنة مع ارتفاع أعداد الماشية جراء تحسن الاوضاع الاقتصادية صاحبها ارتفاع قيمة الضرائب ممثلة في العشور والزكاة. عينت القبيلة لتطبيقات قانون 28 أفريل 1887 بموجب الفقرتين الأولى والثانية من القرار المشيخي من خلال حكم بتاريخ 05-01-1891 فحددت كالتالي :

من الشمال : دوار أولاد بركات تابع للبلدية المختلطة زمورة والمحدد من خلال مراسيم التحديد والتوزيع 11 جويلية 1870، وفي الغرب دوار حباشة فرع من القبيلة القديمة أولاد يحيى التي حددت بتاريخ 17 مارس 1870 وفي الجنوب من خلال قبيلة أولاد بلحي لنفس البلدية وفي الشرق قبلية أَولاد عامر[1] .

وجاء تحديدها كما سبق ذكره في التقارير وجود سوق هامة ارست فيها الدولة في كل موسم مستودع للأحصنة (**Un dépôt d'étalons**)، ونظرا لموقعها الهام في طريق تيارت بالقرب من عدة مصادر محيطة بفندق الرحوية والتي تشير حسب التقرير إلى انشاء مركز زراعي.

تم تحديدها على الشكل التالي بموجب حكم 17 نوفمبر 1893:

اسم الدوار	السكان	مجموعات الدومين		العقارات المخصصة للمصلحة المشتركة	مجموعة الملكية الخاصة	الدومين العام	العقارات المحتج عليها	المجموع
الرحوية	798 هكـ	الغابات	**عقارات أخرى**					
			06 هكـ	240 هكـ و 75 آر	2.848 هكـ و 45 آر	65 هكـ		3.160 هكـ و 20 آر
	798 هكـ		06 هكـ	240 هكـ و 75 آر	2.848 هكـ و 45 آر	65 هكـ		3.160 هكـ و 20 آر

Source: A.N.O.M :2N88, Ouled Rached, Arrêté, Alger le 17 novembre 1893.

[1] -A.N.O.M, 2N 88, -A.N.O.M, 2N88,tribu Ouled (Rached , exécution de la loi du 28 avril 1887, Rapport d'ensemble sur les opérations de la délimitation de la tribu, Notice sur la tribu, extrait de monsieur l'administrateur , Oran , le 21 avril 1892.

أولاد بلحي (Ouled Bel Haia) :

تشكل جزء من كنفدرالية فليتا وهي من القبائل المجاورة لأولاد سيدي أحمد بن محمد، شكلت وحدة واحدة ولم تنفصل عن فليتا إلاَّ بعد الخضوع لفرنساَ.

الأهالي الذين عمروا القبيلتين من أصلين :العرب والشرفة الذين امتزجوا في الاقليمين في حين أنّ أولاد بلحي تشمل الكثير من العرب على الشرفة.

- **عرب أولاد بلحي** يزعمون أنهم من الأجواد (**Djouad**) وأنَّهم ينحدرون من **D'Elaid** واحد من الصحابة الذين شغلوا البلاد منذ الفتوحات الاسلامية الأولى. وهي واحدة من الروايات الكثيرة المتداولة بين الأهالي التي يلجئون إليها كما تخدم العنصر الأمازيغي الراغب في الالتحاق بالعائلة العربية الكبيرة. وهناك العديد من الأصول المختلفة الموزعة على الدواوير الجزئية لأولاد بلحي.
- القبيلة موزعة إلى مجموعتين (**çof**) الصمد (**Semed**) وأحمد **(Ahmed)**.

مجموعة الصمد (Semed) نسبة إلى المدعو **بوبتون** (Boubetan) القادم من الشرق من الدواودة بالقرب من سطيف استقر بمصمود بالقرب من فرطاسة خلال فترك سلطة لمحال وكان من خدام سيدي يحيى الكبير والد علي بن يحي، بوبطون ادعى انه من سلف المشترك مع دواير البطاينية والعزايرية . وكان له رفيق يدعى عمار الذي اصبح جد أولاد عمّار.

والمدعو أحمد بن زاغــو (Ahmed ben Zegaou) أصل الزقاوات الكراية ، دبالة، (القبيلة الحالية لأولاد سيدي أحمد بن محمد والخوالد(أولاد سيدي أحمد بن محمد هم من أصول الكسالنة (Kcelna) وهناك دوارين الزقاوات في الكسالنة الذين استقروا بمصمود خلال نفس الفترة.

المدعو بن شناف من أصول غير معروفة وهو جد الشنافة وأولاد سليمان (أولاد سيدي أحمد بن محمد)، الأهالي الأربع وجدوا في نفس الفترة في مصمود اين اسم الصمد

أعطي للمجموعة التي انضمت فيما بعد الى البُــيض (D'Elbidh) المنحدر للمدعو محمد بن لبيوض.

مجموعة أحمد (Ahmed) استمد اسمه من أحمد بوتيزغة (Ahmed Bou Tizgha) يقال أنه من لمحال وكان تحت رعاية الباي شعبان، والذي استدعى الأتراك في البلاد والذي ساعدهم على طرد لمحال.

ينحدر من بوزيغة الحزارة (Hazzara) أولاد سيدي أحمد بن محمد، أولاد هنين(أولاد موسى)، المشاتة التحاتة، القواليل، أولاد عدة، الشفارة، الشعاشية، أولاد معمر، المصابحية، الرزقات، سجرارة. أمّا أولاد بن عودة، و أولاد قدور هم أبناء الإخوة الاثنان قدور و بن عودة بن سحابة القادمان من تونس خلال حكم بني زيان لهم أصول مشتركة مع أولاد زيان الموجودين في لحرار.

القرابزية (Guerabzia)- الدبالة والمصابحية ينحدرون من عدة بن قربوز ابن عم أحمد بن تيزغة.

وأخيراَ بعض الخيم لأولاد مفلاح متناثرة في الدواوير المنحدرة من الحاج أمحمد بن راشد نفسها مع تشوابلية (Tchouablia) (سيق) و الشناقية (أولاد بوعلي) و راشد يقال انه رجل قوييعود له تأسيس حبوس الأرض المحاطة بالوَّلي الصالح لفليتا سيدي امحمد بن عودة.

- **الشرفة :** شرفة أولاد بلحي ينتمون إلى العائلة الكبيرة المنحدرين من علي بن يحي المنتشرين في كل فليتا.

علي بن يحيى هو ابن سيدي يحيى الكبير المدفون في شمال دار بن عبد الله وابن سي راشد بن فرقان أين يوجد ضريحه في بني يسعد، سيدي راشد المنحدر من النبي عليه السلام من خلال علي بوزيد و العابدين. الغريب أنَّ هذه الرواية الوحيدة بالضبط مرفوضة من من طرف شرفة فليتاَ الذين يؤكدون على الإنتساب في كل الأصول إلى

أبناء إدريس مؤسس فاس، فــلأجل أن يقر الاعتراف بالانحدار في النسب لغير ذلك يقلل على نصف ميزتهم كشرفة.

يذكر التقرير أنّ علي بن يحيى حين عودته من المغرب أين ذهب للدراسة استقر في تازارين (Tazarine) دار بن عبد الله أين توفي ودفن بها ترك 15 أبناء وهم : راشد جد العمامرة من خلال ابنه امحمد بن خذة، عبد الرحمان جد الزهايرية فرقة من أولاد سيدي لزرق، السباع، بلقاسم أجداد أولاد سيدي أحمد بن محمد ،، يحيى الحسين يحى حسين آباء الحسينية (فرقة دار بن عبد الله)، عبد العزيز الأب الأكبر للولي الصالح لفيتا امحمد بن عودة بن يحي الصغير وجد أولاد سيدي يحيى (دار بن عبد الله) ، لزرق جد قبيلة أولاد سيدي لزرق ، علي ابن ولد بعد وفاة والدهِ، عبد المالك جد الشوالة و أولاد سيدي يحي بن أحمد، الهواري أب الموادنية، (فرقة من الشوالة) ، ابراهيم الذي هاجر باتجاه الشرق، بوبكر الذي ذهب واستقر في الغرب، سعيد توفي دون أبناء وأخيرا ترجمة أعطيت لابن آخر وهو علي خليفة الذي أقام في فاس واقترن بابنة معلمهِ.

أبناء علي بن يحيى امتزجوا واختفوا في وسط السكان المحتلين لاقليم فليتا الحالي شكلّ أحفاهم ارستقراطية ذات مكانة راقية في كل مكان معروفة في وقت معين وكونوا 04 مجموعات وهي:

- ✓ أولاد العيد تشمل أولاد سيدي أحمد بن محمد، أولاد سيدي يحي بن أحمد، واتباعهم من أولاد بلحي، العناترة، وأولاد بوعلي والدوایر (هذان الأخيران ينتمون اليوم إلى البلدية المختلطة يلل).
- ✓ شلوق الكبار: مشكلين من أولاد سيدي لزرق وخدامهم الدينيون، وأولاد عامر، أولاد راشد وأولاد بركات.
- ✓ شلوق الصغار: يشملون شرفة العمامرة والشوالة وعرب والأمازيغ لبني يسعد وأولاد رافع.

- ✓ أولاد الرومية المشكلين من أولاد زيد وأولاد يحي والحساسنة يتجمعون حول شرفة أولاد سيدي يحيى، بني درقن على الرغم من خدمتهم لبن شاعة غير أنهم سياسيا يصطفون في مجموعة شلوق الصغار، الحرارثة ، مرابطين من أصل أجنبي وخدامهم، أولاد سويد ملحقين بأولاد الرومية.

يذكر التقرير أنّ الدخول في التفاصيل الدقيقة لشرح الروابط المتينة التي تربط كل قبائل كنفدرالية فليتا ذلك لأهميته المهمة في تعديل بعض من الأخطاء الموجودة في المذكرات المعدة سابقا من طرف المكتب العربي[1].

فعليْ بن يحيى كان منفصلا تماما عن السلطة والهيمنة ، ولكنّ أبنائهُ كانوا أصحاب طموحْ سخروا كل جهودهم لتأسيس في وسط البلادْ هيمنة التي انتهت في كل مكان تقريبا باستبداد حقيقي، العمل الأول المعروف في التاريخ ثورة العرب بالتعاون مع أولاد خويديم ضد هذه السلطة الناشئة، في خضم ذلك عبد القوي، ابن علي بن يحي الذي قتل .و عبد العزيز كان الشخصية الأكثر تأثيرا في هذه العائلة بعد وفاته ورث ابنه سيدي يحيى الصغير هذا التأثير الذي خلفه بدوره لأبنائهِ ذلك أنّه إلى 1830 نجد عددا من القبيلة لأولاد سيدي يحيى على رأس كل الحركات، ولكن سلطة الشرفة سوف تتنحى أمام هيمنة لمحال الذين احتلوا البلاد، و الذين تأثروا بالاحاطة بالشرفة من حيث الشرف والرعاية، ولكن سحبوا منهم كل عمل في شؤون البلاد، أما المنحدرين من سيدي علي بن يحي شجعوا ذلك لبعض من الوقت وبتطلعْ إلى وضعية الأمور، ثم أنابوا عنهم أربعة فيما بينهم إلى باي وهران شعبان وعادوا مع طابور تركي الذي حارب لمحال، وتم تقسيمهم إلى اثنان و قمعهم، جزء في الجنوب و وجزء آخر في سهل الشلف، في محاولة دفاعية لم تكن من ورائها أي نتيجة فيما بينهم إلاَّ الهزيمة لرئيسهم بن قانة الذي خضع نهائيا.

[1] -A.N.O.M :2N75, Ouled Bel Haia, Notice sur la tribu, exécution de la loi du 28 avril 1887, Renault, le 19 mars 1893.

الأتراك فرضوا على فليتا قايد والذي كان حسب الرواية الوحيد تقريبا من عائلة الباي، هذا القايد سكن وهران ولم يظهر لمن يديرهم إلاّ برفقة طابور. الزعيم الحقيقي لفليتا كان آغا تم وضعه تحت السلطة الاسمية للقايد والذي كان قريبا في البلاد التي يسكنها.

بعد دخول الفرنسيون إلى العاصمة أعلنت فليتا استقلالها لتعم الفوضى البلاد حيث تحالفت أولاد العيد الأكثر في الغالب مع شلوق الكبار وبني لوما و ذخلوا في اشتباكات مع الصدامة (أولاد بوزيد والشلوق)، أولاد العباس وعكرمة القبالة، وأولاد مسعود، وبني مدين، وأولاد بن عفان، وأولاد الشريف، الخلافة، عورات، حلوية، أولاد لكرد، وبني لنصار،وشلوق الصغار،دخلوا في قتال الشكالة بني مسلم وأولاد صابر ومكانسة ومطماطة، أولاد الرومية تحالفوا مع سيدي لعريبي استوالوا عليهم لمحال وعكرمة .

و مع مبايعة الأمير عبد القادر بمعسكر البيعة التي حضرها الزعماء البارزون في البلاد الحاج جلول من أولاد بلحي وسي الحاج بن فرحة لأولاد بلحي والحاج قدور بن سعيد لأولاد عامر والحاج أحمد بن عابد وأولاد راشد و الحاج بن خذة والعمامرة تحالفوا بمعسكر لمبايعة الامير الجديد، و هناك التقوا مع نواب الشرق و العطاف ومجاهر لمحال القلعة البرجية ومن الجنوب الصدامة الحساسنة اليعقوبية أولاد لكرد ونواب من الدوابر والزمالة وشاركوا في بيعة الأمير الثانية التي كانت بتاريخ 13 رمضان 1248هـ ومنه العقد الذي أرسل الى العالم محمود بن حوى وفيها الحاج محمد بن سيدي لعريبي أصبح رسميا وزيرا للأمير الجديد بعضا من الوقت، وقد تقدم عبد القادر إلى غاية فرطاسة لاستتباب الأمن أين سكان منخفض مينا وأولاد بلحي أرسلوا له بالضيفة[1].

اتبع الأمير العرف التركي أعطى على التوالي لقايدة فليتا أخاه مصطفى واثنان من أقربائهِ الميلود بوطالب و أحمد بوطالب تحت سلطتهم الحاج جلول لأولاد بلحي وقدور بن سعيد من أولاد عامر و الميلود بن عمار لأولاد بوعلي، يمارسون كل ودوره وظائف الآغا في فليتا، وبحوالي عامين من بيعتهِ كان عليه أن يذهب إلى فليتا يذكر

[1] -Ibid.

التقرير رفقة محاربيهْ لضمان السلطة، بحيث بلغ البلاد من خلال زاوية سيدي امحمد بن عودة و مر على قبة سيدي حراث بالقرب منهم حيث فرق محاربي بن صافي و أولاد سيدي يحيى الذين امسكوا بالبلاد، و عسكر بدار بن عبد الله بالكاف لزرق وصل إلى الحاج أحمد (الحباشة) وفرض على فليتا ضريبة الثيران والخيول أين ذهبت فليتا لدفعها في معسكر.

بعد هذه الحملة عبد القادر نصب قايد فليتا الحاج المزاري للدوابر خلال 03 سنوات التي استمر فيها حيث عرفت إدارته الهدوء في البلاد .

بعد حملة تاقدامت التي تؤرخ لأول علاقة فرنسا بفليتا الزعيم الحاج المزاري الذي هيمن على البلاد و الذي لم يتمكن من فرض نفسه بجدية على من يديرهم، تمّ تعويضه من خلال الحاج الحبيب من الدوابر، الذي لم يقم في المنطقة أين يقودها في الحقيقة الحاج جلول الأخير الذي خلف فيما بعد بمصطفى بن ضيف ثم محمد بلحضري كذلك من أصول الدوابر.

خلال فترة انتفاضة بومعزة فليتا تحالفت لفترة معه الحاج بخدة، العمامرة، الماحي بلقاسم للعمامرة الذي جعل خليفته، سي بن عبد الله بن فرقان ، الشوالة، الفوضيل بن مشري، أولاد سيدي لزرق، محمد بلحاج لأولاد سيدي يحيى قدموا خضوعهم، سارت فليتا مع محمد بن عبد الله (بن فاطمة مولى دار بن عبد الله) وعبد العزيز الذي أصبح الزعيم الثاني في انتفاضة 1864 جمعوا في كل مكان الولاءات والمال.، الحاج جلول أعطاه حصان ولكن فليتا انفصلت على قضيتهِ بمجرد مغادرته البلاد، و خضعت فليتا لفرنسا نهائيا بعد استسلام الأَمير عبد القادر بقيت هادئة إلى غاية 1864.

بدت البلاد هادئة فيما يخص الانتفاضة التي مست أولاد سيدي الشيخ إلى ليلة 12 و 13 ماي عندما دخل الجنيرال الى تيارت بطابوره القوي المشكل من 820 رجل فوجيء بالهجوم على معسكرهِ بدار بن جلول في أولاد بلحي من طرف أهالي فليتا يقودهم لزرق بلحاج مقدم درقاوة شريف، و أولاد سيدي أحمد بن محمد بحيث مرت الليلة الأولى دون أي حادث الهجوم الذي حذر منه الحاج جلول الجنيرال، الجنيرال

اتخذ احتياطاتهِ و في 13 من ماي على الساعة 4 سا ونصف صباحا دخل في الطريق بصد الهجمات لـ 1.500 إلى 2.000 من المشاة و 400 فارس وصل على الساعة 05 سا والنصف مزوار القايلة (Mezouer El Gueila) عند العناترة وغادر في منتصف الليل ووصل في حدود 14 ماي الساعة 07 سا صباحا إلى غليزان بعد أن حصد في صفوفه قتيل و 07 جرحى مع قتل حسب التقرير 41 رجل من المهاجمين وعدد جرحى كبير.

الانتفاضة استقطبت حسب التقرير كل فليتا، وفي 14 من ماي تم الهجوم على زمورة و المنازل المتجمعة حول البرج تم نهبها وتدميرها في يومي 14 و15 من ماي هذا المركز قاوم من خلال حاميته إلى غاية 16 ماي التي تعززت بسرية من الرماة التي دعمت الطابور القادم من غليزان و في 21 ماي 1864 استولت فليتا على فندق الرحوية أين قتلت 20 مدافع بها، بعد أن فقدت 45 رجل.

أحدثت الأحداث تداعيات كبيرة في غرب العمالة وكسبت الانتفاضة بسرعة فائقة دائرة عمي موسى القرية التي تم نهبها من 27 إلى 28 ماي 1864، من جهة أخرى ثوار سيدي لزرق تقدموا في ضواحي غليزان حيث أحرقوا بعض المزارع ، غير أنّ الجنيرال روز أرسل إلى غليزان على رأس طابو عسكري وسار باتجاه زمورة في 03 من جوان وتوغل داخل في فليتا، وتم مهاجمة معسكره في 05 جوان 1864 بدار بن عبد الله من طرف سيدي لزرق بلحاج الذي قتل في المعركة، ليخلفه سيدي عبد العزيز في قيادة الانتفاضة ولكن المقاومة لم تستمر طويلا أمام القوات المنتشرة ضدهم، حيث تمت محاصرة الانتفاضة بـ 05 طوابير وعدد كبير من القوم ليستجيب عدد كبير من خيم فليتا للأمر المرسل لهم من عمي موسى وفي 16 من جوان الجنيرال مارينيو (Matimpray) قدم ؛إليهم لأجل تقديم الخضوع لمكناسة. وفي 27 من جوان منح الآمان لعشرات الدواوير اللاجئة إلى جبل يازرو في أعلى الزاوية ، الكل جاء ليقدم الشكر، هذه الخيم دخلت نفسها شيئا فشيئا في الأمر وفي 09 جويلية عبد العزيز حين احتجزت لعائلتهِ التي جلبت إلى زمورة سلم نفسه .. ليعود الهدوء بسرعة إلى فليتا

لنقول أنه منذ شهر جانفي 1865 وفرت فليتا قوم من 50 فارس الذين حاربوا إلى جانب القوات الفرنسية في الجنوب أين فقدوا 04 أو 5 من 04 فبراير 1865.

حسب التقرير فإن أسباب انتفاضة 1864 في فليتا تبقى مبهمة ، نرى أنها بسبب انفجار التعصب الاسلامي، ذلك أنها نتيجة المؤامرات العائلات الكبرى في البلاد التي تحرك فيها شعور الغيرة من رؤية القيادة في أيادي زعماء أجانب (الدوابر)[1]

تقارير المكاتب العربية لم تخفِ هذه النظرة، قيادة الزعيم الأول للمقاومة لم تعط إلى غاية اليوم لانتفاضة مكان أي شك ، الأخير الذي خلفه عبد العزيز هو مرابط بدون طموح ومن جهة أخرى قيادة بعض الزعماء كانت مبهمة فاثنان من أبناء حاج جلول حاربوا ببراعة في صفوفنا، وآخر كان مع الثوار حسب تقارير المكاتب العربية.

قمع الانتفاضة كان بقوة إضافة الى الضرائب التي فرضت عليهم مما تسبب في الخراب الكامل، ففي شهر أوت 1864 حوالي 99 سجين تمّ ارساله الى مستغانم و 100 تم سجنه في زمورة. كان علينا اتخاذ الاجراءات القوية لمنع البلاد من التفريغ في شهر نوفمبر 341 خيمة من فليتا فرت من بلادها ولجأ أغلبها إلى دائرة معسكر، فليتا لم يكن لديها الوقت لإعادة بناء نفسها ذلك أنّ مجاعة 1867 أضعفتها وقادتها إلى البؤس الحقيقيإجتماعيا وإقتصاديا .

إنطلاقا من الأرقام التي سجلت في المكتب العربي وحدها قبيلة أولاد بلحي فقدت من 1867-1868، 1176 فرد و 253 حصان وبغل و 1271 من الثيران و 13705 من الخرفان والماعز .

تتكون دواوير الشرفة في أولاد بلحي هي كالتالي:

أولاد سيدي البودالي، أولاد سيدي يحيى، الدراكة و دوار الخدام مشكل من جزء اولاد الحاج جلول وخدامهم. كذلك في قبيلة أولاد سيد احمد بن محمد نجد في اولاد بلحي نجد

[1]-Ibid.

خدام ن شاعة هم على التوالي دوار اولاد معمر، الشفافرة ، أولاد عدة و الشياشية و اربع خيم من سجرارة.

اقيلم أولاد بلحي يحوي على تلال التي تبرز في منخفض ميناَ إلى أعالي المناصفة تتخلل التلال أودية بعضها أكثر عمقا من روافد مينا، تربتها خصبة جدا في الجزء المجاور لمينا نوعية التربة سوداء، وكما اتجهنا إلى الشرق من القبيلة نجد المناطق المرتفعة ومساحات واسعة وأراضي غير زراعية وجزء يغطيه الديس، كما أنَّ اقليم القبيلة لا يحوي على أي جزء غابي كما ينشغل الأهالي في زراعة الحبوب وتربية المواشي وينعدم النشاط الصناعي في حين يتداولون في معاملتهم التجارية على أسواق الرحوية والجيلالي بن عمار.

اقترحت لجنة التحديد والتوزيع تقسيم أولاد بلحي إلى دوارين أهليين وهما :

- الأول أعطي اسم **شعبة الديس** بمساحة 9.000 هكـ وبعدد سكاني 1539 يشمل الفرق التالية : خدام بن عودة، أولاد قدور، أولاد الحاج، البطاينية، زقاوة، الكراية، البقاقع، أولاد بن عودة، العوامرية، المصاطفة، أولاد سيدي امحمد، المشاطة، أولاد سيدي يحيى، سجرارة، الرحاحلة، أولاد سيدي بودالي، البوايدية، الكرايش.
- الثانية اعطي لها **اسم قيرس** اسم الجبل الأكثر تميزا والأكثر ارتفاعا في أولاد بلحي بعدد سكاني يقدر بـ 1.605 ساكن بمساحة اقليمية 10.000 هك تمثل الفروع التالية:

القدادرة، أولاد هنيني، الشنافرة، الدوايدية، القدادمة، أولاد العيد، أولاد عدة، الشنانفة، القرابزية، الشعاشية، القواليل، الرزقات، العمايرية، الحوايج، المصابحية، الصفافحة، القلالع، العيايدية، أولاد معمر، الدوالحْ[1].

أشار التقرير أنَّ أراضي أولاد بلحي مملوكة في الغالب لأولاد عامر و أولاد راشد بالتحديد بوصرا (Boçra) أولاد الشريف وجزء كبير منها مكتسب بعد رحيل الأتراك

[1] - Ibid, Division de la tribu, 19 mars 1893.

في حين اكتسب أولاد الشريف مساحة واسعة من الأراضي خلال خلال فترة الغزو الفرنسي مستغلين حالة الفوضى ، أمّا عن المعاملات كانت منذ زمن الأتراك بالبيع ونقل الأراضي من خلال الإرث.

قسمت حسب حكم قانون 1887 بتاريخ 10 جانـــفي 1895 كالتالي:

اسم الدواوير	السكان	العقارات المخصصة للمصلحة المشتركة	مجموعة الملكية الخاصة	الدومين العام	المجموع
شعبة الديس	1594	11 هكـ و 81 آر و 76 سنتيار	9738 هك و 62 آر و 24 سنتيار	209 هكـ و 52 آر	9959 هك و 95 آر
قيرس	1550	8 هك و 55 آر	9549 هك و 50 آر	156 هك و 95 آر	9715 هك
المجموع	3144	20 هك و 36 آر و 76 سنتيار	19288 هك و 12 آر و 24 سنتيار	366 هك و 46 آر	19674 هكتار و 95 آر

Source : A.N.O.M, 2N75, arrêté, Alger, le 10 janvier 1895.

الجدول التالي يمثل الوضعية لكلا الدوارين الاهليين التي تشكل مجموع القبيلة خلال تطبيقات قانون 28 افريل 1887:

اسم كل دوّار أهلي	اسم كل دوار فرعي	السكان	الحيوانات							المجموع	المساحة	الضرائب			المجموع	الملاحظات
			الخيول	البغا	الحمير	الجمال	الثيران	الخرفان	الماعز			العشور	الزكاة	الرسوم الإضافية		
شعبة الديس	أولاد قدور أولاد الحاج أولاد بن عودة العزايزية البطاينية الكرايرية سقاوات مصاطفة العوامرية خدام بن عودة أولاد سيدي أمحمد مشتة سجرارة أولاد سيدي يحيى. القرايش البوايدية أولاد سيدي البودالي(جزء) القدادرة الرخاخلة.	1.594 ساكن	95	08	150		812	3.593	486	5.144	9.959 و 95 آر	5.245فرنك و 43 سنتيم	3525 فرنك و 72 سنتيم	1929 فرنك و 65 سنتيم	10.700 فرنك و 80 سنتيم	244 فرنك تشمل في العموم الضريبة مدفوعة من طرف الأجانب يملكون عقارات في الدوّار.

قيرس	القدامة الدوالح رقابزية أولاد بلحي شنافة أولاد محمرْ الهوايج الدوايدية شحاشية أولاد عدة أولاد هنيني الشفافرة رزقات القواليل الحيدة العمايرية الصفافة المسابية القلالة أولاد سيدي البودالي (جزء)	1.550 ساكن	82	10	204		779	3.129	515	4719	9711	3209.02	3091.93	1386.20	7687فرنك و 19 سنتيم	267 فرنك و 30 سنتيم تشمل في المجموع الضريبة مدفوعة من الاجانب المالكون لعقارات في الدوار.

Source :A.N.O.M , 2N75 , Ouled Bel Haia, propriété indigéne, dressé par le commissaire délimétateur , Zammorah le 25 février 1893.

أولاد سيدي لزرق(Ouled Sidi El Azreg) :

ينتمي العرش إلى كنفدرالية فليتا ينتسبون إلى جدهم سيدي لزرق ويقع على بعد 22 كلم عن زمورة، ينحدر العرش من سيدي لزرق بن سيدي علي بن يحي ابن سي مؤمن بن ادريس الصغير وهم جزء من شرفة فليتا وهم فرع منهم تحت اسم شلاق الكبار، شغلوا الإقليم منذ سنة 1021 م و يتشكلون من 11 دوارا 09 منهم ينحدرون من سيدي لزرق وهم :

- دوار الملاينية : نسبة لمرابط قدم من مليانة وهو سيدي محمد بن عزوز مولاي سفيزفة واحتلت ذريته الأرض المعروفة باسم الخدايمية وهي هبة في شكل حبوس من عرش لمحال منحت لهم في حياة محمد بن عزوز .
- أولاد بوعزة : نسبة إلى الجد المشترك سيدي عبد القادر بوعزة تشمل الدواوير التالية : العلايلية ، العبادلية أولاد واضح ، أولاد جلول ، أولاد عبد القادر، الخدّام .
- الفضايلية : ينحدرون من سيدي أمحمد بن فوضيل الذي عاش سنة 1150 هـ والمشكل من الدواوير التالية : الفضايلية الصغار، الفضايلية الكبار، أولاد العربي ، أولاد الشيخ ، العبابسة .
- المعازيز : نسبة إلى الإخوة العباس بن معزوز وأخاه أحمد بن معزوز .
- أولاد موسى : تقع أغلب أراضيهم بأولاد سيدي لزرق والدوار الأهلي دار بن عبد الله تمّ فصله إلى جزئين جرّاء عمليات تحديد السيناتيس كونسيلت 1863م يشمل دوار الحدجاج .
- أولاد بخدة : يشمل دوار الزقايقية .
- الزهايرية : يقع قسم كبير من أراضيهم في دوار دار بن عبد الله يتشكل من دوارين هما الزهايرية و الغوالي.
- أولاد بن موسى : ينحدرون من الإخوة بن موسى أصولهم من أولاد عامر مشكلة من دوارين هما : الرحيمية وأولاد بن موسى .
- أولاد سيدي أحمد بن يوسف : أصولهم من أولاد بوعلي - يلل .

يشير التقرير إلى أنّ العرش دخل في صراع قبل الاحتلال الفرنسي مع قبائل المحال الأمر الذّي قاد لهيمنة هذه الأخيرة على الاقليم كلّه ، فتمّ إخضاع أولاد سيدي لزرق لأعمال السخرة والضرائب . كما أنّهم من أتباع الطريقة الإخوانية للمولاي عبد الرحمان، واحتضنوا قضية باي وهران في حروبه ضد الدرقاوي بن شريف . وفي الفترة الممتدة من 1830 إلى 1833 وهي مرحلة انتشار الفوضى في عامّة البلاد جراء سقوط النظام التركي في الجزائر – و فترة استقلال عرش فليتا، حارب أولاد سيدي لزرق إلى جانب أولاد عامر ضد أولاد مدين وأولاد الشريف. وفي سنة 1833 خضعوا لسلطة الأمير عبد القادر وانتخبوا سي محمد بن صافي من أولاد سيدي يحيا كسلطان لفليتا ، إلى غاية شهر ماي 1841 ظلّوا خاضعين لسلطة الأمير عبد القادر إلى أن هاجم طابور الجنيرال بيجو (**Bugeaud**)على المنطقة حيث كان اللقاء في تاقدامت من شهر أوت من نفس السنة، كما حاربوا الجنيرال دوبروفيل وتمّ اخضاعهم في شهر سبتمبر[1].

غير أنّ الفرع كما تصفه التقارير الفرنسية الأكثر عداءاً هاجموا الجنيرال مصطفى بن اسماعيل بالقرب من قبة سيدي لزرق أين قتل "بتاريخ 23 ماي 1843 ببلدية دار سيدي بن عبد الله حاليا، بالمكان المعروف بالعقبة البيضاء الموجود" بواد بوسليط (غابة سيدي عبد العزيز ودفن في أول الأمر في جبل زمورة، وبنى له الفرنسيون ضريحا أطلق عليه سكان المنطقة الوراية ويقصد بالكلمة رؤية بمعنى المكان الذي يظهر القتيل العميل ليكشف للناس مصيره المشؤوم "[2]، ودخل العرش المقاوم أولاد سيدي يحيى.

وفي جوان 1843م هوجموا من طرف الجنيرال بورجولي حيث انهزم أمامهم وبقوا مدة عامين في مأمن من الهجمات الفرنسية. وفي سنة 1845 انضموا إلى ثورة محمد بن واضح المعروف بـ"بومعزة" أو "أبو سيف" وحاربوا الاستعمار في المكان المعروف "بفيضة العطاش" بواد العنصر، ولم يتم اخضاعهم إلاّ سنة 1846 في عهد الكولونال بيلسي Pélissier. وخلال الفترة الممتدة من 1846م إلى 1864م خضع أولاد سيدي لزرق للسلطة الاستعمارية - كما يشير التقرير ذاته – غير أنّه و باندلاع ثورة

[1] -A.N.O.M :2N97 , Tribu Ouled Sidi El Azreg, Douar Commune Ouled Sidi-Lazreg –C-M-Zammorah , Propriété Indigènes , Sénatus-Consulte .

[2]- مفلاح، محمد : سيدي الأزرق بلحاج رائد ثورة 1864 المندلعة في منطقة غليزان ، 2005 ، الجزائر ،ص 41 .

سيدي لزرق 1864 انضموا إلى جانب قبائل فليتا في هذه الثورة التي مست جلّ منطقة غليزان إلى غاية إخضاع البلاد كليا في شهر جوان 1864م.
يتربع العرش على مساحة إقليمية قدرت بـ 6.968 هكـ يسكنه 1.165 فرد بموجب مرسوم التحديد 08 جويلية 1892 وحمل اسم الدوار الأهلي بأولاد لرزق بدلا من سيدي لزرق.

(ب)

بني وراغ (Beni Ouragh) :

تحتل الجزء الأوسط من حول أرهيو والأحواض الثانوية واد الثليثة واد سنسيغ و واد سيغا، تعود أصول العرش إلى الأصول الأمازيغية المغراوية نسبة إلى أوراغ الذي ترك ابنان الاول ايرن جدع ماريوة أولاد علي و أولاد العباس وأولاد دافلتن و ابن آخر هو وأمحمد جذع العجامة و أولاد مودجار واولاد اسمر وأولاد بويكني[1] .

وتشكلت آغاليك بني وراغ إضافة إلى القبائل السابقة من مكناسة ومطماطة و بني تغرين المشكلة من اولاد بختة و أولاد بركان والمعاصم إضافة إلى حلوية الشراقة والغرابة و الكرايش الشراقة والغرابة.

تميز العرش بالاستقلالية التي رفضت تقديم الضرائب علاقتهم بالسلطة التركية لم تنتظم إلاَّ بعد زيارة الباي محمد الكبير، عين الباي خلال هذه الفترة ابنه عثمان كخليفة للشرق، وقد ثارت القبائل ضد النظام الضريبي فقد شنت عليها العديد من الحملات التأديبية ابرزها 1792-1813-1820- 1822.

من بين العائلات التي أعطت الشيوخ عائلة بلحاج من أصول أولاد عامر بالونشريس تعود زعامتهم الى القرن 18 مـ كان ابنه عدة بن عيسى شيخا على ماريوة اللقب الذي تلقاه من الأتراك امتد نفوذهم الى قبيلة بني وراغ وصل إلى غاية ابنهم بلحاج

[1] -A.N.O.M, 2M16, C-M, Ammi Moussa, Histoire Succinct.

الذي قاد العرش في فترة البايات الثلاث ثم في فترة الأمير عبد القادر وأخيرا الحكومة الفرنسي إلى وفاته 1878 [1].

" الآغا محمد بلحاج* من بني وراغ ولد 1773مـ من عائلة نبيلة قادت لفترة تاريخية بني وراغ الأوَّل بلحاج زعيم قوي لفرقة من الرحل الشرق، اشتقر في بني وراغ، والسلاح بيدهِ خلال القرن الثامن هجري استطاع ان يتمركز وفق مبدأ القوة في المنطقة وفي مختلف القوى التي قامت في المنطقة لم يتمكن أحد من تحدي أحفاده. واحد من أحفاده وهو عدة بن عيسى كان أول من تعامل مع الأتراك وتمت تسميته بشيخ ماريوة وكان قد خلفه أحد إخوتهِ الحاج محمد وعند وفاة الأخير أعطى الباي حسن لمحمد بلحاج الابن الأصغر لعدة بن عيسى قيادة ماريوة اضافة إلى مكناسة ومطماطة. كانت سلطة الأتراك ضعيفة لهذا تركوا لعائلة بلحاج إدارة البلاد بكل استقلالية .

يذكر الأمير عبد القادر في مذكراتهِ عقب وصوله إلى الونشريس :" فجعلنا العيد بأولاد الشريف بجبل أقزول وعلى رسلنا ... وأولاد عمار والكرايش ومن ولاهم وقفلنا بسلام وعافية ونصر قاصدين وهران." وقد حافظ الأمير عبد القادر على الزعمات المحلية خلال الفترة التركية. بعد سقوط زمالة الامير عبد القادر تحولت جبال الونشريس إلى قواعد خلفية ضمن حرب العصابات لمقاومة الأمير عبد القادر لشن هجاماته ضد الجنيرال بيجو.

---

[1] -Ibid.

*" كانت هناك صعوبات بين الشخصيتين غير أنّ عبد القادر نجح في سجن محمد بلحاج وإرساله إلى الدايرة أين هذا الأخير تمكن من الفرار في يوم سقوط الزمالة من طرف الدوق دومال، رجع مباشرة إلى وسط بني وراغ واستعاد سلطته خلال هذه الفترة توغل الجنيرال بيجو في منخفض ارهيو 1842 ليحاربه محمد بلحاج وقد هلك اثنان من إخوتهِ أمام القوات الفرنسية، قدم محمد بلحاج استسلامه وتلقى لقب الآغا حيث قاد 08 قبائل التي تشكل بني وراغ ومنذ تلك اللحظة ظل وفيا لقضيتنا . و في 1853 نظير خدماته تمت تسميتهِ زعيم آغاليك قبائل بني وراغ التي تشمل بني تغرين والقرايش وحلوية من دائرة عمي موسى غير أنّ سنه لم يسمح له بمارسة أعمالهِ بشكل فعال الذي كان في سن التسعون سنة خلال انتفاضة فليتا 1864 ...غير أنّ ابناءه تمكنوا من حشد عدد معين من الفرسان الأوفياء الذين دعموا قضيتنا بشجاعة وحاولوا بجهد بطولي الوقوف ضد الحشود المتمردة، وواحد من ابناءه الحاج محمد بن عيسى تمّ قتله من طرف المتمردين أمام عمي موسى، وآخر سيّاف تلقى جرحان .. محمد بلحاج كان أعمى منذ 1863 وخلال هذه الفترة أصبحت وضعيته الصحية حرجة غير قادر على اعانتنا و لم يتمكن من أخذ المشاركة الفعالة في القضايا غيرأنّه كان محاطا بشرعية كبيرة توفي في 21 جانفي 1878 بعمر 105 سنة برتبة ضابط جوقة الشرف "

راجع :

Narcisse, Foucon: Livre d'Or..P :56-57.

بني درقن (Beni Dergoun):

تقع بـ 17 كلم عن زمورة قسمة مستغانم ملحقة زمورة وبـ 24 كلم شرق غليزان من أصول أمازيغية شاركت في كا المقاومات التي كانت إفريقيا مسرحا لها ألحقت خلال الفترة التركية بقايدة فليتا سكنها خليط من سيدي حراث وأولاد رزين وأولاد سويد والشرقة، يحدها من الشمال عكرمة الشراقة و لمحال (أحمد بن سلطان) ومن الجنوب أولاد رافع ومن الشرق العمامرة ومن الغرب لمحال(الخواونة وزاوية بن شاعة) و الحرارثة. وقد أقاموا قبل هذا في سهل الشلف ونتيجة اضطرابات الأحداث تخلو عنه وعبروا الجبل واستقروا في مفترق زمورة أين استصلحوا الأراضي[1]. يتشكل العرش من أربعة أعراش وهي : أولاد عمّار والسروندة و الخوالد و الهلايب[2].

تنتمي إلى كنفدرالية فليتا وتبعوا ثرواتها كما شاركوا في انتفاضة 1864 وتعرضوا للعقوبات الصارمة بشدة، قبيلة فلاحية أراضيها خصبة موجهة لإنتاج الحبوب وغنية بالمواشي تشمل ثروتها الحيوانية 191 من الخيول والفرس و 706 من الثيران و البقر و 5.082 من الخرفان و 4.501 من الماعز و قدرت اللجنة وجود 02 من البغال، كانت مساحتها الاقليمية تشمل 5.615 هكـ و 71 آر وتحرق في 198 محراث وفي 1866 انخفض إلى 171 محراث متوسط المحراث 20 هكـ في بني درقن في مساحة 3.420 هك سنويا في الزراعة، عدد السكان يقدر بـ 1829 فرد يدفعون كضريبة أساسية 2.296 فرنك و 85 سنتيار في حين الرسوم الإضافية 15.075 فرنك و 13 سنتيم لكل راس 08 فرنك و 25 سنتيم.

طبيعة الملكية في العرش ذات طبيعة الملكية الخاصة موضحة بعقود أصلية كل وارث أرضه محددة بدقة والنساء ترث أيضا حصصها الأرضية . لا يحوز محيط بني درقن لا على الغابات ولا أراضي الرعي ولا الأراضي الجماعية المخصصة للزراعة وكل

[1] -Ibid :P.P : 112, 113 .

[2]- سلطانة،عابد: نفسهُ، ص 148 .

ساكن يقطن في أرضه التي يزرعها، وبناء على ما تقدم قررت اللجنة تأسيس القبيلة في دوار أهلي يحمل اسمها بني درقن[1].

تم اقتطاع مساحة 61 هكـ و 49 آر و 50 سنتيار الحقت بلمحال لصالح الدوار الاهلي واد الحامول ليصبح اقليم بني درقن يشمل مساحة إقليمية بـ 5.554 هك و 21 آر و 50 سنتيار.

أقر مرسوم 22 مارس 1865 خضوع القبيلة لعمليات التحديد والتوزيع بموجب الفقرات 01 و 02 من المادة 02 من القرار المشيخي، وبتاريخ 20 نوفمبر 1867 خضعت للتحديد والتوزيع [2].

بني مسلم(Beni Meslam):

يحدها في الشمال قبيلة أولاد خويدم وأولاد صابر ومن الشرق بني وراغ وجنوبا قبيلة فليتا و أولاد الشريف أمّا من الجنوب قبيلة فليتا أيضا . ذات أصول عربية وفيهم أيضا بعض البربر أراضيها خصبة إلى جانب الأراضي الوعرة كلما اتجهنا إلى الجنوب أين بني وراغ يخترقها وادرهـــــيو وجديوية وواد المالح[3].

يشمل إقليمها غطاء نباتي كثيف ومرتفعات جبلية " حسب الرواية الشفوية فإنّ تسمية قبائل بني مسلم يرجع إلى أحد زعماء قبائل لمحال وهو يجوب منطقة بني مسلم صادفه طفل فلمّا سأله الزعيم عن أصله كان جواب الطفل أنا مسلم فتبنى الزعيم الطفل عند الاستقرار بالمنطقة حيث أصبحت القبيلة التي ينتمي إليها هذا الزعيم تسمى بني مسلم "[4].

وقد شارك العرش في انتفاضة لمحال ضد الأتراك ففرضت عليها الضرائب وكانت ملزمة بأداء 1.000 دورو إسباني في الربيع و 5.000 دورو إسباني في فصل

[1] -A.N.O.M, 2N11, Beni Dergoun, extrait de procés –verbaux du conseil de gouvernement, Séance du 31 Juillet 1867, Signé, Alph le Génissel.

[2] -Ibid, Beni Dergoun , commune Zemmora, rapport de l'empereur ,Paris 20 Novembre 1867, Signé, Napoléon.

[3] -A.N.O.M, 2M16, C-M, Ammi Moussa, Historique succinct –rôle joué par les tribus dans les différentes insurrections

[4]- سلطانة، عابد : الترابية الاجتماعية ببايلك الغرب أثرها على مقاومة الأمير عبد القادر 1832-1847، ص: 61.

الخريف وجرّاء مشاركتها إلى جانب محمد الكبير في تحرير وهران صنفت ضمن القبائل المخزنية المتحالفة المكلفة بتزويد البايلك بالخيول العربية تشكلت من خمسة فروع وهي: الشراركة و أولاد سيدي بلمهل ، أولاد بوسعيد ، أولاد يغمور[1].

بعد سقوط الحكومة التركية دخلت في صراع مع بني وراغ وهزمت من طرفهم، فاضطروا إلى النزوح إلى مواطن أولاد الشريف بتيارت ، ولم يتمكنوا من العودة إلاّ بعد ثلاث سنوات بعد هزيمة سي لعريبي وبني وراغ مع محمد بن عبد بالقرايش[2].

وخلال فترة الأمير عبد القادر تمّ وضع حد لهذه الصراعات وأصبحت تتشكل من القبائل الأربعة وهي :أولاد بورياح ، أولاد ايعيش ، الشكالة ، أولاد صابر والتي كونت أغاليك بني مسلم تحت قيادة محمد بن الشادلي وهو من المرابطين [3]. "وهو شخصية مرابطية شريفة أصولها من نواحي منداس من عائلة أولاد يونس أحفاد المرابط سيدي علي الذي عينّه الأتراك زعيما لبني مسلم "[4]. انضموا إلى بني وراغ وحاربوا معهم في قلب الواد ضد الجنيرال بيجو سنة 1842 حيث لقي عم الآغا الشادلي حتفه كما شاركوا إلى جانب الأمير عبد القادر في الحملات العقابية ضد أولاد خويدم وإلى جانبه مع بني وراغ في قرناشين في نهاية سنة 1843 ضد الجنيرال شانغارنيه كما شاركت في ثورة بومعزة سنة 1845 وعملت جنبا إلى جنب مع فليتا خلال عبور الجنيرال بورجولي اقليمهم سنة 1846 . ونتيجة لذلك تعرضوا إلى مضايقات اضطرتهم إلى الخضوع للقوات الفرنسية ومصادرة أراضيهم لنفس السنة 1846م، وتمّ تأكيد تعيين الشادلي كآغا بتاريخ 28-01-1848 من طرف الحكومة الفرنسية إلى أن توفي سنة 1860 . إلاّ أنّهم مع سنة 1864 انتفضوا إلى جانب ابن الشادلي خلال ثورة سيدي لزرق وشاركوا في معركة الرحوية وفي العديد من الهجمات على مركز عمي موسى[5].

أمّا عن أهم القيادات والزعامات المحلية بالعرش فتتمثل في : الآغا سي الشادلي بني مسلم و القايد قدور ولد الحاج محمد من أولاد رياح المنحدر من عائلة عربية من

---

[1]- سلطانة، عابد: نفس المرجع، ص:165.

[2] -A.N.O.M, 2M16, C-M, Ammi Moussa , Historique succinct, ibid.

[3] -A.N.O.M, 2M16, C-M, Ammi Moussa, Historique succinct, ibid.

[4]- سلطانة، عابد: نفسه ،ص: 61 .

[5] -A.N.O.M, 2M16, C-M, Ammi Moussa, Historique succinct, ibid.

الأجواد توارثت القيادة زمن الأتراك وتحالف مع الأمير عبد القادر وشارك في ثورة بومعزة ، القايد ومحمد ولد عبد الواحد من أولاد يعيش ينحدر من عائلة عربية تحالف مع الأمير كما شارك في ثورة بومعزة، والقايد عمارة بوشاقور بالشكالة ينحدر من عائلة مرابطية عيّنه الأمير مكان سي لعربي عند تمرده شارك في ثورة بومعزة ، والقايد الميلود بن زلاّل من أولاد صابر ينحدر من عائلة مرابطية من الأجواد توارثت القيادة زمن الأتراك تحالفت مع الأمير ومن أنصار الثائر بومعزة "[1].

بني زروال (Beni Zaroual):

تحتل موقعا معتبرا تشمل أراضيها السهول الخصبة ومنحدرات جبلية في الظهرة تشمل الغابات والتلال يتوازى جبل بني زروال مع البحر الأبيض المتوسط ، ينقسمون إلى 06 قبائل : بني زروال في حدّ ذاتهم، أولاد الحضري، أولاد علي، أولاد بوتكورة، أولاد مزيان، أولاد سيدي ابراهيم وهم من المرابطين[2] . كما يحتوي الاقليم على حفريات في البلاد المعروفة بـ غار أولاد بوتكورة أين توجد منابع وفيرة تعود إلى الفترة الرومانية[3]، سكن أغلب أفرادها الخيم 350 خيمة واشتملت على 100 فارس و 200 من المشاة .

ترجع تسميتها إلى أحد الأمازيغ يعرف **بزروال،** هاجروا من المغرب إلى المشرق واستقروا في نواحي معسكر بغريس ثم فرت بني زروال هاربة من بطش بني راشد إلى الظهرة واستوطنوا المنطقة الممتدة من بني زنطيس إلى غاية زريفة، وتعني بني زروال أو زروال حسب الرواية بالأمازيغية **البائدة** أي **الأشقر** بمعنى الرجال البيض ذوي الشعر الأشقر.

وبالتالي ترجع أصولها إلى قبيلة مغراوة الزناتية التي أسلمت على يد موسى بن نصير في أواسط القرن السابع ميلادي، عند قيام ثورة لمحال ضد الأتراك كانت من حلفاء لمحال حيث تحصنوا بجبالهم مقاومين للحملات التركية، استسلموا لحسن خير الدين باشا سنة 1562، حيث أصبحت بني زروال تخضع لسلطة باي مازونة، وقد

---

[1]- سلطانة، عابد: نفس المرجع ، ص :144 .

[2] -Rinn (L) : Le Royaume d'Alger sous le dernier bey, P :69.

[3] -Tableau de la situation de l'établissement Français dans l'Algérie1839-1840, Paris ,P.P : 283-284.

صنفت القبيلة ضمن القبائل الرّعية الخاضعة لسلطة خليفة الباي، و مع انتفاضة درقاوة 1804 ضد الباي مصطفى المنزالي كانت بني زروال من المشاركين مع الطريقة الدرقاوية، من طرف الأتراك في موقعتين بواد الرواونة وبوادي الخميس. عادت إلى الانتفاضة زمن الباي بوكابوس ضد المغارم والضرائب التي انهكها بها البايلكْ على عهد الباي علي قارة كما تعد قبائل بني زورال من القبائل التي بايعت الأمير عبد القادر إلاّ أنّها أصبحت من بين القبائل المتمردة على سلطته وسياسته الضريبية، تبث الأمير عبد القادر الخليفة بن زروقي بن ملياني وكان من أبرز الزعامات في الظهرة في أواخر العهد العثماني، خضعت بني زروال للجنيرال بيجو ماي 1842 ثم ثارت مع بومعزة سنة 1845، إلى أن خضعت نهائيا للفرنسيين 1847[1].

بني لوما (Beni Louma) :

ينتمي العرش إلى كنفدرالية فليتا استقر على واد جديوية في أعالي أولاد رافع وبني ايسعد، بمساحة 8.453 هـ يشمل 2.585 ساكن بلغ العدد سنة 1876م عدد 2.281 ساكن. الإقليم مرتفع بمتوسط 700 م، يحوي الاقليم على منابع مائية تتدفق خلال الفصل الحار تنعدم بالإقليم المساحات الغابية ويذكر أنّهم دخلوا في صراع مع لمحال وهزموا في سهل أولاد عامر تم رُحلوا إلى الجنوب لهذا يعتبرون أجانب نوعا ما عن فليتا. وهي قبيلة مشكلة من ثلاث أعراش وهي: أولاد بن اسماعين والسفيان وتاحمامت[2].

بني ايسعد(Beni Issad) :

تنتمي إلى كنفدرالية فليتا من أصول أمازيغية على الضفة اليسرى لواد المناصفة تقع بـ 28 كلم عن زمورة و30 كلم جنوب شرق غليزان بمساحة إقليمية أكثر من 8.184هـ منها 589 مساحات غابية صنفّت ضمن أملاك الدومين ، يسكن العرش 2.124 ساكن لم يبق سنة 1869 م إلاّ 1.479 فرد ، كما يحوي الإقليم تضاريس وعرة تتقاطع مع الوديان حيث يتواجد بها عدد كبير من المنابع المائية بالخصوص في الجزء الشمالي. كما أنّ المنطقة مواتية للرعي تشكلت من ثلاث أعراش وهم المقاريح وأولاد

---

[1] - سلطانة، عابد، نفسه، ص: 43

[2] -Mairin, C-N ,Zemmora-mixte, P.P : 112-113.

عبد الرحمان و المايع و بموجب مرسوم 27-10-1869 تشكل العرش من دوار أهلي واحد حمل نفس الاسم ملحق بالبلدية المختلطة زمورة[1].

بني تغرين (Beni Tghrine) :

تقع على الضفة اليسرى لواد لرجام تشمل منطقة جبلية وعرة ذات غطاء غابي كثيف بمساحة 30.145 هـ يحدها في الشمال أولاد سليمان ومن الشرق أولاد بسام ومن الجنوب الكرايش والمعاصم ومن الغرب مطماطة أهم مرتفعاتها الجبلية جبل موسى وجبل قيدال. " حسب الرواية الشفوية فإن قبيلة بني تغرين البربرية تنحدر من يوسف بن عمّار المغراوي وهو من خلف سلطان تاقدامت عبد القوي بعد أن أعدّه السلطان أبو حمد الأوّل الزياني وثبت السلطة في بني تغرين في أبناء يوسف بن عمّار، اقترن يوسف بن عمّار بامرأتين، الأولى تدعى بختة من الونشريس الشرقي والثانية تدعى بركان من الونشريس الغربي، الأولى تنحدر منها أولا بختة والثانية ينحدر منها أولاد بركان، عند وفاة يوسف بن عمّار دخلت العائلتان في صراع دموي طويل انتهى بتدخل سلطة البايلك التّي عينت شيخا مرابطيا لتسيير شؤون بني تغرين ، حينما ألزم الأتراك قبيلة بني تغرين بأداء ضرائب شرعية قدرت بـ 400 ريال في الخريف كزكاة و 400 ريال كعشور وحصان من أجود خيول القعدة للباي[2].

(ح)

الحرارثة (Hararta) :

تقع بين واد الجمعة وزمورة يعتبرون من المرابطين ينحدرون من محمد بن عيسى الحراثي، والذي قدم إلى البلاد في القرن 15م، تقع بـ15 كلم عن زمورة بمساحة إقليمية بـ 4.468 هـ و39 آر منها 515 هـ و10 آر أدرجت ضمن الغابات المشتركة في 27-11-1873 ومساحة 221 هـ أدرجت ضمن النظام الغابي لزمورة، يشمل العرش 2.267 فرد لم يبق إلاّ 1.396 فرد سنة 1865 و1.299 ساكن سنة 1868 تشكلت من ثلاث أعراش وبدورها تتفرع إلى دواوير وهي : أولاد عبد الله، أولاد عبد الرحمان

[1] -Ibid,P :112 .

[2]- سلطانة، عابد : نفسهُ ص:55.

، أولاد عيايدة[1] . حدّد الاقليم بموجب مرسوم 01-05-1869 في دوار أهلي حمل اسمه وألحق بالبلدية المختلطة زمورة .

أما عن نسب العرش فنسبة إلى سيدي حراث بن عيسى وهو من المرابطين ورد نسبهم في كتاب المرءاة الجلية كالتالي:" سيدي محمد ابن عيسى بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم بن الحسين بن داوود ابن علي بن محمد بن موسى بن عبد الله بن أحمد بن يحيى بن إدريس الأصغر بن إدريس الأكبر بن عبد الله الكامل بن الحسن السبط ابن فاطمة الزهراء بنت الرسول صلى الله عليه وسلم، سكن القصيبة بناحية زمورة وإشتهر من قولهم سيدي حراث فهذا اللقب اشتهر به بالمشرق لأجل كرامة الحرث والعين وذلك انّه لما قد من فاس إلى زمورة وجد خماسا يقال له مصباح يحرثُ على ثورين فطلب منه الشيخ شيئا من الماء ليشرب ويتوضأ فقال لهُ الخماس ليس في هذه الأرض ماء فقال له الشيخ :" ومن أين تشربون ومن أين يشرب الثيران فقال لهُ من مناء هو مكان بعيد فناوله الشيخ عكازا كان عندهُ وقال له إضرب به هذا الحجر ثلاثة ضربات فضرب واحدة فانفجر من الحجر ماء فدهش الخماس ولم يزد على تلك الضربة فإغترف من الماء ورجع مسرورا فوجد الثيران يحرثان وحدهما والزرع ينبت خلفهما فقال له الخماس أنت حراث قيلَ هذا سبب تسميته حراثا والله أعلم ..والجد الجامع لنا هو السيد حراث قال ومن أولاده سيدي عبد الله بن حراث وسيدي السنوسي وسيدي أحمد بن السنوسي وسيدي ابن راشد صاحب الكرامة المشهورة مع لمحال أولاد سويد ..."[2]

حلوية (Hallouya):

تقع بـ 46 كلم عن عمي موسى يعود استقرارها بالمنطقة إلى أزمنة قديمة تشكلت من نواة أمازيغية من القبائل المغراوية وبعض الفرق المرابطية الإدريسية، إنقسمت سنة 1843م إلى إثنان من القايدات وهي : حلوية الغرابة وحلوية الشراقة بالرغم من أن هذا التقسيم موجود من الأزمنة البعيدة.

حسب الوضعية الاحصائية تتكون حلوية الغرابة من الدواوير الجزئية التالية:

[1]- نفسه ، ص : 147.

[2] - بن عبد الحكيم اليحياوي العطافي، الجيلالي: كتاب المرءاة الجلية في ضبط ما تفرق من أولاد سيدي يحي بن صفية وفي التعريف بمشاهير العلماء ورجال المعاهد الصوفية، ط01، تلمسان، 1953، ص: 365-366.

أ- **سيدي معروف التي أصبحت تعرف فيما بعد بدار البصري (**Dar Bosseri**)** نسبة إلى أحد البيوتات التي كان غالبة في المنطقة: البصرة، أولاد المليود، الزوابرية، أولاد عيسى، أولاد بلقاسم، أولاد الحاج، أولاد موسى، العوايش، الفناطسية، أولاد يحي، سادات،الزقاقوة، دجايش، النواصر، كروش، مشاكرية، أولاد أحمد بن محمد، أولاد بن شايب، عبادلية، الزواينية، مناندة، أولاد محمد بلحاج. تشمل مساحة إقليمية مقدرة بـ 6800 هكـ يسكنون 365 خيمة وقربي التركيبة السكانية مشكلة من 2238 فرد، الرجال بـ 508 و النساء بـ 551 والأطفال بـ 1.179 أما الثروة الحيوانية فتقدر بـ 6.788 رأس ماشية تتكون من الخيول بـ 20 و الفرس بـ 86 و البغال 03 و الحمير 223 والثيران بـ 719 و الماعز بـ 1.469 و الخرفان بـ 4.268 ، يحرثون 202 محراث أما عن متوسط الضريبة في ثلاث سنوات الاخيرة الاساسية قدرت بـ 11.651 فرنك و 08 سنتيم و الاضافية بـ 2.570 فرنك و 35 سنتيم ما مجموعه 14.221 فرنك و 43 سنتيم[1].

ب-**الحمام (**El Hammam**) أصبحت تعرف بـ تيدّة (**Tidda**)** اسم لقطعة أرض كبيرة تتكون من : التفافلة، الزاوية، أولاد عابد ، هوارة، فراطسية، الخدور(**Khador**) أولاد فايد، أولاد سيدي أحمد، الحكايلية، رحامنية، أولاد العيدي، أولاد طلحة، فرايح، شناطفة، أولاد بوشنافة، أولاد مهدي، أولاد سعيد، أولاد أحمد بن رابح، رقاقة (**Regaga**)، أولاد موسى بن علي، رزازقة، كنانشة تشمل مساحة اقليمية مقدرة بـ 2.800 هكـ يكنون 387 خيمة وقربي بعدد سكاني 2.353 فرد مشكلة من 561 رجل و 604 إمراة و 1.188 طفل أما عن الثروة الحيوانية تقدر بـ 7.446 رأس مشكلة من : 22 من الخيول و 90 فرس و 11 من البغال و 249 حمار و 656 ثور و 1923 من الماعز و 4.495 خرفان. في حين يحرثون 207 محراث أما الضريبة خلال 03 سنوات الاخيرة فقدرت الاساسية بـ

[1]-A.N.O.M, 2N49, Tribu Hallouya, propriété indigène, chef géomètre, commission délimitateur, 15 mars 1893.

13.195 فرنك و 20 سنتيم و الاضافية بـ 2.848 فرنك و 81 سنتيم بما مجموعه 16.044 فرنك و 01 سنتيم[1] .

أمّا حلوية الغرابة (Hallouya Gharaba) أو سيدي علي التي أصبحت تعرف بـ تخمرتين (Tighermatine) نسبة إلى واد مهم في جنوب ارهيو الذي يعبر إقليمها وتشمل الدواوير الجزئية التالية: مجاويح، أولاد بوعزة، القواسم، أولاد مريم، أولاد علي محمد، أولاد بوعلي، السوالمية، حسانة، الساوة ، أولاد بختي، العزيوة، دجابلية، أولاد شريف، مرامر، خوادجية. بمساحة إقليمية تقدر بـ 9.000 هكـ بعدد سكاني 1.926 فرد يسكنون 325 خيمة وقربي وثروة حيوانية تشمل 28 من الخيول و 84 فرس و 05 بغال و 205 من الحمير و 821 ثور و 1132 ماعز و 3722 خروف ما مجموعه 5.997 رأس ماشية و يحرثون 185 محراث قدرت الضرائب خلال ثلاث سنوات الاخيرة الاساسية بـ 12.516 فرنك و 31 سنتيم و الرسوم الاضافية بـ 2.610 فرنك و 14 سنتيم ما مجموعه 15.126 فرنك و 45 سنتيم[2]

شارك العرش إلى جانب الأمير عبد القادر ضمن قبائل بني وراغ في مقاومة الاستعمار الفرنسي كما شارك في انتفاضة بومعزة 1845 وانتفاضة فليتا 1864 ، يحدها من الشمال مكناسة مطماطة و القرايش ومن الشرق قبيلة أولاد لكرد وأَولاد منصور وجنوبا قبيلة أولاد فارس و أولاد الشريف أما من الغرب فتحدها مكناسة أولاد الشكالة أولاد فارس.

(ع)

العمامرة(Amamra) :

تشكل جزء من ملحقة زمورة التي تبعد عنها بـ 12 كلم شرقا و بـ 90 كلم عن دائرة مستغانم، تحدها القبائل التالية : الشمال قبائل أولاد صابر وأولا ايعيش و في

[1]- Ibid.

[2] -A.N.O.M, 2N49, Tribu Hallouya, propriété indigène, Ammi Moussa, 19 fevrier 1892, l'administrateur.

الجنوب أولاد رافع وفي الشرق بني يسعد وفي الغرب بني درقن ولمحال وأولاد خويدم[1]. .. ينحدر عرش العمامرة من سيدي امحمد بن خدة قدم في القرن 16 م وقد أقام في شمال غرب الجبال جبل ذروة الناقة وسميت بالعمامرة نسبة إلى ولد هذا الأخير.

وعليه فإن القبيلة تنتسب إلى عمار بن محمد ابن سيدي محمد بن خدة بن راشد بن الشيخ سيدي علي بن يحي بن راشد بن فرقان إلى غاية السيد الحسين -رضي الله عنه- المدفون في الونشريس غرب زمورة حوالي القرن 4 هـ ، يقال أنّه تولى القضاء بمدينة فاس المغربية حيث مسقط رأس جده سيدي راشد الأكبر الذي يكون قد انتقل من المغرب الأقصى واستقر وأفراد عائلته بالجزائر وقد أنجب سيدي علي بن يحي الكثير من الأولاد والأحفاد تفرقوا في كل أنحاء الجزائر لاسيما الغرب الجزائري.

التحقت العمامرة بكنفدرالية فليتا بحيث تعود أصولهم إلى القرن 14 م، منحت لهم الأراضي من قبل لمحال، بحيث توسعت أملاكهم العقارية من خلال الاستحواذ على الأراضي الجديدة واصحبوا أصحاب ضروة حافظت علا استقلالها خلال الوجود التركي إلى غاية 1760 بحيث تلقت رئيسا موضوع تحت قيادة قايدة فليتا، خضعت لسلطة الأمير عبد القادر في 1833 بحيث شاركت وحدات منهم في كل معارك 1841، 1842، 1845. تفككت من خلال الحروب إلى ان خضعت للسلطة الفرنسية العسكرية، ولكن من 1848 إلى 1864 كانت مشاركة في انتفاضات التي عرفتها المنطقة ضمن انتفاضة سيدي لزرق بلحاج ، لعبت دورا كبيرا في المقاومة بحكم مجاورتها لمركز زمورة.

تمّ تعيينها بموجب بموجب مرسوم 07-10-1866 للخضوع لعمليات المنصوص عليها من خلال الفقرات 01 و 02 من القرار المشيخي ، يتربع العرش على مساحة اقليمية بـ9.514هـ و 92 آر حددت بموجب القرار المشيخي موجب مرسوم 26 أكتوبر 1869 إلى أراضي الملك والتي تشمل 22 مجموعة بـ 6.837 هـ و 52 آر و الاملاك المشتركة بـ 07 هكـ و 70 آر وتشمل آبار سيدي أمحمد بن خذة، وأملاك الدولة بـ

[1] -A.N.O.M : 2N7, Tribu Amamra, extrait des procés verbaux du conseil de gouvernement, Séance de 16 Juin 1869, délimitation et répartition du territoire de la tribu des Amamras, Annexe de Zemmorah(Sub De mostaganem) Monsieur le conseilleur Urbain Donne Lecture Du Rapport, 16 Juine 1869.

2.572 هكـ و 15 آر ، شملت عدد 1.211 ساكن منهم 374 رجال و 418 نساء و 419 أطفال يسكنون 255 خيمة وقربي[1]، تنحصر ثرواتهم في 48 حصان و وفرس و 04 من البغال و 97 حمار و 212 ثور و 1.392 خروف و 2.256 من الماعز يحرثون 63 محراث ونصف و يزرعون عدة بساتين على طول وادي المناصفة، مجموع الضريبة الأساسية في 03 سنوات الأخيرة قدرت بـ 7.615 فرنك و 82 سنتيم منها الرسوم الإضافية 1.161 فرنك و 73 سنتيم في حين بلغت الضريبة خلال الصنوات العشر من 1857-1867 ما قيمته 14.452 فرنك و 30 سنتيم[2]. في حين بلغ 2.360 ساكن سنة 1894م، الاقليم ككل جبلي بحيث يشمل أراضي المناصفة أين تقع البساتين وفي الغرب يمتد سهل بني درقن وفي الشرق هضبة بمتوسط ارتفاع 455م أين تتواجد الأراضي الزراعية ذات الخصوبة والجودة الممتازة أين تخيم القبيلة، كما أنّ المناصفة هي المجرى المائي الوحيد الذي يخترق الإقليم من الجنوب إلى الشمال ليصب في الشلف عبر واد جديوية، كما توجد في الشهل آبار تعرف بسيدي بن خذة، إلى جانب المنابع المائية بالقرب من المناصفة كما تحوي طريق تعرف بطريق (La Route muletiere) التي تقود إلى زمورة وعمي موسى وتعبر القبيلة، أهم المصادر المائية الهامة : واد المناصفة ، عين الحالوف ، عين الطلبة.

تشكل من خمسة أعراش متفرّعة إلى عدة دواوير وهي: أولاد سيدي عبد الرحمان ، بن جلول ، أولاد سيدي يحي ، الفغايلية ، أولاد سيدي قادة بن عمار[3].

عناترة (Anatra):

تنتمي إلى كنفدرالية فليتا من أصول أمازيغية تنتمي إلى أولاد العيد (Ouled Aid) واحد من (çof) الأربع التي تجتمع في الكنفدرالية، تعود حسب الروايات إلى المدعو بوسعيد ولد عنتر الزناتي القادم من المغرب الأقصى والبعض يقول من طرابلس، في فترة سيدي يحيى الصغير، بوسعيد الذي ذخل في خدمة رجل من عائلة تعرف بـ بن غانة (Benganah des Mehal)في الدوار الأهلي واد الجمعة، فكسب

[1] -Ibid, Decret de délimitation 26 Octobre 1869.
[2] -Ibid.

[3]- سلطانة، عابد: نفسه، ص: 147

ثقته وأصبح صهرهُ ولكن الظاهر أنَّ لمحال رفضوا المصاهرة برؤية أحد الجواد أعطى ابنته لرجل من أصل أمازيغي بربري، فدبروا محاولة لقتله الذي فرّ رفقة زوجته ولجأ إلى فليتا ثم إلى سيدي يحيى، زوجة بوسعيد سرعان ما أنجبت إبنا ولد في نفس الليلة التي ولد فيها سيدي امحمد بن عودة في نفس خيمة الولي الصالح، أين حمل اسم بوخالفة. اعترف ببوسعيد كجد لاولاد بلعيد الخبايزية أولاد التومي الزوايدية أولاد بوزايدية البواكرية الزرايفية الغزازلة واولاد بوعزة.

دوار الوكاريف (Ouakarif) وزنايسية يرجعون لاسم الدعو وكريف بونوّة من أصل أولاد عامر من زمورة قدم في نفس فترة بوسعيد، العويسات ينحدرون من المدعو علي بن عيسى يقولون أنّهم من أصل مشترك مع قبيلة عويسات تيارت، التشواريك من أبناء بن طاطة ولد قادة القادم من الغرب، الزعايشية ينحدرون من جزء من بن زيش من ولهاصة، فرع من أولاد العبّاس من كاشروا الذي كان له ابن من بوسعيد وجزء من بلاد لبيوض من çof الصمد من أولاد يحيى، الحناينية أصولهم من بني حنينة من أولاد خويدم وأخيرا يوجد بالعناترة شرفة العمامرة ليازرو بمعنى من نفس طبقة شرفة فليتا والمنحدرين من علي بن يحي، خلال الوجود التركي كانت قبيلة العناترة تابعة ثروة فليتا.

تتميز بلادهم بالوعورة تخترقها الأودية التي تصب في التلال التي تقطع مينا، في الشرق و الغرب في المنخفض الثاني بواد المالح من روافد مينا، في هذا الإتجاه التربة الأرض ترتفع إلى غاية الذروة وتلاتفع إلى جبل تمدرارة، في هذه البلاد الأراضي الفلاحية ناذرة حتى في منخفض مينا حيث لا يوجد بعضا منها إلا في الجنوب في مذخل الدوّار الأهلي.

أمّا الصناعة في العناترة فهي منعدمة يزرعون القمح والشعير ويعملون على تربية المواشي، الشكة الحديدية مستغانم- تيارت تسير على مينا وتعبر بناء على ذلكَ القبيلة من الشمال إلى الجنوب الشرقي، ولكن تعبر بدقة في جزء غير المنتج في المنطقة[1].

[1] -A.N.O.M, 2N7 ,Tribu Anatra, exécution de la loi du 28 avril 1887, Notice Historique, Commissaire délimitation, Oran le 15 Juillet 1893.

قدرت مساحتها الإقليمة حسب مرسوم 30 أفريل 1895 بـ 11.615 هكـ يسكنها 1.075 فرد مشكلين من الفروع التالية : أولاد بوعزة، الغزازلة، الزرايفية، عويسات، الخبايزية، البكاكرة، أولاد التومي، الزعايشية، البواكرية، الحناينية، أولاد بلعيد، الزوايدية، السنايسية إلى جانب العنصر الأجنبي . عدد الرجال 323 و النساء 292 و الأطفال بـ 460، عدد الثروة الحيوانية 2.598 رأس في حين تقدر العشور بـ 3.896 فرنك و 15 سنتيم و الزكاة بـ 2.569 فرنك و 15 سنتيم بمجموع 5.670 فرنك و 66 سنتيم أمّا الرسوم الإضافية بـ 1.422 فرنك و 36 سنتيم حسب احصاء 06 جويلية 1893[1]

(ك)

الكرايش (Keraich) :

تقع قبيلة الكرايش على بعد 50 كلم من شرق عمي موسى وعلى بعد 35 كلم عن شمال تيارت و 70 كلم غرب ثنية الحد تشكل بالكامل جزء مهم من واد ارهيو الذي يعبر الاقليم من الشرق إلى الغرب بحوالي 18 كلم في يمينه. يتميز الاقليم بشساعتهِ والتلال العارية التي ترتفع في متوسط من 08 إلى 900 م محددة في الشمال من خلال جبال قيدال وفي الشرق ملتقى جبل محنون وفي الجنوب جبل سيدي معروف ومتقاطعة بعدد من الأحواض والأودية التي تصب كلها في ارهيو ، إلى جانب واد كرسار (Oued Carsar) واد خميس واد هوارة واد كحيل.

تشكل الكرايش جزء من آغاليك بني وراغ تشكلت من قايدتان خلال الهيمنة الفرنسية سنة 1843 الكرايش الشراقة (Keraich Cheraga) والكرايش الغرابة (Keraich Gharaba) مشكلين من عدة فروع المنحدرين من نفس الأصل الأمازيغي غير أنها خليط مع العنصر العربي الذي جاء للبلاد في مختلف الأزمنة، كان إقليمهم في البداية تابع لمطماطة وزناتة العرق الأول بحيث تم قمعهم من طرف التوجيني خلال الوجود بني بدان Badin في التل تم انسحبوا إلى المرتفعات أين يقطن فرع من بني

[1] -Ibid, Renseignements statistiques, Zammorah le 06 Juillet 1893.

توجين وبني تغرين واحتلوا منطقة الكرايش ذلك أنَّ أحفادهم لا يزال يحملون أولاد بختة أولاد بركان. خلال هيمنة لمحال أولاد مبارك وأولاد سخة (Ouled Sakha) أولاد سيدي عبد الهادي استقروا بالكرايش وتمازجوا مع العنصر الأمازيغي. خلال الفترة التركية اجتمعت تحت قيادة واحدة حيث كان للكرايش شيخ خاص بهم وكانوا يدفعون لباي وهران ما قيمته 400 ريال بالإضافة الى حصان Gada .

أمَّا عن أصل كلمة **الكرايش** حسب ما ذكر عبد القادر المشرفي : " نسبة لجدهم كريش بن عيّاد بن منيع بن يعقوب بن عامر بن زغبة[1] " اسكنتهم سويد جنوب بلاد بنو توجين أمّا عن التسمية المرتبطة بالأسطورة تقول أنّه رحل فرع من أولاد مبارك واستقر بالكرايش في الوقت الذي كان للمحال قوة كبيرة ولا زال هذا الفرع متواجد إلى يومنا واستطاع أن يحتل مكانة هامة ، فهناك إنسان يدعى **بلقاسم** يسكن على ضفاف نهر مينا خلال هيمنة قبيلة لمحال فرع من أولاد مبارك استقر بالكرايش وشكل هذا الفرع أهمية كبيرة بعض منه المدعو بلقاسم (Bel Kassem) الذي سكن حواف مينا من لمحال وتم اخراجه من البلاد من طرف آباءه بسبب صفته المستقلة وتحرره واستقر وسط قبيلة القصر بجبل قيدال (Gudeddel) (يوجد في الجيل كدية تعرف بكدية بلقاسم تحمل ذكراه)، لاحظ بلقاسم أنَّ هناك أمر أزعجه كثيرا ويتمثل الأمر في كون القصور بعد انتفاضتهم كانوا يرغمون الناس على دفع ضريبة تتعلق بالرياح الضرورية لنسف القمح ، وفي يوم من الأيام شوهد رجل قرب الغلة المنتجة لا يتحرك ويرفض العمل، ولما سئل عن عدم النسف في الحبوب أجاب أنَّه ينتظر الرياح التي دفع للقصور ثمنها الشيء الذي أغضب الأهالي وقفزوا لاجباره على مواصلة العمل والامتناع عن ذكر شرط الضريبة، عندما سمعوا بذلك التمرد أرادوا أن ينتقموا منه، ولكن بلقاسم لوحدهِ تسلح بعصى بسيطة من الكروش وقاتلهم كلهم هذا ما جعل منه رئيس جميع الفروع التي كانت قبل ذلك في خدمة القصور ، وقد تزوج بالمنطقة وانجب ولد سماه **" مبارك"** وهو الإبن أب أولاد مبارك المشار اليه أعلاه المسمون الكرايش وهو تحريف

[1] - المشرفي، عبد القادر: بهجة الناظر في أخبار الذاخلين تحت ولاية الاسبانيينَ بوهران من الأعراب كبني عامر، تح، محمد بن عبد الكريم، دار الوعي، الجزائر،2017.ص: 15.

لكروشي (أي ناس الكروش) نسبة لانجاز بلقاسم البطولي وفق الرواية ، ثم عاد الأخير إلى قبيلته بمينا فور حصولهِ على العفو من آبائه[1] . شاركت الكرايش إلى جانب بني وراغ في عدة معارك لصد الاستعمار الفرنسي على البلاد أهمها **معارك قلاب الواد** سنة 1842 حيث هزموا أمام طابور الماريشال بيجو، وانضموا لمقاومة الأمير عبد القادر ثم لسيدي لزرق بلحاج قمعت انتفاضتهم من خلال طابور لاباسي الذي تركز في الملعب بمطماطة في 1848 كما ألحقت بالمنطقة الادارية عمي موسى.

تمَّ احصاء القبيلتين 1870 بحيث شملت مساحة الكرايش الشراقة 9.200 هكـ والكرايش الغرابة 7.400 هكـ ما مجموعه 16.600 هكـ، أما مجموع السكان فيقدر بـ 3.205 فرد منهم 1834 في الكرايش الشراقة و 1.371 في الكرايش الغرابة يسكن الأهالي في العموم الخيام و الأكثر فقرا في القرابى المعدة من أغضان الأشجار وفي مشاتيهم أيضا نصادف بعض القرابى، أمّا عن نشاطهم الأساسي فهوَ قائم على الفلاحة حيث تنعدم الصناعة في حين عاداتهم وتقاليدهم كلها منحدرة من الأَمازيغ، ثرواتهم قائمة على الماشية إلى جانب إنتاج الحبوب والشعير والزيتون وتتواجد قلة من البساتين تنحصر في أشجار الفاكهة من كل الصنوف منها الكروم إلى جانب انتاج العسل الذي يشكل مدخول جيد، يغطي انتاج الحبوب حوالي نصف اقليم الكرايش الشراقة وبحوالي الثلث في الكرايش الغرابة قدرت عدد المحاريث الزراعية سنة 1870 عدد 432 محراث 261 للكرايش الشراقة و 171 للكرايش الغرابة.

تتميز الملكية في العرش بصفة الملك تخضع للبيع والميراث... وعلى حواف رهيو يتواجد سوق يعرف بسوق السبت (Souk El Sept) حيث له أهمية كبيرة كونه ملتقى كل منتجات بني وراغ وأهالي الدوائر المجاورين للسوق. أمّا بالنسبة للتعليم فهو نوعا ما قليل بحيث نجد على مستوى الكرايش الشراقة 08 مدارس (Derres) و في

[1] -A.N.O.M :2N58 , Tribu Keraich, Rapport d'Ensemble sur les opérations de délimitation du tribu, le 05 décembre 1893.

الكرايش الغرابة 06 مدارس ولكن الطلبة لا يكاد انفسهم متحكمين في عناصر القراءة والكتابة[1].

حسب تقرير 1870 فإن الكرايش بفرعيها تتكون من 32 دوار قديم جزئي كما سنحاول تبيناه كما التالي :

I. الدوار الأهلي الكرايش الشراقة:

[1] -Ibid, Historique succint de la tribu de Keraich, Ammi Moussa le 06 juillet 1870.

اسم الدوار الاهالي	الدواوير الجزئية	الخيم و القرابى	المساحة	السكان				الحيوانات							عدد المحاريث	مبالغ الضرائب خلال ثلاث سنوات الاخيرة		
				الرجال	النساء	الاطفال	المجموع	الخيول	الفرس	البغال	الحمير	الثيران	الماعز	الخرفان		الاساسية	الرسوم الاضافية	المجموع
الكرايش الشراقة	أولاد قويدر علي																	
	العبادلية																	
	أولاد الحاج طاهر																	
	أولاد خضرة																	
	أولاد بن سليمان																	
	أولاد المداح																	
	أولاد سيدي علي																	
	العوازة																	
	النوايل																	
	الحوازولات																	
	المخاكية																	
	العيش																	
	أولاد سيدي الغالي																	
	أولاد مبارك																	
	أولاد سعيد																	
	الشعايرية																	
				620	650	564	1834									7355 فرنك و 25 سنتيم	1323 فرنك و 94 سنتيم	8679 فرنك و 19 سنتيم
المجموع		**369**	**9.200 هكـ**	**1834**				**24**	**99**	**30**	**138**		**463**	**3.680**	**1.707**	**8.679 فرنك و 19 سنتيار**		

Source :A.N.O.M, 2N58, Tribu Keraich, Etat statistique , Keraich Cheraga , Ammi Moussa, 06 juillet 1870.

I. الدوار الأهلي الكرايش الغرابة :

اسم الدوار الأهالي	الدواوير الجزئية	الخيم و القرابى	المساحة	السكان				الحيوانات							عدد المحاريث	مبالغ الضرائب خلال ثلاث سنوات الاخيرة		
				الرجال	النساء	الاطفال	المجموع	الخيول	الفرس	البغال	الحمير	الثيران	الماعز	الخرفان		الاساسية	الرسوم الاضافية	المجموع
الكرايش الغرابة	الذراوة																	
	أولاد الشهبة																	
	أولاد سي يحيى																	
	أولاد سي أحمد																	
	أولاد العربي																	
	أولاد سي عمّار																	
	الشعايرية																	
	ذوراوة																	
	المرارشة																	
	أولاد بختة																	
	أولاد ميمون																	
	السوالم																	
	السخّة																	
	أولاد بن يمنةّ																	
	الشحاحمة																	
				410	560	401	1371									5988 فرنك و 25 سنتيم	1059 فرنك و 88 سنتيم	7048 فرنك و 13 سنتيم
المجموع		319	7.400 هكـ	1371				07	41	10	112	496	1217	2.509	171	7.048 فرنك و 13 سنتيار		

Source :A.N.O.M, 2N58, Tribu Keraich, Etat statistique , Keraich Ghraba , Ammi Moussa, 06 juillet 1870.

خضع العرش إلى تطبيقات قانون 28 أفريل 1887 من خلال عمليات التحديد والتوزيع بموجب الفقرتين الأولى والثانية من القرار القرار المشيخي بتاريخ 06 جوان 1893 حيث قسم إلى دوارين :

الأَوَّل كرايش الشراقة في شرق الدوار يحمل اسم دوار **كرية** (Keria) تابع للبلدية المختلطة تيارت مشكلة من 23 فرقة جزئية وهي :(القهرة، أولاد طاهر، الذهوبات، النوايل، الرزولة، الصحاري، أولاد سيدي عبد الهادي، أولاد عمار، العبادلية، الغرايبية، القوالط، العيش، المواهبة، أولاد الحاج علي، أولاد رابح، أولاد سعيد، اولاد المداح، السبايح، أولاد بن يمينة، أولاد مبارك، أولاد سيدي الغالي، أولاد الحاج الطاهر، المخاطرية) بعدد سكاني يقدر بـ 2.946 فرد ومساحة 9999 هك و 50 آر محددة كالتالي من الشرق قبيلة المعاصم والجنوب الشرقي دوار اولاد لكرد والجنوب الغربي دوار سيدي معروف(حلوية) والشمال الغربي دوار رورعوة وفي الشمال دوار أولاد بركان[1].

والثاني الكرايش الغرابة في الغرب يحمل اسم دوار **رورعوة** (Raouraoua) تابع للبلدية المختلطة عمي موسى. تشمل 23 فرقة جزئية (المرارشة، الدرارة، الدراوة، البخايت، أولاد شهبة، الغيايرية، أولاد ميمونة، أولاد العربي، أولاد الميلود، أولا سيدي يحيى، السوالم، الصخرة، أولاد مندس، اللوايمية، القصر، أولاد سيدي الحاج الطاهر، الصحاروية، الشحامة، أولاد سيدي طاهر، أولاد سيدي عمّار، أولاد سيدي أحمد، أولاد سيدي علي، المصايفية[2]. بعدد سكاني يقدر بـ 2.770 ومساحة إقليمية بـ 7071 هكتار و 60 آر محددة كالتالي : في الشرق الدوار الأهلي أولاد بركان وكرية والجنوب دوار سيدي معروف والغرب دوار الملعب والشمال دوار الودان ودوار بوزقرة[3].

قسمت الملكية في عرش الكرايش بموجب قانون 28 أفريل كالتالي:

[1] -Ibid, Etat statistique de tribu, Exécution de la loi de 28 avril 1887, Ammi Moussa, le 16 février 1892.

[2]-Ibid.

[3]-Ibid, Délimitation du périmètre des Douars,Géometre, Commission de Délimitation, Oran le 05 décembre 1893.

أسماء الدوارين الاهليين	السكان	مجموعات الدومين		عقارات خصصت للمصلحة المشتركة	مجموعة الملكية الخاصة	مجموعة الملكية الجماعية	الدومين العام	العقارات المحتج عليها	المجموع
		الغابات	عقارات أخرى						
كرية	2.946			22 هكـ و 40 آر	9.544 هكـ		286 هكـ و 60 آر		9.853 هكـ
رورعوة	2.770	381 هكـ و 50 آر		27 هكـ و 04 آر و 60 سنتيار	6.759 هكـ و 13 آر و 10 سنتيار		111 هكـ و 32 آر و 30 سنتيار		7.279 هكـ
المجموع	**5.716**	**381 هكـ و 50 آر**		**49 هكـ و 44 آر و 60 سنتيار**	**16.303 هكـ و 13 آر و 10 سنتيار**		**397 هكـ و 92 آر و 30 سنتيار**		**17.132 هكـ**

Source : A.N.O.M,2N58 , Tribu Keraich , Alger, Arrêté 11 octobre 1894, exécution de la loi du 28 avril 1887

(ف)

فليتا (Flittas):

تنحدر قبيلة فليتا من قبائل سويد بن مالك وهو من قبائل زغبة الهلالية، اسم القبيلة اشتق من التفلتْ أي إنفلتَ تفلتا، ذلك أنّ القبيلة حافظت على وحدتها ولم تنفلت وبقيت مجتمعة وهذا ما يعكسه القول القائل **"فليتا خمسة أخماسْ"** بالرغم من محاولات إبعادها إلى الجنوب الوهراني بعد ثورة لمحال حيث عادت واستوطنت في مضاربها في سهول مينا ومنداسْ[1].

انقسمت القبيلة إلى عائلتين هما : أولاد العيد وأولاد الرومية [2].

تنحدر من أولاد العيد : أولاد بلحي ، أولاد بوعلي، أولاد مفلاح.

تنحدر من أولاد الرومية والتي تعود تسميتهم إلى أنّ جدهم ارتبط بإمرأة رومية (نصرانية)، غير أنّ هناك رواية تؤكد أنّ فليتا تنحدر من قبيلة بن مخزوم القرشية من أصل أموي[3]. ينقسم اولاد الرومية او العمومية إلى ثلاث أعراش وهي : أولاد يحي، الشلوق الكبار والشلوق الصغار، ويتفرع عرش اولاد يحيى الكبار ومنهم فرقة أولا يحيى الصغار ومنهم الحساسنة وأولاد سويد وأولاد الزين[4].

الشلوق الكبار : يتفرع عنه أولاد عامر وأولاد راشد وأولاد بركاتْ.

الشلوق الصغار يتفرع عنه: أولاد رافع ومنهم ينحدر أشراف سيدي طيفور بنواحي زمورة يوجد ضريحهُ بوادي العنصر بحيث قدم من المغرب الأقصى حوالي 1420 م، إلى جانب عرش أولاد رافع وبني درقن.

---

[1] - سلطانة، عابد: نفسهُ، ص: 26

[2] -A.N.O.M : 10H 53 , Histoirique des tribus de L'Oranie , Caidat Flittas, P :600.

[3] - سلطانة،عابد: نفسه، ص: 26

[4] -A.N.O.M, Ibid,P :601.

ينحدر أشراف فليتا من ستة أعراش والمنحدرة من سيدي علي بن يحي قدم من المغرب الأقصى في حدود القرن 12م، واستقر ببني يسعد بحيث خلف الولي الصالح ابناء أشهرهم :

- سيدي علي بن يحي.
- سيدي لزرق ومنه تشكل عرش سيدي لزرق.
- سيدي محمد بخدة: ومنه تشكل عرش العمامرة.
- سيدي يحيى بن أحمد: ومنه تشكل أولاد سيدي يحيى بن أحمد.
- سيدي الشولي: ومنه تشكل عرش الشوالة.
- سيدي يحيى : ومنه تشكل عرش أولاد سيدي يحيى.
- سيدي أحمد بن محمد: ومنه أبناء سيدي علي ومنه تشكل عرش سيدي أحمد بن محمد.

يقول المشرفي في فليتا في مؤلفه في **اليواقيت الثمينة عن شرفاء فليتا** : " ومن شرفاء الشهرة أيضا فليتاَ وهو فروع وجموع أولى نجدة في الأصول والفروعِ عصبيتهم قاهرة باهرة لعدوها وعليهِ ظاهرة كتائبهم تجر الكتائب ومواهبهم أفضل المواهب، قوابضهم تدمي وديمة مواهبهم تهمي، تخدمهم القبائل وتذعن لكلمتهم الآواخر والاوائل أغتاهم شرفهم الظاهر على الرسوم، والظواهر وظائفهم مضروبة على عرب منداس، ووطأتهم شديدة على أعراب سويد، تدوسهم بالمداسْ، لا يستنكفُ أحد من وطأتهم ولا يجزعُ أو يفزعُ من جرأتهم، فضولهم صولة الملوكْ لا يرد عليهم غني ولا صعلوك ...غير أنهم وجوه السماحةِ لمنْ أتيهم بالجمالِ والملاحةِ، يكرمونَ الوافدَ ويغنون القاصدَ، يغمرون الرماحَ على وجوهِ السماحْ، لا تأخذهم في الله لومة لائم إذا اجتمعت الناس في الولائمْ، وتحدثوا إظهار الحق في الباطلِ، يأنفون ويستنكفونَ من جيد الشرع العاطل، وجرأتهم هي التي أهدت القوم للطريق يسلكها المسلم والبطريق، فتحوا للمخزنِ الأبوابَ وشرحوا له رموز الوظائفِ الموظفةِ على الأعتابِ، كانوا لملوكِ الأتراك عيناَ ناظرة وبصيرةِ باصرةِ ولذلكَ كتب توقيرهم في

الصحفِ والألواحِ وسطر تعظيمهم في لدنِ الرماحِ وما أحسن تعظيم الملوك للأشراف في البلاد اللئام والأطراف وجور كل جائرٍ ذاهب للإنصراف[1].."

في الفترة الزيانية لعبت قبائل سويد دورا مكنها وبالاستعانة بملوك بنو زيان أن يقتطع لها أراضي فاستقلت في تصرفاتها واصبحت لها الرياسة بين جميع القبائل.

شاركت خلال الفترة التركية في انتفاضة لمحال التي تزعمها أحميدة العبد 1517 ضد عروج ، واضطر الأخير بعد الهزيمة إلى اللجوء إلى الجنوب الوهراني رفقة قبائل لمحال وعكرمة ومجاهر وفليتا[2].

كما شاركت قبائل فليتا في مقاومة الاحتلال الاسباني وقد خلد هذه المعارك الشعر الشعبي في قول الشاعر لخضر بن خلوف في قصيدته **قصة مزغران** 1558 :

جَاوْا شْيوخْ سْويد للسُلطان *** وفيهم أبو بكر ومحمد

قَالوا له يا أَمير لا تلْيـــان*** لا دِين إلاّ دين مُحمد

اسْتنشرح سلطانًا وليـــان*** جَاته قومه زَاهية ترعد

صَبْحوا في حوضه الثْراس لموم*** نزلوا ذا خبيا وذا خيمة

الخَبية للتُرك غير النْجوم ***والخْيَام مْن الجَزْ مَقيومة

مَنْ بَني راشد وآل سويد*** وفْراسين النَّطح عبد الوادْ.

يا مغراوة اتحزمُوا للكيدْ ***منكم خلقتْ سلطانا وأجوادْ.

يَا تيجان الحرب ليس بعيدْ*** مَن مَات سكن جنة الميعاد [3].

---

[1] -المشرفي، العربي: اليواقيت الثمينة الوهاجة في التعريف بسيدي محمد بن علي مولى مجاجة، النسب والتراجم، تح،حمدادو بن عمر و العربي بوعمامة، ط01، 2016، بيوت، ص 90-91.

[2] -Belhamissi , Moulay :Histoire de Mostaganem, S.N.E.D,Alger, 1882 , P :70.

[3] -سيدي لخضر بن خلوف، حياته وقصائده، ج 01 ، منشورات جمعية آفاق مستغانم، دار الغرب للنشر والتوزيع،2006، ص 168.

كما شكلت القبيلة جزء كبير من جيش الباي مصطفى بوشلاغم المسراتي خلال الفتح الأول لوهران 1708-1709، وفي الفتح الثاني وضعت تحت قيادة ابن الباي محمد الكبير عثمان، فليتا التي حاربت تحت راية سيدي امحمد بن عودة نظرا للدور الذي لعبة الولي الصالح سيدي امحمد في مقاومة الاحتلال الاسباني .

خلال ثورة درقاوة 1802 كانت أراضي فليتا محل صراع بين الشريف الدرقاوي و وقوات البايلك التركي كما شهدت زاوية سيدي امحمد معركة بين درقاوة وجيش الباي المقلش انتهت بانهزام درقاوة الذين لجؤوا إلى قبة سيدي امحمد هروبا. وفي 1807 مـ شهدت فليتا معرة درقاوة والباي مصطفى كما واجهت فليتا ومجاهر قوات البايلك عند مصب واد الخير 1808 م بقيادة الباي محمد بن عثمان بوكابوس[1].

كانت قبائل فليتا من القبائل الأولى التي واجهت الاستعمار الفرنسي بقيادة المرابط سيدي عبد الله سنة 1832 وكانت من آخر القبائل التي استسلمت للفرنسيين انخرطت في صفوف مقاومة الامير عبد القادر وشاركت في البيعة 04 فيفري 1833 : " ومن حضر ... وصبيح وأولاد خويدم وبني العباس وعكرمة ولمحال وفليتا والمكاحلية وأحلافهم[2]."

أبقى الأمير عبد القادر على فليتا كقايدة يشرف عليها قايد من خارج القبيلة كخليفة وكان مقرها زمورة وعين محمد المزاري قائد على فليتا ثم اخاه مصطفة بن محي الدين وأبناء عمومته أحمد بوطالب ثم الميلود بوطالب أما منصب الآغا فكان لبلحاج جلول من قبيلة اولاد بلحي وقدور سعيد من أولاد عامر والميلود بن عمار من أولاد بوعلي.

تميزت علاقة القايد الميلود بوطالب بفليتا بعلاقة التوتر لعدم قدرته على التحكم فيها ما أدى إلى انتشار العصيان والتمرد وسطها بالخصوص كلما تعلق الأمر بالضريبة بالتحديد المعاونة التي بلغت عام 1839 على قبيلة **فليتا** ما قيمته 150.000 بوجو

[1] - ابن مسلم، عبد القادر: أنيس الغريب و المسافر، تح، رابح بونار،ش.و.ن.ت، 1974،ص: 97.
[2] - الجزائري، محمد بن عبد القادر: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، ط 02، تح: ممدوح حقي، دار اليقظة العربي، بيروت، ج01 ، 1964، ص 195.

ما يعادل 270.000 فرنك[1] ، تذكر التقارير أن اليلود بوطالب اخ الامير عبد القادر ذهب دون قيادة إلى فليتا مع أمل الحصول على استخلاصها لكنه لم يستطع الحصول على شيء[2]. فلا يمكن الحصول على الضريبة إلاَّ إذا رفقته قوة عسكرية لخليفة الشرق مصطفى بن تهامي. منعت القبيلة من التسوق مع الفرنسيين غير أنها اخترقت الأمر ببيع أجود خيولها للفرنسيين في شوق الخميس بمينا مما جعلها عرضة للعقاب مما دفع الأمير عبد القادر إلى غلق سوق الخميس وحرمان فليتا من التسوق في الأسواق التي كانت خاضعة لسلطتهِ[3].

شاركت فليتا في معركة سيدي عبد العزيز التي قتل فيها زعيم الدوابر مصطفى ابن اسماعيل وهو الثمانين من عمره بتاريخ 23 ماي 1843 [4]. اثار مقتل المزاري سخطا وسط قبائل الدوابر والزمالة جسدتها مرثية الشاعر الكواش :

أفليت يا بني طاغو راهم زاغوا قتلوا المشنوع بافراغوا ناس البهتان.

الله الحد ذي شمتا ثوم فليتا تقتل عالم النهتا صفا السجعان.

افليت به كشاعوا عاد ارتفعواا قتلوا صفا إلى سمعوا عابوا ما كان[5].

الأمر الذي أدى إلى هجوم المخزن على فليتا بقيادة بن عودة المزاري :

امحمد يا المزاري زهو أبصاري عمك متروك في القفر نحك ما كان.

في فليتا حط بأوقاتك يا بن عمك وأخلص التار من عمك يا عال الشان[6].

---

[1] - Yver, Georges : Correspondance du capitaine Daumas, Consul à Mascara 1837-1839 , Alger, 1912, Typographie Adolphe, Jourdan, P :438.

[2] -Ibid , P :444.

[3] - Yver, Georges: Op, cit, P :459.

[4] - يرجى الرجوع إلى المصدر التالي :

-Les troupes Indigènes de l'Algérie au service de la France, Trailleurs Sphais, Goumiers Sahariens ,Alger, P :10-11. Et aussi

-Walsin, Esterhazy : Notice historique sur le Maghzen D'Oran, Oran, 1849 .P.P :171-173.

[5] -المزاري، بن عودة: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا .. ج، 02، ص:209-210.

[6] - نفسه، ص:110.

(ل)

المحال :

تقع شرق مستغانم بحوالي 64 كلم شرق مستغانم تستقر بـ 04 أميال عن الشلف بالقرب من سبخة بوزيان . يحدها شمالا أولاد أحمد وعكرمة الشراقة ومن الشرق قبيلة أولاد خويدم والعمامرة أمّا من الجنوب فتحدها قبيلة بني درقن الحرارثة وأولاد سويد ومن الغرب قبيلتا الصحاري والمصابحية . يشمل إقليمها الأراضي الخصبة المواتية لزراعة الحبوب " ترجع أصول قبيلة لمحال إلى **المحال** وهي القبيلة التي ثارت ضد الأتراك غداة استقرارهم بالجزائر بقيادة أمير تنس حميد العبد ، والقبيلة من أهم بطون قبائل سويد الهلالية والتي كان يغموراسن ابن زيّان قد أقطعها بلاد البطحاء بسيرات و هوارة ، خلال انتفاضة حميد العبد ، أبعدت لمحال نحو الجنوب الوهراني، ثمّ عادت مع حميد العبد واستقرت في مضاربها الحالية بالخصوص بعد دورها في نصرة الباي عثمان ضدّ قايد الذهب بمازونة. شملت 200 خيمة وتعتبر من القبائل المخزنية التابعة لسلطة آغا الدوائر مكلفة بتوفير قوة 50 فارس للبايلك لم يسمح لها بركوب الخيل إلاّ في حالة مرافقتها للباي.

حسب احصائيات 1867 شملت مساحتها 9.906 هك و 90 آر يسكنها 2.679 فرد موزعين على 889 رجل و 955 إمرأة و 835 طفل يسكنون 620 خيمة وقربي تقدر تروثهم الحيوانية بـ 303 حصان و 953 ثور و 4.974 خروف و 1.833 ماعزيحرثون 262 محراث في حين الضريبة الرئيسية 12.198 فرنك و01 سنتيم و الرسوم الإضافية تقدر بـ 2.205 سنتيم و 69 فرنك ما مجموعه 14.403 فرنك و 70 سنتيم[1]

تشكلت من أربعة أعراش وهي :

الخواونة ، العدادة ، أولاد أحمد بن سلطان ، القهايرية أولاد أحمد. تمثلت أهم القيادات المحلية في العرش في القايد أحمد بومدين وهو ابن الآغا بن علي بومدين[2].

---

[1] -A.N.O.M, 2N63 , Tribu de Mehal, extrait des procés verbaux du conseil de gouvernement , Séance du 13 février 1867.

[2]- سلطانة، عابد: التراتبية الاجتماعية ببايلك الغرب وأثرها على مقاومة الامير عبد القادر 1832-1847،ص :166.

حسب تحقيق الإدارة الاستعمارية 1852 ، فإنّه لم يبق من قبيلة لمحال إلاّ 70 خيمة أمّا الباقي فهو عبارة عن أخلاط من العرب والبربر والمرابطين ، بالأخص أولاد سيدي بوعبد الله حيث تعتبر لمحال من خدامه أمّا تاريخ لمحال مع الأمير عبد القادر فهو مرتبط بتاريخ مخزن ولد سيدي لعريبي[1].

قسمت بموجب مرسوم 10 أفريل 1867 إلى دوارين أهليين هما :

واد الجمعة ضمت واد الجمعة تشمل مساحة 6.212 هكـ و 90 آر بها 1.616 ساكن بها قسم كبير من لمحال و زاوية بن شاعة.

و**واد الحامول** بمساحة 3.690 هك بها 1.063 ساكن تضم الخواونة واولاد احمد بن سلطان[2].

(م)

المكاحلية (Mekahlia):

جزء من دائرة وقسمة مستغانم تبعد عنها بـ 56 كلم تتشكل من عناصر غير متجانسة من 05 فروع أقامت منذ ازمنة بعيدة في البلاد بدورها مقسمة الى 147.1 خيمة وقربي وموزعة الى 23 مشتة ، كلها من الاصول العربية إلا فرع عبيد السدرة يتشكل من تجمع من العنصر الأسود عمدت الحكومة التركية على تشجيع تتبيثِهِ بامتيازات استثنائية، تعرف القبيلة بالمكاحلية (**les fusiliers**) شكلت مخزن خلال الوجود التركي وكان جزء من إقليمهم بصفة السبيقة في 03 فرق من 05 في حوزتهم الملك ، ويعتبر عبيد السدرة نواة المخزن يحوزون أراضي جماعية للزراعة في حين دخلت الفروع الأُخرى في المخزن بملكيتها، تتشكل من عدد سكاني يقدر بـ 027.5 فرد منهم 1.613 رجل و 1613 إمرأة و 1801 طفل يملكون 372 من الخيول وفرس و 778 حمار وبغل و 1.976 ثور وبقرة و 3.993 ماعز و 4819 خروف في حين يحرثون 339 و ¼ محراث الضرائب (الضرائب الاضافية) ارتفعت إلى 22.061 فرنك و 02 سنتيم.

تتشكل القبيلة من الفروع التالية :

---

[1]- ساطانة ، عابد، نفس المرجع ، ص :50

[2] -Ibid, Décret 10 avril 1867.

الفروع	السكان	المساحة	الضريبة
أولاد سيدي بوزيد	889	3.444 هكـ	2.811 فرنك
أهل عمور	1.148	6.669 هكـ	5.137 فرنك
الزقاير	1.226	7.503 هكـ	5.089 فرنك
عتبة	901	1.731 هكـ	3.807 فرنك
عبيد السدرة	863	1.986 هكـ	5.214 فرنك

-**Source** : A.N.O.M, 2N64, Mekahlia, extrait des procès verbaux du conseil de gouvernement, Sénatus-Consulte, le 03 octobre 1866.

يتكون كل فرع من الفرق التالية :

- أولاد سيدي بوزيد: أولاد سلطان، الزبايدية، المخاطرية.
- أهل عمور : البربرية، الخواونة، النخاكع، السعادنية.
- الزقاير: الحتايتية، الخاوة، الحنادة، الهدارة، العبابسة، الشعايبية.
- العتبة: أولاد الجيلالي، الشواربية أولاد بلحوى، أولاد سيدي الطاهر بلحوى.
- عبيد السدرة: المهاد، البواكر، الشوارفية، أولاد برزقة[1].

تمس القبيلة الجزء الجنوبي من المراكز الاستيطانية يلل وغليزان يعبر واد مينا عدة فروع منها ويتقارب الواد مع نهر الشلف والنقاط الشمالية من القبيلة تغطي مشاحة اقليمية بـ 21.335 هكـ و 43 آر و 98 سنتيار تربتها خصبة كما توز القبيلة على عدد كبير من الحدائق بالخصوص بساتين التين الى جانب زراعة الحبوب وانتاج العسل.

يقع الاقليم في الاتجاه الشرقي من مستغانم الى الجنوب قليلاً يحده من الشمال إقليم أولاد سيدي ابراهيم وكذلك مزيلة وفي الشرق أولاد احمد واولاد الصحاري وفي الغرب الشلافة واولاد سيدي عبد الله وغوفيرات وفي الجنوب عكرمة الغرابة والدوابر والحساسنة.

وبموجب القرار المشيخي تم توزيعها بأسماء جديدة نظرا لضعف بعض الفرق من حيث الموارد والسكان، فقط الزقاير التي حافظت على تركيبتها الأصلية:

[1] -A.N.O.M, 2N64 , Mekhahlia, propositions pour la répartition de la tribu des Mekhahlia, Etat statistique de la tribu des Mekhahlia, Mostaganem, 06 avril 1866.

الدوار	الفرقة التي تكونها	الملك		في صراع بين الافراد وال جماعة	الأراضي الجماعية للزراعة	الأراضي المشتركة	اراضي الدومين	الدومين العام	الاجمالي لكل دوار
		الملك المعترف	التخصصيات المنتظمة						
عين القتّار	أولاد سيدي بوزيد	2.048 هك و 89 أر و 73 سنتيار	9.780 هك و 10 آر	1.019 هك و 33 ار	5.142 هك و 20 آر و 85 سنتيار	1.325 هك و 95 آرو 20 سنتيار	354 هك و 30آر	125 هك و 22 أر و 20 سنتيار	10.113 هك و 69 آر و 08 سنتيار
	أهل عمور								
الزقاير	الزقاير	4.729 هك و 82 آر	66 هك و 02 آر		2.070 هك و 27 آر	27 هك	555 هك و 89 آر	59 هك و 45 آر	7.503 هك و 46 آر.
تاحمدة	العتبة	610 هك و 56 آر	470 هك و 20 آر		2.579 هك و 93 آر و 51 سنتيار	19 هك و 90 سنتيار		38 آر و 59 آر و و 50 سنتيار	3.718 هك و 29 آر و 90 سنتيار
	عبيد السدرة	7.389 هك و 27 آر و 73 سنتيار	634 هك و 02 آر و 10 سنتيار						
	المجموع	8.023 هك و 29 آر و 83 سنتيار		1.019 هك و 33 آر	9.792 هك و 41 آر و 35 سنتيار	1.366 هك و 94 ار و 10 سنتيار	910 هك و 19 سنتيار	223 هك و 26 آر و 70 سنتيار	21.335 هك و 43 ار و 98 سنتيار .

Source : A.N.O.M, 2N64 , Mekhahlia, Décret de délimitation, 05 décembre1866.

مطماطة(Matmata) :

يذكر الناصري " ومطماطة من ولد قلبت بن تمصيت منهم جيل بإزاء فاس وواجر بإزاء ونشريس كانت مواطنهم عند كزّول بناحية تاهرت وكبيرهم عزونة وله مع لوات وغيرهم حروب "[1] من أصول أمازيغية زناتية جنوب شرق عمي موسى بـ24 كلم، يحدها من الشرق عمي موسى ومن الشمال أولاد علي وأولاد دفلتن وبني تغرين ومن الجنوب قبلتي الكرايش وحلوية ومن الغرب قبيلة مكناسة .تسكن القبيلة منطقة جبلية

[1]-أبي راس الناصري، محمد بن أحمد: نفسه،ص: 90.

وعرة حيث مرتفعات الونشريس كما تشمل مجاري مائية هامة كوادي رهيو وادي الثلاثا واد لرجام[1].

لم تخضع للسلطة التركية إلا مع سنة 1792م مع الباي محمد الكبير حيث قامت بدفع ضريبة اللزمة وفي سنة 1833 انضمت لمقاومة الأمير عبد القادر، مما إضطر الطوابير الثلاث إلى إختراق إقليمهم لكل من بيجو لاموريسيار و جونتيل إلى أن اعترفوا بالاستسلام الوقتي، ثم تبتعتها حملة شونغارنييه بحيث حاربهم في قرناشين بمكناسة وأجبرهم على طلب الآمان وهي الفترة التي انشأ فيها المركز العسكري عمي موسى، عادت لتنتفض مع بومعزة 1845 غير أنها قمعت من طرف الجنيرال بيجو فطالبوا الخضوع في مكورة بجبل بسناس، إلى 1848 بحيث انتفضوا بسبب رفضهم لدفع الزكاة تعقبهم الجنيرال بيليسي في جبل الشهبة ودمرهم في حصنهم الجبلي المنيع ثم انتفضت رغم الدمار الذي حل بها إلى جانب ثورة سيدي لزرق بلحاج 1864 حيث هوجم مركز عمي موسى وتعرض للسلب والحرق اضطر خلالها لاباسي إلى انشاء معسكر بالملعب وبقيت تحت المراقبة إلى غاية 01 جانفي 1865[2].

قسمت بموجب مرسوم 22 سبتمبر 1894 إلى دواريني أهليين هما الودان (Oueddan) بمساحة 7.092هكـ و 97 آر و 35 سنتيار و الملعب (Mellab) بمساحة اقليمية بـ 7.879 هكـ و 40 آر بمساحة إجمالية تقدر بـ 14.972 هكـ و 19 آر و 35 سنتيار[3].

مكناسة (Meknessa):

من أصول أمازيغية جنوب شرق عمي موسى بحوالي 24 كلم يحدها من الشرق قبيلة ماريوة وأولاد علي ومن الجنوب قبيلة حلوية ومن الغرب قبيلة الشكالة . يشمل الاقليم على مجاري مائية هامة أهمها وادي راهيو إلى جانب مرتفعات جبلية أهمها جبل مسكورة و جبل الحراين[4].

---

[1]- سلطانة ، عابد : نفسه ، ص : 55.

[2] -A.N.O.M,2N63, Tribu Matmata, Rapport d'ensemble Matmata, Matmata le 30 mars 1892.

[3]-Ibid, Décret de 22 septemre 1894

[4]- سلطانة، عابد: نفسه ، ص 54.

تشكل جزءا من كنفدرالية بني وراغ إلى غايى 1792 لم ينجح الاتراك في التوغل في اقليمهم وهم على استعداد للفرار بحكمهم موقعهم الجغرافي وسط الجبال المنيعة بحيث لا يمكن الوصول إليهم، خلال هذه الفترة خضعت بني وراع لسلطة التركية وبناء على ذلك اضطرت مكانسة إلى الخضوع ودفع ضريبة اللزمة و منذ 1813 توقفوا عن دفعها بانتظام.

بسقوط الحكومة التركية وقعت البلاد في الفوضى وانضمت القبيلة ضمن بني وراغ إلى مقاومة الأمير عبد القادر، في 1842 اخترقت القوات الفرنسية البلاد ووقعت معارك قادتها طوابير الجنيرال بيجو ولاموريسيار و جونتيل وبين المقاومي بني وراغ الذين خضعوا وقتيا، ثم انتفضوا في السنة الاحقة حيث حاربهم الجنيرال شونغارنييه الفترة التي أقيم فيها مركز عمي موسى العسكري. وفي 1845 شاركت مع بني وراغ في انتفاضة بومعزة بحيث استسلموا فقط لبضعة أشهر لينتفضوا مرة أخرى 1848 بسبب الامتناع عن دفع الزكاة ، إلى غاية خضوعهم حيث عمل الجنيرال بليسي على قمع المنتفضين والعمل على إخضاعهم وارجاعهم وفق أُسلوب العقاب الشديد. خلال هذه المرحلة من السلام لمدة 16 سنة عادت لتنتفض مرة أخرى سنة 1864 مع سيدي لزرق بلحاج ضمن كنفدرالية بني وراغ ومطماطة و الشكالة والكرايش وبني تغرين ...[1]

تقدر مساحتها بـ 13.000 هكـ يسكنها 1868 فرد موزعين كالتالي: 816 رجل و 800 مراة و 252 طفل يسكنون 581 خيمة وقربي حسب احصائيات 1868 موزعين إلى الفروع التالية : بن عرضية، أولاد سيدي أحمد بن يوسف، أولاد بوصوف، القدادرة، الربايعية، أولاد حامد، الكرايرية، أولاد عامر، القلعة، نسايسية، أولاد علي بن يوسف، الجعافة، تاكونيو، الحوايش، السخاية، العجايل، أولا يحي، طواولة، أولاد بوعلي أولاد سيدي معمر، الروايبية، الحسانة، الخلافية، الخربة، العزايز[2].

قدرت الضريبة الأساسية بـ 8.980 فرنك و 68 سنتيم و الإضافية بـ 1.616 فرنك و 53 سنتيم بمجموع ما قيمته 10.597 فرنك و 21 سنتيم .

---

[1] -A.N.O.M : 2N63, Tribu meknessa, extrait des procés verbaux du conseil de gouvernement, Séance du 05 mai 1869.

[2] -A.N.O.M, 2N63 : Tribu Mekessa, Etat statistique de la tribu, Ammi Moussa, 11 Juin 1868.

حسب التقرير تناقص العدد السكاني بما فيها موارد القبيلة بسبب الظروف الطبيعة غير أنّ السبب يعود إلى حرب الإبادة التي شنت على القبيلة نتيجة مشاركتها في كل الانتفاضات التي عرفتها المنطقة، إضافة إلى الضرائب المفروضة عليها كما انها كانت عرضة نتيجة لسياسة القهر وافراغ الجيوب إلى كوارث 1866 إلى 1869 فادرجت ضمن القبائل الأكثر بؤسا.

معاصم(Maçem) :

من أصول بربرية مغراوية جنوب غرب عمي موسى بـ 80 كلم يحدها من الشمال بني تغرين ومن الجنوب فبلتي أولاد لكرد وأولاد لعرج ومن الشرق قبلتي أولاد لعرج وأولاد عامر أمّا من الغرب قبيلة الكرايش الشراقة أراضيها خصبة ذات جودة مواتية لزراعة الحبوب[1].

مديونة(Mediouna) :

تستقر شمال- شرق بني زروال شمال مدينة مازونة ، يحدها من الشمال قبيلة اولاد رياح والظهرة ومن الشرق دوار القصبة مازونة و من الجنوب بوعلوفة مازونة ومن الغرب بني زنطيس[2]. أصولها ممتزجة غير أنّ العنصر الامازغي هو السائد، فير المنتمي إلى القبائل المجاورة من عنصر مغراوة، قدمت من الغرب مع الموحدين فترة يوسف بن تاشفين لهذا عرفوا بالقبائل Kobailsمشكلة من أربع فرق وهي :

أولاد بومنديل (Ouad Bou Mendil): من القبائل الأمازيغ قادموا من المغرب الأقصى مع يوسف ابن تاشفين في القرن 11 م وعلى الأرجح مع نزول يوسف ، بوسعيد الزناتي الذي استولى على مازونة.

أولاد ساح (Oulad Saah) : تشكل الجزء الأكبر من الدواوير تشكل هذه الفرقة نفس الأصل مع بني منديل، تشكل دوارين من المرابطين وهما أولاد سيدي عبد الله و أولاد سيدي مصطفى، اولاد سيدي عبد الله المنحدرين من أولاد عبد الله بوراس إبن سيدي الشارف ابن سيدي عبد الله المنحدر من قبيلة أولاد سيدي عبد الله (مجاهر)،

[1]- سلطانة ، عابد: نفسه ، ص 56.

[2] -A.N.O.M, 2N63, Tribu Midiouna, Rapport de l’empereur 08 Juin 1870.

سيدي عبد الله بوراس ترك نسلا في الشلافة (مجاهر) لكن عاش بمديونة أين دفن هناكَ.

دوار سيدي مصطفى ينحدر من أصل ولد سيدي أحمد بن عبد الصادوق القادم من الغرب الذي أقام كقندوز (تلميذ) سيدي عبد الله بوراس و المنحدرين من أحمد بن عبد الصادوق يدعون أنهم من الشرفة الأخير حسب الرواية الذي سرعان ما كسب سمعة أكثر من معلمهِ في وسط مديونة .

أولاد يحي (Oulad Yahia) من بني هلال (لحرار).

أولاد تواتي (Oulad Touati) نسبة إلى التواتي من حشم غريس قدم في القرن 15مـ .

كانوا تابعين خلال الوجود التركي إلى قايد بني زروال وصنفوا ضمن الرّعية لخليفة الباي، في 1808 انضموا إلى ثورة درقاوة واستسلموا للباي محمد المقلش بعد هزيمتهم بين واد الرومّان و وادي الخميس. خضعوا لسلطة الأمير عبد القادر تحت إمرة خليفة الظهرة سي زروقي بن ملياني أحد مرابطي بني زروال والحاج صادوق المنحدر من سي أحمد بن عبد الصادوق، احتضت القضية الفرنسية 1843 وأصبح قايدا عليها إلى غاية انتفاضة بومعزة بحيث تمت تصفيته وخضعت مديونة لبومعزة، أما عن الخضوع النهائي للفرنسيين كان سنة 1845 وأصبح ابن عبد الصادوق فايدا عليها وهو سي قدور بن عبد الصادوق، الذي شغل منصب قايد القياد واخوته أحمد بن عبد الصادوق وويس بن عبد الصادوق توالوا تبعا القيادة على قبيلة مديونة[1].

حسب احصائيات 1869 فإنّها تتشكل من الدواوير الفرعية التالية : أولاد بوعبد الله، أولاد علاّل، العبادلية وأولاد الحاج بوزكري، أولاد زكري، أولاد هني، أولاد سيدي عبد القادر، أولاد عبد الكريم، أولاد عزة، أولاد العربي بن أحمد، أولاد سيدي مصطفى، أولاد عيسى، أولاد محمد بن يحيى، أولاد جلول بن حاج، أولاد أحمد أولاد العربي[2].

[1] -A.N.O.M, 2N63 , Tribu Midiouna, Historique succinct de la tribu, 12Octobre 1869.
[2] -Ibid, Etat statistique de Midiouna, Mostaganem le 21 octobre 1869.

مساحتها الإجمالية تقدر بـ 11.122 هـ بعدد سكاني يقدر بـ 1.664 فرد منهم 640 رجل و 742 إمرأة و 282 طفل ، يسكنون 732 خيمة وقربي، الثورة الحيوانية تقدر بـ 8.944 رأس متوسط الضرائب خلال السنوات الثلاث الاخيرة قدر بـ 14.366 فرنك و 07 سنتيم أمَّا الضرائب الإضافية قدرت بـ 2.191 فرنك و 43 سنتيم[1].

[1] -Ibid.

ببليوغرافيا الدراسة:

أولاَ:- المصادر المخطوطة والمطبوعة:

أ- المصادر المخطوطة:

A-Les Archives :

I. **الأرشيف المحلي:**

01- مديرية المحفوظات بولاية وهران .

-Direction des Archives de la Wilaya D'oran, D.A.W.O.

02-الأرشيف المحلي لبلدية المطمر.

-Les Achives de la Commune d'El Matamar, A.C.M.

03-الأرشيف المحلي لبلدية غليزان.

Les Archives de la commune de Relizane, A.C.R.

04-الأرشيف المحلي للموثق بوعناني المتعلق بالعقود والمعاملات العقارية والذي يغطي مرحلة ما بين 1860-1962.

-Archives Locales du Notaire Bouanani El Hakime , Relizane.

05-الأرشيف الخاص المحافظة العقارية للغابات لولاية غليزان.

-Les Archives de conservation des forets à Relizane, A.C.F.R.

II. **أرشيف ما وراء البحار بآكس -أون - بروفانس – فرنسا.**

- Archives-Les - Nationales D'Outre –Mer, Aix – En Provence (A.N.O.M). France :

Série F80 :Fond Ministériel.

Service du ministère de la guerre puis de ministère de l'intérieur ayant en charge l'Algérie.

- F80 , 547, Statistiques des tribus (Oran 1855).

- F80 , 510, Bureaux Arabes 1846-1858.

Sérié J :Bureaux arabes Oranie.

1J197 : Cantonnement La Mina et Chélif et divers 1857-1863

Série 30J :Subdivision de Mostaganem 1848-1872.

30J12 : Correspondance avec l'Annexe de Zammorah 1860-1861/1863-1864.

30J13 :Personnel commandement 1863-1867.

30J14 : Personnel Tribus 1863-1867/1869-1871.

30J19 à 22 : Cantonnement des tribus .

30J23 :Relizane, Correspondances avec la colonie.

Série 32 :Cercle de Mostaganem.

32J01 : 01 er Série décembre 1850 à décembre 1866.

02 éme Série Janvier 1858 à décembre 1861.

Série H : affaires Indigènes.

2H52 :Résumés des faits du 20 février 64 au 31 aout 1866.

07H03 :Chefs Indigénes Oran 1865 mutation.

08H1, Administration civile des indigénes.
11H12 , Rapport Insurrection 1864-1865.

10 H55 à 66 : Notice Biographique sur les Chefs indigènes dans le sud de Mostaganem.

10 H53 : Historique des Tribus de l'Oranie , Caidat Flittas.Aghalik du Dahra.

14H37 : Famine 1868 , Division D'Oran.

12H51 :Etat civil des Indigènes, études , lois, de 1882

12H52 :Etat civil des applications de la loi 1882 -1908.

12H81 : Etat civil des Indigènes.

12H83 : Etat civil des Indigènes.

Série M : Colonisation

Série 2M :Fonds de la préfecture D'Oran, Service de la Colonisation Villages de colonisation.

2M16 : Ammi Moussa.

2M82 :Inkerman

2M207 :Inkeman

2M217 : Saint-Aimé.

2M158 :St-Aimé.

2M21 :St-Aimé.

2M233 :Zammorah.

2M149 : Relizane.

Série L : Colonisation

2L158-16 : Relizane.

21L29-35 :Centre de Hamedna.

22L40-47 : Ferry.

Série Oran MM : Tableau indicatif de la propriété foncière de leurs contenances.

MM39 :Concession attribuées aux Alsaciens –Lorraines.

Série N : Propriété Indigènes.

1N3 : Arbres Généalogiques Etat des Indigènes.

2N5 :Akerma Ghraba.

2N6 : Akerma Cheraga.

2N7 :Amamra-Anatra.

2N11 : Tribu Beni Dergoun.

2N28 :Tribu chaouala.

2N49 : Tribu Hallouya.

2N58 : Tribu Keraich.

2N62 :Mazouna,Matmata.

2N63 :Mehal, Mediouna,Meknesse.

2N64 :Tribu Mekahlia-M'Zila.

1N68 : Tribu Ouled Ahmed.

2N75 :Tribu Ouled Bel Haia-Ouled Barkat.

2N76 : Tribu Ouled Bou Riah-Ouled Bou Ikni- Ouled Bou Ali.

2N87 :Ouled Khouidem.

2N89 : Tribu Ouled Sabeur.

2N88 : Tribu Ouled Rafa et Ouled Rached-Ouled Moudjer.

2N90 :Ouled Selama, Ouled Sidi Ahmed Ben Mohammed.

2N94 :Ouled Sid Bouabdalah.

2N97 :Ouled Sidi El Azreg.

2N101 : Tribu Ouled Yaich et Ouled Yahia et Ouled Souid.

ب- المصادر المطبوعة :

B-Les Sources -Les Imprimées

- باللغة الفرنسية:

01-Loi Sénatus –Consulte 22-04-1863, Constitution de la propriété en Algérie dans le territoire occupées par les arabes, Sénatus consulte du 22 avril 1863, Règlement D'administration publique 23 mai 1863.

02- Livre Statistique et Documents relatifs du Sénatus Consulte sur la propriété Arabe, Paris, Imprimerie Impérial, 1863.

03-Augustin, Bernard, l'Algérie au point de vue de la crise actuel, Charllame-Ainé Libraire, Paris, 1868.

04- Accardio, (F) : Répertoire Alphabétique des tribus et des Douars de l'Algérie.1879.

05-Cornu, (E), Guide pratique pour la constitution de l'état civil des indigènes, Librairie Adolphe Jourdan, Alger, 1889.

06-Carette, Ernest :Du Commerce de l'Algérie avec l'Afrique centrale et les états Barbaresques, Réponse à la note de M. Jules de Layteyrie , Député.. , Guyot, Paris , 1844.

07- De Baudicour , Louis, : L'Histoire de colonisation de l'Algérie, Ed, Challamal, Paris, 1860.

08-Duval, Jules : Réflexions sur la politique de l'Empereur en Algerié, Challamel, Paris, 1866.

09- Dareste ,Rodolphe : La propriété en Algérie Loi 16 Juin 1851 et Sénatus Consulte du 22 Avril 1863, 2eme , Ed, Paris , 1864.

10- Estienne,Paul : Histoire du Maréchal De Mac-Mahon , Librairie universelle d'Alfred DUQUESNE , Paris.

11-Eyssautier, (L.A) :Statut réel Français en Algerie ou législation et jurisprudence sur la propriété depuis 1830 jusqu'en la loi 28 avril 1887, premiere partie, Adolphe Jourdan, Alger, 1887.

12- Estoublon (Robert) et Lefebure (Adolph), Code de L'Algérie Annoté 1830-1895, Alger ; 1896.

13- Fourmestraux, Eugust : Les Idées Napoléoniennes en Algérie, Challamel, Ainé Librairie ; Paris, 1866.

14-Faucon, Narcisse :Livre D'Or de l'Algérie de 1830-1889, T01, Challemet et cie Ed , Paris, 1889.

15-Lapasset, Ferdinand, Auguste:Un Ancien Officier de l'Armée du Rhin, Le général Lapasset 1817-1864, T01, Colin, 1899.

16-Ficatier (B) : Précis des victoires, conquetes et revers des français depuis 1792 jusqu'à 1845 , Ouvrage rédigié par une société militaires, B.Benaulte, Paris, 1847.

17-Les troupes Indigènes des L'Algérie au service de la France, Tirailleurs, Goumiers, Sahariens, Alger. .(S.D).

18-Ismayl , Urbain :L'Algerié Française, et Indigènes , Challamel, Ainé, Librairié Ed,Paris, 1862.

19-Lecq.M.H. Commission D'Etude des améliorations à Apporter dans la situation agricole de la vallée du Chéliff, Rapport à Monsieur la gouverneur Général de l'Algérie, Alger, Imprimerie Orientale, 1898

20- Mercier, Ernest :La propriété Foncière chez les musulmans D'Algérie, Ses lois sous la domination française, Constitution de l'Etat civil musulman, Ernest Leroux , Ed, Paris 1891.

21- Mercier, Ernest : Propriété Foncière en Algérie, Condition légale- Situation antérieur, Etat actuel de la question, Alger, 1898.

22-Mathieu,(A) :les forets de la province d'Oran statistiques et questions forestiére, Alger, 1889.

23-Nouvion(M) :Situation au 31 décembre 1873, du Dép d'Oran au point de vue de la colonisation, des nouveaux villages et de la constitution de la propriété chez les Indigénes, Imp, Heintz, Oran, 1878.

24- Rouard De Gard ,(E) :Etude sur la naturalisation en Algérie , Berger Levault et C^{ié} Librairie, Paris, 1881.

25- Rinn, Louis : L'histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie, Alger, Librairie, A, Jourdan, 1871.

26- Rougier ,Paul : l'Algérie devant le Sénat, société d'économie politique et d'économie sociale de Lyon , Séance du 07 Décembre 1894 , Imprimerie Mougin-Risand, Lyon,1895.

27-Recueil Histoire de l L'Algérie et voyage de Napoléon III en 1865 , Photographiés entre 1857-1867.(S.L).

28-Teissier, Octave: Napoléon III en Algérie, Challamel, Ainé, Libraire, Paris, 1865.

29- Vignon, Louis :La France dans l'Afrique du Nord et Tunisie, Librairie Guillaumin, c^{ie}, Ed, Paris, 1887.

30-Viviani(M), Edouard :Etude sur les réformes proposés à la loi du 26 juillet 1873 , Imp, de l'association ouvriére , Alger, 1885.

31- Walsin,Esterhazy :De la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger, Librairie de Charles Gosselin , Paris, 1840.

32- Yver, Georges : Correspondance du Capitaine Daumas consul de Mascara 1837-1839 Typographie Adolphe –Jourdan, Alger, 1912.

Bulletins-Les :

33-Bulletin Officiel de L'Algérie :1868-1885.

34-Bulletin de la société et de géographié et historique de commune mixte de la Mina, Par Charles René –Leclerc, L, Oran, 1902.

35-Bulletin Judiciaire de l'Algérie :1883.

36-Bulletin de la Comice agricole de Relizane , Deuxième soumettre ; Mostaganem,1893.

37-L'Annuaire Oranais, Industriel, commercial et agricole, Du département d'Oran, 3eme Année , Ed, 1893, Oran.

38-Annales du Sénat corps législative, T, Septième 01er au 19 Juin 1866, Séance 12 Juin 1866 à L'Administration du Moniteur, Universel, 1866.

39-Exposé de l'État actuel de la société du gouvernement et de législation qui le régit, Imp du gouvernement, Alger, Novembre 1944.

40- Marcel, Emerit :Les Bureaux arabes , Documents Algeries, -(Série Politique) N° :10 du Novembre 1947, Instiotutions Algeriennes, Alger, 1947.n.p.

41-Recueil Officiel des actes administratifs Année 1909, N°07, Région D'Oran, Instructions Préfectorales Hebdomadaires.

42- Tableau de la situation de l'établissement dans L'Algérie 1839,Imp, Royale, Paris, 1840.

- باللغة العربية:

43-ابن سحنون الراشدي، أحمد بن محمد بن علي: الثغر الجُماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح، المهدي البوعبدلي، دار المعرفة الدوليى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

44-إبن عبد الحكم اليحياوي العطافي، الجيلالي: كتاب المرآة الجلية في ضبط ما تفرق من أولاد سيدي يحيى بن صفية وفي التعريف بمشاهير العلماء الصوفية،ط01، تلمسان، الجزائر، 1953.

45-ابن مسلم، عبد القادر: أنيس الغريب والمسافر، تر، رابح بونار، ش.و.ن.ت،1974.

46-أبي راس الناصري، محمد بن أحمد: عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، ج 02، تح، محمد غانم، منشورات Crasc، 2008.

47- ابن فرحون المدني، محمد: كتاب الاعتبار وجواهر الأسرار في التعريف بآل النبي المختار للإمام الأشهر علي بن الإمام، تح، جيلالي مغوفل، منشورات دار الأديب، 2014.

48-ابن سيدي حشلاف،عبد الله بن محمد بن الشارف،سلسلة الأصول في شجرة أبناء الرسول عليه الصلاة والسلام، ط01، 2006.

49-المشرفي، عبد القادر: بهجة الناظر في أخبار الداخلينَ تحت ولاية الاسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر، تح، محمد بن عبد الكريم، دار الوعي ، الجزائر،2017.

50-السليماني، أبوعبد الله الأعرج: زبدة التاريخ وزهرة الشماريخ، تح، حساني مختار،م.و.ج.

51-المشرفي، العربي: اليواقيت الثمينة الوهاجة في التعريف بسيدي محمد بن علي مولى مجاجة، النسب والتراجم، تح، حمدادو بن عمر والعربي بوعمامة،ط01، بيروت،2016.

52- الجزائري، محمد بن عبد القادر: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، ط02، تح، ممدوح حقي، دار اليقظة العربية، بيروت، ج1964 01.

53- الزياني، محمد بن يوسف: دليل الحيران وأَنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تح، المهدي البوعبدلي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1978.

54- مذكرات الأمير عبد القادر: تح، محمد الصغير بناني، محفوظ سماتي، محمد الصالح ألجون، ط 07، شركة الأمة، الجزائر، 2010.

55-مولاي العربي بن عطية البوعبدلي الونشريسي: الاستمدادات الربانية في ما منّ عليّ من بحر الوجدانية، تح، بومدبن بوزيد، و محمد خاين، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر،2013.

56-وليام، شالر: قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تر، اسماعيل العربي، م.و.ج، الجزائر،1982.

ثانيا :المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية:

57-ابن اشنهو، عبد اللطيف: تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية بين عامي 1830-1962، تر، نخبة من الأساتذة،ش.و.ن.ت، الجزائر، 1979.

58-ايف لاكوست، اندري نوشي، أندري بريان، الجزائريون بين الماضي والحاضر، تر، اسطنبول رابح ومنصوري عاشور، أ.د.م.ج، الجزائر، 1984.

59-أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة، تر، عيسى عصفور،ط02، د.م.ج، الجزائر، 1982.

60- المهدي، البوعبدلي: الحياة الثقافية بالجزائر، جمع وإعداد عبد الرحمان دويب، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

61-العلمي، سعيد: الاستعمار والعمران، السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، تم،عبد الجليل التميمي، تر، نسرين لولي ومحمد رضا بوخالفة، دار الخطاب، 2013.

62-السيد أبو مصطفى:كمال: جوانب من الحياة الإجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الاسلامي من خلال نوازل وفتاوي المعيار المعرّب للونشريسي، دار الكتاب الاسلامي، 1996.

63- الأشرف،مصطفى : الجزائر الأمة والمجتمع، تر، حنفي بن عيسى،م.و.ك، الجزائر، 1983.

64-بن داهة،عدة: الاستيطان والصراع على ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1830-1962، ج01، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

65-بلقاسم،ليلى:: منطقة غليزان وتطور الاستعمار الاستيطاني بها فيما بين 1850-1900، دار القدس العربي، 2016.

66-بوعزيز،يحي: ثورات القرن 19، دار البصائر، 2009.

67-بليل، محمد،: تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1914، الجزائر، 2013.

68-جوليان، شارل، أندري: تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871، دار الأمة، 2008.

69-زوزو،عبد الحميد: نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1900، م.و.ط.ن، 2010.

70-سيدي لخضر بن خلوف: حياته قصائدهُ، ج01، منشورات جمعية آفاق مستغانم، د.غ.ن.م، 2006.

71-صاري،جيلالي: الجزائر صمود مقاومات 1830-1962، د.م.ج، 2012.

72-سعد الله، أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، الجزء الثالث، ط06، دار البصائر،2009.

73-سعيدوني،ناصر الدين: النظام المالي الجزائري أواخر العهد العثماني 1792-1830، ط03، البصائر، 2012.

74- سعيدوني، ناصر الدين: دراسات تاريخية في الملكية والجباية، ط01، دار الغرب الإسلامي بيروت، 2001.

75- سماتي،محفوظ،: الأمة الجزائرية ونشأتهاَ، تر، محمد الصغير بناني وعبد العزيز بوشعيب، منشورات دار حلب، 2007.

76-عباد،صالح: الجزائر تحت الحكم التركي 1514-1830، ط 01، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2007.

77-فركوس،صالح: إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، ط01، البصائر الجديدة، الجزائر،2012.

78-لحسن،محمد:تاريخ إقليم عمي موسى القرنان 19 و 20، دار الكتاب، 2010.

79-مفلاح،محمد: سيدي لزر بلحاج رائد ثورة 1864 المندلعة في منطقة غليزان، الجزائر، 2005.

80- مفلاح،محمد: أعلام منطقة غليزان ، تراجم من القدم إلى غاية القرن 19م، الجزائر، 2006.

81-مفلاح، محمد: غليزان مقاومات وثورات 1500-1914، منشورات الأديب، 2010.

82- نجيب بوطالب، محمد: سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي الحديث، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2001.

ب- باللغة الفرنسية :

Ouvrages en Langues Françaises

83-Alain(Saussol) et Joseph(Zitmoeski) : Une colonie de peuplement mais des Européennes très minoritaires, les actes du colloques colonies, territoriales, sociétés, L'enjeu Français, Ed , L'harmattan, 1996.

84-Abadie,Louis, Abadie : Relizane de ma jeunesse, E.J.D, Nice, 2001.

85-Ageron , Charles ,Robret :Les Algériens Musulmans et la France 1871-1919 , T01 ,2000.

86-Benamara, Noureddine :Les Meknassa de L'Ouarsenis, Imp, Pintal,Alger , 2013.

87-Belhamissi,Moulay : Histoire de Mazouna, S.N.E.D, Alger, 1981.

88- Belhamissi,Moulay : Histoire de Mostaganem , S.N.E.D, Alger, 1982.

89-Djarbal, Youcef :La France en Algerié, Bilans et controverse, Vol 1, Ed , O.P.U, Alger 1995.

90-Esclapez ,Vincent : Relizane 1853-1956, Surnommée le petite Cayenne d'Algérie , Sa Création en un siècle de colonisation, Oran, 1957.

91-El Korso,Mohamed et De Epalza Mikel :Oran et L'Ouest Algérien au 18 eme siècle d'après le rapport Aramburu, S.N.E.D, Alger, 1978.

92- Francis et Colette Jeanson : L'Algérie hors la loi, Ed, du Seuil , 1955.

93-Frémeaux, Jacques : Les Bureaux Arabes dans l'Algérie de la conquête, Ed, Denoel, Paris , 1993.

94- Godlzeiguer , Annier Rey : Le royaume Arabe , la politique Algérienne , de Napoléon III 1861-1870, S.N.E.D ,Alger , 1977.

95- Girault , Arthur: Principes de la colonisation et de législation coloniale, 3 eme partie, Librairie de la société du recueil.., 1908.

96-Garram,Ibtissam : Terminologie juridique dans législation Algérienne, Blida, 1998.

97-Hachlaf,Sidi Ali:les Chorfas les nobles du u monde Musulmane, la chaine des origines à propos de la gén éalogié des descendants du prophète, I.S.N.B, Alger, 1995.

98-Ismael, Hamet :Les Musulmans Français de Nord de l'Afrique ; A, Colin , Paris, 1906.

99-Lavion (H), L'Algerie Musulmane dans le passé, le présent de l'Avenir, Ed, Augustin, Challamel, Paris, 1914.

100-Laynaud, (M), Notice sur la propriété foncier en Algérie, Giralt , Alger, 1900.

101-Mairin, C-N, Zemmorah-Mixte, Imp en 1896.

102-Pouyanne,Maurice :La propriété foncière en Algérie, Adolphe, 1900.

103-Sari, Djilali :Le Désastre démographique de 1867-1868 en Algérie, Alger, 2010.

104-Sarin,Djilali :Les Villes précoloniales en Algérie occidentales :Kalaa , Mazouna , Nedrouma , Alger, S.N.E.D, 1966.

105-Smatin,Mahfoud:Les élites Algériennes sous la colonisation , T 01, Dahlab,Alger, 1998.

106-Xavier, Yacono : Les Bureaux arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans l'Ouest du Tell Algérois, Paris, 1953.

107-Xavier, Yacono :La colonisation des plaines du Chélif(De Lavigerie au confluent de la Mina), T 02, Impr.E.Imbert, Alger, 1955.

108-Zouzou, Abdelhamid :Correspondance de l'Emir avec le génaral Desmichels, Ed, Houma, 2011.

ثالثا: مقالات ودراسات:

أ- باللغة الفرنسية :

- Des articles et des études :

109-Alain, Sainte-Marie : législation foncière et société rurale, l'application de la loi du 26 juillet 1873 dans les Douars de l'Algerois In Etudes rurales, N° :57, 1975, P.P :61-87.

110-Barouh ,Simon: Dynamiques migrations et rencontres ethniques, actes des journés universitaires d'automne, Rennes, Septembre 1997.

111-Centre de Montgofier, Erection d'un monument aux Héros de la Rahouia , morts pour la patrie le 21 mai 1864 ; Historique, Comité président L'Heveder, Oran

112-Rinn ,Louis: Le Royaume D'Alger sous le dernier Bey 1897-1899, Adolphe Jourdan , Alger, 1900, Revue Africain.

113- Thintoin,Robert :L a plaine de Relizane avant l'irrigation, B.S.G.A, 1950.

ب- باللغة العربية :

114- بن داهة،عدة: الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبَّان الاحتلال الفرنسي 1830-1873، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار إبّان الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1830-1862، الجزائر، 2007.

115- بلقاسم، ليلى: دراسة لوضعية القبائل والملكية العقارية بمنطقة غليزان نهاية الفترة العثمانية بالجزائر، مجلة مرآة، العدد الأول، جانفي 2014.

116- بن صحراوي، كمال: قضية موت العقيد بوبرات عام 1864 بالبيض ، ملابساتها وتداعياتها من خلال الوثائق الأرشيفية، مجلة عصور العدد24-25، 2016.

117- بلقاسم، ليلى: نشأة المركز وادرهيو الاستيطاني وتطورهِ ما بين 1870-1882، مجلة تاريخ وادرهيو من العصر القديم إلى الفترة الحديثة، دار الكفاية، 2015.

118-ملاخسو،الطاهر: نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1962، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار إبّان الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1830-1862، الجزائر، 2007.

119-موساوي، مجذوب: إطلالة على الوقف بمازونة خلال الفترة العثمانية، سلسلة القوافل العلمية، ملتقى الشيخ الرماصي، وأعلام غليزان الاجتهاد والتصوف، غليزان 11/10 جوان 2013.

الصحف:

Les Journaux :

أ- الصحف بالعربية :

120-جريدة المبشر : 1849،1848، 1850، 1852،1851، 1853.

ب- الصحف بالفرنسية :

121-L'Echo d'Oran :1864-1865-1869.

122-Courrier De Mostaganem : 1878-1880

123-Moubachir :1878-1879-1881-1882-1883.

124-Akhbar :1864

125-La vie Chrétien :1839.

126-L'Echo de Tiaret : 1890.

127- l'Afrique Du nord Illustré, Journal Hebdomadaire D'actualité Nord Afrique, N° :400, 23° Année, 29 décembre

رابعا : الأطروحات:

128- بن صحراوي، كمال: أوضاع الريف في بايلك الغرب أواخر العهد العثماني، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران 2013.

129- الواليش، فتيحة: الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1993.

130- بوجلال، قدور: العلم والعلماء في بايلك الغرب، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2008.

131- دحماني، توفيق: النظام الضريبي ببايلك الغرب آواخر العهد العثماني، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 02، 2003.

132- سيساوي،أحمد: البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية من فالي إلى نابليون الثالث 1838-1871، رسالة دكتواره تاريخ حديث ومعاصر، جامعة قسنطينة، 2013.

133- سلطانة،عابد: التراتبية الاجتماعية ببايلك الغرب وأثرها على مقاومة الأمير عبد القادر 1832-1847، رسالة دكتواره جامعة وهران، 2010.

134- عبيد، مصطفى: الجزائر في كتابات توماس أوربان 1812-1884، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، 2007.

135-مجدوب، كريمة: الاستعمار، انعدام الأمن وإشكالية المقاومة الشعبية والاجتماعية بالغرب الجزائري 1881-1920، رسالة دكتوراه جامعة وهران، 2009.

136- ميسوم، ميلود: مدرسة مازونة دراسة تاريخية فنية، رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان، 2002.

137- عبيد، مصطفى: الجزائر في كتابات توماس أوربان 1812-1884، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، 2007.

<u>الموقع الإلكتروني:</u>

http://gallica.bnf.fr/accueil/?mode=desktop

فهـرس البحـــث:

- إهـــــداء

- شكر وتقديـــر

- قائمة المختصرات

المقدمـــة :

المدخل : الأوضاع العامة في أواخر العهد العثماني ..... 01.

الباب الأول: التشريعات العقارية خلال المرحلة الكولونيالية الأولى : 1848- 1865

الفصل الأول: السياسة الكونيالية في الجزائر ما بين 1848- 1865.

01- المسألة العقارية من خلال قانون 16 جوان 1851 المحتوى والأهداف..... 16

02- سياسة نابليون الثالث في الجزائر ما بين 1860-1865 24

03- سياسة الحصر والتجميع .La Politique Cantonnemen..... 40

أ- تنظيم عمليات الحصر والتجميع..... 42

ب-الحصر والتجميع في منطقتي مينا والشلف. 52

ب1- الإعتراف بالحدود بين القبائل أولاد العبّاس وأولاد خويدم أنموذجا. 60

الفصل الثاني : دور المكاتب العربية في توسيع الاستيطان بمنطقتي مينا والشلف

01 - الجذور التاريخية للمكاتب العربية 72

02 - تنظيم المكاتب العربية. 75

03 - الزعامات الأهلية بمنطقتي مينا والشلف. 80

أ- الخلفاء..... 80

ب-الآغـا..... 85

ت-القـايد 88

ث-الشـيخ 122

ج- القضـاة 122

ح- وكيل المال..... 125

04 - دور المكاتب العربية في تحصيل الضرائب بالمنطقة 128

الباب الثاني: التشريعات العقارية و تطبيقاتها 1863-1882

الفصل الأَوَّل : مرحلة تطبيق القرار المشيخي 1863-1870

1- تحليل أهداف القرار المشيخي 22-04-1863 143

2- تأسيس اللجان و الجماعات..... 154

أ- اللجان واللجان الفرعية..... 154

ب-تأسيس جماعة الدوّار أو القبيلة..... 156

3- الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي ما بين 1863-1870 : 160

أ- عرش عكرمة الشراقة 23 سبتمبر 1867..... 160

ب- عرش مازونة 18 نوفمبر 1869..... 169

الفصل الثاني : مرحلة تطبيق قانون فارني العقاري 1873- 1882

01-أهمية قانون فارني العقاري **(Warnier)** 26 جويلية 1873 188

02-دراسة لميادين تطبيق قانون فارني 26 جويلية 1873 193

أ- تطبيقات قانون فارني على عرش عكرمة الغرابة..... 194

أ$_1$-تطبيقات قانون فارني على الدوّار الأهلي الغواليز 23 جوان 1883(Ghoualize)..... 195

أ$_2$-مسألة الألقاب في الدوار الأهلي الغواليز 204

أ$_3$- الحصص الأرضية بالدوار الأهلي الغواليز..... 206

أ$_4$-الدليل الأبجدي في الدوار الأهلي الغواليز..... 208

الباب الثالث: انعكاسات التشريعات العقارية أثناء فترة الحكم المدني الكولونيالي 1882-1900:

الفصل الأَول: تحليل مضمون التشريعات لفترة 1873 – 1900

01-قانون الحالة المدنية 23 مارس 1882 بين التنظير والتطبيق..... 218

أ-المشاريع المتعلقة بالحالة المدنية للأهالي المسلمينَ..... 221

ب-مشروع إثبات الحالة المدنية في الدواوير الأهلية..... 236

ت-مشروع حكم حول الحالة المدنية..... 241

ث- نماذج من تطبيقات الحالة المدنية في الدواوير والفروع الأهلية بالمنطقة..... 247
02- تطبيقات الحالة المدنية على الدوار الأهلي واريزان 28 أكتوبر 1887. 252
أ- رد فعل آهالي واريزان على تطبيقات قانون الحالة المدنية 263
03- انعكاسات تطبيقات الحالة المدنية في المنطقة فيما بين 1887-1900. 268

الفصل الثاني : المحتويات التشريعية لقانون28 أفريل 1887 :

01-تحليل مضمونه قانون28 أفريل 1887 273
02-تطبيق قانون 1887 داخل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف ومينا) ما بين 1887-1900. 276
03-تطبيقات القانون على عرش الشوالة 02 جوان 1893. 277

الباب الرابع : انعكاسات التشريعات العقارية على الجزائريين بالمنطقة 1863-1900

الفصل الأول: انعكاسات التشريعات العقارية في المجال السياسي:

01- انعكاسات الاستيطان على المجتمع المحلي. 303
02- تحليل انتفاضة سيدي لزرق بلحاج بمنطقة غليزان 1864..... 320
03- ظاهرة انعدام الأمن بمنطقتي مينا والشلف 1863-1900 344

الفصل الثاني: انعكاسات التشريعات العقارية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي:

01- مسألة نزع الأراضي والمنازعات والاحتجاجات والعرائض 1863-1900 353
02- التقهقر الديمغرافي بالمنطقة 1863-1900..... 365
03- دور الارستقراطية المحلية في انتقال الأراضي للمعمرين..... 380
04- الاقتصاد الزراعي الكولونيالي. 383
الخاتمة 389
الملاحق 392

الملخص

تعد منطقتي سهل مينا والضفة اليسرى لواد الشلف عينة دراسة للتغيرات التي مست العقار خلال الفترة الكولونيالية 1863-1900 وما صاحبها من تشريعات عقارية، بالخصوص وأنّ المنطقة ذات طابع فلاحي وهذا ما يفسر الاستنزاف المادي والمعنوي الذي طال العنصر البشري المحلي تحول فيها الأوروبي إلى مواطن فعلي. وسلطنا الضوء بالدراسة على الفترة (1863-1900) باعتبارها المرحلة التي عرفت أهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية انطلاقا من القرار المشيخي(Sénatus-Consulte) 1863 إلى قانون فارني(Warnier) 1873 إلى قانون الحالة المدنية 1882 ومحاولة تفكيك الروابط الاجتماعية للجزائري وتفتيت البنية التقليدية قتمت إزالة خيم وأسر كبرى، إلى قانون 1887 في محاولة لتكريس الفكر الاستيطاني وتبني أسسه الاقتصادية وتشجيع الرأسمال الأوروبي من خلال تفتيت القبائل و خلق الملكية الفردية وإزالة الحواجز القانونية وإيجاد الظروف للتوسع الاستيطاني ومن ذلك عمليات الجمع والحصر (Cantonnement) إلى قوانين داعمة للوجود الكولونيالي ومنها قانون 24-02-1900، محاولين رصد الانعكاسات التي مست منطقتي مينا و الشلف في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومنها ظاهرة انعدام الأمن في منطقة غليزان مسجلين ردود فعل السكان جماعيا من خلال انتفاضة سيدي لزرق بلحاج 1864 والفردية من خلال العرائض والاحتجاجات. وعليه فقد سخرت السلطة الكولونيالية ترسانة بشرية ومادية لإسقاط حق الجزائريين بالمنطقة في أراضيهم من خلال فرنسة العقار، وقد حاولنا دراسة عينة من القبائل التي مستها التشريعات العقارية كعكرمة الشراقة ومازونة و الدوار الأهلي الغواليز بعكرمة الغرابة و عرش الشوالة في ظل استبعاد الشريعة الإسلامية والأعراف في المعاملات العقارية بما يحقق المشروع الكولونيالي الأمر الذي أدَّى إلى اختفاء معالم قبائل ومن ذلك قبيلة أولاد خويدم. لنهي البحث بخاتمة طرحنا من خلالهاَ آفاق بحث جديدة حول مرحلة ما بعد 1900 والصراع من أجل استرجاع الجزائري لأرضهِ.

الكلمات المفتاحية:

القرار المشيخي؛ الاستيطان؛ التشريعات العقارية؛ فارني؛ الحالة المدنية؛ مازونة؛ الغواليز؛ سيدي لزرق بلحاج؛ آغاليك؛ بني وراغ؛ الدوار الأهلي؛ الألقاب العائلية؛ المطمر؛ المكاتب العربية.

نوقشت يوم 28 جوان 2018